

عضو اتحاد الجامعات العربية

رؤية الصين للعلاقات الدولية
وانعكاساتها على الوطن العربي
(2013-2022)

إعداد

د. هدير طلعت سعيد عبد اللطيف

الأطروحات الأكاديمية المختارة

القاهرة 1444هـ - 2022م

o **الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مصر.**

عبد اللطيف، هدير طلعت سعيد

رؤية الصين للعلاقات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي (2013-2022)/ إعداد: هدير طلعت سعيد عبد اللطيف. - القاهرة: المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 2022.

496ص؛ 17×24سم.

رقم الإيداع: 2022/22350

الترقيم الدولي - تدمك: 978-977-5042-79-8

1- الصين - العلاقات الخارجية - العالم العربي

2- العالم العربي - العلاقات الخارجية - الصين

أ- العنوان 327,51053

المحتويات

الموضـــــــــوع صفحة

*

قائمة الأشكال

*

قائمة الخرائط

*

قائمة الجداول

*

تصدير

تتناول هذه الدراسة «**رؤية الصين للعلاقات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي: 2013-2022**»(*) التي هي في الأساس أُطروحة علمية نالت بها صاحبتها درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من قسم بحوث ودراسات العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، عام 2022.

وقد ركزت هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2013-2022 سعيًا للإجابة على السؤال الرئيس الذي يتمثل في: «ما أهم ملامح الرؤية الصينية للعلاقات الدولية كإطار نظري وتطبيقي»؟ وذلك في أربعة فصول؛ عرض الفصل الأول (الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية)، في ثلاثة مباحث؛ الأول: النظريات المفسرة للرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية، والثاني: المفاهيم المركزية في الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية، والثالث: ركائز الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية. وتناول الفصل الثاني (التأصيل النظري للرؤية الصينية للعلاقات الدولية)، في مبحثين؛ الأول: التطور التاريخي لجهود التنظير الصيني للعلاقات الدولية، والثاني: النظريات المفسرة للرؤية الصينية للعلاقات الدولية. وتناول الفصل الثالث (الرؤية الصينية للعلاقات الدولية: المفاهيم - الركائز - الأدوات)، في ثلاثة مباحث؛ الأول: المفاهيم المركزية في الرؤية الصينية للعلاقات الدولية، والثاني: ركائز الرؤية الصينية للعلاقات

(*) أُطروحة علمية نالت بها صاحبتها درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من قسم بحوث ودراسات العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة؛ تحت إشراف: أ.د/ محمد مصطفى كمال، أستاذ العلوم السياسية، مدير معهد البحوث والدراسات العربية، ومناقشة كُلٍّ من: السفير/ محمد العرابي، وزير خارجية جمهورية مصر العربية الأسبق؛ والدكتور/ محمد فايز فرحات، مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عام 2022م.

الدولية، والثالث: أدوات تطبيق الرؤية الصينية للعلاقات الدولية. واستعرض الفصل الرابع (انعكاسات الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على سياسة الصين تجاه القوى الكبرى ودول الجوار الآسيوي)، في مبحثين؛ الأول: الصين والعلاقة مع القوى الكبرى، والثاني: الصين ودول الجوار الآسيوي. وناقش الفصل الخامس (الرؤية الصينية للعلاقات الدولية وانعكاساتها على سياسة الصين تجاه الوطن العربي)، في مبحثين؛ الأول: انعكاس رؤية الصين للعلاقات الدولية على سياستها تجاه الوطن العربي، والثاني: أدوات تطبيق الرؤية الصينية للعلاقات الدولية في سياستها تجاه الوطن العربي.

وقد اعتمدت الدراسة على مبادئ وركائز الرؤية الصينية ومفاهيمها خاصة المصير المشترك، والعالم المتناغم، والأمن الجديد، والحلم الصيني، والتنمية السلمية في أغلب جنبات الدراسة باعتبار أن معطيات الأمر الواقع تفيد بأن رؤية الصين للعلاقات الدولية بمبادئها ومفاهيمها وركائزها هي المحرك الرئيس لسياسة الصين تجاه علاقاتها الخارجية، وهذا ما تفيد به الحالة التي تبدو عليها سياسة الصين في علاقاتها تجاه الوطن العربي في عهد الرئيس شي جين بينغ.

واهتمت الدراسة بتقديم الصورة المستقبلية للعلاقات العربية - الصينية التي تميل نحو إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي على الجانبين السياسي والعسكري في علاقاتها مع دول المنطقة العربية؛ واستمرار قوة النزعة البراجماتية المتوازنة في السياسة الصينية تجاه المنطقة؛ وكذلك استمرار النزوع الصيني نحو العسكرة النسبية والبطيئة لبعض مرافق مشروع الحزام والطريق الصيني في المنطقة.

وأشارت الدراسة إلى أنه على الدول العربية، منفردة أو مجتمعة، أن تبني إستراتيجية علاقاتها مع الصين على أساس هذه الصورة المستقبلية التي من المتوقع أنها ستزداد ثباتًا في الإستراتيجية الصينية تجاه المنطقة خلال المرحلة المقبلة، وذلك استنادًا على الرصيد الكبير المتراكم للعلاقات الصينية - العربية خلال أكثر من ستين عامًا

الماضية الذي يمكن أن يكون قاعدة انطلاق لعلاقات صينية - عربية أكثر قوة وتنوعًا في المستقبل، خاصة وأن الجانبين يؤمنان بأن «السلام والتنمية» هما تيار العصر، وأن حجم المصالح المشتركة بينهما يتنامى بشكل كبير.

وأخيرًا، فإن قسم البحوث والدراسات بالمعهد وهو يقدِّم هذه الدراسة العلمية المتميزة، يثق في أنها ستضيف بُعدًا جديدًا لمكتبة الدراسات العربية الصينية الحديثة.

والله يقول الحق، وهو الهادي إلى سواء السبيل

قسم البحوث والدراسات

مُقَدِّمَة

أضحت الصين تثير الارتباك الشديد حال استعمال الوصف المناسب لوضعها العالمي، فهي قوة صاعدة Rising Power، وقوة ناشئة أو بازغة Emerging Power، وقوة كبرى Great / Major Power، وشبه قوة عظمى Quasi Super Power، وقوة إقليمية Regional Power (وأحيانًا قوة إقليمية ذات تأثير عالمي)، وقوة نامية Developing Power (وأحيانًا قوة نامية كبرى)، وقوة منافسة Rival Power، وقوة مراجعة Revisionist Power. وأيًّا كان الوصف، فهي أحد أهم الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية، نتيجة الإمكانيات التي تملكها، والتي تتنوع وتمتزج في ما بينها لتشكل قوة لا يستهان بها، فهي تمتلك قوة بشرية هائلة واقتصاد متطور يسهل من تعاظم دورها في النظام الدولي وقوة عسكرية متنامية، الأمر الذي دفع البعض بتسمية القرن 21 بـ«القرن الصيني»[1]، وجعل صعود الصين واندماجها في المجتمع العالمي من أهم الظواهر في حقبة ما بعد الحرب الباردة[2].

وتفاعلًا مع هذا التطور، عملت الصين دومًا على مدار الثلاثين عامًا الماضية على تطوير رؤية للعلاقات الدولية على طريقتها الخاصة، أو على الأقل مدرسة للعلاقات الدولية ذات «الخصائص الصينية» تعكس رغبتها في شرح الواقع الدولي وفهم الظواهر الاجتماعية من منظور صيني مميز»[3]. وتعززت هذه الرغبة بشكل أوضح منذ وصول

---

(1) جمال خالد الفاضي، «الصعود الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة»، في «الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوية»، المركز الديمقراطي العربي، برلين، الطبعة الأولى، 2018.

(2) Nele Noesselt, "Revisiting the Debate on Constructing a Theory of International Relations with Chinese Characteristics", The China Quarterly, Vol. 222, June 2015, Available At: https://www.cambridge.org/core/journals/china-quarterly/article/abs/revisiting-the-debate-on-constructing-a-theory-of-international-relations-with-chinese-characteristics/1F90D82B6157FA4A2FFA384D8544E7F3

(3) Benjamin Tze Ern Ho, "Chinese Thinking about International Relations From Theory to Practice", Asia Policy,Vol.14, No3, July 2019.

الرئيس شي جين بينغ للحكم ودخول الاشتراكية ذات خصائص صينية عهدًا جديدًا تسعىٰ بكين من خلاله إلىٰ ممارسة دور أكثر نشاطًا وابتكارًا في الشؤون الدولية[1]، خاصة وأنه من المتوقع أن تؤدي النظرية «الصينية» للعلاقات الدولية وظيفتين عامتين، هما: حماية المصالح الوطنية للصين، وإضفاء الشرعية علىٰ نظام الحزب الواحد[2]. وعلىٰ الرغم من وجود العديد من الدراسات حول نظريات العلاقات الدولية الغربية (IRT)، والتي كانت تستند إلىٰ التجارب الجغرافية السياسية والثقافية الجغرافية والتاريخية للدول القومية الأوروبية الحديثة، إلا أن تلك النظريات كانت غير كافية لشرح الشؤون الدولية لدول الحضارة مثل الصين وفقًا لرؤيتها[3]. وهو ما دفعها في الآونة الأخيرة إلىٰ محاولات دمج الأفكار الصينية التقليدية في نظرية العلاقات الدولية السائدة، والتي ينظر إليها علىٰ أنها رؤية غربية للعلاقات الدولية[4].

وعليه، تحاول الصين انتهاج رؤية جديدة للعلاقات الدولية تشكلت ملامحها علىٰ خلفية تأثير عدد من العوامل الحيوية، وتعتمد في بنيتها علىٰ مجموعة من الافتراضات والمفاهيم، كما تعمل علىٰ تطبيقها استنادًا علىٰ عدد من الأدوات في علاقاتها مع العديد من القوىٰ الكبرىٰ أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والعديد من المناطق حول العالم أبرزها آسيا والمنطقة العربية. في ضوء ما سبق، وبالإضافة إلىٰ الاهتمام المتزايد بالصين من قبل المهتمين والباحثين في العلاقات الدولية وصعودها كطرف فاعل ومؤثر في ببنية النظام الدولي، تسعىٰ الدراسة الحالية إلىٰ محاولة فحص طبيعة وتبعات تنظير رؤية الصين للعلاقات الدولية ومدىٰ انطباقها علىٰ علاقاتها بالمنطقة العربية.

*

---

(1) Zhao Kejin, "Guiding Principles Of China's New Foreign Policy", Carnegie Tsinghua Center For Global Policy, September 3, 2013, Available At: https://carnegietsinghua.org/2013/09/09/guiding-principles-of-china-s-new-foreign-policy-pub-52902

(2) Nele Noesselt, "Revisiting the Debate on Constructing a Theory of International Relations with Chinese Characteristics", Op.cit.

(3) Ibid.

(4) Benjamin Tze Ern Ho, "Chinese Thinking about International Relations From Theory to Practice", Op.cit.

- **إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية:**

في إطار الجهود الصينية لتطوير نظرية للعلاقات الدولية، تتمثل إشكالية الدراسة في: «**إلى أي مدى نجحت الصين في تطوير رؤية نظرية جديدة للعلاقات الدولية؟ وإلى أي مدى يمكن أن تختلف عن النظريات القائمة من حيث الافتراضات والقدرة على تفسير الواقع؟**» ويمكن صياغة تلك الإشكالية في تساؤل بحثي رئيس مؤداه: «ما أهم ملامح الرؤية الصينية للعلاقات الدولية كإطار نظري وتطبيق»؟

ويرتبط بهذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في ما يلي:

1- ما دوافع التنظير الصيني المتنامي في العلاقات الدولية؟

2- كيف تطورت جهود التنظير الصيني في العلاقات الدولية؟

3- ما أهم النظريات المفسرة للرؤية الصينية للعلاقات الدولية؟

4- ما أهم تحديات تطوير نظرية صينية للعلاقات الدولية؟

5- كيف ترى الصين النظام الدولي الحالي؟ وما نقاط القوة والضعف فيه؟

6- ما نوع النظام الدولي الذي يتصوره قادة الصين؟ وماذا يجب أن تكون خصائص مثل هذا النظام؟

7- ما حدود الدور الصيني في النظام الدولي في إطار رؤيتها للعلاقات الدولية؟

8- ما الموقف الصيني من ظاهرة العولمة؟

9- ما المقصود بمجتمع «المصير المشترك» الذي طرحته الصين؟ وما آلياته؟

10- ما المقصود بمفهوم «الأمن الجديد» الذي طرحته الصين؟

11- كيف تطبق الصين رؤيتها للعلاقات الدولية في علاقاتها مع القوى الكبرى؟

12- كيف تطبق الصين رؤيتها للعلاقات الدولية في علاقاتها مع آسيا؟

13- كيف تطبق هذه الرؤية في علاقاتها مع المنطقة العربية؟

14- ما مستقبل العلاقات العربية الصينية في إطار الرؤية الصينية للعلاقات الدولية؟

- **أهمية الدراسة:**

تكتسب تلك الدراسة أهمية على الصعيدين العلمي والعملي.

- **الأهمية العلمية:** تكمن الأهمية العلمية الأكاديمية لهذا الموضوع من خلال افتقار المكتبة العربية للدراسات التي تتناول التنظير الآسيوي (وخاصة الصيني) للعلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم السياسية بشكل عام، وتركيزها بشكل رئيس على نطاق الأدبيات الغربية، وبالتالي يمكن أن تسهم هذه الدراسة في ملء الفراغ الأكاديمي في ما يتعلق بهذا الموضوع، خاصة مع وجود العديد من النظريات الآسيوية وخاصة الصينية التي تستحق منا تضمينها ومناقشتها في السياقات الدراسية في الجامعات العربية.

- **الأهمية العملية:** تحاول هذه الدراسة تقديم رؤية تحليلية مهمة للمقاربة الصينية للعلاقات الدولية في ضوء صعود الصين وتعاظم دورها السياسي والاقتصادي والعسكري كمحاولة تنظيرية من عدسة الإطار النظري للعلاقات الدولية غير الغربية. وعليه يمكن أن تكون هذه الدراسة بمثابة نقطة انطلاق لتقدير أفضل للعلاقة مع النظرية والمعرفة والممارسة في سياق نظرية العلاقات الدولية الصينية من خلال تقديم رسمٍ موجزٍ لفهم إجراءات السياسة الخارجية الصينية بشكل أفضل، ومدى تنفيذ الأفكار الصينية المتعلقة بالعلاقات الدولية في الممارسة العملية مع القوى الكبرى، وفي عدة مناطق كآسيا والوطن العربي.

- **الإطار الزمني للدراسة:**

يشمل الإطار الزمني لهذه الدراسة الفترة الممتدة من 2013 وحتى 2022. ويرجع اختيار كل من تاريخ بدء الفترة ونهايتها إلى مبررات موضوعية، فبداية تلك الفترة ترجع لبداية تولى الرئيس «شي جين بينج»رئاسة جمهورية الصين الشعبية في مارس 2013، والذي جاء برؤية جديدة للعلاقات الدولية، تهدف إلى تعزيز دور ومكانة الصين، وانعكست على علاقات بكين تجاه مختلف مناطق العالم، ومنها آسيا والمنطقة العربية. أما اختيار 2022 كنهاية للفترة الزمنية، فإنما يرجع ذلك إلى أنه ما يزال

هناك مزيد من الانخراط الصيني في العالم على الأصعدة كافة في إطار الرؤية الصينية الجديدة للعلاقات الدولية، خاصة مع أفكار الرئيس شي حول «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد»، والتي بمقتضاها دخلت العلاقات الدولية الصينية عهدًا جديدًا تجاه القوى الكبرى، وتجاه مختلف مناطق العالم ومنها آسيا والمنطقة العربية.

• **الإطار المفاهيمي للدراسة:**

تعتمد الدراسة على عدة مفاهيم رئيسة يمكن تحديدها كالآتي:

- **مفهوم الرؤية (Vision)**: يشير مصطلح الرؤية: للتصورات الفكرية لتحقيق الأهداف التي يتعذر تحقيقها في ظل الإمكانات والظروف الحالية إلا أنه من الممكن بلوغها على المدى الطويل. وهو بلوغ يقتضي وضوح الرؤية الإستراتيجية كونها الأساس النظري الذي تبنى عليه الخطط الإستراتيجية الهادفة لتحقيق هذه الأهداف على المدى الأطول. هذا وتعتمد الرؤية الإستراتيجية مبدأ التقسيم الزمني للأهداف وتوزيعها على مراحل زمنية تتسم بالمرونة التي تعطي الرؤى الإستراتيجية قدرة التكيف مع المتغيرات غير المنتظرة والمفاجآت، وأيضًا قصور التخطيط الإستراتيجي، وهي عوامل تؤدي لتأجيل تطبيق أو تنفيذ الرؤية الإستراتيجية دون أن تلغيها[1]. وعليه فإن دراسة التخطيط الإستراتيجي للعلاقات الدولية تتطلب السير في عدة اتجاهات تعمل جميعها في إطار خدمة تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وأمنيًا، أهمها بلورة رؤية إستراتيجية وطنية حول العلاقات الدولية للدولة، يتم من خلالها توفير إطار فلسفي يعمل على توفير التناسق والتكامل بين أنشطة الدولة المتعلقة بالعلاقات الدولية[2].

---

(1) الرؤية الإستراتيجية، المركز العربي للدراسات المستقبلية، 3 مارس 2012، متاح على:
https://www.mostakbaliat.com/archives/16701

(2) محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي للعلاقات الدولية، التخطيط الإستراتيجي للعلاقات الدولية، متاح على: http://www.strategy.sd/strrelt.html

وتعد بلورة الرؤية الوطنية للدولة حول العلاقات الدولية، هي أولى خطوات التخطيط الإستراتيجي للعلاقات الدولية، ومن خلالها يصبح المسار الإستراتيجي للعلاقات الدولية محددًا لا يتأثر بتغير الحكومات أو القيادات، كما أن تحقيق الغايات والأهداف الإستراتيجية للدولة على الصعيد الدولي يتعذر في ظل غياب رؤية وطنية تحدد ذلك.

إن رؤية العلاقات الدولية تنطلق على خلفية الإستراتيجية القومية للدولة، وهذا يعني عدم إمكانية إعداد رؤية للعلاقات الدولية في ظل غياب إستراتيجية قومية، كما أن التخطيط الإستراتيجي للعلاقات الدولية يتوقف كذلك على مدى كفاءة التخطيط الإستراتيجي السياسي، ومدى متانة الائتلافات الوطنية الداخلية، بمعنى أن بلورة ووضوح المسار الإستراتيجي للدولة الذي تعبر عنه الرؤية الوطنية الإستراتيجية ومدى الإجماع الوطني عليها يتم استكماله بالرؤية الوطنية للعلاقات الدولية التي تنطلق لتسهم في ما يليها دوليًا لتحقيق التوجهات والمصالح الإستراتيجية للدولة، وبغير ذلك لا يمكن أن نتصور تخطيطًا إستراتيجيًا للعلاقات الدولية[1].

- **مفهوم العلاقات الدولية (IR)**: العلاقات الدولية هي: علم من العلوم السياسية يهتم بدراسة الظواهر كافة التي تتجاوز الحدود الدولية، ومن خلالها يمكن دراسة وتحليل الظاهرة السياسية على المستوى الدولي بكل أبعادها النظرية والواقعية. وتتعدد تعريفات العلاقات الدولية، ويمكن التمييز في هذا الإطار بين اتجاهين أساسيين. الأول يقصر العلاقات الدولية على العلاقات الرسمية بين الدول، ويرى أن العلاقات الدولية هي العلاقات الدبلوماسية والإستراتيجية بين الدول، وأن حقل العلاقات الدولية يتضمن دراسة الصراع والتعاون والسلام بينها، وهو التعريف الذي يتبناه معظم الباحثين والدارسين في المجال، وكذلك الدبلوماسيين والمؤرخين. أما الاتجاه الثاني فيرى أن العلاقات الدولية هي كل التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تتم عبر الحدود بين الدول، وأن الاتجاه الأول بقصره على

---

(1) محمد حسين أبو صالح، المرجع السابق.

التفاعلات السياسية دون غيرها من أبعاد التفاعلات الدولية يساوي بين «العلاقات الدولية» و«السياسة الدولية»، ووفقًا للاتجاه الثاني تتضمن العلاقات الدولية كل التدفقات التي تتم عبر الحدود، وتشمل، ليس فقط العلاقات الرسمية بين حكومات الدول، ولكن العلاقات بين الأفراد والجماعات التي تقع على جانبي الحدود، وتتضمن الأنشطة التقليدية للحكومات إلى جانب التفاعلات الأخرى: الاقتصادية أو الأيديولوجية أو الثقافية، والعمليات التي تقوم بها المؤسسات من غير الدول، وأنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية، وغيرها[1].

وفي ضوء الجدل السابق، يمكن تعريف العلاقات الدولية بأنها: «التفاعلات المختلفة بين اثنين أو أكثر من الفاعلين الدوليين». كما يعرف كونسي رايت العلاقات الدولية بأنها: «علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية». وعلى النمط التوسعي نفسه للتعريف السابق، يرى فيريدرك هارتمان أن مصطلح العلاقات الدولية يشمل كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية[2].

ويتفرع من ذلك ضرورة التمييز بين العلاقات الدولية، والسياسة الدولية، والسياسة الخارجية. وينصب اهتمام السياسة الدولية على عملية التفاعل بين دولتين أو أكثر، ومحاولة التعرف إلى الكيفية التي تتعامل بها الدولة مع السياسات الخارجية التي تنتهجها القوى والأطراف الفاعلة في النظام الدولي وفي طليعتها الدول، سواء ما تعلق من ذلك بمواقف التعاون أو الصراع أو التعامل الروتيني المنتظم من خلال قنوات الاتصال والتنسيق والتشاور والتفاوض بالوسائل والأدوات الدبلوماسية المتعارف عليها دوليًا. لذا فالعلاقات الدولية مثل السياسة الدولية تهتم بالتفاعل بين الدول القومية، إلا أنها في عملية تحليل التفاعل تشمل إلى جانب الدول عوامل أخرى مثل الاتحادات

(1) نورهان الشيخ، نظرية العلاقات الدولية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص18-19.

(2) مفهوم العلاقات الدولية، متاح على:
https://sites.google.com/site/dourous2012/home/allaqat-aldwlyte

النقابية عبر الإقليمية والمنظمات الدولية والشركات العالمية، كما تشمل التجارة الدولية والقيم والمفاهيم والأخلاقيات الدولية[1]. أما السياسة الخارجية فهي جزء من العلاقات الدولية والتي تعبر عن الجانب السياسي الرسمي للدولة، فالسياسة الخارجية كما يعرفها علي الدين هلال هي: «مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة، فتحرك السياسة الخارجية - ومن ضمنها الدبلوماسية والتي هي كلها تنضوي تحت لواء العلاقات الدولية - كأداة من أدوات الإستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية (الإقليمية والدولية)». أما العلاقات الدولية فيتسع إطارها ويمتد ليشمل كل صور العلاقات والمجتمعات والشعوب والجماعات الحاضرة في الساحة الدولية، أو بالأحرى التي يضمها المجتمع الدولي، فهي مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسية وغير سياسية، من رسمية وغير رسمية... إلخ.

وبهذا المعنى، فإن أبرز ما يميز العلاقات الدولية عن غيرها من المفاهيم المرتبطة والمتداخلة معها ما يلي:

- أن العلاقات الدولية بحكم التعريف يجب أن تكون بين فاعلين دوليين.

- أن العلاقات الدولية عملية تفاعلية تقوم على الفعل وردة الفعل بين الفاعلين الدوليين في تتابع مستمر.

- تهتم العلاقات الدولية بدراسة النظام الدولي، والتفاعلات بين الدول.

- أن هذا التفاعل لا يتخذ نمطا واحدا فقد يكون صراعيًّا أو تعاونيًّا مع اختلاف درجة ووحدة الصراع والتعاون في الحالتين.

- أن العلاقات الدولية ليست مجرد دراسة العلاقات الثنائية بين الدول، فعادة ما لا تقف عند هذا الحد وتتسع لتقدم تحليل أعمق وأكثر دقة وشمولًا لهيكل النظام الدولي وتأثيره على التفاعلات بين الدول، والنظريات المختلفة التي تحاول فهم وتفسير التفاعلات بين الفاعلين الدوليين في إطار هذا النظام.

---

(1) مفهوم العلاقات الدولية، المرجع السابق.

- أن العلاقات الدولية يصعب التنبؤ بتطورها المستقبلي في الأعم الأغلب من الحالات سواء على مستوى العلاقات الثنائية بين بلدين أو على الصعيدين الإقليمي أو الدولي. ولكن تظل هناك إمكانية للاستشراف المستقبلي في العلاقات الدولية، وتوقع تحركات الدول الأخرى في مواجهة موقف أو خطوة تتخذها الدولة، إلا أن هذه التوقعات تظل اجتهادات قد تصيب وقد تخطئ.

- أن العلاقات الدولية حقل معرفي منفتح على غيره من الروافد العلمية التي يستفاد منها في تحليل الظواهر والقضايا الدولية واستخلاص النتائج المفسرة لها والتنبؤ بمسارها المستقبلي. ومن أبرز هذه الروافد الفلسفة وعلم النفس والتاريخ[1].

- **مفهوم الوطن العربي**: هو مصطلح جغرافي - سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة. ويمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي غربًا إلى بحر العرب والخليج العربي شرقًا، ومن البحر الأبيض المتوسط في الشمال إلى القرن الإفريقي والمحيط الهندي في الجنوب الشرقي، شاملًا جميع الدول التي تنضوي تحت لواء جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا وشرقها[2]. ويُطلق على الجزء الآسيوي من الوطن العربي اسم المشرق، ويُعرف الجزء الشمالي الأفريقي من الوطن العربي إلى الغرب من مصر والسودان باسم المغرب العربي.

ويضم الوطن العربي بين أحضانه 22 دولة، وهي: دولة الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، ودولة جيبوتي، وجهورية مصر، ودولة العراق، ودولة الأردن، والكويت، إضافة إلى لبنان، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والصومال، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن.

ويعتبر النظام الإقليمي العربي أحد النظم الإقليمية، والتي تعتبر نظما فرعية من النظام الدولي، حيث يضم أكثر من عشرين دولة متجاورة جغرافيا باستثناء جزر

---

(1) نورهان الشيخ، نظرية العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره.

(2) «الوطن العربي»، موسوعة المعرفة، متاح على: https://www.marefa.org

القمر، بينها قدر كبير من السمات المشتركة على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وثمة كثافة في العلاقات بين هذه الدول أعضاء النظام الإقليمي، وتعبر جامعة الدول العربية عن النظام الإقليمي كمنظمة إقليمية للدول الأعضاء. ويعتبر تأسيس جامعة الدول العربية من سبع دول عربية مستقلة عام 1945، بمثابة التاريخ الرسمي لنشأة النظام الإقليمي العربي، وقد ضمت الجامعة آنذاك كلًّا من الأردن والسعودية وسورية والعراق ولبنان ومصر واليمن. ولقد مر النظام الإقليمي العربي بعدة مراحل، وتفاوتت درجة فاعليته من مرحلة لأخرى، متأثرا بالتطورات الدولية والإقليمية والمحلية في الدول العربية[1].

ويبلغ عدد سكان الوطن العربي نحو 420 مليون نسمة، كما يطل على العديد من المضايق والممرات المائية مثل مضيق هرمز، والذي تشرف عليه سلطنة عمان وإيران، ومضيق باب المندب، والذي تشرف عليه اليمن وجيبوتي، وقناة السويس والتي تمر عبر الأراضي المصرية، ومضيق تيران، ومضيق جبل طارق[2].

- **الدراسات السابقة:**

يمكن تصنيف الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى محورين:

◄ **المحور الأول: الدراسات التي تناولت رؤية الصين للعلاقات الدولية:**

1- دراسة Hun Joon Kim، بعنوان: «*Will IR Theory with Chinese Characteristics be a Powerful Alternative*؟»[3]:

ركزت الدراسة على نمو الاهتمام الصيني بصياغة نظرية للعلاقات الدولية، وطرحت السؤال التالي: هل هناك شخصية مميزة لنظرية العلاقات الدولية الصينية، إلى

---

(1) محمد صفي الدين خربوش، «محاضرات في العلاقات العربية - العربية»، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2018.

(2) تعريف الوطن العربي، موقع اتحاد الوطن العربي، متاح على:
https://sites.google.com/site/vavaro01/assignments

(3) Hun Joon Kim, "Will IR Theory with Chinese Characteristics be a Powerful Alternative", The Chinese Journal of International Politics, Vol. 9, No. 1, 2016.

الحد الذي يكون فيه الحديث عن الأساليب الصينية للعلاقات الدولية ذا معنى؟ ورأت الدراسة أن مسألة إمكانية تأسيس مجتمع IR الصيني وبنيته النظرية أصبحت مهمة، فعلى الرغم من أن محاولات الصين في هذا الشأن بدأت منذ أكثر من 15 عامًا من خلال علماء مثل Ren Xiao وMei Ran، لكن الخطاب نفسه تم تدويله في الوقت الحاضر نظرًا لصعود الصين وانحسار الغرب وهو ما دفع مجتمع IR الدولي إلى إيلاء مزيدٍ من الاهتمام بهذا الشأن. وتساءلت الدراسة أيضًا حول ما إذا كان هناك أي توافق في الآراء بين العلماء الصينيين حول ما يشكل النظريات الصينية، وأنواع المشاريع البحثية التي تمثل مدرسة صينية، وما إذا كانت هذه المحاولات الصينية تشكل مسارًا فاعلًا لإنشاء نظرية مستقلة للعلاقات الدولية الصينية من خلال تقييم الابتكارات النظرية الحالية. وناقشت الدراسة أيضًا الأسباب التي دفعت الصين إلى محاولة تقديم رؤية مختلفة للعلاقات الدولية. وقدمت أيضًا تقييمًا نقديًا للتطور الصيني الحالي في مجال العلاقات الدولية من خلال تحديد العقبات والقيود التي يجب على العلماء الصينيين التغلب عليها في المستقبل.

2- دراسة Nele Noesselt، بعنوان: *Is There a "Chinese School" of IR*؟[1]:

أكدت الدراسة على أنه بالرغم من أن مناقشات IR في الصين تتأثر بشدة باتجاهات دراسات IR «الغربية»، إلا أن الإدعاء المتعلق بإنشاء مدرسة صينية للعلاقات الدولية ليس شعارًا فارغًا. وانقسمت الدراسة لثلاثة أجزاء رئيسة، ألقى القسم الأول نظرة عامة على افتراضات نظرية العلاقات الدولية «غير الغربية» في مجتمع العلاقات الدولية الغربية بشكل عام، وتناول القسم الثاني الجدل حول نظرية العلاقات الدولية الصينية مع تناول المناقشات داخل الصين في هذا الشأن. كما سلط القسم الأخير الضوء على جوانب مختارة من العلاقات الدولية الصينية التي يمكن أن تساعد في توسيع القاعدة الوجودية لنظرية العلاقات الدولية في ما بعد الحرب الباردة.

(1) Is There a "Chinese School" of IR?, GIGA German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, No. 188, March 2012.

3- دراسة Qin Yaqing، بعنوان: « *Development of International Relations theory in China: Progress through Debates*»[(1)]:

أشارت الدراسة إلى أن تطور نظرية العلاقات الدولية (IRT) في الصين قد مر من خلال ثلاث مناقشات منذ عام 1979، والتي عكست جميعها لغز القرن الحالي منذ حرب الأفيون، وهو هوية الصين في مواجهة المجتمع الدولي. وقد ساعدت هذه المناقشات في دفع تطوير نظرية العلاقات الدولية في الصين إلى الأمام. وأكدت الدراسة على أنه من المحتمل أن تحدث جولة جديدة من النقاش؛ قد تركز على مسألة النظام العالمي؛ خاصة أن التطور الصيني ما يزال في مرحلة جنينية. وأكدت الدراسة على أنه كلما تعلم الصينيون أكثر، كلما أرادوا خلق نظرية جديدة للعلاقات الدولية، خاصة عندما يجدون أن IRT الغربية غير قادرة في بعض الأحيان على تقديم تفسير مرضٍ لهم.

4- دراسة Thøger Kersting Christensen، بعنوان: « *Joining the Club: The place of a Chinese School in the Global IR Academy*»[(2)]:

تدور الفكرة الرئيسة للدراسة حول تقييم علاقة النظريات الصينية بنظرية العلاقات الدولية الغربية الحالية بشكل نقدي من أجل تقييم ما إذا كانت نظرية العلاقات الدولية الصينية يمكن اعتبارها ظاهرة تحول في النموذج أم لا. وأكدت الدراسة على أن مجال IR المتمركز حول الغرب - من منظور مؤسسي وفكري - ما يزال المهيمن. علاوة على ذلك، فإن إنشاء مدارس وطنية ردًا على الهيمنة الغربية ينطوي على مخاطر إعادة إنتاج المشاكل الإشكالية للتيار الرئيس، حيث إن دور الصين المتنامي في العالم، وتقاليدها الثقافية والفكرية، ونسبتها الهائلة من سكان العالم، يتحدون جميعًا لصالح قدرتها على تحرير العلاقات الدولية العالمية. ومع ذلك، سيحتاج العلماء الصينيون في سعيهم إلى نظام عالمي حقيقي إلى اتخاذ موقف نقدي ضد نظرية العلاقات الدولية الحالية والسعي إلى تفسير أوسع لما يشكل مصلحة الصين.

---

(1) Qin Yaging, "Development of International Relations theory in China: progress through debates", International Relations of the Asia-Pacific, Oxford, Vol. 11, April 2011.

(2) Thøger Kersting Christensen, 'Joining the Club' The place of a Chinese School in the Global IR Academy, Asia In Focus, Nias - Nordic Institute of Asian Studies, Copenhagen, Issue. 7, Summer 2019, PP 2-14.

5- دراسة Denghua Zhang، بعنوان: « ***The Concept of Community of Common Destiny in China's Diplomacy: Meaning, Motives and Implications***»[(1)]:

تناولت الدراسة مفهوم «مجتمع المصير المشترك»، وهو مفهوم جديد في الدبلوماسية الصينية استخدمه الرئيس الصيني الرئيس شي جين بينغ بشكل متزايد في المناسبات الدولية. ومع ندرة البحث الأكاديمي حول المفهوم، هدفت الدراسة إلى سد الفجوة ودراسة ثلاثة جوانب رئيسة حول المفهوم: المعنى والدوافع والآثار. وأكدت الدراسة على أن مفهوم «مجتمع المصير المشترك» غامض في المعنى، ويستخدم بشكل فضفاض من قبل الصين، كما يشكل هذا المفهوم جزءًا رئيسًا من إستراتيجية الصين طويلة المدى للحفاظ على «فترة من الفرص الإستراتيجية» السلمية في العقدين أو الثلاثة عقود الأولى من القرن الحادي والعشرين لمواصلة تطوير نفسها. كما أنها تستخدم هذا المفهوم لتخفيف التوتر المتزايد مع الدول المجاورة بشأن النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، والحفاظ على بيئة خارجية قابلة للتطوير من أجل التنمية الاقتصادية للصين. ومع ذلك، فإن غموض المفهوم يشكل تحديًا رئيسا للصين لتعزيز قبول هذا المفهوم من قبل العالم النامي، ناهيك عن البلدان المتقدمة وتتطلب هذه العملية المزيد من الشفافية والالتزام واتخاذ إجراءات ملموسة من قبل الصين.

6- دراسة Hung-Jen Wang، بعنوان: « ***Being Uniquely Universal: Building Chinese International Relations Theory***»[(2)]:

تناولت الدراسة كيفية تصوير علماء العلاقات الدولية الصينيين المستقلين مكانة بلادهم المتزايدة في السياسة الدولية، وتحديدًا المصالح الوطنية للصين، مع الاستمرار في التركيز على المفاهيم الاشتراكية مثل مكافحة الهيمنة. وأشارت الدراسة

---

(1) Denghua Zhang, The Concept of 'Community of Common Destiny' in China's Diplomacy: Meaning, Motives and Implications, Asia & the Pacific Policy Studies Journal, Vol. 5, No. 2, March 2018, pp. 196-200.

(2) Hung-Jen Wang, Being Uniquely Universal: building Chinese international relations theory, Journal of Contemporary China, Vol. 22, Jan 2013 - Issue 81, Available at: https://doi.org/10.1080/10670564.2012.748969

أيضًا إلى أن المناقشات العلمية الصينية حول بناء نظرية العلاقات الدولية تعكس الجهود المبذولة لتقديم «الصين الصاعدة» في دراسة وبحث وتطوير نظرية العلاقات الدولية استجابة لظهور طرق جديدة للعلاقات الدولية الحديثة، تتطلب تعريفات جديدة وأدوارًا جديدة للأشكال الاشتراكية القديمة. في هذا السياق، تكون مخاوف الهوية أكثر أهمية من النظريات الفعلية التي يتم إنشاؤها.

7- دراسة **Thuy.T.Do**، بعنوان: « ***China's Rise and the 'Chinese Dream' in international Relations theory***»[1]:

طرحت الدراسة تساؤلًا رئيسًا في سياق صعود الصين / شرق آسيا، والانحدار الملحوظ للولايات المتحدة / الغرب حول الكيفية التي يجب أن تستجيب بها نظرية العلاقات الدولية لهذا التغيير. ورأت الدراسة أن هناك مناقشات ساخنة بين أكاديمي IR الصينيين حول إسهام صيني مرغوب في نظرية (IRT)، وخاصة إمكانية بناء IRT ذات خصائص صينية. وأوضحت الدراسة أن هذا التوجه نحو التنظير من المنظور الصيني أيضًا، قد لاقى ردة فعل عنيفة، ليس فقط بين العلماء الغربيين، ولكن أيضًا بين علماء صينيين آخرين يشككون في الخطاب «القومي» إن لم يكن «الهيمنة» للمنحة. وتناولت الدراسة أيضًا النقاشات النظرية الصينية والممارسات الفعلية للعلماء الصينيين في تحقيق إدعاءاتهم، واقترحت أن هذا التحقيق يمكن أن يكون بمثابة نقطة انطلاق نحو تقدير أفضل لعلاقات النظرية - الممارسة في سياق IR الصيني.

8- دراسة **Sudeep Kumar**، بعنوان: « ***Theorising Chinese International Relations and the Rise of China: A Preliminary Investigation***»[2]:

تناولت هذه الدراسة تقييم نظرية العلاقات الدولية الصينية بشكل نقدي في

---

(1) Thuy.T, Do, "China's rise and the 'Chinese dream' in international relations theory, Global Change", Peace & Security Journal ,Vol. 27, Feb 2015 - Issue 1, Available at: https://doi.org/10.1080/14781158.2015.995612.

(2) Sudeep Kumar, "Theorising Chinese International Relations and the Rise of China: A Preliminary Investigation", Paper Presented in International Studies Association Global South Caucus International Conference (ISA GSCIS 2015), Singapore, 2015.

إطار نظري للعلاقات الدولية غير الغربيـة. وأكـدت الدراسـة على أهميـة أن تكـون هناك محاولـة لإضـفاء الطـابع الديمقـراطي على نظـام العلاقـات الدوليـة القـائم لأن التفاعلات المجتمعية بين البلدان في جميع أنحاء العالم لا يمكن الحكـم عليهـا مـن خلال معيار التجارب الغربية، فمن الممكن أيضًا إنشاء نظريـات العلاقـات الدوليـة غـير الغربيـة، ومـن المهـم تـضمين الخـبرات المحليـة للـبلدان الآسـيوية والأفريقيـة وأمريكا اللاتينية من خلال إعادة تنشيط تقاليدها التاريخيـة المحليـة والفلـسفات القديمة، والمنظور الاجتماعي والأبعاد المعرفية والنظرية لنظريات العلاقـات الدوليـة. وأشارت الدراسة أيضًا إلى أن تطوير IR كنظام أكاديمي في الصين قـد مـر عـبر ثـلاث مراحل وهي مرحلة مـا قبـل النظريـة (1978-1990)، والتعلـم النظـري (1991-2000) ومرحلة الابتكار النظري (2007 ومستمرة حتى الوقت الحالي).

9- دراسة Chih-yu Shih et al، بعنوان: « *The Balance of Relationships China and International Theory*»[1]:

تناولت الدراسـة نظريـة «تـوازن العلاقـات» (BoR) كنظريـة علاقـات دوليـة جديدة لتجاوز طرق التفكير الثنائية. وأشـارت الدراسـة إلى أن نظريـة BoR تختلـف عن نظريات العلاقات الدولية السائدة بسبب اختلافين رئيـسين في موقعهـا المعـرفي: أولًا، تشرح النظرية لماذا وكيف تسعى الدول بصفتها جهات فاعلة مترابطـة اجتماعيًـا بشكل لا مفر منه إلى إستراتيجية ضبط النفـس مـن أجـل الانـضمام إلى شـبكة مـن العلاقات المستقرة وطويلة الأمد. ثانيًا، نظـرًا لتركيزهـا على شرح العلاقـات الثنائيـة، فإن نظرية توازن العلاقات (BoR) تتجاوز الحوكمة القائمة على القواعـد مـن خـلال افتراض «العلاقية» كمفهوم رئيس للعلاقات الدولية الصينية كمكمل لنظريـة تـوازن القوى الغربية وليس بديلًا منها.

(1) Chih-yu Shih et al., The Balance of Relationships China and International Theory.

10- دراسة Song Xinning، بعنوان: «*Building International Relations Theory with Chinese Characteristics*»[1]:

أشارت الدراسة إلى أنه نظرًا لتحسن المناخ الملائم للبحث العلمي في الصين، فإن العديد من العلماء الصينيين متفائلون بشأن التطور المستقبلي لدراسات العلاقات الدولية، حيث بدأ جيل الشباب من علماء العلاقات الدولية في إيلاء المزيد من الاهتمام لنظرية العلاقات الدولية وبدأوا في البحث في قضايا مثل السيادة الوطنية والمصالح الوطنية للصين. واستعرضت الدراسة أيضًا تطور نظرية IR في الصين والحجج الأساسية بين العلماء الصينيين حول بناء النظرية، وخاصة في ما يتعلق بمحاولة بناء نظرية IR ذات «الخصائص الصينية». كما ناقشت التحديات المستمرة لبناء نظرية IR في الصين.

◄ **المحور الثاني: الدراسات التي تناولت علاقات الصين بالوطن العربي:**

1- دراسة (جهاد حمدي حجازي)، بعنوان: «العلاقات العربية - الصينية في الفترة من 2001-2015 - دراسة حالة (مصر)»[2]:

تناولت الدراسة شكل ومضمون وطبيعة العلاقات العربية - الصينية في المجالات المختلفة كافة من عام 2001 وحتى عام 2014م من خلال مناقشة المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات العربية - الصينية في تلك الفترة، وكذلك أبعاد العلاقات العربية - الصينية في الفترة نفسها، بالإضافة إلى الإشكاليات القائمة في العلاقات العربية - الصينية المتبادلة. وتناولت الدراسة أيضًا تأثير تغيرات النظام الدولي على العلاقات العربية - الصينية، وكذلك موقف الصين من القضايا العربية من عام 2001 - 2014م، وأخيرًا مستقبل العلاقات العربية - الصينية.

---

(1) Song Xinning, Building International Relations Theory with Chinese Characteristics, Journal of Contemporary China, Volume 10, Issue 26, 2001 Available At: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10670560125339?src=recsys

(2) جهاد حمدي حجازي، العلاقات العربية - الصينية في الفترة من 2001-2015 - دراسة حالة (مصر)، المركز الديمقراطي العربي، 2 نوفمبر 2016، متاح على:
https://www.democraticac.de/?p=39327

2- دراسة جواد الحمد، بعنوان: «اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية- العربية 2005-2010»[1]:

ركزت الدراسة على أهمية تطوير العلاقات العربية- الصينية خاصة في ظل عصر الهيمنة الأمريكية على العالم. كما أشارت الدراسة إلى أنه نظرا لوجود اعتبارات إستراتيجية متعددة، يحاول العرب رسم مستقبل أفضل لعلاقاتهم مع الصين. وحاولت الدراسة أيضًا تحديد بعض محددات هذه العلاقة المستقبلية ومكوناتها من خلال الإجابة عن سؤالين رئيسين الأول: ما المصالح العربية التي يتوقع العرب أن تقوم مع الصين بدعمها، وتساعدهم في تحقيقها على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات؟ والثاني: ما المصالح الصينية التي يعتقد العرب أنهم قادرون على التعاون مع الصين لتحقيقها على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات.

3- دراسة الشيماء عبد السلام إبراهيم، بعنوان: «العلاقات العربية - الصينية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر - دراسة حالة: مصر والسعودية في الفترة من 2001-2008»[2]:

تناولت هذه الدراسة تطور العلاقات العربية الصينية وكذلك محدداتها الداخلية والخارجية. كما ناقشت التعاون العربي الصيني في إطار المنتدى العربي الصيني من خلال تناول نشأة المنتدى ونتائجه وتقييمه. كما ناقشت الدراسة أيضًا العلاقات المصرية والسعودية مع الصين سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها هو أنه في ظل الوضع الدولي الذي يتطور ويتغير لابد من تعزيز التواصل والتعاون بين الدول العربية والصين في المجالات

(1) جواد الحمد، «اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية - العربية 2005-2010»، منتدى التعاون العربي-الصيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005.

(2) الشيماء عبد السلام إبراهيم، العلاقات العربية - الصينية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر - دراسة حالة: مصر والسعودية، في الفترة من 2001-2008، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2008.

المختلفة. كما أن تحقيق التعاون العربي الصيني مصلحة إستراتيجية لكلا الطرفين، فالدول العربية تحقق فوائد إستراتيجية من توثيق علاقاتها مع الصين اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا وكذلك الصين. كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقات بين مصر والصين تشهد توجها قويا من الطرفين لتفعيل علاقات التعاون في جميع المجالات، وأثمر هذا العمل عن خطوات إيجابية في مجال التعاون الإستراتيجي بين مصر والصين.

4- دراسة محمد عبد الوهاب الساكت، بعنوان: «التعاون العربي - الصيني في القرن الحادي والعشرين»[1]:

ألقت الدراسة الضوء على إنشاء المنتدى العربي الصيني باعتباره أهم مجالات التعاون العربي الصيني. كما أوضحت الدراسة أن الصين ومجموعة الدول العربية تستطيع بالتعاون المشترك أن تقدم النموذج القدوة لعلاقات بشرية رائدة يكون بها القرن الحادي والعشرون قرن سلام ووئام لا تعاني فيه البشرية من الضغائن والحروب التي شهدتها طيلة القرن العشرين والسنوات الماضية.

5- دراسة عاطف سالم الأهل، بعنوان: «العلاقات العربية الصينية»[2]:

تناولت الدراسة الأبعاد المختلفة للعلاقات العربية الصينية، حيث ركزت على الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية والعلمية والفنية، مع عرض الصيغ التي تحكم العلاقات العربية- الصينية، وموقف الصين من القضايا العربية، فضلًا عن مستقبل العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين.

---

(1) محمد عبد الوهاب الساكت، محمد السيد سليم، «العلاقات العربية الصينية رؤية مقارنة»، أوراق آسيوية، العدد (29)، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية)، 29 ديسمبر 1999م.

(2) عاطف سالم سيد الأهل، «العلاقات العربية-الصينية»، في: «العلاقات العربية-الآسيوية»، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2005م.

6- دراسة Jonathan Fulton، بعنوان: «*China's Relations with the Gulf Monarachies*»[(1)]:

أكدت الدراسة على نمو الدور السياسي للصين وكذلك تطور علاقاتها مع الدول خارج مجال مصالحها التقليدي. وأشارت الدراسة إلى أن هذا التطور ينطبق على علاقة الصين بدول مجلس التعاون الخليجي، والتي ازدادت مستويات الترابط بينها وبين الصين إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، حيث امتدت على نطاق واسع من المصالح. واستخدمت الدراسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة لتحليل تطورات العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، مشيرة إلى تناول العلاقات بين الطرفين عبر التفاعلات السياسية، والدبلوماسية، والتجارة والاستثمار، والبنية التحتية، ومشاريع البناء والتبادلات الشعبية، والتعاون العسكري والأمني.

7- دراسة هدير طلعت سعيد عبد اللطيف، بعنوان: «السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ تجاه المنطقة العربية في الفترة من 2013-2019»[(2)]:

تناولت الدراسة رؤية الرئيس الصيني شي جين بينغ للوطن العربي، وكذلك محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية في عهد شي جين بينغ. كما ناقشت الدراسة أهم أدوات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة والتي تنوعت ما بين أدوات القوى الناعمة والصلبة. كذلك تناولت الدراسة موقف الصين من عدد من الأزمات العربية كالأزمة السورية والليبية واليمنية، وبعض القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية، وقضية الإرهاب.

---

(1) Jonathan Fulton, "China's Relations with the Gulf Monarachies", (London: Routledge), 2018.

(2) هدير طلعت سعيد عبد اللطيف، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ تجاه المنطقة العربية في الفترة من 2013-2019»، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم بحوث ودراسات العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2019.

8- دراسة هبة جمال الدين، بعنوان: «العلاقات العربية الصينية: المصير المشترك»[1]:

تناولت الدراسة مفهوم المصير المشترك ومأسسته ومجالات تطبيقه، وكذلك تناولت مبادرة الحزام والطريق كانعكاس لمفهوم المصير المشترك، مع الإشارة إلى أهم المشروعات الوطنية في إطار المبادرة. كما ناقشت الدراسة العلاقات العربية الصينية في ضوء تلك المبادرة مشيرة إلى أهم مجالات التعاون الصيني العربي في إطارها، وأخيرًا مستقبل مبادرة الحزام والطريق في ظل جائحة كورونا.

9- دراسة Jin Liangxiang، بعنوان: « *Sino-Arab Relations: New Developments And Trends*»[2]:

تناولت الدراسة أهم الروابط السياسية بين الجانبين وأهمها الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى، كذلك الروابط الاقتصادية التي تجمع الجانبين خاصة التعاون في مجال الطاقة، وأخيرًا تناول فرص التعاون الصيني العربي، وأهمها حاجة الجانبين إلى الدعم المتبادل في المجتمع الدولي، والرغبة المشتركة في تعزيز التنمية الاقتصادية الخاصة بهما من خلال علاقات اقتصادية أوثق، مع وجود تعاون في الطاقة في الصميم. وأكدت الدراسة أنه وعلى عكس الأسس الأيديولوجية التي شكلت العلاقات الصينية العربية خلال حقبة الحرب الباردة، فإن الروابط الاقتصادية باتت أكثر أهمية من الاعتبارات السياسية.

10- دراسة Walid 'Abd al-Hay، بعنوان: « *The Future of Arab-Chinese Relations in 2030*»[3]:

تناولت الدراسة الصور الذهنية والذاكرة التاريخية بين المجتمعين العربي

---

(1) هبة جمال الدين، العلاقات العربية الصينية: المصير المشترك، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2020.

(2) Jin Liangxiang, Sino Arab Relations: New Developments And Trends, Middle East Policy, Vol.11, No. 4, December 2004.

(3) Walid 'Abd al-Hay, The Future of Arab-Chinese Relations in 2030, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, March 2022, Available At: https://www.researchgate.net/publication/359229719_The_Future_of_Arab-Chinese_Relations_in_2030

والصيني، مشيرة إلى أن صورة الصين في الذهن العربي، جمهورًا ونخبة، هي صورة يغلب عليها الجانب الإيجابي مما ييسر إمكانيات تطوير العلاقة بين الطرفين. وأشارت الدراسة أيضًا إلى اتساع قاعدة العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين العربي والصيني والتي تتنوع ما بين التبادل التجاري، والاستثمارات والمساعدات التنموية، والعلاقات الطاقوية، ومبادرة الحزام والطريق، والعمالة والسياحة. وأكدت الدراسة أيضًا على غلبة النزعة السلمية في العلاقات العربية الصينية المعاصرة، كما تناولت الهواجس الصينية من عدم الاستقرار الإقليمي العربي. وفي الجزء الأخير، تناولت الدراسة مستقبل العلاقات العربية الصينية بعد تحليل معامل الترابط بين متغيرات تلك العلاقة استنادًا للمؤشرات الكمية المعبرة عن هذه العلاقات.

*

وانطلاقًا مما سبق يلحظ أن الدراسات السابقة في المحورين تراوحت بين تحليل رؤية الصين للعلاقات الدولية وتطورها، والإشارة إلى طبيعة علاقات الصين بالوطن العربي وتاريخها وأبعادها. وسوف تستفيد هذه الدراسة من كل هذه الدراسات في التعرف إلى ملامح رؤية الصين للعلاقات الدولية، والتعرف إلى الهيكل العام للتفاعلات الصينية العربية انعكاسًا لتلك الرؤية.

ومن الجدير ذكره في هذا الصدد، ندرة الدراسات العربية التي تناولت رؤية الصين للعلاقات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي، ومن ثَمَّ تأتي أهمية هذه الدراسة في إطار تحقيق التراكم العلمي، ومن جانب آخر توفر هذه الدراسة إطارًا ومدخلًا نظريًا يصلح كانطلاق للتطبيق على علاقات الصين بمناطق أخرى أو دراسة قوة صاعدة أخرى ورؤيتها للعلاقات الدولية وانعكاسات ذلك في سياستها تجاه الوطن العربي أو أي نظام إقليمي آخر.

*

الفصل الأول

الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية

مقدمة:

نشأت العلاقات الدولية كحقل معرفي بهدف فهم ديناميكيات السياسة العالمية وتنظيرها في البيئة الغربية، وطالما اعتبرت علمًا اجتماعيًّا غربيًّا وأمريكيًّا بالأساس، وما يزال يهيمن عليه علماء من العالم الأنجلو ساكسوني (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة). وتتجلى الهيمنة الغربية في حقل العلاقات الدولية بشكل أساسي في أن أصل معظم نظريات السائدة في الفلسفة الغربية، والنظرية السياسية، والتاريخ، وكذا الواقعية والليبرالية، والماركسية، والمدرسة الإنجليزية، والبنائية، وما بعد الحداثة، والعولمة... إلخ، جميعها لها جذور فلسفية لدى المفكرين الغربيين بدءًا من هوبز وكانط وماركس إلى دريدا وهابرماس وميشال فوكو. وقد جادل ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann في مقال له بعنوان « *An American Social Science: International Relations*» في عام 1977[1] بأن مجال العلاقات الدولية هو علم اجتماعي أمريكي؛ وتمت أمركة مجال العلاقات الدولية؛ حيث سيطر عليه علماء من الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى الدور العالمي المهيمن للولايات المتحدة في ما بعد العالمية الثانية. كما إن العلماء المولودين في الخارج مثل هنري كيسنجر Henry Kissinger، وزبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski، وبيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein، وإرنست هاس Ernst Haas هم استثناءات تدعم القاعدة، حيث تلقى كل منهم؛ إن لم يكن معظمهم؛ تدريبه المتقدم في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

---

(1) Stanley Hoffmann, "An American Social Science: International Relations", Daedalus, Vol. 106, No. 3, (Summer, 1977), PP. 41-60, Available At: https://www.jstor.org/stable/20024493

(2) Stephen M. Walt, Is IR still 'an American social science'?, Foreign Policy, June 6, 2011, Available At: https://foreignpolicy.com/2011/06/06/is-ir-still-an-american-social-science/

ولقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية علىٰ تفادي عدم الاستقرار الجغرافي السياسي والاقتصادي الذي أدّىٰ إلىٰ الصراع، منتهزة الفرصة لرسم النظام العالمي المتمثل بالقواعد الأساسية والمبادئ والمؤسسات التي تحكم العلاقات بين الدول، حيث سعت إلىٰ تحقيق مصالحها جزئيًا من خلال إنشاء وصيانة المؤسسات الاقتصادية الدولية، والمنظمات العالمية بما في ذلك الأمم المتحدة ومجموعة الدول السبع، والمنظمات الأمنية الثنائية والإقليمية بما في ذلك التحالفات، والمعايير السياسية الليبرالية التي يشار إليها بشكل جماعي في كثير من الأحيان إلىٰ «النظام الدولي»[1]. ولقد فعلت ذلك ليس لصالح الآخرين، ولكن علىٰ أساس أنه في غياب مثل هذا النظام العالمي، فإن المصالح الأمريكية ومبادئها ستتعرض للخطر في النهاية. إلا أنّه كان علىٰ الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بذلك ضمن قيود البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب. ولتعزيز المصالح الأمريكية في إطار ما بعد الحرب، استقرّ صنّاع السياسات الأمريكيون علىٰ رؤية محددة للنظام، أي علىٰ مبدأ متسق يحدّد كيفية عمل عناصر النظام علىٰ تحقيق الأهداف الأمريكية[2]. وكما هي الحال في أي خيار متعلّق بالسياسة الخارجية، يجب أن تحرّك سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النظام إستراتيجيتها الكبرىٰ، أي مجموعة الأهداف القومية والمنطق حول كيفية تحقيقها[3]. وقد سعت الإستراتيجية الأمريكية الكبرىٰ منذ العام 1945 وراء رؤية النظام هذه، أي نظام ليبرالي قائم علىٰ القواعد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الخطوات لتوسيع رؤية النظام هذه علىٰ المستوىٰ العالمي في سنوات ما بعد الحرب.

---

(1) Michael J. Mazarr & Ashley L. Rhoades, What the Postwar international Order Means for the US, World Economic Forum, April 4, 2018, Available At: https://www.weforum.org/agenda/2018/04/measuring-the-value-to-the-us-of-the-postwar-international-order/

(2) G. John Ikenberry, After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars, Princeton University Press,2001,PP 170-214.

(3) حسين أبو نادر، القطب الأوحد وإدارة النزاعات، شبكة النبأ المعلوماتية، 23 أكتوبر 2018، متاح على: https://annabaa.org/arabic/books/16989

ولكن في السنوات الأخيرة، يبدو أنّ نظام ما بعد الحرب وكذلك دور الولايات المتحدة الأمريكية القيادي فيه تردّىٰ[1]، وينتج هذا التردّي جزئيًا عن صعود بعض القوىٰ الأخرىٰ غير الليبرالية (الصين وروسيا) التي تقاوم وتتحدىٰ قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا النظام الليبرالي القائم علىٰ القواعد[2]. وبما أن النظام الدولي يعرف بالقواعد التي تحكم سلوك الدولة، لذا فمن البديهي أن تختلف الرؤىٰ البديلة للنظام في خصائص هذه القواعد[3].

المبحث الأول

النظريات المفسرة للرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية

بطبيعة الحال، تختلف رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للعلاقات الدولية باختلاف الاتجاهات الفكرية السائدة والمسيطرة علىٰ عملية صنع القرار السياسي الخارجي في مرحلة معينة. ولأن الأهداف السياسية الأساسية بقيت ثابتة لاعتبارات جيوستراتيجية، فإن كيفية خدمة هذه الأهداف تعتمد بشكل أساسي علىٰ الإدراك الحسي للاتجاه السائد. وتتراوح السياسة الخارجية الأمريكية دائمًا بين توجهين أو تيارين رئيسين، وهما[4]:

أولًا- التيار الواقعي (Realism)، الذي يؤمن بسياسات القوة والتقليل من أهمية الطبيعة الداخلية لأنظمة الحكم في صنع السياسة الخارجية. ويقترب هذا المنظور كثيرًا من الأحادية التي تعطي الأولوية للحفاظ علىٰ الأداة العسكرية للولايات المتحدة، ويقارب نهج هذا المنظور من نظرة الهيمنة القديمة للولايات المتحدة، كما أنه

(1) Michael J. Mazarr & Others, Understanding the Current International Order, RAND, California, 2016.

(2) مايكل جاي مازار، وآخرون، خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017.

(3) حسين أبو نادر، القطب الأوحد وإدارة النزاعات، مرجع سبق ذكره.

(4) عمر كامل حسن، الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية، الطبعة الأولىٰ، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

يهمش الدبلوماسية، بالإضافة إلى تفضيل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على القيم والسعي لإقامة نظام ليبرالي. يُضاف إلى ذلك، التحول من تعزيز الديمقراطية وبناء الدولة إلى بناء وجود عالمي عسكري أقرب إلى الأنشطة والأعمال الشرطية للإمبراطوريات التقليدية. وأحد أبرز التيارات السائدة داخل هذا المنظور هو تيار المحافظين الجديد، الذي يدفع صانع القرار الأمريكي نحو المزيد من التشدد في استخدام القوة الصلبة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البلدان الأخرى، ويرى أن القوة العسكرية للولايات المتحدة يجب أن تكرس لنشر المنظومة القيمية للمجتمع الأمريكي، وأن المكانة الدولية للولايات المتحدة تفرض عليها مسؤوليات خاصة تجاه الأمن الدولي، وينادون بأحقية التدخل العسكري المنفرد للولايات المتحدة - حسب رغبتها - في جميع مناطق العالم، فضلا عن ضرورة عدم الثقة في قدرة المؤسسات الدولية والقانون الدولي، كما أنهم لا يعلقون أهمية كبيرة على التحالفات والشراكات الدولية في تأمين الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق مصالحها، كما يؤمن هذا التيار أن السياسة الخارجية للدول تعكس طبيعة أنظمة الحكم؛ ولذا فان تغيير السياسة الخارجية لأية دولة يجب أن تتغير طبيعة نظام الحكم فيها[1].

وقد كان هذا التيار سائدًا في إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، كما كانت رؤية إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب للعالم تقترب من أفكار هذا التيار، والتي تنظر للبيئة الدولية على أنها بيئة تنافسية تتصارع فيها الدول، انطلاقًا من مصالحها الوطنية، كما أن رؤيته السياسية المبنية على ضعف إيمانه في المؤسسات الدولية والقانون الدولي، ورؤيته في ما يتعلق بالقوة العسكرية الأمريكية التي يجب أن تكرس لنشر المنظومة القيمية للمجتمع الأمريكي، وتشكيكه في جدوى بعض التحالفات، وهو ما يتعلق بالمقاربة الفكرية للرئيس ترامب مع التيار المحافظ الجديد. أما في ما يتعلق بالتيار القومي أو المدرسة الجيفرسونيّة، فإنه يبني نظرته السياسية على أسس ضيقة على الصعيد الخارجي تميل إلى الطابع الانعزالي والانكفاء

---

(1) Emma Ashford, Strategies of Restraint Remaking America's Broken Foreign Policy, Foreign Affairs, August 24, 2021. Available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-08-24/strategies-restraint

الداخلي وتحقيق الأرباح والتقليل من الانخراط الأمريكي في الشؤون العالمية لتخفيف الأعباء. كذلك يأخذ من التيار الواقعي واقعيته المعروفة في النهج السياسي الخارجي[1] من دون أن يتخلى عن النزعة القومية التي تنفي الآخر بذريعة ضرورة العودة بمجد أمريكا المهدد، وهذا ما يضعه جنبًا إلى جنب مع تيارات اليمين الشعبوي المتطرف والأصولية السياسية بجميع أنحاء العالم، لذلك فصعود الترامبية كانت تندرج ضمن سياق دولي متسم بتنامي الشعبوية الذي يعصف بالقيم الديمقراطية في بعدها الليبرالي.

جدير بالذكر أنه وبالرغم من أن إدارة ترامب كانت تحسب على تيار الواقعية الجديدة، إلا أن رواد تلك المدرسة مثل ستيفن والت Stephen M. Walt قد انتقد مجمل القرارات التي اتخذها ترامب خلال الفترة التي تولى فيها منصبه بإدارة البيت الأبيض، لكونها لا تنسجم مع تصورات الواقعية السياسية في حقل العلاقات الدولية، ثم إنها انقلبت على كل التراكمات السابقة للسياسة الخارجية الأمريكية كانسحابه من الاتفاق النووي الإيراني الذي وقعه بارك أوباما، أو إعطائه الحرية للتوسع الإسرائيلي بما في ذلك تخليه عن خطاب حل الدولتين الذي دعمه كل من كلنتون وبوش وباراك أوباما. هذا بجانب إخفاقاته في العلاقة بالعديد من البلدان (أوروبا، والصين، وكوريا الشمالية، والشرق الأوسط، وروسيا) وفي أكثر من ملف دولي (الملف النووي الإيراني، وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، والتغيرات المناخية، والاتفاقيات التجارية)، بل والانسحاب من بعض المؤسسات الدولية[2].

ولقد جسدت نظرية الواقعية السياسية بمفهومها التقليدي والجديد واتجاهاتها الفكرية المعاصرة الفكر السياسي الأمريكي على الصعيد الخارجي، في الطريقة التي تستجيب بها الولايات المتحدة الأمريكية للتغيرات والأحداث الحاصلة في النظام

---

(1) حلقة نقاشية حول: تحولات الفكر السياسي المعاصر في ضوء إدارة ترامب، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، 28 فبراير 2018.

(2) عبيد الحليمي، سياسة ترامب.. والواقعيين الجدد، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، بيروت، العدد (24)، 2019، متاح على: https://jilrc.com

الدولي، ابتداءً من الحرب العالمية الثانية ومرورًا بالحرب الباردة ومن ثَمَّ الحرب على الإرهاب وفق النهج الأمريكي. إن كلًّا من النظريات الواقعية يمثل مرحلة تاريخية وسياسية مهمة جاءت انسجامًا مع الفكر السياسي الأمريكي وتطلعات السياسة الخارجية الأمريكية لتلك المراحل التاريخية التي شهدها النظام العالمي، فالواقعية التقليدية التي جاءت منتقدة للمدرسة المثالية في فشلها المتكرر في إيجاد مجتمع دولي مستقر بعد الحرب العالمية الأولى، وفشلها في الحرب العالمية الثانية، لتكون الدعامة الأساسية في مواجهة التطلعات النازية والفاشية انطلاقًا من سياسة الأمر الواقع أي ما هو كائن، وليس ما يجب أن يكون وفق مفهوم المدرسة المثالية، ومن ثَمَّ مثلت الواقعية التقليدية عنصر المواجهة خلال فترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي قبل ظهور الواقعية الجديدة لكينث ولتز، والتي لم تختلف كثيرا عن النظرية الأم، إلا أنها مثلت تلك النظرية تطلعات السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة متقدمة من الحرب الباردة منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي أي نهايات الحرب الباردة وسياسة الوفاق بين القوتين العالميتين، ومن ثَمَّ تفكك الاتحاد السوفيتي[1].

ووجد الفكر السياسي الأمريكي بعد ذلك، أي فترة ما بعد الحرب الباردة نظريتي الواقعية، الدفاعية والهجومية وهي فترة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي وبروز تيار المحافظين الجدد بشكل كبير في الإدارة الأمريكية، هاتين النظريتين اللتين اختلفتا على درجة توفر الأمن في النظام الدولي، وأي الأسلوب أنجح في بقاء الدولة على قيد الحياة: هل هو الوضع الدفاعي أم الهجومي؟ وقد كان لهما تأثير كبير على الإستراتيجية العسكرية الأمريكية التي شهدت حالة الانتقال من إستراتيجية الدفاع إلى إستراتيجية «التدخل الوقائي»، التي تجسد ميدانيًا في مفهومي الضربة الوقائية والضربة الاستباقية، والتي تمثلت في الحرب على الإرهاب، والدول المارقة، ومحور الشر، ومواجهتها بالإستراتيجية الهجومية انطلاقًا من المفهوم الدفاعي

---

(1) ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، كربلاء العدد (20)، 2016، متاح على: https://abu.edu.iq/research/articles/13792

والحفاظ على الأمن القومي الأمريكي من أي تهديد، ومحاصرة الدول المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، وهذا ما أكدته دراسات «بريجنسكي»، و«ميرشايمر» منظر الواقعية الهجومية انطلاقًا من ما يسميه ميرشايمر «التناقضات بين السياسة الخارجية الأمريكية الفعلية والتوقعات الهجومية»؛ لأن التحدي الحقيقي لبقاء الولايات المتحدة الأمريكية هو الصين، فهي مرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المرجح أن ترتفع، وإذا ما حدث ذلك فإنها ستسعى إلى طرد الولايات المتحدة الأمريكية من حديقتها الخلفية[1].

ثانيًا- التيار الليبرالي (Liberalism)، يدعم هذا التيار الحوار والدبلوماسية والمساعدات في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، ويعارض الاستناد إلى سياسات القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، ويفضل نشاط هذه السياسة في إطار التعاون مع الحلفاء[2]. ويؤمن هذا التيار بوجود نظام دولي قائم على القواعد ويستند إلى القانون والمؤسسات. ويعتقد هذا المنظور الفكري أن قيادة الولايات المتحدة الأمريكية هي عامل أساسي لتحقيق الاستقرار العالمي، ويشدد على الردع العسكري، و غالبًا ما ينظر أنصار هذا المنظور إلى التهديدات القادمة من الصين وروسيا باعتبارها تهديدات لهذا النظام. وأنصار هذا الرأي أكثر إدراكًا لحدود القوة الأمريكية من سابقيهم، فمن الأفضل أن يُوصف أنصار هذا الرأي بأنهم الليبراليون الدوليون أو الأمميون[3]. ويدعو هذا التيار إلى التدخل المستمر في العالم من أجل تأمين انتشار الديمقراطية الليبرالية، حيث يولي هذا التيار للبعد الأيديولوجي أهمية محورية خاصة قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعتقد أتباعه أن السلام الدائم والاستقرار لن يتحققا في النظام العالمي إلا في ظل انتشار قيم الليبرالية. وتشير دراسات التاريخ السياسي للولايات المتحدة أن أفكار منظري التيار الليبرالي سادت

(1) ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية، المرجع السابق.

(2) حلقة نقاشية حول: الفكر السياسي المعاصر في ضوء إدارة ترامب، مرجع سبق ذكره.

(3) Emma Ashford, Strategies of Restraint Remaking America's Broken Foreign Policy, Op.cit.

حتى السبعينيات من القرن العشرين في محيط أهل القرار، وخصوصًا في أثناء عهد الرؤساء ويلسون وترومان وإيزنهاور وكينيدي للتراجع في ما بعد لتعود بقوة مع رونالد ريغان لتستقر مع انهيار الكتلة السوفيتية[1]. كما تعد إدارتا «باراك أوباما، وجو بايدن» الأقرب في صياغة إستراتيجية سياستها الخارجية إلى توجهات وأفكار المدرسة الليبرالية المثالية مع تطوير انتقائي لها بدافع الاضطرار، لا الرغبة والاختيار في قالب تنظيري أطلق عليه جوزيف ناي تسمية «المدرسة الليبرالية الواقعية». ومن ناحية التطبيق العملي، فإنّ كل رئيس من الرؤساء الأمريكيين، يختلف عن غيره في طريقة ونسبة تبنيه لأفكار ومبادئ كل تيار من التيارين، فمنهم من يميل إلى تبني مبادئ وأفكار تيار بعينه، بينما يتجه آخرون إلى محاولة الدمج بين أفكار ومبادئ التيارين في سياسته الخارجية.

ويمكننا القول إن التحولات التي شهدها السلوك السياسي الأمريكي المعاصر كانت مصحوبة بتحولات على مستوى الفكر السياسي الأمريكي الرسمي دون المساس بالأسس البنيوية التي أنبنى عليها هذا الفكر؛ فعلى سبيل المثال كان هناك تحول واضح في المدارس الفكرية التي حكمت العقل الأمريكي مع العالم الخارجي، وجوهر هذا التغيير أو التحول كان نابعًا من المصلحة الأمريكية؛ فقد اقتضت هذه المصلحة التحول من المدرسة القانونية والمثالية التي حكمت المجتمع الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية إلى المدرسة الواقعية التي نّظر لها هانز مورجانثاو، ومن ثَمَّ التحول الذي شهدته هذه المدرسة في الواقعية الجديدة بشقيها الدفاعية والهجومية ومن ثَمَّ الواقعية النيوكلاسيكية، فضلًا عن التحولات التي شهدتها الليبرالية السياسية في الساحة الفكرية الأمريكية[2].

وفي الحقيقة، تواجه السياسة الخارجية الأمريكية أزمة معرفية تخصم من رصيد التيارين الواقعي والليبرالي وهي العجز عن الوصول لإطار نظري أكبر للسياسة

---

(1) عمر كامل حسن، الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

(2) حلقة نقاشية حول: تحولات الفكر السياسي المعاصر في ضوء إدارة ترامب، مرجع سبق ذكره.

الخارجية في عالم يتسم بالتفاعل والتعقيد والاضطراب والفوضوية والمرونة؛ لذا فإن هناك تراجعًا في دور الإستراتيجيات والنظريات الكبرىٰ كموجه للسياسة الخارجية، وأصبحت هناك حاجة ملحة لوجود خطة عملية لها طابع مستدام ومتسقة علىٰ المدىٰ الطويل، عوضًا عن إهدار الوقت في البحث عن الإستراتيجيات الكبرىٰ، ومن هنا تتصاعد الدعوات بضرورة مراجعة فكرية للتيارين الفكريين السائدين في الولايات المتحدة الأمريكية، فالإستراتيجية الكبرىٰ أو النظريات الكبيرة لم تعد تصلح لإدارة السياسة الخارجية الأمريكية. وهذه المراجعة تهدف إلىٰ الإسهام النظري في إخراج السياسة الخارجية الأمريكية من أزمتها بناءً علىٰ بُعد معرفي وفكري وتنظيري في دولة تُعد فيها مراكز الفكر أحد أهم محركات السياسة الخارجية، ورغم ذلك لم تستطع إنقاذها من أزمتها خلال السنوات الماضية، بل اتهمها البعض بأنها أحد أسباب تعميق الأزمة الفكرية بجنوحها عن الحيادية وخدمة تيارات فكرية مصلحية وقتية علىٰ حساب الإنتاج المعرفي الحقيقي[1].

وفي هذا السياق، جادل ثلاثة من أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين، هم: دانيال دريزنر Daniel W. Drezner، ورونالد كريبس Ronald R. Krebs، وراندال شويلر Randall Schweller بأن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية علىٰ تبني إستراتيجية كبرىٰ تحكم رؤيتها للعالم قد انتهت. فإستراتيجية الاحتواء سقطت بانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، والإستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك، وأطلق عليها الأممية الليبرالية، تتعرض لانتقادات شديدة لأنها فشلت في تقدير صعود الصين. كما أن نجاح أية إستراتيجية كبرىٰ يرتبط بعدد من العناصر، منها وضوح شكل وتوزيع علاقات القوىٰ في النظام الدولي، ووجود إجماع محلي حول الأهداف والهوية الوطنية، ومؤسسات سياسية مستقرة، ولم يعد أي من هذه العناصر موجودًا، فمراكز القوة في النظام الدولي أصبحت متعددة، والعلاقات

(1) Gideon Rose, Foreign Policy for Pragmatists: How Biden Can Learn from History in Real Time?, Foreign Affairs, March/April 2021, Available At: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-02-16/foreign-policy-pragmatists

الدولية لن تكون تحت سيطرة قوة عظمى واحدة، أو اثنتين، أو حتى عدة قوى، بل دخل العالم مرحلة اللا قطبية. بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الجديدة، من الميليشيات المحلية إلى المنظمات غير الحكومية إلى الشركات الكبيرة، التي تمتلك كل منها، وتمارس أنواعًا مختلفة من القوة، وتتنافس بشكل متزايد مع الدول، وجميعها تعيد تعريف القوة في أنحاء العالم. وبالرغم من وجود إجماع لدى علماء العلاقات الدولية على أن القوة هي المفهوم المحدد للنظام الدولي، فإنه لا يوجد إجماع حول معنى هذا المفهوم، ففي حين يرى أنصار المدرسة الواقعية (سواء كانوا رؤساء مثل «دونالد ترامب»، أو دولًا أو شعوبًا أو فاعلين دون الدول أو مؤسسات) أن القوة التقليدية وما يعنيه ذلك من التنافس على السلطة هو مركز العلاقات الدولية الذي يجب أن تدور حوله السياسات الخارجية للدول وبالأخص القوى الكبرى؛ فإن طبيعة التحديات المعاصرة (مثل جائحة كورونا التي تسببت في خسائر اقتصادية تفوق الحروب العسكرية، وتداعيات تغير المناخ) كلها تحديات لن تجدي معها القوة التقليدية نفعًا، وأصبحت قدرة الدول على مواجهتها هي التي تحدد شكل القوة النسبية للدول. وقد أظهر الواقع أن القوة المؤثرة تأتي في أشكال متعددة، وأن قياس فرق القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية المتراجعة والصين الصاعدة معقد جدًّا بشكل يتجاوز تبسيطه في صورة صراع قوة عسكرية اقتصادية وصولًا إلى قياس درجة التماسك الوطني والأداء المؤسسي، وإن كان لا يمكن إنكار الصواب على التيار الواقعي الذي يرى أن الصراع بين بكين وواشنطن هو معضلة أمنية كلاسيكية[1].

من ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية باتت أمة منقسمة، والإستراتيجية الكبرى المستدامة يجب أن تستند أيضًا إلى رؤية عالمية مشتركة بين الفئات السياسية الرئيسة، والإجماع الذي ارتبط بإستراتيجية الاحتواء والأممية الليبرالية بعد ذلك، لم يعد موجودًا. ويفتقر الأمريكيون إلى رواية وطنية مشتركة، وقليل منهم أصبح يتحدث عن بوتقة الانصهار الأمريكية، وبالتالي أصبحت

(1) محمد كمال، من الإستراتيجية إلى البرجماتية، صحيفة الأهرام، 10 مارس 2021، متاح على:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News

الإستراتيجية الكبرىٰ إحدىٰ ضحايا الرواية الوطنية الممزقة، والاستقطاب ليس فقط في القضايا الداخلية، بل في مجموعة واسعة من قضايا السياسة الخارجية مثل تغير المناخ، ومكافحة الإرهاب، والهجرة، والشرق الأوسط، واستخدام القوة وغيرها. يضاف إلىٰ ذلك ازدياد عدم ثقة الأمريكيين في مؤسساتهم ونخبهم السياسية، خاصة نخب السياسة الخارجية، والتي أيدت إلىٰ حد كبير استخدام القوة في أفغانستان والعراق وليبيا، ولا يمكن اعتبار أيًّا من هذه التدخلات ناجحًا. وبناءً علىٰ ما سبق يخلص هؤلاء المفكرون الثلاثة إلىٰ أن الإستراتيجية الكبرىٰ لم تعد مجدية، وأن العالم الراهن عالم يتسم بالتفاعل والتعقيد، حيث إن المسار المباشر بين نقطتين ليس خطًّا مستقيمًا، وأن العالم المضطرب والفوضوي والمرن، هو علىٰ وجه التحديد عالم لا يعترف بالفضيلة المفترضة للإستراتيجية الكبرىٰ، باعتبارها خطة عملية ودائمة ومتسقة علىٰ المدىٰ الطويل(1).

وفي هذا السياق أيضًا، يرىٰ جيدون روز Gideon Rose في مقاله الذي حمل عنوان: «سياسة خارجية للبراجماتيين *Foreign Policy for Pragmatists*»، في مجلة Foreign Affairs، أن النظريات الكبرىٰ في العلاقات الدولية، خاصة ما يعرف بالواقعية والليبرالية، قد سقطت في الاختبار، فالليبراليون في موقف دفاعي، بعد أن جادلوا بأن العولمة ستربط العالم ببعضه بشكل متزايد، لكنها بدلًا من ذلك أدت إلىٰ الانقسام بين الدول وداخلها. كما جادلوا بأن الديمقراطية ستتقدم إلىٰ الأمام، لكنها الآن تتراجع، وتوقعوا أن النموذج الصيني محكوم عليه بالفشل، لكنه نجح بما يتجاوز كل التوقعات، كما بشروا بالعالمية، لكن اتضح أن القومية ما تزال قوية. أما الواقعية فقد فشلت تنبؤاتها بخصوص انتشار الحروب والصراعات، ولم تعد الحرب أكبر خطر يواجه البلدان وفقًا للنموذج الواقعي، بل تسبب وباء مثل كورونا في المزيد من الموت والدمار الاقتصادي أكثر من أي حرب، وبدأت تظهر مخاطر جديدة لم تهتم بها مثل تغير المناخ(2).

---

(1) محمد كمال، من الإستراتيجية إلىٰ البرجماتية، المرجع السابق.
(2) نفسه.

ويتضح مما سبق، تصاعد الدعوات لإعادة هيكلة السياسة الخارجية الأمريكية، للخروج من أسر المنظورات المتصارعة على توجيه صنع القرار الخارجي في واشنطن، وهي الليبرالية الدولية وأمريكا أولًا. واستكمالًا لما سبق، تطرح «إيما آشفورد Emma Ashford»، الزميل الأول بمبادرة الانخراط الأمريكي الجديد في مركز سكوكروفت للإستراتيجية والأمن، رؤيتها في مقال بعنوان: « *Strategies of Restraint*» بمجلة «Foreign Affairs» حول إستراتيجية «ضبط النفس» كبديل وسطي يتمتع بشعبية في أوساط الخبراء والنخب المهتمة بالسياسة الخارجية الأمريكية، رغم الانقسامات الغالبة على الخبراء المهتمين بها. ويأتي المنظور من خارج عالم صنع السياسات في واشنطن، ولذا فهو يتلافى الأخطاء والعيوب التي تقع فيها المنظورات الأخرى. ويعد هذا المنظور أكثر تنوعًا من الناحية الأيديولوجية من المدرستين الأخريين؛ إلا أن معظم مناصري نهج ضبط النفس يتفقون على عدة مبادئ أساسية وأهمها: أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة آمنة بشكل ملحوظ، وأنها خلافًا للعديد من القوى العظمى في التاريخ، لا تواجه تهديدًا حقيقيًا بالغزو، بفضل الجغرافيا والأسلحة النووية، وأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة اتسمت في السنوات الأخيرة بالمبالغة والغطرسة. ويعتقد أنصار هذا المنظور أيضًا أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة مفرطة في الاعتماد على الأداة العسكرية[1]. وتتفق جميع التيارات داخل هذه المنظور على نقد النهج التدخلي العسكري الذي تطرحه المنظورات الأخرى، وتقليص الدور العسكري العالمي للولايات المتحدة الأمريكية. لكن في حين أن العالم السياسي «باري بوزان» في كتابه «ضبط النفس» عام 2014، يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانشغال فقط بالحدود الداخلية ويدعم الوجود العسكري الشاطئي على الحدود الأمريكية فقط، فإن منظرين آخرين في منظور ضبط النفس، مثل «جون ميرشايمر John J. Mearsheimer» و«ستيفن والت Stephen M. Walt» يدافعون عن إستراتيجية كبرى لتحقيق التوازن بين الشواطئ والبحار الدولية، وبأن الولايات

(1) Emma Ashford, Strategies of Restraint: Remaking America's Broken Foreign Policy, Foreign Affairs, September/October 2021, Available At: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-08-24/strategies-restraint

المتحدة الأمريكية قد تحتاج في بعض الأحيان إلى التدخل لمنع دولة معادية؛ مثل الصين؛ من الهيمنة على منطقة رئيسة[1].

إذن، لا يُجمع أنصار منظور ضبط النفس على بديل واحد ومتماسك للسياسة الخارجية الأمريكية لأنهم أنفسهم لا يتفقون على بديل واحد، فالمناقشات الدائرة بين أنصار هذا المنظور، المنتمين إلى تيارات واتجاهات مختلفة، تتسم بالقدر نفسه من الأهمية التي كانت تتمتع بها المناقشات بين الواقعيين والليبراليين الدوليين. وبالتالي فإن الافتقار إلى وجود رؤية موحدة داخل منظور ضبط النفس يعني أنه قد تكون هناك بعض التوترات المتأصلة في سياسة خارجية أمريكية أكثر تقييدًا.

إجمالًا، يوجد توافق فكري حول تراجع دور الإستراتيجيات والنظريات الكبرى كموجه للسياسة الخارجية الأمريكية، لذا يقترح هؤلاء المفكرون أن يتم إدارة أجندة السياسة الأمريكية بالاعتماد على التجريب، وتجزئة القضايا، وتبني أسلوب عملي في التعامل معها، أي بدلًا من الأطر النظرية الشاملة. وبدلًا من تبني الواقعية أو الليبرالية، فيمكن اختيار البراغماتية أي التجربة العملية، فالبراغماتية هي الأيديولوجية الأمريكية الحقيقية، خاصة وأن صياغة إستراتيجية لأمريكا في عالم ما بعد السيادة ليس بالمهمة السهلة، ولن يكون التقشف غير المتعمد أو إعادة التأكيد العضلي للقناعات القديمة وصفات فاعلة في السنوات المقبلة[2].

وأخيرًا، فإن هناك رؤى/ركائز تقليدية للرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية لكنها تواجه مأزق فكري/معرفي يتمثل في مأزق عدم التماسك، وعدم الاستمرارية (المراوحة على المدى القصير عبر الإدارات الأمريكية المختلفة)، والفاعلية. هذه المستويات الثلاثة لمأزق الرؤية الأمريكية لها دلالات كبيرة بالنسبة للرؤية الصينية للعلاقات الدولية، كما سيتضح لاحقًا.

---

(1) Gideon Rose, Foreign Policy for Pragmatists: How Biden Can Learn From History in Real Time?, Op.cit.

(2) محمد كمال، من الإستراتيجية إلى البرجماتية، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني

المفاهيم المركزية في الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية

1- مفهوم «القوة»:

تعد القوة إحدىٰ المفاهيم الرئيسة في حقل العلاقات الدولية، و بالرغم من وجود إجماع لدىٰ علماء العلاقات الدولية علىٰ أن القوة هي المفهوم المحدد للنظام الدولي، فإنه لا يوجد إجماع حول معنىٰ هذا المفهوم[1]. ولقد تعددت تعريفات المفهوم شأنه شأن المفاهيم الأخرىٰ في العلوم الاجتماعية، ودار حوله العديد من الجدل حول ما طرأ عليه من تطورات منذ المنظور الواقعي الذي رأي أن العلاقات الدولية هي صراع بين الوحدات الدولية ممثلة في الدول القومية المستقلة من أجل الحصول علىٰ القوة، والتي كانت بالأساس تتمثل في القوة العسكرية التي كانت الأساس في قياس قوة الدولة القومية في السياسات العالمية[2].

وتترجم أفكار جوزيف ناي Joseph Nye، التطورات الحاصلة في تحديد مفهوم القوة وعناصرها، حيث يعتبر «ناي» القوة هي: قدرة الشخص علىٰ التأثير في المحصلات التي يريدها، وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة لجعل ذلك يحدث. وترتبط قدرة المرء في الحصول علىٰ النتائج المرغوبة بامتلاكه موارد معينة[3]. ويفرق بين نوعين من القوة: ما يسمىٰ بـ«القوة الصلبة Hard Power»، التي يحصرها في القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، وهي تلك القوة الآمرة التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم، فهذا النوع من القوة يمكن أن يستند إلىٰ محاولات الإقناع وإلىٰ التهديد أيضًا. أما النوع الآخر ما يسمىٰ بـ«القوة الناعمة Soft Power»، التي تسمح

(1) محمد كمال، من الإستراتيجية إلىٰ البرجماتية، مرجع سبق ذكره.

(2) سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية - دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، مصر، 2014.

(3) جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولىٰ، الرياض، 2003، ص31-32.

بجذب وإغراء الدول الأخرى، وكثيرًا ما يؤدي الجذب إلى الموافقة أو التقليد بالإقتداء، وهي قوة تخير الناس بدلًا من إجبارهم، وترتكز على وضع جدول الأعمال السياسي بطريقة تشكل تفضيلات ورغبات الآخرين. وتنشأ تلك القوة الناعمة من قيم وثقافة البلد إلى حد بعيد، وكلا القوتين (الصلبة والناعمة) ترتبطان في ما بينهما[1]. ويتمحور جوهر مفهوم «القوة الذكية Smart Power» في صياغة مركب قوة من القوتين الصلبة والناعمة بغاية تحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقصى قدر من الفاعلية والكفاءة في آن واحد. ولا يكشف المفهوم، بالتالي وفقًا لهذا المعنى، عن نمط متمايز من القوة، ولكن يحاول تأطير نمط أكثر فاعلية وكفاءة لنمطي القوة المعروفين: الصلبة والناعمة[2]. بمعنى آخر، يعني مصطلح «القوة الذكية» الدمج بين القوة الصلبة (Hard Power) المتمثلة في القوتين العسكرية والاقتصادية، والقوة الناعمة (Soft Power)، التي تتمثل في استثمار مكانة الدولة وجاذبيتها عالميًّا في التأثير؛ لأن كليهما غير قادر بمفرده على صون استمرار النظام الدولي الحالي[3].

وقد أصبح مفهوم القوة محددا مهما في الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية بمعنى أن بقاء أمريكا قوية إنما يتحدد إلى - حدٍ كبير - بتحقيق المصالح ونشر القيم الأمريكية، والتي لا يمكن أن تنتشر إلا بالقوة[4]. وقد ظل المفهوم الخاص بالفكر السياسي الواقعي حول القوة، والذي ينظر للعلاقات الدولية أنها ذات طبيعة صراعية من أجل القوة، وبالأخص القوة العسكرية مسيطرا على العقل الإستراتيجي الأمريكي خاصة مع وصول جورج بوش الابن إلى الحكم عام 2000، مدعمًا بإدارة أغلب أعضائها من تيار المحافظين الجدد، الذي تغلب عليه نزعة تكريس

---

(1) جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، المرجع السابق، ص38-39.

(2) مالك عوني، إدارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الأمريكية للنظام الدولي، ملحق تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية، العدد (212)، أبريل 2018، ص3-6.

(3) عمرو عبد العاطي، الرهان المراوغ: عوامل إعاقة إستراتيجية «القوة الذكية» الأمريكية، ملحق تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية، العدد (212)، أبريل 2018، ص7-12.

(4) سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية (ثلاثية الثروة.. الدين.. القوة) من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، ط1، دار الشروق الدولية، 2003، ص43.

سياسة القبضة الحديدية، واستخدام التفوق العسكري لحماية المصالح العليا للولايات المتحدة ونشر قيمها الحضارية الاجتماعية وتحققها. وقد تعززت هذه النظرة مع أحداث سبتمبر 2001، وما تركته لدى صناع القرار الأمريكي من انطباع مضمونه أن السبيل الأمثل والكفيل بتحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج، والمرتبطة أساسا بأمنها الوطني؛ كنشر قيم ومبادئ النموذج الحضاري الغربي الأمريكي في العالم، وتأمين إمدادات النفط والسيطرة على مصادره، لا يتأتى إلا من خلال توظيف القوة الصلبة في شكلها العسكري على المستوى الدولي[1].

لكن الملاحظ بعد تلك المرحلة هو التحول الذي طرأ في مدركات القوة لدى الإدارات الأمريكية بداية منذ عهد الرئيس أوباما، وهو التحول الذي فرضته ضرورات وليس قناعات، وتبعه بالتالي تغيير في الآليات بما يعرف بإستراتيجية «القوة الذكية»، والتي لا تعني الاستغناء الكلي عن توظيف القوة الصلبة العسكرية، بل أصبحت هناك قيود على استخدامها لصالح توليفة هجينة، فاستخدام القوة العسكرية أي القوة الصلبة «Hard Power» بات مكلفًا وغير مرحب به، كما أنها وحدها غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولا تستطيع القوة الناعمة أيضًا تحقيق أهداف السياسة الخارجية منفردة[2]. وقد برزت فكرة القوة الذكية الأمريكية على لسان جوزيف ناي في عام 2004، وتهدف إلى الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة أي استخدام كل مقومات القوة للولايات المتحدة الأمريكية، مثلًا القوة الصلبة «Hard Power» العسكرية، والعقوبات الاقتصادية، التهديدات وغيرها، والقوة الناعمة «Soft Power» أي الدبلوماسية العامة، والثقافة، والقيم، ووسائل الاتصال الحديث «Social Media» وغيرها من الوسائل من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها في العالم أجمع.

---

(1) بن ضيف الله بلقاسم، القوة الذكية في الفكر السياسي والإستراتيجي الأمريكي المعاصر 2008-2016، مقاربة نظرية للفهم، مجلة المستقبل العربي، عدد (483)، مايو 2019.

(2) طه اللهيبي، القوة الذكية في سياسة أمريكا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط (2001-2018)، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2019.

وقد سعت إدارة الرئيس باراك أوباما (التيار الديمقراطي الليبرالي) إلى استخدام سياسة القوة الناعمة بدلًا من الاعتماد على القوة الصلبة منفردة، من أجل المحافظة على مصالحها وتحقيق أهدافها، خاصة بعد الفشل الذي حققته سياسة استخدام القوة الصلبة في عهد الرئيس جورج بوش الابن. ولقد اتسمت عقيدة أوباما بالاعتماد على الآليات الناعمة مثل الحوار، والدبلوماسية، والمساعدات في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، خاصة مع الخصوم، انطلاقًا من أن هذه الأدوات ستروض تلك الدول، كما حدث مع تقاربه مع روسيا، والاتفاق النووي مع إيران، وكذلك تحسين علاقات أمريكا بكوبا والصين. كما انتهج أوباما عقيدة الإدارة من الخلف في التعامل مع الأزمات العالمية، والاشتراك مع الحلفاء في إطار العمل الجماعي الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، كما اعتمد مقولة: «دعنا نرى.. ثم نتحرك»، أي التحرك وفقًا لمجريات الأزمات والصراعات على الأرض، وهو ما حدث في ما يعرف بالثورات العربية[1]. وقد نسجت هذه السياسة مع إستراتيجية السلام من خلال القوة خاصة في السنتين الأخيرتين لولايته الثانية[2] ما عرف باسم «القوة الذكية»، والتي برزت من أجل التخفيف من التكلفة الاقتصادية والعسكرية لهيمنتها على العالم.

وقد استمر العمل بمضمون إستراتيجية القوة الذكية في عهد الرئيس ترامب (التيار الجمهوري الواقعي)، حيث أكدت إستراتيجية الأمن القومي التي طرحتها إدارة ترامب ديسمبر 2017، أن سبل مواجهة المهددات الأمنية المركزية التي تمس بأمن الولايات المتحدة الأمريكية واستقرارها الداخلي، كالإرهاب الدولي، والصعود الصيني والروسي المتسارع الوتيرة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل لن يكون إلا من خلال التعامل الذكي مع كل حالة على حدة، وتوظيف الأدوات التي تناسب وطبيعة كل تهديد[3].

---

(1) أحمد سيد أحمد، عقيدة بايدن في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، صحيفة الأهرام، 20 يناير 2021، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203636/4/794276

(2) سيف الدين ناصر، «السلام من خلال القوة» Peace through strength، موقع كتابات، متاح على: https://kitabat.com/2017/11/02

(3) بن ضيف الله بلقاسم، القوة الذكية في الفكر السياسي والإستراتيجي الأمريكي المعاصر 2008-2016، مرجع سبق ذكره.

وعليه، انتهج الرئيس ترامب آليات القوة الصلبة في التعامل مع الخصوم مثل إيران والصين وكوبا وفنزويلا من خلال تبني سياسة أقصى الضغوط عبر العقوبات لدفع تلك الدول لتغيير سياساتها وفقًا للشروط الأمريكية[1]. كما برز الاعتماد على الآليات الصلبة، خاصة استخدام القوة العسكرية في محاربة الإرهاب، وتنظيم «داعش» عبر الغارات الجوية مع تجنب التدخل العسكري المباشر. وظهرت دلالات العسكرة للولايات المتحدة الأمريكية أيضًا في الجهود المبذولة خارجيًّا. وفي هذا الإطار، أطلق ميزانية عملاقة لتطوير وتأهيل القوة العسكرية عام 2019 (أعلى ميزانية دفاعية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية إذ إن الميزانية الأمريكية ضخت ما يقارب 716 مليار دولار على الإنفاق العسكري، وهذه القيمة تزيد بنسبة 3٪ على الإنفاق العسكري للعام 2018)[2]. كما أَولى الرئيس الأمريكي ترامب اهتمامًا كبيرًا بالعمليات الخاصة الأمريكية لتنفيذ مهام أمنية في مختلف دول العالم، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها نشر وحدات من القوات الخاصة الأمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعمل تلك القوات في عدة مناطق نزاعات في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا[3]. وقد سارع الرئيس دونالد ترامب أيضًا، بتكليف وزارة الدفاع الأمريكية المباشرة في بناء قوة فضائية «Space Force» كجانب من القوة الخشنة «Hard power» لتكون جزءًا من قوة الردع الأمريكية، باعتبار القوة الخشنة تشكل أحد أبرز أعمدة القوة للولايات المتحدة في ظل التنافس الشرس بين القوى العظمى، لا سيما في مجال القدرات النووية والإستراتيجية. وفي السياق نفسه استغل الرئيس الأمريكي ترامب الموارد المادية الأمريكية لدعم تهديداته ضد منظمة التجارة العالمية لدول أمريكا الشمالية، وحلف الشمال الأطلسي، وكذلك منظمة الأمم المتحدة[4]. هذه بعض الأمثلة لاستخدامه القوة

---

(1) أحمد سيد أحمد، عقيدة بايدن في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

(2) Cancian, Mark F., U.S. Military Forces in FY 2019: The Buildup and Its Limits, CSIS Reports, United States, Rowman & Littlefield, 2018, pp10-13.

(3) Tan, Andrew T.H., Handbook on the United States in Asia: Managing Hegemonic Decline, Retaining Influence in the Trump Era, United Kingdom, Edward Elgar Publishing, 2018, pp331-333.

(4) Capaldo, Giuliana Ziccardi, The Global Community Yearbook of International Law and Jurisprudence 2017, United Kingdom, Oxford University Press, 2018, pp72.

الخشنة التي تحتوي على أساليب غير مرغوب بها. ومن ناحية أخرى يعد انتهاج المسار الدبلوماسي في التعامل مع كوريا الشمالية، وما طرحه ترامب حول نظرية المال مقابل الأمن هو نموذج تطبيقي لسياسة القوة الذكية[1].

وفي المقابل، فإن تصريحات ومواقف وقرارات الرئيس بايدن (التيار الديمقراطي الليبرالي) منذ توليه الحكم، تشير إلى أن عقيدته في السياسة الخارجية تعد أيضًا مزيجًا من الجمع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة في ما يعرف القوة الذكية. من ناحية، أكد بايدن على تقليص اللجوء إلى القوة العسكرية، واستمرار الانسحاب العسكري الأمريكي في الخارج خلال تحديد حجم القوة اللازمة بالشكل الصحيح بحيث يصبح وجودها العسكري في المستوى المطلوب لتدمير الشبكات الإرهابية الدولية، وردع الاعتداء الإيراني، وحماية المصالح الحيوية الأمريكية الأخرى. كما أشارت الإدارة الأمريكية، حسب المحور الأخير من الوثيقة التوجيه الإستراتيجي المؤقت، أنها تعتزم إنهاء حالة «الحروب المستمرة للأبد» التي كلفت آلاف الأرواح وتريليونات الدولارات، مثل إنهاء أطول حرب خاضتها أمريكا في أفغانستان، وهو ما حدث بالفعل في أغسطس 2021. هذا بالإضافة إلى استمرار استخدام آلية العقوبات في السياسة الأمريكية، كما برز جليا في فرض عقوبات على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، وبعض العقوبات الرمزية على إيران. وفي الوقت نفسه، تبني آليات القوى الناعمة المتمثلة في سياسة الدبلوماسية والحوار في التعامل مع الخصوم، خاصة الصين وإيران وكوبا وغيرها، والاعتماد على القيادة الجماعية الدولية في إدارة الأزمات العالمية وفي القضايا الاقتصادية، أي العودة إلى المسار التقليدي في السياسة الخارجية، واتجاه الانفتاح على العالم انطلاقًا من أن الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى تقف على رأس النظام الدولي لديها مسؤوليات عالمية في إدارة القضايا العالمية. وبالتالي دعم الدبلوماسية التعددية الدولية، وكذلك تعزيز دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مثل اليونسكو وغيرها[2].

---

(1) أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط.. حدود التغير ، السياسة الدولية، 22 يناير 2017، متاح على: http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx

(2) أحمد سيد أحمد، عقيدة بايدن في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

لكن من الملحوظ أن أداء السياسة الخارجية الأمريكية يميل في الأغلب إلى تبني الاستخدام الصلب للقوة؛ حتى وإن بات هذا الاستخدام مقيدًا؛ فما زالت الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بنظرية القوة الصلبة، فتسعى إلى تحقيق مصالحها في كثير من المناطق باستخدامها، ومن هنا كانت القوة الصلبة الداعمة للمصلحة هي إحدى أهم النقاط التي تحكم الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع العالم الخارجي. بالإضافة إلى ارتكازها على ركائز متعددة للقوة، فهي الدولة الأولى في العالم اقتصاديًّا، فالاقتصاد الأمريكي هو أكبر اقتصاد في العالم منفردًا، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف ركائز القوة هذه انطلاقًا من رؤية السياسة الأمريكية بأن القوة يجب أن تكون حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن التغير في السياسة الأمريكية دوما يكون في الآليات لا الأهداف، فهناك ثوابت في تلك السياسة تشكل استمرارية لها بغض النظر عن طبيعة الإدارة الأمريكية جمهورية كانت أو ديمقراطية، وأن التغير فقط دائمًا ما يكون في الآليات ما بين اللجوء إلي آليات القوة الصلبة كالحرب، والتدخل العسكري، وهي غالبا مرتبطة بالجمهوريين. وما بين آليات القوة الناعمة، مثل الدبلوماسية، والمفاوضات، والمساعدات، وهي غالبًا مرتبطة بالإدارات الديمقراطية. لكن هناك اتفاقًا بين كل الإدارات على تحقيق تلك الثوابت، التي ترتبط بكيفية تحقيق المصالح الأمريكية[1].

2- مفهوم «الهيمنة/الأممية الليبرالية»:

انتهجت السياسة الخارجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة، هذا المنظور الليبرالي في توجهاتها تجاه العالم الخارجي. وتعرف الهيمنة/الأممية الليبرالية وفقًا لجون ميرشايمر بأنها: «إستراتيجية طموحة» تهدف فيها الدولة إلى تحويل أكبر عدد ممكن من الدول إلى ديمقراطيات ليبرالية مثلها، وفي الوقت نفسه تعمل على تعزيز الاقتصاد

(1) أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط.. حدود التغير، مرجع سبق ذكره.

الدولي المفتوح وبناء المؤسسات الدولية، بما يهدف - في النهاية - إلى جعل العالم أكثر أمنًا واستقرارًا من خلال تقليل الحروب، وتحسين نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وتقليل انتهاكات حقوق الإنسان.

وتتنوع الأدوات التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية لبناء الهيمنة الليبرالية، ولعل أهمها دعم الديمقراطيات الليبرالية في العالم وزيادة عددها، فضلًا عن دعم النظام الاقتصادي المفتوح إلى جانب بناء المؤسسات الدولية. وتذهب نظرية السلام الديمقراطي إلى أن الديمقراطيات الليبرالية لا يحارب بعضها البعض، لكنها ليست بالضرورة أكثر سلمية من غيرها من الديمقراطيات. ووفقًا لنظرية الاعتماد المتبادل، فإن البلدان التي تمتلك علاقات اقتصادية كبيرة نادرًا مع تتصارع مع بعضها؛ إذ إن تكاليف الحرب تمنع الجانبين من هذا. وتزعم نظرية المؤسسية الليبرالية أن الدول التي تنضم إلى المؤسسات الدولية على الأرجح أميل إلى التعاون، لأنها ستكون مقيدة بقواعد المنظمات. والانقياد لتلك القواعد يصب في مصلحتهم على المدى البعيد. تتوافق تلك النظريات الثلاثة مع الأدوات المختلفة التي تعتمد عليها الدول خارجيًا لتحقيق الهيمنة الليبرالية، كما أنها تعترف بأن الدول لديها أحيانًا خلافات سياسية أساسية الأمر الذي ربما يدفعها إلى النزعة العسكرية في تفاعلاتها الخارجية، وأنه في حال غياب المؤسسات الليبرالية والترابط الاقتصادي، تتبع الدول إملاءات السياسة الواقعية. كما أن المؤسسات الدولية تُعد أدوات مفيدة للدول عندما تكون لها مصالح مشتركة وتحتاج إلى المساعدة في تحقيقها[1].

ويجادل البعض أمثال «جون ميرشايمر» بأن إستراتيجية الهيمنة الليبرالية قد فشلت فشلًا ذريعًا، فيسميها بالإستراتيجية المفلسة لأنها أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب مفتوحة منذ الحرب الباردة (من حالة حرب إلى اثنتين كل ثلاثة سنوات). كما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في فهم حدود الليبرالية، وعدم إدراك طبيعة علاقتها بالقومية والواقعية؛ لذا حينما اصطدمت بها انهزمت أمامها؛

(1) John J. Mearsheimer, "The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities", (New Haven: Yale University Press, 2018).

لأن واشنطن في النهاية لـم تـستطع نـشر نموذجهـا الديمقـراطي في دول مثـل العـراق وأفغانستان بل تركتها في حالة فـوضىٰ أدت في النهايـة إلىٰ ظهـور جماعـة مثـل تنظـيم «داعش» الإرهابي، وذلك لعدم إدراكها للطابع القومي المكوِّن لتلك الدول، ناهيك عـن فشلها السياسي أمام الواقعية الروسية في الأزمة الأوكرانية التي ما زالت تعـاني أوروبـا من آثارها حتىٰ الآن منها، فالـسياسة الأمريكيـة تجـاه الأزمـة الأوكرانيـة، تحركـت بدافع من المنطق الليبرالي، بما أفرز الأزمة السياسية الحالية بين روسيا والغرب[1]. كما أن القوىٰ العظمىٰ نادرًا ما تكون في وضع يُمكِّنها من إتباع سياسة خارجيـة ليبراليـة واسعة النطاق، خاصة في ظل نظام ثنائي أو متعدد القطبية؛ لأنه في هذه الحالة لا يوجد أمام تلك القوىٰ من خيارٍ سوىٰ التركيز علىٰ وضعها في ميزان القوىٰ العالمي، والتصرف وفقًا للإملاءات الواقعية للحفاظ علىٰ بقائها، وتخوفًا مـن مهاجمتهـا مـن قـوىٰ عظـمىٰ أخرىٰ. لذا، تُغلِّف القـوىٰ العظـمىٰ سـلوكها العـدواني بخطـاب ليـبرالي، بمعـنىٰ أنهـم يتحدثون مثل الليبراليين، ويتصرفون مثـل الـواقعيين. ويُـشير «ميرشـايمر» إلىٰ أنـه في حالة النظام أحادي القطبية، فإنـه يمكـن للقـوىٰ العظـمىٰ إتبـاع سياسـة خارجيـة ليبرالية بحرية، وهو ما يدفعها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخـرىٰ مـن أجـل تعزيز الديمقراطية. لكن الهيمنة الليبرالية، برغم ذلـك، لـن تحقـق أهـدافها، وسـيأتي فشلها حتمًا وبتكاليف باهظة، بل من المحتمل أن تدخل الدولة الليبرالية في حروب لا نهاية لها. كما ستواجه قوميات مجهولة بالنسبة إليها، مما سيزيد من مستوىٰ الـصراع في السياسة الدولية بدلًا من الحد منه. علاوةً علىٰ ذلك، من المؤكد أن السلوك العـسكري للدولة سوف يهدد قيمها الليبرالية التي تدعو لحل النزاعات بشكل سـلمي، فـضلًا عـن أنه حتىٰ لو حققت الدولة الليبرالية أهدافها المتمثلـة في نـشر الديمقراطيـة في الداخـل والخارج، وتعزيز الاندماج الاقتصادي، وإنشاء مؤسسات دولية؛ فإنها لـن تُحقـق أبـدًا السلام العالمي[2].

---

(1) John J. Mearsheimer, "The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities", Op.cit.

(2) وحيد عبد المجيد، ديمقراطية القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره.

لهذا ينادي ميرشايمر بضرورة التخلي عن هذه الإستراتيجية، واعتماد سياسة خارجية أكثر تقييدا تقوم على الواقعية، حيث إن السياسة الخارجية الممزوجة بالواقعية ستقلل الحروب الخارجية الأمريكية وتحقق نجاحات دبلوماسية أكثر من تلك السياسات القائمة على الليبرالية. وبالتالي يجب على للولايات المتحدة الأمريكية أن تتعلم فضيلة ضبط النفس. كما ينادي بضرورة التركيز على احتواء الصعود الصيني ومنعها من أن تصبح قوة إقليمية مهيمنة بآسيا والمحيط الهادي، لأنه من المرجح أن تحاول الصين الهيمنة على إقليم آسيا الباسيفيك أكثر من الطريقة التي هيمنت بها الولايات المتحدة الأمريكية على المجال الغربي للكرة الأرضية. هذا المنحى يقتضي - من وجهة نظر «ميرشايمر» - إعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية في العلاقة بالعديد من القضايا الدولية، أولها هو احترام سيادة الدول حتى لتلك التي لا تتفق الولايات المتحدة الأمريكية مع سياستها الداخلية، وسحب قواتها من العديد من بلدان العالم أو التقليص من حجمها مع تشجيع الأوربيين على تحمل مسؤولية أمنهم. ثم يضيف «ميرشايمر» بأنه يجب تحسين العلاقات مع روسيا لأن ذلك لا يشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بل يتطلب الأمر أن يكونا حليفين لاحتواء الصعود الصيني، فضلا عن ضرورة تعاونهما في العديد من القضايا الدولية كالملف النووي ومواجهة الإرهاب والسماح لروسيا بإنهاء النزاع السوري[1]. ومن ثَمَّ، فإنه على عكس الحكمة السائدة في الغرب، فإن السياسة الخارجية الليبرالية لا تشكل صيغة للتعاون والسلام، بل وسيلة للصراع وعدم الاستقرار. لذا ينبغي على صنَّاع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تقييم إستراتيجيتهم الليبرالية بهدف تحقيق أفضل النتائج الخارجية واستعادة الاستقرار العالمي[2].

وأخيرًا، يؤكد «ميرشايمر» أنه برغم تكرار فشل الليبرالية الأمريكية وعدم فاعليتها وتكلفتها المرتفعة على الشعب الأمريكي، إلا أنه من الصعب إقناع

---

(1) عبيد الحليمي، سياسة ترامب.. والواقعيين الجدد، مرجع سق ذكره.

(2) John J. Mearsheimer, "The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities", Op.cit.

النخبة الأمريكية بالتخلي عن هيمنتها الليبرالية، لكنه يأمل في أن تستيقظ الولايات المتحدة الأمريكية وأن تتخلى عن تلك الإستراتيجية المعيبة لصالح إستراتيجية أكثر تقييدًا تستند إلى الواقعية والتقدير السليم للقومية.

أما باتريك دينين، أستاذ العلوم السياسية في «جامعة نوتردام»، فيرى في كتابه «لماذا فشلت الليبرالية؟» أنه في التطبيق الفعلي لليبرالية نجدها فشلت بوعودها نتيجة حدوث انحراف متزايد في توزيع الثروة، وفساد المؤسسات التقليدية، وفقدان الثقة بالسلطة السياسية والدينية والصحافية وبين المواطنين أنفسهم، وتزايد خيبة الأمل في تحقيق العدالة المتساوية للجميع. وقد وضع دينين مجموعة من الأفكار للخروج من هذه الحالة، بدأها بالحديث عن عدم تحبيذه العودة إلى «عصر ما قبل الليبرالية»، وإلى ضرورة الاعتراف بإنجازات الليبرالية لكن مع تجاوز عصر الأيديولوجية والنظريات الشاملة المرتبطة به، وأن مجتمع ما بعد الليبرالية يستلزم العودة إلى المجتمعات الأصغر والتي تركز على الأسرة، وترتبط بالحكومات المحلية، والجمعيات الدينية والثقافية، مشيرا إلى أن هذه المجتمعات المحلية سوف تسهم في المحافظة على الروابط المجتمعية الثقافية، والحكم الذاتي، ومقاومة العزلة والوحدة[1].

3- مفهوم «السلام الديمقراطي»:

يقوم مفهوم السلام الديمقراطي على فكرة أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها استنادا على التاريخ الذي لم يشهد أية حرب بين دولتين ديمقراطيتين، واستنادًا إلى منطق الديمقراطية ذاته الذي يعقد صنع القرار، مما يسهم في تحقيق السلام المستدام. ويرى فوكويوما أن الديمقراطية لا تؤمن الازدهار المادي فقط بل تنمي الأفكار والقيم المتجانسة أيضًا، وتضعف اصطدام الأيديولوجيات بين الدول؛ لذا فهي تقلل خطر الصراعات بين الدول أو التهديد بالحرب بينها، وتسعى إلى تحقيق السلام المستدام[2].

---

(1) محمد كمال، لماذا فشلت الليبرالية، صحيفة الأهرام، 16 ديسمبر 2020.

(2) مبروك ساحلي، نظرية السلام الديمقراطي كآلية لتحقيق السلام المستدام، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد (3)، 2020.

ويعد المصدر الكلاسيكي الذي يستشهد به في أغلب الأحيان لفكرة أن الديمقراطية قوة مهمة من أجل السلام هو مقال إيمانويل كانت عام 1975 بعنوان: «السلام الدائم»، وفقًا له فإن هذا السلام لن يحدث إلا عندما يكون للدول دساتير مدنية تنشئ بموجبها جمهوريات تحترم فيها الملكية الخاصة والمساواة القانونية بين المواطنين، والفصل بين السلطات وفقًا لحكومة تمثيلية[1]. وعادت هذه الفكرة إلى الوجود بعد الحرب العالمية الأولى في آراء الرئيس الأمريكي ويلسون الذي أكد أن فكرة السلام تعتمد قبل أي شيء على تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها[2]. كما أن الديمقراطية في رأي كيسنجر تميل لحل خلافاتها بالمنطق، وليس بالقوة والحرب[3].

4- مفهوم «الصراع / الصدام الحضاري Clash of Civilizations»:

تتجلى نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العلاقات الدولية بوصفها صراع حضارات، من أطروحة عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتنجتون بخصوص صدام الحضارات، التي تقول إن صراعات ما بعد الحرب الباردة بين الدول القومية لن تكون بسبب اختلافاتها السياسية والاقتصادية، بل ستكون الاختلافات الثقافية المحرك الرئيس للنزاعات في السنوات القادمة. وجادل هنتنجتون في مقاله الشهير عام 1993 عن السياسة الخارجية الأمريكية *The Clash of Civilizations and the remaking of the world order*، بأنه مع انهيار الشيوعية لم تعد المنافسات الأيديولوجية هي ما تقود شؤون العالم، وبدلًا من ذلك سيحدث صراع بين الثقافات والدين والهوية الذي توقع فيه للمرة الأولى خوض الولايات المتحدة الأمريكية حربًا حضارية مع عدد من الحضارات الكبرى على رأسها الحضارة كونفوشيوسية والحضارة

(1) James Lee Ray, Does Democracy Cause Peace ?, Annual Review of June 1998, P28, Political Science. 1.

(2) Henry Kissinger, Diplomacy, Simon & Schuster, New York, 1994, P44.

(3) هنري كيسنجر، القيم الديمقراطية والسياسة الخارجية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (9268)، 13 أبريل 2004.

الإسلامية، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك بأقل من خمسة أعوام حين غزت القوات المسلحة الأمريكية أفغانستان (أكتوبر 2001)، ومن بعدها العراق (مارس 2003) تحت ما يسمى بالحرب على الإرهاب في عهد الرئيس الأسبق جورج بوش الابن[1]، أي بعد سقوط الشيوعية، حيث كان لا بد من البحث عن عدو جديد لأمريكا والغرب، وهنا جاء طرح هنتنجتون، الذي يؤكد على أن القضاء على الشيوعية ليس نهاية المشاكل العالمية، وأن حضارات العالم الثالث، وفي مقدمتها الإسلامية ستشكل الخطر الجديد على الحضارة الغربية. ويتضح أن العقلية السياسية في أمريكا مبرمجة على أساس التصدي والمواجهة لعدو ما على مستوى العالم، لتكون هذه المواجهة شعارًا وإطارًا للتعبئة والحشد داخليًا ودوليًا، كما توفر مبررًا وغطاءً لممارسة الهيمنة وفرض الزعامة والنفوذ العسكري والسياسي على العالم[2].

وطبقًا لهنتنجتون في كتابه «من نحن» الصادر عام 2004، فإن أمريكا بحاجة دائمة إلى عدو، لأن وجود العدو يحافظ على تماسك الأمم وتوحدها خلف القضايا الكبرى وأنه بذهاب عدو يجب إيجاد عدو آخر، وأن العدو المثالي للولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يكون عدوا أيديولوجيا ومختلفًا ثقافيًّا وعنصريًّا وقويًا عسكريًّا بما فيه الكفاية لكي يفرض تهديدا يعتد به للأمن الأمريكي. وقد تعددت التصورات حول هذا العدو وظهرت صورة الدول المارقة، أو ما يعرف بدول «محور الشر»، وهي كوريا الشمالية وإيران والعراق. بالرغم من كل ذلك، فإن التصور الصحيح للعدو من وجهة نظر هنتنجتون يجب يكون الجماعات الإسلامية الأصولية أو بشكل أوسع ما يعرف بالإسلام السياسي الذي تمثل في الجماعات الموجودة في العراق وليبيا وأفغانستان في ظل طالبان وتنظيم القاعدة وبدرجة أقل في الدول الإسلامية، فضلًا عن الجماعات الإسلامية المتشددة مثل حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي وإيران

---

(1) محمد محسن أبو النور، كيف تنظر أمريكا إلى مستقبلها، جريدة اليوم السابع، 13 أبريل 2017، متاح على: https://www.youm7.com/story/2017/4/13

(2) حسن الصفار، أمريكا وصدام الحضارات، مركز الإشعاع الإسلامي، 23 أبريل 2002، متاح على: https://www.islam4u.com/ar/maghalat

وباكستان. وقد تحقق بالفعل بعض مما تنبأ به هنتنجتون في ما يتعلق بالحرب الأمريكية على عدد من الجماعات الإسلامية. ومن المرجح بشدة أن يدور صراع على نحو مشابه مع قوى دولية أخرى على رأسها الصين[1].

وقد استخدمت كيرون سكينر، مديرة إدارة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية، المفهوم في وصف التنافس الأمريكي الذي اتضحت ملامحه مع الصين، حيث جادلت بأن التنافس يمثل «صدامًا حادًّا بين الحضارات»[2]، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تخض هذا الصراع من قبل، لأنه للمرة الأولى منافس أمريكا قوة عظمى ليست من العرق الأبيض. وترى سكينز أيضًا أن صراع الحضارات ليس في صالح واشنطن، بل يتفق مع المصالح الصينية بامتياز، لأن عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية 5٪ فقط من سكان العالم، لكنها توجد سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا في كل بقعة من بقاع العالم، والنفوذ الأمريكي يقوم على أنها داعمة لقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها كل سكان المعمورة، وتحت هذا الشعار يكون الوجود الأمريكي أينما ذهبت. لكن عندما ترفع أمريكا شعار «صراع الحضارات» فإن هذا يعني أن قيمًا ومبادئ أمريكية لا تتفق مع القيم الصينية والآسيوية، وهذا يخدم الصين بامتياز التي ترفع من مبدأ «الجدار الحضاري» الذي يقول إن القيم الأمريكية لا تتفق مع الموروثات الصينية والآسيوية، وهذا عمليًا «يطرد أمريكا» من كل دول غرب المحيط الهادي، ويجعل الصين أقرب للدول الآسيوية وليس أمريكا[3]. وفي هذا السياق، هناك من يطرح في واشنطن الأخذ بنظرية زبيغنو بريجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر، والذي طالب الولايات المتحدة الأمريكية بالابتعاد عن الصراع مع الصين، وخلق خلافات بين

---

(1) محمد محسن أبو النور، كيف تنظر أمريكا إلى مستقبلها، مرجع سبق ذكره.

(2) هال براندز، «صراع الحضارات» لا مكان له في سياسية أمريكا الخارجية، صحيفة الشرق الأوسط، 6 مايو 2019، متاح على: https://aawsat.com/home/article/1709206

(3) أيمن سمير، صراع الحضارات باللون الصفر، صحيفة البيان الإماراتية، 29 مايو 2019، متاح على: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-05-29-1.3571973

القوى الكبرى الآسيوية، وليس الأخذ بنظرية صامويل هنتنجتون في صراع الحضارات، بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية يكفيها تعميق وتغذية الخلافات بين الصين ومنافسيها الآسيويين، مثل دعم التقارب الروسي الهندي لمنافسة الصين، وتقديم سلاح لليابان حتى تشكل حالة توازن مع الصين، وتصعيد الحرب التجارية لتقليل النمو الصيني الذي وصل بالفعل لأدنى مستوى منذ عام 1990[1].

وأخيرًا، ينبغي الإشارة إلى أن رؤية هنتنجتون تتقاطع هنا كليًا مع رؤية (فرانسيس فوكوياما)، الباحث الأمريكي الجنسية الياباني الأصل، والذي قال: إن انهيار القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفيتي، كإطار للشيوعية، أدى إلى إنفراد الرأسمالية والليبرالية الغربية بالعالم، وهو ما يمثل نهاية التاريخ، أو بتعبيره حاليًا نشهد نهاية التاريخ بما هو نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية، وتعميم الليبرالية الديمقراطية الغربية على مستوى العالم كشكل نهائي للحكومة الإنسانية. فطبقا لرؤية هنتنجتون، وعلى المدى القادم فإن (العلاقة بين قوة وثقافة الغرب وقوة وثقافة الحضارات الأخرى هي السمة الأكثر ظهورًا في عالم الحضارات، ومع زيادة القوة النسبية للحضارات الأخرى يقل التوجه نحو الثقافة الغربية وتزداد ثقة الشعوب غير الغربية بثقافاتها الأصلية والالتزام بها)، لكن الغرب سيُعاني من مشكلات عديدة في هذا الاتجاه، فالمشكلة الرئيسة (في العلاقات بين الغرب والباقي بالتالي هي التنافر بين جهود الغرب لنشر ثقافة غربية عالمية وانخفاض قدرته على تحقيق ذلك). ومن ذلك أيضًا نلحظ مع هنتنجتون إنه (طالما أن الإسلام يظل و(سيظل) كما هو الإسلام، والغرب يظل (وهذا غير مؤكد) كما هو الغرب فإن الصراع الأساسي بين الحضارتين الكبيرتين وأساليب كل منهما في الحياة سوف يستمر في تحديد علاقتيهما في المستقبل كما حددها في مدى الأربعة عشر قرنًا السابقة[2].

---

(1) أيمن سمير، صراع الحضارات باللون الصفر، مرجع سبق ذكره.

(2) من صدام الحضارات إلى حوار الحضارات: قراءة نقدية في مقولة هنتجنتون، موقع مدونة نواة، 2005/3/20، متاح على: https://nawaat.org/2005/02/20/huntington-clash-of-civilizations

المبحث الثالث

ركائز الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية

تقوم الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية على عدة ركائز رئيسة، كما هو موضح على النحو التالي:

- **العلاقة مع القوى الكبرى:**

ترى الولايات المتحدة الأمريكية العلاقة مع القوى الكبرى، والوضع في النظام الدولي أنها علاقة تنافسية (تنافس إستراتيجي) بشكل عام، وتعاونية إذا تطلب الأمر. وفي هذا السياق، أكدت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2015 في عهد الرئيس أوباما أن هناك منافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (تم ذكرها 15 مرة في الوثيقة)، وأنها ستديرها من منطق قوة مؤكدة الالتزام بسياسة إعادة التوازن مع آسيا والباسيفيكي. وبينما أكدت الإستراتيجية على رفض حتمية المواجهة بين الدولتين، والترحيب بالصعود المستقر السلمي الصيني، وإقامة علاقات بناءة وبتطوير التعاون مع الصين بهدف مواجهة التحديات العالمية المشتركة مثل التغيير المناخي، والصحة العامة، والنمو الاقتصادي، وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، إلا أنه من ناحية أخرى، طلبت من الصين التقيد بالقواعد والمعايير الدولية في مجالات الأمن البحري، والتجارة وحقوق الإنسان، وهو ما يبرز بوضوح حذرًا أمريكيًّا، وإجراءات احترازية ضد الصين في تلك القضايا الخلافية[1]. ومن ناحية أخرى، تبنت الوثيقة نهجا عدائيا تجاه روسيا، حيث أشارت الوثيقة إلى الحاجة إلى ردع روسيا من خلال فرض مزيد من التكاليف على سلوكها العدائي تجاه أوكرانيا أو دول وسط أوروبا وشرقها ومن خلال دعم سيادة دولها المجاورة واستقلالها. ومع ذلك تركت الإدارة

(1) National Security Strategy of the United States Of America, The White House, February 2015, Available At: https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf

الأمريكية الباب مفتوحًا للتعاون مع روسيا بخصوص القضايا ذات الاهتمام والمصلحة المشتركة[1].

وهناك اتفاقٌ بين إدارتي ترامب وبايدن على عودة سياسات «منافسة القوى العظمى»، والحديث عن قوتين منافستين للولايات المتحدة الأمريكية (روسيا والصين). وفي هذه السياق، نصت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت في ديسمبر 2017 في عهد الرئيس ترامب، على عودة ظاهرة «التنافس الإستراتيجي بين القوى العظمى «Great Power Competition»، حيث اعتبرت إدارته أن الصين وروسيا «قوتين تعديليتين» Revisionist Power في النظام الدولي تسعيان لتشكيل نظام دولي جديد يتعارض مع المصالح والقيم والثروة الأمريكية، وبما يخدم مصالحهما بالأساس، ومساعيهما لإزاحة واشنطن من مناطق نفوذها وقيادتها للنظام الدولي، ونشر ملامح نظامهما الاستبدادي وعملهما على توسيع نفوذهما على حساب سيادة الدول الأخرى[2]، وأنهما «غير راضيتين «عن وضعهما في النظام الراهن بالأساس[3]. وقد سارت على النهج ذاته «إستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 التي نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، حيث أشارت إلى أن الصين وروسيا منافسان إستراتيجيان للولايات المتحدة الأمريكية، وترغبان في تشكيل عالم يلائم نموذجهما الاستبدادي، وتقويض النظام الدولي القائم من داخله من خلال استغلال مميزاته، وفي الوقت نفسه هدم مبادئه والقواعد التي تحكمه. ولهذا فإن المنافسة الإستراتيجية طويلة الأمد مع بكين وموسكو ستكون الأولوية الرئيسة للبنتاجون، بسبب حجم التهديدات التي تشكلها الدولتان ضد أمن ورفاهية الولايات المتحدة

---

(1) Giovanni Grevi, "Patient, Prudent, Strategic? The 2015 United States National Security Strategy", Policy Brief, N.194, February 2015, P.3.

(2) عمرو عبد العاطي، عودة القيادة: قراءة للوثيقة المؤقتة لإستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021/3/9، متاح على: https://futureuae.com/ar

(3) National Security Strategy of the United States Of America, The White House, December 2017, P.25, Available At: https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf

الأمريكية، وخاصة مع إمكانية زيادة تلك التهديدات في المستقبل[1].

وفي سياق متصل، فإن التقرير المقدم لمؤتمر ميونيخ للأمن، فبراير 2019، أعاد تكرار المفهوم نفسه، مركزًا على الضغوط التي يتعرض لها النظام الدولي الليبرالي، بسبب صعود النفوذ السياسي لقوى كبرى تحكمها نظم تسلطية، ومسببًا عودة سياسات التنافس الإستراتيجي بين القوى الكبرى، ومتوقعًا المزيد من التوتر في هذه العلاقات. والمقصود بالعودة لسياسات التنافس الإستراتيجي هو تزايد اهتمام القوى الكبرى بميزان القوة بينها، وتركيزها بشكل خاص على ميزان القوة العسكرية؛ وعلى تضييق فجوات القدرة العسكرية في ما بينها؛ والنظر لكل القضايا والتفاعلات من منظور عسكري، فتصبح علاقات التجارة والاستثمار والإعلام والتكنولوجيا والثقافة قضايا أمنية وجيوستراتيجية[2].

وقد أشارت وثيقة الدليل الإستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي الصادرة في عهد الرئيس بايدن في مارس 2022 إلى كل من روسيا والصين، كمهددين رئيسين، يعملان على «احتواء تفوق واشنطن» وكذلك عرقلتها في حماية مصالحها ومصالح حلفائها في العالم. وقد نظرت الإستراتيجية إلى الصين باعتبارها خطرًا حقيقيًّا على المصالح الأمريكية، واحتلت الصين المرتبة الأولى في الوثيقة بشكل مباشر بعد أن تكرر ذكرها 18 مرة، فالصين بوضوح هي، من منظور الوثيقة، التهديد الرئيس للأمن الأمريكي لأنها الدولة الوحيدة التي تستطيع الجمع بين قوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية (عدو شامل) لتمثِّل تحديًا مُستدامًا للنظام الدولي الراهن. كما اعتبرت أن الصين تسعى إلى «الحصول على مزايا غير عادلة»، وتعمل ضد نظام دولي منفتح ومستقر، وأن سلوكها «يهدد مصالح وقيم واشنطن». كما توعدت

---

(1) Summary of the 2018 National Defence Strategy of the United States of America Sharpening the American Military's Competitive Edge, Department of Defence, 2018, P1,2,4, Available At: https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf

(2) جمال عبد الجواد، عودة التنافس الإستراتيجي بين القوى الكبرى، صحيفة البيان، 21 فبراير 2019، متاح على: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-02-21-1.3493841

الإستراتيجية بـ«الرد على سلوك الصين»، ومواجهة «الممارسات التجارية غير العادلة وغير المشروعة والقرصنة الإلكترونية، والممارسات الاقتصادية التي تؤذي العمال الأمريكيين». كما تضمنت الإستراتيجية أيضًا النص على «دعم واشنطن لجيران الصين والشركاء التجاريين في الدفاع عن حقوقهم في جعل الخيارات السياسية المستقلة خالية من الإكراه». وعلى الرغم من ذلك، أبدت الوثيقة مرونة في التعامل مع بكين، حيث ينبغي مواجهة الصين إن كان ذلك ضروريا والتعاون معها إن كان التعاون ممكنًا[1] في قضايا مثل تغير المناخ والأمن الصحي العالمي والحد من التسلح.

أما بالنسبة لروسيا، فبشكل غير مباشر اعتبرت الوثيقة أنها «غير قادرة على الدخول في مواجهة مباشرة وصريحة مع الولايات المتحدة الأمريكية»، وأنها تمارس دورا سلبيا وتسعى لتوسعة نفوذها بما يقوض القوى الأمريكية، والعمل على الحد من القدرة الأمريكية على الدفاع عن نفسها ومصالحها. كما أنها تلعب دورًا مزعزعًا للاستقرار على المستوى الدولي في شقين، هما: الأول: الملف السوري، والثاني: مسألة صفقات السلاح الروسية مع دول تشكل حليفًا إستراتيجيًّا للولايات المتحدة الأمريكية أو حتى أعضاء في الناتو، مثل تركيا. «هذا بالإضافة إلى القدرات السيبرانية التي تمتلكها روسيا واستعملتها مرة تلو الأخرى ضد واشنطن في السنوات الماضية». وأن بكين وموسكو تُنسِّقان في ما بينهما للحد من الدور الأمريكي ومنع واشنطن، بتعبير الوثيقة، من الدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها[2].

وارتباطًا بما سبق، تجلى الموقف الأمريكي المُعادي للصين أيضًا في التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين في إدارة بايدن، وتحديدًا «وليم بيرنز» مدير الاستخبارات الأمريكية، و«أنتوني بلينكن» وزير الخارجية الأمريكي، والرئيس بايدن نفسه. وفي السياق ذاته، تعكس تصريحات بايدن إدراكه العميق بخطورة التحدي الصيني،

---

(1) جوناثان ماركوس، العلاقات الأمريكية الصينية بعيدًا عن كليشيهات الرحب الباردة، بي بي سي عربية، 18 مارس 2021، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-56428623

(2) علي الدين هلال، وثيقة بايدن عن الأمن القومي الأمريكي، موقع العين الإخبارية، 13 مارس 2021، متاح على: https://al-ain.com/article/biden-document-national-security

فقال مرة إن التفوق على الصين هو المهمة الرئيسة للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي في العقود القادمة. وحسب تقديره، فإنه لا يرغب في الانخراط في صراع مع الصين، ولكن سوف تكون هناك منافسة شديدة الوطأة معها. وتشير هذه التصريحات إلى أن إدارة بايدن تعتبر الصين التحدي الأكبر والمنافس الأول لسياستها الخارجية، ولكن دون الدخول في صراع مكشوف معها، وذلك بحكم ثقل الصين الدولي، والمصالح المشتركة التي تجمع البلدين[1].

كما أشار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في خطاب له أمام جامعة جورج واشنطن حول نهج إدارة الرئيس بايدن حول الصين في مايو 2022، بأن الصين هي أخطر تحد طويل الأمد يواجه النظام الدولي، فهي الدولة الوحيدة التي تنوى إعادة تشكيل النظام الدولي، وتلجأ بشكل متزايد إلى القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق ذلك. أما الرئيس بوتين فقد شكل تهديدًا واضحًا وقائمًا عندما هاجم أوكرانيا في فبراير 2022، واعتدى على مبادئ السيادة وسلامة الأراضي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وأنه قد فشل في تحقيق أي هدف من أهدافه الإستراتيجية حيث عزز استقلال أوكرانيا بدلًا من إلغائه، ووحد حلف الناتو بدلًا من تقسيمه، وقوض قوة روسيا بدلًا من تقويتها، وجمع الدول للدفاع عن النظام الدولي بدلًا من إضعافه[2].

إجمالا، تعكس المواقف والسياسات الأمريكية تحت إدارتي ترامب وبايدن بأن التنافس بين القوى الكبرى هو الذي يرسم ملامح المشهد الدولي وليس التعاون والتكامل، وأن منهج القوة والتدخل والحروب التجارية يعد أداة رئيسة لتعزيز الأمن والاستقرار عبر ردع الخصوم، (رغم أنه لا يمكن تحقيق ذلك بمعزل عن الحلفاء).

---

(1) علي الدين هلال، الصين في عيون الإدارة الأمريكية الجديدة، موقع العين الإخبارية، 6 مارس 2021، متاح على: https://al-ain.com/article/china-eyes-new-us-administration

(2) Antony J. Blinkin, "The Administration's Approach to the People's Republic of China", THE GEORGE WASHINGTON UNIVERSITY, MAY 26, 2022, Available At: https://www.state.gov/the-administrations-approach-to-the-peoples-republic-of-china/

ستظل الصين هي التحدي الإستراتيجي الرئيس الذي يهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في العالم، وهو التحدي الذي استمر على مدى سنوات إدارات أوباما وترامب وبايدن، وإن اختلفت مظاهر التعبير عن تلك السياسة تجاه الصين، ولكن هدفها جميعًا كان واحدًا، وهو تحجيم دور الصين والضغط على الدول الحليفة للتقليل من تعاملاتها معها[1]. وعليه، يعد السيناريو الأرجح لمستقبل هذا التنافس أقرب لما وصفه العالم جوزيف ناي باستمرار ارتباط الصين والولايات المتحدة الأمريكية في إطار علاقة يُسميها «التنافس التعاوني»، أو «Cooperative Rivalry»، أو «المنافسة المدارة Managed Competition»، التي تسمح بتحقيق ما هو متناقض؛ التنافس والتعاون ضمن نظام قائم على القواعد. وفي كليهما، فإن ناي يدعو لاستمرار التعاون بينهما في المجالات الكونية (مواجهة الاحتباس الحراري والأوبئة، ومنع انتشار الأسلحة النووية). كما يقدم مجموعة من الأفكار، منها المُضي قُدمًا في تقوية المزايا التكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال البحوث والتطوير؛ وفي المجال العسكري إعادة هيكلة القوة العسكرية لكي تستوعب التكنولوجيات الجديدة وتقوية التحالفات التاريخية[2]، هذا مع استمرار التعاون الاقتصادي المتبادل بين البلدين، حيث أصبحت سلاسل الإمداد الصينية ضرورية لفرص تحقيق انتعاش اقتصادي كبير في أعقاب احتواء أزمة كورونا، بحيث يعوض التراجع الكبير إبان الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا مجرد التفكير في فك الارتباط مع الصين أو «Decoupling»، نوعًا من «الحماقة ذات التكلفة العالية». إن مستقبل الصراع

---

(1) يرجع ذلك إلى الصعود الكبير والسريع للصين، وإلى الإنجاز الذي أحرزته في مجال التكنولوجيا المتقدمة في كل المناحي الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وإلى أنها تمتلك عناصر القوة الشاملة للدولة التي تضمن استمرار تقدمها، وأن لديها رؤية مختلفة للنظام الدولي والعولمة وأنها تسعى لإقامة نظام دولي جديد. أضف إلى ذلك، تحالفها مع روسيا والذي يظهر في التنسيق بين البلدين في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

(2) عبد المنعم السعيد، التنافس التعاوني: السيناريو الأرجح لعلاقة بكين وواشنطن في 2022، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 21 ديسمبر 2021، متاح على:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6958

الأمريكي الصيني سيحسمه الاقتصاد، والذي بدوره يقود السياسة، والغالب أن البلدين سيتجهان لتعايش المصالح الاقتصادية في ظل تشابك اقتصادهما بشكل كبير، كما أن الصدام أو الانفصال الاقتصادي، لن يكون في صالح أي منهما، خاصة في ظل تداعيات أزمة كورونا، والتي كانت لها تداعيات سلبية اقتصادية كبيرة على كلا البلدين، وهو ما يفرض ضرورة التعاون والتعايش وليس الصدام أو تأجيج حرب باردة جديدة ستؤثر سلبا على العالم كله[1].

- **حدود الدور الأمريكي القيادي في العالم:**

لم تكن القيادة على المسرح العالمي تاريخيًا جزءًا من التقليد الأمريكي في السياسة الخارجية، وخصوصًا ما قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية التي كانت نقطة تحول في هذه السياسة، وأدت إلى شكل الإنفراد الأمريكي بقيادة العالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو ما استمر لعدة عقود، لكن الحروب المتتالية التي انخرطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق وتكاليفها الباهظة اقتصاديًا وبشريًا وعسكريا، ومن ثَمَّ بروز الأزمة المالية في 2008 - 2009، كلّها تضافرت لتطرح أسئلة أساسية داخل الرأي العام الأمريكي ومراكز القرار في واشنطن، حول حدود دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، والأعباء المفرطة المصاحبة لهذا الدور[2].

وقد كان الرئيس «أوباما» يؤمن أن العزلة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية لا تمثل خيارًا لها في القرن الحادي والعشرين، وأنها ما تزال الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها في العالم «Indispensable Nation»، والتي عليها أن تلعب دورًا قياديًّا على المسرح الدولي، حيث إنها إن لم تفعل ذلك فلن تقوم دولة أخرى بهذا الدور.

---

(1) أحمد سيد أحمد، أمريكا والصين.. تصادم أم تعايش المصالح؟، صحيفة الأهرام، 24 يونيو 2020، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2431547.aspx

(2) مهران الشامي، «عقيدة أوباما» إستراتيجية إدارة أم حزب؟، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 10 فبراير 2021، متاح على: https://www.harmoon.org/reports

إلا أنه من ناحية أخرى، كان يؤمن أيضًا بأنه يجب أن تكون هناك قيود وحدود على هذا الدور الأمريكي في العالم ترتبط من ناحية بالتغير في هيكل النظام الدولي ونهاية ما يعرف بلحظة «القطبية الأحادية» بعد نهاية الحرب الباردة، وتأتى أيضًا في ظلّ التكاليف المهولة لحروبها وتدخلاتها في غير مكان. لذا كان يميل أوباما إلى ممارسة تدخل انتقائي يرتبط بالصالح الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية[1]. وبالتالي بات التحدي الذي يطرح ليس إذا ما كانت أمريكا ستقود فهي المؤهلة لقيادة العالم ولا غنى عنها، ولكن كيف ستقود؟ والإجابة حول الكيفية جاءت في مقدمة إستراتيجية الأمن القومي لعام 2015 متمثلة في القيادة من منطق قوة، وبمنظور طويل المدى، و القيادة بالمثال، وبشركاء قادرين، وبأدوات القوة الأمريكية كافة (العسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والاستخبارات، والعقوبات، والعلم والتكنولوجيا) أي الحد من دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية لصالح توليفة هجينة في ما يطلق عليها القوة الذكية[2].

وبالتالي كان مبدأ أوباما (الأوبامية) Obama Doctrine يتلخص في العبارة التالية «الارتباط Engagement مع الحفاظ على القدرات الأخرى»، أي وضع دولي (ما تزال القيادة الأمريكية فيه مطلوبة دوليًا) تعترف فيه الولايات المتحدة الأمريكية بأن قدرتها على التأثير لها حدود، وأنها لا تريد أن تتورط في نزاعات خارجية وخاصة باستخدام الأداة العسكرية، فالارتباط هنا يعني الدبلوماسية، أي إن الولايات المتحدة الأمريكية تعطي الأولوية للأداة الدبلوماسية في التعامل مع الدول الأخرى وخاصة خصومها، مع الاحتفاظ بحق استخدام الأداة العسكرية في حالة فشل الخيار الدبلوماسي[3]. وهكذا كان يؤمن أن القوة العسكرية لا يجب أن تستخدم إلا كخيار

---

(1) مهران الشامي، «عقيدة أوباما» إستراتيجية إدارة أم حزب؟ المرجع السابق.

(2) حازم محمد موسى الجنابي، العلاقات العربية الأمريكية: دراسة في الأبعاد الإستراتيجية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.

(3) محمود إبراهيم، ماذا تعرف عن مبدأ أوباما، موقع دوت مصر، 31 مايو 2015، متاح على:
http://www.dotmsr.com/news/196/302445

أخير وبعد استنفاد الأدوات الأخرى كافة، فالعمل العسكري لا يمكن أن يكون الأداة الوحيدة، أو حتى الأولى في القيادة الأمريكية للعالم، وهو ما أكدته وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2015، و قبله خطابه أمام أكاديمية وست بوينت العسكرية مايو 2014 حينما تحدث عن «أن امتلاكنا لأفضل مطرقة لا يعني أن كل مشكلة هي مسمار يجب طرقه». كما أنه وضع معايير لاستخدام هذه القوة أهمها أن تكون ضرورية Necessary، ومتناسبة Proportional، وفاعلة Effective، وعادلة Juste. وكان يرى أنه أيضًا في حالة لجوئها للعمل العسكري سيتم ذلك بالمشاركة مع الحلفاء والشركاء وليس بمفردها لاتخاذ إجراءات جماعية، لأن العمل الجماعي في هذه الظروف من المرجح أن يكون أكثر نجاحا، وأقل احتمالًا أن يؤدى إلى أخطاء مكلفة.

أما الرئيس «ترامب» فقد أشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعود بقوة، وأنه مع كل قرار، وكل عمل ستقوم به إدارته، سوف تضع شعار «أمريكا أولًا America First». وبالتالي ونتيجة لتبني سياسة العزلة البناءة هذه، تراجع الدور الأمريكي القيادي في العالم بالنسبة لعدد من القضايا الدولية، وعلى رأسها تلك المتعلقة بحماية البيئة وتحرير التجارة في العالم خاصة مع مواقف ترامب الانعزالية وإفصاحه أكثر من مرة عن عدم استعداد بلاده لتحمل أعباء الزعامة العالمية، فقد أصبحت تكلفتها تفوق بكثير عوائدها حسب تعبيره، فهو كان يؤمن بدور للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ولكنه يريد دورًا أكبر للحلفاء في تحمل أعباء ودفع فاتورة التعاون المشترك. كان واضحا أيضًا الاعتماد على الآليات الصلبة، خاصة استخدام القوة العسكرية في محاربة الإرهاب، مع تجنب التدخل العسكري المباشر، كذلك استخدام أداة العقوبات ضد بعض الدول خاصة خصومه، ومنها إيران، بدلًا من آليات الدبلوماسية والمساعدات[1].

وعلى عكس ترامب، أكد الرئيس «بايدن» منذ أول خطاب له في 4 يناير 2021 على عودة الدور الأمريكي القيادي في العالم، وشدد على أن الولايات المتحدة

---

(1) أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط.. حدود التغير، مرجع سبق ذكره.

الأمريكية لا تستطيع الغياب مرة أخرى عن قيادة النظام الدولي، وأعاد ذكر عباراته التي كررها أكثر من مرة بأن «أمريكا قد عادت America is back»، وأن «الدبلوماسية قد عادت»، وأن عليها الانخراط في القضايا العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف لضمان «قيادة نظام دولي مستقر ومنفتح»[1]. كما تعهد في الوقت ذاته بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تركز في الفترة القادمة على الوفاء بالتزاماتها الدولية «America Will Deliver»[2]. كما أشار إلى أن القوة العسكرية الأمريكية ستكون الوسيلة الأخيرة، وليست الأولى، ولا ينبغي استخدامها كحل لكل مشكلة تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان في العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن الرؤية الأمريكية لحدود دورها القيادي في العالم تنطلق بالأساس من خلال ما يتعلق باستثنائية الدور (الاستثنائية الأمريكية)، والتي تشير إلى أنها أمة فاضلة بصورة استثنائية محبة للسلام، وإمبراطورية الحرية، وزعيمة العالم الحر، ومصدر الخير في العالم، حيث يصرون على منح أنفسهم الفضل في حدوث التطورات الدولية الإيجابية وأنها لا غنى عنها لإقامة علاقات سياسية مستقرة. وتستند التصريحات الخاصة بالاستثنائية الأمريكية إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف بشكل أفضل من الدول الأخرى، وبالتأكيد أفضل من القوى العظمى الأخرى. كما أن أحد المكونات الحاسمة للاستثنائية الأمريكية بأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مهمة إلهية لقيادة بقية دول العالم[3]. إن الهوس الثقافي المتمثل بالحلم الأمريكي في السيطرة على العالم يبدأ من تصور مركزي بالنسبة للعالم، يرى أنها مختلفة عن بقية شعوب العالم، وبالتالي يتعذر إخضاعها للمعايير

---

(1) عمرو عبد العاطي، عودة القيادة: قراءة للوثيقة المؤقتة لإستراتيجية الأمن القومي لإدارة «بايدن، مرجع سبق ذكره.

(2) عمرو عبد العاطي، ياسمين محمود، عودة أمريكا: دلالات خطاب السياسة الخارجية للرئيس جوبايدن، إنترريجورنال للتحليلات الإستراتيجية، 21 أبريل 2021، متاح على:
https://www.interregional.com

(3) محمد المنشاوي، أساطير أمريكا الخمس، صحيفة الشروق، 30 أكتوبر 2010، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=30102011

المطبقة على باقي العالم، إنها استثنائية، إنها روح قومية يجري التعبير عنها بالأسطورة[1].

في الواقع، يرى البعض أن الدور القيادي الأمريكي قد تراجع خلال السنوات الأخيرة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تحتل موقع القوة الذي لا مثيل له الذي تمتعت به بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وذلك بسبب التداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي وما تبعه من تأثيرات اجتماعية وسياسية صعبة، وفشلها في تدبير قضايا مختلفة كالحرب على أفغانستان والعراق وتحولات الحراك العربي، وفي التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية، فضلا عن استمرار كوريا الشمالية وإيران في مساعيهما النووية، ورفض الصين أن ترفع سعر عملتها؛ وهو الأمر الذي يضع كثيرًا من العراقيل أمام انتشار القوة الناعمة الأمريكية وقدرتها على جذب الآخرين إلى وجهة نظرها، ويُظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على قيادة العالم وفرض سيطرتها. ويتضح ذلك أيضًا في إقدام تلك الدولة على ممارسة بعض التدخلات المنحرفة في مناطق مختلفة واستثمار المؤسسات الدولية على نحو منحرف في سبيل تحقيق مصالح خاصة، وعدم توقيعها الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية بل والانسحاب من بعضها طبقا لنهج الرئيس ترامب (أمريكا أولًا / القومية مقابل العالمية) الذي اتسم تعامله مع العالم بالأحادية والانعزالية واتخاذ قرارات منفردة، فانسحبت الولايات المتحدة الأمريكية في عهده من عدد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادي، واتفاقية باريس للمناخ والاتفاق العالمي للهجرة في عام 2017، والاتفاق النووي الإيراني عام 2018، واتفاقيتي الحد من الصواريخ النووية والأجواء المفتوحة مع روسيا عام 2019، كما انسحبت في عهده من منظمة اليونسكو في عام 2017، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام 2018، ومنظمة الصحة العالمية

---

(1) ميريل دين ديفيز، وضياء الدين سردار، الحلم الأمريكي كابوس للعالم، دار العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2004.

2020. هذا فضلًا عن فرضه عقوبات اقتصادية دون موافقة من الأمم المتحدة أو تشاور مع حلفائه في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. وفي سنوات حكمه الأربع، أصدر قرارات بفرض عقوبات على دول أخرى تجاوز عددها ضعف ما صدر في عهد أوباما الذي استمر ثماني سنوات؛ وإفصاحه أكثر من مرة عن عدم استعداد بلاده لتحمل أعباء الزعامة العالمية، فقد أصبحت تكلفتها تفوق بكثير عوائدها حسب تعبيره، وان ظلت واشنطن ممسكة بأوراق اللعبة في كثير من الأزمات الدولية ولا يوجد حقيقة بديل فعلي عنها[1].

هذا بالإضافة إلى ما كشفت عنه أزمة جائحة كورونا من تراجع الدور القيادي الأمريكي الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية خلال معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فشل الرئيس دونالد ترامب في التعامل مع القادة الآخرين على صياغة استجابة مشتركة، مفضلا إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية، وتعليق المساهمة المالية الأمريكية المقدمة لمنظمة الصحة العالمية، وإلقاء المسؤولية على الآخرين، لا سيما الصين. ولقد أثبتت الأزمة فشل واشنطن في اختبار القيادة العالمية بسبب المصلحة الذاتية الضيقة لحكومتها وعدم الكفاءة الفادحة، الأمر الذي دفع البعض بالقول بأنه لن يعد ينظر إليها بعد ذلك على أنها رائدة دولية، فالأزمة أعلنت عن نهاية الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية. لكن رغم العديد من الإخفاقات الأمريكية عالميًا يرى البعض أمثال روبرت كاغان Robert Kagan في كتابه «العالم الذي صنعته أمريكا The World America Made»، أنه كانت هناك إنجازات أمريكية تفوقها بالمقابل، من ذلك مشروع «مارشال» لإنقاذ الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، وتوسيع حلف شمال الأطلنطي شرقًا، ونظام بريتون وودز الذي ما يزال يشكّل النظام الاقتصادي حتى وقتنا هذا. هذا بالإضافة إلى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية، وفرض السلام في البلقان،

(1) علي الدين هلال، هل ينشأ نظام دولي جديد بعد كورونا، موقع العين الإخبارية، 16 مايو 2020، متاح على: https://al-ain.com/article/international-emerging-corona

والحفاظ على «إجماع واشنطن»[1]، وتمتعها بشبكة قوية من الحلفاء في أوروبا وآسيا[2]. وعلى صعيد مؤشرات القوة النسبية، فما يزال لديها أفضل وأقوى جيش في العالم، وتنفق على الدفاع أكثر من الدول السبع التالية مجتمعة، و ما يزال اقتصادها هو الأكثر ابتكارًا وقابلية للتكيف في العالم، على الرغم من مخاطر الإنهاك وعدم المساواة الجسيمة، وما يزال لديها قدرة أكبر على بناء التحالفات وحل المشكلات، وموارد وفيرة، واحتياطي العالم من العملة، كما أن هناك 80 جامعة أمريكية في قائمة المائة جامعة الأفضل على مستوى العالم. هذه المزايا ليست دائمة أو تلقائية - لكنها تمنحها نافذة يمكنها من خلالها تشكيل نظام دولي جديد قبل أن يصوغه الآخرين[3].

وما تزال الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها القطب الأوحد، والأهم والأكثر قوة، بل وترفض أية محاولات لتغيير هذا الوضع، وترغب في التأكيد على استمرار تسيدها هذا الشكل من النظام الدولي، إلا أن استمرارية الأحادية الأمريكية في هذا التسيد في موضع شك؛ خاصة في ظل بروز قوى دولية فاعلة ترغب في ترسيخ موقعها على الساحة الدولية[4]. ولقد وضع ظهور قوة روسية - صينية موازنة حدًّا للإنفراد الأمريكي، ولكنها لم تبلغ درجة من القوة تمكنها من فرض تصوراتها على أمريكا وحلفائها، ويظل الطرف الأمريكي- الغربي يمتلك من أسباب القوة ما يسمح له بالتكيف مع هذه التغيرات دون التسليم بها تماما، كما أشرنا أعلاه[5].

---

(1) «إجماع واشنطن» Washington Consensus: هو مسودة من عشرة بنود طرحها عالم الاقتصاد الأمريكي جون وليامسون عام 1989 وهي بمثابة الشروط التي يجب على المؤسسات المالية التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) تبنيها عند تقديمها الدعم للدول النامية لخروجها من أزماتها الاقتصادية.

(2) Robert kagan, The World America Made, Vintage Books, Adivision of Random House, New York, 2012.

(3) William J. Burnes, Assessing the Role of the United States in the World, Op.cit.

(4) بلال العضايلة، قوى الشرق الصاعدة، مركز الفكر الإستراتيجي، 16 مارس 2019، متاح على:
https://strategiecs.com/ar/analyses/the-rising-powers-in-the-east

(5) علي الدين هلال، هل ينشأ نظام دولي جديد بعد كورونا، مرجع سبق ذكره.

وعليه يمكن القول إن هناك نظامًا دوليًا جديدًا لم يتبلور بعد، فهو نظام «أحادي القطبية» علي صعيد القوة العسكرية، حيث يشير الإنفاق العسكري الأمريكي، مقارنة بالقوىٰ الدولية الصاعدة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة العسكرية لردح طويل من الزمن. ولكن هذا النظام سيكون «متعدد الأقطاب» علىٰ الصعيد الاقتصادي، حيث تتعدد مراكز القوىٰ الاقتصادية، وفي الوقت ذاته «عديم الأقطاب»، حسب رؤية رئيس «مجلس العلاقات الخارجية» الأمريكي ريتشارد هاس[1]، حيث يشهد النظام الدولي الجديد صعود قوي إقليمية لا تقل أهمية ودورا عن القوىٰ الدولية الصاعدة، وفاعلين ما دون الدولة (Non-State Actor) من شركات متعددة الجنسيات والجماعات والميليشيات المسلحة، والتي سيتزايد دورها، وهو ما يشكل تجسيدا لعالم العلاقات الدولية العابر للحدود، والواقع خارج سيطرة حكومات الدول القومية، وسيرتبط مستقبل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ودورها الفاعل عالميا بمدي قدرتها علي التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوىٰ جديدة، وجماعات، ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية، وفي حال تكيف الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوىٰ الصاعدة، فإننا سنشهد انتقالًا سلسًا وسلميًّا إلي نظام تعددي جديد من دون كوارث وحروب، تكون الولايات المتحدة الأمريكية فاعلا رئيسا فيه بجانب بعض القوىٰ الأخرىٰ[2].

أخيرًا، يرىٰ البعض أنه من المرجح أن العالم لن يكون «متعدد الأقطاب»، بل سيتحول إلىٰ حالة من «اللا قطبية»، أو عالم «بلا قيادة» أو عالم «G-Zero»، أي إن تراجع الدور القيادي الأمريكي في العالم سيستمر، ولكن هذا لا يعني أن الصين وروسيا ستكونان قادرتين علىٰ ملء الفراغ الأمريكي في المستقبل، فصحيح أن

---

(1) Richard N. Haass, The Age of Nonpolarity: What Will Follow US Dominance?, Foreign Affairs, May/June 2008, Vol. 87, No. 3.

(2) عمرو عبد العاطي، «اللا قطبية»: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية، موقع مجلة السياسة الدولية، 2 أغسطس 2011، متاح علىٰ:
http://www.siyassa.org.eg/News/1571.aspx

الصين سوف تصبح أكبر اقتصاد في العالم في المستقبل القريب، إلا أنها ستظل تفتقد العديد من قدرات القوى العظمى المهيمنة، سواء على الصعيد العسكري أم الثقافي. أما روسيا، فإن اهتماماتها الإستراتيجية تكاد تقتصر على منطقة الجوار الجغرافي، وبعض دول الشرق الأوسط، ويكاد يختفي نفوذها من باقي مناطق العالم، وأثبت تدخلها في أوكرانيا أن قدراتها العسكرية تعاني من بعض التحديات، خصوصا في الجوانب «اللوجستية»، أما قدراتها الاقتصادية فالبعض يزعم أن الأزمة الأوكرانية ستضعف هذا الاقتصاد، إلى درجة أنها قد تخرجها من مجموعة الاقتصادات «العشرين» الأكبر في العالم. ولا ينفي التحفظ على نتيجة التحول إلى نظام دولي «متعدد الأقطاب»، أن الأزمة الأوكرانية سوف تؤدي إلى تغيرات كبرى في العالم، لكنها تغيرات في «السياسات» أكثر منها في «هيكل» النظام الدولي. والجانب «الاقتصادي» من هذه التغيرات أكبر من الجانب «الجيوستراتيجي»، حيث سيكون هناك تراجع كبير في أهمية الدولار الأمريكي، كعملة للتبادل التجاري العالمي، وكعملة للاحتياطي النقدي، وكمخزن آمن للقيمة[1]. لكن مع اختلاف الرؤى حول شكل النظام الدولي الذي هو في طور التشكل، تتفق معظم الكتابات الأمريكية على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة الفاعلة في النظام الدولي الذي ما يزال في طور التشكل، إلا أن اختلال موازين القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة سيضيق. كما تتفق على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الخروج من أزماتها، واستغلالها كفرصة لتعزز نفوذها الدولي. كما أن هناك اتفاقا على أن الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي. فيتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي، المعنون بـ«الاتجاهات العالمية لعام 2025: تحول العالم»، أن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصادًا، وأنها ستكون قوة عسكرية رائدة، في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة من أي بلد آخر[2].

(1) محمد كمال، كيف تغير العالم؟، صحيفة المصري اليوم، 11أبريل 2022.
(2) Global Trends 2025: Transformed World, National Intelligence Council, November 2008.

مجمل القول، إننا بصدد رؤى مختلفة كليًّا بشأن حدود الدور الأمريكي في العالم، وما ينبغي أن تكون عليه القيادة الأمريكية. فالعالم وفقًا لأوباما هو عالم كانت القيادة الأمريكية ما تزال فيه مطلوبة دوليا، لكن هناك حدودًا وقيودًا على مثل هذا الدور، كما أشرنا سابقًا. ووفقًا لدونالد ترامب هو عالم أحادي، قائم على وطنية «أمريكا أولًا»، والتخلي عن الاتفاقات الدولية التي يعتقد أنها تمنح أمريكا صفقة غير عادلة، قائم على المعاملات التجارية، عالم شخصي، غير منتظم، تحدده مشاعره الغريزية وعلاقاته بالقادة، ويحركه ما يراه على موقع تويتر. والعالم وفقًا لجو بايدن يبدو في صورة أكثر تقليدية لدور أمريكا ومصالحها، وهو ما تأصل في المؤسسات الدولية التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية، ويقوم على أساس القيم الغربية المشتركة. هو عالم التحالفات العالمية الذي تتزعم فيه أمريكا البلدان الحرة في مواجهة التهديدات العابرة للدول[1].

- **الرؤية الأمريكية للتحالفات في المنظومة الدولية:**

لطالما شكّلت سياسة التحالفات ركيزة أساسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والتي دأبت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على بناء شبكة من التحالفات القوية الموسعة مع العديد من الدول الأخرى، والتي أرست نوعًا جديدًا من نظام الأمن السياسي، وكان لها دور بارز في دعم الدفاع، وتقاسم المسؤوليات، مما وفر إطارًا عامًا للمنافع السياسية والاقتصادية المتبادلة[2]. إن تأسيس علاقات التحالف والشراكة هي ضمان أساسي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية لحماية هيمنتها، فإستراتيجية التحالف وإستراتيجية الهيمنة الأمريكية كليتهما مترابطان على المستوى السياسي[3].

---

(1) باربرا بليت آشر، كيف سيغير جو بايدن السياسة الخارجية لأمريكا؟، بي بي سي عربية، 19 أكتوبر 2020، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-54591346

(2) شروتي غودبول، طبيعة النّظام الدّولي المتغيّرة ودور الولايات المتحدة الأمريكية، مركز بروكنجز، 13 يوليو 2018، متاح على: https://www.brookings.edu/blog/up-front

(3) جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، (ترجمة: آية المغازي)، دار صفصافة للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2017.

وقد أعطى الرئيس أوباما الأولوية للعمل الجماعي والتحالفات وليس للعمل الأمريكي الأحادي إلا عند الضرورة (أي حصول تهديد لمصالح أمريكية جوهرية). ولقد التزمت إدارته بنهج المشاركة Partnership وبناء التحالفات وتعزيزها عبر تجديد التحالفات القديمة، وبناء شراكات جديدة حول العالم للدفاع عن المصالح الأمريكية والأمن الأمريكي[1]. وفي هذا الإطار، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز شبكة تحالفاتها في أوروبا وآسيا خاصة في منطقة آسيا والباسيفيك بوجه الصين، لاسيما مع الهند والآسيان. كما حددت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي 2015 عددًا من التحالفات التي تشكل خريطة نظام التحالف الأمريكي في كل منطقة في العالم. ففي أوروبا، أكدت الوثيقة دعم الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال حلف الناتو، وطموحات دول البلقان ودول شرق أوروبا تجاه كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وهو دليل على دعم الولايات المتحدة الأمريكية توسع حلف الناتو ليضم جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا. وفي آسيا، حددت الوثيقة دولًا أعضاء في قلب التحالف الأمريكي - الآسيوي هي اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، ودولًا أعضاء أخرى في محيط التحالف، هي الفلبين وتايلاند ونيوزيلندا، وشركاء إستراتيجيين هم الهند وإندونيسيا وفيتنام وماليزيا[2].

وعلى عكس المواقف الأمريكية التقليدية تجاه التحالفات في عهد أوباما، تراجعت أهمية التحالفات الدولية في إستراتيجية الرئيس «ترامب»، حيث كان لترامب وجهة نظر عالمية واضحة ومحدّدة، ترتكز إلى تشكيك متأصّل في نظام التحالف ما بعد الحرب العالميّة الثانية وفي النّظام المتعدّد الأطراف حيث نظر الرئيس السابق ترامب إلى التحالفات بوصفها عبئًا ومسؤولية، و تساءلت الإدارة الأمريكية عن تكاليف وفائدة التحالفات الأمريكية، كما أعادت واشنطن تقييم نطاق شبكة

---

(1) حازم حمد موسى الجنابي، العلاقات العربية الأمريكية: دراسة في الأبعاد الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

(2) محمد مطاوع، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي: المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد (15)، يوليو 2015.

تحالفاتها والالتزامات والمسؤوليات المشتركة، بل وطالبت حلفاءها بتقاسم أعباء الحماية[1].

وفي هذا السياق، اهتزت صورة أمريكا بين حُلفائها الأوروبيين بسبب أفعال الرئيس ترامب وممارساته والتي كان منها مثلًا القرارات الانفرادية وعدم التشاور مع الدول الأوروبية، كقرار الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، ومنها تشككه في جدوىٰ حلف الأطلنطي وتهديده بالخروج منه واعتباره حلفًا «قد عفا عليه الزمن، الأمر الذي أثار مخاوف الدول الأوروبية بشأن استمرار المظلة النووية الأمريكية التي توفر الأمن لأوروبا[2]. أما الحلفاء في كل من أوروبا وآسيا فقد اتهمهم ترامب منذ وقت مبكر بأنهم استغلوا أميركا، فهم لا يدفعون ثمن حمايتهم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فضلًا عن أنهم يستغلونها اقتصاديًّا وتجاريًّا مما يؤدي لإفقار الأمريكيين وإثراء شعوبهم. كما ذكر ترامب اليابان وكوريا الجنوبية بالاسم ضمن أولئك الحلفاء الذين لا يدفعون مقابل حمايتهم. وفور توليه الرئاسة، أعلن ترامب دعمه لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتهكم علىٰ الأخير[3]. كما اتبع نهج إلغاء المعاهدات والانسحاب من اتفاقيات كانت قد أبرمت في وقت سابق، مما أدىٰ إلىٰ تراجع الثقة الدولية من جانب الحلفاء الأمريكيين حيث تركت عقيدة «أمريكا أولًا»، الحلفاء يتساءلون عما إذا كان بإمكانهم الاعتماد علىٰ الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد منهم بدأ في البحث عن أصدقاء وشركاء أكثر موثوقية. كما تحدث الرئيس ترامب أكثر من مرة عن أهمية مشاركة دول منطقة الشرق الأوسط خاصة الغنية منها، في تحمل أعباء التكلفة المالية المتعلقة بقضايا المنطقة. إذن لم يعارض الرئيس ترامب فكرة التحالفات بحد ذاتها، لكنه كان ضد استغلال الولايات

---

(1) Robert Zoellick, America in the World: A History of U.S. Diplomacy and Foreign Policy, (New York, Twelve: Hachette Book Group, 2020).

(2) علي الدين هلال، بايدن وقيادة أمريكا للعالم، موقع العين الإخبارية، 23 فبراير 2021، متاح علىٰ: https://al-ain.com/article/biden-america-leading-world

(3) منار الشوربجي، النظام العالمي في عهد ترامب، صحيفة البيان الإماراتية، 14 فبراير 2017، متاح علىٰ: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2017-02-14-1.2856637

المتحدة الأمريكية من جانب الدول الحليفة، وكان يرى أن بعض الاتفاقات التجارية غير منصفة للولايات المتحدة، وهو ما ينطبق أيضًا على المساهمة بشكل كبير في ميزانية الناتو أو في تحالفات عسكرية مع دول أخرى من دون أن تتحمل أو تشارك الأخيرة بشكل كاف في تلك النفقات، لذا كان يريد دورًا أكبر للحلفاء في تحمل أعباء ودفع فاتورة التعاون المشترك، أي لن يكون هناك «غذاء مجاني» في ظل إدارة ترامب[1].

وفي المقابل، كانت سياسة التحالفات واحدة من ركائز الخطاب الأول للرئيس «جو بايدن»، والذي أشار فيه إلى أن التحالفات والقيادة عبر الدبلوماسية هي أثمن ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية مؤكدا على إعادة إرساء التحالفات، وحشد الأصدقاء والحلفاء للعمل معًا لضمان تحقيق سياسة خارجية فاعلة، حيث لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية العمل بمفردها على الساحة الدولية، كما تعهد بتنشيط وتحديث تحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع الناتو، وأستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والسعي إلى تعميق العلاقات مع نيوزيلندا، وسنغافورة، وفيتنام، ودول أخرى من رابطة دول جنوب شرق آسيا[2]. كما أكدت وثيقة التوجيه الإستراتيجي المؤقت لإدارة بايدن على أهمية التحالفات والشراكات الأمريكية التي تُعد أحد مصادر قوة الولايات المتحدة الأمريكية، لتتمكن من تحمل المسؤوليات التي تُمكّنها من الحفاظ على مصالح الشعب الأمريكي، ومواجهة التحديات الدولية في ظل دور أمريكي نشط دوليًا للحفاظ على أمن واستقرار النظام الدولي، حيث تُتيح التحالفات فرصة لتكوين جبهة مشتركة، وإنشاء قواعد عالمية فاعلة، وإنتاج رؤية موحدة للتعامل مع مختلف القضايا، ومحاسبة الدول على انتهاكاتها مثل الصين. وقد جددت

---

(1) أ.ش.أ، ترامب: لا أكره التحالفات وإنما استغلال الولايات المتحدة الأمريكية من حلفائها، صحيفة المصري اليوم، 24 ديسمبر 2018، متاح على:

https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/20

(2) عمرو عبد العاطي وياسمين محمود، عودة أمريكا: دلالات خطاب السياسة الخارجية للرئيس جو بايدن، مرجع سبق ذكره.

الوثيقة الالتزام الأمريكي بالشراكة عبر الأطلنطي، والتعاون مع الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات القائمة من خلال وضع جدول أعمال مشترك، مع عدم إغفال أهمية تعزيز العلاقات مع جيران الولايات المتحدة الأمريكية مثل المكسيك وكندا، وهو الأمر الذي يتطلب التعاون مع الكونجرس لدعم الدول في أمريكا الوسطى[1]. ومن هذه المنطلق، يأتي إعادة إحياء ما كان قائمًا، بل وصياغة تحالفات جديدة خاصة في منطقة الإندو-باسيفيك وهو أكدت عليه الإستراتيجية الأمريكية لمنطقة الإندو-باسيفيك الصادرة فبراير 2022[2]؛ وحلف أوكوس الثلاثي AUKUS الذي جرى إنشاؤه في 2021 مع أستراليا والمملكة المتحدة، وتنشيط الحوار الأمني الرباعي» كواد (Quad) «مع أستراليا، والهند، واليابان[3]؛ كمحاولة للتفاعل مع التحديات المستجدة من موقع أكثر قوة، ومن خلال بناء شبكة التحالفات التي تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن مصالحها مباشرة أو من خلال أذرع متعددة.

إذن يمثل إعادة بناء التحالف الغربي القضية الأكثر وضوحًا في برنامج سياسة

---

(1) عمرو عبد العاطي، عودة القيادة: قراءة للوثيقة المؤقتة لإستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن، مرجع سبق ذكره.

(2) مصطلح الإندو-باسيفيك هو المصطلح الأكثر استخدامًا في الوقت الراهن من قِبَل الكتاب والمحللين الغربيين كبديل لمصطلح آسيا-الباسيفيك. وقد لقي المصطلح رواجًا بعد إشارة رئيس الوزراء الياباني السابق، شينزو آبي، له في كلمته أمام البرلمان الهندي في أغسطس 2007، في سياق اقتراحه تشكيل ما سماه «قوس الحرية والرخاء في آسيا الموسعة». وقد جاء تطوير مفهوم الإندو-باسيفيك نتيجة لمجموعة من المحركات المهمة في تلك المنطقة، ولاسيما مع طرح الصين مبادرتها الحزام والطريق في عام 2013، التي تتضمن مجموعة من الممرات ذات الصلة بالمحيطين الهندي والهادي، مما دفع للتخلي عن مصطلح آسيا -الباسيفيك، واعتماد مصطلح الإندو-باسيفيك. وتتوزع دول المنطقة على ثمانية أقاليم فرعية (شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وشرق أفريقيا، والأوقيانوسيا).

(3) Indo - Pacific Strategy of The United States, The White House, February 2022, Available At: at: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2022/02/11/fact-sheet-indo-pacific-strategy-of-the-united-states/

الرئيس بايدن الخارجية خاصة بعدما تعرض التحالف الغربي لضغوط كثيرة خلال سنوات حكم الرئيس ترامب. ويُشار إلى سياسة التحالفات كميزة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية ، في ظل اشتداد المنافسة مع الصين في السنوات الأخيرة، حيث يرى أن التصدي للصين سيكون أكثر فاعلية لو خاضته الولايات المتحدة الأمريكية كقائد لتحالف عريض من الدول صاحبة المصلحة، وهو ما يشير إلى نية الرئيس «بايدن» مواصلة الضغط على بكين، وإلى إضافة البعد الإيديولوجي للمواجهة معها، في محاولة لتجديد قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمعسكر الحرية في مواجهة معسكر الاستبداد، وهو ما لم يفعله الرئيس «ترامب» قبل ذلك[1]. باختصار، تركز إدارة بايدن على دور الدبلوماسية والمفاوضات وبناء التحالفات في السياسة الخارجية الأمريكية، ويرى أن أمريكا حققت قيادتها للعالم وانتصاراتها الكبرى عندما تفاوضت مع الآخرين وأقامت تحالفات إقليمية ودولية، وليس من خلال اتخاذها قرارات انفرادية أو إتّباعها لسياسة الانكفاء على الداخل. كما أن استخدام القوة العسكرية بمفردها لا يحقق أمن أمريكا أو الأمن العالمي، وإنما يحققه انخراط الأطراف الدولية المتنافسة أو المتصارعة في مفاوضات للوصول إلى الحلول والتسويات المناسبة[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الثوابت الواضحة في توجهات مختلف الإدارات الأمريكية هي سياسة الالتزام الكامل بأمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها النوعي فهذه ليست موضع نقاش على صعيد الرؤساء الأمريكيين كافة منذ نشأة إسرائيل، ولا يحدث الاختلاف إلا في تفاصيل لا تمس جوهر السياسات المتَّبَعة. لم يختلف «بايدن» مع «دونالد ترامب» حول الدعم الأمريكي اللا متناهي لإسرائيل، وتأييد دفاعها عن نفسها، والحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي، لكنه يختلف معه حول مقاربته

---

(1) جمال عبد الجواد، نهاية العولمة وبداية التنافس الثلاثي على قيادة العالم، مجلة درع الوطن، الإمارات، 1 مارس 2022، متاح على:
http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research

(2) علي الدين هلال، عودة الدبلوماسية والمسكوت عنه في خطاب بايدن، موقع العين الإخبارية، 13 فبراير 2021، متاح على: https://al-ain.com/article/silence-about-it-in-biden-s-speech

لعلمية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، إذ تبنى «ترامب» نهجا - تجاه عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية - كان في صالح اليمين الإسرائيلي. وفي المقابل، مع مجيء «بايدن»، سعى إلى استعادة الولايات المتحدة الأمريكية لدورها كوسيط لإرساء سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط من خلال حل الدولتين، ووضع حد لاحتضان الولايات المتحدة الأمريكية العميق لرئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، وسياساته للضم الأحادي الأجزاء من الضفة الغربية والتوسع الاستيطاني، والتي من شأنها تقويض آفاق حل الدولتين، ولكنه في الوقت ذاته، لم ينتوِ التراجع عن قرار الرئيس ترامب بنقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى «القدس». كما دعا «بايدن» إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية الأمريكية - الفلسطينية، وإعادة المساعدات الأمريكية التي تقدم للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع «غزة»، والتي ألغاها «ترامب»، بما يتفق مع القانون الأمريكي، والسماح بإعادة فتح القنصلية الفلسطينية ومكتب منظمة التحرير الفلسطينية في «واشنطن»[1]، وكلها مؤشرات إيجابية، غير أنها تحمل طابعًا إصلاحيًّا لا يمس جوهر السياسة تجاه إسرائيل.

- **الرؤية الأمريكية لمؤسسات النظام الدولي:**

يرتكز دور الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في العالم على المؤسسات الدولية التي أنشأتها بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تستند إلى القيم والأعراف الديمقراطية الغربية المشتركة أي الليبرالية السياسية (الدمقرطة) والليبرالية الاقتصادية (نظام السوق)، والتي منحتها أيضًا تأثيرا غير متكافئ من خلال آليات مثل حصص تصويت أكبر. وبالرغم من أن التأثير الأمريكي الرسمي وغير الرسمي على تحديد القواعد يختلف من مؤسسة إلى أخرى، يُجمع الكثيرون على أن الولايات

---

(1) تقرير منشور حول: إدارة بايدن، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، مايو 2021، متاح على:
https://www.idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/5383/%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86.pdf

المتحدة الأمريكية كانت الجهة المُحددة للقواعد المسيطرة في نظام ما بعد الحرب، وظلَت هذه المؤسسات بمثابة أداة مهمة داعمة للوضعية المهيمنة لواشنطن بعد الحرب العالمية الثانية[1].

ولقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على دعامتين رئيستين للتحكم في مواقع الهيمنة الأولى هي منظمة الأمم المتحدة في المجال الأمني والثانية هي مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) في المجال الاقتصادي، والتي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على بناء «هيمنة منظومية» والتي اعتمدت على القوة الناعمة التي تعد أكثر نفاذية واستمرارية. ومن هنا استندت الهيمنة الأمريكية إلى قاعدة دولية، كما قال بريجنسكي نظرًا إلى أنها هي التي قامت ببناء النظام العالمي[2]. وانطلاقًا من هذا المفهوم تتمثل الهيمنة الأمريكية في سلسلة من مجالات التعاون الدولي والآليات المرتبطة بها التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتنميتها، على سبيل المثال الأنظمة النقدية الدولارية التي تشرف الولايات المتحدة الأمريكية على بنائها. ولم تؤثر المؤسسات الدولية التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية على الوسائل التي تتخذها الدول الأخرى في سعيها إلى مصالحها فحسب، بل أثرت أيضًا على الوسائل التي تتخذها لتحديد مصالحها وسلوكاتها[3].

وقد تباين تعامل الإدارات الأمريكية المختلفة مع مؤسسات هذا التنظيم تبعًا للمناخات الدولية التي كان يمر بها النظام الدولي ومستوى الصراع الدولي بين أقطابه بما يخدم الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية. يرى البعض أنه على

---

(1) محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل النظام الدولي، مجلة آراء الخليج، 8 أغسطس 2019، متاح على:

https://araa.sa/index.php?view=article&id=4733:2019-08-08-13-11

(2) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى - الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أبحاث القضايا الدولية الصيني، دار نشر الشعب الصيني، شنغهاي، 1998، ص33.

(3) جوزيف ناي، هل محكوم على الولايات المتحدة الأمريكية القيادة - تحول طبيعة السلطة الأمريكية، ترجمة: ليوا خوا، دار نشر جامعة الشعب الصينية، بكين، 2012، ص161.

مدار سبعة عقود من إنشاء الأمم المتحدة أصبح واضحا تماما حقيقة تعامل الإدارات الأمريكية مع الأمم المتحدة وقراراتها فهي تشير عن ما تريد، ولا تكترث لأي قانون لا يتوافق مع سياستها الخارجية وتهمل بعض القرارات التي سبق أن شرعنت بها سياستها وذلك من خلال استخدام حق الفيتو لمنع صدور أي قرار لا يتماشي ومصالحها، أو من خلال إتباع سياسة ازدواجية المعايير أو من خلال تجاهل قرارات مجلس الأمن وعدم تطبيقها طالما لا تتماشي مع التفسيرات الأمريكية مثلما حدث خلال أزمة الخليج الثانية، وتفسيرها لقرار مجلس الأمن (1441)، وتشكيل تحالف دولي لضرب العراق، وكذلك يتضح في التعامل مع قرار مجلس الأمن رقم (242) الخاص بالصراع العربي الإسرائيلي[1].

واتصالًا بما سبق، حاجج الرئيس السابق باراك أوباما أنه «علىٰ الولايات المتحدة الأمريكية تحديد القواعد، وأن علىٰ أمريكا اتخاذ القرارات، وعلىٰ الدول الأخرىٰ إتّباع القواعد التي وضعتها أمريكا وشركاؤها، وليس العكس». ولقد عملت إدارة أوباما علىٰ تعزيز دور المنظمات الدولية والتعاون متعدد الأطراف، والتأكيد علىٰ الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرىٰ في تنسيق مواقف الدول والتعاون في ما بينها لمواجهة التحديات العالمية. كما حرصت الولايات المتحدة الأمريكية علىٰ تعزيز دورها القيادي في تلك المؤسسات لكن بمشاركة الحلفاء ومطالبتهم بتحمل مسؤولياتهم الدولية والإقليمية (القيادة من الخلف) وإنهاء مشكلة الراكب المجاني عندما يتعلق الأمر بالأمن الدولي[2]. وبالرغم من موافقة إدارة باراك أوباما علىٰ اقتراحات صندوق النقد الدولي والتي تمنح حصص تصويت أكبر للاقتصادات الناشئة. إلا أن الكونغرس الأمريكي قد قاوم هكذا إصلاحات لسنوات لأنها أعلنت نهاية الفيتو الأمريكي علىٰ قرارات صندوق النقد الدولي. وفي

---

(1) محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية علىٰ الأمم المتحدة ومستقبل النظام الدولي، مرجع سبق ذكره.

(2) محمد مطاوع، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي: المؤشرات الكبرىٰ الجديدة وملامح التغيير، مرجع سبق ذكره.

مثال آخر، كان جزءًا مـن محفّـز الولايـات المتحـدة الأمريكيـة للـسعي إلى الـشراكة العابرة للمحيط الهادي الحفاظ على التأثير الأمريكي على قواعد التجارة الدولية.

أما إدارة ترامب فقد وضعت فاعلية التنظيم الدولي المعـاصر موضـع الـشك مـن خلال توجيه قسط كبير من النقد اللاذع والتقزيم لدوره، حينما انتقد الأمـم المتحـدة ووصفها بالضعف التام وعدم الكفاءة وأنها لم تحقق أهدافها بسبب البيروقراطية وسوء الإدارة، كما اعتبر أنه لـيس مـن العـدل أن تتحمـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة القسط الأكبر من الأعباء المالية للأمم المتحدة[1]. وعلى صعيد آخر، انـسحبت إدارتـه من مجلس حقوق الإنسان على إثر تقـاريره الـتي تـدين إسرائيـل والتأكيـد على عـدم العودة إليه حتى يـتم إصـلاحه بـشكل حقـيقي. كمـا بـرر وقـف الدعـم الأمريكـي للمحكمة الجنائية الدولية ورفض أي اختصاص لها بالشأن الأمريكـي، ونـفى عنهـا صفة الـشرعية إذا مـا تعلقـت أحكامهـا بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة معتـبرًا أن المحكمة انتهكـت مبـادئ العدالـة والإنـصاف، وأنـه يـرفض تـسليم سـيادة بـلاده ومواطنيها إلى بيروقراطيـة غـير منتخبـة. أيـضًا الوقـف الكامـل أو تقلـيص التمويـل الأمريكي لوكالة غوث اللاجئين الفلـسطينيين ولـصندوق الأمـم المتحـدة للـسكان ولصندوق البيئة الخضراء ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

كذلك تم انسحاب واشنطن من مؤسسات واتفاقيات متعـددة الأطـراف أخـرى مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلـم والثقافـة (اليونـسكو)، والاتحـاد البريـدي العالمي، واتفاق باريس لتغيُر المُناخ، والصفقة النووية الإيرانية. ولم يتراجـع الـرئيس الأمريكي عن وصف النـادي بالتجـاري، الذي هـو في الواقـع مـن صـنع الولايـات المتحدة الأمريكية والذي يتخذ جنيف مقرًا له بأنه «كارثـة»، وأنـه في حاجـة ملحـة للتغيير، مهددًا بأنه يمكن سحب الولايات المتحدة الأمريكية من منظمـة التجـارة العالمية إذا ثبت أن القواعد تشكل عقبة أمـام خططـه لحمايـة التـصنيع الأمريكـي

---

(1) محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل النظام الدولي، مرجع سبق ذكره.

وطالب بإعادة الوظائف التي اغتصبتها كل من المكسيك والصين مرة أخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بل ذهب إلى حد المطالبة بمعاقبة الشركات الأمريكية التي تنقل وظائفها إلى المكسيك، ورسم تعريفة جمركية على واردات الصين في محاولة لتخفيض العجز التجاري مع الصين، وكلها إجراءات تتعارض صراحة مع التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في إطار منظمة التجارة العالمية[1].

وفي مناسبات عديدة، أعلنت إدارة ترامب تمسُكها بالعمل الأحادي خاصةً في مجالات ثلاثة: الأول تأكيد الإدارة على استقلالية الولايات المتحدة الأمريكية، ورفض تقييدها من قبل المنظمات الدولية والقواعد الدولية، وذلك رغم الدور الكبير لهذه المُنظَمات في تنسيق مواقف الدول والتعاون في ما بينها لمواجهة التحديات العالمية. والثاني تمسُك إدارة ترامب بهيمنتها المباشرة في الأمم المتحدة والدفاع عن زعامتها بطريقة تنافسية، فعلى خلاف مقاربة «القيادة من الخلف» التي تبنتها إدارة أوباما، استخدمت إدارة ترامب نفوذها في الأمم المتحدة بدون أي مقتضى موضوعي للدفع قُدُمًا بالأجندة الأمريكية من خلال أعمال بالإدارة المنفردة مثل: التهديدات المباشرة، وربط القضايا وتخفيض تمويلها والانسحاب من المؤسسات الدولية. وفي هذا السياق، أكدت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية (ديسمبر 2017) بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية «ستنافس وتقود في منظمات متعددة الأطراف بما يحمي المصالح والمبادئ الأمريكية». وتجسدت آخر مظاهر السلوك الأمريكي في هذا الشأن في قرار الإدارة الأحادي بالمضي قدمًا في إعادة فرض العقوبات على تجارة الأسلحة وغيرها من العقوبات المفروضة على إيران والتي أوقف العمل بها بموجب قرار مجلس الأمن 2231، وذلك بعد فشل الضغوط المكثفة للإدارة في استصدار قرار من المجلس بتمديد العمل بهذه العقوبات. وكان ترامب قد شكا علنًا من الأمم المتحدة بأن المساعدات الخارجية الأمريكية لم يكن لها عائد، معلنًا أن بلاده

---

(1) ماجدة شاهين، الرئيس ترامب ومنظمة التجارة العالمية، صحيفة الشروق، 5 نوفمبر 2017، متاح على: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05112017

ستقدم مساعدات خارجية فقط للبلدان والمؤسسات التي تحترم وتقدر مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. كما وضعت إدارته شرطا مسبقا لأي تمويل لهيئات الأمم المتحدة أو أنشطتها بأن تكون معزِزة لمصالح السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما أكدته إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية المشار إليها.

أما المجال الثالث الذي تمسكت إدارة ترامب بالعمل الأحادي فيه فيتعلَق بالرُؤية الخاصة بالنسبة لإصلاح الأمم المتحدة، حيث اعتقدت إدارته أن المنظمة يجب أن تولي الأولوية لدعم القيم الاجتماعية المحافظة، وأن إصلاح المنظمة في هذا الاتجاه هو نتيجة طبيعية للمساهمات المالية الأمريكية لها. وفي هذا الصدد، أقرَّت وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية الأمريكيتان في فبراير 2018، خطة إستراتيجية مشتركة للأعوام المالية (2018 - 2022)، مقترحةً أنه بحلول عام 2022 ستخفض المساهمات المالية الأمريكية للمنظمات الدولية بنسب أقل من تلك التي أقرت عام 2017. وفضلًا عن ذلك، تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أنه مما يجب إصلاحه في المنظمة هو سوء معاملة الأخيرة لإسرائيل.

والخلاصة هي أن رؤية ترامب للمؤسسات الدولية أثرت في خياراته السياسية تجاه الأمم المتحدة، وبعد أن ظلَت هذه المؤسسات بمثابة أداة مهمة داعمة للوضعية المهيمنة لواشنطن بعد الحرب العالمية الثانية، باتت الإدارة تنظر إليها كساحة أساسية لتنافس القوى العظمى، وترتب سياستها تجاه الأمم المتحدة وفقًا لأهدافها لدعم النفوذ الأمريكي على المستوى العالمي. وفي هذا السياق ذكر وزير الخارجية بومبيو، في ديسمبر 2018، في كلمة له في بروكسل، أن: «الأجهزة الدولية يجب أن تُسّهل التعاون الذي يعزز أمن وقيم العالم الحر، وإلاَ يجب إصلاحها أو إلغاؤها»(1).

أما الرئيس جو بايدن فقد التزمت إدارته بنظام دولي مرتكز على القواعد والتعددية واحترام المؤسسات الدولية والعودة إلى العديد من الاتفاقيات التي انسحب

(1) عزت سعد، 75 عامًا على قيام الأمم المتحدة.. أزمة تعدُدِيَة الأطراف، صحيفة الشروق، 23 أكتوبر 2020، متاح على: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=23102020

منها سلفه. ولقد أكد الرئيس الأمريكي، أنه لا يمكن لأية دولة حل جميع المشاكل بمفردها، لذلك فالشراكة مع الأمم المتحدة التي تقوم المبادئ والقيم المشتركة هي أقوى من أي وقت مضى، كما تعهد بمواصلة العمل لتطوير القانون الدولي، لضمان الرفاهية المتساوية والسلام والأمن للجميع. وفي كلمته الرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2021، أعلن الرئيس بايدن عن معاودة العمل في منظمة الصحة العالمية، وإقامة شراكة وثيقة مع مبادرة تسهيل الوصول العالمي للقاح كوفيد-19 كوفاكس لتوفير اللقاحات المنقذة للحياة في مختلف أنحاء العالم، وعودة الانضمام إلى اتفاقية باريس بشأن المناخ، والتأهب للترشح لاستعادة مقعدها في مجلس حقوق الإنسان في العام القادم في الأمم المتحدة[1].

● **الرؤية الأمريكية للعولمة:**

تزامنت العولمة في أواخر القرن الـ20، مع الذروة التاريخية للقوة والنفوذ الدوليين للولايات المتحدة، حيث كان رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية السابقون، من بيل كلينتون إلى باراك أوباما، هم من يحددون القواعد الأساسية للعولمة[2]. ولقد استمرت الجهود الأمريكية وتضاعفت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي التي أطلق عليها البعض «العولمة» في إشارة إلى كثافة التواصل والسفر والاحتكاك بين دول وشعوب وشركات ومصانع وأفكار العالم المختلفة، وإن طغى عليها النمط الأمريكي. إن تصور الفكر السياسي الأمريكي في مجمله أن العولمة وإزالة حواجز التجارة والثقافة العالمية من شأنها دفع دول العالم إلى تبني نظم أكثر انفتاحًا في المجال السياسي مع اتساع هامش الحرية والديمقراطية[3]. وكانت

---

(1) كلمة الرئيس جو بايدن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، 21سبتمبر 2021، متاح على:
https://www.state.gov/translations/arabic

(2) غنوة كنان، العولمة 2.. ملامح نظام عالمي جديد يتشكل، صحيفة الرؤية، 9 أغسطس 2021، متاح على: https://www.alroeya.com/60-64/2234337

(3) محمد المنشاوي، حين عصفت أمريكا بالعولمة، جريدة الشروق، 24 سبتمبر 2020، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx

الرؤية المشتركة للعولمة حينها، أن موجاتها تنتشر من القلب الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي، أي من الغرب الكبير إلى محيطه، أي إن العولمة هي الاجتياح الغربي بزعامة أمريكية، لصبّ العالم في قالب الحضارة المهيمنة ولمصلحة أهلها، تمامًا كما عبّر سابقًا الرئيس الأمريكي روزفلت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مستعليًا بنشوة النصر، بقوله: «إنَّ قدرنا هو أمركة العالم».

وبخلاف هذا النهج الأمريكي الداعم للعولمة منذ بداية الألفية وحتى في عهد الرئيس أوباما، الذي حرص على دفع قوة العولمة من خلال إبرام اتفاقيتي الشراكة عبر الهادي (TPP)، والشراكة عبر الأطلنطي (TTIP)، والتي تهدف إلى إزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية في مركز منطقة تجارة حرة تغطي ثلثي الاقتصاد العالمي، تبنت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب موقفًا رافض للعولمة، حيث ذكر في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2018 «نحن نرفض أيديولوجية العولمة ونقبل الأيديولوجية الوطنية»[1]. وكان ترامب يرى أن العولمة عبءٌ على الولايات المتحدة الأمريكية ولم تحقق لها المزايا المرجوة، محاولا من خلال نزعة حمائية توجيه بوصلة السياسة الاقتصادية إلى الداخل على حساب العولمة بما مثل تراجعا عن المألوف. كما قام بالهجوم على أسس النظام الدولي الليبرالي الذي تبنته بلاده منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة تحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية، وتبني منطق الاتفاقيات التجارية الثنائية بين بلده ودولة أخرى وليس الاتفاقيات التجارية في إطار تكتلات اقتصادية كبرى، كما قام بفرض انسحاب بلاده من اتفاق الشراكة التجارية في المحيط الهادي، وتعديل اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا)، مع فرض الضرائب على الواردات، مما أسهم في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية العالمية[2]. الأمر الذي ترجمه بعض علماء السياسة بأن سياسات ومواقف ترامب مثل تبنيه مبدأ «أمريكا أولًا»، وكذلك تبنيه رؤية

---

(1) محمد كمال، ما بين القومية والعولمة، صحيفة الأهرام، القاهرة، 19 أكتوبر 2018.

(2) صلاح خاشقجي، العولمة بين الصين وأمريكا، جريدة الاقتصادية، 16 ديسمبر 2016، متاح على: https://www.aleqt.com/2016/12/16/article_1110755.html

شعبوية أمريكية، وكذلك التخاذل الأمريكي في المشاركة في التعامل مع أزمة جائحة كورونا وتداعياتها الكارثية تركز على قصور وسلبيات ونتائج ظاهرة العولمة التي وجهتها وقادتها بالأساس الولايات المتحدة الأمريكية، سواء تحت حكم الجمهوريين أو الديمقراطيين خلال العقود الأخيرة(1).

وجدير بالذكر أنه لم يبدأ عصف الولايات المتحدة الأمريكية للعولمة لا مع وصول ترامب للحكم ولا مع انتشار فيروس كوفيد -19، فقد كان هناك جدل سياسي وفكري حول العولمة سابق على الجائحة منذ سنوات بين أنصار القومية وأنصار العولمة، حيث يؤكد أنصار القومية على أهمية الحفاظ على سيادة الدولة ومصالحها وقيمها الوطنية، وعدم ربطها بأي كيان عولمي يسلب جانبًا من سيادتها أو يحد من تبنيها لمصالحها العليا، ويطالب بإغلاق الحدود ومنع تدفق المهاجرين، وفرض نوع من الحمائية الاقتصادية. كما أن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2008-2009 والانتعاش بعد الأزمة 2010-2013، كانا بمثابة إشارة واضحة على أن العولمة لم تكن عملية تسير في مسار خطي واحد، بل تتعرض لمراحل من الصعود والهبوط. كما أدركت قطاعات أمريكية واسعة أن فوائد العولمة لا تساوي حجم الخسارة التي لحقت وتلحق ببلادهم على الأصعدة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه، يرفض التيار السائد في الحزب الجمهوري العولمة لما تؤدي إليه من انتقال الاستثمارات والوظائف والأسرار التكنولوجية إلى دول أخرى، كما يتخوف هذا التيار المحافظ من الأغراض الثقافية المصاحبة للعولمة، خاصة الهجرة والتعددية العرقية والثقافية(2). أما أنصار العولمة، وهو التيار السائد في الحزب الديمقراطي، فيتحدثون عن القرية الكونية التي تندمج فيها دول العالم في القيم والمؤسسات، وتنصهر فيها مصلحة الدولة مع مصلحة هذه التوجهات الكونية.

ومن قبل وصول الرئيس دونالد ترامب للحكم عام 2016 وتبنيه مبدأ

---

(1) محمد المنشاوي، حين عصفت أمريكا بالعولمة، مرجع سبق ذكره.

(2) التقرير الإستراتيجي العربي 2020، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2021، ص22.

«أمريكا أولًا»، كانت المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون قد تعهدت كذلك بالانسحاب من اتفاقية التجارة الحرة مع الدول المطلة على المحيط الهادي، وكان السيناتور اليساري الديمقراطي بيرني ساندرز هو صاحب نداء عودة المصانع الأمريكية من الصين والمكسيك وغيرهما للأراضي الأمريكية حماية لعمال المصانع الذين فقد مئات الآلاف منهم وظائفهم التي لا يعرفون غيرها. كما أن العديد من الدول الأوروبية شهدت أيضًا تصاعدًا في نفوذ التوجهات القومية، كما في حالة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وتزايد قوة الأحزاب القومية اليمينية في دول مثل ألمانيا والنمسا والمجر. ولم يقتصر الأمر على أوروبا حيث رفع عدد من القادة الآسيويين شعارات قومية مثل رئيس الوزراء الياباني شينزو أبي والهندي ناريندرا مودي على الرغم من العديد من منتقديها، ولم تكن السياسات المقيدة للمهاجرين وغير المرحبة باللاجئين وليدة مواقف ترامب فقط، بل كانت هناك صيحات احتجاج أطلقها فلاسفة مثل صموئيل هنتنجتون الذي كتب عام 2004 كتابا مهما عنوانه «مَن نحن» حذر فيه من تحديات الهوية الأمريكية البيضاء البروتستانتية من تنوع الأعراق الذي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية بلا توقف، وفند هنتنجتون وغيره فرضية أن أمريكا بلد من المهاجرين مجادلًا بأن جوهر أمريكا وأساسها الفكري كان الاستيطان وليس الهجرة. لذا لم يتسبب الرئيس ترامب في هذا كله، بل ربما تم انتخابه لهذه الأسباب بصورة أو أخرى[1].

أما الرئيس بايدن، فقد كرر في أكثر من تصريح له، أن «أمريكا قد عادت» للانخراط في قضايا العالم، مما يعني الرغبة في استعادة مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ودورها المُتميز في إدارة العلاقات الدولية في إطار العولمة الاقتصادية والسياسية، لكن مع إعادة النظر في توجهات العولمة والسياسات التجارية المرتبطة بها[2]. وأكدت وثيقة إدارة بايدن على أن تحقيق المصالح الاقتصادية الأمريكية خارجيًا ينبغي أن يتماشى مع مصالح الطبقة الوسطى، حيث إن قوة ونفوذ الولايات

---

(1) محمد المنشاوي، حين عصفت أمريكا بالعولمة، مرجع سبق ذكره.

(2) علي الدين هلال، بايدن وقيادة أمريكا للعالم، مرجع سبق ذكره.

المتحدة الأمريكية خارجيًّا تنبع من قوتها في الداخل، وأن توسيع الطبقة الوسطي والحفاظ عليها من الركائز الأساسية للولايات المتحدة، لذا يفرض على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية أن يتبنوا سياسات جديدة من شأنها إعادة بناء الثقة في الداخل والخارج. وعليه، فإن جعل العولمة تعمل لصالح الطبقة الوسطي الأمريكية يتطلب استثمارات كبيرة في المجتمعات عبر الولايات المتحدة الأمريكية، وإعطاء الأولوية للسياسات الدولية التي من شأنها أن تعمل على خلق فرص عمل جديدة، والسماح للداخل بالتعافي، وتجديد أجندة التجارة الدولية للولايات المتحدة، والتأكد من اقترانها بأجندة السياسة الداخلية، لدعم نمو اقتصادي أكثر شمولًا، وتحديث أدوات وآليات إنفاذ التجارة الأمريكية والدولية، لتحسين مكافحة ممارسات التجارة الخارجية غير العادلة التي تضر بشكل خاص بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتوسيع نطاق مفاوضات التجارة الدولية، لمعالجة قضايا، مثل تقلبات العملة والحوافز الضريبية التي تحفز الشركات على تحويل الإنتاج إلى الخارج[1]. وفي إطار دعم الرئيس بايدن للتعددية والعولمة، فقد أعلن خلال زيارته لليابان مايو 2022، عن شراكة اقتصادية جديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، تعرف بالإطار الاقتصادي لازدهار منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادي (IPEF)، وتضم 13 دولة منها اليابان وأستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية والهند وسبع دول في جنوب شرقي آسيا بما فيها سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وفيتنام والفيليبين وتايلاند وبروناي، وتستثنى الصين. وتعمل هذه الشراكة على تحقيق المزيد من التكامل في المنطقة في 4 مجالات رئيسة، هي الاقتصاد الرقمي، وسلاسل الإمداد، والبنية التحتية للطاقة النظيفة، ومكافحة الفساد. ويجدد الإطار الاقتصادي القيادة الاقتصادية الأمريكية العالمية، كما ينظر للاتفاقية أيضًا باعتبارها «البديل الأفضل التالي» للاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة العابرة للمحيط الهادي (CPTPP) (الشراكة عبر الهادي سابقًا TPP)، نظرًا للفرص الضئيلة

---

(1) محمد كمال، سياسة خارجية تبدأ من الداخل، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، 12أبريل 2021، متاح على:

https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4595?id=4595

لعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق التجارة التقليدية[1]. ويشكل أعضاء الإطار الاقتصادي معا أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي.

ويرى البعض أن العولمة ستظل قوة هائلة في إعادة تشكيل العلاقات الدولية، فحتى مع تقلص حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فقد أسهمت قوى العولمة في الدفع نحو استمرارية نمو الاقتصاد العالمي لأكثر من مائة ضعف خلال الفترة من عام 1950 وحتى اليوم، إلا أن الإشكالية الرئيسة تتمثل في أنه في الوقت الذي أنتجت فيه العولمة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، مكاسب ضخمة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والطبية وتبادل الأفكار والخبرات البشرية وغيرها؛ فإن المنافسة العالمية التي لا هوادة فيها تسببت في تداعيات غير متكافئة، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث. ومن ثَمَّ، أضحى يتعين على صانعي السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية إحداث قدر من الموازنة بين هذه المكاسب المتحققة لهم، وخسائر الآخرين. وهو ما يتطلب من واشنطن أن تتجاوز إستراتيجيتها التقليدية المتمثلة في التغلب على مشاكل الموارد، ومحاولة إحداث التمييز الدقيق بين المصالح القومية بما لا يتجاوز مصلحة الآخرين[2].

وفي ضوء ما سبق، فإنه من المرجح أن الجدل حول العولمة سوف يستمر في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، لاسيما أن الجائحة كشفت عن هشاشة العولمة وتناقضاتها، فانتشار الفيروس على نطاق عالمي واسع؛ في إطار ما يسمى عولمة الأوبئة؛ هو في حد ذاته تجسيد للعولمة، ولكن تعامل الدول بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية مع الفيروس وتداعياته جاء مضادا لمرتكزات العولمة، حيث تصرفت الدول على أسس وطنية، فقامت بإغلاق الحدود في ما بينها، ووقف السياحة والسفر، ومنع أو تقليص

---

(1) بايدن يكشف عن شراكة اقتصادية مع 12 دولة، صحيفة إندبندنت عربية، 23 مايو 2022، متاح على: https://www.independentarabia.com/node/334431

(2) Graham Allison, "Grave New World: Why Biden's job will be so much harder than his predecessors", Op.Cit.

الصادرات ذات الصلة بمكافحة الفيروس. وبذلك غابت أية ردة فعل عالمية منسقة على الجائحة وتداعياتها، بل إن بعض الدول راحت تتنافس في ما بينها للحصول على بعض المستلزمات والمواد الطبية الأزمة للتعامل مع الفيروس[1].

وبالرغم من تحدي هشاشة نظام العولمة الذي كشفت عنه أزمة وباء كورونا، فإنه من الصعوبة بمكان أن تتراجع العولمة بصورة كلية في ضوء ما كشفت عنه الأزمة أن العالم أضحى أكثر حاجة إلى التعاون لإنقاذ الاقتصاد العالمي من الركود أو لمواجهة الكوارث البيئية والصحية[2]. ومن المرجح أيضًا أن العولمة في عالم ما بعد كورونا ستكون أكثر تلجيمًا مما سبق، بمعنى عودة دور الدولة في تنظيم قطاعات معينة مثل الاقتصاد مع النظر لحركة السفر والاتصال وتبادل الأفكار بل والأوضاع الصحية أيضًا من زاوية تأثيرها على الأمن القومي. وما تزال هناك فرصة لإعادة إنتاج نموذج «العولمة» وفقًا للمعطيات الحديثة التي أفرزتها تلك الجائحة على أن تشتمل في مساراتها على أطرز التعاون في المجالات ذات الصبغة الإنسانية كالوقاية الصحية ومكافحة الأوبئة، وعلى أن تشكل العولمة - بصيغتها الجديدة - «نافذة اندماجية» قائمة على التعاون المتبادل في إطار العمل الجماعي التشاركي[3].

● الرؤية الأمريكية لأهم القضايا العالمية العابرة للقارات:

1- قضية تغير المناخ:

كانت قضية البيئة إحدى الأولويات الرئيسة لإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما، والذي كان يرى أن التهديد الذي يشكله التغيير المناخي يمثل أكبر تحد لمستقبل

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، التداعيات السياسية لجائحة «كوفيد 19»: قضايا وتساؤلات، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (307)، المجلد 28، القاهرة، ديسمبر 2019.

(2) أحمد طاهر، نجاحات وإخفاقات: كشف حساب العولمة، تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (221)، يوليو2020، ص7.

(3) إيمان زهران، هل ستسهم أمننة ارتدادات العولمة في إعادة هندسة النظام الدولي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 7 أبريل 2020، متاح على: http://www.acrseg.org/41565

الأجيال القادمة، وهو ما أكدت عليه إستراتيجية الأمن القومي لعام 2015 مشيرة إلى أن تصاعد التهديدات، ومنها تزايد تأثيرات التغيير المناخي، تجعل هناك مزيدا من القلق بشأن فكرة الأمن العالمي. وفي إطار جهود إدارته في هذا السياق، أطلق الرئيس أوباما خطته حول «التهديد الكبير» الذي يشكله التغيير المناخي على العالم لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030، وفرض قيود غير مسبوقة على محطات توليد الكهرباء[1]. وشاركت إدارته بقوة؛ باعتبارها ثاني أكبر مُصْدر للانبعاثات في العالم؛ في محادثات التغيرات المناخية العالمية الأمر الذي أسهم في التوصل لاتفاق باريس لتغيير المناخ في عام 2015 باعتباره «اتفاقا تاريخيا» على حسب تعبيره، كأول اتفاقية عالمية ملزمة لمواجهة التغير المناخي، ويرمي إلى تخفيض انبعاثات الكربون عالميًّا، والحد من الاحتباس الحراري، كما قدمت إدارته مساعدات مالية لصندوق الأمم المتحدة الرئيس لمساعدة الدول الضعيفة على مكافحة تداعيات تغير المناخ[2].

وعلى عكس إدارة الرئيس أوباما والدور الأمريكي القيادي في التعامل مع هذه القضية باعتبارها تهديدًا رئيسًا للأمن القومي الأمريكي، لم ترَ إستراتيجية الرئيس «ترامب» أن قضية تغير المناخ تمثل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي، بل ونظر إلى جهود مكافحة التغير المناخي العالمي باعتبارها «ذريعة واهية» لـ«تدمير الصناعة الأمريكية، وتقليص حجم الدخل القومي وأرباح الشركات الأمريكية». كما انسحبت الإدارة الأمريكية من اتفاقية باريس للمناخ واصفة إياها بأنها تضع أعباء مالية واقتصادية «ضخمة، وأن الانسحاب الأمريكي «يمثل إعادة تأكيد للسيادة الأمريكية». وبناءً على ذلك، تعثرت مفاوضات المناخ التي تجري تحت مظلة الأمم المتحدة وقتها، وفشلت عدة اجتماعات على مستوى القمة في تحقيق نتائج طموحة.

---

(1) ترحيب أوروبي بخطة أوباما لمكافحة تغير المناخ، موقع DW، 4 أغسطس 2015، متاح على:
https://www.dw.com/ar

(2) كيت أبينيت، العالم يرحب بعودة أمريكا لاتفاق باريس للمناخ ويجهز قائمة أمنيات بايدن، وكالة رويترز، 21 يناير 2021، متاح على:
https://www.reuters.com/article/usa-climate-ye6-idARAKBN29Q0UX

أما في عهد الرئيس «بايدن»، والذي يرى أن التغير المناخي يمثل تهديدًا رئيسًا للأمن القومي الأمريكي، فقد أكدت وثيقة التوجيه الإستراتيجي المؤقت على دور الولايات المتحدة الأمريكية الريادي من خلال المنظمات الدولية لمواجهة التحديات العالمية، والتي يأتي في مقدمتها مواجهة تغير المناخ، والاتجاه للطاقة النظيفة لتقليل انبعاثات الغازات المسؤولة عن الانبعاث الحراري، ومساعدة الدول على التخفيف من آثار التغير المناخي، وتقديم الدعم للمجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية[1]. وفي واحد من قراراته الأولى عقب توليه الرئاسة، أصدر الرئيس بايدن أمرًا تنفيذيًّا يعيد الولايات المتحدة الأمريكية رسميًّا إلى اتفاقية باريس للمناخ بعد الانسحاب منها في عهد ترامب، متعهدا بجعل مكافحة التغيّر المناخي على رأس أولويات إداراته، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية على مسار يؤدي إلى التعادل الكربوني بحلول 2050[2]. كما أوقف تأجير النفط والغاز في القطب الشمالي، وألغى تصريح خط أنابيب النفط "Keystone" XL، ويخطط لاستثمار 2 تريليون دولار في إطار «ثورة الطاقة النظيفة» لمكافحة أزمة المناخ. كما وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال اجتماع لقمة المناخ (كوب 26) نوفمبر 2021 عدة أهداف لتحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050 منها: إنفاق 400 مليار دولار سنويًّا على أبحاث الطاقة النظيفة، ومضاعفة إنتاج الطاقة من الرياح البحرية بحلول عام 2030، وحظر التنقيب البحري في القطب الشمالي وتصاريح النفط والغاز الجديدة في الأراضي العامة، وتقليل البصمة الكربونية في قطاع الطاقة بنسبة 50٪ بحلول عام 2035، وكذلك إضافة 500 ألف محطة شحن للسيارات الكهربائية بحلول عام 2030[3]. ومن ناحية أخرى، وعقب القمة، كشفت الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أكبر مسهمين في العالم في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، النقاب عن اتفاق لزيادة التعاون بينهما لعلاج آثار التغير

(1) عمرو عبد العاطي، عودة القيادة: قراءة للوثيقة المؤقتة لإستراتيجية الأمن القومي لإدارة «بايدن»، مرجع سبق ذكره.

(2) كيت أبينيت، العالم يرحب بعودة أمريكا لاتفاق باريس للمناخ ويجهز قائمة أمنيات بايدن، مرجع سبق ذكره.

(3) تقرير حول: إدارة بايدن: أبرز التحديات، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مرجع سبق ذكره.

المناخي، بما يشمل خفض انبعاثات الميثان والتخلص التدريجي مـن اسـتهلاك الفحـم وحماية الغابات، وذلك انطلاقًا من الرؤية الأمريكية بأنه لا سبيل لحـل مـشكلة تغـير المناخ بدون قيادة الصين، فهي الدولة التي تنتج 28٪ من الانبعاثات العالمية.

2- قضية الإرهاب:

أصبح التعامل مع قضايا الإرهاب الدولي أحد أهم أولويـات الـسياسة الخارجيـة الأمريكية، حيث دعت إستراتيجية الأمن القـومي الأمريكـي عام 2015 الـصادرة في أثناء الولاية الثانية للرئيس أوباما، إلى ضرورة معالجة جذور الإرهاب وليس فقـط الاكتفاء بإزالة العوارض، كما دعت إلى مواجهة التهديـدات الإرهابيـة المماثلـة مـن خلال العمل مع الحلفـاء لمعالجـة أسـباب ظهـور القاعـدة وداعـش (الفقـر، الجهـل، التطرف، واللا مساواة... إلخ). وكانت الأولوية الأولى للـرئيس أوبامـا هي القـضاء على الجماعات الإرهابية كالقاعدة في أفغانستان ، وتنظيم داعش في العـراق والـشام لأنهـا تهدد الأمن العالمي بصفه عامه وأمن الولايات المتحدة الأمريكية بصفه خاصة. وفي ظل ذلك، نادى الرئيس أوباما في أغـسطس 2014 بتـشكيل تحـالف دولي بقيادتهـا لمواجهة تنظيم داعش، وشاركت عدد من الدول الأوروبية والعربية في هذا التحـالف، معلنا بذلك الحرب علي تنظـيم داعـش في سـبتمبر 2014 في الذكـرى الثالثـة عـشرة لأحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أعلن فيها الرئيس جورج دبليـو بـوش الحـرب على الإرهاب[1]. وكان الجانب الرئيس في إستراتيجيه أوباما لمكافحه الإرهاب يتمثل في شن حرب غير مسبوقة على الإرهاب الدولي باستخدام الطائرات بـدون طيـار الـتي تعمـل عن طريق التحكم عن بعد[2].

وعلى صعيد آخر، لم تتهم إدارة أوباما الإسلام ولم تعتبره دينًا إرهابيًّا، ولكنـه كان

---

(1) مصطفى علوي، «الحرب علي داعش.. تفاعلات إقليمية ودولية»، مجلة السياسة الدولية، العـدد (199)، يناير 2015، ص92.

(2) أندرو جيفن، حمله باراك أوباما على الإرهاب الدولي، موقـع إسـلام ديـلي، 11 أكتـوبر 2013، متاح على الرابط التالي: http://www.islamdaily.org/ar/democracy/11670.article.htm.

يؤكد على وجود عناصر متطرفة إسلامية تميل إلى استخدام العنف تنادي بقيام دولة إسلامية جهادية غير علمانية تتحدث باسم الدولة الإسلامية وتسعى إلى استخدام العنف ووسائل غير سلمية لتحقيق أهدافها غير الشرعية، وهو ما دفعه إلى ضرورة التحالف والتعاون وخاصة مع الدول الإسلامية التي تلعب دورًا في الحرب ضد الإرهاب[1]. ومن ناحية أخرى، كان للرئيس أوباما رؤية تتمثل في أن تغير المناخ أحد الأسباب التي تدفع التي تدفع الأفراد لتبني العنف والإرهاب. وكان الرئيس أوباما أيضًا يؤمن بأن دمج الدول المتشددة مثل إيران في النظام الدولي، والتعامل معها بشكل اعتيادي يكون له تأثير تحويلي عليها، ويقنعها بالتخلي عن توجهاتها المتطرفة مقابل التعامل معها كقوى عادية، أي إن التعامل معها بشكل طبيعي سوف يحولها لدولة طبيعية ومعتدلة، ويدعم القوى الإصلاحية داخلها، كما أن دمجها في النظام الدولي سيؤدي إلى احترامها للقواعد التي يقوم عليها هذا النظام.

وتشير الإستراتيجية القومية لمكافحة الإرهاب التي أصدرتها إدارة الرئيس ترامب في الرابع من أكتوبر (2018)، إلى أن التنظيمات الإرهابية الجهادية تعد أحد أهم التهديدات العابرة للحدود التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، لذا تبنت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2017 هدف هزيمة تنظيم داعش. ومع نهاية عام 2018، أعلن الرئيس ترامب أن هذا الهدف قد تحقق، وبناء عليه أصدر قراره بسحب القوات الأمريكية من سوريا، مؤكدًا على أنه بالرغم من الهزيمة الإقليمية لـ«داعش» و«القاعدة» في سوريا والعراق، ورغم جهودها المدنية والعسكرية المستمرة التي تبذلها في هذا المجال، فإن تهديد الإرهابيين الجهاديين سيستمر. كما أشارت الوثيقة صراحة أن الولايات المتحدة الأمريكية تحارب «أيديولوجية إسلامية راديكالية متطرفة»، وتبنت سياسة متشددة تجاه إيران، واعتبرتها الدولة الرائدة في العالم في رعاية الإرهاب من خلال تقديم السلاح والتمويل، فذكرت إستراتيجيتها

(1) عفاف محمد إسماعيل المليجي، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإرهاب: دراسة حالة «داعش» في عهد أوباما 2008-2016، المركز الديمقراطي العربي، 24 فبراير 2018، متاح على: https://democraticac.de/?p=52522

لمكافحة الإرهاب طهران عشرة مرات، وشـددت على ضرورة احتـواء النفـوذ الـسياسي الإيراني، وأنشطتها العسكرية والاقتصادية للميلشيات المسلحة، والتعهد بالعمـل مـع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكيـة مـن أجـل مواجهـة أنـشطة طهـران «المزعزعـة للاستقرار والداعمة للإرهاب في المنطقة»، كما فرض الرئيس ترامب عقوبات إضـافية على النظام «لوضع حد لتمويله الإرهـاب»، وأدرج الحـرس الثـوري الإيـراني ولا سـيما فيلق القدس على لائحتها السوداء «للمنظمات الإرهابية». كما اتخذ قرارا يسمى «حمايـة الأمة من دخول إرهابيين أجانب إلى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة»، وكان مـن بـين وعوده الانتخابية ويتمثل في تعليق دخول اللاجئين بالكامل إلى بـلاده لمـدة 120 يومـا على الأقل واللاجئين السوريين إلى أجل غير مسمى. كما علق القـرار إسـناد تأشـيرات دخول لمواطني 7 دول إسلامية لمدة 90 يومًا، وهي: إيـران والعـراق وليبيـا والـصومال والسودان وسوريا واليمن. ورفضت إدارة ترامب أيضًا مقاربة أوباما في أن تغـير المنـاخ أحد الأسباب التي تدفع إلى الإرهاب[1].

أما وثيقة «التوجيه الإستراتيجي المؤقت لإستراتيجية الأمن القومي الـتي أصـدرت في عهد الرئيس بايدن، فقد أعطت الأولوية لمجابهة التنظيمـات الإرهابيـة والمتطرفـة في الشرق الأوسط، والتركيز على التعامل مع الأسباب الداخليـة بـالدول العربيـة الـتي تغذي الإرهاب بالمنطقة. كما أكدت على مواجهة التنظيمات الإرهابية كالقاعدة ومنع عودة داعش من جديد إلى سوريا والعراق، وشددت على العمل مع الشركاء الإقليميـين لردع إيران وسياستها العدوانية»[2].

وعلى الرغم من الاختلاف بـين مقاربـات الإدارات الأمريكيـة الثـلاث حـول بعض تفاصيل الرؤية الخاصة حول قضية الإرهاب، إلا أنّ هناك ثمة اتفـاق عام بيـنهم على بعـض آليـات الإسـتراتيجية الأمريكيـة في مواجهـة التنظيمـات الإرهابيـة في العناصر التالية:

---

(1) نص الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب 2018، متاح على الرابط التالي:

https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2018/10/NSCT.pdf

(2) Interim National Security Strategic Guidance, White House, 2021:
https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf

1- ملاحقة الإرهابيين بدولهم الأصلية، من خلال استخدام القدرات العسكرية وغير العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية التي تشكل تهديدًا لمواطنين، والإرهابيين، ومخططي العمليات الإرهابية، والأفراد الذين يقومون بنشر خبراتهم في مجالات مثل أسلحة الدمار الشامل، والمتفجرات، والعلميات السيبرانية، والدعاية.

2- عزل الإرهابيين عن مصادر دعمهم، من خلال توفير المعلومات عن حركة الإرهابيين وهوياتهم، والعمل مع شركاء الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز إجراءات أمن السفر والحدود لمنع الإرهابيين من الفرار من مناطق الصراع، وتمكين تنفيذ الإجراءات القانونية ضدهم في دولهم الأصلية، وكذلك تبادل المعلومات والبيانات المالية للإرهابيين، وتفكيك شبكات تمويلهم، وتنفيذ التدابير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب في أنحاء العالم كافة بفاعلية، وأخيرًا مواجهة الدول التي تقدم دعمًا ماليًا سريًا للتنظيمات الإرهابية من خلال العمل مع الحلفاء والشركاء لتحديدهم ومعاقبتهم.

3- تحديث أدوات القوة العسكرية وغير العسكرية لمكافحة الإرهاب (المقاربة الشاملة)، حيث يتم التركيز على العلميات العسكرية التقليدية لمواجهة التهديدات الإرهابية، مع العمل على زيادة التركيز على الأدوات غير العسكرية لمجابهة ليس مسلحي تنظيم «داعش» الإرهابي، ولكن هؤلاء الذين تدعمهم إيران، والتنظيمات الإرهابية الأخرى.

4- حماية الداخل الأمريكي، من خلال سياسة تتضمن أمن الحدود بشكل قوي، وحماية البنية التحية الأمريكية الحساسة، والترويج لثقافة الاستعداد لمواجهة التهديدات والتحديات الطارئة.

5- مكافحة التطرف الإرهابي وتجنيد الإرهابيين، من خلال اتخاذ إجراءات للحد من قدرة التنظيمات الإرهابية على التجنيد عبر الإنترنت، ونشر أفكارها المتطرفة، والتواصل مع أتباعهم، وكذلك مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة والعنيفة التي تهدف إلى تبرير قتل الأبرياء.

6- تعزيز قدرات شركاء الولايات المتحدة الأمريكية الدوليين لمكافحة الإرهاب، وضرورة مشاركة الحلفاء في تحمل عبء مكافحة الإرهاب وأخذها زمام المبادرة متىٰ كان ذلك ممكنًا، والعمل بشكل تعاوني معهم لإلحاق الهزيمة بالتنظيمات الإرهابية الحالية والمستقبلية(1).

3- قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في العلاقات الدولية (تغيير النظم/ بناء الأمم في الخارج):

تتبنىٰ الولايات المتحدة الأمريكية فكرة أن القيم التي نشأت وتطورت في الغرب، خاصة تلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، هي قيم عالمية وليست قيما غربية، وبالتالي يجب نشرها في العالم كله، وأن تصبح هي المقياس الدولي لتحديد مدىٰ التقدم والتراجع في هذه المجالات. ولقد برز الحديث عن مسمىٰ «تغيير النظم» ضمن أجندة السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث توصلت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن إلىٰ أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في البلدان العربية هي المسؤولة عن إنتاج الإرهاب؛ فغياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان من أهم أسباب تزايد الإرهاب في العالم، وهذا ما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلىٰ محاولة فرض رؤيتها للديمقراطية علىٰ العالم، بحيث تستبعد أي تهديد لأمنها ومصالحها القومية. وبالتالي تولدت قناعة لدىٰ الإدارة الأمريكية بضرورة تغيير هذه الأوضاع في تلك البلدان تحت مسمىٰ «تغيير النظم»، وخاصة في جانبها السياسي. وبالتالي، أصبح نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، أحد الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة. وقد اتضحت هذه السياسة بمحاولة جعل العراق نموذجًا للديمقراطية يحتذىٰ به في منطقة الشرق الأوسط، ويؤثر فيها حسب نظرية الدومينو Domino Theory(2). كما

---

(1) عمرو عبد العاطي، الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب 2018: حدود التغير والاستمرارية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 14 أكتوبر 2018، متاح علىٰ:
https://acpss.ahram.org.eg/News/16726.aspx

(2) وائل محمد إسماعيل، الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد (33)، مارس 2011، ص49-80.

اتضحت هذه السياسة أيضًا بطرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير في قمة الدول الثماني في أبريل 2004.

ومع ظهور ما يسمىٰ تغيير النظم Regime Change، أدرك مُخططو هذه السياسة أنه لتحقيق الأهداف فإنه لا بُد من استكمال ثلاثة مقومات، هي[1]:

المقوم الأول: فكري، ويعني إشاعة الأفكار والمبادئ التي تبرر تدخل الدول الكبرىٰ في شؤون الدول الأُخرىٰ، فكان منها ترويج مفاهيم قانونية مثل حق التدخل الإنساني، ومسؤولية الحماية والتي بررت التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرىٰ باسم حماية حقوق الإنسان، وأن أحد نتائج العولمة هو أن النظام الديمقراطي أصبح هو النمط المعتمد كشكل لنظم الحكم، ومنها أفكار المُحافظين الجُدد التي أعطت دعمًا لهذا التوجه[2].

المقوم الثاني: تدريبي، أي توفير الهيئات التي تقوم بتدريب العناصر الشبابية علىٰ هذه الأفكار والممارسات، وكان أهمها معهد التدريب الذي أنشئ في صربيا واستقبل العشرات من الشباب من دول عديدة منها مصر. وشارك كُل من المعهد الوطني الديمُقراطي والمعهد الليبرالي الجمهوري بدورهما في هذا الأمر.

المقوم الثالث: مالي، أي توفير الأموال اللازمة لتنظيم هذه الأنشطة، فكان منها قرار الكونجرس الأمريكي بإنشاء الوقف من أجل الديمقراطية عام 1983، وإدخال مجال الديمقراطية كأحد مجالات أنشطة هيئة المعونة الأمريكية، وازدياد دور هيئة بيت الحرية.

---

(1) علي الدين هلال، التدخل الخارجي باسم الديمُقراطية وحقوق الإنسان، صحيفة الأهرام، 3 يناير 2021، متاح علىٰ: https://gate.ahram.org.eg/News/2553644.aspx

(2) في هذا الإطار، جاءت كتابات جين شارب في كتاب: من الدكتاتورية إلىٰ الديمقراطية عام 1994، والذي كان بمثابة دليل عمل في كيفية استخدام الشعارات والأخبار لإثارة الجماهير ضد النظام القائم وتنمية مشاعر العداء والرفض له وخصوصا بين الشباب، وتنظيم الحشود والمظاهرات والأنشطة الاحتجاجية، وأساليب التعامل مع قوات الشرطة في هذه الظروف، وضرورة احتلال الشوارع والميادين.

وتم توظيف هذه المقومات بهدف تغيير النظم الحاكمة، وتصوير ذلك كظاهرة احتجاج عفوية، وذلك من خلال تنظيم أحداث تشبه الثورة الحقيقية من ناحية المظهر والشكل ولكنها في الحقيقة مُرتبة ومخططة في ما يمكن تسميته بتكنولوجيا صناعة التغيير، في الممارسة، اتخذ التدخل مختلف صور المشروطية السياسية والاقتصادية والتي تم تطبيقها بأساليب ناعمة أحيانا وخشنة أحيانا أخرى، وكان التطبيق الفعلي لذلك في الحركات التي سميت بالثورات الملونة في الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي مثل جورجيا 2003، وأوكرانيا 2004، وقيرغيزستان 2005.

وقد أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما حقيقة أن الديمقراطية تشكل تحديًا أمام الدول، كما أكد عدم فرض نظام حكم معين على أية دولة، ولكن الحكومات لا بد من أن تعبر عن إرادات شعوبها، فالحرية في التعبير والقدرة على إدارة الحكم وحكم القانون والمساواة، والشفافية، «ليست أفكارًا وقيمًا أمريكية، وإنما هي حقوق الإنسان عمومًا، ونحن سندعمها مهما كلفنا ذلك». وبالتالي، لم تؤمن إدارة أوباما بفرض الإصلاح السياسي والديمقراطية بالقوة، حيث أكد أوباما أن حرب العراق لم تضطر إليها الولايات المتحدة الأمريكية، على خلاف حرب أفغانستان، وأن ما حدث في العراق يؤكد للولايات المتحدة الأمريكية ضرورة الاعتماد على الأساليب الدبلوماسية وكسب الأصدقاء والشركاء[1]. وأمام هذا الوضع، اتخذ «أوباما» موقفًا مختلفًا عن موقف التفوق التقليدي الأمريكي والذي اعتاد تشجيع الديمقراطية وتغيير الأنظمة، حتى لو كان بالقوة. وفي الواقع هذا ما أشار إليه في حديثه في «ذا أتلانتيك The Atlantic»، فقال: «هناك مواقف يجب فيها الاعتراف بأننا لا نواجه تهديدات مباشرة، أو بأنه ليس لدينا الأدوات اللازمة لإحداث التأثير وفي هذه الحالة من الأفضل الامتناع عن التدخل حتى ولو كان لذلك عواقب وخيمة». ومن ناحية أخرى، كانت إدارة أوباما قد راهنت على ما يعرف بقوى الإسلام السياسي في أثناء ما عرف بالثورات العربية انطلاقًا من أن

---

(1) شاهر إسماعيل الشاهر، وهم الديمقراطية الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي، 11 سبتمبر 2017، متاح على: https://democraticac.de/?p=49028

الدمج يؤدىٰ للاعتدال، حيث إن دمجهم في العملية السياسية سوف يؤدىٰ إلىٰ تحولهم من جماعات راديكالية متشددة إلىٰ قوىٰ معتدلة.

أما الرئيس ترامب فلم يكن من أنصار تغيير النظم، ولم يعط أولوية لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث إنه كان من أنصار الاستقرار وليس تغيير النظم، وقد هاجم في ذلك كلا من الرئيس باراك أوباما ووزيرة خارجيته السابقة هيلاري كلينتون، واعتبرهما مسؤولين عن حالة الفوضىٰ التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وأعلن ترامب أن وصوله للبيت الأبيض سيعني وضع نهاية لما يعرف بسياسة «بناء الأمم» أي وقف تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، والسعي لتغيير نظمها وإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية وفقًا للرؤية الأمريكية[1].

وعلىٰ العكس من ذلك، احتلت الديمقراطية وضرورة دعمها علىٰ المستوىٰ العالمي والدفاع عنها مركز الصدارة في وثيقة التوجيه الإستراتيجي المؤقت لإستراتيجية الأمن القومي» لإدارة بايدن بعدد 23 مرة، يضاف إلىٰ ذلك حقوق الإنسان بعدد 5 مرات[2]. وقد أكدت وثيقة «بايدن» علىٰ الدور الأمريكي للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان عالميًّا، لأنهما يخدمان المصلحة القومية الأمريكية، وكذلك عقد قمة عالمية من أجل الديمقراطية لضمان تعاون واسع بين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها بشأن المصالح والقيم المشتركة. ولم يقتصر تأكيد الوثيقة علىٰ نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان عالميًّا، ولكن التشديد علىٰ استعادة الديمقراطية الأمريكية التي تعرضت لأزمات تهدد مصداقيتها خلال إدارة الرئيس «ترامب»، ولا سيما بعد رفضه نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 3 نوفمبر 2021، واقتحام أنصاره الكونجرس الأمريكي في 6 يناير 2022، ووقف إجراءات تصديقه علىٰ نتائج المجمع الانتخابي بفوز «جو بايدن» في تلك الانتخابات. وقد أشارت الوثيقة إلىٰ العمل علىٰ استعادة الثقة في الديمقراطية الأمريكية باعتبارها

---

(1) محمد كمال، ترامب ولكن، صحيفة المصري اليوم، 21 أغسطس 2016، متاح علىٰ:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/997280

(2) علي الدين هلال، وثيقة بايدن عن الأمن القومي الأمريكي، مرجع سبق ذكره.

السبيل الوحيد لتحقيق الازدهار والسلام والحرية، وإثبات أن النموذج الديمقراطي للولايات المتحدة «ليس من مخلّفات التاريخ»، وأنه ما يزال قادرًا على تقديم العديد من الأمور للشعب الأمريكي ولمختلف الدول حول جميع مناطق العالم[1]. وأكدت الوثيقة أيضًا على ضرورة تعزيز الديمقراطية من الداخل، وضرورة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم في هذا المجال بوصفها النموذج الذي يحتذى به. ووفقًا للوثيقة لن تروج واشنطن للديمقراطية بتدخلات عسكرية باهظة الثمن أو بمحاولة إسقاط أنظمة حكم استبدادية، أي لا يوجد لدى إدارة بايدن أهداف تتعلق بتغيير الأنظمة أو التدخل بيد ثقيلة في شؤون دول المنطقة. في الوقت نفسه، فإن الإدارة الديمقراطية لا تنوي التخلي عن إثارة قضايا متعلقة بحقوق الإنسان، فهذه القضايا أصبحت جزءًا من هوية الحزب الديمقراطي.

وعلى الرغم مما يقال عن الأهمية التي تحظى بها قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في نسيج العلاقات الأمريكية الدولية، إلا أنه من الملحوظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلتها بشكل «انتقائي»، لتأتي ازدواجية المعايير في التعامل مع هذه القضية، حيث يتم التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في الدول التي يتم التعامل معها كأعداء، وخاصة «الدول المارقة»، مثل كوريا الشمالية وإيران، في حين يتم التغاضي عنها بالنسبة لدول صديقة مثل: إسرائيل. وقد ازداد هذا التوجه الأمريكي تفاقمًا ليأخذ شكل الصلف والمطالبة بالاستثناء من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للأعضاء الأمريكيين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ولقد فشلت سياسات تغيير النظم من خلال توظيف مبادئ الديمُقراطية وحقوق الإنسان لخدمة الدول الكُبرى وليس أدل على ذلك من الكتاب الذي أصدره فيليب جوردن، الدبلوماسي الأمريكي البارز، عام 2020 عن فشل سياسة تغيير النظُم التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط[2].

(1) عمرو عبد العاطي، عودة القيادة: قراءة للوثيقة المؤقتة لإستراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن، مرجع سبق ذكره.

(2) علي الدين هلال، التدخل الخارجي باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

ومن الواضح أن نشر الديمقراطية أمر لا غنىٰ عنه بالنسبة للمصالح الأمريكية في جميع وثائق الأمن القومي الأمريكي، كما أن فكرة «جعل العالم آمنًا لصالح الديمقراطية» تحظىٰ بانتشار واسع. وهناك بضعة أسباب تفسر الأهمية البالغة للترويج الأمريكي للديمقراطية تتمثل في:

1- بقاء الديمقراطية من بقاء الولايات المتحدة الأمريكية؛ بمعنىٰ آخر، المصلحة الوطنية الجوهرية في حاجة إلىٰ الحماية، وهي ما قد وُضع النظام بهدف حمايتها.

2- الديمقراطية يُنظر إليها علىٰ أنها جوهر الأهداف الأساسية الأخرىٰ للنظام، لا سيما النمو الاقتصادي والسلام المستدام، فتعزيز نمو المؤسسات السياسية الحرة والديمقراطية، باعتبارها الضمانة الأكيدة لكل من حقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

3- اتساقًا مع «نظرية السلام الديمقراطي» فإن الحكومات الديمقراطية أكثر استعدادًا للتعاون مع بعضها ضد التهديدات المشتركة، وهي الدول الأقل احتمالية لأن تشن حربًا أو تحارب بعضها أو تسيء استخدام حقوق شعبها، كما تسلك الدول الديمقراطية سلوكًا أكثر مسؤولية في علاقاتها الدولية. ومن المرجح التزامها بالمعايير الدولية أو بتسوية النزاعات من خلال المفاوضات الثنائية السلمية أو الآليات متعددة الأطراف بدلًا من اللجوء إلىٰ الحرب.

أخيرًا، ومن المفارقة، وبعد مرور ما يقرب من عقدين من إطلاق المشروع القرن الأمريكي الجديد المتعلق بتغيير النظم وبناء الأمم في الخارج، فقد فشلت الليبرالية الأمريكية في تصدير نموذجها الليبرالي للخارج حيث أدركت الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة تنفيذه، وأعلنت بشكل رسمي فشله وتخليها عنه، وكان تحديد تاريخ 11 سبتمبر 2021 كموعد لاستكمال الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والذي يتوافق مع الذكرىٰ العشرين لهجمات سبتمبر علىٰ الولايات المتحدة الأمريكية وبدء مشروع تغيير النظم، هو بمنزلة إعلان عن كي صفحة هذه المرحلة من التاريخ الأمريكي. وهنا تتعدد الأسباب الرئيسة لتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا المشروع، كما هو موضح علىٰ النحو التالي:

1- الإدراك الأمريكي بأن العراق وأفغانستان ليستا ألمانيا أو اليابان، وان إعادة بناء الأمم وفقًا للوصفة الأمريكية، لا تناسب كل المقاسات، أو كل النظم، وأن ما يصلح لليابان وألمانيا في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية لا يصلح بالضرورة لدول أخرى وفي زمن آخر.

2- إدراك الولايات أن إنشاء إمبراطورية أمريكية بالخارج يتطلب التضحية بالأرواح والأموال، كما كانت تفعل الإمبراطورية البريطانية، وكما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في أثناء الحرب الباردة، ولكن الرأي العام الأمريكي في السنوات الأخيرة أصبح يرفض هذه التكلفة، ويفضل الحفاظ على أبنائه وأمواله في الداخل.

3- تبدل خريطة أولوية التهديدات يضاف لذلك أن قضايا الهجمات الإرهاب التقليدية التي احتلت الصدارة في أولوية التهديدات للولايات المتحدة منذ عشرين عاما لم تعد كذلك هذه الأيام بعد أن أمنت الولايات المتحدة الأمريكية حدودها ضد احتمال أي هجوم إرهابي خارجي، وحل الإرهاب السيبراني محل الإرهاب التقليدي. وأصبح الهدف الإستراتيجي للولايات المتحدة هو مواجهة الصعود الصيني وليس مواجهة الإرهاب.لهذه الأسباب وغيرها، تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروعها المتعلق بتغيير النظم وبناء الأمم في الخارج، وبدأت في تبني مشروع جديد تركز فيه بالأساس على التحديات الداخلية من اقتصاد وصحة وتعليم... إلخ، ومواجهة الصين كمنافس إستراتيجي على المسرح العالمي، والتحرر من أية أعباء خارجية يمكن أن تؤثر على هذا المشروع الجديد. ورغم رفع الرئيس الأمريكي بايدن شعار عودة الولايات المتحدة الأمريكية للعب دور قيادي على المسرح العالمي، فإن هذه العودة بالأساس ستكون رمزية، لأن بلاده لم يعد لديها الإرادة أو الموارد لقيادة هذا العالم[1].

---

(1) محمد كمال، نهاية المشروع الأمريكي، صحيفة الأهرام، 8 سبتمبر 2021.

ويرتبط بما سبق أيضًا تعدد المظاهر التي تشير إلى أن الديمقراطيات الغربية تشهد أزمة حقيقية تهدد استقرار نظمها السياسية. وتمثلت أهم مظاهر هذه الأزمة في تصاعد التيارات اليمينية الشعبوية[1] في العديد من الدول الديمقراطية في السنوات الأخيرة ونجاحها في الوصول إلى السلطة في عدد من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية[2] وإيطاليا والبرازيل والمجر وبولندا والنمسا، وتصاعد حصتها من الأصوات الانتخابية في دول مثل السويد وألمانيا وهولندا، ونجاحها في دفع بريطانيا للتصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي، وانقلاب هذه التيارات على العديد من ثوابت منظومة الديمقراطية الليبرالية كما عرفها الغرب[3]، وأيضًا صعوبة تشكيل حكومة ثابتة ومستقرة في العديد من الدول الديمقراطية بعد إجراء الانتخابات وفقدان الثقة العامة في المؤسسات الديمقراطية، وتزايد الاحتجاجات والحركات غير الرسمية، وتراجع دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني التقليدية، بالإضافة إلى تراجع فكرة الديمقراطية النيابية، أو قبول الناخب أن يكون له نائب في البرلمان يعبر عنه، حيث يرى المواطن أنه يستطيع أن يعبر عن رأيه مباشرة ومن خلال أدوات تكنولوجيا الاتصال ودون الحاجة لوسيط أو نائب. أما التحديات التي تتعلق بالمشروع الليبرالي والتي ظهرت في السنوات الأخيرة فترتبط بتزايد الفجوة الاقتصادية

---

(1) تصاعد وتيرة المعارضة الشعبية للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة في الدول الغربية، تصاعد الأصوات الرافضة للعولمة ومشروعات التجارة الحرة والاندماج الاقتصادي، والمطالبة بسياسات اقتصادية حمائية، تصاعد المطالبات بسياسات تحد من الهجرة.

(2) ركبت القيادة الأمريكية الموجة الشعبوية وقامت بتوظيفها لتحقيق مصلحة شخصية ضيقة حتى سمعنا لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عن رفض تسليم السلطة وتحريض الأنصار على تعطيل عمل الكونجرس ووجدنا من العقلاء الأمريكيين من يقول - وهو محق في قوله - إن الولايات المتحدة الأمريكية بدلًا من ترويج الديمقراطية في الخارج عليها أن تبحث عن تحقيقها في الداخل أولًا، وإن أحدًا في العالم لم يعد يرى الولايات المتحدة الأمريكية كما كان يراها قبل 6 يناير 2021 الذي أُطلِق عليه ليلة العار في أمريكا.

(3) شروق صابر، اتجاهات دراسة النظم السياسية في ضوء أزمة الديمقراطية الغربية، عرض للسمينار العلمي العاشر لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 3 فبراير 2019، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/16842.aspx

وهوة العدالة الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء نتيجة للعولمة الاقتصادية، والتفاوت في النمو بين المناطق الجغرافية المختلفة داخل الدولة الواحدة وخاصة بين المدن والريف، والمركز والهامش، مما جعل سكان الريف والهامش يثورون على أهل المدن والمركز كما اتضح في مظاهرات السترات الصفراء بفرنسا، يضاف إلى ذلك تراجع القيم الليبرالية المتعلقة بالتسامح والقبول بالآخر، وتراجع الوسط السياسي، وتنامي قوى التطرف من أقصى اليمين وأقصى اليسار[1]. هذا بجانب صعود نماذج خارج إطار الفكرة الليبرالية الغربية، منها النموذج الصيني الذي يطرح نفسه بشده في العديد من مناطق العالم وخاصة الدول النامية، مما دفع البعض للترويج لفكرة أن الازدهار يمكن أن يتحقق بدون القيم السياسية الغربية، وهو نموذج جديد أصبح يلهم البعض حول العالم. وهناك أيضًا نموذج مختلف في روسيا يتحدث الرئيس بوتين دائمًا عن أن جذوره تعود إلى الحضارة والقومية الروسية وليس الليبرالية الغربية. وبناءً عليه توضح المؤشرات السابقة أن التاريخ لا يسير في مسار أحادي، وأن القيم الليبرالية الغربية ليست قيم كونية. وأن هذه النماذج لا تعني بالضرورة أن النظم السلطوية تمثل بديلًا أفضل للحكم، ولكنها تشير إلى أن النموذج الديمقراطي كما عرفه العالم في العقود الماضية يحتاج تطويرًا في آلياته كي يكون أكثر تعبيرًا عن الإرادة الشعبية، وأكثر قدرة على الحكم والإنجاز[2]. إن الحديث عن إن عملية التحديث لن يُكتب لها النجاح إلا إذا قامت على القيم الغربية يدحضه التطور الذي حدث في شرق آسيا، والتطور الذي من الممكن أن يحدث في أماكن أخرى في العالم. لذلك لم يكن «هنتنجتون» محقًّا دائمًا في ما طرحه من أفكار لأنها لا تتناسب مع واقعنا المعاش في الوقت الحاضر[3].

وارتباطًا بما سبق، هناك جدل فكري دائر في الأوساط الأكاديمية الغربية حول ماهية أزمة الديمقراطية الغربية وهو ما يمكن تحديده في عدة اتجاهات:

---

(1) محمد كمال، عبء الديمقراطية وفضائلها، صحيفة الأهرام، 29 يونيو 2019.

(2) محمد كمال، مَن سيقود العالم، صحيفة المصري اليوم، 7 ديسمبر 2020.

(3) Francis Fukuyama, "Huntington's Legacy", The American Interest, Volume 14, Number 2, November/December 2018, Published on: August 27, 2018.

ينطلق **الاتجاه الأول** من وجود أزمة عميقة تواجه النظام الديمقـراطي في الغـرب، ويقوم بتقديم تشخيصًا لها، لكن نادرًا ما يطـرح أنـصار هـذا الاتجـاه إلى تـصورات محددة لمآلاتها، أو أفكار جديدة لمعالجتها. ويأتي في مقدمة الكتابات المهمة في هذا إطـار هذا الاتجـاه كتـاب فرانـسيس فوكويامـا: *Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy* الصادر في عام 2014، والذي تـضمن نقـدًا ذاتيًّـا ضـمنيًّا لأطروحـة فوكويامـا حـول «نهايـة التاريخ». ثم ظهر بعده كتاب لاري ديامونـد *In Search of Democracy* الـصادر في عام 2015. ويُعد هذان الكتابان أول محاولتين جـادتين منهجيتـين لتحليـل أوضـاع الديمقراطيات الغربية، وتسليط الضوء على وجود أزمة حقيقية في النظـام الديمقـراطي الغربي وتقديم معالجة لها. وقد قام هـذا الاتجـاه بتـشخيص الأزمـة في عـدة عنـاصر، أهمها: ضعف أداء المؤسسات، وضعف معـدلات تجديـد النخبـة الـسياسية، وازديـاد الاتجاه إلى تدويرها، وضعف التواصل بين النخب الـسياسية والجمهـور، وتراجـع ثقـة أعداد متزايدة مـن النـاخبين في الأحـزاب التقليديـة أو الوسـطية، وازديـاد التفـاوت والتهميش الاجتماعي.

أما **الاتجاه الثاني** يرى عدم وجود أزمة هيكلية في النظام الديمقراطي وإنمـا هنـاك مشكلات تتعلق بتحول في أنماط التفاعل في النظام الديمقراطي، والتي ستصبح معتادة بعد فترة من الوقت، وستؤدي إلى تطوير الديمقراطية وليس إلى انهيارها أو تراجعهـا في الغرب، فالالتفاف على الديمقراطية دليـل على قوتهـا، ولـيس على أزمتهـا؛ لأنـه يعـني تجاوز مرحلة كان من السهل فيها إلغاء الديمقراطية.

أمـا **الاتجـاه الثالـث** يـرى أنـه بـالرغم مـن وجـود أزمـة، لكنهـا ليـست أزمـة الديمقراطية، بل أزمة الليبرالية، فالعالم يشهد ارتدادًا عن القـيم الليبراليـة الأساسـية التاريخية تنعكس وتؤثر على النظام الديمقراطي[1].

---

(1) شروق صابر، اتجاهات دراسة النظم السياسية في ضوء أزمة الديمقراطية الغربيـة، مرجـع سـبق ذكره.

أما **الاتجاه الرابع** يمثله وحيد عبد المجيد في كتابه «ديمقراطية القرن الحادي والعشرين»، حيث يشير إلى وجود أزمة عميقة في هذه النظم الديمقراطية، ولكنه يعتبر أنها أزمة أداء للمؤسسات التمثيلية وليست أزمة للفكرة الديمقراطية في حد ذاتها، فهي أزمة تطور لا تؤدي بالضرورة إلى انحسار الديمقراطية، بل يمكن أن تقود إلى توسيع فرص المشاركة الشعبية(1).

إذن، يعاني الغرب من أزمة متعددة الأبعاد، ولكن بالرغم من ذلك هناك من يقول إن أزمات الغرب ليست جديدة، وإن الغرب تمكن مرارًا وتكرارًا من إعادة اختراع نفسه بسبب قدرته المذهلة على التجديد والابتكار والتغيير، وهذا هو اختبار السنوات القادمة.

4- الحد من الانتشار النووي:

كان الحد من الانتشار النووي من بين المهمات الرئيسة لإدارة الرئيس أوباما، حيث أشارت وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2015 إلى أن انتشار أسلحة الدمار الشامل، بخاصة الأسلحة النووية تمثل خطرًا شديدًا على العالم عامة، والمصالح الأمريكية والأمن القومي الأمريكي خاصة. ولقد عملت إدارة أوباما على التسويق لفكرة عالم خال من الأسلحة النووية وهو ما اتضح في ما يمكن أن نطلق عليه «خطة براج 2009»، والتي أكد فيها الرئيس الأمريكي باراك أوباما التزام بلاده بنزع السلاح النووي، بل واقتراح خطوات لتحقيق ذلك الهدف منها استعدادها لخفض ترسانتها النووية بمقدار الثلث.، واقتراح تخفيضات كبيرة في عدد الأسلحة النووية التكتيكية المنتشرة في أوروبا، وضرورة تعزيز جهود المجتمع الدولي لتجديد جهوده الرامية إلى منع إيران وكوريا الشمالية من إنتاج الأسلحة النووية؛ وإدخال معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة، وأيضًا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المقترحة، حيز التنفيذ؛ وجعل الطاقة النووية أكثر أمانًا(2). وفي إستراتيجيته للحد من الأسلحة النووية،

---

(1) وحيد عبد المجيد، ديمقراطية القرن الحادي والعشرين، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 2020.

(2) ريتشارد فايتز، أوباما: نزع السلاح النووي والعقبة الروسية، صحيفة الغد، 21 يوليو 2021، متاح على: https://alghad.com

كان قد تعهد الرئيس أوباما بتخفيضات هائلة في الترسانة النووية الأمريكية، ومعها تقليص إمكانية لجوء بلاده لاستخدام هذه الأسلحة مستثنيًا من ذلك «الدول المتحدية» مثل إيران وكوريا الشمالية، أي إنه فرض خفضًا كبيرًا جدًّا للمخزون (النووي) مع المحافظة على قوة ردع قوية وفاعلة»، وتعهد بألا تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية السلاح النووي ضد خصم لا يملكه ويحترم قواعد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[1]. و تمخضت جهوده الأولية عن معاهدة أشاعت استقرارا للحد من الأسلحة مع روسيا والمعروفة بمعاهدة «نيو ستارت» (New START) أو «ستارت 3» الموقعة عام 2010 بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية، بالإضافة إلى عدد من القمم الدولية التي حققت تقدما متواضعا في مجال تأمين المواد النووية.

أما الرئيس ترامب فقد تبنت إدارته ما يسمى بمواجهة ما يسمى بالدول المارقة التي تقوم بتطوير أسلحة نووية وصواريخ لتهدد العالم بأكمله. وقد جاء في مسودة وثيقة إدارة ترامب حول مراجعة الوضع النووي عام 2018، بأن العالم بات أكثر خطورة في هذا الشأن، حيث إن روسيا والصين تعملان على تحديث ترسانتيهما النووية في حين أن استفزازات كوريا الشمالية النووية «تهدد السلام الإقليمي والعالمي». وشددت الوثيقة على احترام الولايات المتحدة الأمريكية لجميع التزامات المعاهدات مع مواصلة تطوير ترسانتها النووية، وتركت الوثيقة أيضًا الباب مفتوحًا أمام إمكانية اللجوء للرد النووي في حال التعرض «لظروف بالغة الخطورة». ورغم أن الوثيقة أعادت تأكيد تعهد فترة أوباما بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول التي لا تتمتع بقدرة نووية إذا كانت هذه الدول منضمة إلى معاهدة حظر الانتشار النووي وملتزمة بها، فإنها تضمنت تحذيرًا حول احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بالحق في العدول عن هذا التأكيد في حال ظهور تهديد من دول لا تمتلك قدرة نووية[2]. من ناحية أخرى،

---

(1) إستراتيجية أمريكية جديدة للحد من الأسلحة النووية، موقع dw، 6 أبريل 2010، متاح على:
https://www.dw.com/ar

(2) وثيقة سرية: سياسة ترامب الجديدة تعزز دور الأسلحة النووية، صحيفة الوطن، 13 يناير 2018، متاح على: https://alwatannews.net/article/753502/World

أعلنت إدارة ترامب تعليق التزامها بمعاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدىٰ مع روسيا، التي تعد أساسية في الحد من التسلح منذ زمن الحرب الباردة، وكـذلك انـسحبت مـن اتفاقية «الأجواء المفتوحة» المبرمة مـع روسـيا و32 دولـة أغلبهـا منـضوية في حلـف الأطلسي متهمة روسيا بانتهاك تلك الاتفاقيات وعدم الامتثال لها، كما انسحبت أيضًا من المعاهدة الدوليـة للأسـلحة الـتي وقعهـا سـلفه بـاراك أوبامـا عام 2013[1]. وهي خطوات اعتبرها البعض عودة لسباق التسلح بنسبة كبيرة، وازدهارًا لصناعة السلاح، مع استبعاد إمكانية قيام حرب نووية مباشرة بين الطـرفين، لقـدرة كليهمـا علىٰ تـدمير الآخر، وهو ما يعتبر «توازن الرعب الدولي».

ويعد منع «إيران» من امتلاك سلاح نووي جزءًا مـن سياسـة الولايـات المتحـدة الأمريكية لمنع الانتشار النووي في العالم. وتـرىٰ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيطلق سباقًا للتسلح النووي في المنطقة، كما أنه سيزيد من احتمالات نشوب صراع مسلح بين قوىٰ إقليمية رئيسة، وذلك في إطار إصرار قوىٰ إقليمية منافسة لإيران علىٰ منع الأخيرة من التحول إلىٰ قوة نووية، حتىٰ لو استلزم ذلك شن الحرب ضدها[2]. وكان أوباما يؤمن أن سياسة الارتباط أو الدبلوماسية مـع إيـران يمكن أن تخدم المصالح الأمريكية بـشكل أ فـضل مـن العقوبـات، وأن العقوبـات نجحت في أن تأتىٰ إيران إلىٰ طاولة المفاوضات، ولكنها لم تـنجح في تقلـيص البرنـامج النووي الإيراني بل توسع البرنامج في ظل العقوبات. كما أن استخدام الخيار العسكري سيؤدي إلىٰ نتائج مدمرة في المنطقة. وبالتالي فإن الخيار الدبلوماسي هو الأفضل للتعامل مع إيران. لذا اعتبر أن نجاح المفاوضات مع إيران وهو ما أسفر عـن التوصـل للاتفـاق النووي (5+1) في عام 2015، كان دليلًا علىٰ صحة مبدئه.

---

(1) دونالد ترامب يعلن انسحاب بلاده من المعاهدة الدولية للأسلحة، فرنسا 24، 27 أبريل 2019، متاح علىٰ: https://www.france24.com/ar/201904

(2) جمال عبد الجواد، اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه قضايا الـشرق الأوسـط في عهـد بايـدن، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 24 يناير 2021، متاح علىٰ:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17047.aspx

أما الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فقد اتبع سياسة متشددة تجاه إيران حيث كان يرىٰ أنها تشكّل تهديدًا عالميًا، وأطلق حملة «ضغوط قصوىٰ» عليها شملت إعلانه الانسحاب من الاتفاق النووي المبرم عام 2015 الذي تفاوضت عليه إدارة باراك أوباما، معتبرا أنه «أحد أسوأ الاتفاقيات» في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية[1]. كما استغل كل فرصة ممكنة لممارسة الضغوط علىٰ طهران بفرض عقوبات لم تقتصر علىٰ البرنامج النووي، وإنما امتدت إلىٰ البرنامج الصاروخي أيضًا. أما الرئيس بايدن فقد تعهد بالعمل مع الحلفاء لمواجهة «التهديدات الخطيرة» من إيران عبر الدبلوماسية والردع الصارم، وأبدىٰ مرونة في العودة إلىٰ الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست الكبرىٰ، لكنها عودة مشروطة بالتزام طهران الصارم ببنود الاتفاق النووي كسبيل لانضمام بلاده إليه مجددًا[2]، وكذلك لتخفيف العقوبات التي فرضها الرئيس ترامب[3].

وبالنسبة لكوريا الشمالية، اتبعت إدارة أوباما السياسة المعروفة بـ«الصبر الإستراتيجي»، بمعنىٰ أن تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية حتىٰ تتخلي كوريا الشمالية عن برامجها النووية تحت وطأة العقوبات الاقتصادية والضغوط والإدانة. لكنها من ناحية أخرىٰ، تركت الباب مفتوحا أمام تخفيف العزلة المفروضة علىٰ كوريا الشمالية إن هي أحسنت التصرف، وأبدت استعدادها «للحوار» مع كوريا الشمالية، بشرط تتخلىٰ بيونغ يانغ عن أسلحتها النووية. وفي عام 2012، توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية إلىٰ اتفاقية تحولت إلىٰ اتفاق واشنطن الوحيد مع

---

(1) بين أوباما وترامب.. هل يمكن أن ينتهج بايدن نهجا مختلفا بشأن إيران؟، موقع DW، 7 فبراير 2021، متاح علىٰ: https://www.dw.com/ar

(2) بهاء العوام، أوباما النادم وإيران الحالمة، موقع العين الإخبارية، 22 نوفمبر 2020، متاح علىٰ: https://al-ain.com/article/obama-regret-dreamy-iran

(3) هل يعوّض بايدن عن الأخطاء الكبيرة في اتفاق أوباما مع إيران، صحيفة أحوال تركية، 7 فبراير 2021، متاح علىٰ:
https://ahvalnews.com/ar/hl-ywwd-baydn-n-alakhta-alkbyrt-fy-atfaq-awbama-m-ayran/syast

بيونغ يانغ في ظل حكومة أوباما. وبموجب هذا الاتفاق، وافقت كوريا الشمالية على تجميد برنامجها النووي مقابل الحصول على مساعدات غذائية من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الاتفاق انهار خلال أقل من شهرين، حيث أطلقت كوريا الشمالية صاروخا بعيد المدى[1]. وتجدر الإشارة إلى أنه في الولاية الأولى لأوباما، قد توصلتا إلى «تفاهم مشترك» على ضرورة استئناف المحادثات السداسية وتنفيذ البيان المشترك الصادر في العام 2005 بشأن نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية لأنه السبيل الأفضل لاستقرار المنطقة، لكن دون أي تقدم يذكر.

أما الرئيس ترامب فقد كان يرى أن كوريا الشمالية تمثل تهديدًا كبيرًا للعالم أجمع حيث تطور أسلحة نووية وصواريخ باليستية، كما وصف النظام في كوريا الشمالية بأنه فاسد، ونعت زعيمها بـ«رجل الصاروخ» الذي يقوم بـ«مهمة انتحارية». كما هدد بتدمير كوريا الشمالية بالكامل إذا تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية أو أحد حلفائها لهجوم من قبلها. لكن وبالرغم من ذلك، ارتكزت سياسته تجاه كوريا الشمالية على التوصل إلى اتفاق كبير، لذا فضل الالتزام بالمسار الدبلوماسي بدلًا من التصعيد العسكري، وكان قد أجرى سلسلة من المباحثات مع الزعيم الكوري (سنغافورة يونيو 2018، فيتنام (هانوي) فبراير 2019)، لكنها لم تؤد إلى أي شيء. ومن حينها توقفت المحادثات التي تهدف إلى إقناع بيونغ يانغ بالتخلي عن برنامجها النووي منذ أن فشلت سلسلة من القمم بين الرئيس، والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في التوصل لاتفاق بسبب رفض الرئيس الأمريكي طلب بيونغ يانغ رفع العقوبات، وهو الشرط الذي وضعته قبل توقيع أي اتفاق محتمل بشأن برامجها العسكرية[2].

---

(1) سياسة إدارة بايدن تجاه كوريا الشمالية، 12 نوفمبر 2020، متاح على:
https://world.kbs.co.kr/service/contents_view.htm?lang=a&menu_cate=northkorea&id=&board_seq=393924

(2) إنجي عطوان، قبل القمة الثالثة... أزمة الثقة تهدد المباحثات النووية بين كيم وترامب، صحيفة إندبندنت عربية، 15 يوليو 2019، متاح على:
https://www.independentarabia.com/node/41186

أما الرئيس بايدن والذي وصف برنامج بيونغ يانغ النـووي بأنـه تهديـد خطـير، ووصف زعيم كوريا الشمالية بـ«الديكتاتور» و«السفاح»، فقد شدد عـدة مـرات علىٰ أنه سيسمح للمسؤولين علىٰ مستوىٰ العمل أولًا بإدارة المفاوضات النووية، كما دعا إلىٰ مقاربة «براغماتية» حيال كوريا الشمالية وسط إقراره بأن المفاوضات مـع بيونـغ يـانغ حول نزع السلاح النووي ستكون «صعبة للغاية»، خاصة بعد فـشل الإدارات الأربـع الماضية. وشدد الرئيس أيضًا علىٰ أن لم يمنح كيم اعترافًا دوليًا من دون مقابل، أي أنّـه لن يقدم علىٰ لقائه من دون التزامات من الأخير(1).

يتـضح ممـا سـبق، تتـشابه إدارتي أوبامـا وبايـدن في إعطـاء الأولويـة للعمـل الدبلوماسي للتوصل إلىٰ اتفاقيات تحد مـن قـدرات الدول علىٰ امـتلاك أسـلحة دمـار شامل، بينما جمعت إدارة ترامب بين المسار الدبلوماسي، وهو ما اتضح في التعامـل مـع كوريا الشمالية، ومسار التصعيد العسكري والقوة الخشنة في التعامـل مـع تهديـدات الانتشار النووي، كما اتضح في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني.

5- قضية الأمن الإلكتروني (السيبراني):

أضحت قضايا الأمن السيبراني تحتل مكانـة أكـبر في قـضايا الـسياسة الخارجيـة لمختلف الإدارات الأمريكية. وظلت الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في ما يتعلق بتفسير التهديدات السيبرانية الجديدة والناشئة كونها المنشئة لشبكة الإنترنـت الـتي ظلت لوقت طويل مشروعًا أمريكيًا، كما أنها وهي في موقع القيـادة في النظـام الدولي سعت إلىٰ نقله في إستراتجياتها الأمنيـة القوميـة في مـا يخـص الأمـن الـسيبراني، وهي إستراتيجيات استباقية وقائية لردع الهجمات الفضائية السيبرانية شاملا لـكل الأبعـاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والمدنية، لا سيما وأن هناك نشاطًا وإسهامًا لفاعلين غير حكوميين في الفضاء السيبراني وتأثيرهم يقارب من تأثيرات الفاعلين الحكـوميين

---

(1) بايدن يدعو إلىٰ مقاربة «براغماتية» في مسألة كوريا الشمالية «الـصعبة»، فرنـسا 24، 22 مـايو 2021، متاح على: https://www.france24.com/ar

على الأمن القومي[1]. وتتصور الولايات المتحدة الأمريكية عالمًا من الإنترنت العالمي والمفتوح، وهو نموذج إدارة الإنترنت من القاعدة إلى القمة الذي يقوده القطاع الخاص، وتهيمن عليه شركات التكنولوجيا الغربية ومنظمات المجتمع المدني.

وتصف إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الدولية للفضاء الإلكتروني لعام 2011 عالما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في رؤيته لكن من الواضح أنه يتطلب توقف وتجنب الأطراف الأخرى، وتحديدًا الصين، عن بعض السلوكات؛ إذ تناشد المجتمع الدولي بتكوين إجماع رأي بخصوص مبادئ السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني، وتستشهد بمعاهدة بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية التي تلزم الموقعين عليها بدعم الجهود الدولية لحل الجرائم الإلكترونية، بما فيها التجسس الإلكتروني (كمثال على ما تراه نهجًا نافعًا). وأكدت الإستراتيجية على أن إحدى قواعد السلوك المسؤول هي: «على الدول تحديد ومقاضاة المجرمين الإلكترونيين... والتأكيد على أن القوانين والممارسات تحجب الملاذات الآمنة عن المجرمين، والتعاون مع التحقيقات الجنائية الدولية دون تأخير»، وبالإضافة إلى ذلك: «على الدول إدراك وتحمل مسؤوليتها لحماية البنى التحتية المعلوماتية، وتأمين الأنظمة المحلية ضد الدمار أو سوء الاستخدام». ويجب أن تضمن الدول أن المخترقين لا يستخدمون شبكاتها لشن هجمات على أنظمة الدول الأخرى - في ضوء احتجاجات الصين بأن أطرافًا أخرى دائمًا ما تستغل شبكات الصين غير المؤمنة للهجوم على أهداف غربية - والتأكد من تأمين الدول لشبكاتها بحيث يستحيل شن هذه الهجمات العابرة[2]. كما دعت

---

(1) يونس مؤيد يونس مصطفى، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للأمن السيبراني، مايو 2020، متاح على:

https://www.researchgate.net/publication/341529286_astratyjyt_alwlayat_almthdt_alamrykyt_llamn_alsybrany

(2) سكوت وارين هارولد، وآخرون، التوصل إلى اتفاق مع الصين بشأن الفضاء الإلكتروني، مؤسسة راند للنشر، كاليفورنيا، 2016، متاح على:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1300/RR1335/RAND_RR1335z2.arabic.pdf

الإستراتيجية إلى «بناء القدرات»، أي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من خلال توفير الموارد والمعارف والأخصائيين اللازمين، بما في ذلك إعداد استراتيجيات الأمن السيبراني الوطنية[1].

ومن ناحية أخرى، أشارت الإستراتيجية الإلكترونية (السيبرانية) الوطنية التي أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية عام 2018 في عهد الرئيس ترامب، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه «تهديدات من مجموعة متنامية من جهات خبيثة متطورة تسعى إلى استغلال الفضاء السيبراني من أجل التجسس، وخدمة مصالح أيديولوجية وسياسية، وتحقيق مكاسب مالية». كما أن التهديدات تأتي من دول، وكذلك من لاعبين غير حكوميين لديهم قدرات تشبه تلك التي تمتلكها الحكومات. وأكدت الإستراتيجية أيضًا على تعزيز المنافسة مع الأعداء والقدرة على ردعهم في حال حدوث أي هجوم من جانبهم. كذلك أكدت على الاهتمام بالتحالفات والشراكة مع الجهات التي تتمتع بقدرات متميزة من أجل تعزيز القوة السيبرانية في مواجهة التحديات، وتشمل مثل هذه الجهات القطاع الخاص ودولا أخرى، إضافة إلى الأمم المتحدة، بهدف تفعيل السلوك المسؤول للدول في العالم السيبراني، والابتعاد عن الحروب السيبرانية. وقد احتل الأمن السيبراني أيضًا أولوية قصوى لدى إدارة الرئيس بايدن حيث اعترفت إدارته بأن الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة بخصوص هذا الشأن، و تعهد بتعطيل وردع الخصوم عن شن هجمات إلكترونية كبيرة، وذلك بفرض تكاليف باهظة على المسؤولين عن مثل هذه الهجمات الخبيثة، على أن سيتم ذلك بالتنسيق مع الحلفاء والشركاء.

في الواقع، وبالرغم من قدرات الولايات المتحدة الأمريكية الدفاعية والهجومية، فإنها تظل الأكثر عُرضة للهجمات الإلكترونية وعمليات التأثير، بسبب أسواقها الحرة

---

(1) ميثاق بيات ألضيفي، أمريكا والإستراتيجية السيبرانية، شبكة النبأ المعلوماتية، 26 ديسمبر 2018، متاح على: https://annabaa.org/arabic/informatics/17712

ومجتمعها المفتوح. وتواجه الولايات المتحدة الأمريكية تهديدات إلكترونية متنوعة، تزداد من حيث تعقيدها ودرجة خطورتها، من اختراق أو إغلاق مواقع رسمية، إلى سرقة معلومات عسكرية واقتصادية، وتسريب وثائق سياسية، وسرقة أنظمة حربية، وإمكانية إلحاق أضرار جسيمة بالبنى المدنية الحيوية إذا ما تعرضت إلى ضربة إلكترونية قوية؛ الأمر الذي يمثل خطرًا حقيقيًا على الأمن القومي الأمريكي، لاسيما مع تعدد الأهداف الإلكترونية التي يمكن إصابتها حالة حدوث حرب إلكترونية. وفي إطار الجهود الأمريكية حول هذا الشأن تم زيادة الميزانية المخصصة لمواجهة التهديدات الإلكترونية، وإنشاء قوة سيبرانية عام 2016 موزعة على مهمات هجومية ودفاعية، وإنشاء مكتب أمن المعلومات الفيدرالي داخل مكتب الإدارة والميزانية من قبل الرئيس باراك أوباما، وإنشاء وكالة أمن البنية التحتية والأمن السيبراني CISA، تحت إشراف وزارة الأمن الداخلي في عهد الرئيس دونالد ترامب، وإنشاء مكتب الفضاء السيبراني والسياسة الرقمية في عهد الرئيس بايدن، وكلها تأتي في إطار رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز الدبلوماسية الرقمية، ووضع قضايا الحقوق الرقمية في سياق السياسة الخارجية للولايات المتحدة؛ للتنسيق مع الحلفاء لضبط القواعد والمعايير الدولية بشأن التكنولوجيا، والتصدي للتهديدات السيبرانية، والحفاظ على حرية الإنترنت العالمية من تدخلات الأنظمة الاستبدادية، مثل الصين وروسيا وغيرهما من الدول التي تحاول فرض سيطرتها على الإنترنت، وتقويض حريات المواطنين[1].

وعلى مدار الفترة من 2011 وحتى 2016، سنت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 34 قانونًا جديدًا، و5 أوامر تنفيذية لتحسين الأمن السيبراني، بما في ذلك تعزيز معايير البنية التحتية، وتبادل المعلومات عن التهديدات السيبرانية، ووضع

---

(1) ياسمين أيمن، استيعاب المخاطر: لماذا أنشأت الخارجية الأمريكية مكتب الفضاء السيبراني والسياسة الرقمية؟، إنترريجونال للتحليلات الإستراتيجية، 14 أبريل 2022، متاح على:
https://www.interregional.com

عقوبات لمعاقبة وردع العناصر المهاجمة[1]. ولا تعد مواجهة التهديدات الإلكترونية شأنًا داخليًا أمريكيًا فحسب، بل تمتد كذلك لتشمل التعاون الأمريكي مع دول أخرى في مجال «الدفاع الإلكتروني»، فقد حثت الإستراتيجية الدولية للفضاء الإلكتروني 2011، في عهد الرئيس أوباما على تعظيم التعاون الدولي لخلق بنية تحتية مفتوحة وآمنة للمعلومات والاتصالات، كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء ما يمكن أن يسمى «تحالفات إلكترونية دفاعية؛ وهو ما يظهر على سبيل المثال في دعوة وزير الدفاع الأمريكي «تشاك هيغل» في أثناء لقائه مع وزراء الدفاع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو 2014، إلى تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين في مجال الدفاع الإلكتروني؛ الأمر الذي يتطلب الوقوف على تحديات الدفاع الإلكتروني في العقيدة العسكرية الأمريكية[2].

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت في السنوات الأخيرة بتحسين الدفاع عن الشبكات، من خلال تبني ممارسات مثل الدفاع نحو الأمام «Defend Forward» و«Persistent Engagement»، والتي تتضمن آليات كتعطيل أو تحويل أو إزالة شبكة عند الخطر، وقد تشتمل أيضًا على إجراءات خاصة، مثل تجميد الحسابات المصرفية، أو الإفصاح عن معلومات مربكة للفاعل[3]. كما وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مرسومًا في أغسطس 2018 يلغي بموجبه التوجيه الرئاسي لسلفه باراك أوباما لتنظيم استخدام الأسلحة السيبرانية ضد معارضي الولايات المتحدة الأمريكية، رقم 20 لعام 2012، على النحو الذي يخفف القيود المفروضة على شن هجمات سيبرانية ضد معارضي واشنطن.

---

(1) Craig Cohen and Melissa G. Dalton (eds.), Global Forecast 2016 (Washington: Center for Strategic and International Studies, December 2015), pp 148.

(2) إيهاب خليفة، Cyber Defense: أبعاد التحول في إستراتيجية الدفاع الأمريكي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 3 يونيو 2014، متاح على:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/856/cyber-defense

(3) Joseph S. Nye, The End of Cyber-Anarchy?, How to Build a New Digital Order, Foreign Affairs, January/February 2022, Available AT: https://www.foreignaffairs.com/articles/russian-federation/2021-12-14/end-cyber-anarchy

كذلك أصدر البنتاجون مطلع عام 2018 قائمة «لا تشترِ» متضمنة أسماء عدد من الموردين الذين ربما استهدفتهم مجموعات القراصنة المعادية الذين تدعمهم روسيا والصين، وجرىٰ تعميمها علىٰ مسؤولي عمليات الشراء الذين يعملون مع الجيش الأمريكي لتزويده بالخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا وغيرهم من الفرق المسؤولة عن توفير البرمجيات للقوات المسلحة الأمريكية. كما أعلنت واشنطن عزمها علىٰ التعاون مع شركائها الدوليين لتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني، وفي هذا السياق أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «الناتو»، ينس ستولتنبرج، في الـ 6 من يوليو 2018، أن قادة الحلف وافقوا علىٰ إنشاء مركز للعمليات السيبرانية في حلف شمال الأطلسي، وكان الحلف قد أنشأ في عام 2008 مركزًا خاصًا به في مجال الدفاع السيبراني في تالين، تشارك في أعماله 20 دولة، وجرىٰ منحه وضع منظمة عسكرية دولية، وينظم سنويًا تدريبات دولية علىٰ الدفاع الإلكتروني[1].

وتجدر الإشارة إلىٰ أن واشنطن تعتبر أن روسيا والصين تشكلان التهديد الرئيس لأمنها السيبراني، وأنهما منافسان إستراتيجيان في مجال الفضاء الإلكتروني (السيبراني)، فهما الخطران الأكثر نشاطا واستمرارية في مجال التجسس السيبراني علىٰ شبكات الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص. وهنا يبرز اتهام الحكومة الأمريكية لهما بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016. ومن جانبها، تنفي السلطات الوطنية في كلا البلدين ضلوعهما في مثل هذه الهجمات السيبرانية التي تستهدف شركات أو وكالات حكومية أمريكية[2]. وبالرغم من اتفاق الرئيس الصيني شي جين بينج والرئيس الأمريكي حينذاك باراك أوباما عام 2015 علىٰ عدم استخدام التجسس الإلكتروني لتحقيق منفعة تجارية، لكن شركات الأمن الخاصة

---

(1) نورهان الشيخ، موسكو وواشنطن.. صراع سيبراني، صحيفة الخليج، 27 يونيو 2019، متاح علىٰ: https://www.alkhaleej.ae

(2) «جبهات سيبرانية».. «هاكرز» يدخل الحرب الأوكرانية، موقع العين الإخبارية، 11 مارس 2022، متاح علىٰ: https://al-ain.com/article/ukraine-russia-war-hackers-conflict

أفادت بأن الصين التزمت بهذا التعهد لمدة عام تقريبًا فقط، ثم عادت إلى اختراق بيانات الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية[1]. لذلك نفذت واشنطن سياسات مختلفة تنص على حظر بعض الشركات التي قد تكون على صلة بالحكومة الصينية أو الروسية من ممارسة الأعمال التجارية داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ للحيلولة دون استخدام تقنيات تلك الشركات للتجسس على الأمريكيين أو مهاجمة شبكات الاتصالات الأمريكية.

*

(1) Joseph S. Nye, The End of Cyber-Anarchy? How to Build a New Digital Order, Op.cit.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للرؤية الصينية للعلاقات الدولية

تتبنىٰ الصين سياسة خارجية شاملة مغايرة «صينية التوجه عالمية المجال» يتم قراءتها في إطار مشروع أكبر ألا وهو الصعود الصيني الذي شغل نظرية العلاقات الدولية، التي حاولت تفسير رؤية الصين للعلاقات الدولية، مؤكدة «ظهور نظرية صينية للعلاقات الدولية»[1]. ولقد أولت الصين الصاعدة اهتمامًا كبيرًا بدراسات العلاقات الدولية من منظور صيني علىٰ مدىٰ العقد الماضي. وكانت هناك مناقشات مختلفة بين أكاديمي العلاقات الدولية الصينية حول الإسهام الصيني المرغوب أو المنتظر في نظرية العلاقات الدولية IRT، وخاصة مناقشة إمكانية بناء نظرية للعلاقات الدولية بخصائص صينية. إن مثل هذا التوجه نحو بناء نظرية من منظور صيني يخلق ردات فعل ليست بين الباحثين الغربيين فحسب، بل أيضًا بين بعض الباحثين الصينيين. وتعود الفكرة الأصلية لهذا النقاش للمحادثات التي دارت بين الباحثين، والتي بدأت في أوائل التسعينات من خلال العمل المقدم من طرف أشاريا عن العالم الثالث والآسيوي، حيث قاده عمله إلىٰ إدراك النقص الواضح في الملاءمة بين المناطق الخاضعة للدراسة في عمله ونظرية العلاقات الدولية (IRT). كما تركت علاقات بوزان المتقطعة مع آسيا انطباع بأنه يوجد القليل لأي تطوير أصلي للنظريات العلاقات الدولية (IRT) في المنطقة - آسيا - بالإضافة إلىٰ ذلك، أكد عمله التعاوني مع ريتشارد ليتل أن هناك اعتماد كثير لنظرية العلاقات الدولية IRT علىٰ التاريخ الغربي علىٰ وجه التحديد، وبالاعتماد علىٰ علم اجتماع كإطار للمعرفة العلمية. وبما أنها لم ترتقِ بعد

(1) Mahdi Sari, "The Confucius Institute at Suez Canal University: A tool in China's Public Diplomacy", Lund University, Center For East and South-East Asian Studies, Master's Programme in Asian Studies, Spring Semaster 2017, Available At: https://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=8924607&fileOId=8924608

للوصول إلى «النظرية»، كما سيتضح لاحقًا، فإنه ينظر إلى نقاشات العلاقات الدولية في الصين أنها ليست كأطر منهجية للتحليل، ولكن بدلًا من ذلك رؤى صينية للعالم، والتي لا تعكس العالم، ولكن/بل تمثله.

المبحث الأول

التطور التاريخي لجهود التنظير الصيني للعلاقات الدولية

أولًا- دوافع الاهتمام اللا غربي (وخاصة الصيني) المتنامي للتنظير في العلاقات الدولية:

يرجع الاهتمام المتنامي في آسيا، وخاصة الصين، بالتنظير في العلاقات الدولية (IR) إلى عدة أسباب متنوعة، لعل أهمها ما يلي:

1- النظرية تعبير عن رؤى مختلفة للعالم، وهي أداة تفسيرية للواقع، وهي الركن والأساس التي تُبنى عليها البحوث في مجال العلاقات الدولية، لكنها تبقى مجرد افتراض، ويجب خضوعها للمراجعة والتقويم المستمر.

2- افتقاد النظريات الغربية السائدة إلى سمة العالمية في التعبير والتحليل لمختلف أنواع ظواهر العلاقات الدولية، فهذه النظريات أسيرة التجربة والبيئة الغربية ومنظوماتها العلمية، والمدخلات الثقافية والحضارية للآخر غير الغربي في مفاهيم الصراع في الأدبيات الغربية، أو لدى الغرب شبه غائبة أو محدودة جدًّا.

3- التأثير المتزايد للجهات الفاعلة «غير الغربية» خاصة تلك الموجودة في منطقة شرق آسيا في السياسة الدولية خاصة مع صعود بعض الفاعلين الآسيويين إلى مكانة القوة العالمية، وهو الدافع الذي مكّنهم من المشاركة في إعادة هيكلة النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة، وإلى وضع أنفسهم في مركز إدارة الشؤون الدولية. ومن المحتمل أن تحاول هذه القوى الصاعدة تكوين مجموعات خاصة بها من نظريات العلاقات الدولية المعيارية، والمستمدة من تقاليدهم الفلسفية والتاريخية، لتحديد

وتشكيل مستقبل النظام العالمي[1]. لذلك، فإن «صعود بعض القوىٰ كالصين قد يستلزم ظهور «نظرية علاقات دولية صينية» تعكس رؤيتها الخاصة للعالم الخارجي[2].

4- الاستياء المتزايد من هيمنة وقابلية تطبيق نظريات العلاقات الدولية (IRTs) السائدة في آسيا، ومحاولة كسر ضيق الأفق الغربي للـ IR كنظام وتوسيع التواريخ والموارد الثقافية التي يعتمد عليها IRT، هذا بالإضافة إلىٰ التهميش شبه الكامل للجنوب العالمي من التيار الرئيس لـ IRT، والتجاهل الغربي والأمريكي للعديد من الجهود التي بذلت في العالم غير الغربي في حقل العلاقات الدولية بمختلف مجالاته وعدم الاعتراف بها، بل واعتبار العلاقات الدولية علمًا أمريكيًّا خاصًا، كما عرفها ستانلي هوفمان Stanley Hoffman بأنها: «علوم اجتماعية أمريكية» في أواخر 1970[3]. وبالتالي تحتاج IRT إلىٰ الابتعاد عن هذا التحيز الضيق من خلال دمج وجهات النظر ليس فقط من التاريخ والنظريات السياسية الأخرىٰ، ولكن أيضًا من تاريخ العالم، وأن تكون أكثر انعكاسا للجنوب العالمي وأن تأخذ اتجاه IR العالمي وليس الدولي[4].

5- إن الأبحاث حول نظرية العلاقات الدولية الصينية قد أنتجت مجموعة متنوعة من الخطابات - بما في ذلك تحليلات ما بعد الوضعية أمثال كتابات أميتاف أشاريا Amitav Acharya، وباري بوزان Barry Buzan[5]؛ و Ole Waever

(1) Muthiah Alagappa, "International Relations Studies in Asia: Distinctive Trajectories", International Relations of the Asia Pacific,Vol. 11,No. 2, 2011, P222, Available At: https://academic.oup.com/irap/article/11/2/193/716935

(2) Wang Yiwei, "China: Between Copying and Constructing", in: Arlene B. Tickner and Ole Waever (eds), International Relations Scholarship Around the World, London/New York: Routledge, 2009, PP103-119.

(3) Stanley Hoffmann, "An American Social Science: International Relations", Op.cit.

(4) Amitav Acharya and Barry Buzan, "Why Is There No Non Western International Relations", International Relations of the Asia-Pacific, Volume 17, Issue 3, September 2017, PP 341-370, Available AT: https://doi.org/10.1093/irap/lcx006

(5) Ibid.

وArlene B. Tickner[1]، وإسـهامات المتخصـصين في الدراسـات المناطقيـة وبـاحثي الصين على سبيل المثال Chan Gerald[2]. بالإضافة إلى مقالات كتبها باحثو العلاقات الدولية الصينيون أمثال تشين يا تشينغ Yaqing Qin[3]، ووانج جيـسي Wang Jisi[4]، والتي تتداخل أو تتواصل مع بعضها البعض، كمحاولة لتـشكيل رؤى غـير «غربيـة» للعلاقات الدولية، ورفض اعتبار المناطق «غير الغربية» مجرد ساحة لاختبار النظريـات الغربية السائدة للعلاقات الدولية.

6- الرغبة في تطوير نظريـات تلائـم مختلـف البيئـات والخلفيـات، فالعلاقـات الدولية تتميز بالنسبية وعدم الثبات. وفي هذا الإطار، يجادل نموذج التطور الاجتمـاعي لتانغ بأنه لا توجد نظرية واحدة صالحة في جميع الأوقات، وأن نظرية العلاقات الدولية IRT، وخاصة الواقعية والليبرالية، مناسبة لمراحل مختلفة من التـاريخ[5]. لذا تـضمنت معظم الأعمال النظرية حول العلاقات الدولية الآسيوية نظريات متوسطة المدى تميـل إلى أن تكون قائمة على أساس السياق وتميل أكثر نحـو النهـج الاسـتقرائي بـدلًا مـن الاستنتاج، مثل تلك المتعلقة بتوازن القـوى، أو الاعتمـاد المتبـادل، أو المؤسـسات، أو نشر المعايير، مما يعكس، كما ذكرنا سابقًا، الاتجاه العـام في IRT في الـسنوات الأخـيرة. ومـن أهـم الأمثلـة على ذلـك دراسـات الأمـن الآسـيوي في سلـسلة مطبعـة جامعـة

---

(1) Ole Waever and Arlene B. Tickner, "Introduction: Geocultural Epistemologies", in: Arlene B. Tickner and Ole Waever (eds), International Relations Scholarship Around the World, London/New York: Routledge, 2009,PP 1-31.

(2) Gerald Chan, "Toward an International Relations Theory with Chinese Characteristics?", Issues & Studies,(1998),Vol. 34, No.6, PP1-28, Available At: https://www.semanticscholar.org/paper/Toward-an-International-Relations-Theory-with-Chan/75c605966b1d950e577bebfbf03673574ce2fa8a

(3) Qin Yaqing, "Development of International Relations Theory in China", International Studies,Vol. 46, No. 2,2009, PP185-201, Available At: https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/002088171004600212?journalCode=isqa

(4) Wang Jisi, "International Relations Theory and the Study of Chinese Foreign Policy", in: Thomas W. Robinson and David Shambaugh (eds), Chinese Foreign Policy - Theory and Practice, Oxford: Clarendon Press (1994), PP 481-505.

(5) Yong-Soo Eun, "Pluralism and Engagement in the Discipline of International Relations", Palgrave Macmillan, Singapore, 2016.

ستانفورد، وكـذلك انتـشـار لسلـسلة الكتـب المتخصـصة حـول العلاقـات الدوليـة الآسيوية من دور النشر الأخرى، بما في ذلك روتليدج Routledge (الـتي لهـا العديـد مـن البـصمات على العلاقـات الدوليـة والأمـن في آسـيا)، و Palgrave Macmillan، وSAGE Publishing، وColumbia University Press، و Georgetown University Press، وEdward Elgar Publishing.

7- فشل تنبؤات وجهة النظر الليبرالية التي توقعت أن النموذج الـصيني محكـوم عليه بالفشل، لكنه نجح بما يتجاوز كل التوقعات، وكذلك فشل تنبؤاتها أيضًا القائلـة بأن القوى الناشئة ومنها الصين في العالم يمكـن ضـمها ودمجهـا إلى النظـام العـالمي القائم الأمريكي الصنع. ووفقًا لوجهة النظر هذه، بـرغم مـن أن القـوى الناشـئة قـد استفادت كثيرًا من النظام الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكيـة لدرجـة أنـه لـن يكون لديها سبب وجيه للسعي إلى استبداله. لكن من ناحية أخرى، تشير مبـادرات الصين في تطوير مؤسسات موازية مثل البنك الآسـيوي للاسـتثمار في البنيـة التحتيـة (AIIB)، ومشاركة الصين والهند في المنظمات المالية والتنمويـة الـتي تنظمهـا مجموعـة بريكس، إلى خيار مشترك يطالب بإصـلاح وإعادة توجيـه المؤسـسات النظـام الدولي القائمة وفقًا لرؤية هذه القوى[1].

8- رفض الاعتقاد السائد في النظريات الغربية بأن الدول غـير الديمقراطيـة هي من تهدد السلم الدولي والإقليمي وهو ما جعل من فكرة إزالتها والقـضاء عليهـا أمـرًا مستساغًا ومقبولًا، ومن ثَمَّ ضرورة السعي إلى نشر الديمقراطية، وتعميمها على البـلدان غير الديمقراطية، خاصة الدول الممانعة والمناوئة لكل ما هو غربي وأمريكي بالتحديد بمختلـف الوسـائل والآليـات، وهـذا أدى في بعـض الحـالات إلى اسـتخدام القـوة العسكرية في تحقيق ذلك، وبدلًا من أن يخلق السلم والاستقرار داخل هـذه الدول وفي محيطها، فإنه فاقم من حالة اللا استقرار وأوجد مصادر جديدة للنزاعات والحروب.

(1) Oliver Stuenkel, "Post-Western World: How Emerging Powers are Remaking Global Order", Cambridge: Polity Press, 2016.

9- يرجع التحول النظري في نظرية العلاقات الدولية الغربية السائدة أيضًا إلى دور المجلات الآسيوية التي تركز على العلاقات الدولية، مثل The Pacific Review (التي نُشرت من المملكة المتحدة)، ومجلة العلاقات الدولية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي International Relations of the Asia-Pacific (ومقرها اليابان، وتم إطلاقها في عام 2000)، والمجلة الصينية الأحدث للسياسة الدولية The Chinese Journal of International Politics، (ومقرها جامعة تسينغهوا، وتم إطلاقها في عام 2006). ومجلة الدراسات الدولية Journal of International Studies أقدم مجلة IR في آسيا؛ التي نُشرت منذ عام 1959، وأظهرت أيضًا اهتماما متزايدًا بنظرية العلاقات الدولية IRT ، وغيرها من المجلات، مثل: Journal of Contemporary China، و The China Quarterly.

10- إن تطوير مدرسة صينية للعلاقات الدولية من المفترض أن يخدم غرضين رئيسين؛ من ناحية، «يسهم في بناء الهوية الوطنية، ويرسي الاستقرار السياسي رمزيًا»، ومن ناحية أخرى، «يكشف عن نفسه كجزء من طموحات الصين في التمركز العالمي». وعليه فإن إمكانية بناء نظرية IR غير الغربية بشكل عام، ونظرية IR الصينية بشكل خاص، هي قضية محل نقاش ساخن في الأوساط الأكاديمية الصينية والغربية وغير الغربية خلال العقود الأخيرة.

ثانيًا- التطور التاريخي لجهود التنظير الصيني في العلاقات الدولية:

تعود أصول جهود التنظير الصيني في العلاقات الدولية كما جادل تشين يا تشينغ Qin Yaqing، إلى ثلاثة مراحل، وهي[1]:

1- مرحلة ما قبل النظرية (مرحلة ما قبل 1978): بدأت دراسة العلاقات الدولية الحديثة في الصين مع إنشاء قسم الدراسات الدبلوماسية بجامعة رينمين الصينية في عام 1953، والذي تطور في عام 1955 إلى كلية الشؤون الخارجية. كما تم

(1) ليندە الفحل، المقاربة الصينية: محاولة للتنظير من عدسة نظريات العلاقات الدولية غير الغربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد (16)، الجزائر، يناير 2020.

إنشاء أقسام ومـدارس جديـدة في الجامعـات الكـبرى، بمـا في ذلـك جامعـة بكـين وجامعة تسينغهوا وجامعة فودان. وقد ركـزت جامعـة رينمـين على الدول الاشـتراكية؛ ودرست جامعة بكين الدول النامية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وأما جامعـة فودان فكانت المعهد الوحيد المتخصص في سياسة الدول الرأسمالية الغربية[1].

خلال هذه المرحلة الأولية من دراسات العلاقات الدولية في الصين، كانت معظـم التحليلات تعمل إلى حد ما ضمن إطار الماركسية-اللينينية كإطـار عام، والذي يحـدد تفسير الصين للسياسة الدولية. ومن بين بعض مفاهيم العلاقات الدولية التي تم طرحها كانت في المقام الأول مفـاهيم سياسـية مـن بينهـا نظريـة مـاو Intermediate Zones «المناطق الوسيطة»[2]، و«نظرية العوالم الثلاثـة Three World Theory»[3]، ومفـاهيم مثل الإمبريالية، والاستعمار، وثورة الفلاحين . ولم تكن تلك التحـليلات شـيئًا مـن إنتاج المجتمع الأكاديمي بل كانت تُصاغ من قبل القادة السياسيين، فالهدف الـرئيس من هذه «النظريات» السياسية أنها لم تكن لتفسير العالم، ولكن لإدراك ثورة العالم الاشتراكي . وفي فترة ما بعد الماويـة، خـضعت دراسـات العلاقـات الدوليـة في الـصين لإعادة تنظيم شاملة، فأغلقت معظم المعاهد خلال الثورة الثقافية (1966-1976).

---

(1) Wang Yiwei, "China: Between Copying and Constructing", Op.cit, P105.

(2) أطلق الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) في عام 1946 على منطقة الشرق الأوسط نظرية (المنطقـة الوسيطة)، والتي اعتبر فيها أن التناقض الرئيس في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانيـة لـيس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وإنمـا بـين المعـسكر الإمبريـالي بزعامـة الولايات المتحدة الأمريكية مـن جهـة وبـين البـلدان الأفريقيـة والآسـيوية ودول أمريكـا اللاتينية من جهة أخرى.

(3) طوّرت نظرية العوالم الثلاثة من قبل القائد الشيوعي الصيني ماو تسي تونغ، حيث افترض وجود ثلاثة عوالم سياسية - اقتصادية تحكم العلاقات الدولية، العالم الأول هو القوى العظمى، والعالم الثاني هو حلفاء القوى العظمى، والعالم الثالث هو دول حركة عدم الانحياز. وكان ماو تسي تونغ يقصد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في مجموعة دول العالم الأول. ثم في العام 1974 قام نائب رئيس مجلس الوزراء دينج شياو بينج بشرح نظرية العوالم الثلاثة في حديث له في الأمم المتحدة، شارحًا التحالفات السياسية - الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية مع الجناح اليميني والحكومات الرجعية في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

2-مرحلة التعلم النظري (1978-2007): بدأت المرحلة الثانيـة، وهي التعلـم النظري، بفترة الانفتاح والإصلاح، والتي بدأها دنغ شياو بينغ بعد وفاة ماو تسي تونـغ واستمرت حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعـشرين. كانـت هـذه فـترة تراكم معرفة العلاقات الدولية من الغرب، وخاصة الولا يـات المتحـدة الأمريكيـة، حيث سيطر التدفق المكثف لدراسات IR عبر المحيط الأطلسي على تفكير ودراسـات IR الصينية، وأقيم المؤتمر الأول حول إنشاء نظرية IR الصينية (والتي يمكن اعتبـاره نقطة انطلاق جهود بناء نظرية IR الصينية) الذي عُقد في عام 1987 في شنغهاي مـن قبل الأكاديميين الصينيين.

كان هوان شيانغ، مستشار السياسة الخارجية لـ Zhou Enlai، هو أول من اقـترح علنًا في أول مؤتمر IR في شنغهاي أغسطس 1987 بنـاء نظريـة IR ذات الخـصائص الصينية التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بـ Deng Xiaoping «الاشتراكية ذات الخـصائص الصينية». وبالمثل، طالـب Qiu Yuanping، نائـب مـدير مكتـب الخارجيـة باللجنـة المركزية للحزب الشيوعي الصيني: «بأن يكون للصين نظريتها الخاصة عن العلاقـات الدولية». وبعد أن طـرح Huan Xiang اقتراحـه في أول مـؤتمر IR في شـنغهاي، قـدم ليانغ Liang Shoude، رئيس قسم السياسة الدولية في جامعة بكين، التعريـف الأول لنظرية IR ذات الخصائص الصينية، وأن مثل هـذه النظريـة يجـب أن تخـدم المـصالح الوطنية للصين، بالإضـافة إلى كونهـا قائمـة على رؤيـة الـصين للاشـتراكية، وإعطـاء العوامل الاقتصادية الاعتبار الأول، وتعزيـز النظريـة التنميـة مـن خـلال الإصـلاح، وحماية السلام العـالمي، ومعالجـة العلاقـة بـين الاسـتقرار والتقـدم بـشكل صـحيح، وتأسيس نظامًا دوليًا جديدًا عادلًا ومعقولًا.

في هذه المرحلة، أُعيد فـتح المعاهـد واسـتبدلت الأفـكار الماويـة والأيديولوجيـة الماركسية اللينينيـة بالمنـاهج «الغربيـة» للعلاقـات الدوليـة، واعتـبرت هـذه المنـاهج التحليلية صالحة عالميا كأطر تسمح لجمهورية الصين الشعبية بتبـني سياسـة خارجيـة عملية وفاعلة. كان هناك أيضًا اتجاه مهم لإنشاء مراكز أبحاث تديرها الدولـة أو شـبه حكومية، مثل الأكاديمية الصينية للعلـوم الاجتماعيـة، والمعهـد الـصيني للعلاقـات

الدولية المعاصرة، والمعهد الصيني للدراسات الدوليـة. واعتـبر البحـث العلـمي شرطـا مسبقا ضروريا للدفاع عن المصالح الـصينية في سـياق عمليـات المفاوضـات الثنائيـة والمتعددة الأطراف في السياسة الدولية وتحقيق برنامج تحديث الصين. ومع ذلك، فـإن معظم الباحثين في معاهد البحوث التي أعيد فتحهـا كانـت قـد تعلمـت وتربـت على الأساليب الماركسية اللينينية، كمـا واصـلت النمـاذج القديمـة التـأثير على البحـوث السياسية في جمهورية الصين الشعبية. رغم ذلك تمكن تولكن مـن تقـديم وجهـات نظر جديدة ومقاربات جديدة من قبل جيل الـشباب مـن بـاحثي العلاقـات الدوليـة الصينية الذين درسوا اللغات الغربية، وكثـيرا مـا أمـضوا عـدة سـنوات في الجامعـات الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا[1].

خلال هذه المرحلة أيضًا، وفقًا لما ذكره تشين، ظهـرت منـاظرات بـين علمـاء IR الصينيين، وبدأ النقاش/الجدال الأول في الثمانينيات واستمر حتى أوائل التـسعينيات، وتناول موضوع علاقات الصين مع العالم الخارجي. وكان الموضوع الرئيس للنقاش هـو ما إذا كان ينبغي للصين أن تبقى كدولة ثورية بروليتارية تعزل نفسها عن بقية العالم؟ أو ما إذا كان ينبغي أن تصبح دولـة مفتوحـة وطبيعيـة لهـا صـلات بـالمجتمع الدولي؟ بعبارة أخرى، كانت أطراف النقاش من أنصار الماركسية والواقعية على التوالي، وكانـت النتيجة النهائية للمناقشة هي ظهور الواقعية كأول نظرية غربية راسـخة في الأوسـاط الأكاديمية الصينية لنظرية العلاقات الدولية، وأن الصين دولة طبيعية ومـن حقهـا أن يكون لها مصلحتها القومية.

ثم شهدت التسعينيات المناظرة الثانية، حول ماهية المصلحة القوميـة الـصينية، وكيف يجب أن تحققها الصين؟ وهل تـرتبط بالمؤسـسات الدوليـة والقـانون الدولي؟ أم تقدم طرحا مغايرا؟ كانت الأطراف المشاركة في النقاش واقعية وليبرالية، وشـددت على التوالي على أهمية تراكم السلطة والاندماج في المؤسسات الدوليـة. في النهايـة، اتفـق

(1) لينده الفحل، المقاربة الصينية: محاولة للتنظير مـن عدسـة نظريـات العلاقـات الدوليـة غـير الغربية، مرجع سبق ذكره.

الجانبان على أن هذه الحجج تعزز بعضها البعض، وأن سياسة الانفتاح المستمرة هي أفضل خيار سياسي لتحقيق المصالح الوطنية للصين. بعبارة أخرى، بالنسبة للواقعيين والليبراليين الصينيين، يجب أن تصبح الصين في الوقت نفسه دولة قومية هوبز وممثل لوكيني عقلاني، و كانت النتيجة النهائية لهذا النقاش إنشاء الليبرالية (المؤسسية) كنظرية IR في الأوساط الأكاديمية الصينية على قدم المساواة مع الواقعية.

وعليه فمنذ أواخر التسعينيات، بدأت المنشورات الصينية تستخدم تعبير «المدرسة الصينية» بدلا من التأكيد على خصوصية المقترب الصيني للعلاقات الدولية IR، مع عدم نفيها للأفكار العامة «الغربية» للعلاقات الدولية[1]. وبعد ذلك ظهرت فكرة «توطين» العلاقات الدولية - أي إضفاء الطابع الصيني - في الأدبيات الصينية، وتشير الفكرة إلى إطار نظري يعكس المصالح الوطنية للصين، وتُعتبر خياراتها كقوة صاعدة للتعاون مع المجتمع الدولي، وكذلك خطر المواجهة مع هذه الدول نفسها وفقًا لصورة الذات self image للصين في مجتمع العلاقات الدولية IR. ومثل ظهور «نموذج صيني» منذ ذلك الحين، أي منذ عام 1991، كما أوضح تشين ياتشينغ، نقطة تحول في أبحاث العلاقات الدولية المعاصرة في الصين، وبدأ الباحثون الصينيون في استكشاف المفاهيم من الفلسفة والتقاليد الصينية والتي يتم تقديمها كتصورات بديلة للسياسة الدولية. ويؤكد وانج يي وي بأن العلماء الصينيين بدأوا «بناء العالم»، وتحديد ثقافة جغرافية مميزة لتقديم أطروحاتهم حوله[2]، لكن ومع ذلك، لم يتم تقديم نظرة موحدة أو تفسير متكامل للعالم. إذن، ما يزال حقل العلاقات الدولية في الصين يتشكل من الانقسامات التي ظهرت في العقود الأولى من فترة الإصلاح، والتي تتجلى في الجدل الدائر حول التدويل/التغريب - من الغرب - مقابل التوطين/التصيين، أو إضفاء الطابع الصيني على نظرية العلاقات الدولية. وعلى الرغم من تشجيع الباحثين الصينيين من قبل دنغ شياو بينغ Deng Xiaoping لتعويض الدروس المفقودة واللحاق بركب

(1) Ren Xiao, "Some Thoughts on Theory and IR Theory", Journal of European Studies,Vol.4, 2000, PP 19-25.
(2) Wang Yiwei, "China: Between Copying and Constructing", Op.cit.

الغرب، فإن نظرية العلاقات الدولية لم تلعب دورًا رئيسًا في مجالات العلاقات الدولية الصينية حتى التسعينيات. وعلى الرغم من أن المنشورات الرئيسة الصادرة عن العلاقات الدولية الغربية ترجمت إلى اللغة الصينية وناقشها المجتمع الأكاديمي، لم يتم تطبيق أي من هذه الأطر تقريبًا لتحليل العلاقات الدولية في السياق الصيني، إضافة إلى أن تحليلات «الصين» لا تمثل سوى حصة قليلة من الأهمية من بين جميع مقالات العلاقات الدولية.

3- مرحلة الابتكار النظري (بدءًا من 2007): انصب التركيز في هذه المرحلة أكثر حول مدى إمكانية تطوير نظرية للعلاقات الدولية الصينية، و كيفية بنائها، ففي أثناء انعقاد حزب المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي من الصين (CPC) في عام 2007، شرح هو جين تاو النظرة العلمية للتنمية وفي ظلها كان التركيز على عالم متناغم ومجتمع متناغم، واللذين لا يمكن تحقيقهما دون التنمية السلمية، حيث يدور هذا المفهوم حول تعددية الأطراف، للأمن المشترك، والتعاون المتبادل من أجل الازدهار المشترك، وروح الشمولية من أجل عالم متناغم، وأخيرًا الإصلاحات في التنظيم الدولي المعاصر.

وبناءً على ما سبق، شهدت تلك المرحلة الجدال الثالث والأخير، الذي يتعلق بقضية صعود الصين، كرد على نظرية التهديد الصيني في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان التساؤل النظري الرئيس الذي تمت مناقشته: «هل الصين قوة في الوضع الراهن السلمي، أم متحدي تنقيحي، وبالتالي صعودها يمثل تهديدا للنظام الدولي».

وفي محاولة الإجابة على هذا التساؤل، يجادل الواقعيون بأن العلاقة بين الدولة الصاعدة والقوة المهيمنة لا يمكن أن تكون سلمية، وبالتالي أن الصين من خلال صعودها نتيجة ما تمتلكه من مقدرات للقوى ستتصادم حتما مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهي مختلفة أيديولوجيا وتمثل ثقافة مغايرة، ومن ثَمَّ صعودها يمثل تحديًا للنظام الدولي. هذا علاوة على أن الدول المهيمنة لن تسمح أبدا للقوى الصاعدة أن يعلو اسمها بشكل سلمي، وأن مقدرات الصين كقوى عظمى، ما زالت في طور

التكوين، لذا فالدولة العظمىٰ القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية) لن تتركها تصعد بشكل سلمىٰ[1]. وهذا ما أكده هنري كيسنجر في كتابه «النظام العالمي» بقوله: «إن العالم بسبب ما يشهده من تغييرات في بنيته كالصعود الصيني سيدخل لا محالة في حرب عالمية ثالثة»[2]، وأكدته أيضًا كتابات حول «الصراع القادم مع الصين»، ونظرية «صدام الحضارات» لهنتنجتون الذي أشار إلىٰ صدام الحضارة الكونفوشيوسية مع الحضارات الأخرىٰ. ويضيف أنصار هذا الاتجاه أن هذه الصحوة السلمية المعلنة لا تعنىٰ أن الصين لن تلجأ لسلاح القوىٰ الحربية، وأنها لن تستعد للحرب لحماية مقدراتها، فهذه الصحوة ما هي إلا تفكير مبتغىٰ، أو مرجو فقط[3].

بينما يرفض الليبراليون هذا النهج الحتمي ويصرحون أنه إذا اتبعت الصين سياسة الاندماج في النظام الدولي، فسوف تجد فرصة للنهوض بسلام، ويتزعم هذا الطرح الباحثون الصينيين أمثال Zheng Bijian الذي يؤكد علىٰ أن صعود الصين هو «صحوة سلمية»، وأن الصين لن تكرر طرق الدول العظمىٰ السابقة خلال صعودها بالقوة والحرب والتوسع العنيف الذي اتبعته للسيطرة علىٰ العالم. ويتفق الليبراليون مع هذا الطرح حيث يرون الاقتراب المؤسسي الذي تتبعه الصين في اقترابها من التنظيم الدولي يؤكد أنها تتكامل مع النظام العالمي وتلتزم بقواعده وقيمه[4].

وانضم البنائيون إلىٰ النقاش في المعسكر الليبرالي، لكن بنهج مختلف، لذا كان التطور الأكثر أهمية في هذه المرحلة هو ظهور البنائية وبالتالي، القسم الثلاثي لدراسات نظرية IR الصينية. ويؤكد البنائيون أن منافع الصين لا تقتصر فقط علىٰ التنظيم الدولي، ولكن تمتد إلىٰ الجماعة الدولية، فمع اندماج الصين في المجتمع

---

(1) هبة جمال الدين، العلاقات العربية الصينية: المصير المشترك، معهد البحوث والدراسات العربية، 2020، ص24.

(2) Rana Mitter & Henry Kissinger, The World Order, The Guardian, October 1, 2014, Available At: https://www.theguardian.com

(3) هبة جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص25.

(4) نفسه.

الدولي، فإنها لا تستفيد من هذه العملية ماديًا فحسب، بل تقبل أيضًا المعايير والمؤسسات الدولية التي تحول هويتها وتحولها إلى عضو مسؤول في المجتمع الدولي، أو على وجه التحديد، قوة الوضع الراهن، فالصين تعيد تعريف مصلحتها الأمنية عبر التحول من المنظور السياسي العسكري إلى الاقتراب الأشمل «الثقافة الإستراتيجية» المتحولة من الصراع إلى التعاون، ومثل هذا التحول سيقلل من احتمالية بشأن «الصحوة السلمية للصين». ويؤكد البنائيون أن علاقة الصين بالولايات المتحدة الأمريكية ليست عدائية بالضرورة فلا يوجد شرط أن يعم العداء بالعلاقة بين القوى المهيمنة والقوى الصاعدة خاصة إذا اشتركا معًا في بناء رؤية جماعية وهوية مشتركة في التعامل مع التحديات المشتركة التي تواجه العالم. وسيعمل الباحثون الصينيون على بلورة ملامح الهوية الصاعدة للقوى الصينية السلمية، حيث تعد قضايا بحثية مهمة على أجندة مراكز الفكر الصينية[1].

وما يزال هذا النقاش مستمرًا بين المدارس الفكرية الرئيسة الثلاثة، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمرحلة الثالثة من مساعي نظرية IR الصينية - بناء النظرية - والتي ما تزال في مراحلها الأولية[2]. ومع هذا الجدل أصبح مطروحًا اختلاف النموذج الصيني عن مقولات النظرية الغربية للعلاقات الدولية، حيث تقدم الصين «مأسسة ناعمة غير رسمية غير ملزمة «تختلف في فهمها عما هو مألوف في الميراث الغربي، لذا انصبت جهود المدرسة الصينية على كيفية بناء العلاقات الدولية وليس تطوير ما هو قائم.

ووفقًا للعلماء الصينيين، يفترض أن تتسم نظرية العلاقات الدولية الصينية الأصلية بثلاث خصائص أساسية هي: الاعتماد على الثقافة الصينية، والتقاليد التاريخية، والخبرة العملية، وأن تكون عالمية وصالحة وتتجاوز التقاليد المحلية والخبرة الضيقة، وأن

---

(1) Gustaaf Geeraerts & Men Jing, International Relations Theory in China, Global Society, Vol 15, No 3, 2001, Available At: https://www.researchgate.net/publication/233028642_International_Relations_Theory_in_China

(2) لينده الفحل، المقاربة الصينية: محاولة للتنظير من عدسة نظريات العلاقات الدولية غير الغربية، مرجع سبق ذكره.

تكون فرضياتها الأساسية متميزة عن تلك النظريات الأخرى. وبالنظر إلى هذه الخصائص والمعايير الثلاثة، لا توجد حتى الآن أية نظرية يمكن أن تسمى «النظرية الصينية للعلاقات الدولية»، حيث إن إسهامات الصين في أنطولوجية العلاقات الدولية، والتي كانت جارية منذ التسعينيات، لم تدخل في السجلات الرسمية لنظريات العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة. ويرى البعض أمثال جيرالد تشان Gerald Chan أن الوضع العام لنظرية العلاقات الدولية الصينية، يمكن أن يصبح مدرسة «شبه طرفية»، لكنها لن تصبح نظرية كبرى[1]. لكن من الأهمية في هذا السياق الإشارة إلى أنه منذ بداية المرحلة الثالثة في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حقق إنتاج المعرفة النظرية للعلاقات الدولية في الصين تقدمًا مهمًا، مع عدد من المبادرات المبتكرة التي أطلقها المفكرون الصينيون. وهنا يمكن الإشارة إلى ثلاثة من هذه الإسهامات، والتي يمكن تصنيفها إلى طريقتين: الطريقة الأولى هي نهج تكاملي يجمع بين الأنماط الغربية والصينية للمعرفة وبناء النظرية، تعتبر نظرية تشين يا تشينغ العلاقية للسياسة العالمية، بالإضافة إلى أعمال فريق تسينغهوا، بما في ذلك يان شيوي تونغ، جزءًا من هذا النهج التكاملي. الطريقة الأخرى هي الطريقة التقليدية، التي تدرس أفكار الفلاسفة الصينيين، وخاصة كونفوشيوس، وتعد إعادة تفسير تشاو تينغ يانغ Zhao لنظام Tianxia القديم (All- Under-Heaven) لتحليل النظام العالمي والحوكمة العالمية دراسة رائدة لهذا النهج التقليدي. في الواقع، يبني المساهمون الثلاثة في المدرسة الصينية للنظريات الدولية نظرياتهم على التفكير والفلسفة الصينية التقليدية. وفي المبحث التالي، سنشرح بإيجاز نظريات المفكرين الصينيين الثلاثة الأكثر تمثيلًا وتأثيرًا في هذه الحركة، وهي: الواقعية الأخلاقية ليان شيوي تونغ، وتصور تشاو تينغ يانغ لنظام تيانشيا، ونظرية تشين يا تشينغ العلائقية Relationalism للسياسة العالمية[2].

---

(1) لينده الفحل، المقاربة الصينية: محاولة للتنظير من عدسة نظريات العلاقات الدولية غير الغربية، مرجع سبق ذكره.

(2) Yih-Jye Hwang, "Reappraising the Chinese School of International Relations: A postcolonial perspective", International Studies Review, Volume 47, Issue 3, July 2021, PP. 311 - 330, Available AT: https://doi.org/10.1017/S0260210521000152

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للرؤية الصينية للعلاقات الدولية

تستند الرؤية الصينية للعلاقات الدولية لمنظور فكري حددته إسهامات بعض المفكرين الصينيين المبنية على التفكير والفلسفة الصينية التقليدية خاصة أفكار كونفوشيوس. وتقع تلك الإسهامات ضمن جهود أكبر لتجاوز النظرية الغربية للعلاقات الدولية، والابتعاد عن الهيمنة الأنجلوساكسونية داخل حقل العلاقات الدولية من خلال إضفاء الطابع المحلي (توطين) على نظرية العلاقات الدولية. ولا يدعي العلماء الصينيون أن ابتكاراتهم النظرية هي بدائل لنظرية العلاقات الدولية الغربية السائدة، لكنهم مكملة لها بشكل أو بآخر. وثمة اتفاق على أن هناك ما لا يقل عن ثلاث مدارس تتميز مشاريعها وتركيباتها النظرية بأنها الأكثر تأثيرًا في مجتمع العلاقات الدولية بالصين، وذات قدرة تفسيرية لافتراضات ومرتكزات الرؤية الصينية للعلاقات الدولية؛ وهي: الواقعية الأخلاقية ليان شيوي تونغ Yan Xuetong، وتصور تشاو تينغ يانغ Zhao Tingyang لنظام تيانشيا، ونظرية تشين يا تشينغ Yaqing Qin العلائقية للسياسة العالمية. وبجانب هؤلاء الثلاثة فهناك إسهامات أخرى مهمة أيضًا، مثل نظرية توازن العلاقات لشيه تشيه يو وهوان تشيونغ تشيو، ونظرية غونغ شنغ (التعايش) وأخرى من قبل علماء مقيمين في شنغهاي مثل Hu Shoujun و Jin Ying zhong، والأعمال الفردية من قبل Tang Shiping[1]. وسنحاول من خلال هذا المبحث التركيز على المدارس الثلاثة الأولى باعتبارها التوجهات الفكرية الأكثر تأثيرًا في مجتمع العلاقات الدولية بالصين.

---

(1) Hun Joon Kim, Will IR Theory with Chinese Characteristics be a Powerful Alternative?, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 9, Issue. 1, Spring 2016, PP 59-79, Available At: https://doi.org/10.1093/cjip/pov014

1- نظرية يان شيوي تونغ Yan Xuetong (نظرية الواقعية الأخلاقية - القيادة بالقدوة والأخلاق مقابل الهيمنة بالقوة):

يقود يان (الذي يعرّف نفسه على أنه واقعي سياسي)، مجموعة من الباحثين والطلاب في جامعة تسينغهوا يشار إليها مجتمعة باسم «نهج تسينغهوا»[1].

● أهم الفرضيات:

1- القوة السياسية هي مفتاح العلاقات الدولية للدولة وهي الأهم، وتنتمي أكثر إلى فئة القوة الناعمة غير المادية، ويجب أن يكون لها أساس أخلاقي راسخ، أو ما اسماه «وانغداو» (المصطلح يعني حرفيًا «الطريق الملكي»، ويان يترجمها على أنها «سلطة إنسانية»)، بدلًا من مجرد إتباع مفهوم السلطة الواقعي السائد في IR[2]. وحسب يان، فإنه مهما كانت القوة الاقتصادية أو العسكرية للدولة، فإنها لا معنى لها بدون أساس القوة السياسية. والسلطة السياسية هي قدرة الحكام والوزراء على تعبئة الموارد، قوة التلاعب السياسي، أو قوة الموارد التي تشمل القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة الثقافية. والقوة السياسية هي القدرة على أن تجعل الآخرين يحققون ما تريد دون أن تأمرهم بذلك. أي إن كمال تحقق القوة السياسية للدولة أو للقائد السياسي هو الوصول إلى حالة من عدم استخدام القوة، أو السلطة، أو الأمر، وكأن الوصول إلى قمة القوة السياسية هي حالة انعدام استخدام القوة.

وتعتمد نظرية يان إلى حد كبير على مفهوم «السلطة الإنسانية»؛ والتي يُنظر إليه في أفكار Xunzi وغيرها من الأفكار الكونفوشيوسية على أنها أعلى أشكال الحكومة وأكثرها قيمة، وتتفوق على النوعين الآخرين Qiang (الاستبداد)، Ba (الهيمنة)، اللذين يساويان المفهوم الغربي للقوة الصلبة لتقديم فهم مختلف لعمل القوة والقيادة في

(1) Feng Zhang, The Tsinghua Approach and the Inception of Chinese Theories of International Relations, Chinese Journal of International Politics, Vol. 5, No. 1, 2012, PP. 73-102, Available At: https://academic.oup.com/cjip/article/5/1/73/343583

(2) Yan Xuetong & Others, "Ancient Chinese Thought, Modern Chinese Power", (New Jersey: Princeton University Press, 2011), P. 21.

السياسة العالمية[1]. ويتعلق الأمر بـ«ممارسة» تلك الفضائل والأخلاق من أجل قبول الآخرين كقائد عالمي، أو في المصطلح الصيني، Yishen Zuoze (تعني حرفيًا القيادة بالقدوة). وبالتالي، فإن الفضائل والأخلاق من الصفات التي يمكن أن تكون متأصلة في سلوك الدولة وقادتها، والتي يمكن أن تؤثر على الآخرين للعمل لصالح الفرد وتصبح مصدرًا للسلطة السياسية. وقد أطلق يان على هذا اسم نموذج «محاكاة المثال»، والذي يختلف اختلافا جوهريًا عن نموذج الإقناع المعياري الذي اقترحه Ikenberry وKupchan، والذي يتم تنفيذه عادةً من قبل القوى الغربية. بالنسبة ليان، يؤكد نموذج الإقناع على أن الدولة المهيمنة تقنع الدول الأخرى بإتباع المعايير الدولية التي تدعو إليها من خلال قوتها الخطابية (و/أو قوتها الناعمة). من ناحية أخرى، يعتقد أن نموذج محاكاة المثال يختلف بسبب دور الدولة الرائدة كنموذج يحتذى به بدلًا من الإقناع، مما يؤدي بالدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها طواعية دون تدخل مباشر. ويضع يان الأخلاق في سياق التقليد الواقعي بالقول إنها ليست مجموعة من القيم التي يجب على الدولة إتباعها، ولكنها بدلًا من ذلك أداة لتنفيذ التفضيلات الإستراتيجية للأمة، والتي من شأنها أن تسمح لهم بتحقيق مصالحهم مع الحصول على الدعم أيضًا من الآخرين، ومن ثَمَّ تُعرف نظرية يان «بالواقعية الأخلاقية»[2].

2- للقوة المادية مثل القوة العسكرية أهمية أيضًا للحفاظ على نظام دولي مستقر، وكلٌ من القوة المادية والفكر الأخلاقي ضروريان، وأحدهما غير كافٍ. وبهذا المنطق يحذر يان من أن «الصين يجب أن تعتمد بشكل أساسي على بنائها العسكري للحفاظ على بيئتها السلمية. وبالنظر إلى أن النظام والمعايير الدولية ليسا قادرين بعد على منع نشوب الحرب بشكل فاعل، فإن الصين ليس لديها خيار سوى زيادة قدرتها العسكرية للحفاظ على سلامتها.

3-يجادل يان بأن جميع نظريات العلاقات الدولية هي نظريات عالمية وليس لها

---

(1) Yih-Jye Hwang, "Reappraising the Chinese School of International Relations: A postcolonial perspective", Op.cit.

(2) Feng Zhang, "The Tsinghua approach and the inception of Chinese theories of international relations", Op.cit, PP. 95-96.

خصائص وطنية؛ وبالتالي فإن هدف بناء نظرية IR الـصينية غـير قابـل للتحقيـق[1]. لكنه من الممكن إثراء نظرية IR الحالية من خلال دراسة الفكر الـصيني التقليـدي. بعبارة أخرىٰ، قد يكـون الفكـر الـصيني مفيـدًا في صـياغة إسـتراتيجيات للـصين الصاعدة[2]. وبالتالي يهدف مشروع يان إلىٰ إنشاء نظرية عالمية تستند إلىٰ خبرة الصين التاريخية وثقافتها وفلسفتها[3]. إن ما يفترضه يان هـو أنـه إذا كان التنظـير مـن قبـل العلماء الصينيين ناجحًا، فـإن تـسمية «المدرسـة الـصينية»، أو «الخـصائص الـصينية» ليست ضرورية؛ لأن النظرية المطورة ستصبح نظريـة صـالحة عالميًـا، وليـست نظريـة صينية. لهذا السبب، يعتبر مشروعه هو الأكثر طموحًـا، بـل وأكـثر مـن اقـتراح تـشاو Zhao الجريء لإحياء نظام Tianxia الهرمي القديم[4].

4- يجادل يان بأن الوصول إلىٰ حالة القوة السياسية مسألة صعبة المنال، تمر عبر مراحل عديدة من طبقات تراكم القوة الشاملة بكل أنواعها. ويجادل يان أيضًا بأنه نتيجة للصعود الصيني فإن الصين يجب أن تسعىٰ بالتأكيـد إلىٰ قيـادة العـالم. وفي هـذا الصدد، يقترح بعض الإستراتيجيات المهمة حيث بالإضـافة إلىٰ زيـادة القـوة الـشاملة للدولة، فإنه يؤكد بشكل خاص علىٰ التحالف كإستراتيجية لتحقيـق الهيمنـة، فعنـدما تشكل دولة قوية كتلة وتقودها، وعنـدما تكـون هـذه الكتلـة هي الأقـوىٰ في النظـام الدولي، فإن الدولة الرائدة هي المهيمن، حيث إن تـشكيل التحـالف هـو الإسـتراتيجية الرئيسة المستخدمة في السياسة الدولية في السعي لتحقيق الهيمنة. وبالتالي، يقترح يـان

(1) Xiao Ren, "Toward a Chinese School of International Relations", in Wang Gungwu and Zheng Yongnian, eds., China and the New International Order, (London: Routledge, 2008), p. 297.

(2) Yan Xuetong, "Pre-Qin Philosophy and China's Rise Today", in Ancient Chinese Thought, Modern Chinese Power, eds. Daniel A. Bell and Sun Zhe (New Jersey: Princeton University Press, 2011), pp199-204, Available At: https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/312143

(3) Jin Xu and Sun Xuefeng, "The Tsinghua Approach and the future direction of Chinese international relations research", World Outlook, Vol. 6, (2014), PP 18-32, Available At: https://www.worldcat.org/title/constructing-a-chinese-school-of-international-relations-ongoing-debates-and-sociological-realities/oclc/951624027

(4) Hun Joon Kim, "Will IR Theory with Chinese Characteristics be a Powerful Alternative?", Op.cit.

أن الصين يجب أن تغير سياستها الحالية لعدم التحالف، وتشكيل تحالف مع حلفاء محتملين مثل روسيا وباكستان وطاجيكستان وكمبوديا وبنغلاديش وميانمار ولاوس وجمهورية كوريا الشعبية وغيرها.

2 - تصور تشاو تينغ يانغ Zhao Tingyang لنظام تيانشيا Tianxia:

يعد تشاو تينغ يانغ، الأستاذ في معهد الفلسفة في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، أبرز مفكر صيني يناقش رؤية الصين للنظام العالمي من خلال تطبيق نظام تيانشيا - Tianxia، حيث يعتبر مشروعه محاولة لخلق كيان شامل للبشرية، أو عالم من الوحدة، أو نسخة صينية من العالمية الليبرالية أو السلام الدائم.

وتيانشيا[1]؛ هي نظام دولي شرقي يعود تاريخه إلى العصر الإمبراطوري في الصين في عهد أسرة Zhou[2]، حيث توافق جميع الدول على طاعة مجموعة من القواعد حول كيفية عمل النظام الدولي في إطار من الانسجام والسلام، وقد ألهمت تلك الفكرة مجموعة من العلماء الصينيين لصياغة خطط طموحة لمستقبل الصين.

- **أهم الفرضيات:**

- تقوم فكرة نظام Tianxia خلال فترة Zhou على عدة أفكار أساسية، كما هو موضح على النحو التالي:

- تعتمد حلول المشكلات في السياسة العالمية على نظام عالمي مقبول عالميًا بدلًا من القوة القسرية (الإرادة العامة).

- مثل هذا النظام له ما يبرره سياسيًا إذا كانت ترتيباته المؤسسية تفيد جميع الشعوب في جميع الدول (المنفعة المشتركة).

---

(1) June Teufel Dreyer, The Tianxia Trope: will China change the international system?, Journal of Contemporary China, Vol. 24, 2015, Available At: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10670564.2015.1030951

(2) أسرة تشو أو مملكة تشو: أسرة صينية من الحكام الذين تولوا الحكم من نحو عام 1122 ق.م إلى عام 256 ق.م. وتُعد تلك الأسرة صاحبة أطول فترة حكم في الصين (790 عامًا) .

- العالم بأسره، في أنطولوجيا تيانشيا، هو وحدة التحليل، وليس الدول القومية كما هو سائد في النظام الويستفالي، حيث يعمل مثل هذا النظام إذا كان يخلق الانسجام بين جميع الأمم والحضارات، ويجب أن يكون نظامًا - بالمعنى الحقيقي - للعالم، وليس نظامًا للدول.

- نظام تيانشيا نظامٌ عالميٌّ يشمل جميع الدول، وعالمٌ لجميع الشعوب، ولا يوجد تمييز بين «هم» و«نحن» لأن الجميع يظلون على ما هم داخليًا، ولن يكون هناك المزيد من العوامل الخارجية التي لا يمكن التغلب عليها. وبالتالي فإن النظام ينتمي إلى جميع الدول على قدم المساواة، وهو مدفوع بالسلام أكثر من نظام ويستفاليا الذي هيمن على النظام العالمي لعدة قرون.

- يعد النظام بمثابة شبكة مفتوحة، أو موطنًا عالميًا، تتكون من حكومة عالمية عامة وغيرها من الدول الفرعية. وفي حين أن الأولى مسؤولة بشكل عام عن حفظ النظام، فضلًا عن كونها مسؤولة عن القواعد والقوانين والتحكيم في النزاعات بين الدول الفرعية، تتمتع الأخيرة، بدرجة عالية من الاستقلالية، ومسؤولة عن الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية لكل منها[1].

- نظام Tianxia عبارة عن عائلة موسعة، مبدأها التنظيمي هو الروابط الأسرية، لذلك يوفر مثل هذا النظام القائم على مبدأ الروابط الأسرية نظامًا أكثر ملاءمة للقرن الحادي والعشرين من الإمبراطورية أو نظام الهيمنة الذي يعتمد إلى حد كبير على القوة القسرية من أجل تعظيم إمكانيات التعاون العالمي والسلام. ويرى تشاو أنه في المجتمع الصيني التقليدي وفي أفكار كونفوشيوس فإن المبادئ المستخدمة داخل الأسرة هي مبادئ قابلة للتطبيق عالميًا بما في ذلك الدولة والعالم ككل[2]. ويشكل هذا

---

(1) Qin Yaqing, "Culture and global thought: Chinese international theory in the making", Revista CIDOB d'Afers Internacionals,No.100, pp. 67-89, Available At: file:///C:/Users/Google%20Technology/Downloads/67-90_QIN+YAQING_ANGLES%20(1).pdf

(2) Wan-ping Lin And Ching-Chang Chen, "Reflections on Confucian Cosmology and the Chinese School of IR Written", March 2020,Available At: https://www.researchgate.net/publication/346963189_Reflections_on_Confucian_Cosmology_and_the_Chinese_School_of_IR_Written

تناقضًا حادًا مع الحجة الواقعية القائلة بأن أخلاق الدولة يجب أن تكون مختلفة عن أخلاق الشخص، وأن «المبادئ الأخلاقية العالمية لا يمكن تطبيقها على تصرفات الدول في صياغتها العامة المجردة».

يجادل تشاو؛ بصفته ناقدًا حازمًا للفكر الغربي؛ بأنه نظرًا لعدم وجود مؤسسة سياسية عالمية مقبولة عالميًا تحكم مجتمعًا عالميًا متماسكًا، فإن عالم اليوم هو عالم فاشل، وبالتالي فإن محاولات توحيده عديمة الجدوى. مثل هذه المحاولة يجب أن تستند إلى فلسفة سياسية عالمية تتحدث نيابة عن العالم، وليس الدولة القومية. وبالتالي، لتحقيق هدف إنشاء نظرية عالمية، يجب فهم السياسة العالمية في إطار «العالمية»، وليس القومية. ويقارن تشاو المفهوم الصيني لتيانشيا، بمفهوم الأمم المتحدة، فبينما تفترض Tianxia مسبقًا أن «وحدانية» العالم هي قبول لتنوعه، فإن نمط الأمم المتحدة يفترض أنها مهمة لتحقيق العالمية الغربية. بعبارة أخرى، بينما يفترض تيانشيا الانسجام، يفترض نموذج الأمم المتحدة التشابه[1]. ويحاول تشاو فقط استخدام المعنى الأصلي تيانشيا من أجل اقتراح ممارسة وطريقة تفكير معقولة لحكم العالم، كما يقترح تشاو، أن النظام «مفتوح لأي مرشحين مؤهلين يعرفون أفضل طريقة لتحسين سعادة جميع الشعوب عالميًا»[2]. ومع ذلك، يقترح تشاو ضمنيًا أن الصين يمكن أن تسهم في إنشاء المؤسسة العالمية، منذ أن ظلت «روح تيانشيا» ثابتة في عملية تشكيل الصين اليوم.

باختصار: يحاول تشاو تقديم نظام تيانشيا على أنه بديل لنظام ويستفاليا، ويرى أنه في حين أن النظام الويستفالي هو نظام فوضوي، محصلته صفر، يهيمن عليه القوة العسكرية، وغير أخلاقي[3]، فإن نظام تيانشيا بديل هرمي ولكنه مستقر، يسوده التناغم والانسجام ومدفوع بالسلام، ويُدار بواسطة سلطة أخلاقية وثقافية وسياسية، والمشاركة فيه طوعية، ومحصلته فوز الجميع[4].

---

(1) Zhao Tingyang, "Rethinking Empire from a Chinese Concept 'All-under-Heaven' (Tian-xia)", Social Identities,Vol. 12, No. 1, January 2006, pp29-39, Available At: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13504630600555559

(2) Ibid, p32.

(3) Ibid.

(4) Nele Noesselt, "Revisiting the Debate on Constructing a Theory of International Relations with Chinese Characteristics", Op.cit, P. 6

3- نظرية تشين يا تشينغ Qin Yaqing (النظرية العلائقية في العلاقات الدولية Relationalism Theory):

يعد تشين الذي يعمل أستاذًا بجامعة الشؤون الخارجية الصينية، من أبرز نقاد النظريات الغربية في العلاقات الدولية المعاصرة، ومن أهم المروجين للمدرسة الصينية للعلاقات الدولية، ويركز في نظريته على دور الأبعاد الثقافية، خصوصًا الصور التى يختزنها المتفاعلون عن بعضهم البعض في تشكيل طبيعة العلاقات الدولية. وتشين هو أحد الرواد والمدافعين الرئيسين عن الحاجة إلى بناء مدرسة صينية CS للعلاقات الدولية على أساس التقاليد الثقافية الصينية، حيث يرى أن الفكر السياسي الصينى التقليدي القديم يقدم نهجًا مختلفًا للمشكلات العالمية. وليس من المستغرب أن يستكشف تشين التقاليد الثقافية والفلسفية الصينية كمصادر لتطوير نظرية العلاقات الدولية، خاصة عند النظر في خلفيته الفكرية حيث تدرب في الولايات المتحدة الأمريكية وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميسوري - كولومبيا، كما تأثرت معظم أعماله بشكل كبير بالبنائية الاجتماعية في العلاقات الدولية، والتى ترى أن سلوكات الدولة تتشكل بواسطة عوامل ثقافية مثل الثقافة والهوية[1].

- أهم الفرضيات:

1- «العلاقات بين الأفراد وليس الأفراد المنفردين» هي الوحدة الأساسية لتحليل العالم الاجتماعي، فوفقًا لتشين، يركز المجتمع الصينى بشكل كبير على العلاقة، أو Guanxi، وهي فكرة متأصلة في الكونفوشيوسية، حيث إن كل شيء مرتبط ببعضه البعض وبالسياق الخارجيK وعليه يرى تشين أن العالم مترابط ومتشابك من سلسلة من «العلاقات» بين الجهات الفاعلة المرتبطة ببعضها البعض وبالبيئة الخارجية[2]. لذلك، على عكس النظرة الغربية الحديثة الموجهة نحو التركيز على الدول القومية

(1) Qin Yaqing, "Relationality and processual construction: Bringing Chinese ideas into International Relations theory", Social Sciences in China, Vol.30, No.4, 2009, PP. 5-20, Available At: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/02529200903342560
(2) Ibid.

والفرد وتشدد على الاستقلالية الليبرالية الفردية، فإن الصينيين يميلون لرؤية العالم وفهمه ضمن سياق علائقي جماعي[1].

2- القوة هي أهم مفهوم في نظرية IR العلاقية، فمع الاعتراف بأهمية كل من القوة الصلبة والناعمة، إلا أن هناك ما يسمى «بالقوة العلائقية Relational power»، والتى تعنى أن القوة تأتي من العلاقات، أو ببساطة، العلاقات قوة « It means that Power comes from Relations, or Simply , Relations are Power»، حيث تولد العلاقات القوة وتتدفق القوة من العلاقات[2]. وبالتالي، القوة يمكن اشتقاقها من الدوائر العلاقية لدولة ما بالتركيز على العناصر غير المادية وغير الملموسة مثل المكانة، والتى قد لا تنطوي على مكاسب ملموسة، أو قد تنطوي على خسائر فورية، لكنها في حد ذاتها عنصر مهم من عناصر القوة في تعزيز العلاقات على المدى الطويل؛ (في عام 1960، قدمت الصين مساعدات مادية لبعض الدول الأفريقية على الرغم من أن الصين كانت فقيرة ومتخلفة، ولم تتوقع الصين حينها أي مكسب فوري ملموس، لكنها أرادت أن يكتسب سمعة الصديق المحتاج من خلال التضامن مع دول العالم الثالث. وفي الواقع، كان نجاح الصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة إلى حد كبير بسبب الدعم من الدول الأفريقية).

3- يعتبر الانسجام والتناغم جوهر هذه العلاقات (يفترض الديالكتيك الصينى الحالة المتناغمة لعلاقات يين ويانغ أو العلاقات الفوقية، كما لا يفترض عدم وجود الصراع بل يأخذ الصراع على أنه يمثل خطوات تقدمية نحو الانسجام (التنوع يؤدى للانسجام)، وبالتالي فهو يتحدى بشكل أساسي الديالكتيك الهيغلى الذي يعتبر الصراع جوهر هذه العلاقة، والتى تميل إليه نظرية العلاقات الدولية الغربية التى تقوم على الرؤى المتعارضة للأضداد أي أن التنوع يؤدى إلى الصراع .

---

(1) Benjamin Tze Ern Ho, "About Face: The Relational dimension in Chinese IR discourse", Journal of Contemporary China,Vol. 25,No.98, 2016, PP. 307-20, Available At: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10670564.2015.1075715?tab=permissions&scroll=top

(2) Yih-Jye Hwang, Reappraising the Chinese School of International Relations: A postcolonial perspective, Op.cit.

4- توازن العلاقات الذي يهدف إلى بناء العلاقات بين الدول واستقرارها، أكثر أهمية في النظام الدولي العلائقى من توازن القوى (النظرية البارزة للغاية في الغرب)، فالحفاظ على النظام لا يعنى مجرد موازنة السلطة، بل موازنة العلاقات بين القوى، لكن هذا ليس معناه أن توازن العلاقات بديلا لتوازن القوى إنما هو مكملا له.

5- مفهوم «العلائقية» الصينية Relationalism مفهوم مواز «للعقلانية والرشادة» الغربية Rationalism، فالحكم العالمى يجب أن يركز على العلاقات المتبادلة والمتشابكة ذات الأبعاد الثقافية والاجتماعية، وليس فقط الرسمية لتشكل ما يسمى بالجماعة الائتمانية Fiduciary والتنظيم الأخلاقي أي لا يمكن استبدال القواعد والعلاقات، ولكنها تكمل بعضها البعض من خلال مزيجها، أو نسج نموذج تركيبى للحكم أكثر فاعلية واستدامة[1].

6- العلائقية تحدد الهوية، فالعلاقات هي «المحرك الرئيس» لسلوك الدول والأفراد، كما تتحدد الهويات والأدوار الاجتماعية للفاعلين من خلال العلاقات الاجتماعية، ولا توجد هوية منفصلة عن العلاقات الاجتماعية، علاوة على ذلك، العلاقات الاجتماعية ليست ثابتة، ولكنها عملية تتغير باستمرار. لذلك، يولد الأفراد وكذلك تنشأ الدول في شبكة علائقية، مع تقديم هوياتهم وأدوارهم وسلوكياتهم المناسبة وتعريفها بواسطة الويب العلائقى[2].

يتضح مما سبق، أن تشين يتبنى رؤية وسطية ترى أن تطور العلاقات الدولية والتنظيم الدولي سيحدث عبر ربط نظريات العلاقات الدولية الغربية بالفكر الثقافي الصيني التقليدي[3]. ويجادل تشين أيضًا بأنه من الممكن بل وحتى الحتمي أن تظهر

(1) Qin Yaqing, "Culture and Global Thought: Chinese International Theory in the Making", Op.cit, P. 78.
(2) Qin Yaqing, "A Relational Theory of world politics", International Studies Review", Vol. 18,No.1 (2016), PP. 36, Available At: https://www.researchgate.net/ publication/ 297626516_A_Relational_Theory_of_World_Politics
(3) Qin Yaqing, "Culture and Global Thought: Chinese International Theory in the Making", Op.cit.

مدرسـة صـينية للعلاقـات الدوليـة[1]. وفي هـذا الإطـار، يـرىٰ تـشين أن الطـريقتين الأخريين غير مكتملتين حيث إن تشاو - تيانشيا يستخدم المفاهيم الصينية التقليدية فقط لفهم المشكلات المعاصرة التى نواجهها اليـوم، كمـا أن نهـج يـان تـسينغهوا، علىٰ الرغم من أنه يعيد تقديم الفلسفة والتاريخ والثقافة التقليديـة إلىٰ نظريـة العلاقـات الدولية، فإنه يتفهم شؤون العالم والسلوك الصينى الدولي من خـلال المفـاهيم الغربيـة المستوردة[2].

بجانب الإسهامات الفكرية الثلاثة المـذكورة أعـلاه، ينـبغي الإشـارة إلىٰ نظريـة قفص العصفور Bird-Cage Theory التي طرحها دينغ شـياو بينـغ Deng Xiaoping، والتي تقوم علىٰ فكرة عدم التخلي عـن الاشـتراكية مـع توظيـف بعـض ميكانيزمـات الرأسمالية، أي أن تـبقىٰ الـصين في «قفـص الاشـتراكية» مـع ضرورة توسـيع مـساحة القفص. ونظرية لون القط التي صاغ فكرتهـا لـوي جيـوي Lou Jiwei، وهي التعبـير عن النزعة البراغماتية في التوجهات الصينية لفترة ما بعد ماوتسي تونغ، فلـيس مهمًـا لون القط، المهم أن يصطاد الفئران، أي إن المهـم هـو النتـائج الاقتـصادية والـسياسية بغض النظر عن «اللون العقائدي»[3].

وعلىٰ الرغم من أن مسح تشين Yaqing Qin يوثق وجود نموذج صـيني للعلاقـات الدولية، إلا إنه لم يتم تطوير تصور منهجي للنهج الـصيني لنظريـة IR حـتىٰ الآن، فمـا يزال العلماء الصينيون المؤيدون لنظرية IR الصينية يختلفون حول مـا إذا كان ينـبغي أن تكون نظريـة ذات خـصائص صـينية، أو أن تـؤدي إلىٰ تـشكيل مدرسـة صـينية للعلاقات الدولية أو تمثل محاولة توطين (صـيننة) للعلاقـات الدوليـة «IR» Sinicize.

---

(1) Qin Yaqing, "Culture and Global Thought: Chinese International Theory in the Making", Op.cit.

(2) Qin Yaqing, "Why Is There No Chinese International Relations Theory?", International Relations of the Asia-Pacific, Vol. 7, No. 3,2007, p 329, Available At: https://www.jstor.org/stable/26159493

(3) وليد عبد الحي، مستقبل العلاقات العربية الصينية حـتىٰ 2030، مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشارات، 3 مارس 2022، متاح علىٰ: https://www.alzaytouna.net/2022/03/03/

وبالرغم من أنه لا يوجد إجماع بين العلماء الصينيين على ما يشكل مدرسة (مدارس) صينية للعلاقات الدولية، لكن هناك قواسم مشتركة تجمعهم لعل أهمها:

أولًا: أن المادة الخام للمدرسة (المدارس) الصينية يجب أن تكون شيئًا صينيًا فريدًا مثل التاريخ الصيني، والتقاليد، والأفكار السياسية، والثقافة، والأدب، حيث تهدف الدراسة النظرية الصينية للعلاقات الدولية لإعادة اكتشاف الفكر الصيني.

ثانيًا: يتفق العلماء على أن تطوير مدرسة (مدارس) صينية يوازي التأثير المتزايد باستمرار لتيار العلاقات الدولية السائد، وبالتالي استكمال وإثراء النظريات الموجودة، وليس استبدالها، هو الفهم المشترك لهؤلاء المساهمين.

ثالثًا: يتفق العلماء بشكل عام على أن صعود الصين وظهور مدرسة (مدارس) صينية من العلاقات الدولية مرتبطان ارتباطًا جوهريًا. ويقدم تشانغ، على سبيل المثال، ثلاثة أسباب تفسر ارتباط صعود الصين وصعود العلاقات الدولية الصينية ارتباطًا وثيقًا؛ أولًا، مع تطور الصين بشكل أكبر، من المرجح أن يصبح العلماء الصينيون على دراية بأوجه القصور في نظريات العلاقات الدولية القائمة في شرح السياسة العالمية بشكل عام وسلوك الصين في السياسة العالمية. ثانيًا، يوفر الواقع الجديد للعلماء الصينيين أسئلة وألغازًا جديدة في ظل بيئة عالمية جديدة. ثالثًا، سيؤدي صعود الصين إلى إثارة مسألة الشرعية في نظام عالمي متغير، خاصة تلك المتعلقة بالصين كقوة صاعدة جديدة تحل محل، أو على الأقل تكمل، النظام العالمي كما حددته الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهذه ليست حالة خاصة للتجربة الصينية، حيث أدى الواقع العالمي الجديد إلى تطورات نظريات جديدة، كما هي الحال في الواقعية الجديدة، ونظريات التكامل، والمؤسسية النيوليبرالية[1].

(1) Hun Joon Kim, "Will IR Theory with Chinese Characteristics be a Powerful Alternative?", Op.cit.

وفي حين أن تطوير المدارس الصينية يمكن أن يسهم في تحقيق هدف IR العالمي، لكن مثل هذا الحديث لم يتطور بعد ليصبح محاولة واعية لتطوير نظرية للعلاقات الدولية، حيث إن فكرة العلاقات الدولية العالمية «Global IR» التي استخدمها أميتاف أتشاريا هي امتداد لمفهوم العلاقات الدولية غير الغربية IRT، ولا ترفض المصطلحين «غير غربي» أو «ما بعد غربي»، ولكنها تنظر إليهما «كجزء من تحدٍ أوسع لإعادة تصور IR كنظام عالمي»[1]. إن العلاقات الدولية العالمية ليست نظرية ولكنها طريقة لفهم وإعادة تشكيل تخصص العلاقات الدولية. وهي لا تسعىٰ إلىٰ استبدال معرفة العلاقات الدولية التي يهيمن عليها الغرب علىٰ عكس بعض النظريات النقدية مثل الواقعية والليبرالية والبنائية، ولكنه يتحدىٰ ضيق الأفق لديهم ويحثهم علىٰ قبول الأفكار والتجارب والأفكار من العالم غير الغربي، فجميع النماذج والعقائد لها مكانها في العلاقات الدولية العالمية لكن هذه ليست تعددية كما فهمت في الكتابات الحديثة عن IRT[2]، وإنما هي في الحقيقة تدور أكثر حول التعددية داخل النظريات، وليس فقط في ما بينها. وما تزال العلاقات الدولية متأصلة إلىٰ حد كبير في التاريخ الغربي والنظريات الغربية، والتي علىٰ الرغم من أن لها إدعاءات بأنها تدور حول جميع الأوقات وجميع الأماكن، إلا أنها في الواقع تعبر عن ضيق الأفق إلىٰ حد ما عن الفترة القصيرة في تاريخ العالم عندما كان الغرب مهيمنًا. لكن مع بدء فترة الهيمنة الغربية في الانحسار، يحتاج IR إلىٰ الابتعاد عن هذا التحيز الضيق من خلال دمج وجهات النظر ليس فقط من التاريخ والنظريات السياسية الأخرىٰ، ولكن أيضًا من تاريخ العالم، أي إنه وقت IR العالمي[3].

(1) Amitav Acharya, "International Relations theory and the Rise of Asia", in Pekkanen S., Ravenhill J., Foot R. (eds.), The Oxford Handbook of the International Relations of Asia, Oxford: Oxford University Press, 2014, PP. 120-137.

(2) Dunne T., Hansen L., Wight C., "The end of International Relations theory?", European Journal of International Relations, Vol.19,No.(3),2013, PP 405-425 & Eun Y.S., Pluralism and Engagement in the Discipline of International Relations. Singapore. Springer (Palgrave Macmillan), 2016.

(3) Amitav Acharya and Barry Buzan, "Why Is There No Non Western International Relations", Op.cit.

- **تحديات تطوير نظرية صينية للعلاقات الدولية:**

يرى البعض أنه من أجل تطوير وازدهار نظرية صينية للعلاقات الدولية، يجب التغلب على بعض القيود والتحديات على المدى الطويل، ومنها: (1) الاستثنائية؛ (2) الازدواجية والثنائية؛ (3) الترويج الصريح والمباشر للمصلحة الوطنية.

التحدي الأول هو الاستثنائية، من أجل تطوير نظرية صينية للعلاقات الدولية، لابد من تجنب «الاستثناء الثقافي وضيق الأفق، والاستثناء هو الميل إلى تقديم خصائص المجموعة الخاصة (المجتمع أو الدولة أو الحضارة) باعتبارها متجانسة وفريدة ومتفوقة على تلك الخاصة بالآخرين[1]. إن أحد الأمثلة التي يستخدمها أميتاف أشاريا لإثبات الاستثنائية هو مفاهيم مثل «القيم الآسيوية»، أو «حقوق الإنسان الآسيوية»، أو «الديمقراطية الآسيوية»[2]. إن الانطلاق من خصوصية النظام الثقافي الصيني - الكونفوشيوسية، وأولوية الجماعة على الفرد يوقع محاولات بناء نظرية صينية للعلاقات الدولية في فخ الخصوصية وعدم التجريد، وهو أحد شروط النظرية (العمومية والتجريد). وتظهر الاستثنائية الصينية أيضًا في التركيز الأكاديمي على الصعود السلمي للصين حيث يفترض العلماء، استنادا إلى ممارسات الصين حتى الآن، أن الصين ستكون مختلفة عن أية قوة عظمى أخرى في سلوكها أو تصرفها. ولا ينبغي أن تقع الإسهامات الفكرية غير الغربية - وفي هذه الحالة الصينية - في فخ التحول إلى شكل آخر من أشكال ضيق الأفق أو الاستثناء أو الغربية - المركزية. وللتغلب على مثل هذا الخطر، يجب على العلاقات الدولية الصينية الانخراط مع الأساليب غير السائدة لدراسات العلاقات الدولية، وإرساء بناء نظريتها على التفكير النقدي.

التحدي الثاني هو الثنائية، أي تجنب الفهم الثنائي للغرب والصين. وتكون الثنائية أكثر وضوحًا في حالة تفسير Zhao لنظام Tianxia. ويقترح Zhao الإحياء

---

(1) Amitav Acharya, "Global International Relations (IR) and Regional Worlds", International Studies Quarterly, Vol. 58, No. 4, 2014, P. 5, Available At: https://academic.oup.com/isq/article/58/4/647/1807850

(2) Ibid.

المحتمل لنظام Tianxia كبديل لنظام الدولة الحديث الحالي[1]. هنا، تتم مقارنة ترتيب تيانشيا بنظام ويستفاليا الذي، وفقًا له، هو نظام فوضوي، محصلته صفر، يهيمن عليه القوة العسكرية، وغير أخلاقي[2]. ومن ثم، فإن كل ما هو جيد ومرغوب فيه - النظام، والشرعية، والخضوع الطوعي - يتم تجميعه داخل النظام التقليدي الصيني، وما هو سيئ وغير مرغوب فيه - الفوضى، والفوضى، والحرب - متأصل في نظام ويستفاليا. وبناءً على هذه الثنائية، يُفهم نظام تيانشيا على أنه «بديل هرمي ولكنه مستقر»، حيث يُدار النظام بواسطة سلطة أخلاقية وثقافية وسياسية، والمشاركة طوعية[3]. هذا الفهم هو مثال واضح على التفكير الثنائي، الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثنائية الصينية.

يتمثل **التحدي الأخير** في تجنب الترويج الصريح للمصلحة الوطنية أو مصلحة الحزب الشيوعي في ما يتعلق بظهور نظرية IR الصينية، حيث أثار العديد من العلماء مسألة ما إذا كانت نظرية IR ذات الخصائص الصينية، أو المدرسة (المدارس) الصينية، مشروعًا سياسيًا للأغراض السياسية للصين أم لا؟ وتمثل هذه القيود الأيديولوجية إشكالية رئيسة في تطوير نظرية العلاقات الدولية الصينية، لأنه من المستحيل على العلماء الصينيين انتقاد السياسة الخارجية لحكومتهم علنًا بسبب الافتقار إلى الحرية الأكاديمية والقيود السياسية والمؤسسية والثقافية المفروضة على الأكاديميين في الصين. إن القيود السياسية والمؤسسية تؤدي إلى هجرة الأدمغة، حيث يرغب أكثر الموهوبين في الصين في الدراسة في الخارج، وبعد التخرج، يفضلون العمل في جامعات غربية بدلًا من جامعات النخبة الصينية». ولكي تكون المدرسة (المدارس) الصينية مكونًا عالميًا حقيقيًا للعلاقات الدولية، يتعين على العلماء الصينيين الابتعاد عن الترويج للمصلحة الوطنية للصين، والاستفادة من حالة المدرسة الإنجليزية، التي يُعزى نجاحها، وفقًا لوانغ وبوزان، إلى تجنبها الاهتمامات الضيقة، وبناء نظرية عالمية[4].

(1) Zhao Tingyang, "Rethinking Empire from a Chinese Concept All-Under-Heaven (Tian-xia)", Op.cit, PP. 29-41.

(2) Ibid.

(3) Nele Noesselt, "Revisiting the Debate on Constructing a Theory of International Relations with Chinese Characteristics", Op.cit.

(4) Hun Joon Kim, "Will IR Theory with Chinese Characteristics be a Powerful Alternative?", Op.cit

مجمل القول، ما يزال المشروع الصيني لبناء نظرية للعلاقات الدولية ذات خصائص صينية حوارًا داخليًا بشكل أساسي، ولكي يصبح أكثر إبداعًا وإنتاجًا، يجب أن يقوم برحلات المعرفة عبر المكان والزمان، ويتخطى العقبات المذكورة أعلاه، فالنظريات هي نتاج تراكمي لعملية طويلة وصعبة. وبسبب الهيمنة الفكرية للفكر السياسي الغربي، فإن إنشاء نظريات غير غربية يصعب تحقيقه. وبالرغم من أنه منذ الستينيات كانت هناك محاولات مختلفة لتحقيق هذا الهدف، ومع ذلك، سقطت العديد من هذه الجهود في فخ ترديد صدى الوسطية الغربية للعلوم الاجتماعية الأساسية. وكما هو موضح سابقًا، فإن المحاولات الصينية لإنشاء مدارس صينية خاصة بالعلاقات الدولية تنطوي على المخاطر نفسها. وعلى الرغم من كونه مشروعًا ناشئًا، إلا أن المشروع الصيني لبناء نظرية للعلاقات الدولية كشف خلال العقود الأخيرة وبدلًا من إنشاء مدرسة صينية واحدة، ظهرت عدة مناهج صينية للتعامل مع العلاقات الدولية والنظام العالمي. لذلك من الأنسب التحدث عن بناء مدرسة / مدراس صينية للعلاقات الدولية (IR)، وليس نظرية صينية للعلاقات الدولية (IR). وفي حين أن غالبية هذه الأساليب، مثل نظرية تشين يا تشينغ Yaqing Qin حول العلائقية Relationalism Theory، ونظرية يان شيوي تونغ Yan Xuetong حول الواقعية الأخلاقية (منهج تسينغهوا)، تحاول الدخول في «IR العالمي» الذي تمثله الأوساط الأكاديمية الأمريكية من خلال الجمع بين الفكر السياسي الغربي والفكر الصيني التقليدي، يركز البعض الآخر، مثل نهج تشاو تينغ يانغ Zhao حول نظام Tianxia، على الفكر الصيني القديم فقط. لكن على الرغم من هذا الاختلاف، تشترك الإسهامات الفكرية الثلاثة في أرضية مشتركة وهي استخلاص الدروس من الفكر الثقافي الصيني التقليدي لصياغة إستراتيجيات للصين الصاعدة.

*

الفصل الثالث

الرؤية الصينية للعلاقات الدولية

(المفاهيم - الركائز - الأدوات)

ترتكز الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على عدة مفاهيم مركزية، كما أنها تقوم على عدة ركائز رئيسة، وتعتمد على عدد من الأدوات لترجمتها عمليًّا على أرض الواقع، وسنعرض كل هذا تفصيلًا في المباحث التالية:

المبحث الأول

المفاهيم المركزية في الرؤية الصينية للعلاقات الدولية

- **مفهوم «القوة»:**

يتجسد المفهوم الرئيس للقوة في الفكر الإستراتيجي الصيني في القوة الناعمة، وكان أول من قدم هذا المفهوم هو «جوزيف ناي» من خلال كتابه التغير في طبيعة القوة الأمريكية (الصادر عام 1990)، حيث رأى أن القوة الناعمة هي أن تدفع الآخرين لأن يرغبوا في القيام بما تريده دون إرغامهم على ذلك. وتعتبر الثقافة والقيم والنموذج التنموي «القوة الداخلية» للقوة الناعمة، في ما تعتبر الصورة الدولية «القوة الخارجية» للقوة الناعمة، حيث تربطهما الأنظمة الدولية التي تصبح قناة رئيسة لعرض القوة الناعمة الصينية وبنائها. وقد بدأت حملة بكين الدعائية لتعزيز قوتها الناعمة في عام 2007 في عهد الرئيس الصيني السابق (هو جين تاو) الذي أشار إلى أن بناء القوة الناعمة الصينية من الإستراتيجية الوطنية للصين، وذلك في تقريره المقدم إلى المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2007. ونتيجة للاهتمام بالقوة الناعمة، تم نشر العديد من المقالات العلمية في الدوريات الصينية التي تتناول هذا المفهوم، مثل معهد الدراسات الإستراتيجية، والمعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة. وتزايد الاهتمام في عهد الرئيس «شي جين بينغ»، حينما صرح في

عام 2014 أنه «يجب علينا زيادة القوة الناعمة للصين، وطرح سردية صينية جيدة، ورسائل تواصل أفضل إلى العالم»[1]. وفي المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر 2017، أطلق عليها الرئيس شي جين بينغ «القوة الناعمة ذات الخصائص الصينية»، مشيرًا إلى أن الصين ستكون رائدة عالمية في القوة الوطنية والتأثير الدولي. وفي عام 2017، تم انتخاب وانغ هونينغ، وهو من أبرز المؤيدين للقوة الناعمة، في أعلى هيئة في الصين، وهي اللجنة الدائمة للمكتب السياسي المكونة من ستة أعضاء. وتعد القوة الثقافية جوهر القوة الناعمة الصينية، وتعد عنصرًا مهمًّا في بناء مقومات قوتها الوطنية الشاملة في عهد الرئيس شي[2].

إن فهم رؤية الصين للعالم ورؤية العالم للصين تستمد جوهرها من الفكر الماركسي الصيني النابع من تراث وحضارة الصين، وتقوم رؤية الصين للعلاقات الدولية المستمدة من التراث التقليدي على ثلاثة مفاهيم رئيسة هي: تبادل المنافع لتحقيق المصالح الوطنية؛ والكسب للجميع وليس لطرف دون الآخر؛ والتناغم باعتباره «قيمة اجتماعية»، وإن كانت هذه القيمة جزءًا رئيسًا من الفلسفة التي ظهرت عبر كونفوشيوس والتراث الصيني قبله، وهو المفهوم الذي عمل الرئيس «هو جين تاو» على إحيائه وضرورة تطبيقه في العلاقات بين الدول وفي السياسة الدولية[3]. ووفقًا للرئيس «هو»، يتسم هذا العالم بتعددية العلاقات، وتعدد آفاق التعاون المتبادل، وشمولية الجميع دونما إقصاء يتحقق فيه التعايش المشترك بين الحضارات، ويتحقق فيه إصلاح الأمم، وبالتالي فإن نظامًا عالميًّا مثاليًّا مرجوًّا جاء اشتقاقه من التقاليد الصينية الموروثة منذ آلاف السنين، وأصبح يردد من قبل القادة السياسيين

(1) David Shambaugh, "China's Soft Power Push", Foreign Affairs, July /August 2015, Available At: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2015-06-16/china-s-soft-power-push

(2) Zhang Lihua, "Beijing Focuses on Soft Power", April 28, 2014, Available At: https://carnegietsinghua.org/search/?lang=en&qry=Beijing+focuses+on+soft+power&center

(3) محمد نعمان جلال، كتاب الصين والعالم: رؤية الصين للعالم ورؤية العالم للصين، مجلة الصين اليوم، 26 فبراير 2019، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/201902/t20190226_800157738.html

الصينيين كانعكاس لتطبيق الأفكار الكونفوشيوسية حول التجانس في التعامل مع القضايا العالمية خاصة وأن النظام العالمي القائم لا ينظر للعالم إلا بمنطق الدولة الواحدة بعد أن عجز عن مواجهة المشاكل العالمية أو التعامل مع الدولة المتحولة. أما النظام العالمي بالمنظور الصيني فهو نظام كوني يهدف إلىٰ حل المشاكل العالمية، ويعتمد علىٰ منظمات حقيقة عالمية تجسد الوجهة العالمية للكونفوشيوسية، ومن ثَمَّ تكون قادرة علىٰ مواجهة مشاكل العالم أجمع.

وقد ظل العامل الثقافي حاضرًا باستمرار كخلفية للرؤية الصينية للعالم الخارجي، انسجامًا مع إستراتيجيتها القائمة علىٰ مبدأ القوة الناعمة. ويمكن القول كذلك فهي وريثة حضارة عمرها قرون، ولديها من الأصول التاريخية والثقافية ما لا يمكن إنكاره. إن موقف الصين الحديثة من انفصال أو استقلال أي جزء منها نابع بالأساس من الفكر والتراث الصيني، وهو فكر أبرز مفكر عسكري صيني «سون تسي» في كتابه «فن الحرب»، والذي استطاع إقناع قادة بعض الأقاليم الصينية بتبنيه، ومن خلال ذلك ساعد في توحيد الصين وبروز المبدأ السياسي الأهم في الصين، وهو مبدأ وحدة الصين وعدم تجزئتها أو انفصال أي جزء منها[1]. وحتىٰ تصور شي جين بينغ لـ«مجتمع عالمي ذي مصير مشترك»، وسعي الصين إلىٰ «السلطة الإنسانية» بدلًا من «الهيمنة»، بعكس ما يراه دورًا أقل إنسانية للولايات المتحدة الأمريكية، له طابع فلسفي[2]. ويعبر طريق الحرير الجديد في جوهره عن فلسفة الصين المستمدة من تراثها وخاصة من تراث الفيلسوف الصيني كونفوشيوس الذي رفض مفاهيم الصراع والتنافس، وأكد مفهوم التكامل والتناغم. وجاء التكامل مستندا لفلسفة الصين المرتبطة بالبشر والكون، وهما مفهومان يتناغمان معًا، أي مع مفهومي «ين» و«يانغ»، وأنهما أساس مسيرة البشرية وخلق الكون وتطور الحضارات[3].

---

(1) محمد نعمان جلال، كتاب الصين والعالم، المرجع السابق.

(2) الرئيس الصيني شي جين بينغ: كيف يسهم ماضي بلاده في تشكيل رؤيته للعالم، بي بي سي عربية، 27 أكتوبر 2021، متاح علىٰ: https://www.bbc.com/arabic/world-59040507

(3) محمد نعمان جلال، الحزام والطريق بين الاقتصاد والسياسة، مجلة الصين اليوم، 15 أكتوبر =

وتؤمن الصين بأن الثقافة والاقتصاد يمكن أن يكونا مصدرين جوهرين للقوى الناعمة، وعلى النقيض من ذلك لا تؤمن بالقيم السياسية التي غالبا ما تعاني من تدني حرية التعبير، وانخفاض حرية الدين، وصعوبة منح مواطنيها حقوقهم السياسية والمدنية الأخرى. وفي حقيقة الأمر فإن النفوذ الصيني على الاقتصاد هو أقوى أداة تدعم طموحاتها في مجال القوة الناعمة؛ إذ يمكنها من جذب الدول الأخرى من خلال توقيع صفقات ضخمة وعروض واستثمارات بالإضافة إلى تقديم قروض ومساعدات[1]. وخلال فترة حكم «شي» قدمت الصين العديد من المبادرات العالمية مثل مبادرة «حلم المحيط الآسيوي»، و«الحلم الصيني»، و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، و«مبادرة الحزام والطريق»، و«نوع جديد من العلاقات مع الدول الكبرى»، وغيرها من المبادرات التي من شأنها أن تشكل تحول الصين نحو دبلوماسية الشعارات[2].

ولقد اختارت الصين إستراتيجية القوة الناعمة مقاربةً لتعزيز علاقاتها الدولية من أجل تحقيق مصالحها القومية، فتحولها لقوة إقليمية وعالمية يعتمد بدرجة كبيرة على تعزيز قواها الناعمة. كما أن القوة الناعمة من شأنها تسهيل جذبها للحلفاء، وبالتالي تأمين بيئة دولية سلمية يمكن أن تستثمر فيها تنميتها الاقتصادية، وتتيح لها الفرصة أن تتفاعل كفاعل دولي رئيس بالسياسة العالمية يحرص على تحقيق المصالح الإنمائية المشتركة مع الدول. ولمقاربة القوة الناعمة الصينية خصائص تميزها عن غيرها من تلك التي تقيمها القوى الكبرى الأخرى، فهي لا تسعى لإملاء شروط من الأعلى، ولا ترمي إلى التدخل في الشؤون الداخلية، ولا تقوم على الصراع الحضاري الثقافي، بل إن هدفها نشر القيم الصينية من خلال العلاقات الثقافية والدبلوماسية

= 2018، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/201810/t20181015_800144209.html

(1) Beston Husen Arif, "The Role of Soft Power In China's Foreign Policy In the 21st Century", (International Journal of Social Science And Studies, Vol.3, No.3, 2017) P99, Available At: https://www.researchgate.net/publication/316179157_The_Role_of_Soft_Power_in_China's_Foreign_Policy_in_the_21st_Century

(2) Wu You, "The Rise of China With Cultural Soft Power In The Age of Globalization", (Journal of Literature And Art Studies,Vol.8,No.5, 2018) P.764, Available At: https://www.davidpublisher.com/Public/uploads/Contribute/5ae911ade8af6.pdf

العامة والتعاون الاقتصادي. كما أن القوة الصينية الناعمة دفاعية الطابع، ترمي إلى تصحيح المدركات التي يمسخها الغرب بعنوان «التهديد الصيني»، وتوضيح النوايا السلمية وأهداف السياسة الخارجية الصينية[1].

ومن ناحية أخرى، ترى الصين أن للقوة المادية مثل القوة العسكرية أهمية أيضًا للحفاظ على نظام دولي مستقر، لكن لا يجوز استخدامها أو التلويح بها لتحقيق مصالح وطنية غير عادلة وعلى حساب مصالح الآخرين[2]. وكلٌّ من القوة الناعمة والصلبة ضروريان، وأحدهما غير كافٍ. وبالرغم من الأولوية التي تحظى بها القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية إلا أنه منذ بداية عهد الرئيس شي جين بينغ، يمكن القول إن الصين قد تجاوزت مفهوم «الأمن الناعم» نحو محاولة ترسيخ مفهوم «الأمن الصلب» ليتكامل المفهومان معًا في إطار ما يعرف بـ«القوة الذكية Smart Power»، حيث أدرك القادة الصينيون أن كون الصين تعد قوة عظمى أو فاعل إقليمي قوي، فإن ذلك يتطلب امتلاك قوة ناعمة وصلبة معًا، فالجمع بين القوتين هو ما يمكن الدولة من التمتع بالمرونة في علاقاتها بالدول الأخرى، وأن تظل لها ميزة في أي تنافس دولي. وعليه، وإلى جانب قوتها الناعمة، اتجهت بكين إلى عسكرة سياستها الخارجية (إنشاء قواعد عسكرية في الخارج - تبني سياسة أكثر حزما تجاه مصالحها الجوهرية وخاصة المصالح البحرية - إصدار قوانين مهمة في هذا الشأن - إبرام اتفاقيات أمنية وعسكرية مع بعض الدول - تعزيز التواجد الصيني في سوق السلاح) نتيجة لزيادة مصالحها الاقتصادية المنتشرة حول العالم، والتي قد تحتاج إلى حمايتها عسكريا في حال تهديدها، وذلك بعد أن ظلت تركز على مدار عقود على البعدين السياسي والاقتصادي. ويشير بعض المحللين إلى أنه على الرغم من امتلاكها القوة الذكية (التكنولوجية/المعرفية/الرقمية) بنوعيها: الصلب (العسكري) والناعم

---

(1) كاظم هاشم نعمة، «القوة الناعمة الصينية والعرب»، مجلة سياسات عربية، العدد (26)، مايو 2017.

(2) عماد الأزرق، «شي جين بينغ: الطريق إلى القمة»، بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2017.

(الثقافي/القيمي/العلمي)، إلا أنها باتت أيضًا تمارس ما يسمىٰ بـ«القوة الحادة Sharp Power» مفادها: التأثير في/علىٰ القوىٰ المؤثرة «Influencing the Influencers»؛ بحسب الوصف الذي ورد في المقدمة الافتتاحية لمجلة «الإيكونوميست»، وبالتالي اختراق الداخل، والتأثير علىٰ صنع القرار، وتشكيل اهتمامات النخب السياسية، لدفعهما إلىٰ تحقيق المصالح الصينية، وهو ما اعتبره بعض الخبراء «عودة لأجواء الحرب الباردة» التي شهدت توظيفًا لمصطلحات متعددة لوصف حالة العداء بين القوىٰ الكبرىٰ، مثل «الاحتواء»، و«الستار الحديدي»، و«الاستقطاب الدولي»[1]. وبهذا لم تعد الصين تستخدم القوة الناعمة فحسب لتحقيق مصالحها، بل انتقلت من تطبيق مفهوم القوة الناعمة إلىٰ تطبيق ما أطلق عليه «القوة الحادة»[2].

ويرتبط مفهوم القوة الحادة «بالدول السلطوية التي تريد أن تمارس التأثير العالمي بالأساليب نفسها التي تستخدمها في الداخل»، وهو وصف أطلقه كريستوفر والكر Christopher Walker، وجيسيكا لودفيك Jessica Ludwig علىٰ التأثير الصيني والروسي في العلاقات الدولية في مقالة لهما تحت عنوان «القوة الحادة: كيف تمارس الدول السلطوية التأثير؟» منشورة في 16 نوفمبر 2017 بمجلة Foreigns Affairs في نوفمبر 2017، وأعيد نشرها ضمن إصدار جماعي لـ National Adowment of Democracy في ديسمبر 2017، تحت عنوان «من القوة الناعمة إلىٰ القوة الحادة: تصاعد التأثير السلطوي علىٰ العالم الديمقراطي». ويعتمد التعريف علىٰ «من قام بالفعل» بدلًا من «كيفية القيام بالفعل»، فعند قيام الصين أو روسيا مثلًا بأنشطة مماثلة لتلك التي تقوم بها دول غربية، فإن هذه الأنشطة يتم وسمها بأنها أنشطة خبيثة لمجرد أن من قام بها دول توصف في الغرب بأنها «دكتاتورية».

---

(1) أحمد حمدون، تزايد ممارسات القوة الحادة في التفاعلات الدولية، مركز المستقبل للأبحاث وللدراسات المتقدمة، 16 أغسطس 2018، متاح علىٰ:

https://futureuae.com/ar/Release/ReleaseArticle/596/sharp-power

(2) سمير مرقص، القوة الحادة، صحيفة الأهرام، 23 ديسمبر 2017، متاح علىٰ:

https://gate.ahram.org.eg/daily/News

ويرىٰ جوزيف ناي أن القوة الحادة هي شبيهة بالقوة الناعمة من خلال استعمال القيم والسياسات والثقافة للتأثير الخارجي، لكن غاية هذا التأثير هو استهداف النماذج الديمقراطية واختراق منظومتها القيمية بما يهدد وجودها في المستقبل، كما أنها قريبة من القوة الصلبة في شكلها الحاد، حيث تقوم علىٰ الاستخدام الخادع للمعلومات، لأهداف عدائية، وهو نوع من القوة القاسية، حيث إنها تشير إلىٰ توظيف آليات مثل تقنيات الحرب الإعلامية العدوانية للدول الاستبدادية (الصين وروسيا)، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية علىٰ العمليات السياسية والانتخابية، ومن أبرزها التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية لعام 2016، وأيضًا علىٰ جهود الصين لفرض الرقابة علىٰ النقاشات حول مواضيع حساسة تتعلق بالمنشورات والسينما والتدريس المدرسي الأمريكي[1]. وبشكل عام، يرىٰ ناي أن مفهوم القوة الحادة شبيه بمفهوم ناي للقوة الناعمة لكن بشكلها السيئ[2]، كما أن الفرق بين القوة الناعمة والقوة الحادة يندرج في «كيف»، و«لماذا»[3].

وتجدر الإشارة إلىٰ أن صورة الصين في الوقت الحاضر ما تزال متناقضة، حيث نجد أنها تتمتع بصورة جيدة لدىٰ معظم البلدان النامية، التي تعتبرها شريكًا اقتصاديًّا مرغوبًا فيه، ونموذجًا تنمويًّا جذابًا، في حين تحظىٰ بصورة سلبية نوعًا ما في عيون الدول المتقدمة؛ إذ غالبًا ما يُنظر إليها علىٰ أنها عملاق، غازٍ، وغير ديمقراطي. وانسجامًا مع هذه الرؤية، فقد عملت الصين علىٰ إضفاء الطابع المؤسساتي علىٰ إستراتيجيتها الثقافية، في محاولة للانتشار علىٰ نطاق واسع من خلال نسج شبكة ثقافية عبر العالم للترويج لحضارتها، خصوصًا عبر إنشاء المراكز الثقافية الصينية

---

(1) عمار قط، العالم بين فكي تهديدات «القوة الحادة» و«القوة الناعمة، 29 يناير 2018، متاح علىٰ: https://arabic.euronews.com/2018/01/29/soft-sharp-power-russia-china

(2) عبيد الحليمي، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة، المركز الديمقراطي العربي، 23 يونيو 2020، متاح علىٰ: https://democraticac.de/?p=67404

(3) سعود كاتب يحذر من القوة الحادة كأداة للتصنيفات الدولية الهلامية، موقع المواطن، 30 يوليو 2021، متاح علىٰ: https://www.almowaten.net/2021/07

بالتعاون مع الجامعات أو المنظمات في البلدان المستقبلة؛ إضافة إلى ذلك تضاعفت المبادرات إلى أن أصبحت الثقافة ممارسة أساسية للقوة الناعمة الصينية، بهدف تسهيل المعرفة وفهم الأجانب للصين، وتجديد الصورة من أجل خلق مناخ يفضي إلى تطورها ونهوضها بقوة[1].

وعلى الرغم من اهتمام الصين في السنوات الأخيرة ببناء القوة الناعمة، واتخاذ بعض الإجراءات، إلا أنها، وبالنظر إلى جميع قواها الاقتصادية والعسكرية، تعاني من نقصٍ حاد في القوة الناعمة. وهناك بعض المشكلات التي تواجه الصين في بناء القوة الناعمة الصينية في العالم، تتمثل أولى هذه المشكلات في عدم التوازن بين القوة الصلبة والقوة الناعمة؛ بحيث لم تحول القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية إلى عناصر القوة الناعمة، وتتخلف القوة الناعمة الصينية عن الولايات المتحدة الأمريكية حتى أنها أضعف من اليابان وكوريا الجنوبية. أما ثاني هذه المشكلات، فتتمثل في الفجوة بين العرض والطلب على المنتجات الثقافية؛ إذ تهتم الحكومة الصينية بنشر الثقافة التقليدية، وتولي الأولوية لترجمة الكتب الكلاسيكية الصينية القديمة. لكنهم في الواقع يهتمون بالمنجزات الصينية المرموقة المحقَّقة منذ سياسة الإصلاح والانفتاح. وتتمثل ثالث هذه المشكلات في اعتماد الصين على القنوات الرسمية لتعزيز القوة الناعمة، وافتقارها إلى المنظمات غير الحكومية؛ إذ تعتمد الصين بشكل رئيس على القنوات الحكومية الصينية، ذلك لأنها تتسم بكونها ذات «حكومة قوية ومجتمع ضعيف»، في ما تلعب الدولة دور التخطيط والقيادة، وتقوم بتنفيذ المشروعات في المدى القصير من «أعلى إلى أسفل». أما الشركات والقوى الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات، فقد فشلت في أداء دَورها في تأييد بناء القوة الناعمة الصينية في الدول العربية ودعمها[2].

---

(1) فاطمة لمحرحر، الثقافة وأثرها في صنع السياسة الخارجية الصينية، الجريدة، 23 سبتمبر 2021، متاح على: https://www.aljarida.com/articles/1632328066576571900

(2) القوة الناعمة الصينية في الوطن العربي، صحيفة الشروق، 12 سبتمبر 2017، متاح على: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx

وبالتالي، وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي تم الحصول عليها بتبني تعزيز الثقافة كمدخل أساسي لتحسين صورة الصين الخارجية وجذب شراكات مختلفة؛ فإن العديد من الباحثين والمفكرين وعلى رأسهم «جوزيف ناي» يرون أن الصين ضعيفة في استخدام كل موارد قوتها الناعمة، ولا تتوافر على صناعات ثقافية مهمة، وتفتقر إلى الكثير من المؤسسات التي تولد القوة الناعمة. هذا وتعاني الصين سياسيا من عدم المساواة، ونقص الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. ولعل العوامل الرئيسة التي تحد من القوة الناعمة الصينية يختصرها جوزيف ناي في عاملين: العامل الأول: القومية، فقد بنى الحزب الشيوعي شرعيته ليس فقط اعتمادا على النمو الاقتصادي وإنما أيضًا اعتمادا على النداءات الموجهة إلى القومية، وهو ما برز بشكل خاص عند تشجيع قومية الصين على الاعتداء على الدول المجاورة. أما العامل الثاني يتمثل في إحجام الصين عن الاستفادة الكاملة من كل موارد القوة الناعمة، والتغافل عن تلك الموارد التي تنبع من الأفراد والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وبالتالي، تسهم كل تلك العوامل في خلق تحديات وعقبات أمام السياسة الخارجية الصينية، مما يخلق جوًا من عدم الثقة نتيجة اختلافات أيديولوجية، أو عدم الثقة في النظام السياسي الصيني والخوف من صعودها الاقتصادي؛ الأمر الذي يجعل من الخطوات المتخذة ذات فاعلية مختلطة في سبيل تعزيز الثقافة الجزء الأساسي في القوة الناعمة الصينية لمواجهة القيود والعقبات المطروحة[1].

أخيرًا، يمكن القول إن التمدد الصيني متسارع بغير تهور، ويحمل مضمونًا اقتصاديًّا ومعرفيًّا كونيًّا للعالم المعاصر، لا تبغي الصين من خلاله أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح قوة عظمي وحيدة، أو لمعاداة قوي أخري بمنطق الصراع القطبي التاريخي أو ما عُرف بالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. وإنما لتأكيد حقها في أن تكون قوة كونية أساسية. وبحسب أحد الباحثين: «ليس من ضمن حسابات الصين أن تتخلى عن فرصتها التاريخية في أن تسترد منزلتها في

---

(1) القوة الناعمة الصينية في الوطن العربي، المرجع السابق.

الشؤون العالمية، تلك المنزلة التي كانت تحتلها في القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر، عندما كانت في قلب نظام المبادلات الصناعية الدولي، حيث كانت ذات يوم مركز العالم (المملكة الوسطى)، وكانت أرض أم الاختراعات، ومقر الثروة العالمية، ومنارة الحضارة. ومن ثَمَّ هذا هو دور الصين الطبيعي في النظام العالمي، وهي تسلك اليوم، متسلحة بعنفوانها المُستعاد، سبلًا غير مألوفة[1].

- **مفهوم «الصعود السلمي Peaceful Rise» (التنمية السلمية لاحقًا):**

ظهر مفهوم «الصعود السلمي» للصين في عام 2003 تحت قيادة Hu Jintao، وصاغها آنذاك الإستراتيجي الصيني والمستشار السياسي «زينغ بيجيان»، والذي حاول من خلال طرحه لهذا المفهوم دحض «نظرية التهديد الصيني»، وطمأنة المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية كلاعب أساسي لن تغير من هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره، كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة[2].

ويتضمن مفهوم «الصعود السلمي» الإشارة إلى خمسة عناصر رئيسة هي: أولًا: تعتمد تنمية الصين على الإسهام في السلام العالمي، أي أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد، في مقابل أن تساعد هي على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية. ثانيًا: الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها، أي ستعتمد تنمية الصين بشكل أكبر على مواردها وسوقها. ثالثًا: الاستمرار في سياسة الانفتاح والالتزام بالقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف، أي ستلجأ الصين إلى الوسائل السلمية من أجل التنمية. رابعًا: لتحقيق هذا المفهوم «الصعود السلمي»، الصين مستعدة لعملية طويلة الأمد من العمل الجاد، حتى عدة أجيال، من أجل

---

(1) سمير مرقص، القوة الحادة، مرجع سبق ذكره.

(2) «مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية»، مركز الجزيرة للدراسات، 2 أبريل 2011، متاح على: https://www.studies.aljazeera.net

الازدهار الاقتصادي. أخيرًا، في أثناء السعي لتحقيق هذا الهدف، لن يتم الوقوف في طريق أية دولة أو تعريض أية دولة أخرى للخطر، كما لن ينجز على حساب أية أمة (أخيرًا، حتى عندما حققت الصين تنميتها الاقتصادية، فإنها لن تسعى إلى الهيمنة في العالم أو تظهر كتهديد لأية دولة)[1].

وقد أثار مفهوم الصعود السلمي الجدل داخل الصين؛ إذ عارض البعض استخدامه في ما تحفظ البعض الآخر عليه، وبالأخص تيار الرئيس «جيانج زيمين»، أو ما يطلق عليه التيار القومي البراغماتي. وقد تركزت الاعتراضات على العديد من الأسباب كان أبرزها وأهمها هو أن مصطلح ومفهوم «الصعود» في حد ذاته ربما يثير مخاوف الآخرين سواء كان سلميًا أو لا. في المقابل أصر التيار القومي الواقعي على أنه لا داعي لإخفاء طموح الصين في الصعود على الساحة العالمية، المهم أن يتم إقناع القوى الرئيسة في النظام العالمي بأن الصعود الصيني لن يهدد موقعها على الساحة الدولية، ومنذ عام 2004، وباقتراح من الرئيس جيانغ زيمين تم استبدال «التنمية السلمية Zhongguo heping fazhan» بـ «المصطلح» الذي يعود في جذوره إلى الإستراتيجي الصيني «دينغ شياو بينغ» مهندس سياسية الانفتاح والتحديث الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للصين المعاصرة منذ 1978، وما تزال سياسية الصعود السلمي هي السياسية الرسمية المعتمدة في الصين، والتي يشدد قادتها دوما على أنها الخيار الإستراتيجي لبلادهم[2].

كما تم طرح سلسلة جديدة من المفاهيم حول الدبلوماسية الصينية للمرة الأولى، إثر انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 2012. وتنعكس تلك المفاهيم الجديدة للدبلوماسية الصينية في الآتي[3]:

---

(1) مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، المرجع السابق.

(2) نفسه.

(3) جين تسان رونغ ووانغ خاو، «المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، والمفاهيم والخصائص الجديدة للدبلوماسية الصينية»، في: الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، دار صفصافة للنشر، القاهرة، 2017، ص136.

● **مفهوم «الحلم الصيني»:**

يمثل رؤية الرئيس الصيني شي جين بينغ للنهوض بالصين، والتي تهدف إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي، ونوعية حياة أفضل للمواطنين الصينيين بشكل عام، وتسعى نحو استعادة المكانة القومية للصين وضمان صعودها كدولة مزدهرة وقوية[1]. ويستهدف الحلم الصيني تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية عن طريق ما يعرف بهدفي المئويتين، أي الهدف الأول وهو إنجاز مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل بحلول2021، في الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، والهدف الثاني هو بناء دولة اشتراكية حديثة وغنية وقوية وديمقراطية ومتحضرة ومتناغمة بحلول2049 الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية[2]، مع الاستمرار في إتباع الاشتراكية ذات الخصائص الصينية والتنمية السلمية، والتمسك بالوحدة العضوية في ما بين قيادة الحزب وسيادة الشعب وحكم الدولة بالقانون[3].

وينقسم المخطط لهذه الحقبة إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى انتهت عام 2020 بالقضاء على الفقر، المرحلة الثانية تنتهي عام 2035 بإتمام بناء النظام وتحقيق طفرة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية. المرحلة الثالثة من المقرر أن تنتهي عام 2050 وتصبح فيها الصين دولة اشتراكية حديثة قوية ومزدهرة وديمقراطية ومتحضرة ومتناغمة وجميلة. وكما أعلن شي جين بينغ ستصبح الصين «شامخة وسط أمم العالم بمعنوياتها العالية»[4].

ويتجلى الحلم الصيني على مستويين، الأول يتمثل في السياسية الداخلية للصين

---

(1) تيموثي أرص ني هيث وآخرون، «إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي»، مرجع سبق ذكره.

(2) عماد الأزرق، «شي جين بينغ: الطريق إلى القمة»، مرجع سبق ذكره، ص103.

(3) المرجع السابق، ص105-107.

(4) رؤية الصين لدورها العالمي، مرجع سبق ذكره.

(الدفع الشامل للأبنية الخمسة)[1]، والثاني من خلال سياستها الخارجية. ويتجسد هذا الحلم في التكامل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، أي إن تحقيق مصلحة الشعب الصيني لا تنفصل عن تحقيق مصلحة شعوب العالم. ويعد حلم الشعب الصيني، في نظر الدبلوماسية الصينية، جزءًا لا يتجزأ من الحلم العالمي. كما يعتبر إسهامًا صينيًّا في تنمية وتقدم العالم، وتعقد الصين آمالًا على إقامة شراكة وتحالف مع الدول الكبرى لتحقيق الحلم العالمي من خلال إقامة علاقات إيجابية ووثيقة بين الطرفين، بما يخدم الجميع بشكل متوازن. ويقوم الحلم الصيني على مبادئ السلام وانسجام وتناغم العالم، وتعايش جميع شعوبه، كما يروج إلى تحقيق النهضة المشتركة بين الصين والعالم، وهذا ما يفند نظرية سعي الصين إلى التوسع وتحقيق ازدهارها بالقوة على حساب الآخرين. بل قامت بنهضتها في إطار سلمي، أساسه النمو الاقتصادي، والحوار الثقافي، والدعوة إلى حل الأزمات بشكل سلمي، غير أن البعض يرى في الحلم الصيني تجسيدًا لتفكير الصين في إعادة أمجاد «الإمبراطورية الوسطى العظمى». في مقابل هذا الرأي، يدافع الصينيون عن كون منتقدي الحلم الصيني والنهضة الصينية لم يفهموا التاريخ الصيني بشكل جيد، حيث عرف الصينيون من القدم بتمسكهم بمفاهيم السلم ونبذ الحرب واستحضار الحوار، والاحترام للآخر شعبًا وثقافةً وتاريخًا، وهي كلها مميزات الأمة الصينية منذ القدم[2].

يمكن القول إن الحلم الصيني بمثابة إستراتيجية تنموية طموحة تسعى الصين

---

(1) يشمل الحلم الصيني فكرة تعميق الإصلاح على نحو شامل، حيث الدفع الشامل للأبنية الخمسة (البناء السياسي، والبناء الاقتصادي، والبناء الثقافي، والبناء الاجتماعي، وبناء حضارة إيكولوجية)، أي يشمل أهدافا اقتصادية لزيادة دخل الفرد، وأهدافا سياسية لضمان بقاء الحزب الشيوعي الصيني في الحكم، وأهدافا للرفاهية الاجتماعية لدعم الاستقرار الداخلي، وأهدافًا ثقافية لتعزيز قيم الحزب الشيوعي الصيني وأخلاقياته، وأهدافا بيئية لتحسين الظروف البيئية.

(2) رؤية الصين لدورها العالمي، مرجع سبق ذكره.

لتحقيقها بحلول عام 2049، وتستخدم الصين عدة آليات لتحقيق «الحلم الصيني»، ومن أهمها: «مبادرة الحزام والطريق» التي تعزز من صورة الصين كقوة دولية على الساحة العالمية، ومبادرة صنع في الصين 2025 التي تعزز الإنتاج المحلي والتصدير، وتعمل على تقليل الاعتماد على الخارج[1]. وجدير بالذكر أن الحلم الصيني هو المدخل الإستراتيجي لتوجهات السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ تجاه العالم الخارجي، حيث تسعى بكين في عهد الرئيس شي جين بينغ لاستعادة أمجادها الإمبراطورية، وإرثها الحضاري كقوة كبرى في عالم متعدد الأقطاب، مما يعمل على استعادة مكانتها القومية، وضمان صعودها كدولة مزدهرة وقوية.

انطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن مفهوم «الحلم الصيني» يأتي في سياق التحولات الكبرى التي تعرفها السياسة الداخلية والخارجية للصين، وكذلك تكريسًا لسياسة الشعارات الكبرى لدى الزعماء الصينيين منذ تأسيس الجمهورية الشعبية، فقد طرح الزعيم «ماو تسي تونغ» مفهوم «الماوية» الذي عمل من خلاله على المزج بين شيوعية لينين وماركس، هذا المفهوم الذي كان بمثابة لوحة قيادة بالنسبة للثورة الثقافية التي شهدتها الصين، بإيجابياتها وسلبياتها المتعددة. أما الزعيم «دينغ شياو بينغ» الذي حاول الاستفادة من أخطاء سابقيه، فقد طرح مفهوم «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية»، والذي ارتكز عليه في سياسة الإصلاح والانفتاح التي انتهجها على المستوى الداخلي والخارجي. كما يمكن ذكر مفاهيم «التنمية العلمية»[2]،

---

(1) Hans Binnendijk, Sarah Kirchberger and others, The China Plan: A Transatlantic Blueprint for Strategic Competition, Atlantic Council, March 2021.

(2) مفهوم التنمية العلمية هو عبارة عن أفكار أسسها الرئيس هو جينتاو. ويعتبر مفهوم التنمية العلمية عنصرًا مهمًّا أيضًا في المنظومة النظرية الاشتراكية ذات خصائص صينية. ويمثل أهمية استرشادية كبيرة بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني. ويقوم مبدؤه الأساسي على التنمية، وأهم محاوره هو وضع الإنسان في المقام الأول، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة، ويعتمد في أسلوبه على التخطيط والتنسيق.

و«التمثيلات الثلاث»[1] التي جاء بها رؤساء الصين بعد الزعيم «دينغ». ثم يأتي الرئيس «شي جين بينغ» ليطرح مفهوم «الحلم الصيني»، و«المفهوم الجديد للتنمية»[2]، وذلك مع أول خطاب له كرئيس للصين في عام 2013.

- **مفهوم «مجتمع المصير المشترك» Community of Common Destiny:**

يعد مفهوم «المصير المشترك» مفهومًا متجذرًا في الثقافة الصينية المتوارثة منذ آلاف السنين، وجاء إطلاق المفهوم في العصر الحديث عام 2012 من خلال الحزب الشيوعي الصيني، ثم تبناه الرئيس الصيني شي جين بينغ منذ توليه رئاسة البلاد ليستهدف البشرية ككل. ومنذ ذلك الحين استخدم المصطلح بشكل متكرر في خطابات الرئيس شي مرورا بخطابات العديد من المسؤولين الصينيين في العديد من المناسبات المحافل السياسية والمؤتمرات الدولية، واكتسب المفهوم أهمية واستخداما غير مسبوق[3]. ويعتبر المفهوم بمثابة دعوة مقدمة من الصين لوعي واستنهاض العالم بوجود رابطة للمصير المشترك تربط البشرية ككل بحكم العيش على أرض واحدة؛ فأضحى المفهوم يتخطى الحدود الوطنية والفكر العقائدي. ويعد اهتمام الرئيس الصيني بالمفهوم بمثابة رسالة للعالم ككل بأن المفهوم هو أساس رؤية الصين لعلاقاتها

---

(1) تعد التمثيلات الثلاثة مكونًا مهمًّا من مكونات المنظومة النظرية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وتعد من أسس حياة الحزب الشيوعي الصيني ومصدر قوته. ويؤكد هذا الفكر على ثلاث مهام يقوم بها الحزب الشيوعي؛ أولًا: أن يمثل الحزب دائمًا متطلبات التنمية للقوى الإنتاجية في الصين. ثانيًا: أن يمثل مسار تقدم الثقافة الصينية. ثالثًا: أن يمثل المصالح الأساسية لغالبية العظمى من الشعب.

(2) طرح الرئيس شي المفهوم الجديد للتنمية وهو تحديدًا «الابتكار والتنسيق والخضرة والانفتاح والتمتع المشترك»، مع وأهمية التحول من نمط التنمية المدفوع بالموارد وحجم الاستثمارات إلى نمط التنمية المدفوع بالابتكار، وتعديل نظرية التنمية حسب متطلبات العصر، فالاقتصاد الصيني برغم حجمه الكبير ما زال ضعيفا، وأن نمو الاقتصاد الصيني برغم كونه سريعًا، فإن نوعيته ليست جديدة، وبالتالي الاهتمام بالكيف وليس الكم.

(3) Jian Zhang, "China's New Foreign Policy Under Xi Jinping: Towards 'Peaceful Rise 2.0'?", Op.cit.

الخارجية مع دول العالم[1]. وقد ازدادت الرؤية ثراء بعد المقترحات التي طرحتها الصين لبناء مجتمع ذي مصير مشترك في الفضاء السيبراني، ومجتمع ذي مصير مشترك في الأمن النووي، ومجتمع مصير مشترك في الفضاء الخارجي، ومجتمع صحي مشترك للبشرية، ومجتمع بيئي مشترك، لتوفر بذلك المزيد من التوجيه الملموس للتعاون والتنمية عبر عدد من القطاعات.

ويرتكز المفهوم على إقامة شراكة متكافئة وقائمة على التفاهم المتبادل، وإرساء نمط أمني يتسم بالعدالة والإنصاف والمشاركة في البناء والتقاسم، والسعي نحو آفاق التنمية المتسمة بالانفتاح والابتكار والتسامح والمنفعة المتبادلة، وتعزيز التبادل بين الحضارات المتسم بالانسجام مع وجود الاختلاف، والتوافق والتسامح، وبناء نظام إيكولوجي يحترم الطبيعة والتنمية الخضراء. وهذا يؤكد استنباط المفهوم من الثقافة الكونفوشيوسية وتطويره عمليًّا، والترويج له، لتبنيه من قبل العالم المختلفة ليحقق التضامن بين الشعوب عبر التأكيد على عدة مبادئ:

- التزام أية دولة، وهي تسعى لتحقيق مصالحها بأن تضع في اعتبارها مصالح الدول الأخرى، وأن تدفع التنمية المشتركة من خلال تحقيق تنميتها الوطنية.

- إنشاء علاقة شراكة جديدة للتنمية العالمية تكون أكثر توازنًا وتحقق المنفعة المتوازنة.

- أن تبذل كل الدول جهودا متضافرة لمواجهة الصعوبات وتقاسم المسؤولية والتطلعات المشتركة لتعزيز المصالح البشرية[2].

يمثل المفهوم تطويرا لمسيرة العلاقات الدولية من منظور النظرية الصينية للعلاقات الدولية، الأمر الذي تطلب نشر الفكر والترويج له ومأسسته وتبنيه أمميًّا على أساس الثقة والاحترام المتبادل والتعاون والفوز المشترك والحفاظ على السلام

---

(1) هبة جمال الدين، العلاقات العربية الصينية المصير المشترك، مرجع سبق ذكره، ص16.

(2) نفسه.

والاستقرار الأمني، وهو ما نجحت فيه الصين، حينما تم استصدار قرار أممي في نوفمبر عام 2017 يؤكد الالتزام الدولي بالمصير المشترك، حيث وافق الأمين العام أنطونيو غوتيريش على مفهوم المصير المشترك للشعوب، مؤكد على دور الصين في العالم كقوة رئيسة هدفها دعم التعددية العالمية واصفا إياها بقوله: «إن الصين أصبحت قوة رئيسة للتعددية، إن هدفنا لمتابعة التعددية هو إنشاء رابطة المصير المشترك للبشرية»[1].

- **مفهوم «الدبلوماسية الشاملة ذات الخصائص الصينية»:**

طرح الرئيس شي جين بينغ مفهوم «الدبلوماسية الشاملة ذات الخصائص الصينية» في عام 2014، والتي تتسم بالتوازن والشمول، وتؤكد سعي الصين على التواصل مع جميع الدول في إطار المصير المشترك وتعظيم الاستفادة المشتركة[2]. وتنبثق «الدبلوماسية الشاملة ذات الخصائص الصينية» من الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، والتي تعني وتنطلق من الثقافة والحضارة الصينية القائمة على التعاون مع الآخر والربح المشترك. كما تنطلق من المبادئ الصينية الخمسة للتعايش السلمي المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل لسيادة الدول، وعدم الاعتداء، والمساواة، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

- **المفهوم الجديد لـ«الأمن»... الأمن الشامل والمشترك والتعاوني:**

طرح الرئيس «شي جين بينغ» في مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (سيكا CICA) - مايو 2014، مفهوم «الأمن الجديد» المتمثل في الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام بين الدول الآسيوية[3]. ويقصد بالأمن المشترك احترام وضمان الأمن في كل دولة، والأمن الشامل هو حماية الأمن في المجالات التقليدية وغير

---

(1) هبة جمال الدين، العلاقات العربية الصينية المصير المشترك، مرجع سبق ذكره، ص16.

(2) عماد الأزرق، شي جين بينغ: الصعود إلى القمة، مرجع سبق ذكره، ص173.

(3) كلمة الرئيس «شي جين بينغ» في مؤتمر القمة الرابعة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا مايو 2014، «شي جين بينغ: حول الحكم والإدارة»، المجلد الأول، مرجع سبق ذكره.

التقليدية معًا، والأمن التعاوني هو تعزيز الأمن في المنطقة عبر الحوار والتعاون، والأمن المستدام هو تحقيق الأمن الدائم من خلال التنمية والأمن معًا[1].

هذا المفهوم الصيني الجديد يستهدف في المقام الأول إدخال تعديلات مهمة على المفهوم الدولي للأمن، خاصة ذلك المفهوم الذي سبق ورسخته القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حرص المفهوم الصيني للأمن على استبعاد فكرة الحرب الباردة، وتجاوز فكرة الأمن المطلق، واستبعاد فكرة الحلول العسكرية لمواجهة الخلافات السياسية التي يجب تسويتها سلميا وبالحوار، واستبدال سبل المواجهة بالتعاون المشترك في مواجهة التحديات والمخاطر[2]. وجدير بالذكر، أنه بالرغم من أن هذا المفهوم طرحته الصين في البداية في إطار محيطها الآسيوي، إلا أنه من الواضح اتجاه بكين إلى الترويج له والتأكيد عليه في علاقاتها خارج هذا النطاق الآسيوي من خلال منصات دولية وإقليمية عديدة، وفي مناسبات ومناطق مختلفة.

وانطلاقًا من مستقبل ومصير البشرية جمعاء، ودعم التعددية والحفاظ على التضامن الدولي وتعزيز جهود الحوكمة الأمنية العالمية عبر تقديم حلول لمعضلات الأمن العالمي، وطرح الرئيس شي جين بينغ مبادرة الأمن العالمي في المؤتمر السنوي لمنتدى بواو الآسيوي أبريل 2022، داعيًا إلى «الالتزامات الستة»، وهي:

- التمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، والعمل المشترك للحفاظ على السلام والأمن العالميين.

- الالتزام باحترام سيادة ووحدة أراضي جميع البلدان، ودعم عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الخيارات المستقلة لمسارات التنمية والأنظمة الاجتماعية التي يتخذها الناس في مختلف البلدان.

---

(1) مفاهيم صينية رئيسة، في «بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية بالنمط الجديد للعلاقات الدولية»، مجلة الصين اليوم، النسخة العربية، يناير 2019، ص63.
(2) عماد الأزرق، شي جين بينغ: الطريق إلى القمة، مرجع سبق ذكره، ص138.

- الالتزام بالتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ورفض عقلية الحرب الباردة، ومعارضة الأحادية، ورفض سياسات التحالفات والمواجهة بين التكتلات.

- الالتزام بأخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد، والتمسك بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، وبناء هيكل أمني متوازن وفاعل ومستدام، ومعارضة السعي لتحقيق الأمن على حساب أمن الآخرين.

- الالتزام بالحل السلمي للخلافات والنزاعات بين الدول من خلال الحوار والتشاور، ودعم كل الجهود التي تؤدي إلى التسوية السلمية للأزمات، ورفض المعايير المزدوجة، ومعارضة الاستخدام التعسفي للعقوبات الأحادية والولاية القضائية طويلة الذراع.

- الالتزام بالحفاظ على الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية، والعمل المشترك على حل النزاعات الإقليمية والتحديات العالمية مثل الإرهاب، وتغير المناخ، والأمن السيبراني، والأمن البيولوجي[1].

- **مفهوم «التفاعل بين فرص الصين والعالم»:**

ويعني استفادة الصين من الفرص المتاحة لدول العالم، وجعل الفرص المتاحة للصين في متناول دول العالم الأخرى، فباعتبارها دولة مسؤولة كبرى، لا تسعى الصين لاستغلال جميع الفرص التي تتيحها العولمة في دفع تنميتها الذاتية فقط، بل تؤكد على ضرورة تطوير الصين لتصبح قوة محركة مهمة تدفع بالتنمية في العالم بأسره. وقد أشار الرئيس «شي جين بينغ» في مؤتمر الدراسة الجماعية عام 2013 إلى أن العالم المزدهر والمستقر يقدم فرصا للصين، وتتيح التنمية الصينية فرصا للعالم كله[2]. إن مفهوم

---

(1) مبادرة الأمن العالمي.. الحل الصيني لكسر عجز السلام العالمي، صحيفة الشعب اليومية، 22 أبريل 2022، متاح على:

http://arabic.people.com.cn/n3/2022/0422/c31660-10087716.html

(2) شي جين بينغ، «التنسيق بين المصالح الخارجية والداخلية، ووضع حجر الأساس لسلوك طريق التنمية السلمية»، صحيفة الشعب اليومية، 30 يناير 2013.

«التفاعل بين فرص الصين والعالم «بمثابة إستراتيجية فاعلة تعمل على تعميق مفهوم المصلحة المتبادلة والفوز المشترك في ظل ما يمر به العالم من ظروف جديدة[1].

- **مفهوم «الانسجام الشامل»:**

تدعو الصين إلى الحوار أو التفاعل بين الحضارات، فهي ترى أنه ليس بالضرورة أن تقع صدامات بين الحضارات المختلفة، وإن وقعت مثل هذه الصدامات فلا يجب أن تكون مدفوعة بعوامل حضارية، وإنما تقع بفعل عوامل سياسية. ومن ناحية أخرى قد تقع صدامات في الحضارة نفسها أيضًا بفعل عوامل سياسية[2]؛ لذا تعارض الصين الرؤية الغربية في ما يعرف بـ«صدام الحضارات»، وفي المقابل تدعم فكرة الحوار بين الحضارات، فالعالم لديها متعدد الألوان، ومتنوع الثقافات، والقيم، والسلوكات، وله جذور حضارية مختلفة، وبالتالي فلا يمكن أن يكون كله على شاكلة واحدة، مهما يكن مستوى الاحتكاك والتداخل مرتفعا بين المجتمعات المختلفة، نتيجة التجارة البينية، وثورة الاتصالات، وآليات العولمة[3]. ويمثل الحوار بين الحضارات والتبادل الثقافي عنصرا رئيسا في مبادرة الحزام والطريق، حيث أكد الرئيس شي أن حوار الحضارات من شأنه مواجهة التحديات العالمية، ومنها الأزمات الاقتصادية، والأمن الغذائي والمائي، وأمن الطاقة، والإرهاب، والتغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى الحاجة إلى تدعيم سبل التعاون من خلال إنشاء روابط شراكة بين القارة الآسيوية وقارتي إفريقيا وأوروبا لبناء مجتمع المصير المشترك.

---

(1) جين تسان رونغ، «مسؤوليات الدول الكبرى»، دار نشر جامعة الشعب الصينية، بكين، 2011.

(2) التبادلات الثقافية الصينية - العربية عريقة ومستمرة عبر التاريخ، منتدى التعاون الصيني العربي، 23مايو 2012، متاح على:
https://www.fmprc.gov.cn/zalt/ara/dwjbzjhy/t934317.html

(3) حسن أبو طالب، نحو عالم بدون هيمنة غربية، السياسة الدولية، 13 ديسمبر 2015، متاح على:
http://www.siyassa.org.eg/News/6498.aspx

● **مفهوم «الأمن النووي»:**

قدم الرئيس الصيني شي جين بينغ شرحًا شاملًا لمفهوم الأمن النووي الصيني للمرة الأولى في مارس 2014، في كلمته في أثناء الدورة الثالثة لقمة الأمن النووي التي عقدت في مدينة لاهاي الهولندية، ويمكن تلخيص مضامينه الرئيسة في أربع نقاط: أولًا، الاهتمام المتكافئ بالتنمية والأمن، وجعل الأمن شرطًا مسبقًا لقضية تطوير الطاقة النووية. ثانيًا، الاهتمام بالحقوق والواجبات معا، ودفع عملية الأمن النووي الدولي على أساس العام على مبدأ المنفعة المتبادلة والفوز المشترك. ثالثًا، الاهتمام بالاعتماد على المبادرة الذاتية والتعاون المتبادل، والسعي إلى تحقيق الأمن النووي. رابعًا، الاهتمام بمعالجة الأعراض الظاهرة والجذور معا، والعمل على دفع الأمن النووي هادفًا إلى القضاء على مصادر الخطر المحتملة. فضلًا عن ذلك، تعهدت الصين بمواصلة بذل جهودها، وتقديم إسهاماتها في سبيل تحقيق الأمن النووي الدائم. وبذلك، كانت الصين أول دولة في العالم تطرح مفهوم الأمن النووي بشكل رسمي[1].

● **مفهوم «السلام والتنمية والتعاون المتكافئ»:**

يعد مفهوم السلام والتنمية والتعاون المتكافئ للرئيس شي جين بينغ، تطويرا لمفهوم التنمية السلمية للزعيم «دينغ شياو بينغ»، ويقوم هذا المفهوم على أربعة مرتكزات أساسية، هي:

1- السلام باعتباره أساس كل صور التعاون بين الأمم.

2- التنمية التي أصبحت عنصرا حاسما للتمسك بالسلام، فلا تنمية بدون أمن، خاصة بعدما أصبحت التنمية هدفا واتجاها دوليا من خلال إعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية.

3- التعاون الذي أصبح الخيار الأمثل للتعامل مع التحديات والتهديدات الدولية كالإرهاب وسباق التسلح وغيرها.

---

(1) مفهوم الأمن النووي الصيني، معرفة الصين، 5 ديسمبر 2016، متاح على:
http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2016-12/05/content_39852224.htm

4- الفوز المشترك عن طريق اقتسام المصالح إدراكا من الصين بعمق الترابط والتشابك في المصالح بين مختلف دول العالم، والاعتماد المتبادل الذي يحكم الاقتصاد الدولي.

يتضح مما سبق، تقارب الرؤية الصينية في علاقاتها تجاه العالم الخارجي وخاصة العالم النامي بشكل مضاد للرؤية الأمريكية، حيث تعتمد الأولى على «السلام التنموي»، الذي يرتكز على أن بناء الاستقرار يقوم على أساس «السلام من خلال التنمية»، والذي يركز على أولوية التنمية على الإصلاح السياسي، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على الديمقراطية السياسية، وهو ما يضمن الاستقرار لنظام متعدد الأقطاب في معظم البلدان النامية، قائم على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والذهاب نحو شراكات محايدة معها لا تفرض إملاءات سياسية عليها، في سعي لتجنب تكرار نماذج غربية في التدخل بشؤون بعض الدول الأخرى. بينما ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية ترفع يافطة «السلام الديمقراطي أو الليبرالي» في سياساتها تجاه تلك الدول، والذي تتشكك الدبلوماسية الصينية في إمكانية نجاحه. وبالتالي يمكن القول، بأن الصين تطرح «السلام التنموي» بديلًا للسلام الديمقراطي.

وقد طورت الصين مفهومها للسلام من خلال التنمية انطلاقًا من ثلاثة عوامل رئيسة، الأول يتصل بصعودها المتنامي في الساحة الدولية، والذي يقود إلى بناء دور لها في الدول التي تعاني من النزاعات، والثاني يتعلق بتنفيذ خططها ضمن مبادرة «الحزام والطريق» التي تتطلب تحديث البنية التحتية للنقل والاتصالات في أوراسيا، والثالث يرتبط في اعتقاد يسود دوائر صنع القرار الصينية بأن تجربتها الخاصة في التنمية يمكن أن تقدم نموذجًا يمكن للدول الأخرى أن تحذو حذوه. في هذا الإطار، ومع انتقاد الصينيين النهج الأمريكي الذي يريد فرض الديمقراطية من أعلى إلى أسفل بغض النظر عن الظروف المختلفة من بلد إلى آخر، وبدلًا من ذلك، يقدمون اقتراحًا معاكسًا يتأسس من القاعدة إلى القمة، ويقوم على تحقيق المصالحة السياسية في البلدان النامية، والتنمية الاقتصادية فيها، والبناء الاجتماعي، والتعليم[1].

---

(1) محمود منير، الصين والعرب.. التنمية بديلًا للديمقراطية، مرجع سبق ذكره.

- المفهوم الصحيح للأخلاق والمصالح:

تولي الصين أهمية كبيرة لدور الأخلاق في توجيه السياسة الخارجية. ويعد «المفهوم الجديد للأخلاق والمصالح» الذي طرحه الرئيس «شي جين بينغ» بعد توليه الحكم أحد المفاهيم الجديدة التي دعا إليها الرئيس في العلاقات الدولية، والذي يدعو إلى تقديم المبادئ الأخلاقية على المصالح[1]. وبالتالي فلا تقتصر العلاقات الخارجية للصين بحسب هذا المبدأ على تحقيق المصالح من خلال جني الأرباح على حساب الغير دون أية مسؤولية أخلاقية، وإنما بالدمج ما بين تحقيق المصالح الوطنية، والتمسك بالأخلاق انطلاقًا من القيم والثقافة الصينية العريقة[2]، فالعقيدة الكونفوشيوسية لديها تحيز واضح للحكم بالوسائل الأخلاقية أكثر منها بالقانون، حيث سعى المذهب الكونفوشيوسي إلى إقامة نظام سياسي يربط بين السياسة والأخلاق، فالأخلاق هي المبدأ الرئيس لقيام أي نظام اجتماعي مستقر، وهذا ما تبرزه الصين للعالم الخارجي. كما برز مبدأ الإنسانية في الثقافة الصينية، ويعتبر الفيلسوف «موتزو» أهم من عرض لهذا المبدأ في الفكر السياسي الصيني، على أساس نظريته «المحبة الجامعة»، فقد ندد بالصراع الشديد الذي ينشب بين الدول بعضها بعضًا، ورأي أن حل معضلات العالم يمكن باعتناق الناس مذهب «المحبة الجامعة». لذا يرى البعض أن الحب للسلام، والوفاء بالعهد والإيمان بحسن الجوار والاعتزاز بالصداقة مع كل دول العالم يمثلوا ركائز أساسية للثقافة الصينية التقليدية، وأن الشعب الصيني في التواصل الخارجي يؤمن بالتناغم، والتسامح مع الجيران، ويدعو إلى السلام، واحترام الاختلاف، ويسعى إلى الانسجام العام[3].

---

(1) يان شويه تونغ، «من إستراتيجية المتابعة والحذر إلى إستراتيجييه العمل بجد وحماسة»، في «الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21»، مرجع سبق ذكره، ص 108.

(2) عماد الأزرق، شي جين بينغ: الصعود إلى القمة، مرجع سبق ذكره، ص137.

(3) شريفة فاضل محمد البلاط، الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الأفريقية، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 11، العدد (10) ، أبريل 2021، ص1-37.

وتؤكد الصين على ضرورة الحفاظ على المصلحة الوطنية، وترى أنه لا يحق لأية دولة أن تتخلى عن مصالحها خاصة الرئيسة (الجوهرية) منها، لكنها تؤكد على ضرورة الاهتمام بمصالح الدول الأخرى في الوقت نفسه، مع الحفاظ على الفوارق. كما تشدد أيضًا على أهمية مفهوم الأخلاق والمصالح المتساوية مع الحفاظ على الفوارق، فالمساواة والمنفعة المتبادلة هي مبادئ دولية معترف بها بالنسبة إلى كل البلدان، لكنها تختلف في الواقع حيث توجد فروق عند علاج مشاكل المصالح مع الدول المختلفة، فالصين تركز على المصالح المتوازنة والمنفعة المتبادلة عند تنمية علاقاتها مع الدول المتقدمة، وفي وقت تنمية العلاقات مع الدول المجاورة والنامية فإنها تتحمل مسؤوليات المساعدة إضافة إلى المصالح المتوازنة، أما الدول الفقيرة فإنها توليها مزيدا من الاهتمام ولا تضر بمصالحها أبدًا[1].

ويرى البعض، أن الصين تطرح باستمرار تصورها حول النموذج الجيد للدولة العظمى، وهي ترغب بإعطاء الانطباع بأنها دولة مسالمة أهل للثقة تمتلك ثقافة تتحلى بالصبر وبُعد النظر في تحقيق المكاسب، وأنها لن توظف قوتها العسكرية لتهديد الغير كونها لا تمتلك نزعة توسعية، بل تريد القيادة بالحكمة وأن تكون مثالًا يحتذى به، فهي لا تريد أن تكون «شرطي العالم»، بل «الأخ الأكبر». وهي لا تريد فرض نموذجها؛ لأنها تؤمن بأن ما هو جيد لها قد لا يكون كذلك للغير، فلكل مجتمع خصوصيته، كما أنها تتسم بالبراغماتية، والتي تنحي عوامل السياسة والأيديولوجيا، في مقابل هيمنة الاقتصاد، والمصالح النفعية البحتة، فهي تفكر بمنطق مصلحي صرف؛ حيث تهتم بقضايا التجارة، والاستثمار، والوصول إلى مصادر النفط، والمواد الخام. والبراغماتية ليست بالشيء المستجد ولكنه قديم فقد كانت الإمبراطورية الصينية تلجأ للموائمة مع استمرار الإحساس العميق بالعلو والعظمة والتفوق الصيني[2].

---

(1) أحمد السعيد، «مفاهيم جديدة للدبلوماسية الصينية»، بيت الحكمة للصناعات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018، ص137.

(2) شريفة فاضل محمد البلاط، الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الأفريقية، مرجع سبق ذكره.

- **مفهوم «التعاون في أسواق أطراف ثالثة»:**

يمثل هذا المفهوم نموذجًا جديدًا للتعاون الدولي أبدعته الصين للمرة الأولى، ويربط القدرة الإنتاجية الصينية وتقنيات الدول المتقدمة باحتياجات التنمية للبلدان النامية حتى يحقق فاعلية «1+1+13». ويضع هذا المفهوم مثالًا جديدًا للتعاون عبر الحدود، ويعزز تنمية التصنيع والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ويساعد البلدان المتقدمة على فتح أسواق جديدة لها [1]. ويجسد هذا المفهوم مفهوم الحوكمة العالمية القائم على تقاسم المنافع من خلال التعاون المشترك، كما يجسد أيضًا مفهوم رابطة المصير المشترك للبشرية، ويوفر إمكانات جديدة لبناء الحزام والطريق. واستطاعت الصين أن تتفق مع بعض البلدان الغربية والآسيوية للعمل بهذه الطريقة في مجالات البنية التحتية والطاقة وحماية البيئة وغيرها[2].

- **مفهوم «دبلوماسية دول الجوار/المحيط» Peripheral Diplomacy:**

وتعني أن تقوم العلاقة مع دول الجوار على أساس مبدأ المودة، واتخاذها كشركاء والتمسك بحسن الجوار، وإثراء هذه العلاقة وتأمينها من أجل المنفعة المشتركة والتسامح، واعتبار الدول الآسيوية هي الساحة الأهم للسياسة الخارجية الصينية التي تقوم على العلاقة الحميمة، وتحقيق المنفعة المشتركة، والسعي لمحو ما يسمى بنظرية «التهديد الصيني»، وخلق بيئة جوار يمكن من خلالها حل المشكلات والتناقضات[3].

---

(1) وو هاو، «استكشاف أسواق ثالثة عبر الحزام والطريق»، مجلة الصين اليوم، 28 يناير 2019، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2019ydyl

(2) نفسه.

(3) محمد نعمان جلال، الحزام والطريق بين الاقتصاد والسياسة، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني

ركائز الرؤية الصينية للعلاقات الدولية

تمثل التفاعلات بين الصين والعالم الخارجي واحدة من أهم القضايا الأساسية لأية إدارة صينية، ويمكن توضيح كيف تنظر الصين لعلاقاتها الخارجية من خلال النقاط التالية؛ إذ إنه سيتم في إطار هذه النقاط توضيح أسس الرؤية التي تنظر بها الصين للعلاقات الدولية. ولفهم السياسة التي تتبعها الصين في إدارة تفاعلاتها مع العالم الخارجي، لابد من الإشارة بداية إلى طبيعة الإستراتيجية الكبرى للصين، لاستنباط الأسس التي تقوم عليها الرؤية الصينية للعلاقات الدولية.

أولًا- التوجه العام للإستراتيجية الصينية الكبرى:

في غضون السنتين الماضيين، احتدم الجدل بين الأكاديميين ومحللي السياسة حول ماهية الإستراتيجية الكبرى للصين، أو ما ينبغي أن تكون عليه، وذلك كان مصاحبًا لما يسمى بالصعود الصيني، علمًا بأن إستراتيجية الصين بدأ التركيز عليها أكثر من أي وقت مضى. والسؤال الذي يدور هنا: هل الصين لديها بالفعل إستراتيجية كبرى متماسكة؟ أم أنها غير متماسكة؟ وهل عدم التماسك هذا من الممكن أن يكون إشارة إلى أن الصين في طريقها لعملية التحول إلى مسار إستراتيجية كبرى أخرى؟ أم إشارة إلى أنها لا تمتلك إستراتيجية كبرى على الإطلاق؟[1].

وبناء على ذلك توجد رؤى مختلفة حول إستراتيجية الصين الكبرى، والمتمثلة في أربع مجموعات رئيسة:

1- تعتقد المجموعة الأولى للباحثين أن الصين إما أنها لا تمتلك إستراتيجية كبرى، أو أن إستراتيجيتها الكبرى برجماتية. وكثير من باحثين السياسة يعتقدون أن

---

(1) منى هاني محمد محمد سالم، «أثر الصعود الصيني والهندي على التفاعلات بين البلدين في الفترة من 2014-2020»، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2022.

الصين قوة برجماتية تمارس سياسة حقيقية. وعلى النقيض من ذلك نجد الباحثين النظريين الذين يزعمون بأن كل قوة كبرى لديها إستراتيجية كبرى سواء كانت هذه الإستراتيجية مخفية أو معلنة، أو كانت متماسكة أو متناقضة. ويعد إريك هيير «Eric Hyer» بكتابه المنشور حديثًا بعنوان «التنين البرجماتي» ممثلًا لهذه المجموعة[1].

2- تعتقد المجموعة الثانية بأن الصين تمتلك إستراتيجية كبرى ولكنها إستراتيجية متناقضة، وقد نشر باري بوزان «Barry Buzan» مؤخرًا كتابًا بعنوان «منطلق وتناقضات الصعود/التنمية السلمية باعتبارها إستراتيجية كبرى للصين». وبالمثل حذا ديني روي «Denny Roy» حذو هذا الجزء من الجدل في كتابه «إستراتيجية الصين الكبرى ليست غائية بل متناقضة»، فالتناقضات التي يرونها على سبيل المثال تتمثل في أن الصين تتطلب الانخراط في علاقات خارجية تعزز السلام الدولي، لكنها لم تظهر ترددًا في استخدام قدرات القوة الصلبة في النزاعات الإقليمية، في الوقت الذي تستمر فيه زيادة ميزانيتها العسكرية[2].

3- تؤكد المجموعة الثالثة على فكرة أن امتلاك إستراتيجية كبرى متماسكة ليست في ثقافة الصين، لكنها بالأحرى تسعى إلى طريقة وسطية، فهي غالبًا تمتلك إستراتيجية كبرى في حالة تغير مستمر. ومن الممكن أن يعد تشين ياتشينغ «Qin Yaqing» في مقدمة هذه المجموعة الذي يفسر مثل هذا الجدل في عملية الحديث بعنوان «الاستمرارية من خلال التغيير: المعرفة الخلفية والإستراتيجية الدولية للصين».

4- تزعم المجموعة الرابعة بأن الصين ينبغي أن تتغير أو أنها بالفعل في عملية التغيير، أو هي غيرت بالفعل إستراتيجيتها الكبرى من التنمية السلمية إلى شيء آخر. ويدعو «Yan Xuetang» في هذا السياق إلى إستراتيجية كبرى أكثر نشاطًا وفاعلية.

(1) Lukas K. Danner, "China Grand Strategy: Contradictory Foreign Policy", (Switzerland, Palgrave Macmillan,2018) P.4.
(2) Denny Roy, "China's Grand Stategy Is Not Absent, Just Contradictory", (The Asia Pacific Bulletin, No.292, East-West Center, 2014) P1-2, Available At: https://www.eastwestcenter.org/sites/default/files/private/apb292.pdf

ويدعو كل من وانغ جيانوي «Wang Jianwei»، وتشن دينج ديـنج «Chen Dingding» لنسخة جديدة من الإستراتيجية التي يدعو إليها «Yan»، فهما يدعوان إلى إستراتيجية تسمى بـ«القيـادة المنتقـاة Selective Leadership» بمعـنى مـنهج إسـتراتيجي كبـير، ولكن ليس فاعلًا ونشطًا تمامًا مثلما اقترح «Yan»[1].

وبشكل عام، وضعت الصين أربع إستراتيجيات كـبرى متتاليـة منـذ عام 1949: وهي إسـتراتيجية الثـورة (1949-1977)، وإسـتراتيجية التعـافي (1978-1989)، وإستراتيجية بناء القـوة الوطنيـة الـشاملة (1990-2003)، وإسـتراتيجية التجديـد الوطني (بداية من 2004). وعلى الرغم من وجود اختلافات بـين هـذه الإسـتراتيجيات الأربعة، فإنه يلحظ وجود بعض الأهداف الإستراتيجية الدائمة المـستمرة عـبر عقـود. ومن بين هذه الثوابت: (1) الحفـاظ على المـصالح الجوهريـة الأساسـية. (2) اسـتعادة السلامة الإقليمية والحفاظ عليها. (3) خلق بيئة دولية مواتيـة للتنميـة الاقتـصادية. (4) أن يكـون للصين صـوت ودور في تـشكيل النظـام العـالمي المتغـير. (5) تحقيـق القيادة الصينية لاقتصاد العالم، وتخطيط الـصين للاعتمـاد في نموهـا الاقتـصادي على السوق المحلية وليس فقط على التصدير، أي تطبيق فكرة التداول المزدوج، أي التصنيع الموجه للاستهلاك وليس التصدير، وتحقيق الاسـتقلالية التكنولوجيـة، وتحقيـق أكـبر قدر من الانفصال عن الولايات المتحدة الأمريكيـة، كمـا جـاء في الخطـة الخمـسية الرابعة عشرة (2021-2025)[2]. وركزت كل إستراتيجية مـن هـذه الإسـتراتيجيات الأربع الكبرى على جعل الصين أقـوى. ومـع ذلـك، فقـد كان لقـادة جمهوريـة الـصين الشعبية المتعاقبين أولويات متباينة، كما ركزت على أساليب وموارد مختلفة.

ومن الجدير الإشارة إليه في هـذا الـسياق حـول العلاقـات والأدوار الاجتماعيـة الصينية، اقتراح أن ينبثق الإطار المفاهيمي للإستراتيجية الصينية الكبرى مـن مفهـوم الدور القائم على العلاقة، فالعلاقات أو ما تعـرف «النظريـة العلاقيـة Relationality»

---

(1) Lukas K. Danner, "China Grand Strategy: Contradictory Foreign Policy", Op.cit, PP. 5-6.

(2) محمد كمال، خمسية الصين، جريدة المصري اليوم، 5 ديسمبر 2020.

التي أشرنا إليها سلفًا بالتفصيل، هي مكون وجودي للعلاقات الدولية، ومن ثَمَّ فهي ضرورة منهجية، وذلك وفقًا لمؤيدي المدرسة الصينية للعلاقات الدولية، فالدور القائم على العلاقة يتضمن في الأساس علاقات ثنائية تتضمن مفاوضات بين الصين وشريك محدد. وهذا الدور يقيد أداء الصين في السياق المتعدد الأطراف، لأن القواعد التي تنفذ القواعد التعددية تخاطر بإنهاء روح المنفعة المتبادلة التي تعد شيئًا ضروريًّا بالنسبة للأمن القائم على العلاقة. وعليه يرى الكثير من الباحثين بأن الإستراتيجية الصينية الكبرى ليس لديها قيم ثابتة، وأنها تتمحور بالأساس في شق السياسة الخارجية حول استقرار العلاقة مع طرف واحد، وأنها تفضل وتميل للمفاوضات والعلاقات الثنائية أكثر من المفاوضات والعلاقات متعددة الأطراف(1).

ثانيًا- الركائز الأساسية للرؤية الصينية للعلاقات الدولية:

تعتمد الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على عدة مبادئ رئيسة حيث تؤكد الصين في مختلف خطاباتها الرسمية على أن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمعروفة باسم البانشيلا Panchashila التي طرحتها على يد رئيس مجلس الدولة الصيني الراحل (تشو إن لاي) مع الهند وميانمار في عام 1954، وترسخت في مؤتمر باندونج عام1955(2)، ما تزال هي المبادئ الأساسية التي تحكم رؤيتها للعلاقات الدولية(3). وتشير المبادئ الخمسة للتعايش السلمي إلى:

- الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أراضيها.

---

(1) Chih-yu Shih And Chiung-Chiu Huang, "China's Quest For Grand Strategy: Power, National Interest Or Relational Security", (Chinese Journal Of International Politics,Vol.8, No.1, 2015) PP.12-13, Available At: https://academic.oup.com/cjip/article/8/1/1/2863861

(2) «نبذة عن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي»، صحيفة الشعب اليومية، 22 أبريل 2015، متاح على: https://www.arabic.people.com.cn

(3) Zhao Kejin, "Guiding Principles of China's New Foreign Policy", Carnegie - Tsinghua Center for Global Affairs, September 9, 2013, Available At: https://carnegietsinghua.org/2013/09/09/guiding-principles-of-china-s-new-foreign-policy-pub-52902SEPR 09, 2013

- عدم الاعتداء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- المساواة والمنفعة المتبادلة.
- التعايش السلمي[1].

وجدير بالذكر، أن الصين لم تلتزم حرفيا بتلك المبادئ في كل الأحوال والمناسبات، والدليل على ذلك دعم بكين في فترة ما قبل الإصلاح والانفتاح في 1978 للحركات التحررية في الدول النامية، ونزاعها العسكري مع فيتنام في عام 1979، وحروبها في الفترة من 1949 إلى 1978مع الهند وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في كوريا، وكذلك مواقفها في ما يقع ضمن نطاق اهتماماتها الإستراتيجية ومصالحها الجوهرية الأساسية، كمواقفها في بحر الصين الجنوبي والشرقي، وتايوان، وهونج كونج، والإيغور، والتبت، والحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية. لكنها بالمقابل التزمت بتلك المبادئ في مناسبات أخرى حيث عارضت التدخل الأمريكي في العراق، وكذلك عارضت التدخل الأجنبي ولاسيما العسكري في السودان وليبيا وسوريا واليمن، وقد تجد بكين نفسها مجبرة في السنوات المقبلة على اتخاذ مواقف حاسمة، كانت في الماضي تتجنبها بوصفها تقع خارج نطاق مناطق نفوذها، وبالتالي خارج نطاق اهتماماتها[2].

وتقوم الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على عدة ركائز أساسية، كما هو موضح على النحو التالي:

---

(1) Ankit Panda, "Reflecting on China's Five Principles, 60 Years Later", The Diplomat Magazine, June 26, 2014, Available At :https://thediplomat.com/2014/06/reflecting-on-chinas-five-principles-60-years-later/.

(2) حسين إسماعيل، «أولوية الاقتصاد: انعكاسات تحولات نمط التنمية على آفاق الصعود الصيني»، في «القطب الصيني؟محددات تطور دور الصين في مرحلة إعادة الهيكلة الدولية»، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، عدد يناير 2017، ص16، 17.

- **نمط العلاقات الدولية القائم:**

تدعو الصين لنمط جديد من العلاقات الدولية يركز على التعاون والمنفعة المتبادلة (Win-Win) بدلا من نهج / عقلية الحرب الباردة، ولعبة المحصلة الصفرية (Zero Sum Game)، والاحترام المتبادل بما فيه احترام النظام الاجتماعي والمصالح الجوهرية، والطريق التنموي للطرف الآخر، والحوار بدلا من المواجهة والصراع، حيث ترى أن سياسات الصراع لم تعد ملائمة في ظل ظروف الترابط وتداخل المصالح، ولم تعد مجدية للحفاظ على المصالح الوطنية للدول[1]. وقد ورد مصطلح «نوع جديد من العلاقات الدولية» وفقًا لإحصاءات غير مكتملة أكثر من خمسين مرة في الخطب العامة والمقالات للأمين العام للحزب شي جين بينغ. ومن ناحية أخرى، ترى الصين أن المنافسة موجودة في العلاقات الدولية، لكن يجب أن تكون منافسة سلمية صحية مرتكزة على مراعاة الأعراف الأساسية الحاكمة للعلاقات الدوليةK فهي تعارض المنافسة غير المنصفة، عندما يتم فرض القوانين الخاصة بدولة ما على دول أخرى بصفتها قوانين دولية، وكذلك المنافسة غير العادلة، عندما تستخدم كلمة «منافسة» ذريعة لتقويض سيادة دول أخرى وللتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، والمنافسة غير الأخلاقية، عندما تستخدم كلمة «المنافسة» ذريعة لإعاقة تنمية دول أخرى وحرمانها من حقوقها ومصالحها المشروعة»[2].

هذا النموذج الجديد للعلاقات الدولية الذي يقوم على التعاون والتناغم الذي تطرحه بكين، تروج له منذ عشرين عاما في أثناء رئاسة جيانج زمين ثم في عهد هو جين تاو الذي أحيا مفهوم التناغم بين الصين والعالم من ناحية، وفي الإطار الصيني

---

(1) Jian Zhang, "China's new foreign policy under Xi Jinping: towards 'Peaceful Rise 2.0'?", Op.cit.

(2) الصين تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى رؤية الطبيعة متبادلة النفع للعلاقات الثنائية بشكل صحيح، وكالة أنباء شينخوا، 13 نوفمبر 2021، متاح على:

http://arabic.news.cn/2021-11/13/c_1310307587.html

الداخلي من ناحية أخرى[1]. ويرى البعض أن الصين طرحت هذا النمط الجديد من العلاقات لإدارة علاقتها مع القوى الكبرى[2] كمبادرة دبلوماسية وقائية لا غنى عنها لتجنب اصطدام المصالح المتضاربة، وتجنبًا لحدوث مأساة سياسية بين القوى العظمى (فخ ثوسيدايدس)[3]، والقضاء على ذلك النمط التقليدي المعروف بنظرية الحتمية / الواقعية الهجومية[4]، (حتمية الصدام بين قوى صاعدة وأخرى مهيمنة راسخة)، بما يمهد لشكل من التعايش المتناغم. وبالرغم من أن هذا النمط تم تصميمه أساسا وإن لم يكن حصرا لإدارة العلاقات الصينية الأمريكية، لكن طبقته بكين أيضًا في علاقتها مع غيرها من الدول الكبرى المهمة، فعلى سبيل المثال عندما تقلد «شي جين بينغ» السلطة كانت أولى زياراته إلى روسيا، مما يدل على أن العلاقات الصينية الروسية

---

(1) محمد نعمان جلال، العلاقات الصينية العربية في ظل المتغيرات الدولية: التعاون وفق المبادئ الخمسة...وتأجيل الصراعات، مجلة آراء الخليج، 3 أبريل 2016، متاح على:

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view

(2) Mel Gurtov, "The Uncertain Future of a «New Type» of US-China Relationship", The Asia-Pa cific Journal, Vol.11, No. 52, (2013).

(3) فخ ثوسيدايدس يشير إلى خوف دولة كبرى قائمة من صعود دولة أخرى، ووجود اختلافات هيكلية بينهما سوف يؤدي لاندلاع حرب لا مفر منها بين الطرفين، كما حدث بين أثينا وإسبرطة، وهذا ما يعرف بالقانون الفولاذي أو المصير التاريخي في العلاقات الدولية.

(4) استنادًا إلى نظرية الحتمية أو ما يعرف بالواقعية الهجومية Offensive Realism لجون ميرشايمر John Mershimer، فإن صعود دولة كبرى جديدة سوف يؤدى حتمًا إلى الصدام مع الدول الكبرى القائمة، وبالتالي فلا مفر من الصدام بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنه إذا استمر الاقتصاد الصيني في النمو، فإنها ستسعى للسيطرة على آسيا بالطريقة نفسها التي سيطرت بها أمريكا على نصف الكرة الغربي. وبالطبع ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية بكل السبل لمنع الصين من تحقيق الهيمنة الإقليمية، بالتعاون مع معظم جيران بكين من الهند واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وفيتنام وذلك من أجل احتواء القوة الصينية، وستكون النتيجة متمثلة في منافسة أمنية مكثفة مع احتمالات كبيرة لنشوب حرب، وباختصار، لن يكون الصعود الصيني هادئًا بأية حال خصوصًا في ظل عالم غير منظم بدون حاكم أعلى، لا يمكن لأية دولة أن تكون متأكدة من نوايا الدول الأخرى، وأن الطريقة الوحيدة للبقاء هي زيادة القوة النسبية للأمة.

قد أصبحت نموذجا لذلك «النمط الجديد بين الدول الكبرى». كما أكد الرئيس شي على دعم الصين للتكامل الأوروبي وبناء الشراكة الإستراتيجية الشاملة مع الجانب الأوروبي[1]. ويمكن القول إن الاختبار الحقيقي أمام بناء هذا النمط هو مدى قدرة بكين على معالجة العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنها أكبر قوة عظمى[2]، ومن ثَمَّ يكمن جوهر القضية في مدى قدرة الطرفين على تحقيق المصالح، وتجنب المخاطر، والإدراك الدقيق من كل طرف للآخر، ما يضمن تجنب أحكام إستراتيجية خاطئة، ويقلل من انعدام الثقة بين الطرفين[3].

ويجادل بعض الكتاب صراحةً بأن النوع الجديد من علاقات القوى العظمى هو تعديل لمفهوم G2[4] طبقًا لشروط الصين، مع مراعاة رؤية الصين للعالم ومصالحها أي G2 بخصائص صينية بدلًا من مجرد قبول مفهوم G2 الأمريكي المبني على النظرة الأمريكية للعالم والمصالح الأمريكية[5]. وتكمن أهم الخصائص الأساسية لهذا «النموذج الجديد» للقوة العظمى في قبول الولايات المتحدة الأمريكية بـ«الصعود السلمي» للصين كدولة عالمية، وقبول الصين للدور الأمريكي المستمر كوجود عامل استقرار في آسيا والمحيط الهادي والعالم، والاعتراف المتبادل بأن ازدهار ونجاح كل

(1) كلمة «شي جين بينغ» في كلية أوروبا في بروج البلجيكية أبريل 2014، «شي جين بينغ: حول الحكم والإدارة»، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الطبعة الأولى، المجلد الأول، 2014، ص302-304.

(2) وو شين بوا، «الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى: تقييمات ومقترحات»، في: الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، دار صفصافة للنشر، القاهرة، ط1، 2017، ص251.

(3) روبرت جيرفس، «الإدراك والإدراك الخاطئ في السياسة الدولية»، بكين، دار نشر المعارف العالمية، 2003.

(4) Zhang Jiadong and Jing Xin, A new type of Great Power Relationship between the US and China, International Review, No.5, 2013, P. 20.

(5) Zhang Jian & Shaun Breslen, China's 'new type of Great Power relations': a G2 with Chinese characteristics?, International Affairs Journal, Vol. 92, No. 4, July 2016, Available At: https://www.jstor.org/stable/24757675

طرف يتمثل في المصالح الفضلى للآخر. ولا يعني النموذج الجديد» أن أيًّا من الدولتين ستتنازل عن مصالحها الحيوية - أو الاستسلام في كل قضية لرغبات أو مطالب الطرف الآخر، بل ستظل هناك أوقات حتما تختلف فيها المصالح ووجهات النظر بمعنى وجود الاختلاف في بعض الأحيان، لكن سيواصل كل منهما التنافس على الأسواق والموارد والنفوذ، وتستمر كل منها في التحوط ضد الإمكانات والسلوك المعاكس للآخر. لذا، يحتاج البلدان إلى تطوير آليات إضافية لإدارة التنافس على الموارد الوطنية كالفضاء والصحة العامة والبيئة والطاقة[1].

• **حدود الدور الصيني في النظام الدولي:**

إن صعود الصين كقوة عظمى في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2009، جعلها تعيد النظر في رؤيتها لحدود دورها وأجندتها بما يخدم مصالحها بعيدًا عن الانبطاح (إخفاء القدرات الصينية وانتظار اللحظة المناسبة (Hide One's Capabilities and Bide One's Time)، أو ما يعرف بسياسة «تجنب لفت الأنظار» (Keeping a Low Profile)[2]، وأن تتصرف كشريك دولي مسؤول (Responsible Stakeholder)، بدلًا من إنكارها لهذا الدور لفترة طويلة[3]، وبالتالي تجاوز ترويج الغرب لها بأنها راكب مجاني (Free Rider)، يتخلى عن دوره في الحوكمة العالمية[4]. ولقد اتجهت الصين للقيام بدور دولي أكبر خاصة مع دخول بكين عهد

---

(1) Remark Hadley, A New Model of Great Power Relations, Available at: https://carnegieendowment.org/files/Remark_Hadley_A_New%20Model%20of%20Great%20Power%20Relations.pdf

(2) عماد عنان، «بدعم الشرعية في اليمن:صفحة جديدة في العلاقات الصينية السعودية»، موقع نون بوست، 3ديسمبر 2016، متاح على: https://www.noonpost.com/content/15439

(3) نفسه.

(4) يشير مفهوم «الحوكمة العالمية» إلى نوع جديد من العلاقات والآليات والطرق والأنشطة لإدارة الشؤون العالمية بموجب توجهات النظرية العامة للبشر والمصالح المشتركة، ومن خلال حوار وتشاور وتعاون متكافئ، وبذل جهود مشتركة لمواجهة التحديات العالمية المتمثلة بتعدد الجهات الفاعلة.

شي جين بينغ في عام2013 الذي تبنى إستراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الصينية ألا وهي «السعي نحو الإنجاز والتصرف كشريك دولي مسؤول [1] عبر تعزيز مشاركة بكين في الحوكمة العالمية، بما يتناسب مع قوتها الاقتصادية المتنامية ومكانتها كدولة كبرى، مما يساعدها في الحصول على دعم دولي أكبر (دعم سياسي للتأكيد على مكانتها كقوة كبرى وليس مجرد فاعل دولي)، حيث جذب مزيدا من الحلفاء وليس التركيز فقط على تحقيق المصلحة الاقتصادية، كما كان من قبل[2]. وقد شكل مفهوم «دبلوماسية القوى الكبرى» كما هو موضح في الجدول التالي، عماد رؤية الرئيس الصيني شي للدور الجديد للصين الصاعدة، وانتقالها من مرحلة ردة الفعل إلى مرحلة المبادرة في العلاقات الدولية»[3]، مع الالتزام بإيجاد طرق للإسهام في دعم الدول النامية الشركاء المحتملين لدعم إصلاحاتها للنظام الدولي[4]. ولقد أكد الرئيس شي في عدة مناسبات دولية على ضرورة أن تشارك الصين وأن تقود وأن تجعل صوتها مسموعًا، فلا يمكن أن تكون غائبة وأن تحقن المزيد من العناصر الصينية في القواعد الدولية[5].

---

(1) Zhao Kejin, "Guiding principles Of China's New Foreign Policy", Carnegie Tsinghua Center For Global Policy, September 3, 2013, Available At: https://carnegietsinghua.org/2013/09/09/guiding-principles-of-china-s-new-foreign-policy-pub-52902

(2) يان تشويه تونغ، «من إستراتيجية المتابعة والحذر إلى إستراتيجية العمل بجد وحماسة»، في: الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، دار صفصافة للنشر، القاهرة، 2017، ص99.

(3) لمزيد من التفاصيل حول أهمية هذا المفهوم الذي طرحه الرئيس شي، وحول أهمية كذلك الاجتماع الذي تم طرحه فيه، يرجى مراجعة:

- Michael D. Swaine, "Xi Jinping's Address to the Central Conference on Work Relating to Foreign Affairs: Assessing And Advancing Major-Power Diplomacy With Chinese Characterstics", Hoover Institute, China leadership Monitor, No.46, Winter 2015, Available on: www.hoover.org/sites/default/files/clm46ms.pdf

(4) Timothy R. Health, "China's Emerging Vision for World Order", The National Interest, May 21,2015, Available At: http://goo.gl/dvxTN4

(5) Robert Lawrence Kuhn, "Xi's Grand Vision for New Diplomacy", China Daily (USA), January 12, 2015, Available AT: http://goo.gl/MrMKgw

جدول (1) المراحل التاريخية للدبلوماسية الصينية

الفترة الزمنية	المراحل الدبلوماسية	الهدف الأساسي	الغاية الأساسية	الهدف المثالي	الدعاية الدبلوماسية	الوسيلة الدبلوماسية
1949-1978	الدبلوماسية الثورية	بقاء الدولة	الحصول على الاعترافات الدبلوماسية	الثورية	الأيدلوجية الفكرية	تحالفات إستراتيجية
1979-2009	الدبلوماسية التنموية	التنمية الاقتصادية	جذب الاستثمارات	الحداثة	التنمية المحلية	المتابعة والحذر (تجنب لفت الأنظار)
بدءًا من 2010	دبلوماسية الدول الكبرى	صعود الصين	تحمل مسؤوليات الدول الكبرى	الانسجام	بناء واجهة الدولة	التطبيق الشامل

المصدر: جانغ يون لينج، «الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21»، 2017.

وفي هذا السياق من المناسب أن نستدعى ما قاله الرئيس شي في خطابه الشهير في 18 ديسمبر عام 2018 في بكين بمناسبة الذكرى الأربعين للإصلاح والانفتاح الصيني؛ إذ صرح قائلًا: «إن الصين تقترب بشكل مزايد من قلب مسرح العالم، وأصبحت من بناة السلام العالمي المعترف بهم، ومساهما أساسيا في التنمية العالمية، ومحركا للنظام العالمي». وتابع الحديث قائلًا «إن التنمية الصينية لا يمكن فصلها عن العالم، ورخاء وازدهار العالم بحاجة أيضًا إلى الصين». ويتضح جيدًا من هذا الخطاب أن الصين تسعى بشكل مستمر إلى أن تجد لنفسها مكانة في القيادة العالمية[1]. وفي الخطاب الرئيس الذي ألقاه الرئيس شي في المؤتمر المركزي حول العمل المرتبط بالشؤون الخارجية في يونيو 2018، تم التركيز على عدة جوانب رئيسة والتي تتضمن عقيدة «شي جين بينغ Xi Jinping Doctrine»[2] حول الدبلوماسية الاشتراكية ذات

(1) منى هاني محمد سالم، «أثر الصعود الصيني والهندي على التفاعلات بين البلدين في الفترة من 2014-2020»، مرجع سبق ذكره.

(2) عقيدة شي جين بينغ صممت على أنها هيئة الفكر الجماعي المتجسدة في ملاحظات شي وكتاباته وتعليماته، والتي تقدم مدخلًا إلى التيارات العميقة لتفكير الصين في العلاقات الدولية. وتعد مهمة الحزب الشيوعي الصيني تحديد الإطار المرجعي الذي يوجه هذه العقيدة، حيث يتم الاعتماد على ثلاثة أطر مرجعية أكثر عمقا، وأولها «التجديد القومي» ويركز على استعادة ثروة =

الخصائص الصينية لعصر جديد، وفي ما يلي توضيح لهذه الجوانب:

- دعم سياسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني دائما كما لو كان المبدأ الأساسي للعمل، مع التأكيد على وظيفة الاتجاه المركزي والموحد للحزب في ما يتعلق بجميع العلاقات مع الدول الأخرى.

- إحراز تقدم في الدبلوماسية ذات الخصائص الصينية لاستكمال مهمة تحقيق التجديد والإحياء الوطني.

- الحفاظ على السلام العالمي والوصول إلى مستوى مشترك من التنمية بين الشعوب بهدف تعزيز بناء المجتمع بمستقبل مشترك للبشرية.

- تعزيز الثقة الإستراتيجية لجميع البلدان في النزعة الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، (ويعني هذا الجانب أن النموذج الصيني يقدم بديل ملموس).

- المضي قدما في مبادرة الحزام والطريق في ضوء النمو المشترك لجميع الدول الأعضاء، من خلال النقاش والتعاون (وسوف يتم ذلك من خلال الخطابات الإقليمية وشبه الإقليمية والثنائية).

- السير في طريق التنمية السلمية القائم على الاحترام المتبادل والتعاون المتكافئ، والاحترام، وليس الهيمنة غير المتكافئة.

- تطوير الشراكات العالمية في الوقت الذي يتم فيه إحراز تقدم في الأجندة الدبلوماسية، (وينظر الكثير إلى هذا الجانب على أنه تقدم ملحوظ في المصالح الإستراتيجية والتنموية للصين في ما وراء البحار).

- قيادة إصلاح نظام الحوكمة العالمية ذات النزاهة والعدالة، (وقد نظر البعض إلى هذا الجانب على أنه يمثل مجهودًا لتغيير الحالة الراهنة).

- اتخاذ المصالح الجوهرية الوطنية كخط فعلي لحماية سيادة وأمن الصين ومصالحها التنموية.

= الصين وقوتها. أما الإطاران الثاني والثالث، وهما «المجتمع العالمي»، و«الإسهام الصيني»، فيهدفان إلى تعزيز المصالح المشتركة والإسهام في الحوكمة العالمية. وبالتالي فإن عقيدة «شي جين بينغ» تواجه تحديات العلاقات الخارجية للصين في القرن الحادي والعشرين.

- رعاية نمط معين من الدبلوماسية الصينية يجمع بين تقاليد العمل الخارجي للصين مع الإحتياجات والخصائص الحالية للبيئة الدولية. وهذا يعني ربط التقليد الصيني الكونفوشيوسي والنخبوي بالممارسة اليومية للدبلوماسية[1].

تنبع رؤية الصين الإستراتيجية لحدود دورها في النظام الدولي من ثلاثة مصادر؛ أولًا: الصورة التي كونتها عن نفسها، فالصين في نظرتها إلى نفسها ترى أنها تمثل «المملكة الوسطى»، أو «حضارة كل ما تحت السماء» التي أنتجت «العالم المتحضر» المتفوق على غيره، ولكن من دون نزعة عدوانية أو توسعية، فهي لا تؤمن بالحرب ولا تروج لها. وهذه الثقافة جعلت الصين تشعر بواجبها بتحسين العالم، وقيادة مشروع سلمي تشاركي تتلاقى فيه الثقافات والحضارات. ثانيًا: تقييمها لما تملكه من قدرات، حيث انتقلت الصين من دولة فقيرة ومعزولة من نصف قرن مضى إلى دولة في مصاف أكثر الدول تقدمًا. هذا أعطى ثقة للصين ودفعها إلى تأدية دور أكثر فاعلية في النظام الدولي. وتمتلك الصين المساحة والسكان والموارد الطبيعية والموقع الإستراتيجي الذي يؤهلها للعب دور محوري لتصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية بعد أمريكا، وأكبر قوة تجارية ومصدر للسلع. ولحماية قوتها الاقتصادية، احتاجت الصين إلى دعم قوتها العسكرية لتناسب صعود مكانتها العالمية. ثالثًا: نظرتها إلى العالم والنظام الدولي السائد، حيث ترى الصين أن النظام الدولي القائم يرتكز على هيمنة القوة، وتحركه الصراعات، وتتحكم فيه عقلية الحرب الباردة، حتى بعد أن أصبح أحادي القطبية. وترى الصين أن مع تفرد الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح العالم أقل توازنا وأكثر اضطرابا ويفتقر إلى بوصلة موجهة تحقق الاستقرار[2].

(1) Arvind Gupta, "Understanding China's Foreign Policy In Xi Jinping 's New Era", (National Security, Vol.1, No.2, 2018) p192, Available At: https://www.vifindia.org/sites/default/files/national-security-vol-1-issue-2-essay-AGupta.pdf

(2) رؤية الصين لدورها العالمي، جريدة الشروق، 4يوليو 2021، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=04072021&id=3499fffb-239f-4f92-87c8-bd9cc3fc500a

من ناحية أخرى، ترفض الصين الهيمنة الأمريكية الأحادية على النظام الدولي، وبالتالي تدعو إلى نظام دولي متعدد الأقطاب يحقق مصالح الأطراف كافة استجابة للتغيرات المختلفة سواء في النظام الدولي أو العلاقات الدولية، على أن يقوم النظام الدولي الجديد على التعاون المتكافئ بين الجميع. وتشكل التعددية القطبية – من وجهة النظر الصينية – أساسًا مهمًّا لتحقيق سلام دائم في العالم حيث إنها ستؤدي إلى بناء نظام سياسي واقتصادي عادل وستضع إطار عمل سياسي دولي مستقر نسبيًا وتعزيز التبادلات والتعاون، إذ يجب أن تكون الدول جميعًا أعضاء متساوين في المجتمع الدولي دون الهيمنة، مع إتباع نموذج للتنمية المشتركة في إطار من الثقة المتبادلة والمساواة والجوار ومحاولة تسوية المنازعات من خلال السبل السلمية والحوار، وهو النهج الذي تمسكت به الصين[1]. ولا ينصرف هذا النظام الدولي الجديد على النظام السياسي والاقتصادي للمجتمع الدولي فقط، وإنما يمتد إلى العلاقات الثقافية والاجتماعية أيضًا.

ويرى البعض، أن دعوة الصين إلى تغيير يعدل هيكل القوة داخل النظام الدولي، يرجع بالأساس إلى عدم رضاها عن شكل النظام الدولي الأحادي الحالي، وبالتالي هي تعلن بأنها تسعى لتغيير هيكل القوة إلى التعددية القطبية، مع تعزيز أسسه الاقتصادية القائمة على انفتاح الأسواق وحرية التجارة. إن قبول مثل هذا التفسير والرؤية سوف يشير أيضًا إلى استعداد الصين للتغير من دولة تتبع القواعد «a rule follower» إلى دولة تصنع القواعد «a rule makern»، ومن دولة ترضي بالوضع الراهن «status que» إلى دولة تعديلية «Revisionist»أي دولة تسعى إلى تغيير وتعديل الوضع الراهن في النظام الدولي. ووفقا لنظرية تحول القوة Power Transition Theory التي قدمها (أورجانسكي Organski) كما هو موضح في الشكل رقم (1) التالي، والتي قسم فيها

(1) صفاء صابر خليفة محمدين، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق نموذجًا (2013-2021)، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 14، العدد (13)، جامعة بني سويف، القاهرة، يناير 2022.

الدول حسب درجة القوة والرضا، وتعد الصين وغيرها من القوى الصاعدة[1] غير قانعة بمكانتها في النظام الدولي، وتسعى إلى ممارسة دور أكبر على الساحة الدولية يتناسب مع وزنها الحالي استنادا للقواعد التي يفرضها هيكل القوة الموجود في إطار عالم متعدد الأقطاب. وفي هذا السياق أيضًا، أشار والتر روسيل ميد Walter Russell Mead إلى صعود كل من (الصين وروسيا) كقوتين تعديليتين عالميتين، وذكر أن تلك القوى التعديلية تسعى لتعديل النظام العالمي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة[2]، فقد لحظ في السنوات الأخيرة، أن هناك سعيًا حثيثًا لدى هذه الدول لتأكيد حضورها الدولي، فالصين على وجه الخصوص من القوى العالمية التي أصبحت تحتل موقعا متقدما على الساحة العالمية[3]. وانطلاقًا من مجموعة من المؤشرات، تتجه الصين بصورة هادية نحو المساهمة في بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، وتحاول في ذلك الموازنة بين علاقاتها المتينة مع القوى الدولية الكبرى كروسيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي من جهة، وعلاقاتها المتميزة مع الدول الصاعدة والنامية من جهة أخرى[4].

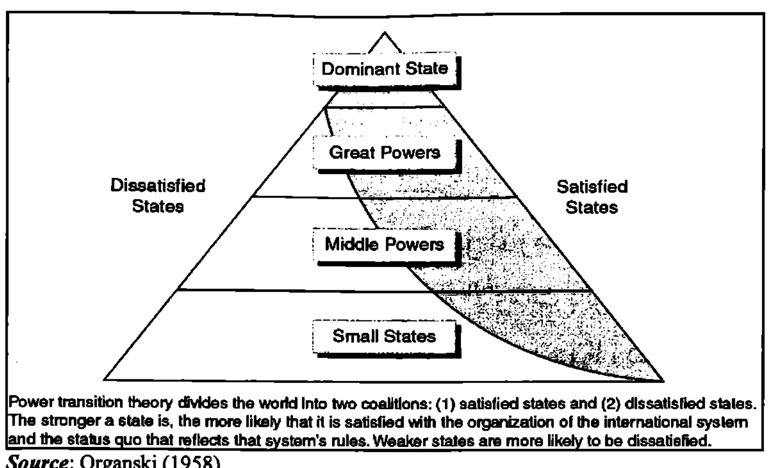
---

(1) يعرف توماس رونار «القوة الصاعدة» بأنها: دولة أو بشكل أكثر دقة فاعل دولي، يطور موارد وقدرات متزايدة تشمل كل أبعاد القوة أو أغلبها، بحيث يصبح هذا الفاعل قادرا بشكل متزايد على تحويل تلك الموارد والقدرات إلى قوة شاملة أو عالمية. وتتميز تلك القوى الصاعدة بمجموعة من الخصائص يتمثل أهمها في ما يلي: (وجود نسب عالية من النمو الاقتصادي يصاحبه انفتاح اقتصادي متسارع ومتزايد، والقدرة على التأثير الاقتصادي إقليميا ودوليا، والقدرة على التكيف مع مختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي، بالإضافة إلى تحقيق خطوات تنموية في مختلف المجالات مثل مؤشرات التنمية البشرية، وغالبا ما تسعى تلك الدول للتكتل لمواجهة الهيمنة الأمريكية مثل تجمع البريكس).

(2) Walter Russel Mead, "The Return Of Geopolitics", Foreign Affairs, (May-June 2014).

(3) خالد الهباس، «كلمة افتتاحية في: ندوة العلاقات العربية الصينية»، في «العلاقات العربية الصينية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص31.

(4) نفسه.



Power transition theory divides the world into two coalitions: (1) satisfied states and (2) dissatisfied states. The stronger a state is, the more likely that it is satisfied with the organization of the international system and the status quo that reflects that system's rules. Weaker states are more likely to be dissatisfied.

Source: Organski (1958).

شكل (1) بنية العلاقات الدولية في نظرية تحول القوة

ويتضح من خلال ما تقدم، أن النظام الدولي يشهد تحولًا واضحًا سواء من حيث تغير هيكل القوة، وهو التحول الذي أفرز نظامًا دوليًا جديدًا وإن ما يزال قيد التشكيل، والتي ظهرت الصين في إطاره كقوة دولية صاعدة وبازغة Emerging International Power، تسعى للعب دور أكبر وتحمل المزيد من الالتزامات باعتبارها قوة كبرى مسؤولة، وتطمح لإقامة علاقات دولية ذات طبيعة تعاونية. وتركز على الصلات الاقتصادية والنفوذ السياسي بالأساس مع دول الجنوب، بدلًا من التركيز على تشجيع التحالفات الأيدلوجية على نحو ما كان قائمًا خلال الحرب الباردة[1]، فمن ناحية، تحاول بكين الاستفادة من عودة منطق الجيوبولتكس (الجغرافيا السياسية) Geo-Politics؛ وليس الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأساس للتنافس بين القوى الكبرى؛ في إطار سعيها للحصول على المزيد من النفوذ السياسي والإستراتيجي حول العالم[2]، حيث تسعى بكين من خلال نسج أكبر شبكة من العلاقات في مختلف مناطق العالم، التأكيد على دورها كأحد الأقطاب الرئيسة الفاعلة في ظل هذا النظام

(1) جوزيف إس ناي الابن، «هل انتهى القرن الأمريكي؟»، ترجمة وتقديم: السيد أمين شلبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2019، ص68.

(2) محمد كمال، هل السياسة هزمت الاقتصاد؟، جريدة الأهرام، 11 يناير 2019، متاح على: www.ahram.org.eg

العالمي الجديد، لكن دون أية مواجهة مباشرة مع الطرف الأمريكي في سبيل تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي.

أخيرًا، لن يتوقع انحسار الدور العالمي للصين في عالم ما بعد الوباء (كوفيد-19)، فقد استطاعت بكين اجتياز هذا الاختبار وتحويل الأزمة إلى فرصة، لتقدم بذلك للعالم نموذجًا ناجحًا في إدارة مثل هذا النوع من الأزمات بالرغم من أنها كانت البؤرة الأولى لانتشار المرض. ومن المتوقع أن تلعب الصين دورًا أكبر لتنشيط عجلة الاقتصاد العالمي مع عدم تغير ديناميكية التصدير من الصين إلى أنحاء العالم (استمرار الصين كمصنع العالم)، لكن في الوقت نفسه ستركز الصين في المرحلة المقبلة على تحسينات إضافية في سلاسل الإمداد العالمية والتي أضر الوباء بها وأدى لتوقف صناعة الشحن العالمية. ومن المرجح أيضًا استمرار الصعود السلمي للصين وعدم الدخول في أية مواجهات عسكرية قد تستنزف مواردها وتعوق استمرار عملية تنميتها الاقتصادية، مع إمكانية تزايد الدور السياسي والعسكري الصيني في معظم مناطق العالم، الأمر الذي لا يعني بالضرورة الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى الفاعلة الأخرى (الولايات المتحدة الأمريكية)، أو الالتزام بأية أعباء سياسية أو أمنية، بقدر ما يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية المصالح الصينية الاقتصادية المتنامية حول العالم.

- **الرؤية الصينية لمؤسسات النظام الدولي:**

ترفض الصين الهيمنة الغربية على مؤسسات النظام الدولي القائم، وترى أن النظام الدولي الحالي المستند إلى القواعد المتوافق عليها دوليًا، خصوصًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، غير عادل، ولا يعكس بشكل كاف صوت الصين أو صوت العالم النامي، وترفض دوما نهج مؤسسات هذا النظام في ما يعرف ازدواجية المعايير المزدوجة أو سياسة الكيل بمكيالين الدولية في التعامل مع القضايا الدولية والإقليمية. عوضًا عن ذلك، لقد أنشئ ذلك النظام - بحسب الرئيس شي - واستدام كي يعمل

لمصلحة عدد صغير من الديمقراطيات الليبرالية[1]. ويدعم من هذا التوجه أن الصين لم تكن طرفًا في إقامة مؤسسات النظام الدولي الراهن، والتي تبلورت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومقررات مؤتمر «سان فرانسيسكو» عام 1944، الذي أنشأ الأمم المتحدة، واتفاقيات بريتون وودز في العام نفسه، والتي وضعت الأساس للمؤسسات المالية العالمية. وبالتالي، تواصل الصين لعب «دور المصلح» حيث تدعو بشكل صريح ومتكرر إلى ضرورة إصلاح نظام الحوكمة العالمي الحالي، والمؤسسات الدولية خاصة إصلاح المنظمات المالية الدولية، والنظام التجاري متعدد الأطراف (منظمة التجارة العالمية)، لاسيما زيادة حق التمثيل وحق التحدث لبلدان الأسواق الناشئة والدول النامية. وترى الصين أن إصلاح الحوكمة العالمية الحالية ليس إداريا فحسب، أي إن تحسين كفاءة المنظمات الدولية فقط ليس كافيًا، بل ينبغي أن يشمل أيضًا الجوانب السياسية، أي تعزيز ديمقراطية المنظمات الدولية وشرعيتها، فلا يمكن للمنظمات الاقتصادية أن تطالب الصين والقوى الناشئة الأخرى بأن تقدم إسهامات دون أن تعلي من مكانتها في المنظمات الاقتصادية الدولية.

ومن ناحية أخرى، تواصل الصين تعزيز «دور المشارك» في الحوكمة العالمية، حيث تؤكد في المناسبات الدولية والإقليمية كافة على التزامها بقواعد ومعايير النظام الدولي الذي يتخذ من الأمم المتحدة نواة له، والنظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي، والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتنادي بضرورة تعزيز الاعتبار للدور العالمي لتلك المنظمة. وقد أشار الرئيس شي في بيانه الذي ألقاه عبر الفيديو في المناقشة العامة للدورة الـ76 للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2021 على أنه «في العالم، يوجد منظومة دولية واحدة فقط، وهي المنظومة الدولية التي توجد الأمم المتحدة في جوهرها. وهناك نظام دولي

---

(1) إليزابيث إيكونومي، النظام العالمي الجديد وفق شي جين بينغ، هل تستطيع الصين إعادة تشكيل النظام الدولي؟، صحيفة إندبندنت عربية، 29 ديسمبر 2021، متاح على:
https://www.independentarabia.com/node/289801

واحد، وهو النظام الدولي المدعوم بالقانون الدولي. وهنـاك مجموعـة واحـدة فقـط مـن القواعد، وهي القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية التي تستند إلى أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتعتبر الصين الأمم المتحدة منـبرا تحـشد مـن خلالهـا التأييد للمواقف والسياسات الصينية، ودعم دول العالم النامي[1]. ومن ناحيـة أخـرى، تحرص الصين على التنسيق بين القوى الكبرى (دور المنسق)، وأن تتعاون بإيجابيـة مـع الدول الكبرى الأخرى في أكثر المجالات أهمية في الحوكمة العالمية. كما أنها تهدف إلى تشكيل علاقات شراكـة وتعـاون مـع دول أكـثر اسـتعدادا لتحمـل أكـبر قـدر مـن المسؤولية، وتأدية دور أكبر في الحوكمة العالمية.

يتضح مما سبق، أن بكين لا تسعى إلى تغيير/مناهـضة البنيـة المؤسـسية القائمـة جذريا في النظام الدولي لأنها كانـت أحـد المـستفيدين في هـذا النظـام الدولي القـائم، والذي ساعدها على تحقيق النهوض السلمي، وبالتالي فهي صاحبة مصلحة في بقائه ولا تريد تقويضه أو الإطاحة به، وإنما ربما إصلاح مكوناته غير العادلـة، وإعادة هيكلتـه من جديد بما يساعد على تعزيز مكانتها الدولية ومواجهة التحديات المـستجدة على أن يأخذ مصالح الصين في الاعتبار. كما أنها تدرك أن السعي لتغيير النظـام الدولي القـائم سيؤدي إلى الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تأكيد نظرية التهديد الصيني Chinese Threat Theory التي يحاول الغـرب ترويجهـا[2]؛ لذا، تؤكـد دوما على التزامها بقواعد ومعـايير هـذا النظـام، وتحـرص على اسـتثمار عـضويتها في مؤسسات النظام الدولي القائم كمجلس الأمن ومنظمة التجارة العالمية WTO، لدعـم رؤيتها الإصلاحية لهذا النظام. لكن بموازاة ذلك، تعمل الـصين على مواصـلة إنـشاء مؤسسات دولية جديدة (كإنشاء بنك الاسـتثمار في البنيـة التحتيـة الآسـيوية AIIB،

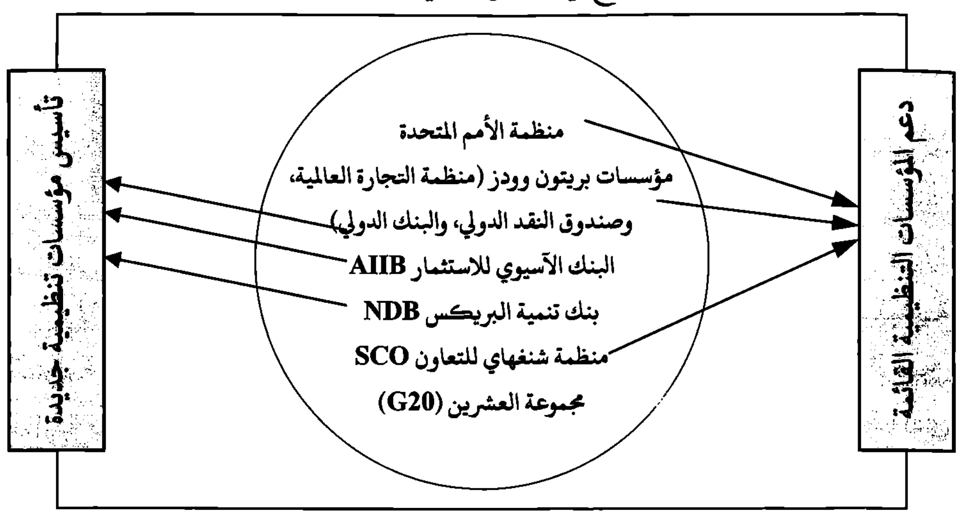
---

(1) مقالة خاصة: بعد 50 عامًا من استعادة مقعدها الشرعي...الصين ما تزال ملزمـة بـدفع قـضية الأمم المتحدة، وكالة أنباء شينخوا، 25أكتوبر 2021، متاح على:

http://arabic.news.cn/2021-10/25/c_1310267208.html

(2) محمد بن هويدان، «مناقشات ندوة العلاقات العربية الصينية»، في: العلاقات العربية الـصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص142.

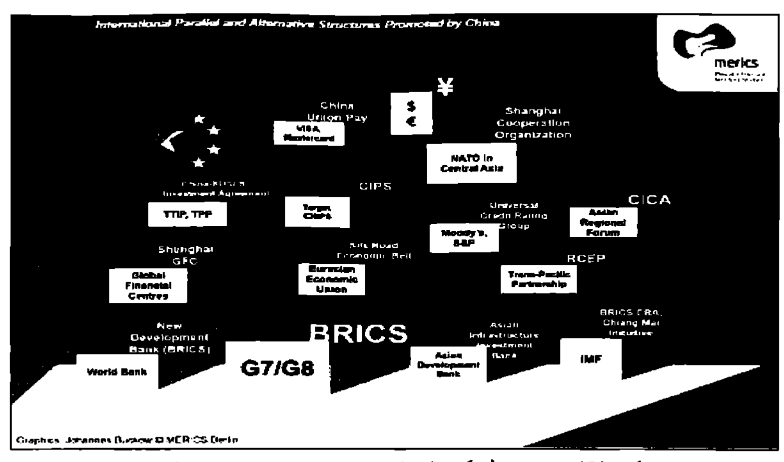
وصندوق طريق الحرير SRF، وبنك التنمية الجديد NDB)، ووضع ترتيبات دولية جديدة (دور المؤسس)، فمن الملحوظ أن هناك مسارًا آخر تقوم الصين منذ سنوات بتطويره، وهو مسار يعمل على إنشاء نظام موازٍ تؤكد أنه مكملٌ للنظام الدولي القائم وليس بديلا عنه، كما هو موضح في الشكل التالي.



شكل (2) رؤية الصين لمؤسسات النظام الدولي

وبالرغم من رغم تأكيد الحكومة الصينية، والوثائق المنظمة لعمل هذه المؤسسات على أن هذه المؤسسات لا تمثل بديلًا للمؤسسات التقليدية، بل هي مؤسسات مكملة (Supplementary)، فضلًا عن التأكيد على الطابع الانفتاحي لها، إلا أنه لا ينفي ما تمثله تلك الخطوات الصينية بشكل متزايد كما هو موضح في الشكل التالي، على أنها تحد متصاعد للمؤسسات التقليدية القائمة، سواء عبر اقتراح أو دعم أو تبني المؤسسات الجديدة بهدف جعلها بديلًا عن / أو منافسة للمنظمات الموجودة مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة وصندوق النقد الدولي، وذلك بما يخدم مساعيها في إيجاد قنوات لإعادة تشكيل النظام الدولي بعيدًا عن القيادة الغربية المطلقة[1].

(1) علي حسين محمود باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت اللبنانية، 2016، متاح على:
http://repository.bau.edu.lb:8080/xmlui/handle/1080/8650



شكل (3) نموذج الهياكل الدولية الموازية المدعومة من الصين

ولا شك أن التحديات التي تواجهها المؤسسات الدولية والإقليمية التقليدية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدولي تفسح المجال لسياسة الصين الموازية بأن تخطو خطوات أكبر وأسرع إلى الأمام، وأن تلقى قبولا ومشاركة أيضًا لدى عدد من الدول، لاسيما تلك الدول المهمشة أو التي تبحث عن شراكات جديدة من أجل المساعدة على التنمية أو تنويع علاقاتها الخارجية. وفي هذا السياق يصبح من الأسهل فهم النوايا الصينية في المرحلة الحالية، إذ إن الهياكل الجديدة التي تقترحها الصين أو تدعمها تعمل على ملئ الفراغات التي تركتها المؤسسات القائمة منذ زمن، وهذا يؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة الاستقلالية الصينية في مواجهة السيطرة الأمريكية على المؤسسات القائمة من جهة، وتوسيع نفوذها وتأثيرها في المجال الدولي[1].

إذن، تؤدي الصين أربعة أدوار رئيسة في الحوكمة العالمية، وهي دور المشارك، والمؤسس، والمصلح، والمنسق. ويرى بعض المراقبين، أن الصين لا تريد زيادة دورها ونفوذها في النظام العالمي الراهن وإصلاحه فحسب، وإنما تسعى إلى تغييره وتبديله من خلال نظام يتمحور حول الصين بمعاييره وقيمه الخاصة. على الرغم من أن النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن كاملًا، فقد جرى تشكيله بالدرجة الأولى

---

(1) علي حسين محمود باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي، المرجع السابق.

من قبل الديمقراطيات الليبرالية التي التزمت من حيث مبدأ سيادة القانون، والأسواق الحرة، والتدخل المحدود للدولة في الحياة السياسية والاجتماعية لمواطنيها، وحقوق الإنسان العالمية. وبطريقة موازية، صممت المؤسسات المتعددة الأطراف والقانون الدولي للدفع بتلك القيم والمعايير إلى الأمام، وكثيرًا ما استخدمت التكنولوجيا في تعزيزها. في المقابل، يسعى الرئيس شي إلى تغيير تدريجي وإحلال أسبقية الدول بديلًا عن تلك القيم. والجدير بالذكر أن المؤسسات والقوانين والتكنولوجيا في ذلك النظام الجديد تقوي سيطرة الدولة، وتحد من الحريات الفردية، وتقيد الأسواق المفتوحة. وبالتالي، إنه عالم تتحكم فيه الدولة في تدفق المعلومات ورأس المال داخل حدودها الخاصة وعبر الحدود الدولية، من دون أية رقابة مستقلة على سلطتها. والجدير بالذكر، أن الرئيس شي يريد أن تعبر القيم والمعايير الموجودة في تلك المؤسسات الدولية (المتصلة بالنظام العالمي) التفضيلات الصينية بدلًا من ذلك، على غرار الارتقاء بالحق في التنمية كي يصبح أهم من الحقوق السياسية والمدنية الفردية، ووضع معايير فنية تسمح للدولة بالسيطرة على تدفق المعلومات[1].

- **الرؤية الصينية للتنمية الدولية:**

تؤكد الصين دومًا على أولوية التنمية (الشاملة والمتساوية والمستدامة المربحة للجميع والمتمركزة حول الشعب) في الحوكمة العالمية، فالتنمية هي أساس حل جميع المشكلات، ولا تنمية بدون أمن. كما تؤكد على حق كل دولة في اختيار طريقها التنموي. وفي هذا السياق من المناسب أن نستدعي ما قاله الرئيس شي جين بينغ في كلمته التي ألقاها عبر رابط فيديو في المناقشة العامة للدورة الـ76 للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2021؛ إذ صرح قائلًا: «يجب علينا تنشيط الاقتصاد والسعي إلى تحقيق تنمية عالمية أكثر قوة واخضرارًا وتوازنًا، والالتزام بتحقيق التنمية كأولوية من أجل تعزيز التنمية العالمية». وتابع الحديث قائلًا: «إننا بحاجة إلى تعزيز شراكات

(1) إليزابيث إيكونومي، النظام العالمي الجديد وفق شي جين بينغ، مرجع سبق ذكره.

تنمية عالمية أكثر إنصافًا وتوازنًا وحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال التنمية، ومواصلة الالتزام بتحقيق الفوائد للجميع، والاهتمام بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية». كما سلط الضوء على أهمية التنمية المدفوعة بالابتكار ومواصلة الالتزام بالإجراءات الموجهة نحو تحقيق النتائج وبناء مجتمع مستقبل مشترك للتنمية العالمية. وتابع الحديث مشيرا إلى حاجة العالم إلى زيادة المدخلات في التنمية، وتعزيز التعاون على أساس منح الأولوية لمجالات التخفيف من حدة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، والاستجابة لجائحة (كوفيد-19) وتوفير اللقاحات، وتمويل التنمية، وتغير المناخ والتنمية الخضراء، والتصنيع، والاقتصاد الرقمي والارتباطية، من بين مجالات أخرى، إلى جانب تسريع تنفيذ أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة[1].

وتماشيًا مع الطرح الصيني الذي يولي الاعتبار للأولوية الخاصة بموضوع التنمية الدولية، وكذلك حرص الصين على تعزيز الانفتاح والابتكار والمنفعة المتبادلة لتحقيق الفوز المشترك من خلال التعاون والتنمية المشتركة مع الدول الأخرى، طرحت الصين مبادرات تنموية تستهدف المنفعة المشتركة والترابط بين دول العالم كافة، ولعل أهمها «مبادرة الحزام والطريق BRI» (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين)، والتي تمثل تطبيقًا وانعكاسًا عمليًّا لمفهوم المصير المشترك للبشرية.

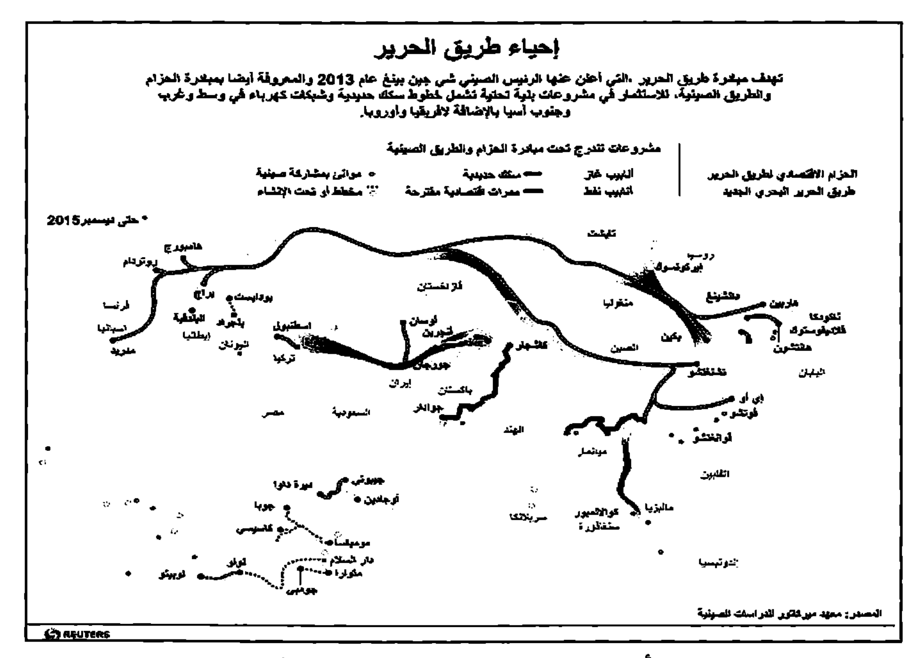
وقد طرحت الصين تلك المبادرة في شهري سبتمبر وأكتوبر عام 2013، في زيارتين للرئيس شي جين بينغ لكازاخستان وإندونيسيا، وتعد من أهم المبادرات التنموية العالمية في القرن الحادي والعشرين[2]. وتهدف المبادرة إلى تعزيز التواصل

---

(1) كلمة الرئيس شي جين بينغ في المناقشة العامة للدورة الـ76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكالة أنباء شينخوا، 22 سبتمبر 2021، متاح على:
http://arabic.news.cn/2021-09/22/c_1310201785.htm

(2) وانغ ماو هو، «الحزام والطريق... ست سنوات من النجاح»، مجلة الصين اليوم، 26 أبريل2019، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2019

والترابط (Connectivity) للبلدان عبر بناء شبكة من التجارة والبنىٰ التحتيـة تـربط آسيا بأفريقيا وأوروبا علىٰ طول مسارات طريق الحرير القديم بشقيه الـبري والبحـري، حيث يتم في إطارها تمويل أكثر من 900 مشروع اقتصادي وبنية تحتية في العديد من دول العالم كما هو موضح في الخريطـة التاليـة، وبتكاليـف تبلـغ 1.4 تريليـون دولار، وهو ما يوازي 12 ضعف مشروع مارشال الذي تبنته الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية[1]. وفي إطـار المبـادرة، أنـشأت بكـين صـندوق طريـق الحريـر (SRF) في نـوفمبر 2014، والذي يعـد أحـد الأذرع الماليـة للمبادرة، باستثمار قيمته 40 مليار دولار أمريكـي، ويتـولىٰ مهمـة تمويـل مـشاريع البنية التحتية وغيرها من المشروعات في الدول الواقعة علىٰ طول الحزام والطريق[2].



خريطة (1) أهم المشروعات التي تندرج تحت مبادرة الحزام والطريق

---

(1) محمد كمال، «أقوىٰ رجل في العالم»، صحيفة المصري اليوم، 29 أكتوبر 2017، متاح علىٰ:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1211555

(2) «صندوق طريق الحرير (الحزام والطريق)»، شبكة الصين، 21 أبريل 2017، متاح علىٰ:
www.arabic.china.org.cn

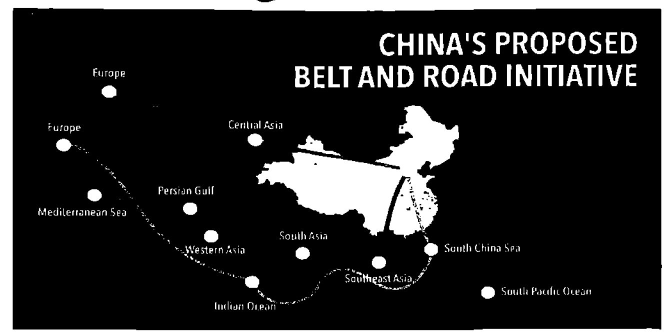
وتتضمن المبادرة خمسة خطوط رئيسة كما هو واضح في الشكل التالي، حيث يتركز الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على ثلاثة خطوط برية رئيسة: الخط الأول يربط بين الصين وأوروبا مرورا بآسيا الوسطى وروسيا. والخط الثاني يمتد من الصين إلى الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط مرورًا بآسيا الوسطى وغربي آسيا. والخط الثالث يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. أما طريق الحرير البحري، فيتركز على خطين بحريين رئيسين: خط يبدأ من الموانى الساحلية الصينية ويصل إلى المحيط الهندي مرورًا ببحر الصين الجنوبي وانتهاءً بسواحل أوروبا، وخط يربط الموانى الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادي[1].

وقد تجلت هذه الرؤية الخاصة بـ«الحزام والطريق» بشكل أكثر وضوحًا من خلال انتشار المبادرات التجارية التي تضم «طريق الحرير» لاسمها، مثل: «طريق الحرير الرقمي/المؤتمت، المعروف أيضًا باسم «طريق حرير المعلومات The Information Silk Road»، والذي تم ذكره لأول مرة في الكتاب الأبيض للسياسة الصينية في عام 2015، وهو برنامج لبناء بنية تحتية رقمية عالمية باستخدام التكنولوجيا الصينية. و«طريق الحرير الصحي» الذي تم تقديمه في خطاب عام 2016 الذي ألقاه الرئيس الصيني في أوزبكستان، وهو خطة لتصدير الخبرة الصحية الصينية من خلال أشياء مثل مختبرات COVID-19 ودبلوماسية اللقاحات. و«طريق الحرير القطبي Polar Silk Road» المعروف أيضًا باسم «طريق الحرير الجليدي»، الذي يمتد عبر القطب الشمالي، وتم تسليط الضوء عليه لأول مرة في عام 2018، وهو خطة لتطوير طرق الشحن عبر إنشاء ممرات بحرية بالقطب الشمالي. و«طريق الحرير الأخضر»، وهو خطة لتعزيز المشروعات التي تراعي المعايير البيئية. و«طريق الحرير الفضائي»، وهو تطوير لنظام بيدو Beidou نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية الصيني، ومن المقرر أن يتم استخدامه كبديل لخدمات GPS الحالية. وتحاول إدارة عمل الجبهة المتحدة التابعة

---

(1) سمر إبراهيم محمد، «تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد العالمي»، مجلة آفاق آسيوية، العدد الأول، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مايو 2017، ص83.

للحزب الشيوعي الصيني، والتي تسعىٰ إلىٰ توسيع نفوذ الحزب في الداخل والخارج، الترويج باستمرار للعلامة التجارية لمبادرة طريق «الحزام والطريق»، كما أصبح لها أغنية خاصة بها، وتم إعداد رسوم متحركة للترويج لها[1].



المصدر: «China Daily»

شكل (4) الطرق الرئيسة لمبادرة الحزام والطريق

وتشمل المبادرة أكثر من 70 دولة في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا كما هو موضح في التالي، والتي يبلغ مجموع سكانها 4.4 مليار نسمة، أي نحو 63٪ من سكان العالم. كما يشكل حجم اقتصاداتها أكثر من 30٪ من الاقتصاد العالمي[2]. وقد لاقت المبادرة تجاوبًا ومشاركة نشطة من الدول المعنية، حيث انضمت 141 دولة، و32 منظمة دولية إلىٰ المبادرة مع الصين. وتشدد مبادرة الحزام والطريق علىٰ التعاون الدولي بناء علىٰ الأولويات الخمس التالية: (1) تنسيق السياسات، (2) ربط المرافق، (3) تجارة خالية من العراقيل، (4) التكامل المالي (ربط الاقتصادات عبر مؤسسات مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير وبنك التنمية الجديد التابع للبريكس)، (5) الروابط بين الشعوب (بإتاحة الدعم العام للتطبيق)[3].

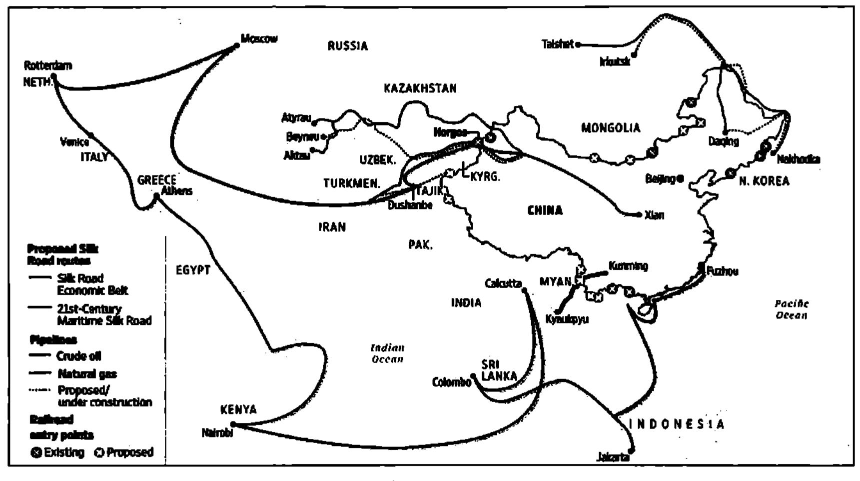
---

(1) Raffaello Pantucci, The Many Faces of China's Belt and Road Initiative, Current History, January 2021, PP 28-34.

(2) منال موافي، «ندوة العلاقات العربية الصينية»، في العلاقات العربية الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص246.

(3) كسيومينغ كيان، «طريق الحرير الجديد والعلاقات الصينية العربية في مجال الطاقة»، في العلاقات العربية الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو 2017، ص166.

استخدمت بكين دبلوماسية القمم، والمتعددة الأطراف؛ وذلك لتعزيز التعاون والشراكة حول طريق الحرير الجديد؛ حيث عقدت الصين منتدىٰ دوليًّا حول طريق الحرير الجديد، في مايو 2017 وحضر فيه رؤساءُ وممثلون من أكثر 130 دولة، و70 منظمة دولية. كما عقد منتدىٰ دولي ثاني في أبريل لعام 2019، وفيها ردَّ الرئيس الصيني شي جين بينغ علىٰ منتقدي مشروع طريق الحرير الجديد والمتخوفين من فخ الديون، وأكد علىٰ تشجيع زيادة مشاركة الدول الأخرىٰ في ذلك المشروع.



خريطة (2) مبادرة الحزام والطريق

وبالرغم من التأكيد الصيني أن مبادرة الحزام والطريق للصين مبادرة إنمائية تستهدف المنفعة المشتركة، يرىٰ البعض أن المبادرة فلسفة تنموية للسيطرة علىٰ العالم، وتهدف الصين من خلالها تحقيق عد أهداف تتنوع ما بين أهداف محلية (تنمية المناطق الأقل نموا في الصين، وخاصة في حدودها الغربية - تقليل طاقاتها الإنتاجية الفائضة من الفولاذ والاسمنت والألواح الشمسية، وما إلىٰ ذلك من خلال تعاونها مع دول المبادرة - توفير قطاعات تصدير واستثمار جديدة وخلق مجال للتسويق للصناعات الصينية من أجل التغلب علىٰ الركود وتأهيل الموانى في دول طريق الحرير البحري[1] - إحدىٰ الوسائل لتأمين احتياجاتها المتزايدة من الطاقة وتوفير مصادر

(1) محمد نعمان جلال، «الحزام والطريق بين الاقتصاد والسياسة»، مرجع سبق ذكره.

جديدة للطاقة خاصة مع ما طرحته بكين من معادلة تعاون جديدة (1+2+3) في سياق المبادرة[1]. وأهداف إقليمية (السيطرة على فنائها الخلفي في آسيا عن طريق تقديم نمط جديد من التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي على طول طرق المبادرة بدلًا من الصراعات والنزاعات مع دول الجوار[2]، وربط اقتصادات الدول القريبة منها بالاقتصاد الصيني - تقليل الاعتماد على الممرات المائية أي استخدام الحزام نحو إدخال بديل آخر يكون مساند في حال ما تعرضت الطرق البحرية لأي تهديد[3]، وأهداف دولية (تعزيز تنمية الاقتصاد العالمي وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية عن طريق تقديم قوة محركة جديدة لتحقيق إعادة التوازن للعولمة، وبناء هيكل جديد للانفتاح الخارجي، وبالتالي تصبح قوة يعتد بها في النظام العالمي سواء سياسيًّا أو اقتصاديًّا، ووسيلة مهمة لتدويل عملتها الصينية أي اليوان الصيني أو الرينميني[4]. وباختصار يمكن القول إن الصين تحاول من خلال مبادرة الحزام الطريق إعادة رسم خريطة العالم بطريقة اقتصادية أي خلق طريق جديد للعولمة ولكن بطبعة صينية أي «صيننة - تصيين» العولمة[5]. ويبدو أن الصين قد استوعبت كلا النظريتين الكلاسيكيتين للجغرافيا السياسية: نظرية هالفورد ماكيندر هارتلاند، والتي تنص على أن كل من يسيطر على المنطقة المحورية من الفولغا إلى نهر اليانغتسي، ومن جبال الهيمالايا إلى القطب الشمالي يتولى قيادة العالم، ورؤية الأدميرال ألفريد ماهان للقوة البحرية باعتبارها السمة الرئيسة للعظمة الوطنية.

وفي مقابل الرؤية الغربية لتلك المبادرة وتفسيرها بأنها إستراتيجية صينية

---

(1) Flynt Leverett & Wu Bingbing, "The New Silk Road and China' s Evolving Grand Strategy", The China Journal, No. 77, November 14, 2016.

(2) محمد نعمان جلال، «الحزام والطريق بين الاقتصاد والسياسة»، مرجع سبق ذكره.

(3) محمد بن هويدان، «مناقشات ندوة العلاقات العربية الصينية»، في العلاقات العربية الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو2017، ص391.

(4) Flynt Leverett & Wu Bingbing, The New Silk Road and China' s Evolving Grand Strategy, Op.cit.

(5) عبد الحسين شعبان، «تعقيب في ندوة العلاقات العربية الصينية»، في: العلاقات العربية الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو2017، ، ص461.

للسيطرة على العالم، أصدرت الصين في النهاية وثائق رسمية لتوضيح رؤيتها لمبادرة الحزام والطريق حيث أصدرت الحكومة الصينية في مارس 2015 وثيقة بالرؤية وخطة العمل بعنوان «البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين». وأعادت الوثيقة التأكيد على الحاجة إلى الاعتماد على التجارة التقليدية والبنية التحتية والروابط الثقافية وفرص التعاون الإقليمي، وكذلك أكدت على تغير المشهد الجيوسياسي، وطرح مبادئ الصين بشأن التعاون الذي يكون مربحا للجميع. وفي ما يتعلق بالربط والاتصال والبنية التحتية، وضعت الوثيقة أربع أولويات تتمثل في البنية التحتية للنقل والبنية التحتية للموانى والبنية التحتية للطاقة والبنية التحتية للطيران[1].

من ناحية أخرى، تؤكد الصين دوما على عدد من الرسائل الموجهة لتحسين تلك الصورة التي يشوهها الغرب بقيادة أمريكية بالأساس، والتي من أهمها أن الحزام والطريق مبادرة وليست إستراتيجية للتأكيد على أنها تتطلب جهودا بارزة ومميزة لإنجازها غير تقليدية أو مألوفة، مبادرة مفتوحة للجميع للانضمام لها، مبادرة ممتدة للخطط القومية بكل دولة مستهدفة كخطط 2030، مبادرة اقتصادية وفقًا لطبيعتها - فهي ليست إستراتيجية أمنية أو جيوسياسية، مبادرة تشاركية بمعنى أنها ليست مبادرة تم صياغتها وفرضها من الصين بشكل أحادي لكنها مبادرة تعددية تجمع مختلف الأطراف، مبادرة تكاملية شمولية تشمل مختلف المجالات، وأخيرًا مبادرة تستهدف توحيد الشعوب نحو مصير واحد، فالتنمية المرتبطة بالمبادرة أمر مشترك، والتحديات المحيطة بالمبادرة تتمثل مخاطر مشتركة يجب مجابهتها معًا [2]. وفي هذا السياق يمكن فهم المساحة المهمة التي يوليها الخطاب الصيني العالمي للتأكيد على مبادئ التنمية والمنافع المشتركة، والتعاون مع القوى الخارجية وليس مزاحمتها،

---

(1) Gan Junxian & Mao Yan, "China's New Silk Road: Where Does It Lead?", (Asian Prespective, Vol.40, No.1, 2016) P105, Available At: https://www.researchgate.net/publication/298082553_China's_New_Silk_Road_Where_Does_It_

(2) هبة جمال الدين، العلاقات العربية الصينية: المصير المشترك، مرجع سبق ذكره.

وذلك من خلال تضمين المبادرة سلعا إستراتيجية ذات منفعة عالمية عامة، وتجنب السياسات أحادية الجانب؛ فهي وإن كانت مبادرة صينية إلا أنها لا تقوم على مشروع أحادي الجانب بقدر ما تقوم على دمج المصالح الإقليمية والدولية، خاصة في ضوء استمرار تمسك الصين بمبدأ عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما يفسر أيضًا تجنب الصين ربط المبادرة ببناء كيان أو تنظيم عابر للأقاليم، وذلك تجنبا لتصدير إدراك بارتباط المبادرة بمشروع للهيمنة الصينية، فضلا عن التأكيد على الالتزام بقواعد وآليات السوق في تخصيص الموارد، ودور القطاع الخاص، الأمر الذي يشير إلى أن المبادرة لا تسعى إلى الصدام مع النظام الاقتصادي العالمي الراهن ومبادئه الأساسية، بقدر ما تسعى إلى تحسين هذا النظام وتعظيم الاستفادة منه.

وقد حققت المبادرة نتائج ملموسة خلال السنوات الماضية، ووفقًا للإحصاءات، في عام 2020، بلغ حجم تجارة السلع بين الصين والدول الواقعة على طول «الحزام والطريق» 1.35 تريليون دولار أمريكي، وقفز الاستثمار الصيني المباشر غير المالي في البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق بنسبة 18.3 في المائة على أساس سنوي إلى 17.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020[1]. وتم تنفيذ العديد من المشروعات مثل خط الصين-لاوس للسكك الحديدية، وخط سكة حديد مومباسا-نيروبي، وتطوير ميناء جودر الباكستاني، وغيرها. وخلقت مناطق التعاون الـ82 التي أقامتها الصين بالاشتراك مع 24 دولة مشاركة، أكثر من ملياري دولار من العائدات الضريبية، ونحو 300 ألف وظيفة للدول المضيفة[2].

أخيرًا، تمثل المبادرة الصينية الضخمة «الحزام والطريق»، إطارًا لتعميق حالة

---

(1) مبادرة الحزام والطريق تحقق زخما في وسط أوقات تسودها التحديات، وكالة أنباء شينخوا، 29 أبريل 2021، متاح على: http://arabic.news.cn/2021-04/29/c_139914138.htm

(2) هبه المنسي، «الحزام والطريق... تطلعات الصين لدمج الاقتصاد العالمي»، موقع الوطن العربي، 25 أبريل 2019، متاح على: https://alwatanalarabi.com

الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الصيني من ناحية، وعدد كبير من الاقتصادات الموزعة على معظم الأقاليم (شرق آسيا، جنوب شرقي آسيا، جنوب آسيا، وسط آسيا، أوروبا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشرق أفريقيا)، بهدف خلق «مصلحة عالمية» مستقرة (بما في ذلك لدى القوى الأوروبية وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية) في استمرار عملية الصعود الصيني، ومن ثَمَّ تطوير إدراك عالمي بأن هذا «الصعود» لا ينطوي على «تهديد»، بقدر ما ينطوي على «مكاسب»، ليس فقط بالنسبة للاقتصادات الواقعة على مسارات «الحزام والطريق»، ولكن بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل، وهو ما يمثل ضربة قوية لنظرية «التهديد الصيني» (China Threat Theory)، التي تطورت خلال العقود الأخيرة على يد عدد من الأكاديميين والسياسيين الأمريكيين[1].

وفي خضم الحديث عن مبادرة الحزام والطريق تجدر الإشارة إلى أهم العقبات والتحديات التي تجعل من عملية تطبيقها على النحو المعلن أمرا بالغ الصعوبة والتعقيد. وتتمثل أهم هذه العقبات في ثقل الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ المبادرة، واختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول المشاركة، وعدم وجود تصور كامل للمبادرة، وبطء الحصول على عوائد المبادرة، والتحديات القانونية والأعباء التنظيمية. هذا بجانب عدم الاستقرار السياسي والأمني والصراعات الداخلية والدولية في بعض الدول المشاركة، فضلًا عن وجود بعض المشاريع المنافسة مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EEU)[2]، الذي تسعى روسيا أن تستخدمه كقاطرة لتعزيز نفوذها في منطقة أوراسيا، وتحديدا آسيا الوسطى، وشرق أوروبا، وأيضًا المبادرة اليابانية «منطقة المحيطين الهندي والهادي حرة ومفتوحة»، والتي تعرف أيضًا باسم (FOIP). كما أن

---

(1) محمد فايز فرحات، الصعود الصيني... ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية، جريدة الشرق الأوسط، 16يونيو 2019، متاح على: https://aawsat.com/home/article

(2) الاتحاد الاقتصادي الأوراسي هو اتحاد اقتصادي دولي يهدف للتكامل في القضايا الاقتصادية بين الدول المنضمة له الواقعة في وسط وشمال آسيا وشرق أوروبا. ويعمل الاتحاد منذ 1 يناير 2015، ويضم في عضويته روسيا وأرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان، ويصل إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوراسي الاقتصادي أكثر من 3.2 تريليون دولار وفق المعلومات المتاحة حاليًا.

الولايات المتحدة الأمريكية تسعىٰ لصياغة مشروعات بديلة، مع اليابان والهند وأستراليا مثل مبادرة شبكة النقطة الزرقاء (BDN) التي أَطلقتها هذه الدول الثلاثة في أواخر العام 2019 للمساعدة في تطوير البنية التحتية التجارية في منطقة المحيطين الهندي والهادي، وتعد إحدىٰ الأدوات لمواجهة مبادرة الحزام والطريق. وأخيرًا، المخاوف من إتباع بكين إستراتيجية فخ الديون «Debt Trap Diplomacy»، حيث تخشي بعض الدول من تحول المبادرة إلىٰ أداة للسيطرة الصينية علىٰ مواردها وأصولها الإستراتيجية. وما يبرر هذه المخاوف هو تعذر باكستان وسريلانكا عن سداد الديون الصينية، ودخولهما في مفاوضات مع بكين، والتي انتهت في «مقايضة الديون بالأصول»، أي توقيع عقود تأجير طويلة المدىٰ لتلك الأصول مع الشركات الصينية، ومثال ذلك تأجير الشركات الصينية لميناء «هامبانتوتا» السريلانكي لنحو 99 عاما، كما أن المناطق المجاورة لميناء جوادر الباكستاني تم تأجيرها لنحو 43 عام[1]. وثمة نقطة نهائية يمكن مناقشتها في سياق هذه المبادرة وهي أن الجغرافيا ما تزال تواصل تشكيل السياسة (الجغرافيا السياسية) حتىٰ لو كنا نحيا في عالم معولم.

وهناك مبادرة تنموية أخرىٰ طرحها الرئيس شي في اجتماع الدورة الـ76 للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2021، ألا وهي «مبادرة التنمية العالمية»، والتي تهدف إلىٰ تعزيز تعاون المجتمع الدولي لتشكيل التآزر والتركيز علىٰ التنمية والإسهام في تقديم الحل الصيني، والحكمة الصينية لحل المشاكل في تحقيق أجندة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 في الفترة المحددة. وترتكز المبادرة علىٰ ستة أركان رئيسة، وهي: التمسك بأولوية التنمية، والتمسك بوضع الشعب في المقام الأول، والتمسك بالمنفعة للجميع والشمولية، والتمسك بالتنمية المدفوعة بالابتكار، والتمسك بالتعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة، والتمسك بالتركيز علىٰ العمل[2]. كما أعلن الرئيس شي سلسلة من التدابير العملية لتنفيذ مبادرة التنمية العالمية، بما في ذلك إنشاء

(1) تقرير منشور حول مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها باقتصاد العالم الخارجي؟، اتجاهات الأحداث، ملحق تقرير المستقبل، أبو ظبي، العدد (26)، 2018.
(2) نفسه.

صندوق التنمية العالمية والتعاون بين بلدان الجنوب، وتكثيف الدعم لصندوق السلام والتنمية بين الصين والأمم المتحدة، وإنشاء مركز عالمي لتعزيز التنمية، وإصدار تقرير للتنمية العالمية، وإنشاء شبكة معرفة للتنمية العالمية، وكل ذلك سيسهم في تعبئة موارد التنمية العالمية وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 من الجانب الصيني.

وخلال حوار رفيع المستوى افتراضي في 24 يونيو 2022 حول التنمية العالمية خلال اجتماع دول البريكس يونيو 2022، صرح الرئيس شي قائلًا: «يجب أن نضع التنمية في صميم جدول الأعمال الدولي، وأن ننفذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وأن نبني توافقًا سياسيًّا، أي أن يولي الجميع أهمية للتنمية، وأن تسعى جميع البلدان إلى التعاون». وتابع الحديث قائلًا: «إن الدول المتقدمة يجب أن تفي بالتزاماتها، ويجب على الدول النامية أن تعمق التعاون، ويجب أن يلتقي الشمال والجنوب في منتصف الطريق لبناء شراكة إنمائية عالمية موحدة ومتساوية ومتوازنة ومفيدة للجميع، بحيث لا نترك أي بلد أو فرد متخلفًا في الوراء». وصرح في نهاية كلمته قائلًا: «يمكن تحقيق كل شيء بقلب واحد وجهود مشتركة.. طالما أننا نسعى بإخلاص إلى التنمية ونبذل جهودًا متضافرة لتعزيز التنمية، فإننا نتمسك بوضع الشعب في المقام الأول، وسنكون بالتأكيد قادرين لتعزيز التنمية العالمية في عصر جديد وجلب الفوائد للعالم وتحقيق الرفاهية لشعوب جميع البلدان». وفي اجتماع هذا الحوار، طرح الرئيس شي جين بينغ أربعة مقترحات مهمة، وهي: بناء توافق دولي حول تعزيز التنمية، وإنشاء بيئة دولية مواتية للتنمية بشكل مشترك، والعمل معًا على تنمية زخم جديد للتنمية العالمية، وبناء علاقة شريك للتنمية العالمية بصورة مشتركة[1].

وبالرغم من تأكيد بكين المستمر بأنها لا تسعى وراء تصدير «النموذج الصيني Model State»، أو التجربة الصينية إلى العالم أو فرضه بالقوة على الآخرين، إلا أنه

---

(1) كلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ في الحوار الرفيع المستوى للتنمية العالمية، وكالة أنباء شينخوا، 25 يونيو 2022، متاح على: http://arabic.news.cn/2022-06/25/c_1310632194.htm

هناك اعتقاد يسود دوائر صنع القرار الصينية بأن تجربتها الخاصة في التنمية يمكن أن تقدم نموذجًا يمكن للدول الأخرى أن تحذو حذوه[1]. ويعد «النموذج التنموي الصيني» هو نتاج لعملية مزج بين الخصوصية الصينية والحداثة الغربية، أي الخليط الفريد لدور الدولة والقطاع الخاص في ما يسمى بـ«الاشتراكية ذات خصائص صينية»[2]، أو «اقتصاد السوق الاشتراكي»، أي بدلًا من «رأسمالية السوق» تتبع «رأسمالية تنظمها الدولة/ الرأسمالية المدارة»، حيث إن الدولة - أي الحزب الشيوعي الصيني (CPC) - كانت وما تزال جزءًا لا يتجزأ من تنمية الصين، ليس من خلال الاستثمار في مجالات مثل البنية التحتية والتكنولوجيا فقط، ولكن أيضًا من خلال دعم تنمية الأسواق الناشئة ومؤسسات القطاع الخاص. كما أن مشاركة الدولة ضرورية للمساعدة على إدارة عدم المساواة وضمان أن تكون أنماط النمو شاملة، وهو أمر لا يمكن أن يتوقع من الأسواق القيام به بمفردها[3]. ومنذ صعود دنج شياو بينغ مشجعا القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، استمرت الصين نموذجًا يحتذى بمعدلات نموها العالية وغير المسبوقة في التاريخ، والتي كانت تتجاوز في بعض السنوات 10٪، والذي جعلها أكبر اقتصاد في العالم.

إن هذا النموذج التنموي الفريد هو الذي جعل منها أكبر دول مصدرة في العالم، وساهم في معالجة مشكلة الفقر بشكل جذري، وخلق منتجات وشركات جديدة قادرة على المنافسة، كما أسهم في تفوقها العلمي الذي قفز بجامعاتها إلى صدارة الجامعات العالمية، فمنها أربع جامعات ضمن أفضل مائة جامعة في العالم، وأدى أيضًا إلى تعزيز مشاركتها الجسورة في سباق الفضاء، وأخيرًا بنمو قوتها العسكرية التي أصبح أسطولها

---

(1) شوي تشينغ قوه بسام ، النموذج الصيني يأتي من المستقبل، جريدة الشرق الأوسط، 22 يوليو 2020، متاح على: https://aawsat.com/home/article/2403596

(2) تقوم الاشتراكية ذات الخصائص الصينية على مجموعة من المرتكزات العقائدية التي تشمل: نظرية دينغ شياو بينغ، والحالات التمثيلية الثلاث لجيانغ زيمينغ، والنظرية العلمية في التنمية لهو جينتاو، وأفكار شي جين بينغ عن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد.

(3) مايكل سبنس، نموذج التنمية الصيني وركائز تدعيمه، صحيفة البيان، 24 يناير 2019، متاح على: https://www.albayan.ae/opinions/knowledge/2019-01-24-1.3468792

يجوب البحار والمحيطات رافعا علم الصين في مواقع تبعد عنها بآلاف الأميال. والواقع أن هذه الإنجازات جعلت من نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين نموذجا يتحدى النموذج الليبرالي القائم على الملكية الخاصة وإطلاق الحريات المدنية والسياسية، بل إن تراجع مسيرة الديمقراطية في البلاد الغربية وموجة الكساد الذي يضرب الدول الرأسمالية المتقدمة أو الانتعاش الهش في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يجعل بعض حكام الجنوب يتطلعون إلى الصين باعتبارها النموذج الملائم من وجهة نظرهم، فهي تقدم تبريرا يلمح إلى إمكانية قيام القادة بمتابعة النمو الاقتصادي والحفاظ على الخصوصية السياسية في الوقت نفسه[1].

● **الرؤية الصينية للعولمة:**

تؤيد وتتمسك بكين بتيار العولمة منذ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح 1978، وترفض سياسات الحمائية بشكل واضح وثابت، وتطالب بضرورة دفع العولمة نحو اتجاه أكثر انفتاحًا وشمولًا ونفعًا وتوازنًا وكسبًا للجميع[2]. وخلال العقدين الماضيين، وفي الوقت الذي أبدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تمسكا تاريخيا بالاتفاقات الإقليمية ومتعددة الأطراف، والتي مثلت جوهر ظاهرة العولمة، كأطر أساسية لتحرير التجارة العالمية، وكامتداد لنظرية تحرير التجارة باعتبارها شرطًا رئيسًا للتوزيع العادل لمكاسب العولمة الاقتصادية، فقد اعتادت الصين، والدول النامية بشكل عام، توجيه النقد لظاهرة العولمة باعتبارها ظاهرة «غربية» المنشأ، تتحيز في الأغلب لمصالح ورؤى الاقتصادات الغربية[3]. لكن منذ تولي الرئيس

---

(1) مصطفى كامل السيد، النموذج الصيني.. ما له وما عليه، جريدة الشروق، 29 ديسمبر 2014، متاح على: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx

(2) شاهر إسماعيل الشاهر، الحزب الشيوعي الصيني... والدبلوماسية ذات الخصائص الصينية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 12 يونيو 2021، متاح على: http://www.acrseg.org/41883

(3) محمد فايز فرحات، الانسحاب الأمريكي من الشراكة عبر المحيط الهادي.. أفول العولمة الغربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 23 يناير 2018، متاح على : https://acpss.ahram.org.eg/News/16520.aspx

الأمريكي السابق دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن منهجه الهجومي على القوى الاقتصادية الكبرى، من الصين إلى اليابان إلى أوروبا، وتبني سياسات الحمائية التجارية، والتنصل من الاتفاقيات التجارية التي أبرمها قادة أميركا في عصور سابقة، كلها دفعت كثيرًا من الدول إلى البحث عن بدائل تنقذ العولمة والتجارة العالمية الحرة. ومن حينها بدا دور الصين يتعاظم سواء من حيث سعي بكين لتولي مرحلة القيادة، أو من حيث محاولات عدد من الدول الكبرى دفعها كمنافس مهم لإنهاء سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي.

وأصبحت الصين المدافع الرئيس عن العولمة الاقتصادية مع صعود نجم الرئيس الصيني شي جين بينغ كـ «حامٍ للعولمة»، واتضح ذلك في خطابه أمام منتدى دافوس الاقتصادي عام 2017، حين دافع عن العولمة الاقتصادية والتمسك بها، بل واستعداد بلاده لتولي قيادة العولمة للدفع من أجل التنمية والتعاون والعولمة الاقتصادية، لبناء مجتمع إنساني له مصير مشترك، بل وطالب بضرورة دفع عولمة تجارية نحو اتجاه أكثر انفتاحًا وشمولًا ونفعًا وتوازنًا وكسبًا للجميع، كما أكد على أن «العولمة الاقتصادية ليست هي السبب وراء المشاكل والأزمات التي يعاني منها العالم، وإذا صح ذلك، فإن هذا لا يعني أن نقضي على هذا النظام، كما أكد على رفض الحمائية الاقتصادية التي تهدد اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، واحتضان إمكانات النمو المترابط للجميع والالتزام بتنمية اقتصاد عالمي مفتوح[1]. وللتدليل على إصرار الصين على الدفاع عن العولمة، أكد الرئيس الصيني التزام بلاده بأبرز المبادرات الاقتصادية والتجارية التي طرحتها، والتي تتمثل في «الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية»، و«مبادرة الحزام والطريق»، والتي يمكن النظر إليها باعتبارها بديلًا للمؤسسات المالية العالمية

---

(1) أحمد حمدي مسلم، كيف تطمح الصين لقيادة العالم بلعب دور أمريكا؟، موقع منشور، 11 يونيو 2016، متاح على:

https://manshoor.com/politics-and-economics/china-leads-world-economy

القائمة، والتي ستسهم في تعزيز موقع بكين كقوة اقتصادية كبرى تمتع بنفوذ في أغلب مناطق العالم[1].

ولا تؤيد الصين فكرة مناهضة العولمة، بل تدعو إلى القضاء على فجوة التنمية العالمية. وبالرغم من حرص الصين على رفض تلك الفكرة، ؛ فالعولمة هي التي سمحت لها بالانفتاح على العالم والتعلم مما وصل إليه الآخرون لينمو اقتصادها بسرعة؛ إلا أنه ينظر لبكين أنها تقود اتجاها جديدا بديلا للعولمة الغربية في مقابل الأفول التدريجي للعولمة ذات الصبغة الأمريكية والغربية، وتعمل على إعادة تشكيل هذه الظاهرة وفقًا لرؤية وشروط جديدة[2]. ويقوم هذا الاتجاه الجديد «العولمة ذات الخصائص الصينية» أوفي ما يعرف بـ«تصيين العولمة» على نشر قيم وخصائص الثقافة الوطنية الصينية من خلال الاستناد إلى مجموعة مرتكزات أهمها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فالسيادة من وجهة نظر الصين هي القيمة المعيارية الأعلى، فتسعى إلى نشر نموذجها للعولمة الذي يعتمد على التمدد من خلال إقناع دول العالم بهذه الفكرة، لا عبر الإكراه والاستغلال، بل عبر تحقيق المصالح المشتركة، فالصين تطرح فكرة التعاون بديلا لفكرة الاستغلال وإستراتيجية الفائدة للجميع بدل من فوز طرف وخسارة آخر، وبالتالي الانتقال من النظرية الواقعية في العلاقات الدولية إلى النظرية الاعتمادية. ولعل دعوة الرئيس الصيني إلى الإسراع في تبني نموذج العولمة دليل واضح على التحول في نمط التفكير الصيني من نيوليبرالية السوق إلى نيوليبرالية الدولة، وبالتالي الانتقال من رأسمالية تنظمها آليات السوق إلى رأسمالية تنظمها الدولة.

ووفقًا لبعض الكتابات، تعد مبادرة الحزام والطريق تجسيدًا لتحول الصين من

---

(1) صفاء صابر خليفة محمدين، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق نموذجًا (2013-2021)، مرجع سبق ذكره.

(2) محمد فايز فرحات، الانسحاب الأمريكي من الشراكة عبر المحيط الهادي... أفول العولمة الغربية؟، مرجع سبق ذكره.

الانخراط في ظاهرة العولمة الاقتصادية إلى محاولة الإسهام في تشكيل تلك الظاهرة وفقًا لرؤية صينية في اتجاهين أساسيين: تحويل العولمة من كونها ظاهرة تقوم بالأساس على تدفق التجارة ورؤوس الأموال إلى كونها ظاهرة تُعلي من الأهمية النسبية لمسألة التنمية، أو التحول من ظاهرة «العولمة التجارية» إلى ما أطلق عليه أحد الخبراء الصينيين «العولمة التنموية». ويأتي في قلب تعميق الطابع التنموي لظاهرة العولمة ربط الأقاليم والدول الواقعة على مسار المبادرة بشبكة من الطرق والممرات الاقتصادية والتنموية (شبكات الطرق البرية والبحرية، والمدن الصناعية، والموانئ البحرية، وأنابيب نقل النفط والغاز... إلخ). الشق الثاني، هو تحويل العولمة من ظاهرة متحيزة لمصالح الدول الصناعية الغربية، إلى ظاهرة أكثر تحيزا لمصالح الدول النامية والناشئة، من خلال الاهتمام الذي توليه المبادرة بمشروعات تنمية البنية الأساسية. ولا تقتصر مقومات «العولمة الصينية» على مثل هذه المشروعات الضخمة التي تمثل إطارًا لربط عدد كبير من الاقتصادات والأقاليم بالاقتصاد الصيني، ولكنها تشمل أبعادا مؤسسية وثقافية وقيمية[1].

إذن، تتبنى الصين مفهومًا خاصًا بالعولمة، قوامه التعاون الاقتصادي، وذلك لأن الصين تمتلك مشروعًا عالميًا، هو الحزام والطريق، الذي يُتيح لها فرصة الانخراط في علاقات تبادل وتعاون مشترك مع جميع الدول بغض النظر عن أشكال نُظم حُكمها وتوجهاتها السياسية والأيديولوجية، ما أعطى مشروعها رواجًا هائلًا لم يقتصر على الدول النامية في آسيا وأفريقيا، بل امتد إلى الاتحاد الأوروبي وتم ذلك في الوقت، الذي كان فيه الرئيس ترامب يُحذر حلفاءه الأوروبيين من توثيق العلاقات مع الصين، وبالذات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا الجيل الخامس[2]. ويمثل مشروع «طريق الحرير الجديد» نوعًا جديدًا من عولمة السوق الاقتصادية، ناعمًا وخفيًا، في ظل سيطرة

---

(1) محمد فايز فرحات، المرجع السابق.

(2) علي الدين هلال، الصين وأمريكا في مُعادلة النظام الدولي، موقع العين الإخبارية، 24 يوليو 2017، متاح على:
https://al-ain.com/article/china-and-america-in-the-equation-of-the-international-system

ضابط إيقاع جديد هو الصين وحلفائها. والطريـق يـربط بـين الـصين وسـتين دولـة، ويتكون من حزام بري من السكك الحديدية والطرق، ويمر عبر آسيا الوسطى وروسيا، وكذلك من طريق بحري يصل إلى أفريقيا وأوروبا الغربية، وهو طريق تضمن الصين من خلاله وصول سلعها زهيدة الأثمان إلى أغلب أسواق العالم، بأسرع وقت وبأقل كلفة[1].

و تجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم مـن الجهـود الـصينية في هـذا الـشأن، مـا زال الغرب يرى أنه لكي تلعب بكين دورًا قياديًّا في العولمة فهي بحاجـة إلى القيـام بالمزيـد من الجهود ومعالجة بعض الأمـور مثـل حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة، والحـد مـن تشوهات السياسة الصناعية، وخفض الطاقات الإنتاجية المفرطة، وتقويض الـسياسات المشجعة لشركات الدولة، وكذلك تخفيف القيود التجارية والاستثمارية[2]. لكـن مـن جانبها، تواصل بكين تعزيز الاقتصاد المنفتح وتطـوير التجـارة الحـرة والاسـتثمار في العالم خلال عملية الانفتاح. لذلك، فهي ليست صدامية في سياسـاتها الخارجيـة، بـل تنأي عما يسبب لها المصاعب وتحاول عدم استثارة الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تورط نفسها وتبدأ بالهجوم، ولكنها لا تنأى بنفسها عن الرد إذا فرض عليها الهجـوم؛ فتشدد على أنها منافسة وليست مهاجمة، وهـذا مـا حـدث في الحـرب التجاريـة الـتي فرضت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أكدت أنها لـم تكـن تريـدها على الإطلاق[3].

إجمالًا، يرى البعض أنه إذا كانت الدول الغربية هي من قادت موجة العولمـة منـذ بداية الحرب الباردة، فإن ذلك لا يعني أن أطرافًا دوليـة أخـرى لا تـستطيع أن تنـشئ اتجاهًا معولمًا، فأي طرف في العلاقات الدولية ينجح في نشر خصائص ثقافتـه الوطنيـة

---

(1) المولدي بن علية، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: العولمة والعولمة الجديـدة، موقع السفير العربي، 2 يوليو 2019: https://assafirarabi.com/ar

(2) الصين ترسِّخ قوة عملتها ودورها في حماية العولمة، جريـدة الـشرق الأوسـط، 16 ينـاير 2018، متاح على: https://aawsat.com/home/article

(3) رؤية الصين لدورها العالمي، مرجع سبق ذكره.

إلى المستوى العالمي نقول عليه أنه نتج اتجاهًا معولمًا، ولذلك فالعولمة ليست حكرا على طرف دون الآخر. وإذا كانت الطبعة الأولى من العولمة قد استغلت من الولايات المتحدة الأمريكية، ومرحلة العولمة الثانية هي عولمة «الشركات الغربية»، فإن الطبعة الثالثة من العولمة والتي يجسدها المشروع الصيني هي محاولة توطين «الصيننة»، وجعلها نموذجًا نقيضًا وبديلًا لـ«الأمركة» وأقرب لكونها ذات طابع دولي أكثر تعاونية وأقل أحادية. ومن المأمول أن تكون عولمة سلمية وشاملة للجميع. ولكن تبقى الإشكالية الرئيسة هي مدى قدرة المشروع الصيني للعولمة على فرض نفسه، وقدرته على الاستدامة ومواجهة التحديات ضمن مجموعة من الفواعل التي لها طموحات في الهيمنة على العالم، وذات ميزان قوى متقارب.

● **الرؤية الصينية لسياسة التحالفات في المنظومة الدولية:**

ترى الصين أن نهج التكتلات والتحالفات يعد من «عقلية الحرب الباردة» التي عفا عليها الزمن (وفقًا لتعبيرها)؛ لذا فهي ترفض، وفقًا لمبادئ اعتمدتها منذ الألفين، سياسة الأحلاف بالمفهوم الغربي والتي أحيانا تكون بغرض استهداف طرف ثالث، ولا تميل إلى الدخول في تحالفات مع دول أخرى أو تشكيل أية جبهات في مواجهة قوى معينة[1]. ويرى البعض أن إستراتيجية الصين نحو رفض سياسات الأحلاف ترجع إلى أنها كانت مثل معظم الدول النامية ضحية سياسات الأحلاف، كما تدرك أن إقامة الأحلاف سياسة كلفت الدول العظمى الكثير ماديا ومعنويا، لذلك اختارت أسلوب الشراكات المرنة المربحة لأطرافها تملأ به الفراغ الناتج عن التخلي عن الأحلاف في العلاقات الخارجية[2].

وتتمسك الصين بإستراتيجية «عدم الانحياز»، ولا تطبق إستراتيجية «توازن

---

(1) صفاء صابر خليفة محمدين، مرجع سبق ذكره.

(2) جميل مطر، إستراتيجية عظمى لتحقيق الحلم، جريدة الشروق، 25 ديسمبر 2014، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=2

القوى» التي تهدف إلى قيام التحالفات والهيمنة، ولكنها تؤمن بضرورة تعزيز علاقات شراكة متساوية وسلمية وشاملة مربحة للجميع، لا يوجد معسكر فيها، ولا يتم فيها افتراض عدو وهمي، وليست ضد طرف ثالث، فما يجمع بين جميع الأطراف هو التطلعات المشتركة، والسعي لإيجاد أرضية مشتركة ونبذ الخلافات جانبًا. إن بناء علاقات الشراكة هو إرث وتطور لسياسات خارجية سلمية مستقلة، تتجاوز فكرة الحرب الباردة المتمثلة في اللعبة الصفرية، وتقدم نمطا جديدا لمعالجة العلاقات بين الدول[1]. من ناحية أخرى، تنأى الصين بنفسها عن التحالفات الرسمية أيضًا، وذلك انطلاقًا من نظرتها المفترضة إلى العلاقات الدولية ورغبتها البراغماتية في تجنب مخاطر التورط العميق أو الالتزام بأية أعباء أو التزامات أمنية خارجية قد تجر بلادهم إلى صراعات صعبة المنال أو في مناطق نائية. هنا تجدر الإشارة إلى أنه لدى الصين حاليًا حليف رسمي وحيد، هو كوريا الشمالية التي تجمعها بها معاهدة دفاع مشترك.

في المقابل، هناك من يرى أن ثمة دلائل على أن مقاومة بكين - لبناء هذه التحالفات - شرعت في التآكل، ففي السنوات الأخيرة، عمدت الصين إلى رفع مستوى شراكاتها، ووسعت نطاق التبادلات العسكرية والمناورات المشتركة مع دول من بينها روسيا وباكستان وإيران، وإن بقيت تلك الشراكات بعيدة كل البعد عن تحالفات الولايات المتحدة الأمريكية (التي تشمل بنود دفاع متبادل، واتفاقات واسعة النطاق بشأن تمركز القوات، وقدرات عسكرية مشتركة). في المقابل، تستطيع - الشراكات الصينية - أن تشكل مع الزمن الأساس لشبكة تحالفات خاصة بالصين، إذا انتهى قادتها إلى الاقتناع بأن أداة كهذه ضرورية لأنها تتمتع بالقدرة على الردع من ناحية، وأيضًا نتيجة قيمتها العملاتية من أجل التفوق في المنافسة على المدى الطويل مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من ناحية أخرى، وإن تطورًا كهذا من شأنه

---

(1) ووسي كه، دبلوماسية القوى الكبرى ذات الخصائص الصينية تطلق عصرًا تاريخيًا جديدًا، مجلة الصين اليوم، 2 فبراير 2018، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/201802/t20180202_800116129.html

أن يمثل نقطة تحول حقيقية في عصر المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وقد أتت هذه الإستراتيجية أُكُلها، حيث رحب عدد من حلفاء الصين، خصوصًا في العالم النامي، بطريقة انخراطها معهم[1].

● **الرؤية الصينية لأهم القضايا العالمية العابرة للقارات:**

1- قضية الأمن الإلكتروني (السيبراني): أوضح الرئيس شي جين بينغ مرارا وتكرارا في المناسبات الدولية موقف الصين من حوكمة الإنترنت واقتراحها حول هذا الموضوع، وكان ذلك واضحا في خطاب الرئيس الذي ألقاه في المؤتمر العالمي الثاني للإنترنت في ديسمبر 2015. وتتمحور الرؤية الصينية في هذا الشأن في النقاط التالية:

1- دعم مبدأ احترام السيادة (الإلكترونية) السيبرانية، وحق كل دولة على حدة في اختيار طريقها الخاص في التنمية السيبرانية، ونموذج التنظيم الإلكتروني وسياسات الإنترنت العامة، والمشاركة في الحوكمة الدولية على الإنترنت على قدم المساواة، وعدم الانخراط في الهيمنة السيبرانية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وعدم ممارسة أنشطة الإنترنت التي تعرض الأمن القومي لدول الأخرى للخطر أو التساهل فيها أو دعمها، حيث إن السيادة السيبرانية هي الأساس والشرط المسبق لبناء مجتمع مصير مشترك في الفضاء الإلكتروني[2].

2- تعزيز التعاون المفتوح في مجال الإنترنت، وتعزيز التدفق المنظم لحرية المعلومات، والبحث عن أرضية مشتركة مع مراعاة وجهات النظر المختلفة، وتعزيز المزايا التكميلية، والمنفعة المشتركة والثقة المتبادلة، والتنمية المشتركة في الفضاء الإلكتروني.

---

(1) باتريشيا أم كيم، الصين تبحث عن حلفاء، صحيفة الإندبندنت عربية، 2 ديسمبر 2021، متاح على: https://www.independentarabia.com/node

(2) جين نوه، دور الصين في الحوكمة العالمية، ترجمة: إسراء عبد السيد، بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2019.

3- رفض المعايير المزدوجة للمحافظة على الأمن السيبراني سواء أكان ذلك سرقة المعلومات السرية التجارية، أو شن هجمات القرصنة على الشبكات الحكومية، والقضاء عليها بحزم وفقًا للقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وجميع الدول لها الحق في الحفاظ على الأمن السيبراني الخاص به، فلا يمكن لدولة ما أن تسعى لتحقيق أمنها المطلق الخاص بها على حساب أمن دول أخرى.

4- حماية الأمن الإلكتروني (السيبراني)، ومواجهة تهديداته مسؤولية دولية مشتركة، حيث إن الدول كافة تواجه تحديات الأمن السيبراني، وليس ثمة بلد يمكنه تجنبها. وبالتالي يستدعي العمل المشترك لمكافحة الجرائم السيبرانية والأنشطة الإرهابية وحماية الفضاء الإلكتروني والبنية التحتية للمعلومات المهمة من التهديدات والتدمير والهجمات والتدخل.

5- دفع الإنترنت لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم، وليس لتقديم قنوات للجرائم غير الشرعية والإرهاب، وأن يحقق الإنترنت التعايش السلمي والمتناغم بين الدول وبعضها البعض دون مهاجمة أو اتهام أو معارضة الآخرين.

ومن ناحية أخرى، طرحت الصين «الاقتراح الخماسي» لبناء مجتمع ذي مصير مشترك في الفضاء الإلكتروني، والتي تتمثل في تسريع البنية التحتية للشبكة العالمية وتعزيز الربط البيني، وإنشاء منصة لتبادل الثقافات وتشاركها عبر الإنترنت وتعزيز التعلم المتبادل، ودفع الابتكار والتطوير في اقتصاد شبكة الإنترنت، ودفع الرخاء المشترك وضمان أمن شبكة الإنترنت وتعزيز التنمية المنظمة، وبناء نظام حوكمة الانترنت ودفع العدالة والإنصاف[1].

يتضح مما سبق، حرص الصين على توسيع مفهوم رابطة المصير المشترك من «الحياة الواقعية» إلى «الحياة الافتراضية»، فهي تروج لمبدأ «السيادة على الإنترنت» كمبدأ منظم لحوكمة الإنترنت، في معارضة مباشرة للدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة

(1) جين نوه، دور الصين في الحوكمة العالمية، المرجع السابق.

الأمريكية لشبكة إنترنت عالمية ومفتوحة (حرية الإنترنت). وتتصور الصين عالمًا من الإنترنت الوطني، مع تبرير سيطرة الحكومة واحترام الحقوق السيادية للدول على الإنترنت، كما أنها تريد إضعاف نموذج إدارة الإنترنت الذي يتصدره القطاع الخاص والذي تدافع عنه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، وهو النموذج الذي ترى أن شركات التكنولوجيا الغربية ومنظمات المجتمع المدني تهيمن عليه. ويعتقد صانعو السياسة الصينيون أنه سيكون لهم رأي أكبر في تنظيم تكنولوجيا المعلومات وتحديد القواعد العالمية للفضاء السيبراني إذا لعبت الأمم المتحدة دورًا أكبر في إدارة الإنترنت[1]. وترفض الصين النموذج الحالي لحوكمة الإنترنت، والذي يقوم على إطار متعدد الأطراف يجمع ما بين فاعلين من الدول وفاعلين من غير الدول على قدم المساواة، فلا تعطي الكيانات الرئيسة المسؤولة عن إدارة الإنترنت للدول وضعًا خاصًا، وتفرض عليها التشاور والتفاوض مع فاعلين من غير الدول، ومشاركتهم في سلطة اتخاذ القرار في كل ما يتعلق بتنظيم الإنترنت[2].

ويمكن القول إن رؤية حول حوكمة الإنترنت هي رؤية صعود تنبع من الطموح الصيني للتحول إلى قوة سيبرانية عظمى[3] منذ عام 2014، حيث قدم الرئيس الصيني

---

(1) رانيا صابر، حين تحكُم «الصين» الشبكة العنكبوتية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 18سبتمبر 2018، متاح على: https://www.sis.gov.eg/Story

(2) نوران شفيق، حوكمة الإنترنت: أبعاد الصراع على إدارة الفضاء الإلكتروني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 12يوليو 2014، متاح على:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item

(3) أشار الرئيس الصيني إلى أن تحقيق التقدم التكنولوجي والأمن السيبراني هما جناحان رئيسان للتنمية الصينية. وصرح عام 2014 بأنه: «بدون تحقيق الأمن السيبراني والمعلوماتي، لا يمكن الحديث عن تحقيق الأمن القومي الصيني». وأشار الرئيس الصيني في خطابه أمام مؤتمر العمل الوطني للأمن السيبراني والمعلوماتي في عام 2018 إلى أن: «الاندماج العسكري-المدني في مجال تكنولوجيا المعلومات هو المجال الأكثر ديناميكية»، وهو ما يعني أن الصين تعتزم استغلال التقنيات التي يتم استخدامها على الصعيد المدني والاقتصادي في تطوير تقنياتها العسكرية. ولبناء القوة العظمى السيبرانية تعمل بكين على تعزيز الابتكار التكنولوجي المحلي، وهو ما =

«شي جينغ بينغ» مفهوم «القـوة الـسيبرانية العظـمى» وذلـك عنـد إنـشائه المجموعـة القيادية المركزية من أجل الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات بـالحزب الـشيوعي الصيني، وهي أعلى هيئة على مستوى الحزب مختـصة بقـضايا تكنولوجيـا المعلومـات، ومنوط بها تحقيق هدف أن تصبح بكين قوة سيبرانية عظمى. ومنذ ذلـك الحـين بـرز مفهوم «القـوة الـسيبرانية العظـمى» كإطـار رئـيس للإسـتراتيجية الـصينية في مجـال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فيكاد لا يخلو أي خطـاب للـرئيس الـصيني مـن التأكيد على أهمية أن تصبح بكين قوة سيبرانية عظـمى. ويـرى البعـض أن الـرئيس الصيني الحالي يـرى أن الثـورة التكنولوجيـة العالميـة هي فرصـة إسـتراتيجية للـصين للتعويض عن الضرر النسبي الذي لحق بها في الثورات الـصناعية الـسابقة، فـفي حـين استثمر الغرب (الولايات المتحـدة الأمريكيـة وأوروبـا) فرصـة الثـورات الـصناعية لتعظيم مكاسبهم التنموية، ترى القيادة الصينية أنه حان الوقـت لـكي تـستغل الـصين التحول نحو شبكات الجيل الخامس (G-5) عـبر إسـتراتيجية صـنع في الـصين 2025 لتنتقل بكين من دولة صناعية كبرى إلى دولة سيبرانية كبرى[1].

2- قضية الإرهاب: تتمثل رؤية الصين لمكافحة الإرهـاب والقـضاء عليـه حـول عدد من النقاط كالآتي[2]:

- رفـض وإدانـة الإرهـاب بأشـكاله كافـة، وإجـراء ملاحقـة حازمـة للأنـشطة

= سينعكس على تعزيز القدرة التكنولوجية الصينية التي تخلـق اعتمـادًا دوليًـا عليهـا، دون أن تكون بكين معتمدة على التكنولوجيا الأجنبية بشكل كبير. وفي عام 2017، حددت الحكومة الصينية خارطة طريق لها لكي تتحول إلى «مركز الابتكار للذكاء الاصطناعي الـرئيس في العـالم» بحلول عام 2030.

(1) إيمان فخري، قيادة المستقبل: هل تزيح بكين واشنطن وتصبح قـوة سـيبرانية عظـمى؟ مركـز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 21 أبريل 2021، متاح على:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item

(2) أحمد سلام، «مصر والصين.. عناصر مشتركة»، مجلة الصين اليوم، 5 ديسمبر 2019، متاح على:
https://chinatoday.com.cn

الإرهابية بغض النظر عن مرتكبيها وزمانها ومكانها والذرائع من ورائها، فلا ينبغي أن تكون هناك أية معركة انتقائية أو معيار مزدوج أو مصلحة جيوسياسية، فضلًا عن عدم ربط الإرهاب بدولة أو دين أو عرق معين.

- إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب السيبراني لمنع الإنترنت من أن يصبح ملاذًا آمنًا للإرهابيين.

- الوقاية هي الأساس والقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب، وضرورة وضع تدابير لإزالة التطرف، وتجاهل حجة صدام الحضارات وعدم استغلالها لصالح الإرهابيين، والحل الأساسي يكمن في التنمية، ولاسيما التنمية المستدامة.

- اضطلاع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدور مركزي وتعزيز التنسيق على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ القرارات ذات الصلة، وقيام الدول الأعضاء ببذل جهودها الخاصة في هذا الصدد.

- رفض تسييس المسائل المتعلقة بمحاربة الإرهاب، وإدانة التدخلات في شؤون دول أخرى لأغراض جيوسياسية سواء كان باستغلال جماعات إرهابية ومتطرفة أو تحت راية «مكافحة الإرهاب والتطرف الدوليين»[1].

3- قضية تغيير المناخ: ترى الصين، وهي أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم أن تغير المناخ يعد من أهم التحديات الرئيسة التي تواجه البشرية، وتتطلب مواجهته مجهودا ومسؤولية مشتركة استنادا إلى مستقبل مشترك للبشرية وحاجتها لضمان التنمية المستدامة وتعزيز بناء حضارة إيكولوجية عالمية. ترى الصين أن جميع البلدان عليها أن تأخذ زمام المبادرة لتحمل المسؤولية، خاصة في عملية التعامل مع التغيرات المناخية، وهناك المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول المتقدمة بضرورة تحمل مسؤوليات تاريخية والأخذ بزمام المبادرة في الوفاء

---

(1) وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، وكالة أنباء شينخوا، 13-1-2016، متاح على:
http://news.xinhuanet.com/Arabic

بالتزاماتها، ومساعدة الدول النامية على التقليل من حدة التغير المناخي والتكيف معه على الصعيدين المالي والتقني(1).

تدعو الصين أيضًا إلى ضرورة احترام الظروف الوطنية المختلفة ومراحل التنمية والموارد لمختلف البلدان ومراعاة القدرات المختلفة لكل دولة، وكذلك ضرورة إتباع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في ما يخص بإدارة/حوكمة تغير المناخ العالمي، فتحسين هيكل الطاقة وتقليل نسبة استهلاك الفحم هي عملية تدريجية من ناحية، كما أنه ما تزال العديد من البلدان النامية تفتقر إلى توفر الكهرباء بشكل شامل وإمدادات الطاقة الكافية من ناحية أخرى. وقبل مطالبة الدول بإنهاء استخدام الفحم، يجب النظر إلى فجوة الطلب على الطاقة في هذه البلدان أولا لضمان أمن طاقتها(2).

وفي هذا الإطار، تعهدت الصين بالحد من الانبعاثات الغازية وبلوغ ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فيها قبل عام 2030، وتحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2060. وحال نجاح الصين في تحقيق خطتها لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، يمكنها بمفردها خفض درجات الحرارة العالمية بمقدار 0.25 درجة مئوية، كما تشير بعض التقديرات، مقارنة بالارتفاع المتوقع، ولكن كل ذلك يظل رهينة تحويل الخطة الطموحة إلى واقع ملموس. وتأتي الرؤية الجديدة لمستقبل الصين وسط تقارب متزايد بين كبرى اقتصادات العالم بشأن الحاجة للوصول إلى الحياد الكربوني عالميًا بحلول منتصف هذا القرن(3).

4- قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العلاقات الدولية (تغيير النظم/بناء الأمم في الخارج): ترفض الصين فكرة عالمية القيم الغربية، وترى أن لها حضارتها

---

(1) جين نوه، دور الصين في الحوكمة العالمية، مرجع سبق ذكره

(2) نفسه.

(3) سالي إسماعيل، وصول الصين للحياد الكربوني قبل 2060 يعود بالنفع على العالم، موقع الطاقة، 29 سبتمبر 2019، متاح على: https://attaqa.net/2021/09/29

الخاصة التي انبثقت عنها مجموعة من القيم قد تختلف في مضمونها وأولوياتها عن القيم الغربية، وبالتالي ترفض فكره التعامل مع القيم الغربية على أنها ذات طابع عالمي يجب أن يتبناه الجميع. وترفض الصين أيضًا مبدأ استخدام القوة لتغيير أنظمة سياسية في دول مستقلة تحت ذريعة الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تعارض أنشطة القوى الخارجية الرامية إلى تقويض الأمن والاستقرار في مناطق مجاورة لها، وما يعرف بـ«الثورات الملونة». ووفقًا لكتابها الأبيض الذي نشرته حول «الديمقراطية الفاعلة» في ديسمبر 2021، تؤكد الصين أن الديمقراطية هي قيمة مشتركة للإنسانية، وأنه يجب الحكم على ما إذا كانت دولة ديمقراطية أم لا أمر يتم من قبل شعبها بإرادات مستقلة وفقًا للظروف الوطنية الخاصة ببلادها، ولا يمكن فرضها من الخارج من قبل حفنة من الغرباء، مؤكدة أن الاعتراف بأن البلاد ديمقراطي هو أمر يتم من خلال المجتمع الدولي، ولا يُقرر بشكل تعسفي من قبل قلة من قضاة نصبوا أنفسهم لذلك[1]. إذن، تؤمن الصين بفكرة «نسبية القيم»، والتي تعني أنه لا يوجد نموذج ثابت للديمقراطية، أي لا يوجد نظام سياسي واحد يصلح لجميع البلدان[2]، وأنه في عالم غني بالتنوع تأتي الديمقراطية في أشكال عديدة.

ومن ناحية أخرى، ترى بكين مسألة حقوق الإنسان هي مسألة نسبية أيضًا، ويجب أن يسمح لكل بلد بممارستها حسب تعريفهم الخاص بهم، وظروفهم الاجتماعية والثقافية السائدة. إذ تنطلق رؤية الصين في هذا الجانب من أن لكل دولة من دول العالم خصوصيتها التي تنبع من خصوصية الثقافة والتاريخ والحضارة، ومن ثَمَّ فانه ليس بالضرورة أن يلتقي مفهوم هذه الدول مع المفهوم الغربي الأمريكي بهذا الشأن. ولا شك فإن الصين استندت في سياستها الخارجية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي اعتمدتها كركيزة أساسية في سياستها الخارجية، وضرورة عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، وبهذا فقد انتقدت الصين السياسة الأمريكية الرامية إلى

(1) China: Democracy That Works, The Embassy of the People's Republic of China in the United States Of America, Dec 12,2021, Available At: http://www.china-embassy.org/eng/zgyw/202112/t20211204_10462468.htm

(2) محمد كمال، السياسة بخصائص صينية، جريدة المصري اليوم، 29 يونيو 2021.

نشر الديمقراطية والحكم الرشيد في العالم وفقًا للنموذج الأمريكي، ودعت بدلًا من ذلك إلى ضرورة الحفاظ على الحقوق الثقافية والاقتصادية الخاصة بالشعوب، والتي تسمح للدول أو الحكومات بالسير وفقًا للمنهج الخاص منها، والذي يخدم متطلبات التنمية في مجتمعاتها، وإلى احترام سيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك جدلًا فكريًا دائرًا في الصين حول هذه المسألة بين تيارين وهما أتباع التراث، وأتباع الحداثة، حيث يرى أتباع الأصالة والخصوصية التراثية الكونفوشيوسية أن عقيدة الصين هي الفلسفة الكونفوشيوسية الموروثة منذ آلاف السنين وستبقى وهي عقيدة مختلفة عن عقيدة الغرب من النواحي كافة، فالعقلية الصينية ليست قائمة على النزعة الفردية كما في الغرب وإنما على القيم العائلية والجماعية واحترام الصغير للكبير، وبالتالي فنظرية حقوق الإنسان التي يتباهى بها الغرب لا تنطبق على الشعب الصيني، ولكن هناك تيارًا آخر مضادًا له هو تيار التحديثيين أو المستغربين: أي المعجبين بالحضارة الغربية والذين يريدون نقل قيمها إلى الصين، وهؤلاء يقولون إن الكونفوشيوسية هي سبب جمود الصين وتخلفها المزمن. وبالتالي فما على الشعب الصيني إلا أن يتخلى عن تراثه القديم ويتبنى الحداثة كنموذج أول وأخير للتطور. وعلى هذا النحو تدور المعارك الفكرية في الصين بين هذين التيارين، وكل تيار يتهم الآخر بتهمة معينة لتشويه صورته، فالتراثيون يتهمون التحديثيين بالتبعية للغرب وخيانة القيم الصينية الأصيلة، والتحديثيون يتهمون التراثيين بالجمود الفكري والأصولية الكونفوشيوسية المتعصبة، بل ويقولون بأن لهم عقلية العبيد لأن الفلسفة الكونفوشيوسية تعلم الطاعة والخضوع باستمرار. ولهذا السبب لم تشهد الصين على مدار تاريخها كله إلا أنظمة قسرية مستبدة، ولن تعرف الديمقراطية والحرية في حياتها إلا إذا قبلت بنقد التراث الموروث منذ آلاف السنين كما فعلت الأمم الأوروبية في ما يخص تراثها المسيحي[2].

---

(1) سليم كاطع علي، الصين وتوظيف القوة الناعمة.. سياسة ما بعد الحرب الباردة، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، 12 يناير 2016، متاح على: https://www.mcsr.net/news210

(2) ميري ديلماس وآخرون، الصين والديمقراطية، فايار – باريس، 2007.

إذن، ينتقد/يرفض الصينيون النهج الأمريكي الذي يريد فرض الديمقراطية من أعلىٰ إلىٰ أسفل بغض النظر عن الظروف المختلفة من بلد إلىٰ آخر[1]. كما ترفض الصين تطبيق النموذج الغربي الليبرالي القائم علىٰ الديمقراطية وحقوق الإنسان علىٰ الدول الأخرىٰ دون أي اعتبار للهوية والخصوصيات الوطنية، كما تعارض فرض أية دولة وبأي شكل من الأشكال لنظامها السياسي وأيديولوجيتها علىٰ الدول الأخرىٰ[2]. ويرىٰ البعض أنه في مقابل المفهوم الغربي للديمقراطية الذي يركز علىٰ الحريات، تطرح الصين مفهوما غير تقليدي للديمقراطية في ما يعرف باسم «الديمقراطية الشعبية»، التي تركز علىٰ الفاعلية والإنجاز في إشباع الحقوق الأساسية للمواطن، فالديمقراطية الشعبية الصينية ليست مجرد مؤسسات أو انتخابات، ولكنها بالأساس أداة لمعالجة القضايا التي تهم المواطنين[3]. ولقد طورت بكين منذ تأسيسها نموذجها الخاص بالديمقراطية وفقًا لظروفها الوطنية ووقائعها في ما يعرف بالديمقراطية التشاورية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية[4] والتي تجمع بين الديمقراطية الانتخابية

---

(1) محمود منير، الصين والعرب.. التنمية بديلًا للديمقراطية، موقع عمان نت، 29 أكتوبر 2021، متاح علىٰ: https://ammannet.net

(2) الديمقراطية ذات الخصائص الصينية.. التحسين المستمر لرفاهية الشعب، صحيفة الشعب اليومية، 11مارس 2021، متاح علىٰ:

http://arabic.people.com.cn/n3/2021/0311/c31664-9827913.html

(3) محمد كمال، الديمقراطية بين القمة والوثيقة، جريدة المصري اليوم، القاهرة، 14 ديسمبر 2021.

(4) يعد «ليانغهوي» شكلًا للممارسة السياسية، يجمع بين الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية التشاورية، وترجمته العربية الشائعة هي «الدورتان»، صار مرتبطا بشكل مباشر مع دورة المجلس الوطني لنواب الشعب الصين،ي ودورة المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، اللتين تعقدان سنويًّا في شهر مارس بمشاركة أعضاء مجلس نواب الشعب والمؤتمر الاستشاري كافة، حيث يتم التشاور بين الأحزاب، والتشاور في مجلس نواب الشعب، والتشاور في الحكومة، والتشاور في المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، والتشاور في اللقاءات الجماهيرية، والتشاور في الوحدات القاعدية، والتشاور في المنظمات الاجتماعية، وسائل مهمة لضمان حق الشعب في المشاركة الشاملة والدائمة في الحياة السياسية.

والديمقراطية التشاورية. ويعد هذا النظام اندماجًا بين قيادة الحزب الشيوعي الصيني وإدارة الشعب للبلاد والحوكمة القائمة على القانون، ويضمنه التنفيذ الفاعل «المركزية الديمقراطية»، المبدأ التنظيمي الأساسي للحزب الشيوعي الصيني ومبدأ النظام السياسي الصيني كما ينص عليه دستور البلاد[1].

وبالرغم من أن الصين لا تسعى إلى فرض نموذجها على الآخرين، ولا تسع للترويج له، وترى أن على كل مجتمع أن يبني نموذجه الخاص[2]، إلا أن هذا النموذج في شقه السياسي، والذي يرى أن الازدهار يمكن أن يتحقق بدون القيم السياسية الغربية، هو نموذج أصبح ملهم للبعض حول العالم خاصة مع الأزمة التي يمر بها النموذج الديمقراطي الغربي وخضوعه لمراجعات عميقة حول الأسس التي يقوم عليها، ولم يعد ينظر إليه على أنه النموذج السياسي الوحيد أو الأفضل في العالم[3]. ويعتمد هذا النموذج الصيني بشكل أساسي على قيمة الجدارة السياسية مقابل الديمقراطية الانتخابية كوسيلة لاختيار القادة السياسيين. إن هذا النموذج القائم على قدر من معايير الديمقراطية على المستوى المحلي، والتجريب على المستوى المتوسط، والجدارة على القمة ما زال يتعرض لبعض الانتقادات الغربية منها غياب المنافسة السياسية. وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن رؤية الصين لتلك القضايا طبقا لمبدأ النسبية السياسية ينبع بالأساس من تأثير الهوية الثقافية والفكر الثقافي الصيني التقليدي (تشونج تزو)، وهذا المبدأ يرتبط بمفهوم التوازن، كما يرتبط بمفهوم التطور السياسي، فبما أن القيم نسبية، والقوانين والأحكام نسبية، فإنها تتغير باستمرار مع حدوث التطور السياسي[4].

---

(1) الديمقراطية الصينية تضع الوهم الغربي في التراب، مجلة الصين اليوم، القاهرة، 4 مارس 2019.
(2) محمد كمال، اختبارات أم انتخابات، جريدة المصري اليوم، القاهرة، 20 مايو 2019.
(3) محمد كمال، السياسة بخصائص صينية، مرجع سبق ذكره.
(4) شريفة فاضل محمد البلاط، الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الأفريقية، مرجع سبق ذكره.

5- قضية الحد من الانتشار النووي: تتمثل رؤية الصين حول الحد من الانتشار النووي، كما هو موضح على النحو التالي:

- الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فهي حجر الأساس في نظام نزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة النووية في العالم، وجزءٌ مهمٌ من نظام الأمن الدولي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية، فلا بديل عنها لضمان السلام والتنمية في الكرة الأرضية.

- ضرورة تطبيق النقاط الثلاث الرئيسة المتمثلة في (عدم الانتشار، ونزع السلاح، مع حث كل الموقعين على تعزيز النزع الكامل للسلاح النووي، والحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية لكل البلدان غير الحائزة للأسلحة التي يمكنها إثبات أن برامجها النووية لا تستخدم لأغراض عسكرية) في هذه المعاهدة بشكل متوازن، وبذل جهود مشتركة من أجل حماية مصداقية هذه الوثيقة وطابعها الفريد.

- إن تجنب حرب في ما بين الدول الحائزة على أسلحة نووية وخفض المخاطر الإستراتيجية هي مسؤولية هذه الدول في المقام الأول، وأن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيها ويجب عدم خوضها مطلقا، كما أن الأسلحة النووية هي لأغراض دفاعية، ولردع العدوان ومنع الحرب.

- ضرورة تخلي القوى النووية كافة عن «عقلية الحرب الباردة» وتقليص الاعتماد على ترسانتها النووية في سياساتها الأمنية، وسحب أسلحتها النووية كافة المنتشرة خارج حدودها، بالإضافة إلى الامتناع عن تطوير منظومة الدفاعات الصاروخية العالمية واتخاذ خطوات فاعلة بغية تقليص خطر اندلاع حروب نووية ونزاعات مسلحة بين دول تملك قدرات نووية[1].

---

(1) علي الدين هلال، روسيا والصين وتغيير النظام الدولي، صحيفة الأهرام، 13 فبراير 2022، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/daily/News

- دفع عملية الأمن النووي[1] الدولي على أساس احترام حقوق ومصالح مختلف الدول، والسعي إلى تحقيق الأمن النووي العام على مبدأ المنفعة المتبادلة والفوز المشترك. كذلك الاهتمام المتكافئ بالتنمية والأمن، وجعل الأمن شرطًا مسبقًا لقضية تطوير الطاقة النووية[2].

- معالجة التهديدات النووية بموجب الاتفاقيات ذات الصلة الثنائية والمتعددة الأطراف، وضرورة امتثال القوى النووية لها بعدم الانتشار ونزع السلاح وضبط التسلح لتهيئة بيئة أمنية أكثر ملاءمة لإحراز تقدم في نزع السلاح بهدف نهائي، هو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، مع أمن غير منقوص للجميع.

- رفض المعايير المزدوجة بشأن القضايا النووية، والعمل المشترك على حماية جدية وسلطة نظام عدم الانتشار النووي الدولي.

وفي ما يتعلق بالرؤية الصينية تجاه البرنامج النووي الإيراني، ما تزال الصين تدافع عن سياسة الحوار والتفاوض، وتؤكدها مخرجا للأزمة بدل الصدام والحرب. وبحكم تمتعها بالعضوية الدائمة وحق الفيتو في مجلس الأمن الدولي فإن الصين تمثل العقبة الأخيرة التي تحول دون تشديد العقوبات على إيران حيث تعارض الصين فرض أي عقوبات أحادية الجانب على إيران، وتنادي بضرورة الالتزام بالاتفاق النووي الموقع بين طهران والسداسية الدولية في عام 2015، بل وحثت الولايات المتحدة الأمريكية على رفع عقوباتها غير المشروعة على إيران، واستئناف تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، بشكل شامل وغير مشروط بعد الانسحاب الأمريكي منه في عهد

---

(1) الأمن النووي هو اتخاذ تدابير وقائية وكشفية سريعة للاستجابة ضد الأعمال الخبيثة مثل السرقة والتخريب والحيازة غير المصرح بها والنقل غير القانوني. وكذلك «الأمان النووي»، أي اتخاذ تدابير لضمان تشغيل المنشآت النووية، ومنع الحوادث، أو التقليل من عواقب الحوادث.

(2) مفهوم الأمن النووي الصيني، معرفة الصين، 5 ديسمبر 2016، متاح على:

http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2016-12/05/content_39852224.htm

ترامب[1]. وحول البرنامج النووي الكوري الشمالي، طالما دعت بكين الأطراف كافة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الديمقراطية إلى التواصل والتحاور، وتتبع فكرة «تقدم المسارين بالتوازي»، أي التزام بدفع نزع السلاح النووي لشبه الجزيرة الكورية، والعمل على إقامة آلية السلام لشبه الجزيرة، وحل الهموم الأمنية المعقولة لكوريا الديمقراطية بخطوات متزامنة ومتماثلة وبالتوازي مع عملية نزع السلاح النووي، وصولًا إلى حل جذري يضمن الأمن والأمان الدائمين في شبه الجزيرة الكورية، وهو الاتجاه الذي حدده قرارات مجلس الأمن الدولي المتعاقبة.

ولطالما حافظت الصين على إستراتيجية نووية ذات طبيعة دفاعية، واتبعت سياسة عدم استخدام الأسلحة النووية أولا، وبعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول أو المناطق التي لا تمتلك أسلحة نووية، وحافظت على قوتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب لحماية الأمن الوطني، وهو في حد ذاته إسهام مهم في الاستقرار الإستراتيجي العالمي[2]. في الحقيقة، وبالرغم من تأكيد الصين على أن تحديثها النووي لا يتجاوز المبادئ طويلة الأمد للإستراتيجية النووية الصينية، وأن سياساتها النووية كرست لتأمين الحد الأدنى من الردع مع تعهد بعدم الاستخدام الأول (NFU)، إلا أنه يجب النظر للحشد النووي الصيني خاصة مع تطوير أنظمة صواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت (فرط الصوتية) على أنه أحد أبعاد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والذي تدخل فيه القدرات النووية العسكرية كواحد من أبعاده الأساسية، حيث يسعى كلا البلدين إلى برامج رئيسة لتحديث

---

(1) أحمد قنديل، بعد الاتفاق الصيني - الإيراني.. هل تعزز بكين نفوذها في الشرق الأوسط؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 4 أبريل 2021، متاح على:

https://acpss.ahram.org.eg/News/17101.aspx

(2) نائب وزير الخارجية: الصين تواصل الإسهام في الحوكمة النووية العالمية، وكالة أنباء شينخوا، 4 يناير 2022، متاح على: http://arabic.news.cn/2022-01/04/c_1310407522.htm

قواتهما. كما أنه يتماشي مع السياسة العامة الـتي أعلـن عنهـا الـرئيس الـصيني في الخطة الخمسية للفترة من 2021 إلى 2025، والتي تتمثل في الدعوة إلى «تقوية القوة الإستراتيجية»، و«تسريع إنشاء قوة ردع إستراتيجية على مستوى عال». ويـأتي كـذلك في ضوء طموحات الرئيس شي جين بينغ لبناء «قوة عـسكرية عالميـة الطـراز» بحلـول منتصف القرن بإمكانها «خوض الحروب وتحقيق النصر فيها» بحلول عام 2049. ولـكي تفعل ذلك تحتاج إلى قوة نووية على مستوى عالمي، لكن تلـك التطـورات تثـير قلـق الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بطبيعة الحال.

وتنفيذًا لرؤيتها السابقة، أجرت بكين تعاونا دوليـا في مجـال الأمـن النـووي؛ إذ صادقت على جميع الوثائق القانونيـة الدوليـة في هـذا المجـال، وتـدعم أعمـال الوكالـة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من هيئات وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي مارس 2016، افتتح مركز الامتياز للأمن النووي الذي تم إنـشاؤه برعايـة الـصين والولايـات المتحدة الأمريكية الذي من شأنه أن يعزز مستوى الأمـن النـووي العـالمي إلى حـد كبير، ليس في منطقة آسيا والمحيط الهادي فحسب، وإنما في العـالم بـأسره. وتواصـل الصين تقديم المساعدة في حدود قدرتها للبلدان النامية[1]. وبفضل جهود الـصين، تـم تضمين محتوى «تأكيد عدم تصويب أي من أسـلحتنا النوويـة ضـد بعـضها بعـضا أو عدم توجيهها ضد أية دولة أخرى» في البيان المشترك للخماسي النـووي ينـاير 2022. من ناحية أخرى، رأت الصين أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من عدد مـن الاتفاقات الدولية المهمة في مجال الرقابة على التـسلح ومنهـا معاهـدة القـوى النوويـة متوسطة المدى المبرمة عام 1987، يضر بالأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين، كمـا أنها ترفض خطط الولايات المتحدة الأمريكية لتطـوير منظومـة الدفـاع الـصاروخي

---

(1) تعليق: تحقيق الأمن النووي يتطلب تضافر جهود جميع الدول لمكافحة الإرهاب النـووي، وكالـة أنباء شينخوا، 31 مارس 2016، متاح على:

http://arabic.news.cn/2016-03/31/c_135240490.htm

العالمية ونشر مكوناتها في مختلف مناطق العالم بالتزامن مع زيادة قدرات الأسلحة غير النووية عالية الدقة، كما أدانت بكين تشكيل تحالف «أوكوس» العسكري الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبريطانيا، باعتباره مبعثًا لسباق تسلح في المنطقة ولانتشار السلاح النووي، بما يُهدد الأمن والاستقرار الإستراتيجي فيها، بل وحثت أطراف «أوكوس» على الوفاء بالتزاماتها في مجال الحد من انتشار الأسلحة النووية والصواريخ، و«الدفاع عن السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة معًا». وأكدت أنها مستمرة في بذل مساع بغية إنشاء «منظومة أمن شاملة ومنفتحة ومتساوية الحقوق» في هذه المنطقة.

وبالرغم من وجود مصلحة عالمية مشتركة في الحد من التسلح النووي وتعهدات القوى النووية بذلك على نحو ما أكده بيان الخماسي النووي الصادر في يناير 2022، إلا أن الإجراءات الفعلية تأتي عكس ذلك، والواقع النووي يختلف عما ورد في هذا البيان، حيث إن هناك سباق تسلح نووي لم - ولن - يتوقف أبدا، والرهان على هذا النوع من الأسلحة الفتاكة مازال قائمًا، ووجوده وصرف الموازنات الطائلة على تطويره يعني أن احتمال استخدامه في يوم من الأيام غير مستبعد بالمرة. ومن ناحيتها، ترى بكين أن مثل تلك الجهود لن تجدي ثمارها من دون وجود قيود مقابلة على الدفاعات الصاروخية الأمريكية، لهذا لا ترغب في تقييد الأنظمة التي تطورها فهي لن توافق أبدا على أن تكون عتبة الأسلحة النووية لديها أقل مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو أية دولة أخرى. كما أن التعزيز العسكري الهائل للصين، والتحديث النووي يحدثان في وقت تحدد فيه المواجهة الجيوسياسية وانعدام الثقة المتبادل بين بكين وواشنطن إطار التفسير وردة الفعل، وهو ما يتضح في اللغة التصعيدية من الجانبين الأمريكي والصيني منذ أن تولى الرئيس بايدن السلطة في البيت الأبيض، وإدراك كثيرين من الخبراء أن ثمة سباق تسلح مع الصين يجري بالفعل، وما تكشفه صور الأقمار الصناعية يؤكد ذلك.

المبحث الثالث

أدوات تطبيق الرؤية الصينية للعلاقات الدولية

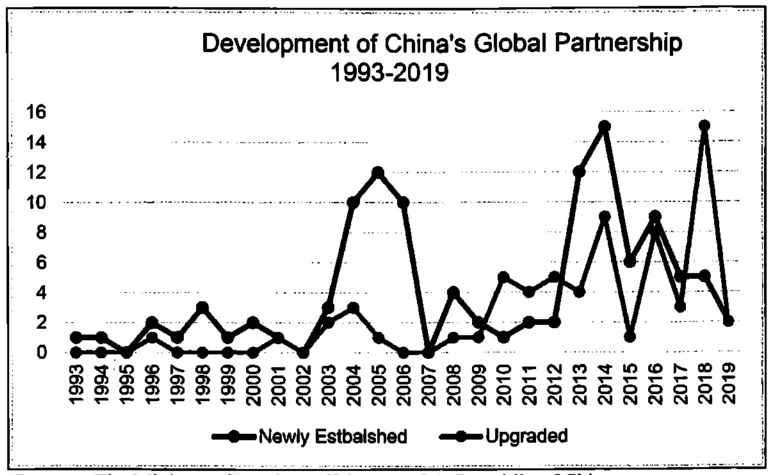
تأتي رؤية الصين للعلاقات الدولية كرؤية شاملة متعددة الجوانب والتخصصات (Interdisciplinary & Multi) تجمع بين المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والبيئية التنمية الخضراء، كما امتدت من الواقع العملي الواقعي إلى الواقع الافتراضي السيبراني. وتتبنى الصين العديد من الأدوات لنقل رؤيتها الخاصة للعلاقات الدولية إلى مجالات تطبيقية عملية على الأرض، كما هو موضح على النحو التالي:

أولًا- الأدوات الدبلوماسية:

تعتمد بكين على عدة آليات في هذا الشأن، والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

1- إقرار نهج/مبدأ «الشراكة المرنة بديلا للتحالفات المغلقة»: انطلاقًا أيضًا من التزامها بنهج جديد يتمثل في إقرار الشراكة المرنة بدلًا من سياسة التحالفات المغلقة، سعت الصين لتكوين شراكات مع جميع الدول تقريبًا، بما في ذلك القوى العظمى التقليدية بالإضافة إلى كبرى المنظمات الدولية. وتطورت شبكة الشراكة العالمية للصين منذ عام 1993 كما هو موضح في الشكل التالي، حيث اتسع عدد الشراكات المنشأة حديثًا وتعمقت إلى (شراكات مطورة). وحتى نهاية عام 2019، أنشأت الصين 112 شراكة ثنائية مع دول أخرى، وعلى رأس الهرم في تلك الشراكات، تتربع روسيا وباكستان، اللتان يشار إلى علاقاتهما الخاصة للغاية مع بكين بألقاب طويلة وحصرية، على شاكلة «الشراكة الإستراتيجية الشاملة للتنسيق بين الصين وروسيا من أجل عصر جديد» و«الشراكة التعاونية بين الصين وباكستان في كل الأحوال». ثم يأتي دور دول عدة في جنوب شرقي آسيا على غرار ميانمار وكمبوديا وفيتنام وتايلاند

ولاوس، إضافة إلى بلدان على مسافة أبعد من تلك الدول، تشمل مصر والبرازيل ونيوزلندا[1]. وفي الوقت نفسه، شرعت في نظام شراكات متعدد الأطراف مثل المؤسسات المتعددة الأطراف الرئيسة التي أطلقتها الصين كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومبادرة الحزام والطريق، والتي تعد جذابة ليس فقط للبلدان النامية، ولكن أيضًا مقبولة على نطاق واسع وبدعم من الدول الغربية[2].



Sources: The Ministry of Foreign Affairs, People's Republic of China, http:// www.fmprc.gov.cn/web/ziliao_674904/1179_764909

شكل (5) تطور الشراكات العالمية للصين في الفترة من (1993-2019)

ويتراوح حجم الشراكة الصينية من شراكة ودية وتعاونية في الأساس إلى الشراكة الإستراتيجية، وصولا للشراكة الإستراتيجية الشاملة في نهاية المطاف. وتتنوع وظيفة الشراكة فمنها ما يتضمن تعزيز الاقتصاد المتبادل، أو إضفاء الروتين على التبادلات العسكرية والتنسيق الأمني[3]. وبالرغم من أن دبلوماسية الشراكة ليست ابتكارًا صينيًّا أو ممارسة صينية فقط، حيث إنها كانت تقليديا أداة دبلوماسية

---

(1) باتريشيا أم. كيم، الصين تبحث عن حلفاء: الصين تبني تحالفات واسعة منافسة لما لدى القوى الغربية، مرجع سبق ذكره.

(2) Ye Xue, China's Rise, Guanxi, and Primary Institutions, the Pacific Review, Routledge, May 5, 2021.

(3) Ibid.

للدول لتعزيز مصالحها، لكن الشراكة - وفقًا للمنظور الصيني - تعني: التعاون على أساس الاحترام المتبادل، والثقة المتبادلة، والمساواة، ومبدأ المنفعة للجميع، فهي بذلك، تتجاوز العلاقات الدبلوماسية أو الشراكة بالمعنى التجاري والتعاقدي. وبهذه الخطوات تتخطى الصين مبدأ عدم الانحياز، وتتحدث أكثر عن الشراكة كشكل جديد من الانحياز، ولكن في شكلها غير التقليدي وبتكلفة التزام أقل، وتساعدها تلك الشراكة على نشر الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة للأطراف دون استهداف طرف ثالث[1].

2- إصدار وثائق سياسية رسمية لشرح سياستها/تؤطر علاقاتها تجاه مختلف مناطق العالم وفقًا/انعكاسا لرؤيتها للعلاقات الدولية: تبنت بكين في عهد الرئيس شي نهجا جديدا ألا وهو إصدار وثائق سياسية رسمية تؤطر علاقاتها تجاه العديد من مناطق العالم في إطار مقاربتها الخاصة للعلاقات الدولية. وفي هذا السياق، أصدرت الحكومة الصينية في يناير 2016 وثيقتها الرسمية تجاه الوطن العربي توضح رؤيتها المستقبلية لتعزيز علاقاتها بدول المنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة وغيرها. وفي نوفمبر 2016، أصدرت الحكومة الصينية وثيقة السياسة الثانية حول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بهدف تفسير أفكار الصين ومبادراتها وإجراءاتها الجديدة تجاه المنطقة، وقيادة الشراكة التعاونية الشاملة بين الصين وأمريكا اللاتينية إلى مستوى جديد[2]. وفي يناير 2018، نشرت الصين أول وثيقة رسمية حول رؤيتها وسياستها تجاه القطب الشمالي وذلك في كتاب أبيض تحت عنوان: «سياسة الصين تجاه القطب الشمالي»؛ تضم المنطقة كندا والنرويج والدنمارك وفنلندا وأيسلندا والسويد وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ أكدت فيها على المصالح المشتركة مع دول المنطقة والمستقبل المشترك مع بقية العالم بشأن القطب

(1)Ye Xue, China's Rise, Guanxi, and Primary Institutions, the Pacific Review, Op.cit.

(2) الصين تصدر وثيقة السياسة الثانية حول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، CCTV العربية، 25 نوفمبر 2016، متاح على:

http://arabic.cctv.com/2016/11/25/VIDEb35IH1DOYsvS1bQOgr7q161125.shtml

الشمالي. أكدت الوثيقة على الالتزام الصيني بالحفاظ على سلمية أمن واستقرار المنطقة، والنتائج المربحة للجميع، وكذلك الالتزام بتنمية المنطقة وفقًا للمعاهدات الدولية ذات الصلة، وأهمها معاهدة «سفالبارد»، والتي تعترف بسيادة النرويج على أرخبيل سفالبارد في القطب الشمالي[1]. كما أصدرت بكين في نوفمبر 2021 كتابًا أبيض يحمل عنوان: «الصين وأفريقيا في العصر الجديد: شراكة متساوية»، تحدد فيه معالم سياستها تجاه أفريقيا، وتحدد فيها المنطلقات الإستراتيجية لتعاملها مع الدول الأفريقية. وتعد تلك الوثائق هي بمثابة خارطة طريق واضحة المعالم تؤطر علاقات الصين بشركائها على الأمد الطويل، والتي تمثل رؤية تطبيقية للرؤية الصينية للعلاقات الدولية في العصر الجديد وبناء مجتمع مصير المشترك للبشرية[2]. وتكرر الصين في وثائقها الرسمية هذه مفاهيم رؤيتها الخاصة للعلاقات الدولية التي تقوم على الحل السلمي، والسلام العالمي، والاستقرار الداخلي، والعيش المشترك، والمنفعة المتبادلة، والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة، وتتخلى عن استعمال المصطلحات الغربية التي تشير إلى الهيمنة، والتسلط، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، وغيرها، وتبشر بمرحلة جديدة في تاريخ الصين والعالم، تنبني على تحقيق الانسجام بين الدول وبعضها البعض، وضمان المصلحة المشتركة للشعب الصيني مع مصالح الشعوب الأخرى، ورفض كل أشكال الاستغلال والتبعية.

3- تعزيز المشاركة في الحوكمة العالمية متعددة الأطراف: تنامى الانخراط الصيني في الحوكمة الدولية متعددة الأطراف خلال السنوات الأخيرة، حيث وجدت بكين أن من مصلحتها اقتحام هذا المجال من أجل تعزيز مكانتها الدولية، فأسهمت في التوصل إلى اتفاقية المناخ 2015، كما قدمت إسهامات كبيرة وزادت جهودها في مواجهة قضايا دولية متعددة مثل القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية وقضية بحر الصين

(1) حسين إسماعيل، طريق الحرير القطبي، مجلة الصين اليوم، 30 أبريل 2021، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/202104/t20210430_800245289.html

(2) الصين تصدر كتابًا أبيض حول التعاون الصيني الأفريقي في العصر الجديد، وكالة أنباء شينخوا، 26 نوفمبر 2021، متاح على: http://arabic.news.cn/2021-11/26/c_1310333886.htm

الجنوبي والقضية السورية والقضية النووية الإيرانية وغيرها من القضايا الساخنة الإقليمية، ومكافحة الأمراض العالمية مثل كوفيد -19، والقضاء على الفقر[1]. وأصبحت تقود الجهود الدولية في مجال حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، أصبحت أكثر دعما للمنصات المتعددة الأطراف مثل مجموعة العشرينG20، وتجمع البريكس BRICS وغيرهما، والتي تعتبرها منصات حاسمة لوضع نفسها كقوة عظمى مسؤولة[2]. كما تشارك الصين أيضًا في حوكمة اللاجئين في إفريقيا وغرب آسيا، وهذا يشمل تقديم مساعدات إنسانية للاجئين الأفغان والفلسطينيين والعراقيين والسوريين والصوماليين وغيرهم. كما أنها تشارك في إعادة الإعمار في بعض الدول التي شهدت اضطرابات أو عدم استقرار مثل سوريا وليبيا وأفغانستان واليمن وغيرها، وذلك بالتعاون مع قوى عالمية وإقليمية أخرى[3].

ومن ناحية أخرى، تحاول الصين إعادة التموضع في المنظمات الدولية أيضًا لتوطين نفوذها وحضورها الدولي، حيث عملت منذ سنوات عديدة على أن يتولى مواطنوها مناصب قيادية عليا في العديد من الهيئات الأممية، فمنذ عام 2019 يرأس وكالة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «شو دونيو»، الذي شغل منصب وزير الزراعة وشؤون الريف في الصين، بينما يتولى «هولين جاو» الذي بدأ حياته المهنية في وزارة البريد والاتصالات الصينية، للمرة الثانية منصب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات منذ عام 2018، كما عين الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» في يونيو 2017 نائب وزير الخارجية الصيني السابق «ليو زنمين» في منصب وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي هيئة تقدم المشورة إلى الأمين

---

(1) تشانغ لي لي، الدبلوماسية الصينية في عهد سبعة عقود، مجلة الصين اليوم، 29 سبتمبر 2019، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/70y/201909/t20190929_800180200.html

(2) Angela Poh & Mingjiang Li, "A China in Transition: The Rhetoric and Substance of Chinese Foreign Policy under Xi Jinping", Asian Security Journal, Feb 17, 2017, Available at: https://www.tandfonline.com/doi/fasi2o/

(3) سون ديغانغ، «الصين وحوكمة أمن الشرق الأوسط في العصر الجديد»، مجلة المستقبل العربي، العدد (461)، يوليو 2017، ص275.

العام بشأن جميع المسائل المتصلة بالتنمية بما في ذلك تغير المناخ وإدارة الإنترنت وتمويل التنمية، وتتولى «فانج ليو» للمرة الثانية منصب الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي «الإيكاو»[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعزيز المشاركة الصينية في الحوكمة العالمية متعددة الأطراف، يعد أحد آليات تعزيز القوة الناعمة الصينية، والذي لم تعد تقتصر على القوة الثقافية فقط، بل تمتد أيضًا إلى القوة الدبلوماسية[2] المرتبطة بتحسين صورة الصين الدولية، من خلال تبني دبلوماسية جديدة في عهد شي جين بينغ قوامها السعي لتحمل مسؤولية دولية حقيقية، في محاولة لمحو تلك الصورة النمطية عن الصين الشيوعية غير المندمجة في الجماعة الدولية، أو كما يروج لها الغرب بأنها راكب مجاني (Free Rider).

4- «دبلوماسية شبه الوساطة» في معالجة بعض القضايا والنزاعات: انطلاقًا من الحرص الصيني على إبداء موقف واضح تجاه العديد من القضايا الدولية، بل والمشاركة بإيجابية لمعالجتها، حتى وإن كانت هذه المشاكل ليست لها علاقة مباشرة مع الصين، انتهجت الصين ما يعرف بدبلوماسية شبه الوساطة التي نشطت نشاطًا حثيثًا خلال الفترة الأخيرة. ويكمن الدافع الرئيس وراء ذلك أنه إذا أرادت الصين أن تتحمل مسؤولية أكبر داخل النظام الدولي في المستقبل، وتلعب دورا أكثر أهمية، فيجب أن تكون لها خارطة طريق خاصة بها لمعالجة هذه القضايا، ودفع هذه القضايا إلى أن تحل وفقًا لخارطة الطريق الصينية. وهكذا، يمكن للصين أن تهيئ مناخًا دوليًّا مناسبًا لنموها السلمي، وتسهم في جعل البنية العالمية متعددة الأقطاب وتتميز بنظام أكثر إنصاف وعدل[3].

---

(1) صفاء صابر خليفة، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق نموذجًا (2013-2021)، مرجع سبق ذكره.

(2) Zhang Lihua, "Beijing Focuses on Soft Power", Op.cit.

(3) الدبلوماسية الصينية يجب أن تتمتع بجرأة وحنكة «القيام بالخطوة الأولى»، صحيفة الشعب اليومية، 12 مارس 2012، متاح على: http://arabic.people.com.cn/31664/7755617.html

وينطوي نهج شبه الوساطة على «تدخل متعدد الأوجه ومشاركة استباقية ووساطة محدودة وتدخل غير مباشر»، ما يحد من المخاطر المحتملة على الصين في ظل الصراعات الدائرة في مختلف مناطق العالم. بالإضافة إلى «تأكيد الصين على البحث عن أرضية مشتركة ووضع الخلافات جانبًا». وبالتالي فإنها لا تعمل على حل القضايا نهائيًا، ما يعني ضمنيًا المضي نحو إدارة الصراع بدلًا من حله[1].

وقد اعتمدت الصين «سياسة شبه الوساطة» عبر تعيين مبعوثين خاصين لعملية السلام في الشرق الأوسط والحرب في سوريا، وتركزت مهمة هؤلاء المبعوثين في المنطقة، والدبلوماسيين في كل من السودان وأفغانستان، على احتواء النزاعات بدلًا من حلها تمامًا. وبالرغم من أن هذه الجهود لم تغير قواعد اللعبة، إلا أنه يمكن اعتبارها محاولة من بكين للتخلي البطيء عن سياسة عدم التدخل، التي طالما فضلتها. ولعبت الصين أيضًا دورًا هادئًا، لكنه مهم، في المحادثات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا وإيران، التي أسفرت عن خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015، حيث شجعت إيران على إعادة النظر في الصفقة بعد إعادة انتخاب أوباما في عام 2012. ومن ناحية أخرى، تعمل بكين على تطوير فكرة العمل المشترك مع الدول المتنازعة لضمان عدم خروج النزاعات السائدة عن السيطرة خاصة في البلدان ذات التأثير الرئيس في مبادرة «الحزام والطريق» كما هي الحال في أزمة أوكرانيا، وأزمات سوريا، وليبيا واليمن[2].

ويرى البعض أن إحدى آليات الترويج إلى الطرح الدبلوماسي التي تتبناها الصين، والتي تهدف إلى اعتماد نهج سياسي متوازن، تعتمد بشكل أساسي على الوساطة الذكية في النزاعات عوضًا عن التدخل العدواني، وذلك من أجل دعم جهود بكين لحماية وتعزيز مصالحها الاقتصادية. وتدعو آلية «دبلوماسية شبه الوساطة»، إلى الدفاع عن «المصالح التجارية والسياسية والدبلوماسية بدلًا من الدفاع عن المصالح الأمنية

(1) الدبلوماسية الصينية يجب أن تتمتع بجرأة وحنكة، المرجع السابق.
(2) نفسه.

والإستراتيجية الأساسية». كما أن «الدولة التي تستثمر في هذا المسار» تعمل دون أن تسعىٰ إلىٰ الهيمنة، وتسعىٰ إلىٰ أن تُتَّبع لا إلىٰ أن تقود، وأن تكون شريكة في وضع جدول الأعمال لا أن تحدده بنفسها، وتشجع علىٰ وقف تأجيج الصراع بدلًا من أن تتدخل بجدية لحله»[1].

● **دبلوماسيتا «القمة»، و«الاستضافة»:**

تلعب تلك القمم دورًا فريدًا في عرض رؤية الصين، وتعزيز المفاهيم والمنظورات الصينية، وتنفيذ مقترحات الصين، وتنمية العلاقات الودية مع البلدان الأخرىٰ في العالم، والتعامل مع المشكلات المعقدة الثنائية والإقليمية والعالمية الرئيسة والإسهام في حلها. وفي الفترة من عام 2013 إلىٰ 2018، زار الرئيس شي جين بينغ ورئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ عشرات الدول علىٰ التوالي، وشاركا في أربع إلىٰ سبع قمم دولية في العام في المتوسط[2]. كما شهدت بكين حجما غير مسبوق من دبلوماسية الاستضافة، حيث استضافت العديد من الأحداث ذات الأهمية العالمية أو الإقليمية وتشمل: القمة الرابعة لمؤتمر التفاعل وبناء الثقة في آسيا التي عقدت في شنغهاي في مايو 2014، والدورة الثانية والعشرين للاجتماع غير الرسمي لقادة منتدىٰ التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي في بكين في نوفمبر 2014، واجتماع قادة مجموعة العشرين في هانغتشو في سبتمبر 2016، والدورة الثامنة عشرة لقمة منظمة شنغهاي للتعاون في تشينغداو في يونيو 2018، وقمة بكين لمنتدىٰ التعاون الصيني الأفريقي في سبتمبر 2018، والدورتين الأولىٰ والثانية لمنتدىٰ الحزام والطريق للتعاون الدولي في بكين في مايو 2017، وأبريل 2019[3]، والدورات الأربع لمعرض الصين الدولي للاستيراد بداية من الدورة الأولىٰ نوفمبر 2018، وحتىٰ دورة نوفمبر 2021.

---

(1) نارايانابا جاناردهان، بكين تبدي اهتمامًا متزايدًا بإدارة الصراع الإقليمي، معهد دول الخليج، واشنطن، 2020/12/22، متاح علىٰ: https://agsiw.org/ar/beijing-signals-growing-interest- in-regional-conflict-management-arabic

(2) تشانغ لي لي، الدبلوماسية الصينية في عهد سبعة عقود، مرجع سبق ذكره.

(3) نفسه.

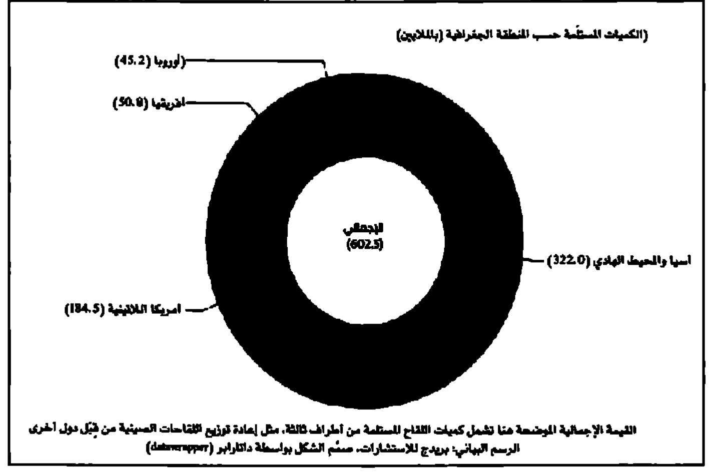
- الدبلوماسية الصحية (دبلوماسيتا «الأقنعة Mask Diplomacy»، و«اللقاحات Vaccine Diplomacy»):

لطالما كانت دبلوماسية الصين الصحية جزءا لا يتجزأ من إستراتيجيتها لتعزيز علاقاتها مع شركائها تماشيًا مع رؤيتها لبناء مجتمع صحي ذي مستقبل مشترك للبشرية، وتعزيز بناء طريق الحرير الصحي. وقد بدأت بكين بعد السيطرة على وباء فيروس كورونا المستجد المعروف اختصارًا بـ(كوفيد-19) واحتوائه، حملة تقديم معونات وإغاثة ومساعدات طبية للدول المتضررة حول العالم في ما عرف بدبلوماسية «الأقنعة الصينية »، بعد أن تلقت الكثير منها وقت اشتداد أزمتها. وقد بلغ عدد الدول التي تلقت مساعدات صينية أكثر من 155دولة ومنظمة حول العالم بما فيها 30 بلدًا في آسيا[1]. وحتى ديسمبر 2021، قدمت الصين نحو 372 مليار قناع وجه، وأكثر من 4.2 مليار بدلة واقية، وأكثر من 8.4 مليار من معدات الاختبار للمجتمع الدولي. وترتب على ذلك إشادة الأمم المتحدة والعديد من حكومات هذه الدول بالموقف الأخلاقي للصين في هذه الأزمة. وقد تم توجيه تلك المساعدات إلى الدول في مختلف القارات، بما في ذلك الدول النامية والدول المتقدمة.

ومنذ تفشي الوباء، اعتمدت بكين أيضًا ما يسمى «بدبلوماسية اللقاح» حيث التزمت بجعل لقاحات «كوفيد-19»، «منفعة عامة عالمية». وفي هذا الإطار، اعتمدت منظمة الصحة العالمية، لقاحين من اللقاحات الصينية المضادة لفيروس «كوفيد-19» للاستخدام في حالات الطوارئ، وذلك في مايو ويونيو 2021، وهذان اللقاحان هما لقاح «سينوفارم»، ولقاح «سينوفاك - كورونافاك». وحتى ديسمبر 2021، قدمت الصين أكثر من ملياري جرعة من اللقاحات إلى أكثر من 120 دولة ومنظمة، لتصبح أكبر مورد للقاحات للخارج بين جميع الدول. كما أطلقت الصين أيضًا مع أكثر من 30 دولة مبادرة شراكة الحزام والطريق بشأن التعاون في مجال لقاحات كوفيد-19، لتوسيع التوزيع العادل للقاحات، وتعزيز إمكانية الوصول إليها، والقدرة على تحمل

(1) Haddai Segevs GaliLavi, China's Donation Diplomacy, INSS Insight, No.1324, May 31, 2020.

تكاليفها في البلدان النامية. وقدمت الصين لقاحات لأربع مناطق جغرافية، بما مجموعه 104 دول حول العالم. من بين هذه المناطق الأربع، تلقت منطقة آسيا والمحيط الهادي أكبر عدد من اللقاحات (322 مليون جرعة)، حيث تلقت 38 دولة لقاحات من الصين، وحصلت الفلبين وإندونيسيا وكمبوديا على معظم اللقاحات المصنوعة في الصين في المنطقة، سواء تم شراؤها أو التبرع بها. أما أمريكا اللاتينية فقد تلقت ثاني أكبر عدد من اللقاحات الصينية (184.5 مليون جرعة)، على الرغم من تلقي 19 دولة فقط لهذه اللقاحات. وبينما يوجد 37 دولة في أفريقيا تلقت لقاحات من الصين، فإن القارة تلقت عددًا محدودًا من اللقاحات الصينية (50.8 مليون جرعة). وفي الوقت نفسه حصلت الدول الأوروبية على (45.2 مليون جرعة)، كما هو موضح في الشكل التالي[1].



شكل (6) تعداد كمية اللقاحات الصينية المستلمة حسب المنطقة الجغرافية (بالملايين)

وفي أغسطس 2021، تعهد الرئيس الصيني، شي جين بينغ بالتبرع بمبلغ 100 مليون دولار لمبادرة كوفاكس المعنية بتوفير اللقاحات بالمجان للبلدان الفقيرة ومنخفضة ومتوسطة الدخل. وسبق أن خصصت البلاد 10 ملايين جرعة من

(1) صدفة محمد محمود، توظيف القوى الكبرى دبلوماسية اللقاح... الدوافع وحدود الفاعلية، مرجع سبق ذكره.

اللقاحات المضادة لـ «كوفيد-19» إلى المبادرة. وفي الوقت نفسه، وعدت الصين بتقديم قرض بقيمة مليار دولار لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتمويل مشترياتها من اللقاح[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه بغض النظر عن الدوافع التي ربما تكون لدى الصين، فإن دبلوماسيتي الأقنعة و اللقاحات هي جزء من الحملة الدعائية (Branding) التي تتبناها الحكومة الصينية، وتحاول من خلالها تقديم نفسها على المسرح العالمي باعتبارها قوة مسؤولة تمد يد العون وتراعي وتتضامن مع غيرها حينما يبدو الغرب بطيئًا للغاية أو غير راغب بالمساعدة خاصة بالنسبة للبلدان[2] ذات القدرة المحدودة على احتواء أزمات الصحة العامة الكبرى، وذلك من خلال تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ الحرجة مثل أزمات الصحة العامة، بما في ذلك خلال جائحة COVID-19 والكوارث الطبيعية. ولقد بذلت الصين جهدا مضاعفا لمواجهة الرواية القائلة إن الصين مسؤولة عن تفشي هذا الوباء العالمي. وقد وجدت الصين في تلك الدول أرضا خصبة لصناعة صورة لنفسها بأنها المنقذ. كما أن وفود بكين إلى هذه الدول حظيت بتغطية إعلامية كبيرة، كما أن تزويدها بإمدادات طبية صينية حسن سمعة بكين لديها. إن حملة بكين الدبلوماسية المكثفة لمواجهة الضرر الذي لحق بسمعتها بسبب التعامل مع أزمة كورونا «لقيت مقاومة أقل في آسيا» مقارنة مع التشكيك الغربي[3]. وبصرف النظر عن المساعدة في إصلاح صورتها العالمية بعد أن تم إلقاء اللوم عليها في تفشي COVID-19، فإن الدافع الطبي لبكين له أيضًا جانب اقتصادي مهم، فمن المقرر أن تزيد لقاحات COVID-19 الصينية من حصة البلاد في السوق العالمية،

---

(1) صدفة محمد محمود، توظيف القوى الكبرى دبلوماسية اللقاح، المرجع السابق.

(2) مايانك أغاروال، الصين ملأت الفراغ في دبلوماسية اللقاحات وقدمت حبل نجاة عالمي بشروط، صحيفة إندبندنت عربية، 4 أغسطس 2021، متاح على:
https://www.independentarabia.com/node

(3) بـ«دبلوماسية الأقنعة».. بكين تهدد نفوذ واشنطن في آسيا، سكاي نيوز عربية، 19 أبريل 2020، متاح على: https://www.skynewsarabia.com/wor+ld

ووفقًا لبعض التقديرات، تحقق مبيعات تزيد عن 10 مليارات دولار. وحتى عام 2019، لعبت الصين دورًا محدودًا في صناعة الأدوية العالمية، حيث ساهمت بأقل من 2٪ من السلع الطبية التي اشترتها الأمم المتحدة[1].

• **استحداث منصات متعددة الأطراف للتشاور والتعاون:**

قامت الصين بإنشاء عدة آليات متعدد الأطراف كمنتدى التعاون الصيني العربي، ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي (فوكاك FOCAC)، ومنتدى تعاون بين الصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (سيلاك)، والتي تعد أحد أهم المنتديات العالمية ومنصات مهمة لتعزيز الحوار الجماعي بين الصين وشركائها تحقق الصين من خلالها، هدفًا منشودًا وهو نقل الرؤى والتحديات التي تواجهها لشركائها. ولعل المبادرات والمشروعات التي تقدمها الصين لدول تلك المناطق، سواء مجتمعة أو ثنائية هي مشروعات هامة تنموية وسياسية واقتصادية، تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار على مستوى دول تلك المناطق، فالشراكة التي يعبر عنها تلك المنتديات هي شراكة تخدم عملية التنمية في تلك المناطق، فضلًا عن الأمن والاستقرار اللذين هما بالتأكيد إطار إستراتيجي يسهم في تعزيز قدرات أبنائها، وشعوبها في مواجهة التحديات كقضية الإرهاب والهجرة غير الشرعية. كما تعد تلك المنتديات فرصة للعمل كمنصة لتتبع إنجازات خطوط عمل التعاون المشترك بين الصين ودول تلك المناطق، وتوفير المعلومات وتحليلات تنفيذ خطوط عمل تلك المنتديات منذ نشأتها.

ثانيًا- الأدوات الاقتصادية:

إيمانا منها بالالتزام بنهج الانفتاح والابتكار والمنفعة المتبادلة لتحقيق الفوز المشترك من خلال التعاون والتنمية المشتركة مع الدول الأخرى، تعتمد بكين إلى عدة أدوات لتنفيذ رؤيتها في هذا الشأن، والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

---

(1) مهدي كريم، بسبب مخاوف من اللقاحات.. تعثر دبلوماسية اللقاحات الصينية في جنوب شرق آسيا، موقع أخبار الآن، متاح على: https://www.akhbaralaan.net/news/world/2022/03/28

- **تعزيز الانخراط في الحوكمة الاقتصادية العالمية:**

في إطار سعيها لتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، يمكن تسجيل الدور الصيني داخل «مجموعة العشرين» (G-20)، التي باتت تلعب دورًا مركزيًا في إدارة النقاش العالمي حول إصلاح النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وعلى رأسه إصلاح صندوق النقد الدولي. ورغم أن المجموعة أنشئت في سنة 1999 بمبادرة من «مجموعة السبع» الصناعية، عقب الأزمة المالية الآسيوية، إلا أن الصين نجحت بشكل لافت في الاضطلاع بالدور المركزي داخل المجموعة والتعبير بقوة عن مصالح الاقتصادات الناشئة والنامية. وهناك أيضًا الدور الصيني في تأسيس مجموعة «بريكس» التي تضم الاقتصادات الناشئة الخمس الأهم: الصين، روسيا، الهند، جنوب أفريقيا، البرازيل. كما حرصت الصين على العمل على بناء القواعد والأنظمة البديلة المؤسسة لنظام عالمي جديد من خلال بناء «حوكمات» بديلة في مختلف المجالات، خصوصًا في مجال الطاقة، كما تكشف عنه وثيقة «رؤية وخطط عمل لتعاون الطاقة للبناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، الصادرة في مايو 2017، التي تستهدف - ضمن أهدافها المتعددة - بناء هيكل أفضل للحوكمة العالمية في مجال الطاقة، سواء من خلال استحداث بعض الأطر لإدارة التعاون في هذا المجال، أو من خلال التأسيس لمفهوم متكامل لأمن الطاقة، والتأسيس لحق الصين في القيام بدور فاعل في هذا المجال[1].

ومن ناحية أخرى، قدمت الصين مساعدات إنمائية بقيمة 400 مليار يوان لأكثر من مائة وستين دولة ومنظمة دولية، وأطلقت حملة سياسية عالمية كبيرة لتأثير «صنع في الصين 2025»، كما تعهدت بإلغاء القروض الحكومية المستحقة الممنوحة للدول الصغيرة والأقل نموا[2]. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي المساعدات الخارجية

---

(1) محمد فايز فرحات، الصعود الصيني... ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية، مرجع سبق ذكره.

(2) حسين إسماعيل، «أولوية الاقتصاد: انعكاسات تحولات نمط التنمية على آفاق الصعود الصيني»، في «القطب الصيني؟ محددات تطور دور الصين في مرحلة إعادة الهيكلة الدولية»، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، عدد يناير 2017، ص16.

للصين من 2013 إلى 2018 (270 مليار يوان) نحو 42.28 مليار دولار أمريكي. ومن هذا المبلغ، توجه 45٪ إلى دول أفريقية في شكل منح وقروض بدون فوائد وقروض ميسرة[1].إن أهم ما يميز المساعدات الصينية بمختلف أشكالها خلوها من الاشتراطات أو الامتيازات No strings attached التي تحفل بها عادةً المساعدات من الدول الغربية المانِحة. كما تلتزم الصين دوما بعدد من المبادئ في تقديم المساعدات الخارجية، ومنها: الاحترام المُتبادل، والمساواة والالتزام بالعهود، والمنفعة المُتبادَلة، وقاعدة رابح - رابح. وتشمل أساليب المساعدات الخارجية الصينية مشروعات إعادة الإعمار، وتوفير اللوازم العامة، والتعاون التقني والتعاون في تطوير الموارد البشرية، وإيفاد فرق طبية والمتطوعين لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، وتخفيف عبء الديون، وما إلى ذلك[2].

وفي هذا الإطار، يرى البعض أن بكين تسعى لتقديم ما يسمى بإجماع بكين «Beijing Consensus» كبديل عن ما يسمى بإجماع واشنطن «W. Consensus» كنمط بديل للتنمية في العالم خاصة لدى الدول النامية؛ أي التنمية بدون المشروطية السياسية الغربية. كما تقوم الصين بمشاريع بنى تحتية في دول متعددة، وإنشاء شبكات الطرق وسكك الحديد، وبناء محطات الكهرباء والمياه. كما أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لأكثر من 130 دولة بالعالم، وبالتالي أصبحت تمثل قوة تجارية ضخمة للعالم، فهي الشريك التجاري الأول للكثير من الدول الآسيوية والأفريقية[3]، ورسخت تفوقها على الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح أكبر شريك تجاري لأمريكا اللاتينية وأوروبا.

هناك أيضًا الاستثمارات الصينية المُباشرة في الخارج، والتي بلغت نحو 129.83

---

(1) الصين تصدر كتابًا أبيض بشأن التعاون الصيني الأفريقي في العصر الجديد، CGTN عربية، 26 نوفمبر 2021، متاح على:

https://arabic.cgtn.com/n/BfJEA-CcA-GIA/GfcecA/index.html

(2) القوة الناعمة الصينية في الوطن العربي، جريدة الشروق، مرجع سبق ذكره.

(3) رؤية الصين لدورها العالمي، مرجع سبق ذكره.

مليار دولار أمريكي في عام 2018[1]. كما بلغت حجم الاستثمارات الصينية في 51 دولة على طول الحزام والطريق 8.6 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2019[2]. وتغطي تلك الاستثمارات العديد من المجالات، مثل النفط والغاز، والبنية التحتية، والتصنيع، والخدمات اللوجستية، والطاقة الكهربائية، ومجالات التأجير، وخدمات الأعمال، والبيع بالجملة، والتجزئة، والتعدين، ونقل المعلومات، والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات وغيرها. تتمتع تلك الاستثمارات بالجاذبية، وبخاصة بالنسبة إلى الدول النامية، وذلك بسبب عدم ارتباطها بشروط حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية وما إلى ذلك؛ إذ إن الشرط الوحيد هو الاعتراف بتايوان كجزء لا يتجزأ من الصين الأم، وعدم إقامة أية علاقات دبلوماسية رسمية مع تايوان[3]. أسهمت الصين أيضًا في الحوكمة العالمية لتخفيف حدة الفقر، فعلى مدى الأربعة عقود الماضية، ومنذ عهد الإصلاح والانفتاح 1978 وحتى عام 2020، نجحت في انتشال أكثر من 850 مليون شخص من دائرة الفقر في الصين بما يعادل 70 في المائة من جملة الفقراء على المستوى العالمي. وقد حققت أجندة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة للعام 2030، والرامية إلى التقليل من حدة الفقر وفق خطتها العشرية وهو ما يبرز دور الصين في هذا الشأن ويعكس طموحاتها العالمية[4]. ويمكن اعتبار تجربة/ إنجازات الصين في الحد من الفقر «نموذجًا ملهمًا» للدول النامية للتعلم منه، فهي تعد إسهامًا مهمًّا في استئصال الفقر عالميًا[5]. وقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو

---

(1) 129.82 مليار دولار استثمارات الصين بالخارج عام 2018، موقع العين الإخبارية، 17 يناير 2019، متاح على: https://al-ain.com/article/chinese-investment-abroad

(2) أ.ش.أ، الصين: 6.50 مليار دولار حجم الاستثمار الخارجي خلال 6 أشهر، جريدة اليوم السابع، 16 يوليو 2019، متاح على: https://www.youm7.com/story/2019/7/16

(3) القوة الناعمة الصينية في الوطن العربي، جريدة الشروق، مرجع سبق ذكره.

(4) Jinghao Zhou, "China's Core Interests and Dilemma in Foreign Policy Practice", Pacific Focus Inha Journal International Studies, Volume34, Issue1, April 2019, Available AT: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/pafo.12131

(5) الطريق إلى إزالة الفقر وفقًا للخصائص الصينية، سفارة جمهورية الصين الشعبية، 18 مارس 2021، متاح على: http://sd.china-embassy.org/ara/xwdt/202110/t20211031_10413632.html

غوتيريش بإنجازات الصين في مجال الحد من الفقر، باعتبارها «الدولة التي قدمت أكبر إسهام في الحد من الفقر العالمي في السنوات العشر الماضية»(1). أصبحت تلك الإسهامات السابقة في الوقت الراهن أداة مهمة في يد الصين لدفع التنمية العالمية وتحقيق الرخاء المشترك.

● **استحداث آليات تمويلية / بنية مؤسساتية جديدة:**

بجانب سعي الصين إلى تعزيز نفوذها في المؤسسات المالية الدولية القائمة، قامت بكين بإنشاء عدد من المؤسسات المالية المهمة، خصوصًا «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية» (AIIB) (الذراع المالي للحزام والطريق)، و«بنك التنمية الجديدة» (NDB) (الذراع المالي لمجموعة «بريكس»)، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الصينية الوطنية مثل «صندوق طريق الحرير SRF». هذه المؤسسات المالية باتت تلعب دورًا بارزًا في إدارة حركة التدفقات المالية العالمية بشكل عام، وتدفقات الاستثمار العالمي وتمويل التنمية بشكل خاص، فضلًا عن الفلسفة المغايرة التي تحكم عمل هذه المؤسسات بالمقارنة بمؤسسات «بريتون وودز»، على نحو يؤسس لبناء «حوكمة مالية» بديلة لتلك التي مثلتها هذه المؤسسات، والتي تم تأسيسها عقب الحرب العالمية الثانية للحفاظ على مكاسب الدول المنتصرة في الحرب. ورغم تأكيد الحكومة الصينية، والوثائق المنظمة لعمل هذه المؤسسات، أنهم لا يمثلون بديلًا للمؤسسات المالية العالمية التقليدية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، فضلًا عن التأكيد على الطابع الانفتاحي لـ«البنك الآسيوي لتنمية البنية الأساسية» كمؤسسة متعددة الأطراف، إلا أن هذا لا ينفي ما تمثله هذه المؤسسات الجديدة من تحدٍ للمؤسسات التقليدية، خاصة في ضوء ارتباط القروض المقدمة منهما بمشروعات تنمية البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية بشكل عام، وهو ما يميزهما عن المؤسسات المالية التقليدية التي تركز على تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية في الدول المستقبلة للتمويل، دونما علاقة مباشرة بتمويل التنمية.

---

(1) «معجزة إنسانية».. الصين خالية من الفقر المدقع، موقع الميادين، 25 فبراير 2021، متاح على:
https://www.almayadeen.net/news/economic

ويعد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)[1] بمثابة بنك إنمائي متعدد الأطراف مقره بكين، أطلقته الصين في أكتوبر 2014، وبدأ أنشطته في يناير عام 2016. ويعد البنك أحد الأذرع المالية لمبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقها الرئيس الصيني «شي جين بينغ» في عام 2013، ويهدف البنك إلى تمويل مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية في آسيا وخارجها[2]، وبدأ برأسمال مرخص يبلغ 100مليار دولار، وساهمت الصين بنحو 50 مليار دولار فيه. ويضم البنك نحو 105 دولة من مختلف أنحاء العالم حتى نهاية 2021[3]، كما هو موضح في الشكل التالي، بينها 4 من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (بريطانيا وفرنسا وروسيا والصين)، و14 من الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين (قبل خروج بريطانيا)، و21 من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[4]. كما رفضت كل من الولايات

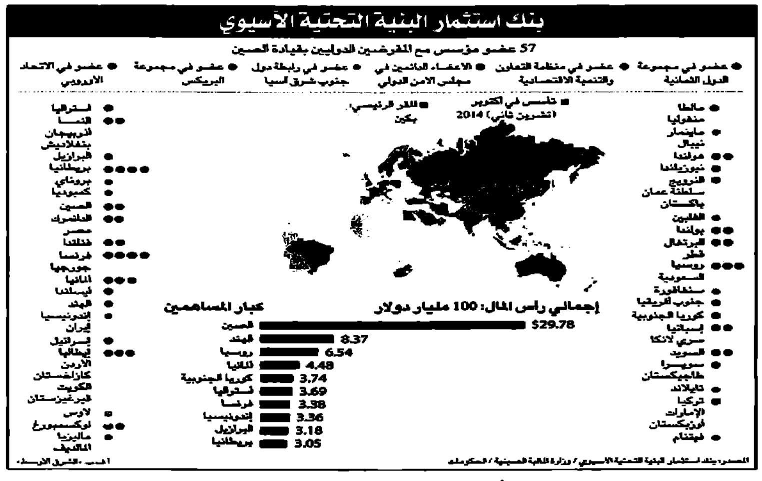
(1) ترى الصين أن إنشاءها لمثل هذا البنك سيمثل إضافة للنظام المالي الدولي القائم وليس منافسًا له كما تراه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن البنك سيسهم في تقليل الفجوة الهائلة في تمويل البنية التحتية في آسيا والتي تقدر بنحو 26 تريليون دولار حتى 2030. كما إن قرارها بإنشاء هذا البنك قد تم على خلفية دعمها لمبادرتها التنموية «الحزام والطريق»، والتي تعد إحدى أدوات تحقيق مشروع «الحلم الصيني» الذي تتبناه الصين منذ بداية تولى الرئيس الصيني «شي جين بينغ»، فالبنك أحد الأذرع المالية للمبادرة. ولقد انطلق القرار الصيني بإنشاء هذا البنك من عدة دوافع أهمها: الاستياء الصيني من الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الاقتصادية الدولية، هذا بجانب الرفض الأمريكي لإصلاح تلك المؤسسات، وأيضًا رغبة بكين في إنشاء نظام مالي جديد كجزء من نظام اقتصادي دولي يكون أكثر عدالة وإنصاف يعزز من دور الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة في هذا النظام. كما تسعى بكين أيضًا لتحمل مسؤولية دولية حقيقية تتماشى مع وزنها الاقتصادي واتضح ذلك في إسهام الصين بنحو 50 مليار دولار في رأسمال بنك الاستثمار الآسيوي المسجل وهو 100 مليار دولار، وكل ذلك يصب في الأخير في خدمة هدفها المتمثل في توفير بيئة عالمية تضمن استمرار مسيرة تنميتها الشاملة.

(2) AIIB Supports Renewable Energy Development In Egypt, "Asian Infrastructure Investment Bank", Beijing, September 05, 2017, Available at: https://aiib.org/en/news/2017

(3) The Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB), Available At: https://www.aiib.org/en/about-aiib/index.html

(4) «مصر عضو مؤسس بالبنك الآسيوي للاستثمار»، موقع سكاي نيوز عربية، 16 أبريل 2015، متاح على: https://www.skynewsarabia.com/business/738615

المتحدة الأمريكية واليابان الانضمام إليه، وكانت 9 دول شرق أوسطية أعضاء مؤسسين في البنك وهي (السعودية ومصر وعمان وقطر وتركيا والكويت وإيران وإسرائيل والأردن). وقام البنك بتمويل مشروعات بقيمة 7.5 مليار دولار منذ تدشينه وحتىٰ عام 2019، معظمها في آسيا، وأيضًا في دول أخرىٰ مثل مصر[1].



شكل (7) الدول الأعضاء في بنك استثمار البنية التحتية الآسيوي

أما بنك التنمية الجديد «NDB» - بنك البريكس، فهو بمثابة مصرف إنمائي مقره في شنغهاي الصينية، أنشأته بكين بالتعاون مع دول تجمع البريكس في عام 2014[2]، وافتتح رسميًا في 21 يوليو 2015، لتمويل مشروعات البنية التحتية

---

(1) إسلام يحيىٰ، «مدير البنك الآسيوي «جين لي تشون»: البنك الآسيوي للاستثمار ينوي إتباع نهج حصيف في التمويل»، 11فبراير 2019، وكالة رويترز، متاح علىٰ:

https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1Q02BN

(2) تجمع البريكس (BRICS)، يضم 5 دول تحظىٰ بأسرع نمو اقتصادي عالميا وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، أنشئ في 2006 كتجمع «البريك» ومع انضمام جنوب أفريقيا في 2010 أصبحت «بريكس»، وتحتل دول مجموعة «بريكس» 26٪ من مساحة الأراضي في العالم، ويبلغ إجمالي عدد السكان فيها 2.83 مليار نسمة ما يشكل 42٪ من سكان العالم. ويبلغ إجمالي الناتج المحلي في دول «بريكس» 15.435 تريليون دولار أي 14.6٪ من إجمالي حجم الناتج المحلي العالمي.

والتنمية المستدامة بدول تجمع «بريكس» وغيرها من الاقتصادات والبلدان النامية، والعمل على تكامل جهود المؤسسات المالية متعددة الأطراف والإقليمية. ويبلغ رأس المال المصرح به للبنك 100 مليار دولار، تتقاسمها بالتساوي الدول الخمس الأعضاء التي ستتقاسم أيضًا حقوق التصويت بالتساوي، وهو مفتوح للاكتتاب من أعضاء الأمم المتحدة. وتم تدشين بنك التنمية الجديد، والذي يعرف أيضًا باسم بنك بريكس، بعد فترة قصيرة من تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تقوده الصين، واللذين تم طرحهما كبديلين لمؤسسات قائمة مثل البنك الدولي[1]، وإن كانت بكين تؤكد على أنها لن تهدف إلى تحدي النظام المالي القائم، بل تحاول أن تصلحه وتكمله بطريقتها الخاصة. ومنذ تأسيسه، وافق البنك على نحو 80 مشروعًا لأعضائه، بمحفظة إجمالية تبلغ 30 مليار دولار أمريكي. وتغطي هذه المشروعات قطاعات تشمل النقل والمياه والصرف الصحي والطاقة النظيفة والبنية التحتية الرقمية والبنية التحتية الاجتماعية والتنمية الحضرية[2]. وتم قبول عضوية بنغلاديش والإمارات وأوروجواي ومصر، ما يزيد من نطاق البنك على الصعيد العالمي. وتهدف إستراتيجية البنك في الوقت الراهن إلى توسيع نطاق عمله جغرافيًا ليصبح المؤسسة التنموية الأولى لخدمة اقتصادات الدول الناشئة والبلدان النامية.

- **تعزيز مكانة العملة الصينية دوليًا (تدويل العملة الصينية اليوان/الرنمينبي):**

انطلاقًا من عدم رضا الصين على الهيمنة الأمريكية العالمية وسيطرة هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي ورغبتها في التخلص من الدولرة الأمريكية تجنبا للمخاطر التي قد تنجم عن تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي أمام عملتها

---

(1) عبد المنعم درار، «مجموعة بريكس تدشن بنك التنمية الجديد في شنغهاي»، وكالة رويترز، 21يوليو 2015، متاح على:
https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0PV1LM20150721

(2) مصر تنضم إلى بنك التنمية الجديد لبريكس، وكالة أنباء شينخوا، 29 ديسمبر2021، متاح على: http://arabic.news.cn/2021-12/29/c_1310400101.htm

الرنمينبي، وكذلك مطالبتها بإصلاح نظام النقد الدولي وبناء نظام يتميز بالعدالة والحيادية والاستقرار، أطلقت الصين عملية تدويل اليوان، أو ما يعرف بين أوساط المسؤولين بـ«دفع استخدام اليوان العابر للحدود»[1]. وفي هذا الإطار، تعمل الصين منذ سنوات على تضمين اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والاستثمارات وشراء النفط فقرات تؤكد التعامل بـ«RMB» مع تقديم تسهيلات كبيرة في التسديد بهذه العملة، كما نجحت بكين في إدراج العملة الصينية في سلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي مع الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني منذ أكتوبر 2016. وهو ما شكل في ذلك الوقت علامةً مهمةً على مسار اندماج الاقتصاد الصيني في النظام النقدي العالمي. ومن ناحية أخرى، تعمل بكين على التعميق المستمر للتعاون الدولي في هذا الشأن، ومنذ عام 2008 وقع البنك المركزي الصيني اتفاقيات ثنائية لمبادلة العملة المحلية مع البنوك المركزية أو السلطات النقدية في أكثر من 30 دولة ومنطقة تغطي الاقتصادات المتقدمة والناشئة الرئيسة في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى أسواق الرنمينبي الخارجية الرئيسة[2].

ومع إضافة اليوان الصيني إلى حقوق السحب الخاصة (SDR)، فقد زاد حجم احتياطيات النقد الأجنبي العالمي لليوان من 90.78 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 269.49 مليار دولار أمريكي في عام 2020، محققًا بذلك نموًّا متواصلًا لمدة سنتين ونصف على التوالي. وقد أدرجت في الوقت الحالي 75 دولة ومنطقة الرنمينبي ضمن احتياطياتها للنقد الأجنبي[3]. وقد صار الرنميبي خامس أكثر عملة احتياطية استخدامًا في العالم، وخامس أكثر عملة استخدامًا في المدفوعات، وثامن أكثر عملة استخداما في المعاملات الأجنبية. لذلك ارتفع مؤشر تدويل الرنمينبي

---

(1) يين جيان فينغ، التحولات المالية في الصين، ترجمة:أيه محمد الغازي، دار صفصافة للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018.

(2) داود الفرحان، السياسة تدفع عملة الصين إلى المجهول، جريدة الشرق الأوسط، 26 يناير 2021، متاح على: https://aawsat.com/home/article/2765161

(3) تدويل الرنميني.. نتيجة حتمية لتطور الاقتصاد الصيني، بوابة الأهرام، 7سبتمبر 2021، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2947984.aspx

(RII) الصادر عن معهد الدراسات النقدية الدولية بجامعة الشعب الصينية من 0.02 في الربع الأول من عام 2010 إلى 5.02 في الربع الرابع من عام 2020 بزيادة فاقت 250 مرة في غضون 10 سنوات. على الرغم من أنه ما تزال هناك فجوة مقارنة بمؤشر تدويل الدولار الأمريكي البالغ 51.27، ومؤشر تدويل اليورو البالغ 26.17 في الفترة نفسها، فقد تجاوز اليوان مؤشر تدويل الين الياباني البالغ 4.91 ومؤشر تدويل الجنيه 4.15، ليحتل بذلك المرتبة الثالثة في تصنيف العملات الدولية الرئيسة لثلاثة أرباع متتالية. كما يتوقع أن تزايد معدلات نمو التجارة الخارجية للصين بشكل كبير سيزيد من استخدام الرنميني كعملة دفع عالمية بصفة مستمرة، خاصة بعد قيام بنك الشعب الصيني بإبرام اتفاقيات تبادل العملات Swap Currency مع أكثر من 91 بنك مركزي عبر العالم كان آخرها، ألبانيا (أبريل2018) ونيجيريا (مايو2018)، حيث مكنت هذه الاتفاقيات من تراكم اليوان الصيني في البنوك المركزية العالمية بقيمة 9 تريليون يوان، (أهمها هونك كونغ بقيمة111 مليار يوان وكوريا الجنوبية 921 مليار يوان)، حيث تم الاتفاق على استخدام عملة اليوان في تسوية جزء من التجارة الخارجية بين الصين وهذه الدول، الأمر الذي سيزيد أكثر من مكانة اليوان الصيني كأهم العملات المستخدمة في تسوية المدفوعات الدولية، والتي تمثل خطوة كبيرة جدًّا في عملية تدويله، خاصة وأن مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية للسلع قد تجاوز13 ٪ في نهاية عام 2017[1].

وباعتبارها مقياسًا مهمًّا لإستراتيجية انفتاح الصين للخارج، أصبحت مبادرة الحزام والطريق منصة لتدويل الرنميني مما يمكن أن يسهم في تعزيز تدويل العملة الصينية في بلدان الحزام والطريق في كبح مخاطر تقلبات سعر الصرف في الاستثمار الأجنبي، فضلا عن تعزيز مكانة الرنميني (اليوان) الصيني في النظام النقدي الدولي الحالي. وقد أرسى تعاون الصين مع الدول والمناطق على طول الحزام والطريق الأساس

---

(1) شريف بودري، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني «الرنميني» بين الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (3)، المجلد 12، أبريل 2020، متاح على:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/112801

لاستخدام الرنميني كعملة للدفع، وبدأت البنوك المركزية لعدد من بلدان الحزام والطريق الاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي في سندات الرنميني كوسيلة لتنويع الاستثمار واستجابة لتداعيات السياسة النقدية الأمريكية ومخاطر الصرف الأجنبي. وفي الوقت نفسه، أصبحت الصين دائنًا مهمًّا لبلدان الحزام والطريق في العديد من المشروعات التي تنفذها الشركات الصينية، وتحصل على دعم مالي من بنوك السياسات الصينية، مما يجعل الصين أكبر مقرض للعديد من الشركات في بلدان الحزام والطريق. وهكذا، على الرغم من أن نطاق وعمق تدويل الرنميني مازال محدودا، فإن مبادرة الحزام والطريق توفر فرصة تاريخية لاستخدام الرنميني كعملة دفع في التجارة مع بلدان الحزام والطريق لتعزيز الثقة الدولية في العملة الصينية[1].

وبينما أحرزت الصين بعض التقدم على مر السنين من خلال تعزيز تداول اليوان في الخارج، والفوز بوضع العملة الاحتياطية الرسمية من صندوق النقد الدولي وإطلاق عقود السلع الأساسية المسعرة باليوان، ما زال تدويل الرنميني يواجه تحديات سياسية واقتصادية من الداخل والخارج، وما تزال العملة الصينية لاعبا صغيرا على الساحة العالمية بحصة سوقية تبلغ 2٪. ورغم المكانة المتأخرة للعملة الصينية على مستوى النظام النقدي الدولي إلا أنها في تصاعد مستمر ولو بمعدلات قليلة الأمر الذي قد يشكل منافسا حقيقيا وجادا على مكانة العملات الارتكازية الأخرى. لكن رغم ذلك مازال الدولار يحتل المكانة الأولى في العالم وبفارق كبير عن باقي منافسيه الأمر الذي يشكل صعوبة وتحديًا صعبًا لعملية تدويل اليوان. وبالرغم من ذلك كله، ترغب الصين من خلال إعلانها لانطلاق عملية تدويل عملتها الرنميني في فك تبعيتها للدولار الأمريكي، ولا شك أن العملة الصينية ستشكل منافسًا جادًا وقويًّا للعملات الصعبة ولو على المدى المتوسط أو البعيد، لأن قوة أية عملة في العالم تفرضها المكانة الاقتصادية والتجارية للدولة صاحبة العملة. وفي ظل استمرار عملية تدويل اليوان وتنامي مكانة

---

(1) شيوي يان تشوه، تدويل العمل الصينية في المرحلة الجديدة، مجلة الصين اليوم، 5 فبراير 2018، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2018-01/01/content_751644.html

الاقتصاد الصيني الذي ينمو بمعدلات أكبر من مثيلته في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي، وستتجاوز بذلك مكانة اليوان الصيني مكانة الدولار الأمريكي رغم أن ذلك يبدو شبه مستحيل في الوقت الحالي.

- **اتفاقيات التجارة الحرة Free Trade Agreements (FTAs):**

تعد اتفاقيات التجارة الحرة جزءًا مهمًّا في حملة الانفتاح الصيني الخارجي على العالم، وطريقة مهمة لتوسيع التواصل والتعاون الدولي القائم على التنمية المشتركة متبادلة المنفعة. وتعمل الصين على تسهيل توسع شبكة مناطق التجارة الحرة، حيث وقعت 16 اتفاقية تجارة حرة تضم إجمالي 24 دولة ومنطقة، بينهم جيران ودول على الحزام والطريق[1]. ومن ناحية أخرى، سعت الصين إلى دفع التنمية المشتركة عبر تدشين اتفاق أكبر منطقة تجارة حرة على مستوى العالم في ما يعرف باتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (R.C.E.P)، والتي تم توقيعها في نوفمبر 2020 بين الصين و14 دولة في منطقة الإندو- باسيفيك وهي (اليابان، وكوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان العشرة، وأستراليا، ونيوزلندا)[2]، ويدشن هذا الاتفاق أكبر منطقة تجارة حرة على مستوى العالم حيث تغطي سوقًا تبلغ قوامها 2.2 مليار شخص، أي نحو 30٪ من سكان العالم، كما أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الخمس عشرة الأعضاء يقرب من 29٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ومن المنتظر أن يقوم الاتفاق بإلغاء بعض التعريفات الجمركية خلال 20 عامًا. كما يسمح الاتفاق للدول الأعضاء بالحفاظ على التعريفات الجمركية على واردات السلع والمنتجات في القطاعات التي تعتبرها مهمة أو حساسة بشكل خاص[3]. ومن المتوقع أن تستفيد الدول الأعضاء في الاتفاق من جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية التي ستسعى بدورها للاستفادة من مزايا قواعد المنشأ التي يقرها الاتفاق، هذا بجانب المفاوضات الجارية حول عدد

---

(1) شيوي يان تشوه، تدويل العمل الصينية في المرحلة الجديدة، المرجع السابق.

(2) Official Website Of The RCEP Agreement, Available At: https://rcepsec.org

(3) Tim McDonald, What is the Regional Cimprehensive Economic Partenership (RCEP)?, BBC, November 16, 2020, Available At: https: //www.bbc.com/news/world-asia

من مناطق التجارة الحرة في العالم مثل منطقة التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي. وهناك أيضًا اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع العديد من البلدان حول العالم ومنها باكستان وكوريا الجنوبية وغيرهما.

ثالثًا- الأدوات الأمنية:

في إطار تأكيدها على ضرورة تخلي الدول كافة عن عقلية الحرب الباردة القديمة، ورفض ما يسمى بالأمن المطلق لبناء مفهوم جديد للأمن يتسم بالمشاركة والتكامل والتعاون والاستدامة، وتعزيز دورها كشريك أمني دولي مسؤول، وبناء مجتمع أمني مشترك، تعتمد بكين في هذا الشأن على عدد من الأدوات، هي:

1- تعزيز المشاركة في قوات حفظ السلام الأممية: قامت بكين بتعزيز المشاركة الصينية في القوات الدولية[1] لحفظ السلام عن طريق بناء قوة احتياطية لحفظ السلام مؤلفة من 8 آلاف جندي، وإرسالها أول وحدة هيلكوبتر لقواتها المشاركة في عمليات حفظ السلام الموجودة في جنوب السودان، وأول فريق للمروحيات للانضمام إلى قوات حفظ السلام المشتركة في إقليم دارفور في عام 2017[2]، بالإضافة إلى إرسال الصين قوات مشاة لأول مرة لتشارك في قوات حفظ السلام في مالي، وهذا تحول جديد عن المعتاد من إرسال أشخاص فقط للقيام بخدمات معينة كالأطباء واللوجستيين. وبحلول مارس 2018، بلغ عدد قوات حفظ السلام الصينية المشاركة في عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة نحو 22491 شخصًا[3].

---

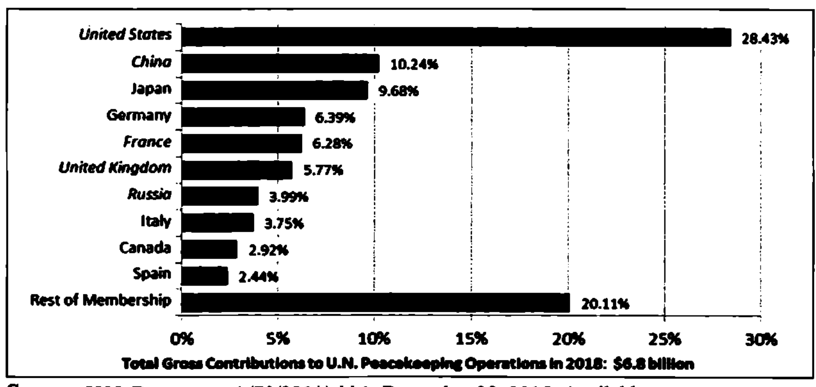
(1) أشرف محمد كشك، «التعاون العسكري بين السعودية والصين.. رؤية إستراتيجية»، صحيفة أخبار الخليج، 9 أبريل 2019، متاح على:

http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1162324

(2) تمارا برو، «مساهمة الصين في عمليات حفظ السلام»، موقع الصين بعيون عربية، 24 أبريل 2019، متاح على: https://www.chinainarabic.org/?p=44106

(3) تقرير منشور حول «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية، ومركز دراسات منتدى التعاون الصيني العربي شنغهاي، 9 مايو 2016، متاح على: eg.china-embassy.org/ara/rdxw/.../P020180614650176976828.doc

وتسهم المشاركة الصينية في قوات حفظ السلام الدولية، في تعزيز الصورة الوطنية للصين من ناحية كونها قوة مسؤولة ذات نفوذ سياسي، ومن ناحية أخرى، أنها تعني بصون المصالح العملية للصين في المناطق التي تشهد نزاعات[1]. وتسهم الصين بأكبر عدد من قوات حفظ السلام من بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، كما أنها تعد ثاني أكبر دولة بينها تقدم دعمًا ماليًّا لعملية حفظ السلام[2] كما هو موضح في الشكل التالي. وتشارك بكين في قوات حفظ السلام الأممية في جنوب السودان ولبنان وإقليم دارفور بالسودان ومالي والصحراء الغربية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك عن طريق إرسال فرق هندسية وطبية ومستشارين وضباط ارتباط عسكريين[3].



Source: U.N. Document, A/70/331/Add.1, December 28, 2015, Available at: https://www.un.org/en/ga/search/viewdoc.asp?symbol=A/70/331/Add.1

شكل (8) إجمالي المساهمة المالية العالمية في قوات حفظ السلام عام 2018

2- تعزيز الانخراط في الحوكمة الأمنية الدولية)حوكمة النزاعات والقضايا): وهو ما اتضح في التغير الذي شهدته الإستراتيجية العسكرية الصينية إبان السنوات الماضية، والتي تضمنت الانخراط العسكري للقوات المسلحة الصينية في الخارج - ولو بشكل رمزي ومحدود - من خلال المشاركة في حوكمة الإرهاب ضمن إطار الأمم

---

(1) سون ديغانغ، الصين وحوكمة أمن الشرق الأوسط في العصر الجديد، مرجع سبق ذكره، ص278.
(2) قو شيويه مينغ، مرجع سبق ذكره، ص19.
(3) سون ديغانغ، الصين وحوكمة أمن الشرق الأوسط في العصر الجديد، مرجع سبق ذكره، ص275.

المتحدة، حيث صادقت الهيئة التشريعية الصينية العليا في عام 2015 على أول قانون لمكافحة الإرهاب من حيث السماح للقوات الصينية بالمشاركة في العمليات الخاصة بمكافحة الإرهاب الدولي في الخارج[1]، بالإضافة إلى جهودها المستمرة في محاربة مخاطر القرصنة وحماية الملاحة في خليج عدن وجنوب البحر الأحمر، وأيضًا المشاركة في حوكمة الانتشار النووي منذ مستهل القرن الحادي والعشرين، حيث لعبت دور الوساطة الإيجابية في القضية النووية في كوريا الشمالية وإيران[2]، بالإضافة إلى التزاماتها المناخية[3] في إطار الجهود الدولية للحد من الاحتباس الحراري ومواجهة ظاهرة تغير المناخ، حيث بدأت الصين تلعب دورًا رياديًّا عالميًّا، وقامت بوضع إستراتيجية خاصة للطاقة في 2014، تهدف إلى تقليل استهلاكها للفحم وانخفاض انبعاثاتها للكربون إلى النصف بحلول 2020[4]. كما حرصت الصين على العمل على بناء القواعد والأنظمة البديلة المؤسسة لنظام عالمي جديد من خلال بناء «حوكمات» بديلة في مختلف المجالات منها المجال البحري، كما كشفت عن ذلك وثيقة «رؤية للتعاون البحري في بناء الحزام والطريق»، الصادرة عن الحكومة الصينية في يونيو 2017، والتي تضمنت العمل على التشارك في «الحوكمة البحرية»، وتوسيع مجالاتها، من خلال إنشاء آلية حوار رفيع المستوى للتعاون البحري بين الدول الواقعة على مسار الطريق، وتوقيع سلسلة من وثائق التعاون البحري بين الحكومات. وهكذا، يمكن القول إننا إزاء عملية تحول عميقة في بنية وقواعد ومؤسسات النظام العالمي. كل هذه الجهود تعكس الرغبة الصينية للعب دور أكبر على صعيد الأمن العالمي[5].

---

(1) «الوجود الصيني في الشرق الأوسط بين الرفض والحاجة»، صحيفة الشرق الأوسط، أغسطس 2016، متاح على: https://m.aawsat.com

(2) سون ديغانغ، «مساهمة الصين في عمليات حفظ السلام»، مرجع سبق ذكره.

(3) تعد الصين أكبر باعث لثاني أكسيد الكربون في العالم في 2015، وهي أكبر منتج للفحم وتعتمد عليه في توليد الطاقة بنسبة 62٪.

(4) هيفاء سعيد، «الصين تطلق أكبر سوق لتداول الكربون وتنحو نحو دور ريادي عالمي»، مجلة الصين اليوم، النسخة العربية، مارس 2018، ص54، 55.

(5) Guoji Zhengzhi Kexue, "Reflections On The Thinking Set In the Study Of Chinese Foreign Policy", (Quarterly Journal of International Politics), No.3, (2013), PP22-24.

3- إنشاء/استحداث منصات أمنية جديدة متعددة الأطراف: تهدف بكين من خلال إنشاء واستحداث منصات أمنية جديدة تدعيم مفهوم الأمن المشترك والتعاوني والشامل والمستدام وإيجاد سبل تحقيقه. في هذا السياق، تعد منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) منصة مهمة للنمط الجديد للعلاقات الدولية التي تروج له بكين وخلق نموذج جديد للتعاون الإقليمي، حيث تتجاوز المنظمة المفاهيم القديمة للتعاون مثل صدام الحضارات والحرب الباردة ولعبة المحصلة الصفرية، من خلال الالتزام بروح شنغهاي وتطبيقها المتمثلة في المنافع المتبادلة والمساواة والتشاور واحترام التنوع الحضاري والسعي نحو التنمية المشتركة، ورفض الهيمنة، والاحترام المتبادل بين الأعضاء، والتسامح في الاختلاف بينهم. كما انبثقت المنظمة من مجال الأمن وغيره من مجالات التعاون السياسي رفيع المستوى، وهي بذلك تختلف اختلافًا تامًا عن آليات التعاون الإقليمية الأخرى التي يكون إنشائها وتطورها امتدادًا من المجالات الاقتصادية إلى المجالات السياسية[1]. وأصبحت منظمة شنغهاي للتعاون مؤسسة متعددة الأطراف هامة لتعزيز الأمن الإقليمي، ولكنها ليست تكتلًا عسكريًا أو تحالفًا موجهًا نحو دولة بعينها، وتلك ميزة أخرى لها[2]. وفي هذا الإطار، تحاول بكين من خلال دورها القيادي في منظمة شنغهاي خلق نموذج جديد للحوكمة الأمنية الإقليمية عبر بذل جهود منسقة لمكافحة التهديدات والتحديات المشتركة للأمن، وتعزيز نطاق الحوار، وتعزيز التعاون في ضمان الأمن الشامل في مكافحة قوى الشر الثلاث المتمثلة في الإرهاب والتطرف والنزعات الانفصالية، وكذلك الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع، والمخدرات، والقرصنة[3]، وضمان أمن البيانات. ومن ناحية أخرى، يمكن

---

(1) تسنغ شيانغ هونغ، منظمة شنغهاي للتعاون.. ابتكار هام لنظرية العلاقات الدولية، مجلة الصين اليوم، 28 يونيو 2018، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/201806/t20180628_800133844.html

(2) حسن وانغ ماو هو، منظمة شنغهاي للتعاون: الفرص والتحديات، مجلة الصين اليوم، 6 يونيو 2018، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2018sh/201806/t20180608_800132001.html

(3) حسين إسماعيل، الدور الإقليمي البناء للصين، مجلة الصين اليوم، 6 يونيو 2018، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2018sh/201806/t20180608_800132002.html

النظر إلى منظمة شنغهاي باعتبارها أداة إستراتيجية يرتكز عليها المحور الصيني - الروسي لمناهضة التغلغل الأمريكي - الأطلسي في الفضاء الأوراسي، كونها إطارًا فاعلًا لمأسسة العمل المشترك الكفيل بتغيير التوازنات الدولية القائمة، والدعوة إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، يضمن لها هامش أوسع من المناورة ومن حرية العمل في السياسة الدولية.

ومن ناحية أخرى، جاء تأسيس منتدى مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا (سيكا CICA) على أساس اقتراح الرئيس شي في قمة شنغهاي التي عقدت في مايو 2014، وتم عقد الاجتماع الأول للمنتدى في مايو 2015. ويوفر المنتدى قناة جديدة لنشر مفهوم الأمن في المنطقة التي يشملها المؤتمر وتعزيز إدارة الأمن الإقليمي. ومنذ أن تولت الصين رئاسة المؤتمر في مايو 2014، بذلت جهودا لنشر وتنفيذ مفهوم الأمن الآسيوي المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، ودعم إنشاء إطار جديد للأمن والتعاون الإقليمي، كما سعت إلى توسيع شبكة الشركاء وحشد الكيانات غير الحكومية لتقديم النصائح والاقتراحات[1].

وفي إطار جهودها لتقوية دورها الإقليمي وتعزيز مفهومها الجديد للأمن، استضافت بكين منتدى شيانغشان للأمن في دورته التاسعة أكتوبر2019، والذي يعد بمثابة منصة حوار مهمة على المستوى العالمي حول قضيتي الأمن والدفاع في منطقة آسيا والمحيط الهادي[2]. وبالرغم من أن هذا المنتدى تم تأسيسه عام 2006، لكن الجديد هو أنه في عهد الرئيس شي جين بينغ، وبالتحديد منذ العام 2014، تم الإعلان بأنه سيتم انعقاده بشكل دوري سنويًّا[3]، كما تم توسيع نمط المشاركة من 1.5 إلى 2.0 ليشمل كلا من كبار المسؤولين الحكوميين والخبراء والمتخصصين الأجانب

---

(1) الرئيس الصيني شي جين بينغ: لقاء «سيكا» يساهم في الأمن الإقليمي، وكالة أنباء شينخوا، 28يونيو 2017، متاح على: http://arabic.news.cn/2017-06/28/c_136401664.html

(2) منتدى شيانغشان يعطي «وصفة صينية» لحماية السلام العالمي، موقع العربية، 23 أكتوبر 2019، متاح على: www.arabic.cri.cn

(3) Bonnie Glaser, "Notes From The Xiangshan Forum", Asian Maritime Transparency Initiative, November 25, 2014, Available At: www.amti.csis,org.

البارزين سواء من داخل آسيا أو خارجها[1]، كما تـم إعادة تـسميته في عام 2018 مـن منتدى شيانغشان للأمن إلى منتدى بكين -شيانغشان للأمـن[2]. وسـجل المنتـدى رقمًا قياسـيًّا في نـسخته التاسـعة في أكتـوبر 2019 سـواء في مـستوى المنتـدى أو في حجمه، الأمر الذي يعكس تمامًا توسع تأثيرات المنتـدى في العـالم، والجاذبيـة القويـة لمفهوم الأمن الجديد الذي تدعو إليه الصين[3].

4- المناورات العسكرية المشتركة: تولي القيادة الصينية اهتمامًا كبـيرًا بالتعـاون الدولي في المجال العسكري، وتبذل في سبيل ذلك جهـودا كبـيرة خاصـة في مـا يتعلـق بالتعاون في مجال التدريب المشترك بين الجيش الـصيني والجيـوش الأجنبيـة الأخـرى ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وباكـستان ودول جنـوب شرق آسـيا، وإيران، والعديد من دول المنطقة العربية وغيرهم من الدول، بمـا يعـزز مـن التماسـك وتبادل الخـبرات بـين الجـيش الـصيني، وهـذه الجيـوش وخـصوصا في مجـال مكافحـة الإرهاب، ومواجهة التهديدات المختلفة[4].

5- التحديث العسكري مـع الحـزم الـصيني البحـري: اسـتنادًا لمفهـوم الفـرص الإسـتراتيجية الـتي طرحـت في عهـد الـرئيس شي جـين بينـغ يـأتي تحـديث البنيـة العسكرية كخطوة أساسية في تحقيق مكانة البلاد كقـوة عالميـة كـبرى[5]، خاصـة أن القوة الاقتصادية لبكين جعلت من اليـسير القيـام بتحـديث عـسكري في الـسنوات الأخيرة. تسعى بكين في عهد شي جين بينغ إلى تطوير قدراتها العـسكرية بـشكل عام ودعم البحرية على وجه الخصوص، لكي تـتمكن مـن الحفـاظ على أمنهـا واسـتقرارها

---

(1) Zhao Bo, "The Importance Of Xiangshan Forum for Beijing", China Us focus, October 21, 2019, Available at: www.chinausfocus.com

(2) Ashok Sajjanhar, "Why is 8th Beijing Xiangshan Forum Important"?, CGTN, October 27, 2018, Available At: www.news.cgtn.com

(3) منتدى شيانغشان يعطي «وصفة صينية» لحماية السلام العالمي، مرجع سبق ذكره.

(4) عماد الأزرق، شي جين بينغ: الطريق إلى القمة، مرجع سبق ذكره.

(5) Daniele Ermito, "Beijing Retains South China Sea As Core Interest", Global Risk Insights, February 29, 2016, Available At: https://globalriskinsights.com/2016/02/Beijing-retains-south-china-sea-as-core-interest

وحماية مصالحها الخارجية الممتدة عبر العالم[1]. وقد عكس العرض العسكري الضخم الذي أقامته بكين في أكتوبر 2019 بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني السبعين، عملية تحديث الجيش الصيني التي أطلقها الرئيس شي؛ التحديث العسكري الذي يأتي سواء بالاعتماد على ذاتها أو بالتعاون مع الدول الأخرى؛ بهدف تطويره لبناء «قوة عسكرية عالمية الطراز» بحلول مئوية قيام جمهورية الصين الشعبية بإمكانها «خوض الحروب وتحقيق النصر فيها» بحلول عام 2049، حيث كشفت الصين عن أسلحة جديدة من صواريخ مدمرة وقاذفات وطائرات مسيرة فائقة السرعة أو خفية، طورتها سعيا لتقليص الفارق التكنولوجي الذي يفصلها عن القوى العسكرية الكبرى في العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

في حقيقة الأمر تمتلك الصين قدرات عسكرية ضخمة، حيث إن لديها أكبر جيش مدرب في العالم يقدر بنحو مليونين ونصف المليون عسكري، بالإضافة إلى إمكاناتها النووية الكبيرة، فقد ولجت الصين النادي النووي منذ عام 1964، وتحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث عدد الرؤوس الحربية النووية، والتي تتراوح بين 200-350 رأسًا حربيًّا في المجموع وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بكثير[3]. وتمثل الصين ثاني أكبر إنفاق عسكري في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بما يزيد على 250 مليار دولار في عام2018، مقارنة بحجم الإنفاق العسكري الأمريكي الذي بلغ 649 مليار دولار في العام نفسه[4]، كما هو موضح في الشكل التالي. كما يعد الجيش الصيني ثالث أقوى جيش في العالم

---

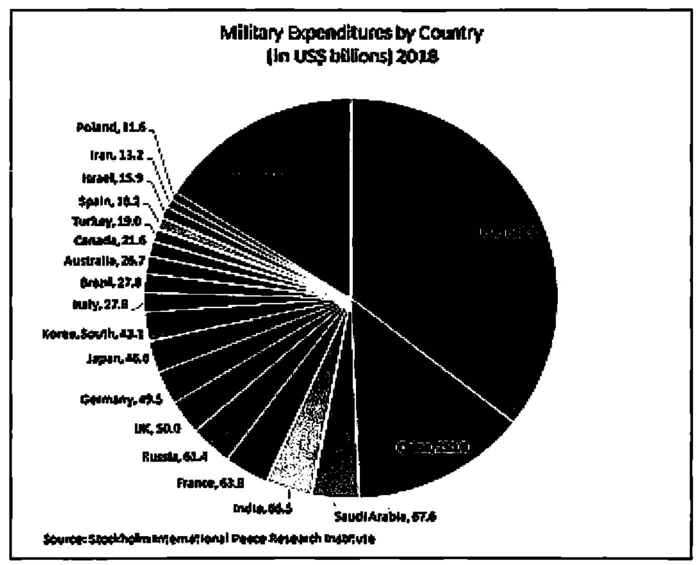
(1) لبنى عبد الله، «إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية»، في: السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص92.

(2) أحمد قنديل، «العرض العسكري الصيني.. رسائل متعددة»، موقع العين الإخبارية، 5 أكتوبر 2019، متاح على: www.al-ain.com

(3) المرجع السابق، ص125.

(4) "Trends In World Military Expenditure 2018", Sipri Fact Sheet, April 2019, Available At: https://sipri.org

بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حسب تقرير «Global Fire Power» في 2019[1]، وتتميز بقوة بحرية متميزة، كما أنها تعد القوة الثالثة فضائيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. كما أنها تسهم بأكبر عدد من قوات حفظ السلام من بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، كما أنها تعد ثاني أكبر دولة بينها تقدم دعما ماليا لعملية حفظ السلام[2]، كما تحتل الصين المركز الخامس في تصدير السلاح عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وألمانيا حسب تقرير معهد استوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) في الفترة من 2014-2018.



المصدر: Stockholm International Pease Research Institute (SIPRI)

شكل (9) حجم الإنفاق العسكري العالمي لكل دولة عام 2018

وتعمل الصين باستمرار على تطوير وتحديث قدراتها البحرية والجوية والبرية والنووية، وبالفعل حقق الجيش الصيني تطويرا مرحليا بدءا من الجوانب العقيدية (تحقيق النصر بأقل تكلفة ممكنة) وصولاً للجوانب التنظيمية ثم جوانب التسليح

(1) "2019 Military Strength Ranking", Global Fire Power Report 2019, Available At: https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

(2) قو شيويه مينغ، مرجع سبق ذكره، ص19.

والمعدات، مما يعزز قدرة الجيش على الانتشار وتحقيق أهدافه وحماية المصالح القومية للصين مثل الانتشار على طول الحدود مع تايوان والهند.

وبالتركيز على التحديث العسكري الصيني بالتعاون مع الدول الأخرى، تحاول بكين تطوير قدراتها التكنولوجية في المجال العسكري، والحصول على التكنولوجيا الغربية التي يمنعها عنها الغرب، وتعد إسرائيل من أهم الدول التي تتعاون معها في هذا المجال، فلم تتردد الصين في التوجه نحو إسرائيل، حيث إن لديها أفضل ما هو متاح لها من خبرات في مجال التعاون في تكنولوجيا التسلح والأمن[1]. كذلك تحرص بكين على تعزيز الخبرة العسكرية لدى الجيش الصيني في مجال مكافحة الإرهاب ومواجهة التهديدات المختلفة، ولذلك تبذل جهودا كبيرة في ما يخص التعاون في مجال التدريب المشترك بين الجيش الصيني والجيوش الأجنبية الأخرى[2]. وهناك أيضًا رغبة بكين في تعزيز وجودها العسكري بصورة أو بأخرى في سوق السلاح، والذي انعكس في احتلال الصين المرتبة الخامسة عالميا وفقًا لتقرير المركز الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم (SIPRI) في الفترة من 2013-2017[3]، كما أنها بدأت في تقديم عروضها التصديرية لبعض النظم العسكرية المتطورة مثل أنظمة الدفاع الجوي وطائرات بدون طيار (UAVs)، الأمر الذي جعل المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن في كتابه «التوازن العسكري 2017» الذي يصدر سنويًا، أن يسلط الضوء بشكل لافت على القدرات الصينية المتنامية[4]، وأن الصين بإمكانها الوصول إلى شبه التكافؤ مع الغرب في هذا الأمر[5].

---

(1) محمد نعمان جلال، مرجع سبق ذكره، ص7.

(2) عماد الأزرق، شي جين بينغ: الصعود إلى القمة، مرجع سبق ذكره، ص128.

(3) 10 دول عربية تستورد ثلث سلاح العالم، موقع الجزيرة مباشر، 12 ديسمبر 2018، متاح على:
http://mubasher.aljazeera.net/news

(4) هناك بعض التقارير الأمريكية التي ترى أنه إذا استمرت الصين في زيادة إنفاقها العسكري، فإنها ستصبح القوة العسكرية الأولى في العالم في 2025.

(5) "The Militrary Balance 2017: Press Launch", The International Institute For Strategic Studies, February 14, 2017, Available at: https://tinyurl.com/jtfg8tr

وتماشيًا مع الرؤية الصينية التي تعكي الأولوية للأمن البحري طبقا لما جاء في «الكتاب الأبيض التاسع حول الدفاع» الذي أصدرته بكين في مايو 2015 تحت عنوان «الإستراتيجية العسكرية الصينية»، حيث أكدت على التخلي عن فكرة أن أراضي البر أهم من البحار، وأنها ستسعى إلى تطوير بنية قوة عسكرية بحرية تتناسب مع أمنها القومي ومصالح التنمية، وتعمل على حماية سيادتها الوطنية وحقوقها البحرية إلى جانب حماية أمن الخطوط البحرية الإستراتيجية حين أعلنت على الملأ أن بحر الصين الجنوبي يعد بؤرة اهتمام صينية ليست أقل خطورة على أمن الصين استقرارها من البؤر التقليدية (تايوان - التبت - شينغيانغ)، ثم أجازت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني (أعلى هيئة تشريعية في الصين) قانون الأمن القومي في يونيو 2015 الذي يعيد التشديد على المصالح الجوهرية للصين[1]، ويسمح بانتشار القوات الصينية خارج حدودها ولأول مرة إذا ما تعرضت تلك المصالح للتهديد. يعد تأكيد الرئيس «شي جين بينغ» على تعزيز قدرة الدولة العسكرية لحماية حقوقها ومصالحها البحرية توجها ليس بجديد، لكن نحن بصدد صورة أكثر حزما من قبل الرئيس شي جين بينغ مقارنة بسابقيه، وهو ما يتضح في سيطرته الكاملة على جيش التحرير الشعبي ودعمه لبناء قوة عسكرية أكثر قوة.

وتأكيدًا على مصالحها الجوهرية البحرية، قامت الصين بإنشاء منطقة جديدة للدفاع الجوي (ADIZ) في بحر الصين الشرقي نوفمبر2013[2]، لتأكيد سيطرتها على المجال الجوي فوق هذه المنطقة المتنازع عليها مع اليابان، كما تبنت أنظمة عسكرية هجومية متقدمة، أو ما يعرف بتكنولوجيا منع الوصول إلى المناطق (A2/AD) والقيام ببناء بعض الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي (عسكرة بحر الصين الجنوبي). كما أنه ولأول مرة تتدخل الصين في إجلاء رعايا من منطقة صراع، فأسهمت في إجلاء 225 مواطنًا أجنبيًا من جنسيات مختلفة من اليمن، بالإضافة إلى إجلائها 35 ألف مواطن

---

(1) ناصر التميمي، مرجع سبق ذكره، ص65.

(2) Shoila Smith, Op.ct.

صيني من ليبيا[1]. وتعد هذه المرة الأولىٰ التي ترسل فيها الصين أسطولًا عسكريًا إلىٰ جزء بعيد من العالم لحماية مواطنيها هناك، وتكشف عن تنامي قدرتها في القيام بعمليات بعيدة المدىٰ حال تهديد مصالحها، بعد أن كانت غير قادرة أو راغبة في تنفيذ مهام مماثلة قبل عقد واحد فقط[2].

وقامت الصين أيضًا بتبني إستراتيجية (عقد/سلسلة اللآلئ - String Of Pearls Stategy) مفادها أن الصين في حاجة إلىٰ إقامة شبكة من المنشآت والعلاقات العسكرية والأمنية علىٰ طول خطوط المواصلات البحرية لحماية مصالحها النفطية والإستراتيجية في منطقة المحيطين الهادي والهندي. وعليه وضعت بكين سلسلة من المنشآت البحرية في موانئ دول صديقة حول الهند والمحيط الهندي وخليج البنغال عبر بناء شراكات أمنية مع الدول التي تعتبر حيوية في المساعدة علىٰ الحصول علىٰ دخول متزايدة للمحيط الهنديٰ ومنها باكستان وبنغلاديش وسريلانكا وميانمار وكمبوديا تقول عنها بكين إنها محطات تموين لأسطولها التجاري ومخازن لبضائعها المتوجهة إلىٰ الشرق الأوسط وما وراءه. بمعنىٰ آخر ترفض الصين اتهام دول الغرب لها بأنها تقيم قواعد عسكرية في تلك الدول. ويمكن أن تستخدم الصين، بحسب هذا النموذج، البنية التحتية للموانئ التجارية غطاءً لبناء مخازن سرية للعتاد والأسلحة التي يمكن اللجوء إليها لدعم العمليات العسكرية في الأزمات. وفي هذا الإطار، يمكن في مرحلةٍ ما في المستقبل، أن تتطور العلاقات الاقتصادية مع الدول المضيفة إلىٰ اتفاقات سرية تسمح للبحرية الصينية باستخدام هذه المرافق لأغراض غير تجارية وتحويل الموانئ إلىٰ قواعد عسكرية تديرها الصين بشكل كامل. وتعد كل لؤلؤة في «عقد اللؤلؤ» هي محور للنفوذ الجيوبوليتيكي الصيني أو الوجود العسكري، وتمتد من سواحل البر الرئيس الصيني مرورًا بالمسطحات المائية لبحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا وعبر المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي. كما باتت تشمل منطقة المحيط الهادي

---

(1) سون ديغانغ، مرجع سبق ذكره.

(2) جيفري باين، «تحول إستراتيجي: اتجاه بكين لتعزيز وجودها العسكري في الشرق الأوسط»، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد (27)، 2018، ص48.

أيضًا وهو ما كشفت عنه تحركاتها الأخيرة في منطقة جنوب المحيط الهادي، وإبرام اتفاقيات أمنية مع بعض دول تلك المنطقة مثل جزر سليمان[1] وساموا أبريل ومايو في عام 2022 لتكون تلك الاتفاقيات[2].

علاوة على ذلك، فإن طريق الحرير البحري يشمل مجموعة متنوعة من مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك الموانى حيث يتركز على خطين بحريين رئيسين: خط يبدأ من الموانى الساحلية الصينية ويصل إلى المحيط الهندي مرورا ببحر الصين الجنوبي وانتهاءً بسواحل أوروبا، وخط يربط الموانى الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادي[3]. تستثمر الصين بشكل واسع في بناء المرافئ والمحطات البحرية خلال السنوات الأخيرة، حيث شرعت الشركات الصينية في تشغيل أو استثمار موانى عدة، مثل ميناء هامبانتوتا في سريلانكا، وميناء جوادر الباكستاني، وميناء هامبورج أكبر ميناء بحري في ألمانيا، وميناء «دوراليه» بجيبوتي، وميناء فالنسيا في إسبانيا، وبيرايوس في اليونان، وحيفا في إسرائيل، وأمبارلي في تركيا، وفي سافونا وجنوة في إيطاليا وغيرها[4]. كما شرعت الصين

---

(1) وقعت الصين في 19 أبريل عام 2022 على معاهدة أمنية واسعة مع جزر سولومون (Solomon Islands)، أو كما تسمى «جزر سليمان»، لتكون بذلك أول اتفاقية أمنية ثنائية معلنة بين الصين ودولة في المحيط الهادي. ووفقًا لمسودة الاتفاق المسربة، فإنه سوف يسمح للشرطة الصينية المسلحة بالانتشار بناءً على طلب جزر سليمان للحفاظ على «النظام الاجتماعي». كما ينص الاتفاق على أنه: «يمكن للصين وقت الحاجة، وبعد الحصول على موافقة جزر سليمان، إجراء زيارات للسفن، والقيام بعمليات تموين لوجستية، والتوقف والعبور في الجزر»، التي تقع شمال شرق أستراليا. ويمكن أيضًا استخدام القوات الصينية «لحماية سلامة الأفراد الصينيين والمشروعات الكبرى في جزر سليمان. كما يحتوي على بند للحفاظ على السرية ينص على عدم إفصاح أي من الحكومتين عن «معلومات التعاون بينهما ما لم تتفقا على ذلك».

(2) هدير طلعت سعيد عبد اللطيف، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ تجاه المنطقة العربية في الفترة من 2013-2019، مرجع سبق ذكره.

(3) سمر إبراهيم محمد، «تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد العالمي»، مجلة آفاق آسيوية، العدد الأول، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مايو 2017، ص83.

(4) Alice Ekman, "China in the Mediterranean: An Emerging Presence", French Institute of International Relations (IFRI), IFRI Policy Papers: Notes de l'Ifri, February 2018, P. 8.

في بناء موانئ عديدة على مستوى المنطقة المغاربية وتوسعتها، منها ميناءَي بورسعيد والإسكندرية في مصر، وميناء شرشال في الجزائر الذي يُعتبَر من أهم المواقع الحيوية للتجارة والمواصلات البحرية(1). ويمكن القول إن طريق الحرير البحري وإستراتيجية «عقد اللؤلؤ» يمثلان رؤيةً جيوبوليتكيةً صينيةً للعالم، تجمع بين أفكار ألفرد ماهان عن القوة البحرية، وجيبوتيتيك العولمة الذي يعتمد السيطرة من خلال القوة الذكية والناعمة في آن واحد.

من ناحية أخرى، تسعى الصين لإنشاء مجموعة من القواعد العسكرية، أو ما تسميه في أدبياتها «نقط القوة الإستراتيجية» عبر مختلف مناطق العالم من شأنها أن تقدم الدعم إلى العمليات العسكرية ما وراء البحار، وممارسة النفوذ السياسي والعسكري على المناطق الإقليمية المختلفة. ويتوافر للصين قواعد رسمية وغير رسمية في دول عدة. وفي هذا الإطار، سبق لها تشييد قاعدة عسكرية رسمية في دولة جيبوتي وتدشينها في عام 2017، وهي القاعدة التي تدعي أنها قاعدة دعم لوجستي تُستخدَم لمكافحة القرصنة في أعالي البحار وتقديم المساعدات الإنسانية وحفظ السلام في القارة الأفريقية وغيرها من المناطق القريبة من خليج عدن(2). بينما يبدو أن الغرض منها يتجاوز ذلك، ويتمثل في السعي نحو تحقيق أهداف إستراتيجية أخرى، على رأسها حماية شركاتها ومصالحها التجارية وتأمين منابع النفط ومصادر الطاقة، إضافة إلى دعم وجودها وتوسعها العسكري في القارة السمراء في إطار منافستها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن لف لفها ودار في فلكها من الدول الغربية(3). ويبدو أن الصين ستعمل

---

(1) أحمد المراكبي، هل تملك الصين إستراتيجية للتوسع العسكري في البحر المتوسط؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 28 سبتمبر 2019، متاح على:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Does-China-Have-a-Strategy-of-Military-Expansion-in-the Mediterranean.aspx

(2) Leah Dreyfuss & Mara Karlin, "All that Xi Wants: China Attempts to Ace Bases Overseas", Brookings, September 2019, P. 4

(3) Erica Downs, Jeffrey Becker & Patrick Gategno, "China's Military Support Facility in Djibouti: The Economic and Security Dimensions of China's First Overseas Base", Semantic Scholar, July 2017, pp. 19-32.

في المستقبل على تشييد قواعد أخرى على طول خطوط الاتصال البحرية التي تمر عبرها سفنها التجارية، بدءًا من المحيط الهندي، وصولًا إلى البحر المتوسط.

وفي مارس 2021، وقعت الصين مع إيران اتفاقية عملاقة تُقدر بـ 400 مليار دولار وتمتد على 25 سنة؛ إذ ستحصل الصين بموجبها على امتيازات عسكرية في إيران المطلة على الخليج العربي، منطقة النفط الرئيسة، وسيترجم هذا الوجود بتعزيز قدرات الجيش الإيراني بأحدث الأسلحة، ويأخذ هذا المعطى أهمية أكبر بفضل الامتداد البري، أي الطرق التي ستربط بين الصين وإيران عبر باكستان، وهو وضع شبيه بالطرق التي تربط بين الساحل الشرقي الأمريكي والغربي منه، لكن هذه المرة ترتكز على ما يسمى طريق الحرير الذي يُهَيكل التجارة العالمية الآن ومستقبلًا[1].

ويتضح مما سبق، أن السيطرة على الممرات والمضايق البحرية تشكل واحدة من أهم عناصر القوة الإستراتيجية للقوى الكبرى، لذلك لا تتوانى الصين في توسيع نفوذها البحري، ليس في المحيط الهندي فحسب، بل في مجموعة من المناطق الجغرافية الحيوية الأخرى أيضًا. وفي هذا الإطار، يمكن فهم الحرص الصيني على إقامة نقاط إستراتيجية محورية عبر العالم، تشمل مواني كبرى، مجهزة بكابلات بحرية وشبكات رقمية وغيرها من التقنيات والخدمات اللوجستية الحديثة والمتطورة. لكن ثمة مخاوف من استغلال الصين المحطات والمرافئ التي تُنشئها في أغراض غير تجارية وتحويلها إلى قواعد عسكرية، وتتعزز هذه المخاوف أكثر عند استحضار مشاريع تجارية صينية سابقة في جنوب آسيا، مثل ميناء هامبانتوتا في سريلانكا، حيث أصر الصينيون على جمع المعلومات الاستخبارية والأمنية ومراقبة حركة المرور البحري فيها[2].

---

(1) أحمد المراكبي، هل تملك الصين إستراتيجية للتوسع العسكري في البحر المتوسط؟، مرجع سبق ذكره.

(2) نفسه.

وفي النهاية يمكن القول إن المحدد العسكري قد احتل مكانة متقدمة لدى القيادة الصينية الجديدة برئاسة «شي جين بينغ» في إطار توظيف القوة العسكرية الصينية في ما تعتبره الصين مصالح أساسية جوهرية (Core Interests)، لذلك اتخذ الرئيس شي موقفا أكثر حزما تجاه عسكرة السياسة الخارجية، وذلك بعد أن ظلت بكين تركز على مدار عقود على البعدين السياسي والاقتصادي في علاقاتها الخارجية. ويمكن قراءة الأهداف الصينية من تصاعد قدراتها العسكرية في عهد الرئيس شي في ضوء موازنة عسكرية غير مسبوقة، في ظل رغبة الصين في التأكيد على كونها قوة كبرى في العالم يجب احترامها والتعامل معها بحرص، وأنها قوة لا يستهان بها، وأنها دولة تعلمت من إخفاقاتها السابقة، وهي اليوم أقوى مما كانت عليه منذ سنوات عديدة، بالإضافة إلى ترسيخ النفوذ الصيني في معظم مناطق العالم لحماية مصالحها الاقتصادية وعلى رأسها ضمان تدفق النفط، وتأمين حركة الملاحة في الممرات الدولية، ومكافحة مخاطر عمليات القرصنة البحرية، وتدشين طريق الحرير البحري، وتسهيل مهام قوات حفظ السلام[1].

وفي خضم الحديث عن التحديث العسكري الصيني لا بد من الإشارة إلى أن التنافس العسكري يعد أحد أبعاد التنافس الرئيسة بين القوى الكبرى، ففي ظل تزايد الإنفاق العسكري الصيني، والاستثمار في تكنولوجيا السلاح، وإنشاء قواعد عسكرية، وتصدير السلاح، والحصول على تسهيلات عسكرية في بعض الموانى حول العالم، والتحديث النووي كأداة للردع، والتحديث السيبراني في خضم التنافس على السيطرة على الفضاء الإلكتروني، واستعراض بكين لعضلاتها العسكرية باختبار الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت (فرط الصوتية)، يمكن القول إننا بصدد سباق تسلح نوعي يتسارع حاليًا بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، سباق يطور فيه كلا البلدين قدرات جديدة للبقاء في الطليعة وتقويض قدرات الطرف

---

(1) استعراض العضلات: التوجهات الحاكمة لسياسة الصين العسكرية، التقرير الإستراتيجي العربي 2017، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2018، ص45.

الآخر، حيث يكون التركيز على الجودة والنوعية وليس الكمية - وليس على عدد الأسلحة النووية، ولكن على الخصائص الإستراتيجية للقوات النووية، كما تلعب القدرات غير النووية دورًا متزايدًا في هذا السياق.

رابعًا- الأدوات الثقافية:

في ما يتعلق بالمكون الثقافي والقيمي للرؤية الصينية للعلاقات الدولية، فلا يمكن إغفال الاهتمام المتزايد الذي باتت توليه الصين للسياسة الناعمة. وتسعى بكين في عهد الرئيس شي جين بينغ إلى توسيع حجم جمهورها الخارجي، عن طريق طرق عدة منها التركيز على صناعة الإعلام، حيث تشكل هذه الصناعة جزءا مهما من الصناعة الثقافية، وتشمل الكِتاب، والأفلام، والتليفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام الأخرى[1]. وفي هذا الإطار نمت وكالة أنباء (شينخوا) الحكومية الرئيسة إلى 170 مكتبًا أجنبيًا، وتنشر صحيفة الصين اليوم وجلوبال تايمز الصينية إصدارات باللغة الإنجليزية متاحة في جميع أنحاء العالم، كما أعادت خدمة أخبار البث التلفزيوني الحكومي (CCTV)، والتي تغير اسمها إلى شبكة الصين العالمية للتلفزيون (CGTN) في ديسمبر 2016، وتبث ست قنوات، اثنتين باللغة الإنجليزية وغيرهما باللغات العربية والفرنسية والروسية والإسبانية، مع فرق تقارير في أكثر من سبعين دولة، بالإضافة إلى التركيز الصيني على المؤسسات الثقافية وبرامج المنح والتبادل الدراسي، حيث تشكِّل هذه المعاهد الصينية (كونفوشيوس) جزءًا أساسيًّا آخر من الجهود الرامية إلى بناء القوة الناعمة التعليمية للصين. فحتى نهاية العام 2016، تم إنشاء 512 معهدًا و1073 فصلًا في 140 دولة (منطقة) في العالم، أي إن معاهد كونفوشيوس أنشأت موطئ قدم للصين في جميع أنحاء العالم[2]. ويقدم مجلس المنح الصينية المساعدات المالية للطلاب الأجانب القادمين إلى الصين، حيث إن أكثر من 440.000 طالب دولي من 205 دولة درسوا في الصين في عام 2016، كما احتلت الصين المركز الثالث بين أشهر الوجهات

---

(1) القوة الناعمة الصينيّة في الوطن العربي، جريدة الشروق، مرجع سبق ذكره.
(2) نفسه.

الدراسية في العالم في عام 2017، وفقًا لمعهد التعليم الدولي[1]، كما أخـذت الجامعـات الصينية تتبوأ مراكز مرموقة في التصنيف العالمي، كجامعة تشينخوا وجامعة بكـين اللتين تصنفان في قائمة أفضل مئة جامعة في العالم[2]. كما أولت الـصين المزيـد مـن الاهتمام بأعمال الترجمة من الصينية إلى عدة لغات أخرى، باعتبارها وسيلة من وسائل الوصول إلى القواعد الشعبية في العديد من الدول، فضلًا عـن دورهـا في نقـل الأفـكار والعلوم والتقريب بين الحضارات[3]. كما تنفق بكين مليارات الدولارات، ما يقـرب من 10 مليارات دولار سنويًا، لتكوين صورة دولية إيجابية لنفسها، ودعوة المزيـد مـن اللاعبين إلى أطرافها الاقتصادية. تساعد هذه الجهود في تعزيز القوة الناعمـة الـصينية التي تتطلع إلى تنسم دور أكبر على الساحة الدولية، وتحسين صورة بكين العالمية، ونشر الوعي بالثقافة الصينية في الخارج[4].

وانطلاقًا من رؤيتها حول نظرية الانسجام الحضاري وإيمانها بضرورة الحوار بـين الحضارات المختلفة، تحرص بكين على إجراء التبادلات الثقافية والحوار الحضاري مع الحضارات الأخرى، فالتبادلات الثقافية قوة محركة لكل الحضارات. وعلى سـبيل المثـال، احتضنت بكين مؤتمر حوار الحضارات الآسيوية مايو عام 2019، كما أقيمـت آليـة للحوار بين الحضارتين الصينية والعربية في إطار منتدى التعـاون الـصيني - العـربي، فالحوار بين الحضارات المختلفة يسهم في دفع التبادلات والاندماج الثقـافي بـين الدول المختلفة وأنه قوة هامة لتقدم المجتمع البشري[5]. ويتوقع أن تشهد الـسنوات القليلـة

(1) Eleanor Albert, "China's Big Bet on Soft Power, Council On Foreign Relation", Feb 9, 2018, Available at: https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-big-bet-soft-power

(2) عادل صبري، «العظماء في رحاب جامعة بكين»، مجلة الصين اليوم، أبريل 2014، ص41-44.

(3) محمد صالح محمد، «العلاقات العربية الصينية..تحديات معاصرة»، مجلة المستقبل العربي، العدد (476)، بيروت، أكتوبر 2018، ص76.

(4) Zhang lihua & Others, "China's Cultural Diplomacy: Strategy, Policy and Implementation", April 17, 2015, Available At: https://carnegietsinghua.org/2015/04/17/china-s-cultural-diplomacy-strategy-policy-and-implementation-event-4807

(5) وو سِيْ كَهْ، التبادل الحضاري والتعلم المتبادل يدفع الازدهار المشترك بين الصين والدول =

القادمة نقلة نوعية ضخمة في هذا المجال على خلفية ما تتضمنه مبادرة الحزام والطريق من استحداث آليات ضخمة للتفاعل بين الشعوب مثل التوسع في تنظيم الأعوام الثقافية، ومهرجان الفيلم، ومعارض الكتاب، وتبادل المسلسلات والأفلام، وتشجيع السياحة والتفاعل بين الأحزاب السياسية والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية... إلخ. وإذا كانت أدوات التواصل الاجتماعي والتجارة الإليكترونية، مثل واتس آب وفيسبوك وأمازون، قد مثلت بعض «أيقونات» العولمة الغربية في بعدها التكنولوجي، فإن النمو المتسارع لمستخدمي الأدوات المقابلة ذات المنشأ الصيني، مثل وي تشات WeChat وعلي بابا alibaba قد لا تترك الأدوات الغربية على عرشها كثيرا[1].

خامسًا- الأدوات الرقمية / السيبرانية:

ظهرت جهود الصين الجلية في الأمم المتحدة في كتابة القواعد المنظمة للفضاء السيبراني، ففي عام 2017، على سبيل المثال، دعت الصين إلى «إتباع نهج متعدد الأطراف لإدارة الفضاء السيبراني، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور رائد في بناء توافق دولي في الآراء حول القواعد»، فالنهج متعدد الأطراف الموجود في الأمم المتحدة له فوائد مباشرة، وسوف يعطي الأولوية لمصالح الحكومات على مصالح شركات التكنولوجيا وجماعات المجتمع المدني، كما أن من شأنه أن يسمح للصين بحشد أصوات البلدان النامية، والتي يود الكثير منها أيضًا التحكم في الإنترنت والتدفق الحر للمعلومات[2].

وقاومت بكين جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق القانون الدولي، ولا سيما قوانين النزاع المسلح، حول الفضاء السيبراني. وعلى الرغم من أن

= العربية، منتدى التعاون الصيني العربي، 4 يونيو 2016، متاح على:
http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/rwjl/t1669310.html

(1) محمد فايز فرحات، الانسحاب الأمريكي من الشراكة عبر المحيط الهادي... أفول العولمة الغربية؟، مرجع سبق ذكره.

(2) رانيا صابر، حين تحكُم «الصين» الشبكة العنكبوتية، مرجع سبق ذكره.

الدبلوماسيين الصينيين وافقوا في تقرير صدر عام 2013، على تطبيق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة على الفضاء السيبراني، إلا أنهم يروا أن مناقشة القانون الدولي قد تؤدي إلى عسكرة الفضاء السيبراني، وشدد الدبلوماسيون الصينيون، جنبًا إلى جانب مع نظرائهم الروس، على الحاجة إلى التسوية السلمية للنزاعات. وفي عام 2017، أخفقت الدول المشاركة في فريق الخبراء الحكوميين في إصدار تقرير متابعة لأن الصين وروسيا تعارضان لغة تؤيد الحق في الدفاع عن النفس[1].

وتحرص الصين أيضًا على عرض رؤيتها للإنترنت، وتعزيز صوتها في حوكمتها وبخاصة في المؤتمر العالمي للإنترنت، الذي يعقد سنويًا في مدينة ووتشن الصينية منذ عام 2014، والذي يجتذب بعض الأسماء البارزة، ومن ضمنها (تيم كوك Tim Cook من آبل و(سوندار بيتشاي Sundar Pichai من جوجل). ويُنظر إلى هذا الحدث على أنه منصة للحكومة الصينية للترويج لنسختها من حوكمة الإنترنت العالمية وتصدير نموذج الإنترنت الخاص بها إلى بلدان أخرى[2]. ومن ناحية أخرى، احتضنت بكين العديد من المنتديات الفرعية على هامش قمة ووتشن سبتمبر 2021 بعنوان «نحو عصر جديد من الحضارة الرقمية - بناء مجتمع مصير مشترك في الفضاء السيبراني»، والتي تسهم في تقديم رؤى ثاقبة حول حوكمة البيانات وسلطة القانون على الإنترنت، والمسؤوليات الاجتماعية للشركات التكنولوجية، والتواصل الدولي، من خلال ما تشهده هذه المنتديات من مناقشات حول اتجاهات تكنولوجيا الإنترنت الجديدة، ومن بينها شبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وبيئة مفتوحة المصدر وإنترنت الجيل القادم، والبيانات والخوارزميات[3].

---

(1) رانيا صابر، حين تحكُم «الصين» الشبكة العنكبوتية، مرجع سبق ذكره.

(2) الصين تريد بناء مجتمع الفضاء الإلكتروني العالمي، البوابة العربية للأخبار التقنية، 23 نوفمبر 2020، متاح على: https://aitnews.com/2020/11/23

(3) مؤتمر الإنترنت العالمي بالصين يحشد آراء ثاقبة عالمية حول الحضارة الرقمية، صحيفة الشعب اليومية، 27 سبتمبر 2021، متاح على:
http://arabic.people.com.cn/n3/2021/0927/c31659-9901404.html

وتلعب بكين دورًا كبيرًا في إدارة/حوكمة الإنترنت العالمية لا سيما من خلال بناء «طريق الحرير الرقمي / المؤتمت» Digital Belt and Road Program (DBAR) باعتباره جزءًا من مبادرة الحزام والطريق، وهو عبارة عن كابلات الألياف البصرية، وشبكات الهاتف المحمول، ومحطات الأقمار الصناعية ومراكز البيانات والمدن الذكية. أطلقت بكين طريق الحرير الرقمي في عام 2015، ووقعت بالفعل 16 مذكرة تفاهم مع دول مختلفة، من بينها 12 بدأت التنفيذ عمليًّا. كما قامت الصين بتركيب كابلات الألياف الضوئية في 76 دولة، وأنظمة المراقبة في 56 دولة، وزودت معدات الاتصالات لـ21 دولة، وأجهزة الاتصال بالإنترنت إلى 27 دولة. ويتمثل هدف هذا البرنامج في تحسين عمليات الرصد البيئي، وتعزيز مشاركة البيانات، ودعم صنع السياسات، وذلك باستخدام البيانات الضخمة الناتجة عن عمليات رصد كوكب الأرض. وتستثمر الأكاديمية الصينية للعلوم (CAS) أكثر من 200 مليون يوان (ما يعادل 32 مليون دولار أمريكي) على مدار الأعوام الخمسة منذ انطلاقه لدعم برنامج «الحزام والطريق الرقمي». كما أنشأ البرنامج بالفعل ثمانية مراكز دولية مشتركة للتميز لجمع الخبراء من الدول المشاركة والتغلب على الفوارق التقنية بين الدول الغنية والدول الفقيرة في هذا الشأن في باكستان، وتايلاند، وفنلندا، وإيطاليا، وروسيا، والمغرب، وزامبيا، والولايات المتحدة الأمريكية[1]. وقد وضعت شركة علي بابا توسعها في جنوب شرق آسيا كجزء من مبادرة الحزام والطريق. وقد استحوذت على شركة التجارة الإلكترونية الباكستانية داراز وأطلقت منطقة تجارة حرة رقمية بدعم من الحكومتين الماليزية والتايلندية، وهو الأمر الذي سيخفف من وطأة الرقابة الجمركية، ويوفر الدعم اللوجستي للشركات، ويعزز الصادرات من الشركات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا وتايلاند إلى الصين. وتعمل شركة زد تي إي في أكثر من 50 دولة من بين 64 دولة على طريق مبادرة الحزام والطريق، وبالإضافة إلى إنشاء كابلات الألياف الضوئية، وإنشاء شبكات المحمول، وتوفر الشركة خدمات المراقبة، ورسم

(1) جوو هوادونج، نحو إنشاء طريق الحرير الرقمي، موقع nature، 7 أكتوبر 2019، متاح على:
https://arabicedition.nature.com/journal/2019/10

الخرائط، والتخزين السحابي، وخدمات تحليل البيانات لمدن في إثيوبيا، ونيجيريا، ولاوس، وسريلانكا، والسودان، وتركيا[1].

وعلى صعيد آخر، حاولت الصين في عهد شي أيضًا تشكيل المؤسسات والمعايير الدولية التي تحكم الفضاء السيبراني. وفي عام 2015، اتفقت الصين والولايات المتحدة الأمريكية على ألا يدعم أي منهما السرقات الرقمية من أجل الحصول على ميزة تجارية. ومضت الصين في توقيع اتفاقيات مماثلة مع أستراليا وكندا وألمانيا والمملكة المتحدة. ومن ناحية أخرى، تسعى الصين وروسيا، بالتعاون مع دول أخرى كالبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، سعيًا حثيثًا إلى نقل جزء من آليات إدارة الإنترنت من المؤسسات القائمة إلى الاتحاد الدولي للاتصالات ITU التابع للأمم المتحدة، وتوسيع اللوائح الخاصة بعمله، في ما يطلق عليه «لوائح الاتصالات الدولية ITRs»، بحيث تشمل بعض الجوانب التي تشرف عليها حاليًا هيئة آيكان. وترى الصين في إعطاء الاتحاد الدولي للاتصالات دورًا أكبر في حوكمة الإنترنت ما يحقق مصالحهما بتعزيز سيادة الدولة في إدارة الإنترنت، في مقابل إضعاف دور الفاعلين من غير الدول، فالاتحاد مؤسسة حكومية بالأساس تمتلك فيها المنظمات غير الحكومية فقط حق حضور الاجتماعات دون أن يكون لها الحق في التصويت أو طرح تعديلات على ما يصدر من قرارات. وعلى الرغم من أن هذه الغاية لم تتحقق بعد، فإن هذه المجموعة من الدول لا تكف عن المطالبة في المشاورات والمؤتمرات كافة المتعلقة بحوكمة الإنترنت بأن يكون للأمم المتحدة دور محوري في إدارة الإنترنت، والدفع نحو تعزيز دور الدولة[2].

وعلى صعيد آخر، أطلقت الصين «مبادرة أمن البيانات العالمية» في سبتمبر 2020، وهي أول مبادرة عالمية أطلقها بلد في مجال الأمن الرقمي، وتركز على القضايا الأساسية لإدارة الأمن الرقمي العالمي، وتهدف إلى تعزيز السوق العالمية من خلال

(1) رانيا صابر، حين تحكُم «الصين» الشبكة العنكبوتية، مرجع سبق ذكره.
(2) نوران شفيق، حوكمة الإنترنت: أبعاد الصراع على إدارة الفضاء الإلكتروني، مرجع سبق ذكره.

تدابير عملية مثل توضيح مدونات السلوك الحكومية، وتعزيز المسؤولية المشتركة بين الشركات، والتعاون في الاستجابة للمخاطر الأمنية، وتعزيز حوكمة الأمن الرقمي العالمي، وتعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الرقمي.يعكس اقتراح الصين دعم التعددية في مجال الحوكمة الرقمية العالمية. والمناقشة معًا، والبناء معًا، والمشاركة هي الطريقة الصحيحة لحل المشكلات العالمية، كما تعكس المبادرة المطلب العام لتحقيق التوازن بين الإحتياجات الأمنية والتنموية، حيث سيفقد تطوير الاقتصاد الرقمي ضمانه بدون أمن البيانات، وبدون تطوير، لن يكون أمن البيانات مستدامًا(1).

وأخيرًا، يجب النظر إلى جهود الصين في هذا الشأن على أنها مسألة ذات أهمية إستراتيجية هائلة لإظهار خبرتها في المجال التكنولوجي، وتعزيز مكانتها كقوة رقمية إقليميًا وعالميًا، خاصة في إطار التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية الذي أضحت الأدوات والساحة السيبرانية بعدا رئيسا فيه خاصة مع الاتهامات المتبادلة بينهما بتوجيه هجمات إلكترونية ضد شركات ومصالح الطرف الآخر. لذلك تستثمر الصين بشكل مكثف في البنية التحتية لشبكات الجيل الخامسG5، والتنظيم خاصة عبر عمالقة التكنولوجيا مثل: هواوي، والذكاء الاصطناعي، والتعاون التكنولوجي للعمل المبتكر، والبيانات الضخمة، وتكنولوجيا المعلومات، وسلسلة الكتل (بلوك تشين)، وإنترنت الأشياء. وانعكاسا لتركيز بكين على التكنولوجيا والاتصال الرقمي، تحتوي الخطة الخمسية الرابعة عشرة للصين، والتي تم تنفيذها منذ عام 1202، على فصل مستقل يركز على «تسريع التنمية الرقمية وبناء الصين الرقمية(2).

بوجه عام، يمكن القول إن حوكمة الإنترنت كجزء من القضايا التنظيمية للفضاء الإلكتروني ستبقى ساحة للتنافس ما بين القوى الكبرى تعكس تباين

---

(1) مبادرة صينية لقواعد عادلة لتحقيق أمن البيانات وإدارة الأمن الرقمي العالمي، بوابة الأهرام، 24سبتمبر 2020، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2485100.aspx

(2) جاغاناث بي باندا، ما الذي يعنيه توسيع بكين لطريق الحرير الرقمي بالنسبة للهند؟، مركز سمت للدراسات، 7 سبتمبر 2021، متاح على: https://smtcenter.net/archives/slider

المصالح والسياسات، وتقدم صورة أخرى من صور صراعات الهيمنة التي يشهدها العصر الحديث، ولكن في مساحة أخرى تختلف في طبيعتها وخصائصها وأنماط إدارة التفاعلات فيها عن الساحات التقليدية، أي إن هناك بنية رقمية عالمية جديدة في طور التشكل، وهو ما سوف يؤثر على ميزان القوى الدولي، وتسعى الصين للعب دور أساسي في تطوير وتوجيه هذه البنية الرقمية الجديدة من خلال طريق الحرير الرقمي الذي تسعى الصين من خلاله إلى إعادة هيكلة نظام حوكمة الإنترنت العالمي، وحال تمكن الصين من بناء شبكات الجيل الخامس من خلال اعتمادها على مكونات محلية بشكل كامل، فضلًا عن تمكنها من وضع المعايير الدولية لعمل هذه الشبكات والتقنيات؛ فإن ذلك سيعني أنها قد أصبحت قوة سيبرانية عظمى مما يعني تعظيم قدرتها على الترويج لأفكار وقيم وخطاب معين، وهو ما قد يؤهلها لقيادة النظام الدولي المستقبلي الذي سيعتمد بشكل أساسي على التقدم التكنولوجي.

وإجمالًا لما سبق، تظهر الرؤية الصينية للعلاقات الدولية في الجدول التالي الذي يوضح مجالات تطبيق هذه الرؤية والمبادئ الحاكمة وأدوات التطبيق.

جدول (2) مجالات تطبيق رؤية الصين للعلاقات الدولية والمبادئ الحاكمة وأدوات التطبيق

المجال	الرؤية	المبادئ	الأدوات
المجال السياسي والدبلوماسي	- نمط جديد للعلاقات الدولية يركز على التعاون والمنفعة المتبادلة - Win (Win بدلا من نهج / عقلية الحرب الباردة، ولعبة المحصلة الصفرية (Zero Sum Game)، وتبادل الاحترام والحوار بدلا من المواجهة والصراع. - المنافسة موجودة في العلاقات الدولية، لكن يجب أن تكون منافسة	- الالتزام بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي. - على الدول كافة أن تجد النقاط المشتركة وتترك نقاط الخلاف مع غيرها جانبا. - احترام كل الدول للمصالح الجوهرية للدول الأخرى. - يتعين على الدول أن تتشارك وتتشاور في الشؤون المعنية، بغض النظر عن مكانتها وما إذا كانت قدراتها قوية أو ضعيفة. - دعم الدور المركزي للأمم	• تبني الشراكة المرنة بديلًا للتحالفات المغلقة، حتى أصبح للصين علاقات شراكة مع أكثر من 112 دولة ومنطقة ومنظمة إقليمية. • إصدار وثائق سياسية رسمية تؤطر علاقاتها تجاه مختلف مناطق العالم وفقًا لرؤيتها للعلاقات الدولية. • اعتماد دبلوماسية شبه الوساطة في معالجة بعض القضايا والأزمات.

المجال	الرؤية	المبادئ	الأدوات
	سلمية صحية مرتكزة على مراعاة الأعراف الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية. - فكرة التحالفات من عقلية الحرب الباردة وعفا عليها الزمن.	المتحدة في الشؤون الدولية، والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، والالتزام بالقانون الدولي والقواعد المعترف بها في العلاقات الدولية.	• استحداث منصات متعددة الأطراف للتشاور والتعاون. • دور دبلوماسيتي القمة والاستضافة. • دور الدبلوماسية الصحية «دبلوماسيتا الأقنعة واللقاحات».
المجال الاقتصادي	الانفتاح والابتكار والمنفعة المتبادلة لتحقيق الفوز المشترك من خلال التعاون والتنمية المشتركة مع الدول الأخرى.	- رفض الهيمنة الغربية على النظام الاقتصادي العالمي. - أولوية التنمية في الحوكمة العالمية، فالتنمية أساس حل كل المشكلات، ولا تنمية بدون أمن. - رفض سياسات الحمائية بشكل واضح وثابت. - رفض فكرة مناهضة العولمة بل الدعوة إلى القضاء على فجوة التنمية العالمية لجعل جميع الشعوب تتمتع بثمار التنمية المشتركة. - احترام النظام الاجتماعي وطرق التنمية التي تختارها الدول بنفسها. - تحقيق التكامل بين جميع البلدان من خلال المنافسة.	▪ تعزيز الانخراط في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ▪ استحداث آليات تمويلية / بنية مؤسساتية جديدة. ▪ تعزيز مكانة اليوان الصيني دوليًا (تدويل العملة الصينية). ▪ مناطق التجارة الحرة. ▪ مبادرة التنمية الدولية.
المجال الأمني / العسكري	تخلي الدول كافة عن عقلية الحرب الباردة القديمة، وتجاوز الأمن المطلق لبناء مفهوم جديد للأمن يتسم بالمشاركة والتكامل والتعاون والاستدامة، في أسرع وقت ممكن.	- الالتزام باحترام سيادة ووحدة أراضي جميع البلدان، ودعم عدم التدخل في الشؤون الداخلية. - الالتزام بالتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ورفض عقلية الحرب الباردة، ومعارضة الأحادية، ورفض	❖ تعزيز المشاركة في قوات حفظ السلام الأممية. ❖ تعزيز الانخراط في الحوكمة الأمنية الدولية. ❖ إنشاء/ استحداث منصات أمنية جديدة متعددة الأطراف. ❖ مبادة الأمن العالمي.

المجال	الرؤية	المبادئ	الأدوات
		سياسات التحالفات والمواجهة بين التكتلات. - الالتزام بأخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد، والتمسك بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، وبناء هيكل أمني متوازن وفاعل ومستدام، ومعارضة السعي لتحقيق الأمن على حساب أمن الآخرين. - الالتزام بالحل السلمي للخلافات والنزاعات بين الدول من خلال الحوار والتشاور، ودعم كل الجهود التي تؤدي إلى التسوية السلمية للأزمات، ورفض المعايير المزدوجة، ومعارضة الاستخدام التعسفي للعقوبات الأحادية والولاية القضائية طويلة الذراع. - الالتزام بالحفاظ على الأمن في المجالات التقليدية وغير التقليدية، والعمل المشترك على حل النزاعات الإقليمية والتحديات العالمية مثل الإرهاب وتغير المناخ والأمن السيبراني والأمن البيولوجي.	❖ المناورات العسكرية المشتركة. ❖ التحديث العسكري (الميزانية العسكرية - تكنولوجيا السلاح - سوق السلاح - برامج التصنيع المشترك) مع الحزم الصيني البحري (أولوية الأمن البحري).
المجال الثقافي	- تعزيز الحوكمة الإنسانية العالمية من خلال دفع إستراتيجية «خروج «الثقافة الصينية إلى العالم في إطار التعددية الفكرية وتكوين قوة ناعمة على	- رفض الذهنية الغربية الاستعلائية تجاه ثقافات العالم المختلفة. - الانفتاح الثقافي لا يقل أهمية عن الانفتاح الاقتصادي بالنسبة لمصالح البلاد الإستراتيجية.	○ معاهد كونفوشيوس. ○ صناعة الإعلام. ○ برامج المنح والتبادل الدراسي. ○ الترجمة. ○ المعارض والمهرجانات الثقافية. ○ مؤتمرات حوار الحضارات.

المجال	الرؤية	المبادئ	الأدوات
	قدر المكانة التي تحظى بها الصين في العالم، خاصة وأن سمعة الصين كقطب حضاري وثقافي قد سبقت سمعتها الاقتصادية السياسية حديثة العهد. - تجسد الحضارات المختلفة حكمة وإسهامات الأمم المختلفة، ويجب المساواة بينها والتعلم من بعضها البعض، ودفع التطور الإبداعي للحضارة البشرية. لذا تحاول الصين تعزيز التبادل بين مختلف الحضارات وأنماط التنمية المختلفة، وتحقيق التكامل بين جميع البلدان.	- اختلاف الثقافات لا تؤدي بالضرورة إلى الصدام، وإنما التنوع يؤدي إلى الانسجام والتناغم والتعايش بين الثقافات المحلية المختلفة. - تعزيز التبادل بين مختلف الحضارات وأنماط التنمية المختلفة.	
مجال التنمية الخضراء	- تغير المناخ من أهم التحديات الرئيسة التي تواجه البشرية، وتتطلب مواجهته جهودا ومسؤولية مشتركة استنادا إلى مستقبل مشترك للبشرية وحاجتها لضمان التنمية المستدامة وتعزيز بناء حضارة إيكولوجية عالمية. -جميع البلدان عليها أن تأخذ زمام المبادرة لتحمل المسؤولية، خاصة في عملية	- الالتزام بالمواجهة الأممية والتضامن في مجال حماية وتقليل الانبعاثات والملوثات. - الالتزام بالاتفاقيات الدولية للحفاظ على البيئة، وخاصة اتفاق باريس لتغيير المناخ. - ضرورة احترام الظروف الوطنية المختلفة ومراحل التنمية والموارد لمختلف البلدان ومراعاة القدرات المختلفة لكل دولة. - إتباع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في ما يخص بإدارة/ حوكمة تغير المناخ العالمي.	- تشارك الصين في تعزيز الحوكمة العالمية لمواجهة تغير المناخ من خلال إجراءات عملية مثل «اتفاقية كيوتو»، و« اتفاقية كوبنهاغن»، و«اتفاقية باريس». صدقت بكين على اتفاق كيوتو في أغسطس 2002، كما صدقت الصين - أكبر ملوث للبيئة في العالم - على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في سبتمبر 2016 الذي يعد وثيقة قانونية دولية هامة تحدد خطط إدارة/ حوكمة المناخ العالمية. كما أنها تتعاون مع

المجال	الرؤية	المبادئ	الأدوات
	التعامل مع التغيرات المناخية، وهناك المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول المتقدمة بضرورة تحمل مسؤوليات تاريخية والأخذ بزمام المبادرة في الوفاء بالتزاماتها، ومساعدة الدول النامية على التقليل من حدة التغير المناخي والتكيف معه على الصعيدين المالي والتقني.	- الالتزام بالسعي لتحقيق ذروة انبعاثات الكربون بحلول عام 2030، والسعي لبلوغ الحياد الكربوني بحلول عام 2060.	العديد من الوكالات والمؤسسات العالمية في هذا الشأن. كما أسهمت الصين فعليا في التوصل لاتفاقية تغير المناخ، وهو الأمر الذي نال تقديرًا عاليًا من المجتمع الدولي. - بناء طريق الحرير الأخضر ضمن مبادرة الحزام والطريق. - بناء منصة خدمات للبيانات الكبيرة الصديقة للبيئة الايكولوجية وحماية البيئة، والتحالف الدولي للتنمية الخضراء للحزام والطريق. - إنشاء صندوق تعاون الجنوب-الجنوب لتمويل مشروعات بناء البنية التحتية المنخفضة الكربون أو عديمة الانبعاثات الكربونية. - تنفيذ خطة «الأفكار الخضراء» بشأن بناء قدرات الإدارة البيئية. - توفير الحكومة الصينية أكثر من ثمانمائة دفعة من مواد المساعدات إلى ما يقرب من مائة دولة. كما نظمت الصين مائة وأربعا وثلاثين دورة تدريبية في مجال التعامل مع تغير المناخ، وقدمت الإرشاد والتوجيه إلى ما يقرب من أربعة آلاف مسؤول وفني في تلك الدول. - تعزيز التبادلات في مجالات حماية البيئة عبر تبني آليات التعاون الثنائية والمتعددة

المجال	الرؤية	المبادئ	الأدوات
			الأطراف القائمة، وعقد سلسلة من أنشطة الحوار وكذلك توقيع اتفاقيات لتقاسم تجارب الحضارة الإيكولوجية، ومفهوم ممارسة التنمية الخضراء. - نفذت الصين سبعة وأربعين مشروعا للتعاون التكنولوجي متعلقة بتغير المناخ في ثلاثة وأربعين بلدا، وحتى الآن تعمل أكثر من ثلاثين مجموعة للتكنولوجيا الزراعية الصينية في البلدان المتلقية للمعونات. وهناك أكثر من ستين فرقة طبية صينية تضم أكثر من ألف وثلاثمائة طبيب يعملون في سبعة وخمسين بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. - ونتاجًا لهذه الجهود السابقة، أشارت منسقة المناخ في الأمم المتحدة باتريشيا إسبينوزا، إن التزام الصين بالحياد الكربوني قبل عام 2060 يمثل تطورًا إيجابيًا، وان الصين هي الدولة الرائدة المنفذة لاتفاقات تغير المناخ، وهي المرشدة في الالتزام باتفاقية باريس للمناخ. وقد بذلت بكين العديد من الجهود لخفض انبعاثات الكربون على مدى سنوات.
المجال الافتراضي	- بناء مجتمع ذي مصير مشترك في الفضاء	1- دعم مبدأ احترام السيادة (الإلكترونية) السيبرانية، وحق	▪ بناء طريق الحرير الرقمي/ المؤتمت ضمن مبادرة الحزام

المجال	الرؤية	المبادئ	الأدوات
	الإلكتروني. - تواجه الدول كافة تحديات الأمن السيبراني وليس ثمة بلد يمكنه تجنبها. - حماية الأمن السيبراني مسؤولية دولية مشتركة.	كل دولة على حدا في اختيار طريقها الخاص في التنمية السيبرانية، ونموذج التنظيم الإلكتروني وسياسات الإنترنت العامة، والمشاركة في الحوكمة الدولية على الإنترنت على قدم المساواة، وعدم الانخراط في الهيمنة السيبرانية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وعدم ممارسة أنشطة الإنترنت التي تعرض الأمن القومي للدول الأخرى للخطر أو التساهل فيها أو دعمها. 2- تعزيز التعاون المفتوح في مجال الإنترنت، وتعزيز التدفق المنظم لحرية المعلومات، والبحث عن أرضية مشتركة مع مراعاة وجهات النظر المختلفة، وتعزيز المزايا التكميلية، والمنفعة المشتركة والثقة المتبادلة، والتنمية المشتركة في الفضاء الإلكتروني. 3- رفض المعايير المزدوجة للمحافظة على الأمن السيبراني سواء أكان ذلك سرقة المعلومات السرية التجارية، أو شن هجمات القرصنة على الشبكات الحكومية، والقضاء عليها بحزم وفقًا للقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وجميع الدول لها الحق في الحفاظ على الأمن السيبراني الخاص به، فلا	والطريق. ▪ إطلاق «مبادرة أمن البيانات العالمية». ▪ توقيع العديد من ألاتفاقيات حول هذا الشأن مع العديد من الدول أبرزهم الولايات المتحدة الأمريكية في عام **2015**. ▪ استضافة المؤتمر العالمي للإنترنت سنويًّا منذ نسخته الأولى عام **2014**. ▪ طرح «الاقتراح الخماسي» لبناء مجتمع ذي مصير مشترك في الفضاء الإلكتروني، والتي تتمثل في تسريع البنية التحتية للشبكة العالمية، وتعزيز الربط البيني، وإنشاء منصة لتبادل الثقافات وتشاركها عبر الإنترنت، وتعزيز التعلم المتبادل، ودفع الابتكار والتطوير في اقتصاد شبكة الإنترنت، ودفع الرخاء المشترك، وضمان أمن شبكة الإنترنت وتعزيز التنمية المنظمة، وبناء نظام حوكمة الانترنت ودفع العدالة والإنصاف.

المجال	الرؤية	المبادئ	الأدوات
		يمكن لدولة ما أن تسعى لتحقيق أمنها المطلق الخاص بها على حساب أمن دول أخرى. 4- دفع الإنترنت لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم، وليس لتقديم قنوات للجرائم غير الشرعية والإرهاب، وأن يحقق الإنترنت التعايش السلمي والمتناغم بين الدول وبعضها البعض دون مهاجمة أو اتهام أو معارضة الآخرين. 5- إتباع نهج متعدد الأطراف لإدارة الفضاء السيبراني، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور رائد في بناء توافق دولي في الآراء حول القواعد. 6- رفض جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق القانون الدولي، ولاسيما قوانين النزاع المسلح، حول الفضاء السيبراني.	



الفصل الرابع

انعكاس الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على سياسة الصين تجاه القوى الكبرى ودول الجوار الآسيوي

يتناول هذا الفصل سياسة الصين تجاه القوى الكبرى ودول الجوار الآسيوي في إطار الرؤية الصينية للعلاقات الدولية.

المبحث الأول

الصين والعلاقة مع القوى الكبرى

تمثل العلاقة بين الصين والقوى الكبرى انعكاسا تطبيقيا للرؤية الصينية للعلاقات الدولية على أرض الواقع؛ إذ تعمل بكين على إدارة علاقاتها بهذه القوى انطلاقًا من رؤيتها لنمط جديد من العلاقات بين القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا.

- **الصين والولايات المتحدة الأمريكية:**

تعد العلاقة بين بكين وواشنطن من أكثر العلاقات الدولية أهمية وتعقيدًا وتشابكًا في القرن الحادي والعشرين. وتحتل العلاقات الصينية الأمريكية مكانة خاصة في أدبيات السياسة الخارجية الصينية منذ عام 1979 منذ زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين لإذابة الجليد بين الدولتين، وما مرت به العلاقة منذ ذلك الحين من منعطفات ومراحل صعود وهبوط. وتظل العلاقة بين واشنطن وبكين لها حسابات خاصة، خاصة بعد زيادة واشتباك واعتماد الاقتصادين الصيني والأمريكي كل منهما على الآخر. وترى بكين أن استئناف العلاقات الصينية الأمريكية وتطورها، من أهم أحداث العلاقات الدولية على مدى السنوات الـ50

الماضية، وقد عاد بفوائد على البلدين والعالم أجمع، وأن مستقبل العالم ومصيره يعتمدان على قدرة الصين والولايات المتحدة الأمريكية على إدارة علاقاتهما بشكل صحيح. وتحت مظلة الترويج «لنمط جديد لعلاقات القوى العظمى»، تواصل بكين عرض العلاقات المستقرة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الهدف الأساسي لسياستها الخارجية.

أولًا- انعكاس الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية:

ترتكز سياسة الصين في إدارة علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من المعايير، ويتمثل أول هذه المعايير في تجنب المواجهة العسكرية معها أو عدم الاصطدام معها، فالصين تطمح للوصول إلى مرتبة القوة العظمى إقليميًّا وعالميًّا، لكنها تقر في الوقت نفسه بوجود قوة عظمى أخرى مهمة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، لها مصالح حيوية في جميع أنحاء العالم، يتعين على الصين احترامها ولكن بما لا يمس سيادتها ولا مصالحها الحيوية. وتدرك القيادة الصينية بأن أية مواجهة مع القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي الدولة الوحيدة القادرة على تخريب البيئة السلمية والتنموية في الصين؛ لذا تحاول الصين ألا تصطدم مع الولايات المتحدة الأمريكية قدر الإمكان خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي حجر الأساس لتحقيق نموها الاقتصادي، وبالتالي عليها الاحتفاظ بعلاقات طبيعية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقات التعاون معها هي الأفضل لتحقيق مصالح الطرفين والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، وإن تعميق الروابط مع شركائها العالميين - ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية - على أمل أن صعودها المتسارع، ومركزيتها للتجارة والسياسة الدولية، سوف يجبران الآخرين على احترام المصالح والأولويات الصينية[1].

(1) القضايا الأمنية في العلاقات الأمريكية الصينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2017، ص69، 76.

ويتمثل المعيار الثاني في أن الصين بحاجة إلى الأسواق الخارجية ورؤوس الأموال والتكنولوجيا، وغالبية هذه الأشياء ترد من الولايات المتحدة الأمريكية، فالسوق الأمريكي يعتبر أهم سوق بالنسبة للصين، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز مصادر الاستثمارات الخارجية. وفي الوقت نفسه تؤكد الصين على أنه مثلما يشكل الاقتصاد الأمريكي فائدة للصين، فإنه يشكل أيضًا اقتصاد صيني مزدهر فائدة للولايات المتحدة، وهذا يعني أن العلاقة التي تربط البلدين تعتبر علاقة اعتماد متبادل، الأمر الذي يدفعها إلى علاقات تعاون بينهما وتعزيزها. وحسب إدراك كل طرف لمصلحته من علاقته بالطرف الآخر، فهو الذي يدفع لهذا التعاون، وكذلك فإن تخوف كل طرف من أن يلحق به الطرف الآخر ضررا، هو ما يدفع حتمًا للعمل والتعاون مع الطرف الآخر، خاصة وأن كل منهما يملك من القدرة العسكرية ما يكفي لإلحاق الضرر بالطرف الآخر(1).

أما المعيار الثالث، فيتمثل في حرص بكين على مواصلة قوة الدفع نحو إقامة نمط جديد من العلاقات بين الدول الكبرى تتسم بالتعاون البرجماتي وليس التنافس الإستراتيجي؛ لذا نرى أن الصين دوما ما تؤكد على أن هناك احتياجًا كبيرًا للصين وكذلك للولايات المتحدة الأمريكية للعمل على ترسيخ المزيد من الثقة السياسية في الطرف الأخر، فالثقة الإستراتيجية هي حجر الأساس لتعزيز المصالح المشتركة والحفاظ على الاستقرار الإقليمي والدولي، ودفع النمو الاقتصادي بشكل مطرد. وترى بكين أيضًا أن المصالح الصينية والأمريكية ليست على طرفي نقيض، خاصة وأن البلدين يقعان على مسافة بعيدة بما يكفي عن بعضهما البعض، الأمر الذي لا يدعو لأي تصادم في المصالح الأمنية الأساسية فضلا عن إمكانية حصولهما على المنفعة المتبادلة من التجارة وغيرها من المجالات المشتركة. وتؤكد الصين على أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقوم على التعاون والحوار واحترام المصالح المتبادلة، وحل الخلافات عبر الأساليب الدبلوماسية بعيدًا عن الصراع والمواجهة، كما أن هناك تحديات مشتركة تفرزها البيئة الدولية لا يمكن للصين ولا للولايات

(1) منى هاني محمد محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص71.

المتحدة الأمريكية مواجهتها بشكل منفرد دون تعاون وتنسيق بينهما، فاعتبار الصين شريكًا في الحفاظ على الأمن الدولي، هو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أضمن لها ولمصالحها الحيوية من أن تكون خصما لها. بينما يتمثل المعيار الأخير في أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة المرتبطة بشدة بالقضية التايوانية، وهي إحدى القضايا التي تمس المصالح الصينية الكبرى في الحفاظ على التوحيد الوطني والأمن القومي؛ لذا فإن طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية تؤثر بشكل مباشر على هذه القضية[1].

في الوقت نفسه، تنظر بكين إلى الكثير من السياسات الدولية من منظور العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. على الرغم من أن صانعي السياسة الصينيين يرفضون فكرة «G2»، فإنهم يرون أن التفاعل بين واشنطن وبكين أساسي للحوكمة العالمية في القرن الحادي والعشرين، وربما يكون هذا السبب الرئيس وراء سعى الحكومة الصينية للحفاظ على علاقة وظيفية مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى في مواجهة التوترات المتفاقمة بسرعة. ولا يمكن أن يكون هناك نظام عالمي بدون نوع التوافق مع واشنطن، وتتطلب الصين بيئة دولية حميدة لتحقيق التطلعات طويلة المدى مثل الحلم الصيني. وعلى العكس من ذلك، فإن تصاعد التوترات بين القوى العظمى، والعالم المجزأ بشكل متزايد، والحمائية المتزايدة والفصل الاقتصادي، والمواجهة العسكرية تتعارض بشكل مباشر مع هذه الرؤية[2].

ومن الجدير ذكره أنه بالرغم من وجود إدراك لدى صانعي السياسة الصينية بأهمية التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز المصالح المشتركة بينهما، إلا أنه ما زال هناك شك لدى بعض المحللين الصينيين حول النوايا الأمريكية، حيث إنهم يفسرون بعض الإستراتيجيات المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على

---

(1) منى هاني محمد محمد سالم، المرجع السابق، ص73.

(2) Bobo Lo, The Sino-Russian Partenership and Global Order, China International Strategy Review, December 8,2020, Available At: https://link.springer.com/article/10.1007/s42533-020-00063-7

أنها محاولات تطويق واحتواء الصين، وأبرز هذه الإستراتيجيات: تحول التركيز العسكري الأمريكي إلى آسيا، والحفاظ على شبكة واسعة من التحالفات مع الدول المجاورة للصين، وصفقة السلاح الأمريكي مع تايوان، والضغط على الصين بشأن سياستها الاقتصادية، كذلك إتباع الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة من المؤثرات على النظام السياسي الصيني، فضلا عن تخوفهم من أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في حالة وقوع أزمة إلى منع وصول السلع الإستراتيجية - كالنفط - إلى الصين. وبالإضافة إلى ذلك يجادل بعض الخبراء الإستراتيجيين حول محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لإفشال عملية التنمية الاقتصادية للصين؛ باعتبارها تمثل تهديدًا لمصالحها. ويعتقدون كذلك أن الضغط الأمريكي في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ما هي إلا غطاء تخفي فيه الولايات المتحدة الأمريكية دوافعها الحقيقية التي تتمثل في زعزعة الاستقرار في الصين(1).

وتأسيسًا على ما سبق، اتجهت السياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تبني سياسات برجماتية وواقعية، تأخذ في الاعتبار مصالح البلاد الحيوية، وتستوعب التنازل عن بعض الأمور والقضايا الجزئية وإخضاعها للمصالح الإستراتيجية المهمة. ومن الجدير بالذكر أن الصين ما تزال تسعى للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية حينما يكون هذا الأمر ممكنًا، وهذا المسعى يتحقق فحسب عندما يكون مثل هذا التعاون يحقق المصالح الصينية، وعندما لا يضعف طموح الصين الجيوسياسي المتمثل في تقويض التفوق الأمريكي في آسيا، وعندما أيضًا لا يمنع الخيارات المستقبلية التي قد تمثل ميزة وفائدة للصين في يوم ما(2). ويتضح مما سبق، أن الصين تنظر دائمًا إلى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعالجها

---

(1) Dennis C. Blair, Carla A. Hills and Frank S. Jannuzi, "US - China Relations: An Affirmative agenda, A Responsible Course": (Report of independent Task Force, Sponsored by the Counsil on Foreign Relations, April 2007) PP. 9-10, http://www.cfr.orglcontent/publications/attachments/ChinaTaskForce.pdf

(2) Robert D. Blackwill and Ashely J. Tellis, "Revising U.S Grand Strategy Toward China", (Council on Foreign Relations, Council Special Report No.72, March 2015), P.17.

من منظور إستراتيجي طويل المدى، لا يتغير من فترة لأخرى، أو بسبب حادثة فردية، فالتعرف الصحيح إلى مصالحها الحيوية مع الولايات المتحدة الأمريكية هو الأساس الإستراتيجي لرسم السياسة الصينية واتجاهها. كما أن الصين تدرك أنها إذا ما ركزت على ما تقوم به القوى المناهضة للصين داخل الولايات المتحدة الأمريكية من تصرفات، واعتبرتها تصرفًا أمريكيًّا معاديًا للصين، وانتهجت على هذا الأساس سياسة مماثلة، فإن العلاقات بين البلدين ستتحول إلى علاقات عدائية كبيرة تضر بمصالح الطرفين؛ لذا تسعى الصين دائما إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين البلدين، وتجنب الشكوك والمواجهات[1].

ثانيًا- أدوات تطبيق الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على سياسة الصين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتمد الصين على عدة أدوات في تطبيق رؤيتها للعلاقات الدولية في سياستها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو موضح على النحو التالي:

1- الأدوات الدبلوماسية:

(أ) آلية الحوار الإستراتيجي والزيارات رفيعة المستوى: في إطار رؤية الصين لنمط جديد من العلاقات الكبرى يقوم على الحوار والتعاون والاحترام المتبادل، أنشأ الجانبان أكثر من 90 آلية للحوار والتواصل بما فيهم الحوار الإستراتيجي والاقتصادي، والتشاور حول التبادل الإنساني على مستوى رفيع[2]. كما حرص الرئيس شي على زيارة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي أوباما خلال فترة وجيزة من توليه مهام رئاسة البلاد في 2013، لتعزيز الحوار المتواصل على جميع المستويات، وزيادة التفاهم والثقة المتبادلة وتبادل الآراء على نحو واف ومعمق حول

(1) منى هاني محمد محمد سالم، القضايا الأمنية في العلاقات الأمريكية الصينية، مرجع سبق ذكره، ص71.

(2) عماد الأزرق، شي جين بينغ: الطريق إلى القمة، ص191.

القضايا الإستراتيجية والشاملة والأساسية في تطور العلاقات الصينية الأمريكية والقضايا المهمة ذات الاهتمام المشترك[1]. وقد ظلت العلاقة الشاملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مستقرة في عهد الرئيس الأمريكي أوباما، حيث حافظت قيادة البلدين على اتصالات وثيقة على مستوى القيادة والمستويات الأخرى. وقد قام الرئيس شي جين بينغ بزيارة دولة للولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الرئيس باراك أوباما في سبتمبر 2015، والتقى به مرة أخرى خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في باريس في نوفمبر من العام نفسه. وفي أواخر مارس 2016 عقد الرئيسان اجتماعًا ناجحًا خلال قمة الأمن النووي في واشنطن، وفي سبتمبر من العام نفسه، التقيا مرة أخرى خلال G20 قمة هانغتشو، والتزما ببناء نموذج جديد للعلاقة بين الدول الكبرى. كما التقى رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ بالرئيس أوباما عند حضور الاجتماعات رفيعة المستوى للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2016. وفي يونيو من العام نفسه انعقدت الجولة الثامنة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول الحوار الإستراتيجي والاقتصادي.

وفي عهد الرئيس ترامب، وبرغم من أن الصين كان لها نصيب وافر من هجوم هذا الرئيس الذي حاول تحميلها الجزء الأكبر من مشكلات بلاده الاقتصادية إلا أنها تعاملت مع الأمر بحكمة وحنكة، وقام الرئيس الصيني بزيارة واشنطن في 2017 تلبية لدعوة الرئيس ترامب، بهدف دفع تنمية العلاقات الثنائية بشكل صحيح[2]. وتزامنا مع دعوة بكين إلى بداية جديدة للعلاقات التي بلغت أدنى مستوياتها في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق ترامب، مثلت محادثات ألاسكا مارس 2021؛ أول لقاء رفيع المستوى بين مسؤولين كبار من البلدين منذ تولي الرئيس بايدن منصبة يناير 2021، بين وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ومستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان من جهة، والمسؤول الصيني الكبير يانغ

---

(1) عماد الأزرق، شي جين بينغ: الطريق إلى القمة، المرجع السابق.

(2) المرجع السابق، ص193.

جيشي ووزير الخارجية وانغ يي من جهة أخرى؛ فرصة لبكين لاستئناف التواصل بين الجانبين في ظل خلاف على ملفات مثل هونغ كونغ وبحر الصين الجنوبي، وليس التوصل لتسوية لقضايا بعينها[1].

وفي إطار الحرص الصيني على تحسين التواصل بين بكين وواشنطن، واستمرار الحوار بين الجانبين حول مجموعة من القضايا الحساسة التي كانت سببا في توتر العلاقات بينهما؛ منها التجارة وتايوان وحقوق الإنسان؛ التقى الرئيس الصيني شي جين بينغ مع الرئيس الأمريكي بايدن في نوفمبر 2021، في أول قمة افتراضية جمعت الجانبين منذ تولى الرئيس بايدن السلطة، والتي أتت في إطار استمرار المناخ العدائي الذي خيم على العلاقات بين الجانبين منذ وصول بايدن للبيت الأبيض، خاصة بعد مهاجمته للرئيس الصيني لعدم حضوره مؤتمر المناخ في جلاسجو واتهامه بأنه لا يريد التعاون في ملف المناخ. وعدت بكين القمة بمثابة حوارًا إستراتيجيًّا عال المستوى كونه مثل إطارًا عريضًا لاستئناف التواصل الشامل والصريح والمعمق لتبادل وجهات النظر بين الجانبين[2].

(ب) إدارة القضايا الخلافية وفقًا لمبادئ وافتراضات الرؤية الصينية للعلاقات الدولية: يعد موقف بكين تجاه القضايا الخلافية بين البلدين انعكاسًا للمبادئ والافتراضات الرئيسة للرؤية الصينية للعلاقات الدولية. تحرص القيادة الصينية منذ تولي رئاسة شي جين بينغ رئاسة الصين 2013 على التأكيد دوما على الحوار، والتعاون الذي يحقق المنفعة للجانبين، وإدارة الخلافات والاحترام المتبادل، وعدم المواجهة والصدام، وعدم إضرار أي طرف بمصالح الآخر، خاصة أن بكين لن تتنازل أو تقبل بأية تسويات في ما يتعلق بقضايا مصالحها الجوهرية الرئيسة وسيادة وسلامة أراضيها.

---

(1) لقاء ألاسكا.. توقعات متناقضة لاجتماع أمريكي صيني اليوم، صحيفة البيان، 18 مارس 2021، متاح على: https://www.albayan.ae/world/global/2021-03-18-1.4118699

(2) قمة بايدن - شي تؤكد الالتزام باستقرار العالم، صحيفة الخليج، 16 نوفمبر 2021، متاح على: https://www.alkhaleej.ae/2021-11-16

وتحرص الصين أيضًا على أن يتسم خطابها السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية بمزيج من الندية للتأكيد على عدم التبعية واستقلال قرارها السياسي والاقتصادي، ورفض تسييس القضايا.

وفي هذا الإطار، تبرز قضية «تايوان»[1] كإحدى الإشكاليات الرئيسة في ملف الخلافات القائمة بين البلدين، فهي إحدى بؤر التوتر في العلاقات بين واشنطن وبكين منذ وقت طويل، وقد تم استخدامها من قبل واشنطن في كثير من الأحيان كورقة لاحتواء الصين، ولتعزيز النفوذ الأمريكي في منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها[2]. ومن المعلوم أن تايوان تسعى إلى تأكيد استقلالها مستعينة بالدعم الأمريكي في الوقت الذي تعدها فيه بكين جزءًا لا يتجزأ من الدولة الصينية وتعتبرها إقليمًا انفصاليًا يجب أن تعود للبر الرئيس، وتعمل على ترسيخ سيادتها على الجزيرة التي تتمتع بالحكم الذاتي.

وترى بكين أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تايوان يمثل تدخلًا صارخًا في شؤونها الداخلية؛ لذا تحرص الصين في كل المناسبات التي تجمعها بالجانب الأمريكي على تأكيد وتوضيح موقفها الرئيس من مسألة تايوان، مشيرة إلى أنها

---

(1) تتمتع جزيرة تايوان بحكم ذاتي مستقل عن جمهورية الصين الشعبية منذ عام 1949. وكانت تايوان تابعة للصين الشعبية حتى عام 1859، ثم خضعت لسيطرة اليابان وفقًا لمعاهدة سيمونسكي، ولكنها عادت للسيطرة الصينية بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية عام 1945. وبعد خسارة القوميين الصينيين الحرب الأهلية أمام الشيوعيين هربوا للجزيرة وأسسوا حكومة موازية. وقد ظل قادة تايوان منذ ذلك الوقت ولمدة نصف قرن تقريبًا يعدون أنفسهم ممثلين حقيقيين للصين بأكملها بالرغم من اعتراف غالبية الدول ببكين. وكانت تايوان أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إلى تم إعطاء مقعدها لجمهورية الصين الشعبية عام 1971 وفقًا لقرار الأمم المتحدة، وكان ذلك عقب حدوث انفراجة في علاقات الصين بالولايات المتحدة الأمريكية. ومع انتقال تايوان إلى الديمقراطية منذ التسعينات القرن الماضي. ظهرت هوية تايوانية جديدة تؤكد هوية مستقلة تمامًا عن الصين.

(2) إشكالية تايوان في العلاقات الأمريكية الصينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 15 أغسطس 2020، متاح على: https://www.ecssr.ae

ترفض الموقف الأمريكي الداعم لتايوان وتعارض بشدة أي شكل من العلاقات الرسمية بينهما، كما تدين أية خطوة من شأنها أن تضفي شرعية لحكومة تايبيه التي تعتبرها الصين جزءًا لا يتجزأ من أراضيها. وتحث الصين الولايات المتحدة الأمريكية دومًا على احترام مصالحها الجوهرية والالتزام الصارم بمبدأ «الصين واحدة»، والبيانات المشتركة الصينية - الأمريكية الثلاثة، وتطالبها دوما بتوخي الحكمة والحذر في تناول القضايا المتعلقة بتايوان، والامتناع عن إرسال أية رسائل خاطئة إلى القوى الانفصالية التي تسعى إلى ما يسمى «استقلال تايوان»، لتجنب مزيد من تقويض العلاقات (الصينية - الأمريكية)، وتقويض السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان[1].

وتبعًا لذلك، عارضت الصين القرار الأمريكي ببيع أسلحة لتايوان بقيمة 2.2 مليار دولار في يوليو 2019، واعتبرته نوعا من التدخل في شؤون الغير، ومضرًا لمصالحها[2]، كما انتقدت القوانين التي أقرها الكونجرس الأمريكي بين عامي 2018 و2020، والتي تدعم التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان ومنها قانون يشجع على تبادل زيارات بين المسؤولين الأمريكيين ونظرائهم في تايوان، وقانون آخر يؤكد التزام واشنطن حيال الجزيرة من خلال تطبيق قانون العلاقات مع تايوان. كما انتقدت الدعوة الأمريكية لتايوان لحضور قمة الديمقراطية ديسمبر 2021، كونها ليس لها حيثية في القانون الدولي، سوى تبعيتها للصين. وتسعى واشنطن في توظيف هذا الإستراتيجية في الحشد الدولي لدعم موقف تايوان تجاه الصين؛ بعد أن ارتفعت الترجيحات الخاصة باحتمال لجوء الصين إلى إعادة السيطرة على تايوان عسكريًا؛ وتنسَج هذه المعطيات صورة كلية تظهر فيها الصين كدولة تعمل على التدخل في الدول

---

(1) الصين: نرفض أي اتصالات رسمية بين أمريكا وتايوان، سبوتنيك عربي، 15 أبريل 2021، متاح على: https://arabic.sputniknews.com/20210415/%.html

(2) العلاقات بين الصين وتايوان تشهد فصلا جديدا من التوتر، صحيفة الأهرام، 24 سبتمبر 2020، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2485050.aspx

الأخرى - خاصة الديمقراطية - وليس العكس[1]. ويبدو أنها ستظل كذلك مع استمرار هذه الخلافات، من دون أن يعني ذلك أن واشنطن قد تتخلى بسهولة عن تايوان إذا ما خفت حدة هذه الخلافات، حيث إن تايوان تعد حليفًا أساسيًّا للولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبرها مرتكزًا أساسيًّا لنفوذها في منطقة شرق آسيا[2].

وفي إطار السعي الصيني المتواصل لحماية مصالحها وفقًا لمبادئ رؤيتها في قضية أخرى لا تقل أهمية عن القضية التايوانية ألا وهي قضية بحر الصيني الجنوبي[3]، وفي ضوء التزامها بممارسة سيادتها غير القابلة للجدل على جزر البحر والمياه المحيطة بها وتمسكها الشديد بحماية وصيانة سيادتها وحقوقها البحرية، وكذلك حرصها على بذل جهودٍ مستمرة لحل النزاعات ذات الصلة من خلال التفاوض السلمي مع الدول المعنية مباشرة، وترفض بكين باستمرار إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في قضية ليست طرفا فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومحاولاتها المستمرة لتحريض الدول المحيطة ضدها، وكذلك سعيها لعسكرة بحر الصين الجنوبي باسم معارضة العسكرة[4]، حيث أرسلت سفنًا حربية وطائرات عسكرية إلى المناطق

---

(1) قمة الديمقراطية: هل تعود الأيديولوجيا إلى واجهة التنافس مع الصين؟ مركز الإنذار المبكر، 3 يناير 2022، متاح على: https://ewc-center.com/2022/01/03

(2) إشكالية تايوان في العلاقات الأمريكية الصينية، مرجع سبق ذكره.

(3) يكتسب بحر الصين الجنوبي أهميته من أنه ممر ملاحي حيوي، تمر عبره تجارة دولية تتجاوز قيمتها خمسة تريليونات دولار سنويًا، وهو غني بالثروات الطبيعية والغذائية، فالمنطقة بها احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وهي من أهم مناطق صيد الأسماك في العالم. وتطالب خمس دول، هي الفلبين وماليزيا وفيتنام وتايوان وبروناي بالسيادة على أجزاء من بحر الصين الجنوبي، في ما تعتبر الصين أن معظم مساحته أراض صينية، وتعتقد الصين أن الخلاف بينها وبين الدول الأخرى المطلة على بحر الصين الجنوبي يمكن حلها بالحوار المباشر، وترفض تدخل أية أطراف خارجية، خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى الصين أنها تدفع المنطقة نحو التسلح ومخاطر نشوب صراعات وحروب.

(4) هاني محمد، أمريكا تستفز الصين مجددًا وتشعل أزمة بسبب البحر الجنوبي، جريدة اليوم السابع، 27 يناير 2017، متاح على: https://www.youm7.com/story/2017/1/27

القريبة من الجزر المتنازع عليها في البحرين الصينيين الشرقي والجنوبي، في عمليات أطلقت عليها اسم «عمليات حرية الملاحة»، بهدف إبقاء طرق الملاحة البحرية والجوية مفتوحة للجميع. وخلال عام 2019 كثفت الولايات المتحدة الأمريكية الانتشار العسكري البحري في بحر الصين الجنوبي، حيث أرسلت سفنًا حربية ومدمرات وطرادات وحاملة طائرات وأجرت تدريبات[1]؛ كذلك تصرفاتها الاستفزازية في المنطقة حيث إن تدخلها في الشؤون الداخلية والمسائل السيادية والمتعلقة بجمهورية الصين الشعبية هو أمر ترفضه بكين، وترى أنه بمثابة تهديد للأمن والسلم لها وللمنطقة. وتحث الصين الولايات المتحدة الأمريكية دومًا على توخي الحذر في ما يصدر عنها من أقوال أو تصرفات بشأن تلك القضية، وتؤكد التزامها بالحفاظ على حقوقها البحرية وبتسوية أية نزاعات إقليمية أو بحرية سلميًا من خلال التفاوض مع الدول المعنية مباشرة للاستفادة من الجزر بشكل جماعي[2]. كما تطالبها بالبقاء بعيدا عن تلك القضية وتجنب تكرار تدخلها العسكري وتلاعبها السياسي في الكاريبي خلال القرن الماضي[3].

ويرى البعض أن قضية منطقة بحر الصين الجنوبي هي ورقة تستخدمها واشنطن لمساومة وابتزاز الصين، بينما تصر الصين من جانبها على التنمية السلمية فيها، وتدافع بحزم عن أمن سيادتها والحفاظ على السلام والاستقرار في تلك المنطقة. وفي كلمته بمنتدى قادة الأعمال بنيوزيلندا نوفمبر 2021، حذر الرئيس الصيني من عودة أجواء توتر تشبه الحرب الباردة في منطقة آسيا والمحيط الهادي مشيرًا إلى أن: «محاولات رسم حدود عقائدية، أو تشكيل مجموعات صغيرة على أساس جيوسياسي محكوم عليها

---

(1) بحر الصين الجنوبي.. هل المسرح مهيأ لمواجهة عسكرية؟ صحيفة الخليج، 29 ديسمبر 2019، متاح على: https://www.alkhaleej.ae

(2) هاني محمد، أمريكا تستفز الصين مجددا وتشعل أزمة بسبب البحر الجنوبي مرجع سبق ذكره.

(3) تعليق: للولايات المتحدة: بحر الصين الجنوبي ليس الكاريبي، وكالة أنباء شينخوا، 11 يوليو 2017، متاح على: http://arabic.news.cn/2016-07/11/c_135502585.htm

بالفشل، وعدم إمكانية عودة منطقة آسيا والمحيط الهادي إلى مواجهات وانقسامات الحرب الباردة»[1]. كما أن التنافس الأمريكي - الصيني في شرق آسيا ليس مرتبطًا بالمصالح المتشابكة هناك فقط، وإنما يأتي في سياق التنافس بينهما على مستوى عالمي، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الصين أكبر تحدٍّ أو ربما تهديد للهيمنة الأمريكية في العالم؛ إذ تنمو الصين اقتصاديًا بشكل متسارع، وفي الوقت نفسه تعمل على تحديث قوتها العسكرية، وهي تطمح إلى تغيير موازين القوى الدولية، ولهذا تسعى إلى توسيع نفوذها في العديد من مناطق العالم خارج مجالها الحيوي شرق آسيا[2].

ولطالما كانت الصين ملتزمة بمبدأ عدم التدخل ومعارضةً للتدخل الخارجي في شؤون الداخلية للدول الأخرى تحت مسمى تغيير النظم، فقد طالبت الصين الولايات المتحدة الأمريكية باحترام السيادة الصينية، ووقف التدخل في شؤون هونج كونج في أكثر من مناسبة، وجاء ذلك إثر إقرار البرلمان الصيني قانون الأمن القومي الخاص بهونغ كونغ في مايو 2020، والذي انتقدته الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب[3]، وهو ما رفضته بكين واعتبرته شأنًا داخليًّا. كما انتقدت الصين سياسة المعايير المزدوجة حيال التعاطي مع المظاهرات العنيفة والفوضى، وذلك في إشارة إلى اقتحام مؤيدين للرئيس الأمريكي المنتهية ولايته «دونالد ترامب» مبنى الكونجرس، وتعطيل عملية التصديق على فوز «جو بايدن» في الانتخابات الرئاسية في يناير 2021، وبين مشهد العنف في منطقة «هونج كونج» الإدارية الخاصة عام 2019[4]. واستمر

---

(1) فادي عماد، جو بايدن وشي جين بينغ وجهًا لوجه..رئيسا أمريكا والصين في أول لقاء غدًا، موقع صدى البلد، 14 نوفمبر 2021، متاح على: https://www.elbalad.news/5044292

(2) فهد المضحكي، بحر الصين الجنوبي والصراع الأمريكي - الصيني، 24 أكتوبر 2020، مؤسسة الأيام للنشر، البحرين، متاح على: https://www.alayam.com/Article/courts-article

(3) هونغ كونغ: الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها يدينون قانونًا صينيًّا للأمن، بي بي سي عربية، 28 مايو 2020، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-52842881

(4) أ.ش.أ، الصين تنتقد الازدواج في التعاطي مع اقتحام الكونجرس والمجلس التشريعي في هونج كونج، صحيفة الشروق، 7 يناير 2021، متاح على:
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx

الرفض الصيني أيضًا عقب تحرك الرئيس الأمريكي جو بايدن لتوفير ملاذ آمن مؤقت لبعض سكان هونج كخطوة في سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها إدارة بايدن للرد على ما توصفه إنه قمع صين للديمقراطية وسيادة القانون في المستعمرة البريطانية السابقة، وترى بكين أن الحكومة الأمريكية تساند القوى المناهضة للصين، والتي تسعى إلى إثارة الفوضى في هونج كونج ، رغبة في إعادة خلق الاضطرابات فيها وأملًا في أن تعمل القوى المناهضة للصين في هونج كونج لصالحها[1].

وتماشيا مع رفضها لما تسميه التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة تحت ذريعة «تعزيز الديمقراطية وتسييس القضايا الخاصة بحقوق الإنسان»، ترفض بكين «التدخل» الأمريكي في ملفها بشأن حقوق الإنسان بحق أقلية الأيغور المسلمة في إقليم شينجيانغ الصيني (غرب) والتبت، وتعتبره تعديًا على سيادة القضاء الصيني، وتدخلًا في شؤون الصين، وانتهاكًا لحكم القانون. وترى الصين أن الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إلى تسييس حقوق الإنسان للحفاظ على مصالحها السياسية وهيمنتها العالمية، وأن تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية تقوض الأساس الذي تقوم عليه الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان، وتهدد التنمية الدولية لقضية حقوق الإنسان، وتسببت في عواقب مدمرة على نحو شنيع؛ مؤكدة أن الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية تشمل تبني معايير انتقائية ومزدوجة وفرض تدابير قسرية أحادية[2]. ومن ناحية أخرى، انتقدت الصين التدخلات العسكرية الأمريكية تحت راية الديمقراطية في أفغانستان والعراق وسوريا ودول أخرى بل ووصفتها بـ«الهمجية»، ودعت المجتمع الدولي للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبها

---

(1) أ.ش.أ، الصين تعارض تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون هونج كونج، موقع مصراوي، 9 أغسطس 2021، متاح على:

https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2021/8/9

(2) أ.ش.أ، الصين: أمريكا تلجأ إلى تسييس حقوق الإنسان للحفاظ على مصالحها السياسية، صحيفة اليوم السابع، 27 ديسمبر 2021، متاح على:

https://www.youm7.com/story/2021/12/27

الجيش الأمريكي والتي راح ضحيتها مدنيون أبرياء حول العالم[1]. وفي سياق آخر، انتقدت بكين التدخل الأمريكي في شؤون بعض الدول الأخرى مثل فنزويلا وعدته انتهاكًا للقواعد الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية، كما عارضت العقوبات أحادية الجانب المخالفة للقانون، بل وحثت واشنطن حينها على النظر إلى جوهر القضية الفنزويلية والعودة إلى المسار الصحيح المتمثل في احترام القانون الدولي، ودعم عملية الحوار بين الحكومة والمعارضة في فنزويلا[2].

وانطلاقًا من رفضها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتسييس القضايا (توظيف القضايا سياسيًّا)، رفضت بكين وانتقدت علانية محاولات واشنطن توظيف وباء كوفيد 19 سياسيًّا «تسييس وباء كورونا» - أي تسييس الجهود المبذولة للكشف عن منشأ فيروس كورونا، ورغبتها في التخلي عن مسؤوليتها عن استجابتها الفاشلة للوباء، وتحقيق الغرض السياسي المتمثل في تشويه سمعة البلدان الأخرى، وقمعها بإلقاء اللوم على بكين وتحميلها مسؤولية تفشي الوباء عالميا بإخفاء المعلومات الحقيقية عن الفيروس، وتعمدها تضليل العالم بشأن الوباء الجائح عالميًّا، وهو ما نفته الصين من ناحية وبرأتها منظمة الصحة العالمية من تهمة تخليق فيروس كورونا من ناحية أخرى مؤكدة أن فيروس كورونا ليس مصنعًا، وإنما هو فيروس طبيعي وليس مخلق وينتقل من الحيوانات إلى الإنسان[3]. وفي مناسبة أخرى، انتقدت بكين المقاطعة الدبلوماسية الأمريكية لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي قامت على أراضيها في فبراير 2022، والتي لم تنف مشاركة الرياضيين فيها؛ في انتقاد محدود

---

(1) جبران محمد، الصين تدين التدخلات العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق وسوريا: «همجية»، صحيفة المصري اليوم، 15 ديسمبر 2021، متاح على:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2483704

(2) الصين تحث الولايات المتحدة الأمريكية على الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لفنزويلا، صحيفة الشعب اليومية، 31 مارس 2021، متاح على:
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0331/c31664-9674290.html

(3) إنجي مجدي، علماء يحذرون من مخاطر رفض بكين التعاون في تحقيقات منشأ كورونا، صحيفة إندبندنت عربية، 26 يوليو 2021، متاح على: https://www.independentarabia.com/nod

لسجل الصين في مجال حقوق الإنسان بل وحث حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية على عدم المشاركة الدبلوماسية لوضع الحكومة الصينية في موقف حرج أمام المجتمع الدولي وتكوين جبهة معارضة لبكين. بينما أكدت الصين أن «الألعاب الأولمبية ليست مسرحًا للمواقف السياسية والتلاعب». ويرى البعض أن السبب الحقيقي وراء مقاطعة أولمبياد بكين دبلوماسيًّا ليس بسبب انتهاك الصين لحقوق الإنسان، وإن كانت هناك ضغوطات كبيرة على الإدارة الأمريكية منذ مدة بمقاطعة الأولمبياد بحجة حقوق الإنسان، بل لأسباب سياسية بحتة نتيجة التوترات التي شهدتها العلاقات الأمريكية الصينية خلال السنوات الأخيرة؛ إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاصرة الصين وكبح صعودها، وتضغط واشنطن على حلفائها كي تسير على خطاها، فضلا عن عدم حضور الرئيس الصيني قمة قادة مجموعة العشرين، وقمة المناخ الأمر الذي أثار حفيظة الرئيس بايدن[1].

وفي إطار رفضها لإعادة إحياء عقلية الحرب الباردة القائمة على أسس أيديولوجية، انتقدت الصين «قمة الديمقراطية» التي استضافتها الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 2021، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إنتاج واختلاق خطوط تقسيم جديدة بين دول العالم على أساس الجبهات الأيدلوجية عبر تسليح الديمقراطية واستخدامها أداةً لدفع أجندتها الجيوستراتيجية حيث إنها تقيس مزايا ديمقراطية البلدان الأخرى بمعيارها الخاص، وهي تعزز هيمنتها تحت ستار الديمقراطية»[2]. وترى الصين أن النموذجين الصيني والروسي يُمثلان أيضًا نموذجين ديمقراطيين وأن تحقيق الديمقراطية يجري بطرق عدة، لذلك لا يوجد نموذج مناسب لجميع البلدان، ولا يحق لأي بلد الحكم على المشهد السياسي والمتنوع للعالم

---

(1) فهد المضحكي، عن المقاطعة الدبلوماسية الأمريكية لأولمبياد بكين، مؤسسة الأيام للنشر، البحرين، 29 يناير 2022، متاح على: https://www.alayam.com/Article/courts-article

(2) الخارجية الصينية: «قمة الديمقراطية» الأمريكية خطوة خطيرة لإحياء عقلية الحرب الباردة، صحيفة الشعب اليومية، 30 نوفمبر 2021، متاح على:
http://arabic.people.com.cn/n3/2021/1130/c31664-9926195.html

بمعيار واحد، وقد أشارت أيضًا إلى أن: «الديمقراطية أصبحت منذ فترة طويلة (سلاح دمار شامل) تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الدول الأخرى»، متهمة أيضًا واشنطن بـ«إثارة (ثورات ملونة) في الخارج»[1].

وفي إطار رفض بكين للسعي الأمريكي إلى ممارسة سياسة القوة والانفرادية والأحادية، انتقدت بكين التنصل الأمريكي في عهد ترامب من الوفاء بالتزاماتها الدولية متعددة الأطراف، بل ووصفتها بأنها «مدمنة انسحاب من المنظمات والمعاهدات» عقب انسحابها من كل من منظمة الصحة العالمية، ومن اتفاقية باريس للمناخ، ومعاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى، ومن الاتفاق النووي الإيراني، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، وكذلك معارضتها اتفاقية للأمم المتحدة بشأن الهجرة[2].

ومن ناحية أخرى، وفي إطار رفضها لسياسة التكتلات والتحالفات، إيمانًا منها بأن مثل هذه السياسة من عقلية الحرب الباردة وعفا عليها الزمن، وأنها غطاء للهيمنة الأمريكية، حتى مع الدفاع الأمريكي عن القيم العالمية، انتقدت الصين تحالف الأوكوس (شراكة أمنية ثلاثية) الذي وقعته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا، الذي يسمح لجيش الأخيرة بامتلاك غواصات نووية يتم تطويرها محليًّا بدعم أمريكي بريطاني رغم أنها دولة غير نووية وفقًا للاتفاقيات الدولية مشيرة إلى أن ذلك سيسرع وتيرة سباق التسلح بين القوى الإقليمية، وسيقوض الجهود الدولية الخاصة بالحد من التسلح[3] من خلال نقل المعرفة النووية واليورانيوم المستخدم في

---

(1) الصين تنتقد الديمقراطية الأمريكية: «سلاح دمار شامل»، صحيفة الشرق الأوسط، 11 ديسمبر 2021، متاح على: https://aawsat.com/home/article

(2) الصين تقول: أمريكا أصبحت «مدمنة انسحاب» بعد قرارها الانسحاب من منظمة الصحة العالمية، وكالة رويترز، 1 يونيو 2020، متاح على:
https://www.reuters.com/article/health-coronavirus-china-usa-ia3-idARAKBN238252

(3) ما موقف الصين من «التحالف النووي الثلاثي» بين أمريكا وبريطانيا وأستراليا؟ سبوتنيك عربي، 26 نوفمبر 2021، متاح على: https://arabic.sputniknews.com/20210919.html

صنع الأسلحة النووية إلى أستراليا، مما سيجعل من الصعب منع إيران وكوريا الشمالية من السعي لامتلاك تقنيات مماثلة[1]. ومن ناحية أخرى، انتقدت الصين التحالف الرباعي «كواد» وشبهته بأنه «عصابة شريرة»، أعضاؤها «أربعة زملاء في مستشفى مصابون بأربعة أمراض مختلفة» سوف «يصبحون وقودًا للمدافع» إن تجرأوا على مهاجمتها، محذرة من أنه «خطر أمني»، و«الناتو الجديد» في المنطقة، ويجب ألا يستهدف أي طرف ثالث أو يضر بمصالحه، فتشكيل زمرة خاصة تستهدف دولًا أخرى تصرف لن يحظى بشعبية ولا مستقبل له. كما طالبت بكين الدول المعنية بالتخلي عن عقلية تساوي المكاسب والخسائر (لعبة صفرية) البائتة، وعن المفاهيم الجيوسياسية الضيقة، والقيام بمزيد من الأمور التي تساعد على تعزيز الوحدة والتعاون بين دول المنطقة[2].

وفي السياق نفسه، رفضت بكين أيضًا إستراتيجية إندو-باسيفيك الأمريكية التي أعلنتها إدارة بايدن في فبراير 2022 كونها نموذجًا لـ«سياسة الكتلة»، وأن الهدف الحقيقي منها إنشاء نسخة للناتو في تلك المنطقة، كما أنها تسعى إلى الحفاظ على نظام الهيمنة الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وتقويض بنية التعاون الإقليمي التي تركز على الآسيان، وتقويض المصالح الشاملة وطويلة الأجل لدول المنطقة، وأنه محكوم عليها بالفشل. وفي الوقت نفسه، أكدت بكين على ترحيبها بجميع المبادرات التي تلبي الحقائق الإقليمية وحاجات الأطراف المعنية، ومعارضتها الحازمة لجميع الأعمال التي تؤدي إلى المواجهة ومعسكرات التنافس، فمنطقة آسيا-الباسيفيك أرض واعدة للتعاون والتنمية وليست رقعة شطرنج للمنافسة الجيوسياسية. كما أعربت عن استعدادها للعمل مع جميع الأطراف لتعزيز منصة واسعة وشاملة للتعاون في

---

(1) ابتهال أحمد عبد الغني، ما يعكسه اتفاق أوكوس من تغيرات إستراتيجية عالمية، صحيفة الشروق، 3 أكتوبر 2021، متاح على: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx

(2) كيم سنغوبتا، بعيون بكين تحالف «كواد» أخطر من اتفاق «أوكوس»، صحيفة إندبندنت عربية، 27 سبتمبر 2021، متاح على: https://www.independentarabia.com

منطقة آسيا-الباسيفيك تؤدي إلى مجتمع مصير مشترك في المنطقة[1].

وسبق أن رفضت الصين موقف التحالف الأمريكي-الياباني بشأن بحر الصين الشرقي (جزر سينكاكو / دياويو) مشيرة إلى إنه لا يتعين على التحالف الأمريكي-الياباني، وهو تحالف ثنائي تم خلال الحرب الباردة، أن يقوض سيادة الصين وسلامة أراضيها وحقوقها المشروعة، في أراضيها «في إشارة للجزر المتنازع عليها». وتعارض بكين وضع جزر دياويو في نطاق المعاهدة الأمريكية-اليابانية، وتحث الولايات المتحدة الأمريكية على احترام الحقائق واتخاذ موقف مسؤول واحترام التزامها بعدم الانحياز لطرف ضد الآخر بشأن قضايا السيادة وسلامة الأراضي، مضيفة إلى أنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون حذرة بشأن أقوالها وأفعالها من أجل القيام بدور بناء في السلام والاستقرار في المنطقة. وأشارت إلى أن موقف الصين من جزر دياويو موقف ثابت وواضح حيث إن هذه الجزر جزء أصيل من الأراضي الصينية، وأن الصين لها سيادة عليها لا تقبل الجدل، وأن احتلال اليابان للجزر «غير قانوني ولا أساس له»، وأن أعمالها الاستفزازية حول القضية لا مبرر لها[2].

وعلى صعيد آخر، تعارض بكين توسّع حلف «الناتو» شرقًا، مشيرة إلى أن الحلف ذاته من مخلفات الحرب الباردة، وكان يجب أن يتفكك ويدرج في التاريخ جنبًا إلى جنب مع حلف وارسو، بل وعارضت تدخله عسكريًا في دول مثل يوغوسلافيا والعراق وسوريا وأفغانستان، وحملته مسؤولية الأزمة الأوكرانية بمحاولاته محاصرة قوة نووية بحجم روسيا من خلال إصراره على التوسع شرقا والتمسك بعقلية الحرب

---

(1) وزير الخارجية الصيني: الهدف الحقيقي لإستراتيجية إندو-باسيفيك الأمريكية هو إنشاء نسخة للناتو في المنطقة، وكالة أنباء شينخوا، 7مارس 2022، متاح على:

http://arabic.news.cn/2022-03/07/c_1310504465.html

(2) أ.ش.أ، الصين ترفض موقف التحالف الأمريكي-الياباني بشأن جزر دياويو، موقع مصراوي، 24 أبريل 2014، متاح على:

https://www.masrawy.com/news/news_reports/details/2014/4/24

الباردة[1]. وأدانت الصين أيضًا وثيقة المفهوم الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي (مفهوم مدريد) التي نُشرت في يونيو عام 2022، والتي اعتبرت أن سياسات وطموحات الصين؛ التي ظهرت للمرة الأولى في المفهوم الإستراتيجي للحلف؛ بمثابة تحدٍ رئيسٍ لقيم ومصالح الحلف، حيث تعمل جاهدة على تقويض القواعد الدولية، فضلا عما تقوم به من في مجال الفضاء ومجالي الإنترنت والبحرية، هذا بجانب علاقاتها الوثيقة مع روسيا، غير أنه يبقى مع ذلك الباب مفتوحًا على «مشاركة بناءة» مع بكين. وأدانت بكين الوثيقة باعتبارها مليئة بعقلية الحرب الباردة والانحياز الأيديولوجي، وتتمسك بموقف خاطئ يقوم على التحدي المنهجي للصين، مضيفة أن الناتو نفسه، في المقابل، يمثل تحديًا منهجيًّا للسلام والاستقرار العالميين، مخلفًا خسائر فادحة وعشرات الملايين من النازحين.

ويرى البعض أنه من خلال إستراتيجيات بناء التحالفات المتعددة مع العديد من الدول البارزة في النظام الدولي، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحجيم النفوذ والصعود الصيني. ولكن ربما سياسات التحالفات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تنجح في احتواء أو تحجيم الصعود الصيني. وهذا يعود إلى تخبط السياسة الأمريكية وخسارتها الحلفاء والشركاء بسبب الانتهازية والنفعية الأمريكية، كما أن الصين تصعد بخطوات هادئة ومدروسة دون الصدام المباشر مع الآخرين، وترى أن ما تقوم به واشنطن من تحالفات وشراكات أمنية وعسكرية جديدة يهدف إلى التغطية على انسحابها الكارثي من أفغانستان، وانكفائها وتراجع دورها في الساحة الدولية، وحتى خسارتها عمليًا للحرب التنافسية الاقتصادية والتجارية مع الصين. وهي تعتبر، في النهاية، أن واشنطن تسبح ضد تيار العصر وطموحات دول المنطقة، ولن تجد فيها من يدعمها، وأن مآل كل خطواتها إلى فشل محتوم.

---

(1) إميل أمين، الناتو والصين... إرث الحرب الباردة، صحيفة الشرق الأوسط، 26 مارس 2022، متاح على: https://aawsat.com/home/article

وفي إطار الرؤية الصينية الرافضة للهيمنة الأمريكية على الإنترنت، تبرز قضية الأمن الإلكتروني، والتي أصبحت فعليا من أكثر مناطق الخلاف بين البلدين[1]. وتشجب الصين وترفض اتهامات الولايات المتحدة الأمريكية لها بالقرصنة، وتدعي بأنها هي ضحية للهجمات الإلكترونية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية. ويشكو المسؤولون والمحللون الصينيون من القيود المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية على دخول شركات الاتصالات الصينية إلى الأسواق مثل شركة (هواوي Huawei)، وشركة (زد.تي.إي Corporation ZTE). كما يستنكر المحللون الصينيون تمويل الولايات المتحدة الأمريكية لتكنولوجيا التحايل على الرقابة على الإنترنت، ويؤيدون حق الدول في الرقابة على المعلومات المتاحة للأفراد داخل حدودها، وهو مفهوم يعرف بـ«السيادة الإلكترونية» على حساب حرية الإنترنت. وكذلك يدين المراقبون الصينيون ما يصفونه «بالهيمنة» الأمريكية على الإنترنت، ويشيرون إلى أن العديد من الموجهات والخوادم وكذلك البرامج المستخدمة لدعم البنية التحتية للإنترنت في الصين إما تصنعها أو تتحكم فيها الشركات الأمريكية، كما لا يقبل الصينيون اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الذي يفيد بأنه يحق للدولة الرد على الهجمات الإلكترونية من جانب واحد باعتبار أن ذلك يخضع لقانون النزاع المسلح. واستمرت تأكيدات الصين على السيادة في عالم المعلومات في أثناء المفاوضات بين البلدين حول هذا الشأن. ومن ضمن الأفكار البارزة الأخرى كان إدراك الصين لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الفضاء الإلكتروني واستمرارها في السيطرة عليه، وبالتالي ينبغي ألا تقلق الولايات المتحدة الأمريكية بشأن هذا المجال بقدر قلق

---

(1) تتمحور خلافات الطرفين على الفضاء الإلكتروني حول خمس نقاط، هي: 1- شرعية استخدام الفضاء الإلكتروني للتجسس الاقتصادي أو الصناعي. 2- استخدامات الأمن القومي للفضاء الإلكتروني في أشكال أكثر تقليدية للتجسس وجمع المعلومات. 3- استخدام الفضاء الإلكتروني مستقبلًا في العمليات العسكرية. 4- الحقوق المفترضة للدول للتحكم في الوصول إلى المعلومات داخل حدودها (تشير الصين إلى هذا المبدأ باسم السيادة الإلكترونية. 5- مسألة كيفية إدارة القواعد والأعراف الدولية والبنية الفعلية للإنترنت.

الآخرين. وترى الصين أن شكوى الولايات المتحدة الأمريكية من الهجمات الإلكترونية لا مبرر لها، بسبب الوضع الذي تتمتع به[1]. أخيرا، تعتبر الصين إستراتيجية الأمن الإلكتروني الأمريكية بمثابة تهديد للمصالح الصينية، حيث يبرز العديد من المحللين الصينيين كيفية استخدام واشنطن لتكنولوجيا الشبكات والمعلومات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وكيف تهدد الهيمنة الأمريكية الإلكترونية الأمن الصيني في المجالات المختلفة. ومن المؤشرات التي تستدل بها الصين على ذلك، إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو 2011 أن الفضاء الإلكتروني أصبح مجالًا جديدًا للحرب، فضلًا عن تسريبات «سنودن» الاستخباراتية في مايو ويونيو 2013، علاوة على اتهام وزارة العدل الأمريكية خمسة من ضباط «جيش التحرير الشعبي الصيني» بتهمة التجسس الاقتصادي في مايو 2014[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه في حين شرعت الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مباحثات ثنائية رسمية بخصوص الفضاء الإلكتروني في عام 2013، إلا أن الصين أوقفت هذه المباحثات في 2014، بعد إدانة الولايات المتحدة الأمريكية لخمسة ضباط بجيش التحرير الشعبي لتجسسهم الإلكتروني على أهداف تابعة للولايات المتحدة. ورغم التخلي عن نهج مجموعة العمل الثنائية المختصة بالفضاء الإلكتروني، جرت بالفعل مباحثات بشأن الفضاء الإلكتروني في الحوار الإستراتيجي والاقتصادي الثنائي في صيف 2015، وتصدر الاتفاق المبدئي للمضي قدما في القضية قائمة النتائج التي عقدت بين شي وأوباما في واشنطن في سبتمبر 2015، لكن دون أي تقدم يذكر.

رغم ذلك، تبقى أسئلة جوهرية حول العلاقة بين الدولتين في ما يخص الفضاء الإلكتروني. وفي غياب مجموعة معايير وإجراءات تفصيلية كاملة لضبط الأنشطة

---

(1) سكوت وارين هارولد وآخرون، التوصل إلى اتفاق مع الصين بشأن الفضاء الإلكتروني، مرجع سبق ذكره.

(2) Amy Chang, Warring State: China's Cybersecurity Strategy (Washington, Center for a New American Security, December 2014).

المثيرة للقلق وقواعد راسية خاصة بالفضاء الإلكتروني، ستستمر هذه المشكلة في تشكيل خطر كبير على تلك العلاقة الثنائية وعلى السلام والاستقرار الإقليميين والنظام العالمي. وختاما، لا تلتقي وجهات نظر الولايات المتحدة الأمريكية والصين في ما يتعلق بالأمن الإلكتروني إلا في نقاط قليلة، وحتى في هذه الحالة، يصعب على الطرفين إحراز التقدم بشأن قضايا مثل عدم استهداف البنى التحتية الحيوية إذا صعب على الطرفين الحفاظ على التقدم المشار إليه في اتفاق قمة سبتمبر 2015 بشأن الفضاء الإلكتروني. وعندما يتعلق الأمر بالتوصل إلى اتفاق شامل ومجد ودائم بشأن قواعد الأهداف المشروعة في الفضاء الإلكتروني، ما يزال هناك الكثير من العمل لإنجازه[1]، على الرغم من اهتمام واشنطن وبكين بقضايا الأمن الإلكتروني، إلا أنهما مازالا يواجهان عقبات كبيرة في سبيل تطوير الجهود التعاونية، وتحسين التفاهم المتبادل بشأن هذه المسألة[2].

وفي إطار رؤية الصين المعارضة لتسييس قضايا مكافحة الإرهاب واستخدامها كأدوات لسياسة الكيل بمكيالين (ازدواجية معايير) وعقلية الحرب الباردة، ورفض ممارسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لأغراض جيوسياسية من خلال استخدام الجماعات الإرهابية والمتطرفة تحت ستار لمكافحة الإرهاب والتطرف الدولي، انتقدت الصين التدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق تحت ذريعة مكافحة الإرهاب مشيرة غلى أنها المتسببة في الفوضى التي تشهدها تلك البلدان، كما انتقدت قيادة أمريكا للتحالف الدولي ضد داعش وفي دعوتها بعض الدول دون غيرها للمُشاركة فيه، ورفضها أن يكون ضد كُل التنظيمات الإرهابية، كذلك انتقدت أيضًا قيام الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد برفع الحركة حركة تركستان الشرقية الإسلامية (المصنفة دوليا كمنظمة إرهابية منذ عام 2002 ومقرها باكستان)

(1) سكوت وارين هارولد وآخرون، التوصل إلى اتفاق مع الصين بشأن الفضاء الإلكتروني، مرجع سبق ذكره.

(2) Amy Chang, Warring State: China's Cybersecurity Strategy, Op.cit.

من القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية في أواخر عام 2020، كخطوة لاحتواء الصين بالإرهاب[1]. من ناحية أخرى، اقترحت الصين (بالاشتراك مع روسيا) تشكيل جبهة عالمية لمواجهة الإرهاب تقوم الأمم المتحدة بدور رئيس فيها.

2- الأدوات الاقتصادية:

تحرص الصين على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية القائم على المنفعة المتبادلة والفوز المشترك إيمانا منها بأن العلاقات الاقتصادية والتجارية لها أهمية بارزة بالنسبة لهما؛ فمثلما يشكل الاقتصاد الأمريكي فائدة للصين، يشكل أيضًا اقتصاد صيني مزدهر فائدة للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن العلاقة التي تربط البلدين تعتبر علاقة اعتماد متبادل؛ وكذلك لاستقرار وتنمية الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يدفعها إلى علاقات تعاون بينهما وتعزيزها[2].

وفي هذا الإطار، وفرت الصين منذ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح 1978 قوة دافعة مستمرة وفرصة مهمة لتنمية البلدان الأخرى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. وطبقا للكتاب الأبيض الذي نشرته الصين في عام سبتمبر 2018 حول العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أضحت الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة كدولة واحدة، وأسرع سوق تصدير للسلع الأمريكية نموًا وأكبر مصدر لواردات الولايات المتحدة الأمريكية. كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق تصدير للصين، وسادس أكبر مصدر للواردات. وطبقًا للإحصاءات الصينية بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين

---

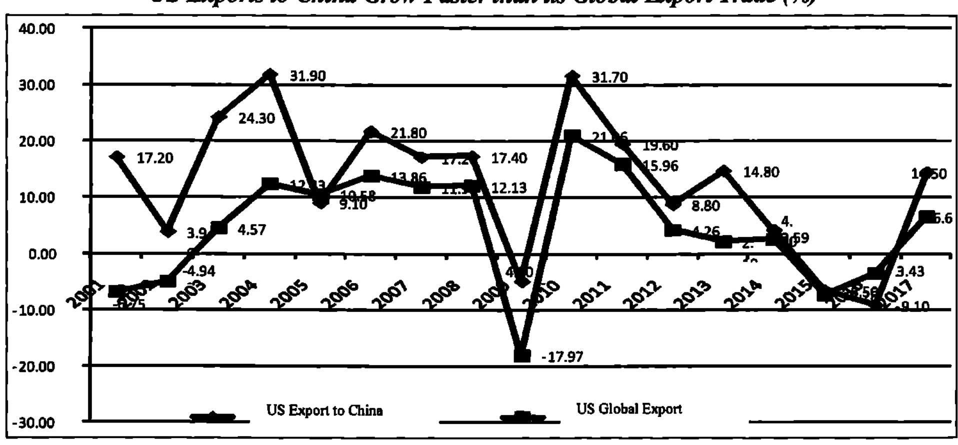
(1) الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مخرب للسلام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وكالة أنباء شينخوا، 16 سبتمبر 2019، متاح على:

http://arabic.news.cn/2021-09/16/c_1310192148.htm

(2) منى هاني محمد سالم، القضايا الأمنية في العلاقات الأمريكية الصينية، مرجع سبق ذكره، ص71.

والولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة في عام 2020 بنـــسبة 586.72 مليـــار دولار أمريكي.ووفقًا لبيانات الجمارك الصينية، فقد ارتفع حجم الصادرات من الـصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من يناير إلى ديسمبر 2020 بنـسبة 7.9٪ إلى 451.81 مليار دولار، في حين وردت الولايات المتحدة الأمريكية سـلعًا إلى الـصين بقيمتـه 134.9 دولار مليـار، بزيـادة 9.8٪ بالمقارنـة مـع الفـترة نفـسها مـن عام 2019[(1)].

كما أضـحت الـصين سـوقًا مهمـا لاسـتيراد البـضائع الأمريكيـة أيـضًا مثـل الطائرات والمنتجات الزراعية والسيارات والدوائر المتكاملة. وتشير إحـصاءات الأمـم المتحدة إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكيـة مـن الـسلع إلى الـصين في عام 2017 بلغت 129.89 مليـار دولار أمريكـي، بزيـادة قـدرها 577٪ عـن 19.18 مليار دولار أمريكي في عام 2001، وأعلى بكثير مـن متوسـط معـدل نمـو إجمـالي الصادرات الأمريكية البالغ 112٪، كما هو موضح في الشكل التالي.



Source: UNCTAD

شكل (10) زيادة نمو حجم الصادرات الأمريكية للصين مقارنة بإجمالي الصادرات الأمريكية العالمية في الفترة من (2001-2017)

(1) China releases white paper on facts and its position on trade friction with U.S., Embassy of the People's Republic of China in Jamaica, 26-9-2018, Available At: http://jm.chineseembassy.org/eng/xw/201809/t20180926_4273374.html

ووفقًا للإحصاءات الأمريكية، ارتفعت التجارة الثنائية في الخدمات من 24.94 مليار دولار أمريكي في عام 2007 إلى 75.05 مليار دولار أمريكي في عام 2017. ووفقًا لـ MOFCOM، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر شريك تجاري للخدمات للصين؛ ووفقًا لـ USDOC، تعد الصين ثالث أكبر سوق لصادرات الخدمات الأمريكية. وبالرغم من السياسة التجارية العدائية للرئيس ترامب تجاه الصين ظلت السوق الأمريكية أهم سوق تجاري للصين خلال عام 2020[1].

الصين والولايات المتحدة الأمريكية شريكان استثماريان مهمان، ويميل ميزان الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فالاستثمار الأمريكي في الصين بلغ خلال 2020 أكثر من 123 مليار دولار، بينما وصلت قيمة استثمارات الصين في أمريكا 38 مليار دولار فقط. ووفقًا لـ MOFCOM، بحلول نهاية عام 2017، كان هناك ما يقرب من 68000 مؤسسة ممولة من الولايات المتحدة الأمريكية في الصين بأكثر من 83 مليار دولار أمريكي في الاستثمار الفعلي. ومع الزيادة السريعة في الاستثمار المباشر من قبل الشركات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت الأخيرة وجهة مهمة للاستثمار الصيني[2].

لقد جنت الصين والولايات المتحدة الأمريكية فوائد هائلة، وخلقتا نتائج مفيدة للجانبين من التعاون التجاري والاقتصادي. وفي هذا الإطار، أشار تقدير مشترك لمجلس الأعمال الأمريكي الصيني وOxford Economics إلى أن الواردات من الصين في عام 2015 أدت إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 0.8 نقطة مئوية، كما ساهمت الصادرات إلى الصين والاستثمار الثنائي الاتجاه بـ 216 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الأمريكي بمقدار 1.2 نقطة مئوية، كما

(1) China releases white paper on facts and its position on trade friction with U.S., Embassy of the People's Republic of China in Jamaica, Op.cit.

(2) Ibid.

أدت منتجات القيمة مقابل المال من الصين إلى انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلكين الأمريكيين، كما خلق التعاون التجاري والاقتصادي عددًا كبيرًا من الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقًا لتقديرات مجلس الأعمال الأمريكي الصيني، في عام 2015، دعمت الصادرات الأمريكية إلى الصين والاستثمار ثنائي الاتجاه بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين 2.6 مليون وظيفة في أمريكا، كما عزز التعاون التجاري والاقتصادي الارتقاء بالصناعة الأمريكية في تعاونها التجاري والاقتصادي مع الصين، حيث عززت الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات قدرتها التنافسية الدولية من خلال الجمع بين عوامل الإنتاج التنافسية في البلدين؛ على سبيل المثال، تم تصميم أجهزة iPhone في الولايات المتحدة الأمريكية، وتصنيعها وتجميعها في الصين، وبيعها في العالم. ووفقًا لتقرير Goldman Sachs في عام 2018، فإذا نقلت شركة Apple Inc جميع إنتاجها وتجميعها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن تكلفة منتجاتها ستزيد بنسبة 37٪. في مجال التعاون التكنولوجي، حيث تتمتع الشركات الأمريكية التي لديها مبيعات واستثمارات في الصين بفوائد الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي المطبقة في الصين، بحيث يمكن للمنتجات الأمريكية التكيف بشكل أفضل مع السوق العالمية المتغيرة، ومن خلال التصنيع للشركات الأمريكية، مكنت الصين الولايات المتحدة الأمريكية من استثمار المزيد من الأموال والموارد في الابتكار والإدارة، والتركيز على التصنيع الراقي والخدمات الحديثة، ورفع مستوى صناعتها بمزيد من القيمة المضافة والتكنولوجيا العالية. وقد ساعد هذا أيضًا الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على الطاقة والموارد وتخفيف الضغط في حماية البيئة في الداخل، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قدرة على المنافسة في العالم(1).

وجدير بالذكر إلى أنه لم تنجح إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب، في تحقيق طلاق/انفصال تجاري بين واشنطن وبكين، فعلى الرغم من تراجع الصادرات

(1) China releases white paper on facts and its position on trade friction with U.S., Embassy of the People's Republic of China in Jamaica, Op.cit.

الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الأخيرة تعتمد بشكل كبير على بكين لتوفير 25٪ من حاجتها في عديد الصناعات. ولم ينجح ترامب في الإضعاف (البسيط) لحجم صادرات الصين إلى بلاده، دون الضغط على عديد الشركات المحلية، مثل مايكروسوفت وجوجل وأبل وأمازون؛ إذ استمرت هذه الشركات في التعامل مع الشركات الصينية للحصول على حاجتها لإكمال منتجاتها[1].

ولتسهيل الحوار الاقتصادي بين الجانبين، تم تأسيس عدد من آليات الاتصال والتنسيق مثل اللجنة المشتركة للتجارة والحوار الاقتصادي الشامل[2]، وما تلعبه من دورا مهما في المساعدة على بناء الثقة بين البلدين، هذا بجانب الدور الذي يلعبه مجلس الأعمال الأمريكي الصيني؛ وهو منظمة غير ربحية تجمع الشركات الأمريكية التي تعمل في الصين. ويبلغ الشركات المنضوية تحت عضويته أكثر من 185 شركة أمريكية؛ في تعزيز العلاقات الثنائية ودفع التعاون الاقتصادي والتجاري سواء من خلال طرح مبادرات تعاون أو غيرها[3].

وفي إطار حرصها على تسوية القضايا الخلافية حول التجارة بين البلدين عبر الحوار والمفاوضات على أساس المساواة والاحترام المتبادل والتعاون متبادل المنفعة، أبقت الصين على باب المفاوضات مفتوحًا، وأجرت جولات متتالية من المفاوضات الاقتصادية والتجارية مع الجانب الأمريكي واقترحت حلول عملية. وبعد حربٍ تجارية شنتها واشنطن استمرت قرابة السنتين، تمكنت بكين من التوصل إلى اتفاق «المرحلة الأولى» التجاري في يناير 2021، تعهدت بموجبه شراء سلع وخدمات

---

(1) محمد فرحات، حرب تحت الأرض بين الصين وأمريكا لقيادة العالم.. سر الرقم 17، مرجع سبق ذكره.

(2) حسين إسماعيل، الصين والعالم: كيف ترى الصين العالم وكيف يرى العالم الصين، بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2021، ص231.

(3) رئيس مجلس الأعمال الأمريكي الصيني: المعرض ناجح للغاية، Cgtn عربية، 12 نوفمبر 2018، متاح على:

https://arabic.cgtn.com/news/3d3d674d66427a4e77597a6333566d54/p.html

أمريكية إضافية بقيمة 200 مليار دولار على مدى عامين، تشمل بضائع تتراوح من السيارات والآلات والنفط إلى المنتجات الزراعية. ومن جانبها، تعهدت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتعليق أي زيادة جديدة في الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية[1]. وطالما أكدت بكين أنها لا ترغب في حرب تجارية لقناعتها بأنها والولايات المتحدة الأمريكية تشكلان أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، وأي توتر أو تأزيم بينهما لا يصب في مصلحة التوصل إلى حل للنزاعات التجارية القائمة، ويضرّ بالبلدين على حد سواء بشكل مباشر، كما يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي. لكن وبالرغم من الحرص الصيني على استمرار الحوار وتسوية الخلافات عبر التفاوض، وبالرغم من إدراكها أن هذا الارتباط الاقتصادي والتجاري المتداخل بينهما يجعل من نشوب نزاعات تجارية بين الجانبين أمرا طبيعيا، لكنها في الوقت نفسه أكدت على أنها ستتعامل الصين بحزم ووضوح حيال تصعيد الاحتكاكات التجارية التي تشنها واشنطن بين الحين والآخر، كما أنها لا تخشى تلك الحرب، وستخوضها إذا لزم الأمر، وإذا زادت الولايات المتحدة الأمريكية الرسوم الجمركية، فإن الصين ستضطر إلى اتخاذ إجراءات مضادة ضرورية لحماية حقوقها ومصالحها الشرعية[2].

وفي إطار الرفض الصيني لممارسات الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى أنها تقوض مصالح الصين عبر انتهاج سياسات أحادية وحمائية، رفضت الصين قرار وزارة الخزانة الأمريكية بتصنيف الصين دولة «تتلاعب بالعملة»[3]، كما عارضت تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات الأحادية، وما يسمى «بالسلطة القضائية طويلة الذراع»، وكذلك تصرفات التنمر الأمريكية المتمثلة في القمع التعسفي ضد الشركات

---

(1) فوزي بن جامع، توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فرانس 24، 15 يناير 2021، متاح على: https://www.france24.com/ar

(2) ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطًا قصوى على الصين أمر لا جدوى منه، وكالة أنباء شينخوا، 3 أغسطس 2019، متاح على: http://arabic.news.cn/mymc/index.html

(3) الصين تأسف على قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف الصين دولة تتلاعب بالعملة، وكالة أنباء شينخوا، 6 أغسطس 2019، متاح على: http://arabic.news.cn/mymc/index.html

الصينية خاصة التكنولوجية منها مثل «هواوي»، و« تينسنت»، و« وي تشات» وفقًا للقوانين المحلية الأمريكية[1]. كما انتقدت تهديدات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بفك الارتباط الاقتصادي مع الصين أو ما يسمىٰ بـ«الانفصال الاقتصادي الشامل»، وطالبتها بالتوقف عن ذلك والاستفادة من جوانب القوة لدىٰ كل منهما لتحقيق التنمية المشتركة ودفع العلاقات من خلال التعاون، والالتزام بمسؤولياتهما تجاه العالم[2]. كذلك انتقدت التهديدات الأمريكية بتجريدها من وضع الدول النامية في منظمة التجارة العالمية، وهو ما عدته الصين من أساليب الضغط التي لم تفلح مطلقا[3]. ومن ناحية أخرىٰ، تنتقد الصين الاتهامات المتكررة لها من قبل الإدارات الأمريكية بشأن انتهاكات حقوق الملكية مشيرة إلىٰ أنها تتجاهل بشكل كامل جهود الصين وإنجازاتها في هذا الصدد[4]، مؤكدة أنها تعارض الحمائية التجارية التي تنتهجها أية دولة باسم حماية حقوق الملكية الفكرية، وأن نزاعات حقوق الملكية الفكرية يجب حلها من خلال الوسائل القانونية. وترفض بكين أيضًا اتهامات واشنطن لها بخرق اتفاقية منظمة التجارة العالمية في الجزء الخاص بالملكية الفكرية في العلاقات التجارية، وتنفي الصين امتلاكها لأية برامج حكومية تستهدف سرقة حقوق الملكية الفكرية والتقنية. كما تؤكد أن الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية ضد السلع الصينية، بزعم انتهاك حقوق الملكية الفكرية، تنتهك التزاماتها والتفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات، وقد تقدمت بكين بشكوىٰ ضد

---

(1) الصين تعارض بحزم العقوبات الأمريكية ضد إحدىٰ شركاتها، وكالة أنباء شينخوا، 24 يوليو 2019، متاح علىٰ: http://arabic.news.cn/mymc/index.html

(2) وزير الخارجية الصيني يدعو إلىٰ التعاون بدلا من فك ارتباط العلاقات الصينية-الأمريكية، وكالة أنباء شينخوا، 6 أغسطس 2020، متاح علىٰ: http://arabic.news.cn/mymc/index.html

(3) المثابرة وعقلية التعاون متبادل النفع أساس لمحادثات تجارية بناءة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكالة أنباء شينخوا، 1 أغسطس 2019، متاح علىٰ:
http://arabic.news.cn/mymc/index.html

(4) لمزيد من التفاصيل انظر:
China releases white paper on facts and its position on trade friction with U.S, Op.cit.

واشنطن لدى منظمة التجارة العالمية بخصوص هذا الأمر[1]. وفي خطابه إلى قادة العالم خلال منتدى دافوس عبر الإنترنت في يناير 2022، دافع الرئيس الصيني عن التعددية محذرًا من تداعيات تدهور العلاقات بين القوى الكبرى بأنها ستكون كارثية، وأن المواجهة لا تحل المشكلات[2].

بشكل عام، يمكن القول إن البلدين قد بذلا جهودا كبيرة على مدار الأربعين عاما الماضية لدفع العلاقات الاقتصادية والتجارية باعتبارها العامل الذي يمثل التوازن في العلاقات الصينية الأمريكية إلى الأمام والتغلب على العقبات بمختلف أشكالها، الأمر الذي مثَّل أساسًا ومحركًا للعلاقات الثنائية الشاملة.

3- الأدوات الأمنية:

انطلاقًا من رؤية الصين حول بناء الأمن المشترك والمستدام، وبناء مجتمع أمني مشترك، تحرص الصين على معالجة بعض القضايا الأمنية العالمية ومن بينها قضية تغير المناخ، وأمن الطاقة، وأمن الصحة العامة، والحد من التسلح، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقًا من إيمانها بالمسؤولية الدولية المشتركة والخاصة للتصدي لمثل هذه التهديدات العابرة للحدود، باعتبارهما أكبر اقتصادين في العالم وعضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي.

وفي إطار الجهود المشتركة بين البلدين في التعامل بشأن قضية تغير المناخ، تم إدراج الموضوع في الحوار الإستراتيجي والاقتصادي بين البلدين منذ عام 2013، كما اتفق الجانبان على خفض معدل انبعاثات المركبات الثقيلة والمركبات الأخرى، وإطلاق التعاون حول احتجاز ثاني أكسيد الكربون، واستخدامه وتخزينه، إضافة إلى رفع كفاءة الطاقة في المباني والصناعة، وبناء شبكات ذكية للمعلومات الأساسية حول

---

(1) محمد غروي، «دبلوماسية المساعدات» إستراتيجية ثلاثية الأبعاد، صحيفة إندبندنت عربية، 9 أبريل 2021، متاح على: https://www.independentarabia.com/node

(2) رئيس الصين يحذر من «عواقب كارثية» لأي مواجهة عالمية، موقع العربية، 17 يناير 2022، متاح على: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2022/01/17

استخدام الطاقة وذلك خلال الدورة الخامسة للحوار الإستراتيجي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي عقدت في يوليو 2014. وفي أبريل من هذا العام، وقعت الحكومتان الصينية والأمريكية على «البيان الأمريكي- الصيني المشترك بشأن تغير المناخ»، وأنشأتا فريق عمل حول تغير المناخ ليكون مسؤولًا عن تنفيذ الخطط التعاونية المنصوص عليها بين البلدين. وفي نوفمبر 2014، تم التوصل بين الجانبين إلى اتفاق مشترك سمي (خطة الكربون China US- Carbon Deal) حاسم ومفاجئ بعد مفاوضات سرية دامت تسعة أشهر بين الجانبين من أجل الحد من انبعاثات الصين في حدود 2030، وقد اعتبرت هذه الخطة بمنزلة نجاح للتعاون الدولي بشان الطاقة النظيفة من أجل تعزيز الأهداف الوطنية الهادفة إلى التخفيف من التغيير المناخي. ومن المعلوم أن البلدين مسؤولان عن 40٪ من الغازات العالمية الإجمالية[1]. ومن ناحية أخرى، رحبت الصين بعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاقية باريس في عهد الرئيس بايدن؛ والتي كانت انسحبت منه في عهد الرئيس ترامب؛، ودعت الجانب الأمريكي التمسك بالاتفاقية، وتحمل مسؤولياته الواجبة وتقديم إسهاماته المستحقة عليه. وخلال قمة كوب 26 نوفمبر 2021، تم الإعلان عن اتفاق مفاجئ مشترك حول تعزيز التحرك حيال المناخ، يقر الطرفان فيه بالفارق الموجود بين الجهود الحالية وأهداف اتفاق باريس، وبالتالي ضرورة العمل معا على تعزيز التحرك حيال المناخ، فالتعاون هو السبيل الوحيد لهما. وقد قررت الصين والولايات المتحدة الأمريكية تشكيل مجموعة عمل مشتركة حول تغير المناخ، ورحب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بالاتفاق معتبرا أنه «خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح[2].

---

(1) الحسين شكراني، الصين والمفاوضات المناخية العالمية بين تعزيز النمو الاقتصادي ومحدودية التفاعل السياسي مع الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، العدد (452)، أكتوبر 2016.

(2) سوار سويهي، قمة كوب 26: الصين والولايات المتحدة الأمريكية تتوصلان إلى اتفاق «مفاجئ» لتعزيز التعاون المناخي، فرانس 24، 11 نوفمبر 2021، متاح على:

https://www.france24.com/ar

وفي ما يخص أمن الصحة العامة، تحرص بكين على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في بناء مجتمع عالمي صحي مشترك خاصة بعد التداعيات التي أفرزتها جائحة فيروس كورونا المستجد والتي أكدت على أهمية التعاون باعتباره سلاح العالم الوحيد لمكافحة مثل هذه الأوبئة، مؤكدة على أن الأولوية الملحة لمكافحة الجائحة في العالم هي تجاوز عجز اللقاح، وسد «فجوة اللقاح»، وتعزيز التوزيع الدولي العادل للقاحات، وجعل اللقاح منفعة عامة للعالم. وطرحت بكين مبادرة التحرك العالمي للتعاون في مجال اللقاح، وقدمت لقاحات إلى الدول النامية ذات الاحتياجات، وبلغت الكميات الإجمالية للقاحات المقدمة من الصين 1.7 مليار جرعة من اللقاح والمواد الخام له. كما دعت الصين الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء آلية تعاون للصحة العامة العالمية والوقاية من الأمراض المعدية والسيطرة عليها، وتعزيز التبادلات والتعاون الدوليين على نحو أكبر.

وعلى صعيد قضية الحد من التسلح، أبدت بكين استعدادها للحوار مع واشنطن في محادثات الحد من التسلح النووي أو ما يعرف محادثات «الاستقرار الإستراتيجي»، بشرط أن تقلص واشنطن مخزونها النووي إلى مستوى مخزون الصين[1]. ومن خلال بيان الخماسي النووي في يناير 2022، تعهد الطرفان بالالتزام بتجنب اندلاع مواجهة نووية، والتعهد بتقليص المخاطر الإستراتيجية، وكبح جماح سباق التسلح في العالم. كما أبدى الطرفان التزامهما بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك ما تنص عليه المادة السادسة حول «مواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفاعلة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر، وبنزع السلاح النووي، وبشأن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفاعلة[2]. ومن المعلوم أن الصين قد دأبت على رفض فكرة إجراء محادثات

---

(1) واشنطن «تأمل» بدء محادثات مع بكين للحد من التسلح قريبًا، العين الإخبارية، 16 ديسمبر 2021، متاح على: https://al-ain.com/article/us-hopes-control-china-soon

(2) هبة القدسي، ورائد جبر، «الخماسي النووي» يتعهد تقليص المخاطر الإستراتيجية في العالم، صحيفة الشرق الأوسط، 4 يناير 2022 متاح على: https://aawsat.com/home/article

للحدّ من التسلّح؛ إذ ترىٰ أن الترسانة النووية الأمريكية تفوق مثيلتها الصينية بنحو 20 مرة، مشيرة إلىٰ أنها لا تسعىٰ لتحقيق المساواة مع القوىٰ النووية، وإن قدرتها النووية مخصصة للدفاع عن النفس فقط. وتعارض الصين دوما تطوير ونشر أنظمة الدفاع الصاروخي إقليميا وعالميا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بما يقوض الاستقرار الإستراتيجي، كما تعارض الصين نشر صواريخ باليستية متوسطة المدىٰ علىٰ البر من قبل الدولة نفسها في محيط دول أخرىٰ[1]. وفي سياق آخر لطالما أكدت الصين علىٰ أهمية الحوار والدبلوماسية كوسيلة لحل القضية النووية الكورية والإيرانية، لذا طالبت الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الديمقراطية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بالعودة إلىٰ المحادثات والانخراط معا بحثا عن حل فاعل لتسوية خلافاتهما، وضرورة الابتعاد عن سياسة فرض العقوبات والحصار عليهما، نظرا لعدم جدواها ولأنها تعمل علىٰ تعقيد وتصاعد الأزمتين أكثر.

كما تولي الصين أهمية كبيرة لإقامة حوار وتعاون بشأن قضية أمن الطاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز التعاون في مجال الغاز الطبيعي والطاقة الجديدة، والعمل مع المجتمع الدولي علىٰ صيانة الأمن والاستقرار لسلاسل الصناعة والإمداد العالمية. ورغم التنافس السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فإنهما مرتبطتان ببعضهما البعض عندما يتعلق الأمر بالطاقة، فالصين تستورد الوقود الأحفوري من الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستورد تقنيات الطاقة منخفضة الكربون من الصين، وتعتبر إدارة هذه الحركة التجارية في ظل التوترات المتصاعدة تحديًا كبيرًا للدولتين.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها بكين للتعاون مع واشنطن بشأن مكافحة تلك التهديدات المشتركة العابرة للحدود، إلا أن البعض يرىٰ أن المنافسة الإستراتيجية بين

---

(1) ستيفاني نيبيهاي، الصين تحث أمريكا وروسيا علىٰ خفض ترسانتهما النووية، وكالة رويترز، 11 يونيو 2021، متاح علىٰ:

https://www.reuters.com/article/china-nuclear-ia7-idARAKCN2DN0ZC

القوى العظمى تضع قيودًا حقيقية على مثل هذا التعاون، على سبيل المثال، في مجال الصحة العامة العالمية، تكمن المشكلة في إقناع كل حكومة على الموافقة على آلية عقوبات قابلة للتطبيق عالميًا أو بعض آليات التنفيذ الأخرى. ولن توافق الصين على أي إصلاح من شأنه أن ينطوي على عمليات تفتيش تدخلية في منشآت البحث العلمي لديها، وحتى إذا وافقت بكين على لغة غامضة تُفسر على أنها تسمح بهذه الإجراءات، فإن الدرس المستفاد من جائحة «كوفيد-19» هو أنها لن تفي بالتزامها عند حدوث أزمة[1]. ويرى آخرون، أن التعاون قد يكون متوقفًا على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بتقدم الصين في حوكمة الصحة المحلية من خلال مقاربتها كشريك على قدم المساواة[2].

مثال آخر، بالرغم من التعهدات والالتزامات وجود مصلحة مشتركة في الحد من التسلح النووي والتعهدات بذلك على نحو ما أكده بيان الخماسي النووي الصادر في يناير 2022، إلا أن الإجراءات الفعلية عكس ذلك، والواقع النووي يختلف عما ورد في هذا البيان، فالرهان على هذا النوع من الأسلحة الفتاكة مازال قائمًا، ووجوده وصرف الموازنات الطائلة على تطويره يعني أن احتمال استخدامه في يوم من الأيام غير مستبعد بالمرة. من ناحيتها، ترى بكين أن مثل تلك الجهود لن تجدي ثمارها من دون وجود قيود مقابلة على الدفاعات الصاروخية الأمريكية، لهذا لا ترغب في تقييد الأنظمة التي تطورها فهي لن توافق أبدًا على أن تكون عتبة الأسلحة النووية لديها أقل مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو أية دولة أخرى. كما أن التعزيز العسكري الهائل للصين، والتحديث النووي يحدثان في وقت تحدد فيه المواجهة

---

(1) توماس رايت، المحور على وشك التحطم: هل سينجو العالم المنقسم من التهديدات المشتركة؟ صحيفة إندبندنت عربية، 14 أكتوبر 2021، متاح على:
https://www.independentarabia.com/node

(2) Xirui Li, NTU, Why China and the United States aren't cooperating on COVID-19, 24 July 2021, East Asia Forum, Available At: https://www.eastasiaforum.org/2021/07/24/why-china-and-the-united-states-arent-cooperating-on-covid-19/

الجيوسياسية وانعدام الثقة المتبادل بين بكين وواشنطن إطار التفسير وردة الفعل، وهو ما يتضح في اللغة التصعيدية من الجانبين الأمريكي والصيني منذ أن تولى الرئيس بايدن السلطة في البيت الأبيض، وإدراك كثيرين من الخبراء أن ثمة سباق تسلح مع الصين يجري بالفعل الآن، وما تكشفه صور الأقمار الصناعية يؤكد ذلك. لذلك حتى ذلك الحين، يمكن أن يظل الوضع أقرب إلى حالة المنافسة، وقد يعتمد التعاون المستقبلي بين القوتين العظميين في معالجة تلك التهديدات على إعادة بناء الثقة المتبادلة، وتطوير فهم مشترك لأفضل الممارسات لدى بعضهما البعض.

4- الأدوات الثقافية:

في إطار الحرص الصيني على تعزيز التبادل الثقافي بين البلدين، هناك الآلية الرفيعة المستوى للتبادل بين الشعبين، والتي أنشئت منذ عام 2010، وأصبحت جسرًا للاتصال بين الشعبين. وهناك أيضًا برنامج فولبرايت للطلاب الأمريكيين وبرنامج فيلق السلام في الصين؛ تم إلغاؤهما من قِبَل الرئيس ترامب؛ كما ظلت الصين أكبر مصدر للطلاب الدوليين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019، بعدد طلاب 370.000[1]. وتم أيضًا إنشاء أقسامٍ للغة الصينية في العديد من المدارس والجامعات الأمريكية. وباعتبارها جزءًا مهمًّا في التبادل الثقافي، أصبحت معاهد كونفوشيوس في الولايات المتحدة الأمريكية منصة حاسمة لبرامج التبادل بين الشعبين الصيني والأمريكي، وحتى 2015، بلغ عدد معاهد كونفوشيوس نحو 107 و451 حجرة كونفوشيوس دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية، مسجل فيها 300 ألف طالب[2].

---

(1) Cheng Li and Ryan McElveen,The deception and detriment of US-China cultural and educational decoupling, October 14, 2020, Available At: https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/10/14/the-deception-and-detriment-of-us-china-cultural-and-educational-decoupling

(2) مقالة خاصة: التبادلات بين الشعبين تدفع العلاقات الصينية - الأمريكية، وكالة أنباء شينخوا، 22 يونيو 2015، متاح على: http://arabic.news.cn/big/2015-06/22/c_134346073.htm

- **رؤية مستقبلية**، يلحظ مما تقدم، سعي بكين المستمر لتأسيس علاقات بناءة مع الجانب الأمريكي، إلا أنها تصرّ في الوقت ذاته على التأكيد على مصالحها الجوهرية الخاصة - مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي والإيغور وهونج كونج، ولا تدع أية فرصة تمر دون أن تؤكد على مثالب النظام الأمريكي[1]. لكن رغم التوترات الجارية والخلافات المحتدمة بين البلدين التي تشمل التنافس الاقتصادي، وكذلك الأوضاع في منطقة الإندو-باسيفيك (بحر الصين الجنوبي، بحر الصين الشرقي، وشبه الجزيرة الكورية، وتايوان، وشبكة التحالفات الأمريكية، منظومة الدفاع الصاروخي الأمريكي ثاد)، وانزعاج الصين من التدخل الأمريكي في النزاعات الأمنية في الجوار المباشر للصين، إلا أن البلدين قد وصلا إلى حال من الاعتماد الاقتصادي والتجاري المتبادل يتعذر معه نشوب نزاع مسلح بينهما، وإن ظلت المناكفات والحرب الإعلامية بينهما على ما هي عليه[2]. ويدرك كِلا البلدين أهمية الحفاظ على التوازن الجيوسياسي حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة، وما تزال الصين تعتبر التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية أولوية قصوى للحفاظ على النمو والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وتحتاج الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا إلى الحفاظ على العلاقات الودية مع الصين لأنها بحاجة إلى سوق عالمي مستقر، مع الحفاظ على التوازن بين الشراكة والاحتواء. وعليه سوف تستمر العلاقات بين واشنطن وبكين في التأرجح بين المواجهة والردع من ناحية، والتواصل والدبلوماسية والتعاون من ناحية أخرى. وربما يكون أفضل سيناريو للعلاقة هو استمرار التنافس التعاوني، وهو أن تحمل العلاقات الصينية الأمريكية عناصر للمنافسة بقدر ما تحمل عناصر للتعاون، وأن كل طرف من أطراف هذه العلاقة سيحاول توجيه هذه العلاقة بما يحقق له أقصى مصالح ممكنة في عناصر القوة المتاحة لديه وقدرته على تعبئتها وتوظيفها آخذًا في

---

(1) جوناثان ماركوس، العلاقات الأمريكية الصينية بعيدًا عن كليشيهات الرحب الباردة، مرجع سبق ذكره.

(2) عزت سعد، ما وراء التوتر بين الصين وأمريكا، صحيفة الشروق، 16 مايو 2020، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx

الاعتبار جوانب الضعف التي يعاني منها، والتي يمكن أن يسعى الطرف الآخر إلى التعامل معها أيضًا وتوظيفها بما يخدم مصالحه وأهدافه، فالتنافس حالة طبيعية في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لأن العلاقات الدولية هي علاقات قائمة على القوة من أجل تحقيق المصلحة الوطنية لكل دولة، وأن التعاون هو تكتيك بين الطرفين لحاجة الاعتماد المتبادل بينهما، كما أنه ضرورة عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي تواجه الأمن الدولي، ولذلك يبقى من الصعب احتمال نشوب حرب بين الطرفين نظرا للمصالح القسرية التي تربطهما معا، والتي ستتضرر كثيرًا إذا ما حدث صدام أو حرب بينهما.

• **الصين وروسيا:**

تعد العلاقات الصينية الروسية من أهم العلاقات الثنائية بالعالم، حيث ترتبط الصين بعلاقات وطيدة وعميقة مع روسيا، وكان اختيار شي جين بينغ لموسكو لتكون أولى زيارته الخارجية الأولى بعد انتخابه رئيسا للبلاد في عام 2013، هو خير برهان على قوة العلاقات بين البلدين، والتي شهدت منذ ذلك الحين تطورا كبيرًا[1].

أولًا- انعكاس الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على سياسة الصين تجاه روسيا:

تأتي روسيا على رأس أولويات السياسة الخارجية الصينية، حيث ترى بكين أن موسكو أهم شريك إستراتيجي لها، وعلاقاتهما هي الأكثر أهمية على صعيد العلاقات الثنائية ونموذج مهم للعلاقات بين القوى الكبرى، وهو ما اتضح في وصف الرئيس الصيني، شي جين بينغ للرئيس الروسي فلاديمير بوتين «بصديقه المفضل»، وكذلك وصف الزعيمان لعلاقاتهما «بالأفضل تاريخيًّا» وتتفوق في قوتها ومتانتها على أي تحالف، وهو مما يبرز مدى قوة العلاقة بينهما[2].

---

(1) عماد الأزرق، شي جين بينج: الصعود على القمة، مرجع سبق ذكره.

(2) منى الشقاقي، بوتين «صديق الصين المفضل».. فهل قربت أميركا خصميها؟! موقع العربية، 7 يونيو 2019، متاح على:

https://www.alarabiya.net/arab-and-world/american-elections-2016/2019/06/07

وترتكز سياسة الصين في إدارة علاقاتها بروسيا إلى مجموعة من الأسس أهمها: معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي الموقعة منذ عام 2001، والتي حددت المبادئ الأساسية والتوجيهية للعمل المشترك وعلى رأسها المساواة ومراعاة مصالح بعضهما البعض، والتحرر من الظروف السياسية والأيديولوجية، والتحرر من بقايا الماضي، وبذلك أرست المعاهدة أساسًا سياسيًا وقانونيًا قويًا لعلاقات مستقرة وثابتة ومتعددة الأوجه بين البلدين. وتستند العلاقات أيضًا إلى ما يسمى باللاءات الثلاثة المتمثلة في «لا للتحالف، لا للمواجهة، لا لاستهداف أي طرف ثالث»، أما المباحات فـ«جيرة صالحة، وشراكة قوية، وصداقة متينة»[1]. كما تتسم العلاقات أيضًا بالطابع الإستراتيجي القائم على التعاون في المجالات كافة، وهو ما يؤكد أهميتها الإستراتيجية بالنسبة لطرفي العلاقة وعلى ما تتسم به من شمول، وأخيرًا، قابلية هذه العلاقة للتطوير المستمر والارتقاء إلى مستويات أعلى (لا سقف لها) نظرًا لتوافر العوامل الموضوعية التي تدفع في هذا الاتجاه سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي[2].

وباختصار، يمكن استقراء أهمية الشراكة الصينية الإستراتيجية المتنامية مع روسيا من عدة اعتبارات مصلحية، لعل أهمها ما يلي:

1- اعتبارات سياسية: لعل أهمها الرغبة المشتركة في تقويض الهيمنة الأمريكية العالمية، حيث ترى بكين في «الشراكة الشاملة» مع موسكو على أنها مفتاح المواجهة لعالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ضوء رفضهما القيادة الأمريكية المنفردة للعالم أو «الأحادية القطبية». كذلك هناك رغبة في موازنة / مواجهة الضغط الغربي حيث إن الاستياء المشترك من السياسة الأمريكية المعادية لهما، وكذلك الضغط المتزايد من الغرب المتمثل في التصنيف الأمريكي

---

(1) «تحاربنا، ثم تقاربنا».. هل تتحالف روسيا والصين ضد أمريكا؟ عربي بوست، 30 يناير 2022، متاح على: https:// arabicpost.net

(2) محمد سعد أبو عامود، روسيا والصين.. نحو شراكة إستراتيجية، صحيفة الخليج، 7 يوليو 2016، متاح على: https://www.alkhaleej.ae

للبلدين على أنهما أكبر تهديدات للأمن القومي الأمريكي، وأنهما «قوى مراجعة Revisionist» في النظام العالمي، وبالتالي العودة إلى حالة التنافس والمواجهة بين القوى الكبرى. وكذلك وصف الناتو للصين في أثناء اجتماع الحلف في 14 يونيو 2021 بأنها «تحدي خطير Serious Challenges»، هذا بالإضافة للعقوبات والإدانات المستمرة ضدهما، فضلًا عن تشكيل ما تعتبره بكين وموسكو تحالفات مناهضة لهما، يشجعهما حتمًا على إجراء تعاون أوثق للحصول على ردود متبادلة على الأعمال العدائية[1]. وبالتالي فإن الشكاوى المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتبارات البراغماتية دفعت قادة كلا البلدين إلى تعميق التعاون على جبهات عديدة من أجل دفع أجنداتهم الدولية إيمانًا منهما أنه لا خيار أمامهما سوى التعاون، وأن كليهما هو أفضل «سند» للآخر. ويأتي تعميق الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين في سياق ردة الفعل الطبيعية للجوء إلى القاعدة المعروفة؛ «عدو عدوّي صديقي»، أي إن الصين هي الصديق المضمون باعتبارها العدو الأول لأمريكا عدوتهما المشتركة. وبسبب هذا تسعى روسيا لتعزيز علاقاتها بجارتها القوية.

من ناحية أخرى، تمنح مثل هذه الشراكة ورقة ضغط لبكين يمكن أن تحقق لها مكسبا هنا وتنازلا هناك، وتعزز من قدرتها التفاوضية في قضاياها الخلافية مع الغرب، خاصة إذا ساعدت موسكو في حالة فرض عقوبات من الغرب كما اتضح خلال الأزمة الروسية الأوكرانية، فهي تعلم مدى احتياج الغرب لها، ربما للسيطرة على روسيا المتراجعة والمراجعة، والتي مع ازدياد تقلص قوتها، ستصبح أكثر اعتمادًا على الدعم الاقتصادي والضمانات الأمنية للصين، وهو ما تسعى إليه الصين دائما لاحتياجها أيضًا لروسيا في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك أيضًا الحاجة إلى الدعم المتبادل في القضايا المتعلقة بالمصالح الحيوية (الجوهرية) لبعضهما البعض وفي كل نقاط الخلاف الرئيسة مع واشنطن وحلفائها، وخاصة ما يتعلق بقضايا تايوان وأوكرانيا وتوسع حلف الناتو شرقًا بافتراض هوية الشريك الأكثر ثقة. وتبرز أيضًا

(1) Zaheena Rasheed, Why are China and Russia strengthening ties?, Aljazeera, Feb. 25, 2021, Available At: https://www-aljazeera-com.

الرغبة المشتركة في استعادة الدور العالمي، حيث إن هناك شعورًا قوميًّا متصاعدًا قائمًا على إرث شيوعي وحضارة قديمة وإحساس شعبي عام بأن بلديهما يستحقان مكانة أفضل على الصعيد العالمي، وبالتالي تنامى دافع مشترك بين البلدين لاستعادة دورهما العالمي كقوتين عظميين، وإعادة دولهما إلى مكانتهما ومجدهما السابق، وبالتالي يعمق هذا الشعور المشترك من تنامي الشراكة بينهما[1]. وأخيرًا، تحتاج الصين إلى الشراكة مع موسكو كونها تمثل شكلًا من أشكال التأمين أكثر من كونها عامل مضاعف للقوة، فهي إجراء لا غنى عنه لبناء الثقة بينهما، مما يساعد على تحييد المخاوف الروسية من النزوح الإستراتيجي الصيني في بعض مناطق نفوذها التقليدية مثل آسيا الوسطى، والشرق الأقصى الروسي، والقطب الشمالي، وبالتالي تأمين مصالحها المنتشرة هناك خاصة «مبادرة الحزام والطريق»[2].

2- اعتبارات جيوسياسية: تمثل اعتبارات الجوار الجغرافي دافعا مهما للحفاظ على العلاقات الودية بين الطرفين، فهناك رغبة مشتركة في الحفاظ على السلام على طول حدودهما البالغ طولها 4200 كيلومتر، والتي تعد واحدة من أطول الحدود البرية في العالم، وكذلك عدم الرغبة في العودة إلى سنوات المواجهة المكلفة والمحفوفة بالمخاطر، وهو ما يتطلب جهدًا حازمًا من قبل القيادة السياسية في البلدين في الحفاظ على ذلك[3]، كما يمثل الاصطفاف بين الصين وروسيا أحد العوامل المحددة للجغرافيا السياسية الحديثة، حيث إن البلدين مرتبطان ببعضها البعض من خلال الجغرافيا الأوراسية، ويشكل تعاونهما وتحالفاتهما وتنافساتهما نظامًا أوراسيًّا مترابطًا جغرافيًّا، وأي عمل يقوم به أحد منهما له تداعيات في مجالات أو مواقع جغرافية أخرى[4].

---

(1) Edward Wong, "Bond Between China and Russia Alarms U.S. and Europe Amid Ukraine Crisis", The New York Times, February 20, 2022,Available At: https://www.nytimes.com/2022/02/20/us/politics/russia-china-ukraine-biden.html

(2) Bobo Lo, The Sino-Russian partnership and global order, Op.cit.

(3) Alexander Gabuev, Neighbors, Partners, Competitors: Drivers and Limitations of China-Russia Relations, Carnegie Moscow Center, Dec 31, 2021, Available At: https://carnegiemoscow.org/commentary/86104

(4) Melissa Rossi, Warming relations between Russia and China pose challenge for Biden, December 24, 2021,Available At: https://news.yahoo.com/warming-relations-between-russia-an

أيضًا، يعزز التعاون الروسي الصيني المشترك بناء «طريق الحرير القطبي»، حيث تمتلك روسيا القرب الجغرافي والخبرة لتطوير طريق البحر الشمالي، وتمتلك الصين الوسائل الاقتصادية لدعم هذا المسعى.

3- منافع اقتصادية: تتمثل في رغبة الصين في تأمين الوصول لمصادر الطاقة (الصين ثاني أكبر مستورد للنفط الخام في العالم) اللازمة لمسيرة إصلاحها التنموية، حيث يعتمد نجاحها الاقتصادي والصناعي على الوصول إلى إمدادات ثابتة من الهيدروكربونات الروسية وغيرها من الموارد، وهو ما توفره لها روسيا من ناحية. في حين تمتلك روسيا الطاقة (روسيا من بين أكبر ثلاثة منتجين للنفط والغاز الطبيعي في العالم)، والموارد الطبيعية والقدرة على تصدير المنتجات الزراعية بفضل أراضيها الشاسعة، لكنها بحاجة إلى التكنولوجيا ورأس المال، وهو ما توفره لها الصين كونها تمتلك سوقا هائلا، وتكنولوجيا متطورة، ومصدرًا رئيسًا للاستثمار وللتمويل دون أية مشروطيات سياسية كشرط مسبق للاستثمار أو التمويل من ناحية أخرى؛ لذا تعد روسيا والصين قوتين مكملتين لبعضهما «Complementary Powers» اقتصاديًا. وتمثل الرغبة المشتركة أيضًا في خلق آليات لتعويض الأثر السلبي للعقوبات الأحادية الجانب دافعًا مهمًّا لتنامي العلاقات بينهما بشكل متزايد[1]. ويعد سعي البلدان لتحدي مركزية واشنطن في النظام الاقتصادي العالمي عنصرًا آخر في الخلطة السرية للوفاق الروسي الصيني، حيث تعمل كل من الصين وروسيا بنشاط على تعزيز قدرتهما على العمل خارج النظام المالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال العمل على إيجاد بديل للدولار، وتدويل عملتهما الوطنية[2].

4- مكاسب أمنية: يوفر التعاون الدفاعي المتنامي بين البلدين لبكين القدرة على

---

(1) Mrugank Bhusari & Maia Nikoladze, Russia and China: Partners in Dedollarization, Atlantic Council, February 18, 2022, Available At: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/econographics/russia-and-china-partners-in-dedollarization/

(2) Alexander Gabuev, Neighbors, Partners, Competitors: Drivers and Limitations of China-Russia Relations, Carnegie Moscow Center, Op.cit.

الوصول إلى التكنولوجيا العسكرية الروسية المتقدمة والخبرة العملياتية[1]. ومن ناحية أخرى، تفيد الشراكة الدفاعية المتنامية بين البلدين في إضعاف الردع الأمريكي، وإحباط ما يعتبروه البلدان تهديدات من سياسات ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، مثل منظومة الدفاعات الصاروخية الأمريكية (ثاد)، ومحاولات توسيع حلف الناتو شرقا، والتدخل السلبي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المحيطين الهادي والهندي من ناحية أخرى. وعلى العكس من ذلك، يرون فرصًا لتوسيع نفوذهم على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك من خلال تقويض التحالفات الثنائية والمتعددة الأطراف للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة التي أبرمت مؤخرا كتحالف «أوكوس Aukus، والكواد Quad»[2]. هذا بالإضافة إلى مواجهة الضغوط الأمريكية والغربية على بكين وموسكو، والتي بلغت سقفًا عاليًا بتهديد الرئيس «بايدن» في يوليو 2018 بشن حرب شاملة ضد الصين وروسيا حال استمرار الهجمات السيبرانية على المراكز الاقتصادية والأمنية الحيوية في أمريكا، وهو المعنى نفسه الذي ظهر في تصريحات وزير الدفاع الصيني من قبل بعد مباحثاته مع نظيره الروسي في يوليو 2021 على هامش اجتماعات وزراء دفاع منظمة «شنغهاي» للتعاون في «دوشنبه»، عاصمة طاجيكستان، وإشارته إلى أن لقاءات التعاون العسكري بين الصين وروسيا «لم تُعجب بعض الدول، وهذا هو بالضبط جوهر لقائنا»[3]. وتمثل الرغبة المشتركة من جانب الطرفين أيضًا في مواجهة التهديدات الخارجية المشتركة دافعا مهمًّا للانخراط في مثل هذه الشراكة. وتتمثل أهم تلك التهديدات في الإرهاب، والقرصنة، والهجرة غير الشرعية، وتغير المناخ، مكافحة الأوبئة.

---

(1) Zaheena Rasheed, Why are China and Russia strengthening ties?, Op.cit.

(2) Holly Ellyatt, Are Russia and China the best of friends now? It's complicated, Analysts say, CNBC, Feb 17,2019, Available At:, https://www.cnbc.com/2019/09/27/russia-and-chinas-relationship--how-deep-does-it-go.html

(3) علي الدين هلال، التعاون الصيني الروسي وتغيير النظام الدولي، العين الإخبارية، 29 أغسطس 2018، متاح على: https://al-ain.com/article/china-russia-cooperation-changing

ثانيًا- أدوات تطبيق الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على سياسة الصين تجاه روسيا:

1- الأدوات الدبلوماسية:

في إطار الحرص الصيني على تعزيز وتسهيل الحوار السياسي المشترك بين البلدين، تمثل آلية الحوار الإستراتيجي واللقاءات المشتركة رفيعة المستوى بين الجانبين الأبعاد الرئيسة لتلك الشراكة، حيث التقى الرئيسان شي وبوتين منذ 2013 أكثر من 38 مرة كزعيمين وطنيين[1]. ومن ناحية أخرى، وبجانب الرفض المشترك القيادة الأمريكية المنفردة للعالم أو الأحادية القطبية، والدعوة إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب يسوده الأمن والسلم ويحقق المصالح المشتركة، وكذلك الرفض المشترك للعودة إلى حالة المواجهة بين القوى الكبرى، والتعهد بالالتزام بقواعد النظام الدولي الذي تقوم فيه الأمم المُتحدة بدور أساسي، وإنشاء علاقات دولية جديدة تقوم على الاحترام المُتبادل والتعايش السلمي، جاء بيان القمة الصينية الروسية[2] على هامش افتتاح دورة بكين للألعاب الأوليمبية فبراير 2022، ليشير إلى تفهم الصين وروسيا لرؤية كل طرف منهما للآخر للنظام الدولي، ويبرز حرص بكين على التنسيق مع روسيا في القضايا ذات الاهتمام المشترك، حيث كان هناك توافق سياسي مشتركٌ تجاه عدد من القضايا الإقليمية والعالمية، وأهمها الآتي:

بالنسبة لقضية «ضبط التسلح»، يطالب البلدان الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلص من مخزون أسلحتها الكيماوية والبيولوجية وفقًا لالتزاماتها الدولية، والتخلي عن خططها الخاصة بنشر صواريخ متوسطة وقصيرة المدى في منطقة آسيا والمحيط الهادي وأوروبا. كما يريان أن انسحاب أمريكا من معاهدة تصفية هذه الصواريخ وقيامها بتطويرها وإمداد حُلفائها بها يهدد الأمن الدولي والإقليمي، ويطالبان الدول النووية بسحب كل أسلحتها النووية المُنتشرة خارج حدودها، والحد من تطوير

---

(1) Edward Wong, "Bond Between China and Russia Alarms U.S. and Europe Amid Ukraine Crisis", Op.cit.

(2) Joint Statement of the Russian Federation and the People's Republic of China on the International Relations Entering a New Era and the Global Sustainable Development, February 4, 2022, Available At: http://en.kremlin.ru/supplement/5770

منظوماتها الجوية العالمية من أجل تقليص خطر اندلاع حرب نووية. ومن ناحية أخرى، يطالب البلدان بعدم تسليح الفضاء وأن يكون استخدامه حصريًا للأغراض السلمية، وتدعو كل منهما إلى بدء المفاوضات لتوقيع اتفاقية مُتعددة الأطراف لمنع سباق التسلح في الفضاء، مؤكدين استعدادهما للتعاون الدولي في مجال الأمن المعلوماتي الدولي لضمان أمن الفضاء. وبخصوص قضية الإرهاب، تدين كُل من الصين وروسيا الإرهاب، وتقترحان تشكيل جبهة عالمية لمواجهته تقوم فيها الأمم المُتحدة بدور رئيس وفي هذا انتقاد لقيادة أمريكا للتحالف الدولي ضد داعش وفي دعوتها بعض الدول دون غيرها للمُشاركة فيه، ورفضها أن يكون ضد كُل التنظيمات الإرهابية[1].

وفي ما يخص قضية «تغيير النظم»، يعارض البلدان الثورات المُلونة وهو التعبير الغربي السائد للإشارة إلى التغييرات في نظم الحكم مثلما حدث في صربيا وأوكرانيا وجورجيا تحت تأثير انتفاضات شعبية، وتعهد البلدان بالعمل سويًا في هذا الشأن. وترفض الدولتان هذا المفهوم وتعتبران أن هذه التحركات الشعبية كانت مُخططة وبتحريض من الدول الغربية للتخلص من الزُعماء الذين اتبعوا سياسات مُخالفة لمصالحهم. وحول «رفض توسيع مهام حلف الناتو شرقًا (الأزمة الأوكرانية)، وأزمة تايوان»، يعارض البلدان أي تدخل خارجي في شؤونهما، وتعهد البلدان بالتصدي لمثل هذا التدخُل، وتقديم الدعم المُتبادل لحماية مصالحهما وسيادتهما ووحدة أراضيهما. وفي هذا السياق، تؤكد روسيا التزامها بمبدأ «الصين الواحدة»، وأن تايوان جزء لا يتجزأ منها. وأن الدولتين تعارضان توسع حلف الأطلنطي، وتحثانه على التخلي عن نهجه الأيديولوجي وأساليب الحرب الباردة. ودعمت الصين الموقف الروسي بخصوص ضرورة وجود ضمانات قانونية مُلزمة بشأن أمن أوروبا. وبخصوص آسيا، عارضت الدولتان إقامة أحلاف مُغلقة أو مُعسكرات مُتنافسة في منطقة آسيا والمحيط الهادي وتحديدًا أدان البيان إنشاء حلف الأوكوس بين أمريكا وبريطانيا واستراليا، باعتباره مبعثًا لسباق

---

(1) Joint Statement of the Russian Federation and the People's Republic of China on the International Relations Entering a New Era and the Global Sustainable Development, Op.cit.

تسلح في المنطقة ولانتشار السلاح النووي، بما يُهدد الأمن والاستقرار الإستراتيجي فيها. ويتجلىٰ ذلك التوافق المشترك بين البلدين، من بين أمور أخرىٰ، من خلال سجلات تصويتهم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - غالبًا ما أحبطت المبادرات الغربية، كما هي الحال في الأزمة السورية والليبية والملف النووي الإيراني والكوري الشمالي[1].

وبجانب التوافق السياسي المشترك، هناك توافق قِيَمي أيضًا بين البلدين في ما يتعلق بقضية «الديمقراطية»، فبالنسبة لروسيا والصين، فإن إنشاء نظام عالمي جديد ليس مجرد مسألة قوة فقط بل إنها أيضًا معركة أفكار[2]. ويشترك الجانبان في فهمهما للديمُقراطية بأنها قيمة سامية لدىٰ كُل الشعوب، مما يجعل الدفاع عنها مسؤولية المُجتمع الدولي بأكمله، كما أنها ليست امتيازًا لعدد محدود من الدول، وعدم وجود نموذج واحد يناسب الجميع لتوجيه البلدان في إرساء الديمقراطية، ويمكن للأمة أن تختار مثل هذه الأشكال والأساليب لتطبيق الديمقراطية التي تناسب دولتها الخاصة، علىٰ أساس نظامها الاجتماعي والسياسي وخلفيتها التاريخية وتقاليدها وخصائصها الثقافية الفريدة. ومن ثَم، فإنه لا يجوز لبعض الدول أن تفرض مفهومها عن الديمُقراطية علىٰ بقية العالم، وتعارض التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة بحجة حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي هذا نقد لتصريحات بايدن المُتكررة بشأن دور أمريكا في الدفاع عن الديمُقراطية، وأن الصراع الراهن في العالم هو بين النظم الديمُقراطية والسُلطوية، ثُم دعوته لمؤتمر عن الديمُقراطية تم توجيه الدعوة فيه إلىٰ الدول التي اعتبرتها واشنطن دولًا ديمقراطية.

وانطلاقًا من تفضيلها للشراكة المرنة بديلًا للتحالفات، تقيم الصين شراكة إستراتيجية مع روسيا منذ عام 1996 والتي تطورت إلىٰ مرحلة متقدمة تجسدت في

---

(1) Joint Statement of the Russian Federation and the People's Republic of China on the International Relations Entering a New Era and the Global Sustainable Development, Op.cit.

(2) Gideon Rachman, Russia and China's plans for a new world order, January 23, 2022,Available AT: https://www.ft.com/content/d307ab6e-57b3-4007-9188-ec9717c60023

ترقية الشراكة الإستراتيجية إلى «شراكة شاملة» في عام 2010، والتي تجسدت بتعزيز البلدين للتعاون الثنائي في كلا المجالين الاقتصادي والأمني، لترتقي تلك الشراكة مرة أخرى في فبراير 2022، إلى شراكة تنسيق إستراتيجية شاملة في عهد جديد، شراكة «لا حدود لها «ترقى لحد التحالف، رغم تحفظ الجانبين ذكر كلمة «تحالف»، تماشيا مع الالتزام المشترك بسياسة عدم التحالف الطويلة الأمد، وتفضيل آلية الشراكة المرنة بدلا منها، ليمثل ذلك نقطة تحول بارزة في العلاقات الصينية الروسية، والتي وصفت بأنها «متفوقة على التحالفات السياسية والعسكرية في حقبة الحرب الباردة». كما أنه يعزز بداية «حقبة جديدة» في العلاقات الدولية، وتقوم على أساس الاحترام المتبادل، وعدم الصراع والمواجهة، والتعايش السلمي، والمنفعة المتبادلة[1]. وتتأسس على التطورات العميقة التي شهدها العالم والتي حددها البيان المشترك في تعددية الأقطاب، ونشوء مُجتمع المعلومات، والحوكمة الدولية، والتعددية الثقافية، والعولمة الاقتصادية. وذلك إضافة إلى الأزمة الصحية العالمية التي سببها انتشار جائحة كورونا. وأن كُل هذا يدعو إلى ضرورة وجود حوار مُستمر بين كل الدول للوصول إلى فهم مُشترك وبناء الثقة المُتبادلة بينها، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نهج التنمية المُناسب لها في إطار دور رئيس للأمم المُتحدة ومجلس الأمن وأجندة 2030[2].

وتماشيًا مع الدبلوماسية الشاملة ذات الخصائص الصينية والتي تتسم بالتوازن، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، اتخذت الصين موقفا متوازنا (الحياد الحذر) من التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، فهي لم تؤيد العمليةَ العسكرية الروسية، وأكدت على احترامها سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. غير أنها من ناحية أخرى - وهذا سر وصف موقفها بالتوازن - لم تُدِن العمليةَ، وطالبت بضرورة تفهّم الهواجس الأمنية الروسية ولم تشارك في العقوبات على روسيا. ومع

(1) Joint Statement of the Russian Federation and the People's Republic of China on the International Relations Entering a New Era and the Global Sustainable Development, Op.cit.

(2) علي الدين هلال، روسيا والصين وتغيير النظام الدولي، مرجع سبق ذكره.

اكتشاف برامج الأبحاث البيولوجية في أوكرانيا وأبعادها العسكرية، لم تستخف الصين بما أعلنه الروس ولم تصفه بالكذب، كما فعل الغرب، وإنما طالبت بالتحقيق في الوثائق التي كشف عنها الجانب الروسي، وفسرت هذه المواقف باعتبارها تأييدًا غير مباشر للموقف الروسي كان لابد من إخراجه علىٰ هذا النحو كي لا تُحَمل الصين، وهي في طريقها إلىٰ القمة، باتهامات انتهاك الشرعية الدولية وتداعياتها علىٰ صورتها. غير أن الصين ليس بمقدورها أن تخذل روسيا في هذه الحرب، لأنها الحليفَ الطبيعي والأقوىٰ لها في سباق الوصول للقمة العالمية[1]. ومن ناحية أخرىٰ، أبدت الصين استعدادها لتسهيل المفاوضات بين الجانبين من أجل وقف إطلاق النار، وفي الجلسة الخاصة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، اقترح السفير الصيني لدىٰ الأمم المتحدة تشانغ جون أن الوضع سريع التطور في أوكرانيا هو شيء «لا ترغب الصين في رؤيته وليس في مصلحة أي طرف»، كما صرح وزير الخارجية الصيني بشأن موقف بلاده حول أوكرانيا بأن «الصين وروسيا شريكان إستراتيجيان، لكنهما ليسا حليفين»، أي إن الصين لا تتحمل أعباء روسيا، وهو أمر ليس بجديد علىٰ الصين في العلاقات الدولية. ومن الواضح، أن الصين قد استقرت علىٰ موقف معقد ومتوازن يتمثل في دعوة الدول إلىٰ احترام سيادة أوكرانيا، مع احترام شرعية الاحتياجات الأمنية الروسية، لأنه من الصعب عليها أن «تتخندق» وتتجه لتأييد طرف دون الآخر، لأنها تحتفظ بمصالح مع جميع الأطراف. وبالتالي فقد اختارت بكين باستمرار طريق الدبلوماسية الحذرة لحماية مصالحها الوطنية، فهي حريصة علىٰ التوفيق بين المصالح المتنوعة التي لا يمكن التوفيق بينها ببساطة.ظهر هذه الموقف المتوازن أيضًا في وقت سابق في الموقف الصيني من الأزمة الجورجية، فلم تدعم الصين حرب روسيا في جورجيا عام 2008، أو غزوها لأوكرانيا عام 2014، ولم تعترف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم.

---

(1) أحمد يوسف أحمد، العلاقات الصينية الروسية، صحيفة الاتحاد، 5 أبريل 2022، متاح علىٰ:
https://www.alittihad.ae/opinion

2- الأدوات الاقتصادية:

في إطار رؤية الصين للتعاون المشترك القائم على تبادل المنفعة والكسب المشترك، تأسست الشراكة بين الصين وروسيا على قاعدة صلبة من المصالح الإستراتيجية يتصدرها التعاون الاقتصادي، فقد أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لروسيا منذ سنوات، وسجلت التجارة الثنائية، في عام 2021 مستوى قياسيًا جديدًا بلغ 147 مليار دولار(1). ويشار إلى أن روسيا تعد ثاني أكبر مورد للنفط الخام للصين، وثالث أكبر مورد للغاز للصين(2)، والتي تعتبر أكبر دولة مستهلكة للطاقة في العالم. ومن المقرر أن تتوسع الشراكة أكثر مع المشاريع الحالية خاصة في مجال الطاقة؛ المجال الأبرز للتعاون؛ مثل خط أنابيب غاز سيبيريا لذي يصل طاقته الكاملة إلى 36 مليار متر مكعب في السنة، وإطلاق مشاريع جديدة مثل قوة سيبيريا 2 بسعة 50 مليار متر مكعب/سنة(3)، هذا بجانب صفقة الغاز الجديدة المعلن عنها في فبراير 2022 والتي تقدّر قيمتها بنحو 117.5 مليار دولار(4). ومن ناحية أخرى، تقدم البنوك الصينية قروضًا ودفعات مسبقة إلى شركات الطاقة الروسية، ففي عام 2016، قدمت الشركات الصينية تمويلًا خارجيًا إلى شركة يامال (Yamal) وهي شركة روسية-أمريكية تخضع للمقاطعة والحظر، من خلال صندوق تمويل طريق الحرير، وقد أطلقت شركة يامال للغاز الطبيعي المسال (Yamal LNG) عام 2014 واحدًا من مشروعات الغاز الطبيعي الأكثر تعقيدًا، بهدف تحقيق مكاسب كبيرة من مصادر الغاز على اليابسة في شبه جزيرة يامال الروسية، بالتعاون مع شركات: نوفاتك (Novatek)؛ CNPC (شركة

---

(1) أحمد قنديل، الصين وروسيا.. هل هي «شراكة بلا حدود» في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية؟ مرجع سبق ذكره.

(2) Reid Standish, New World Order Or Hidden Power Struggle? Experts Assess The Future Of Chinese-Russian Relations, February 2,2022, Available At: https://www.rferl.org/a/russia-china-relations-power-struggle-new-world-order/31686856.html

(3) Alexander Gabuev, Neighbors, Partners, Competitors: Drivers and Limitations of China-Russia Relations, Op.cit.

(4) أحمد قنديل، الصين وروسيا.. هل هي «شراكة بلا حدود» في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية؟ مرجع سبق ذكره.

البترول الوطنية الصينية)؛ وصندوق تمويل طريق الحرير[1]. وعلى صعيد آخر، بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة المتراكمة في الاقتصاد الروسي بحلول العام 2020 مستوى 12.8 مليار دولار، وشملت مجالات مثل الطاقة والتعدين ومعالجة المعادن وإنشاء البنية التحتية والزراعة[2]. كما وقعتا روسيا والصين نهاية 2018 اتفاقا لإنشاء صندوق استثمار جديد، يبدأ بمبلغ 1.5 مليار يوان (234 مليون دولار) لدعم مشروعات مالية وصناعية في البلدين.

وفي إطار الحرص الصيني على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بما يعود بالنفع على منطقة أوراسيا، تم ربط مبادرة الحزام والطريق بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي منذ عام 2015، وكان من أبرز نتائج ذلك الإعلان عن تشييد طريق المريديان السريع الذي يربط بين القارتين الأوروبية والآسيوية، وتأسيس طريق جديد للنقل في منطقة أوراسيا. وتم توقيع البيان حول إطلاق التفاوض لوضع اتفاقية التعاون التجاري - الاقتصادي بين دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وهو ما يمثل نقلة نوعية وإستراتيجية مهمة ليس على صعيد العلاقات الثنائية بين البلدين فحسب، ولكن على صعيد إعادة الهيكلة للنظام الاقتصادي الدولي بحيث يكون قادرًا على استيعاب القوى الاقتصادية الجديدة، وتجنب خلق مجموعات تجارية واقتصادية مغلقة، كما أن هذا الربط بين الرؤية الروسية الإستراتيجية للتعاون الاقتصادي الدولي، والرؤية الصينية المتمثلة في تبنى الرئيس الصيني، إحياء طريق الحرير، والتي وصفها بوتين بأنها مهمة وتوجه لتعزيز التعاون مع جميع دول العالم، ومع جيراننا، وبالتالي فالرسالة التي يحملها توقيع هذا البيان تتلخص في أنها لا تنافس بين الرؤيتين الصينية والروسية لمستقبل التعاون الدولي بل تنسيق وتكامل[3].

---

(1) ريني كاستانيدا، مجالات تطور العلاقات الاقتصادية الصينية-الروسية ومستقبلها، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، متاح على: thttps://trendsresearch.org/ar/insigh

(2) روسيا والصين تعدان 90 مشروعًا استثماريًا بقيمة 150 مليار دولار، موقع Rt، 9 سبتمبر 2021، متاح على: https://arabic.rt.com/business

(3) محمد سعد أبو عامود، روسيا والصين.. نحو شراكة إستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

وفي إطار الرغبة المشتركة في دفع العولمة ورفض الحمائية، توصل البلدان إلى اتفاق بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة بينهما في عام 2015، والتي تهدف إلى إزالة الحواجز والعوائق التجارية بين البلدين من ناحية، وتفتح تجارة حدودية لـ 14 دولة أخرى بما يزيد نمو التجارة الحدودية من ناحية أخرى[1]، هذا بجانب الجهود مشتركة لدفع عملية منطقة التجارة الحرة لآسيا -الباسيفيك قدمًا.

وفي إطار رؤية الصين حول بناء مجتمع مصير المشترك في الفضاء الإلكتروني، وتعزيز بناء «طريق الحرير الرقمي / المؤتمت»، يأتي تعزيز التعاون التكنولوجي المطرد بين البلدين في مجالات الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، والتكنولوجيا الحيوية، والاقتصاد الرقمي. وعلى سبيل المثال، وقّعت شركة هواوي صفقة مع شركة الاتصالات الروسية «MTS» في أكتوبر 2019 لتطوير شبكات الجيل الخامس «G5» في موسكو[2]. كما تم إطلاق المشروع المشترك الصيني/الروسي الرائد والعابر للدول، في عام 2019 بين صندوق التمويل الروسي للقطاعين العام والخاص، ومجموعة علي بابا، وشركة MegaFon، ومجموعة Mail.ru الروسية للعمل بصورة مشروعة داخل الدولتين، وتوزيع الحقوق الاقتصادية والتصويتية للبلدين بناء على مصالح مالكي الأسهم، بعد جولات عديدة من المفاوضات[3]. كما تم تدشين أربع وحدات للطاقة النووية ضمن مشروع تعاون ثنائي في مجال الطاقة النووية، ما يعتبر جزءًا مهمًّا جدًّا من التعاون في مجال التكنولوجيا الفائقة بين البلدين. وفي إطار رؤية الصين حول بناء مجتمع المصير المشترك في الفضاء الخارجي، وتعزيز بناء طريق الحرير الفضائي، يبرز التعاون الثنائي

---

(1) منطقة التجارة الحرة بين الصين وروسيا تفتح تجارة حدودية لـ 14 دولة أخرى، وكالة أنباء شينخوا، 26 مارس 2020، متاح على:

http://arabic.news.cn/2020-03/26/c_138919062.html

(2) Andrea Kendall-Taylor and David Shullman, "Navigating the Deepening Russia-China Partnership", The Center for a New American Security, January 14, 202,, Available At: https://www.cnas.org/publications/reports/navigating-the-deepening-russia-china-partnership

(3) ريمي كاستانيدا، مجالات تطور العلاقات الاقتصادية الصينية-الروسية ومستقبلها، مرجع سبق ذكره.

في مجال استكشاف الفضاء، بما في ذلك استخدام أنظمة الملاحة الوطنية ومشروع محطة أبحاث القمر الدولية. وقد أعطى عام الابتكار العلمي والتكنولوجي الروسي - الصيني 2020-2021 دفعة قوية لتعزيز العلاقات الثنائية.

ومن ناحية أخرى، وفي إطار التحدي المزدوج لهيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي، وفي إطار عملية «التحلل من الدولار» De-dollarization التي يشرف على تنفيذها بشكل مباشر الرئيسان الصيني والروسي، تراجعت حصة الدولار في التجارة بين روسيا والصين إلى أقل من 50٪ لأول مرة على الإطلاق خلال الربع الأول من عام 2020، وفقًا لبيانات صادرة عن البنك المركزي الروسي ودائرة الجمارك الفيدرالي، وهي أقل نسبة في التاريخ بالنظر إلى أن حجم التجارة بالدولار بينهما وصل في عام 2014 إلى 90٪. وفي المقابل، وسَّع الجانبان اعتمادهما على اليورو، ثم الروبل واليوان[1].

وفي إطار الرفض المشترك للهيمنة الغربية على بنية النظام الاقتصادي العالمي، وتعزيز جهود الحوكمة الاقتصادية العالمية، قامت الدولتان بإنشاء آليات تجمع اقتصادي كبير على غرار G7 وهو ما يسمى «بريكس» وآلية بريكس +، وهو التكتل الاقتصادي الضخم، الذي أنشئ عام 2001، بقيادة روسيا والصين، والذي يضم في عضويته، إضافة إليهما، كلا من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، وآليات تمويلية بديلة للغرب كبنك التنمية الجديد للبريكس(NDB)، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB).

3- الأدوات الأمنية:

في إطار تفعيل مفهوم الأمن التعاوني والمشترك والمستدام، وبناء مجتمع أمني مشترك، توجد شراكة دفاعية متنامية بين البلدين تتجلى في مبيعات الأسلحة بين كلا

---

(1) محمد فايز فرحات، التقارب الصيني-الروسي وتأثيره على التوازنات في الشرق الأوسط، مركز الإمارات للسياسات، 8 فبراير 2021، متاح على: https://epc.ae/ar/home

البلدين، حيث تعد روسيا أكبر مورد للسلاح الصيني. ومن عام 2016 إلىٰ عام 2020، جاء ما يصل إلىٰ 77٪ من إجمالي واردات الصين من الأسلحة من روسيا، وشهدت تلك الفترة أيضًا تضخم صادرات الأسلحة الروسية إلىٰ الصين بنسبة 49٪ مقارنة بفترة الخمس سنوات السابقة، وفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام) (SIPRI)[1]. هذا بجانب التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة المستمرة بين البلدين والتي غالبا ما تتم تحت رعاية منظمة شنغهاي للتعاون ومن أهمها: «فوستوك 2018»، «تعاون2021»، «حزام الأمن البحري 2022» مع إيران. هناك أيضًا التعاون التقني الذي بموجبه تحصل روسيا من الصين علىٰ المكونات الإلكترونية والبحرية للتغلب علىٰ العقوبات الغربية والتي تمنعها من الوصول للتكنولوجيا الغربية. وفي المقابل، تحصل الصين علىٰ أنظمة أسلحة روسية متطورة كأنظمة الدفاع الجوي (إس 300، وإس 400)، والصواريخ المضادة للسفن، ومجموعة من أحدث المقاتلات الروسية، وهو ما يسهم في تعزيز القدرات الدفاعية لجيش التحرير الشعبي الصيني، والتي ستؤثر حتمًا علىٰ تغيير ميزان القوىٰ لصالح الصين، سواء في تايوان أو بحر الصين الجنوبي، ومن ثَمَّ تحسين قدرتها علىٰ معارضة التفوق الأمريكي هناك[2]. وهناك أيضًا آلية الحوار الدفاعي المشترك، واللقاءات العسكرية المتبادلة رفيعة المستوىٰ بين الجانبين، كذلك التعاون الأمني الإقليمي بين البلدين في ما يخص مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، والأمن البحري، والتي عادة ما يتم إجراؤها تحت رعاية منظمة شنغهاي للتعاون.

ومن ناحية أخرىٰ، تسعىٰ كل من روسيا والصين لتشكيل تحالف إقليمي، أو تكتل أقوىٰ، لمواجهة ما تسميانه «الاختراق الأمريكي للمنطقة». ولعل أهم ما تمت إقامته، حتىٰ الآن، هو «مجموعة شنغهاي للتعاون SCO»، التي أسست عام 2001، في مدينة شنغهاي، وتضم كلا من: الصين، روسيا، طاجكستان، كازاخستان، قيرغيزستان،

---

(1) Mohamed Zeeshan, Despite their warm Relations, China and Russia aren't yet a match made in heaven, South China Morning Post, Feb 11,2021, https://www.scmp.com/comment/opinion/article/3166404/despite-their-

(2) Andrea Kendall-Taylor and David Shullman, "Navigating the Deepening Russia-China Partnership", Op.cit.

أوزبكستان، وهدفها المعلن هو: مواجهة الأخطار المشتركة، وتنسيق الحرب ضد ما يعتبرونه الإرهاب، وقد طالبت هذه المجموعة بخروج جميع القوات العسكرية الأجنبية من منطقة وسط آسيا، في إشارة إلى القوات العسكرية الأمريكية الموجودة بالمنطقة. تتألف المنظمة حاليًا من 9 دول أعضاء هي: أوزبكستان، وباكستان، وروسيا، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والهند، وانضمت إيران أخيرًا للمنظمة في 17 سبتمبر 2021، بعد أن كانت في العام 2005 قد انضمت إليها بصفة عضو مراقب. وتضم المنظمة 4 دول مراقبة أبدت الرغبة في الحصول على العضوية الكاملة، وهي: أفغانستان، وبيلاروس، ومنغوليا وباكستان. و6 دول «شركاء حوار»، وهي: أرمينيا، وأذربيجان، وتركيا، وسريلانكا، وكمبوديا، ونيبال[1].

- **رؤية مستقبلية**: بشكل عام، وبعيدًا عن ما ستؤول إليه التطورات في الأزمة الأوكرانية، والتي من الصعب الرهان عليها، والتي أيضًا قد لا تؤثر كثيرا على مسار العلاقات بين البلدين، وهو ما اتضح في تصريح وزير الخارجية الصيني «وانغ يي» بحرص بلاده على الحفاظ على العلاقات مع موسكو خالية من التدخل أو الخلاف الذي يزرعه أطراف ثالثة، وكونها أيضًا منفصلة عن علاقات الصين مع الدول أو المناطق الأخرى[2]؛ لذا فمن المرجح استمرار الشراكة الإستراتيجية الحذرة بين البلدين في المستقبل المنظور، لأن مصالح البلدين «يكمل أحدها الآخر»، وبالتالي فهي ليست تحالفًا ظرفيًا أو مؤقتًا. ومن غير المرجح أن تتسبب ديناميكيات القوة المتغيرة في العلاقات الثنائية الروسية الصينية في إبطاء الشراكة بين موسكو وبكين، فكلاهما في الواقع لهما مكسب أكبر من العمل معًا لمحاولة احتواء الغرب - وتحديدًا قوة الولايات المتحدة الأمريكية - أكثر من مواجهة بعضهما البعض.

---

(1) نجاح حمود، «منظمة شنغهاي للتعاون».. توازن القوى الدولية في السلم والأمن، موقع الميادين، 21 سبتمبر 2021، متاح على: https://www.almayadeen.net/news/politics

(2) Evelyn Cheng, China upholds its relationship with Russia, says negotiations needed to solve Ukraine conflict, CNBC, March 7, 2022, Available At: https://www.cnbc.com/2022/03/07/china-upholds-its-relationship-with-russia-says-negotiations-needed-to-solve-ukraine-conflict.html

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم كل مظاهر التنسيق أو الشراكة الإستراتيجية القائمة بين موسكو وبكين، جاءت الأزمة الأوكرانية بمثابة اختبارًا كاشفًا لحدود الشراكة الروسية الصينية، ومدى جدواها في تحدى الغرب، فهناك حدود للصين للتكتل مع روسيا في مواجهة الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، وأن وجود مصالح/خطاب صيني- روسي مشترك ضدهما لا يعني استعداد الصين لتصنيف نفسها ضمن معسكر صيني- روسي، كما أن تلك الشراكة بعيدة كل البعد عن كونها غير مشروطة، حيث ظهرت الصين مترددة في إعلان الدعم المطلق لروسيا، كما أشرنا سابقًا.

وعلى الرغم من تسارع وتيرة العلاقات الدافئة بين البلدين، وعلى الرغم من مرونتها واستمرار وجود مصالح مشتركة مهمة فيها، تواجه الشراكة بين بكين وموسكو عدة قيود تحد من الحفاظ على زخم تعاونهما في المدى المنظور، ولعل أهمها: التنافس الإستراتيجي حول السيطرة على مناطق النفوذ، وهنا تتجلى بوضوح المخاوف الروسية من التأثير الصيني المتنامي في آسيا الوسطى، والشرق الأقصى الروسي، والقطب الشمالي وهي مناطق نفوذ تقليدية بالنسبة لها، خاصة أنه لم يعد مقتصرا على الوجود الاقتصادي فقط، وإنما امتد للجانب الأمني أيضًا[1]. ومن ناحية أخرى، تخاطر تهديدات روسيا على أوكرانيا وأنشطتها في آسيا الوسطى بعدم الاستقرار في المناطق التي تتمتع فيها الصين بمصالح اقتصادية كبيرة[2]. وهناك أيضًا دعوة عدد من الجماعات الصينية القومية المتطرفة إلى استرداد أجزاء من الأراضي التي «تحتلها» روسيا في منطقة الشرق الأقصى، وتزايد درجة عدم الثقة المتبادلة بين أجهزة والاستخبارات الصينية والروسية (خاصة بعد زيادة تورط الصين في عمليات تجسس داخل روسيا)، والتي على الأرجح تعوق تعاونًا أعمق في القضايا الحساسة مثل حرب المعلومات المشتركة ضد الخصوم المشتركين، فضلًا عن عوامل عدة تعمل على إبطاء خطط

(1) Holly Ellyatt, Are Russia and China the best of friends now? It's complicated, Analysts say, Op.cit.
(2) Mohamed Zeeshan, Despite their warm relations, China and Russia aren't et a match made in heaven, Op.cit.

المشاريع الاقتصادية المشتركة لعل أهمها ضوابط رأس المال في الصين، ومناخ الاستثمار الروسي المعاديً بشكل متزايد للأجانب، والذي يجعل من روسيا مكانًا صعبًا للغاية بالنسبة للشركات الصينية للاستثمار فيه، وكذلك تدني حجم العلاقات التجارية بين البلدين مقارنة بالعلاقات الصينية الأمريكية، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضدهما، والتي تزيد من تعقيد تعاونهما، خاصة مع عدم قدرتهما على عزل تجارتهما الثنائية تمامًا عن التداعيات إذا عاقبت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا روسيا بشدة[1]. وعلى الرغم من ذلك، لم تفسد مثل هذه التناقضات الشراكة الروسية الصينية، فقد نجح كلا الجانبين في التعايش، والتوافق بين أجندتهما وأولياتهما المتناقضة، وهما حريصان على تجنب الإجراءات التي قد تضر بالمصالح الحيوية (الجوهرية) لكل منهما، وهما يدركان أنه في الوقت الحالي لا يمكنهما تحمل السماح لعلاقتهما بالتدهور وبالركود.

ويشير الدعم العام الروسي أيضًا إلى احتمال وجود شراكة أكثر ديمومة، فطبقًا لاستطلاعات الرأي التي أجراها مجلس شيكاغو مع مركز ليفادا في روسيا عام 2021، يرى غالبية الروس (53٪) أن علاقة روسيا بالصين تعزز مكانة روسيا في العالم مقابل (9٪) فقط يقولون إن العلاقة تضعف المكانة الروسية. ولا يعتقد معظم الروس أن روسيا تزداد اعتمادًا على الصين حيث تقول الأغلبية (54٪) إن الوضع لم يتغير، كما يشعر معظم الروس (74٪) بالرضا تجاه الصين. علاوة على ذلك، فإن غالبية الروس (53٪) لديهم وجهة نظر إيجابية عن شي جين بينغ، وهو أكثر بكثير من الآراء الروسية تجاه الرئيس الحالي بايدن (19٪)[2].

---

(1) Shannon Tiezzi, What Putin and Xi Said (and Didn't Say) About Ukraine, The Diplomat, February 4,2022, Available At: https://thediplomat.com/2022/02/what-putin-and-xi-said-and-didnt-say-about-ukraine

(2) Craig Kafura, What Do Russians Think About the Relationship With China?, The Diplomat, September 16, 2021, Available At: https://thediplomat.com/2021/09/what-do-russians-think-about-the-relationship-with-china

ولا يرجح احتمالية قيام «تحالف أو اتحاد عسكري» بين البلدين، على غرار حلف الناتو، لأنها بالأساس «علاقة نفعية» أو «زواج مصلحة» Marriage of Convenience[1]. ومن المعروف أن الصين وروسيا ليسا حليفين رسميين، ومن المستبعد أن يكون بينهما مثل هذا الحلف لأسباب متعددة تحول دون تحولها لتحالف دفاعي حقيقي كامل، في مقدمتها افتقار الدولتين لمقومات الحلف العسكري، وأهمها وجود عقيدة قتالية ومنظومة قِيَمية وسلة أهداف مشتركة[2]. وهذا بالإضافة إلى الرغبة المشتركة في عدم الالتزام رسميًّا بالدفاع المتبادل أي وجود ضمانات أمنية ملزمة قانونًا مع بعضهما البعض مثل تلك التي تربط بين حلف شمال الأطلسي أو الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادي، فشبح مساعدتهم المتبادلة وحده يكفي لأن يكون رادع[3]. كما أن مثل هذا الالتزام يحدُّ من استقلال كل من الدولتين في اتخاذ قراراتهما خاصة، وأن للدولتين مصالح أمنية عالمية مختلفة. ومع ذلك، يُنظر إلى العلاقات المتنامية بين البلدين على أنها كافية لإحداث تأثير في الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها على الصعيد العالمي. إن الشراكة «بلا حدود» بين روسيا والصين تفتح إمكانية تحالف عسكري رسمي، لكن لا يحتاج أي من الجانبين إلى دعم على هذه الجبهة فما يحتاجانه من بعضهما البعض هو الدعم السياسي والاقتصادي أكثر.

ويبدو أن الدولتين قد توصلا إلى نتيجة مفادها أن شراكتهما تعمل بشكل أفضل كترتيب غير رسمي، وهذا يترك للطرفين خيار عدم الالتزام بدعم الشريك الآخر في

---

(1) Holly Ellyatt, Are Russia and China the best of friends now? It's complicated, Analysts Say, Op.cit.

(2) أحمد قنديل، الصين وروسيا.. هل هي «شراكة بلا حدود» في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية؟ مرجع سبق ذكره.

(3) Robin Wright, Russia and China Unveil a Pact Against America and the West, February 7, 2022, New Yorker, Available at: https://www.newyorker.com/news/daily-comment/russia-and-china-unveil-a-pact-against-america-and-the-west

صراعاته: الصين لا تعترف باستقلال أبخازيا أو أوسيتيا الجنوبية، ولا بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، بينما لا تدعم روسيا مطالب الصين الإقليمية في بحر الصين الجنوبي[1]. يرى كلا الجانبين أن مستوى تعاونهما الحالي هو الأمثل، ففي الأمور العسكرية، على سبيل المثال، يبدو البقاء على عتبة تحالف أكثر فائدة من تشكيل تحالف. وتتطلع بكين لعلاقات وثيقة مع موسكو لكن ليست وثيقة أكثر من اللازم. وبمعنى آخر، مستوى من العلاقات أكبر من الشراكة، وأقل من التحالف، ولن تسمح الصين بإقامة روابط مع روسيا للدرجة التي يمكن تهدد مصالحها مع الغرب، بما في ذلك أمريكا نفسها[2].

إن التقارب الروسي الصيني الحذر، والذي تمليه مصالح مشتركة وتعززه الضغوط الأمريكية، يظل مرهونًا بعلاقات بكين وواشنطن التي يمكن أن تتطور في أي اتجاه، سواء بمزيد من التدهور، أو الهدوء والمصالحة. والمأزق الذي تواجهه روسيا في إدارة علاقاتها مع الصين له جانب آخر لا يتعلق بالنزاع مع أمريكا، بل بعلاقات الصين المتوترة مع العديد من بلدان المنطقة التي تحتفظ موسكو بعلاقات طيبة معها ومن أهمها الهند وفيتنام[3]. ويؤدي السيناريو الذي يحتمل أن يكون أكثر إرباكًا للشراكة بين الصين وروسيا إلى استخدام بكين نفوذها الاقتصادي (دبلوماسية الذئب المحارب) على موسكو لتأمين بعض التعديلات الرئيسة في السياسة الخارجية الروسية في المحيطين الهندي والهادي، وتحديدًا في ما يتعلق بعلاقاتها مع منافسي الصين في المنطقة: الهند وفيتنام. وعلى الرغم من أن بكين ليست في وضع يمكنها حاليًا من إجبار الكرملين على التخلي عن مبيعات الأسلحة لهاتين الدولتين، فقد تميل

---

(1) Kadri Liik, It's complicated: Russia's tricky relationship with China, European Council on Foreign Relations (ECFR), Dec 17,2021, Available at: https://ecfr.eu/publication/its-complicated-russias-tricky-relationship-with-china/

(2) عصام عبد الخالق، روسيا والصين.. تحالف إلا قليلًا، صحيفة الخليج، 24 أكتوبر 2021، متاح على: https://www.alkhaleej.ae/2021-10-24

(3) نفسه.

بشكل متزايد إلى القيام بذلك في المستقبل[1]. إن روسيا بحاجة إلى الصين أكثر مما تحتاجها الصين، وبمرور الوقت، مع ميل الميزان الإستراتيجي بشكل متزايد لصالح بكين، يمكن للقادة الصينيين أن يميلوا إلى استخدام هذه النفوذ المتزايد لإجبار روسيا على قبول الاتفاقيات التجارية التي تفيد بكين أكثر من موسكو أو القيام بإيماءات أكثر وضوحًا لدعم قرارات السياسة الخارجية للصين.

وقد يعتمد مستقبل الشراكة الروسية الصينية على المدى الطويل على القدرة على إعادة اختراع نفسها وإعادة تجميعها، وهو ما يتطلب التركيز على المخاطر الواضحة والحالية للقرن الحادي والعشرين، وتجاوز التفاهمات التقليدية للمصالح الوطنية، وتبني رؤية أكثر سخاءً للمصالح العالمية تمثل إحدى الطرق لتحقيق ذلك في أخذ زمام المبادرة في بعض القضايا التي تم تجاهلها بشدة من قبل نظام ما بعد الحرب الباردة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مثل تغير المناخ، والفقر العالمي، والأمن الغذائي، ومكافحة الأوبئة، والتنمية المستدامة بما في ذلك التنمية الخضراء، والتصنيع، والاقتصاد الرقمي، و«دمقرطة» العلاقات الدولية، وتحسين الحوكمة العالمية، وروح التعددية، وهو ما يسهم في تطوير نوعية جديدة من الشراكة، والتي قد تصبح وقتها حينئذ نموذجا يحتذى به الآخرون[2].

إجمالًا، تبرهن الشراكة المتنامية بين روسيا والصين على طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام العالمي، من حيث عمق وسرعة التحولات الجارية في موازين القوى، وصعود قوتين مهمتين، هما الصين (عملاق اقتصادي وقدرات عسكرية متنامية)، وروسيا (عملاق عسكري وقدرات اقتصادية ليست بالقليلة)، وكلاهما دولتان نوويتان، وعضوان دائمان في مجلس الأمن، مع تراجع الفجوة بينهما وبين القوى المهيمنة على النظام العالمي منذ انتهاء الحرب الباردة، ممثلة في الولايات المتحدة

(1) Alexander Gabuev, Neighbors, Partners, Competitors: Drivers and Limitations of China-Russia Relations, Op.cit.
(2) Bobo Lo,The Sino-Russian partnership and global order, Op.cit.

الأمريكية. ولا يجري التراجع في حجم هذه الفجوة على مستوى القدرات الاقتصادية فقط، لكنه يجري أيضًا على مستوى توزيع القدرات العسكرية وأنظمة التسليح. تراجع الفجوة بين القوى الثلاث الكبرى داخل النظام يفتح المجال للحديث -وفقًا للعديد من نظريات العلاقات الدولية خاصة داخل المدرسة الواقعية- عن قرب انتهاء النظام أحادي القطبية، والانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب[1].

ومن ناحية أخرى، تؤدي تلك الشراكة الثنائية المتنامية بين البلدين أيضًا إلى تقوية الاتجاه الدولي المؤيد لفكرة انقسام العالم بين معسكر ديمقراطي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ومعسكر سلطوي بقيادة روسيا والصين، وهو توجه تصاعد خلال العامين الأخيرين، عبر عنه عقد الولايات المتحدة الأمريكية «قمة من أجل الديمقراطية» في ديسمبر 2021، وعكسته أيضًا تصريحات الأمين العام لحلف «الناتو» ينس ستولتنبرج في 15 فبراير 2022، التي قال فيها: «ما نراه في الأساس هو أن قوتين سلطويتين، روسيا والصين، تعملان معًا. إذن، هناك إرهاصات استقطاب دولي جديد بين كتلتين مرة أخرى لكن بمعطيات وأسس جديدة يغلب عليها الطابع المصلحي البراجماتي، حيث الانضمام إلى أي من الكتلتين طوعي على أساس تقارب المصالح والرؤى وليس أيديولوجيًا قصريًا. وتضم الكتلة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية وشركاءها في أوربا وآسيا. وتضم الثانية روسيا والصين وشركاءهما في آسيا وأمريكا اللاتينية من الدول غير الراضية عن السياسات الأمريكية وتتطلع لوضع أفضل في النظام الدولي.

---

(1) محمد فايز فرحات، الحسابات الصينية في الأزمة الروسية الأوكرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 26 فبراير 2022، متاح على:

https://acpss.ahram.org.eg/News/17411.aspx

المبحث الثاني

الصين ودول الجوار الآسيوي

أبدىٰ الرئيس شي جين بينغ منذ اللحظة الأولىٰ لتوليه مهامه تحمسًا شديدًا للانفتاح علىٰ العالم، وفي الصدارة منها دول الجوار الآسيوي، التي أولتها السياسة الخارجية الصينية منذ عام 2013 علىٰ وجه الخصوص، اهتمامًا كبيرًا، وسعت القيادة الصينية منذ هذه اللحظة علىٰ التأكيد علىٰ قيم التعاون والفوز المشترك في ما بينها، ولم تحدد القيادة الصينية الدول التي تقع في عالم دبلوماسيتها المجاورة معتبرة أنه النطاق الواسع المحيط بها الذي يضم 14 دولة مجاورة، كما هو موضح في الشكل التالي، والتي تتوزع علىٰ عدة أقاليم فرعية ما بين شرق آسيا وجنوب آسيا وآسيا الوسطىٰ وجنوب شرق آسيا[1].



خريطة (3) الموقع الإستراتيجي لجمهورية الصين الشعبية

---

(1) شريفة فاضل محمد البلاط، «السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية عقب الثورات العربية»، مجلة العالم المعاصر، العدد الثاني، يناير 2016، ص46.

أولًا- انعكاس الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على سياسة الصين تجاه دول الجوار الآسيوي:

تحتل دول الجوار الأولوية الأولى للعلاقات الخارجية الصينية تليها البلدان النامية، وهو ما تؤكده مقولة الرئيس الصيني الشهيرة «الجار القريب خير من ذي القربى البعيد». وطبقًا لخطابات الرئيس شي في العديد من المناسبات الإقليمية، تولي الصين أهمية إستراتيجية كبرى لدول الجوار سواء من حيث الموقع الجغرافي أو البيئة الطبيعية أو العلاقات المتبادلة. كما أنها تؤكد دوما أن جوهر التعاون بينها وبين تلك الدول يقوم على أساس مبدأ تحقيق المنفعة والمصالح المتبادلة، وأنها تتعامل مع تلك الدول كشركاء وأصدقاء ومن منطلق ضرورة التفاعل بين فرص الصين والعالم أي الاستفادة من الفرص التي يقدمها كل طرف منهما للآخر، فهي لا تسع للهيمنة، أو بناء دائرة نفوذ تكون هي مركزها، بل تتطلع إلى بناء بيئة إقليمية شاملة ومستقرة وسلمية تدعو إلى التعاون والتنمية[1].

وقد أصبح مفهوم «دبلوماسية الجوار»[2] حجر الزاوية في الخطاب الدبلوماسي الصيني الرسمي تجاه جوارها الآسيوي؛ إذ انتقلت الصين من التركيز على دبلوماسية القوى العظمى التقليدية إلى إعطاء أولوية لدبلوماسية الجوار. وقد أدى هذا التحول إلى حدوث تحول تدريجي في السياسة الخارجية الصينية منذ وصول الرئيس شي جين بينغ في عام 2013، وفي حين ظلت علاقات القوى العظمى واحدة من الأولويات القصوى إلا أن الجوار الصيني أكتسب أهمية جديدة في دبلوماسيتها، حيث تم

---

(1) جانغ يون لينغ، استعادة الصين رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار، وتبني أنظمة جديدة، في الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، مرجع سبق ذكره، ص300، 303.

(2) هو أن تقوم العلاقة مع دول الجوار على أساس مبدأ المودة واتخاذها كشركاء والتمسك بحسن الجوار وإثراء هذه العلاقة وتأمينها من أجل المنفعة المشتركة والتسامح، واعتبار الدول الآسيوية هي الساحة الأهم للسياسة الخارجية الصينية التي تقوم على العلاقة الحميمة وتحقيق المنفعة المشتركة والسعي لمحو ما يسمى بنظرية «التهديد» وخلق بيئة جوار يمكن من خلالها حل المشكلات والتناقضات.

التأكيد على هذا التحول في مؤتمر رسمي نظمته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر 2013، وقد أشار الرئيس شي جين بينغ إلى أن الهدف الإستراتيجي لدبلوماسية الصين مع الدول المجاورة هو تحقيق الهدفين المئويين[1]، وأن الصين تحتاج إلى تطوير العلاقات مع الدول المجاورة بطريقة شاملة، كذلك التزام الصين بسياسة حسن الجوار، وإثراء هذه العلاقة وتأمينها من أجل المنفعة المشتركة، واعتبار الدول الآسيوية هي الساحة الأهم للسياسة الخارجية الصينية، وخلق بيئة جوار يمكن من خلالها حل المشكلات والتناقضات، والتمسك بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، والمعروفة أيضًا باسم «بانشاشيلا»، والتي سبق أن طرحتها الصين مع الهند وميانمار في عام 1954، والمتمثّلة بالاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي الداخلية للدول، وعدم الاعتداء على الغير، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للغير، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي[2].

ومن الجدير بالذكر أن الاهتمام الصيني المتزايد الذي يتم إيلائه إلى المحيط أو الجوار ليس بلا سبب، وإنما ينبع من عدة اعتبارات رئيسة؛ يتمثل أولها في اعتبارات الجوار الجغرافي، حيث تعتبرها الصين بمثابة الساحة الخلفية لها، وبالتالي فإن الحفاظ على علاقات سياسية، واقتصادية، وأمنية نشطة وجيدة مع دول المنطقة سينعكس على تعزيز نفوذها في محيطها الإقليمي، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تعزيز صورة الصين كقوة إقليمية ودولية. **وثانيها**، اعتبارات سياسية وجيوستراتيجية تتمثل في الرغبة في تهيئة «بيئة إقليمية سلمية ومتناغمة» مواتية للتنمية الاقتصادية الصينية والاستقرار السياسي، وكذلك طمأنة جيران الصين بشأن تداعيات صعود الصين (التنمية

---

(1) هدفا المئويتين، الهدف الأول إنجاز مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل بحلول2021، في الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، والهدف الثاني بناء دولة اشتراكية حديثة وغنية وقوية وديمقراطية ومتحضرة ومتناغمة بحلول2049 الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.

(2) المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، متاح على:
http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2014-11/18/content_34277189.html

السلمية)، وبالتالي دحض نظرية «التهديد الصيني» التي يروج لها الغرب. وكذلك الرغبة في موازنة القوى الإستراتيجي والنفوذ الإقليمي بالنسبة للقوى الأخرى (مثل اليابان والهند والولايات المتحدة الأمريكية). هذا بالإضافة إلى اعتبار المناطق المحيطة دعامة إستراتيجية للصين حتى تستطيع سلوك طريقها كدولة كبرى ومسؤولة. وهنا يرى البعض (أمثال جون ميرشايمر)(1) أن الصين تسعى لأن تصبح قوة عظمى تدريجيًا، وذلك بالهيمنة على محيطها الإقليمي بشرق آسيا ثم التمدد عالميًّا من خلال المشاريع الاقتصادية العملاقة دون منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المتوقع أن يصاحب الزيادة الضخمة في حجم اقتصاد الصين، توسع في قدرات جيشها وصناعاتها العسكرية، مع سعي لبسط هيمنة إقليمية إستراتيجية على جيرانها أولًا في مناطق شرق وجنوب آسيا، وستدفعها قوتها الاقتصادية للهيمنة على آسيا بالطريقة نفسها التي هيمنت بها الولايات المتحدة الأمريكية على الأمريكتين، والسبب وراء

(1) طبقًا للواقعية الهجومية لجون ميرشايمر، ستزداد محاولات الصين للسيطرة على المنطقة مع نفوذها المتزايد، تمامًا بالطريقة التي تهيمن بها الولايات المتحدة الأمريكية على نصف الكرة الغربي. والسبب وراء ذلك هو أن أفضل طريقة للبقاء في الفوضى الدولية هي أن تكون القوة المهيمنة الإقليمية الوحيدة، فالصين لديها صراعات إقليمية مستمرة وعنيفة في كثير من الأحيان مع الفلبين واليابان وفيتنام وإندونيسيا والهند وماليزيا وبروناي. ومع تنامي النفوذ الاقتصادي، أصبحت سياسات الصين تجاه النزاعات الإقليمية أكثر عدوانية، فكلما زادت قوة الصين، كان من الأفضل لها تسوية نزاعاتها وفقًا للشروط التي تفضلها، ومثال على تطلعات بكين إلى الهيمنة هو بنك آسيا للاستثمار والبنية التحتية (AIIB)، وهو بديل تقدمه الصين للمؤسسات متعددة الأطراف في نظام بريتون وودز. وتعد هذه طليعة محتملة لنظام اقتصادي بديل، كما أنه انعكاس للطموحات الصينية في الظهور كبديل قوي في النظام الاقتصادي الدولي - ومن الواضح أنه ما تنص عليه نظرية الواقعية الهجومية. إن العدوان المتزايد الذي تمارسه الصين في آسيا، وقمعها النشط للمعارضة التبتية / الأيغورية، وإقامة هياكل اقتصادية بديلة من بين أمور أخرى، كلها أدلة على حقيقة وجود فخ ثيوسيديدس وأنه لا يوجد شيء «سلمي» بشأن صعود الصين أو تطورها. إنها ببساطة الواقعية الهجومية - وعلى الرغم من أن الصين تحاول تمويه ذلك بمعاطف السكر من التقاليد الكونفوشيوسية، ومفاهيم «التنمية السلمية» و«الصعود السلمي»، لا يمكن اعتبار هذا أقل من محاولات لتحقيق الهيمنة.

ذلك هو أن أفضل طريقة للبقاء في الفوضى الدولية هي أن تكون القوة المهيمنة الإقليمية الوحيدة[1]. **وثالثها**، اعتبارات اقتصادية، حيث تعد تلك المنطقة سوقًا ضخمًا لبيع المنتجات وكذلك للاستثمارات الصينية، فضلًا عن وجود عدة مواني مهمة لشحن البضائع في هذه المنطقة ومنها مضيق ملقا، وبالتالي تأمين حركة الملاحة، وخطوط التجارة في تلك الممرات. هذا بالإضافة إلى أنها تعد محورا بريا وبحريا في مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين عام 2013، وهو ما يعد بعدًا إضافيًا لبكين لتعزيز وجودها ونفوذها في هذه المنطقة. كذلك الرغبة الصينية في التأمين الطاقوي (أمن الطاقة)؛ فوفقًا لإحصائيات مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)، فإنه يتم نقل نحو 20٪ من التجارة البحرية العالمية، و60٪ من التدفقات التجارية للصين عبر مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي، وبالتالي فإن أي تأثير سلبي على حركة الملاحة في تلك الممرات سيكون له تأثيرات سلبية على الاقتصاد والشعب الصيني. كما تعد كل من روسيا، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا من أهم المصادر الرئيسة للواردات النفطية للصين. **ورابعها**، اعتبارات أمنية، فوجود تايوان، وبحر الصين الجنوبي، والهند في آسيا وخاصة منطقة الإندو- باسيفيك يجعل جوارها الآسيوي ذا أهمية لا تقدر بثمن للصين، حيث ترى بكين أن الوحدة مع تايوان أمر حتمي ومصيري إلى درجة أنها لم تستبعد احتمال استخدام القوة لتحقيق الوحدة مع تايوان، وذلك رغم تأكيد بكين الدائم على الارتكاز على الحلول السلمية. كما تمثل النزاعات في بحر الصين الجنوبي بين الصين من ناحية وتايوان، وفيتنام، وإندونيسيا، وماليزيا من ناحية أخرى، وكذلك النزاعات الحدودية التاريخية بين الهند والصين، عوامل إضافية لدفع بكين لتعزيز اهتمامها بمنطقة الإندو-باسيفيك، خاصة في ظل توسيع الولايات المتحدة الأمريكية لتحالفاتها وتكثيف وجودها في المنطقة. كما تهدف الصين إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي خاصة في منطقة آسيا الوسطى تلك المنطقة المتاخمة لإقليم شينجيانغ الصينية، وبالتالي فإن استقرارها مهم للاستقرار

---

(1) Sriparna Pathak, The "Peace" in China's Peaceful Rise, Oct 15, 2015,Available At: https://www.e-ir.info/2015/10/15/the-peace-in-chinas-peaceful-rise/

الداخل الصيني خاصة مع عدم الاستقرار المحتمل القادم من الجوار الأفغاني القريب في آسيا الوسطى، لا سيما بعد الانسحاب الأمريكي، وكبح إمكانية تنامي الإرهاب والتطرف[1]. وخامسها، اعتبارات ديمغرافية، تتمثل في التداخل السكاني، فعلى سبيل المثال، في ماليزيا يشكل الصينيون 23.7٪ من السكان، كما يبلغ عددهم 15٪ من إجمالي سكان بروناي. وفي سنغافورة يبلغ عدد الصينيين 76.8٪ من السكان، كما يشكل الصينيون 14٪ من سكان تايلاند، و1٪ من سكان كمبوديا[2].

ثانيًا- أدوات تطبيق الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على سياسة الصين تجاه دول الجوار الآسيوي:

تستند الصين إلى عدة أدوات في تطبيق رؤيتها للعلاقات الدولية على سياستها تجاه دول الجوار الآسيوي، ولعل أبرزها يتمثل في ما يلي:

1- الأدوات الدبلوماسية:

انطلاقًا من مفهوم النظرة العالمية المتناغمة، ودبلوماسية حسن الجوار، عقدت الصين أول منتدى بعنوان «دبلوماسية الجوار / المحيط Peripheral Diplomacy» في أكتوبر 2013، الأوسع من نوعه، والذي أكد فيه الرئيس شي على التزام الصين ببناء علاقات ودية وذات منفعة متبادلة مع جاراتها، بحيث تنتفع هذه الدول من تطور الصين، في ما تنتفع الصين من جوار مزدهر، وبهذا ربط الرئيس شي بأسلوب مفاهيمي فكرة «الحلم الصيني» بالتنمية الإقليمية[3]، حيث تعمل بكين على جلب مزيد من المنافع للدول المحيطة، لتشجيع تلك الدول على ربط نفسها بالتنمية الصينية

---

(1) باسل الحاج جاسم، الصين رقم صعب في آسيا الوسطى رغم نفوذ روسيا، صحيفة إندبندنت عربية، 10 يوليو 2017، متاح على: https://www.independentarabia.com/node

(2) خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار، خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار، مجلة الصين اليوم، 10 يونيو 2006، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0610/6.html

(3) X.Q. Mu,ed, "Xijinping: China to Further Friendly Relations with Neighboring Countries", Xinhua News, 26-10-2013,Available at: http://news.xinhanet.com/english/

في إطار مجتمع ذي مصير مشترك قائم على هوية وأعراف مشتركة[1]. ومن ناحية أخرى، بادرت القيادة الصينية إلى طرح مفهوم أكثر إبداعًا وابتكارًا لخلق «كيان آسيوي ذي مصير مشترك» في منتدى بواو الآسيوي الذي عقد في مارس 2015، وهو ما يؤكد الارتباط الوثيق بين الدول الآسيوية، ومن بينها الصين وما يربط تلك الدول من علاقات متينة، وعلى أن الحلم الصيني ينطلق من الصين، ولكنه يستهدف محيطه الآسيوي في المقام الأول. وعملت الدبلوماسية الصينية على ترسيخ هذا المفهوم في أذهان دول الجوار والمحيط الآسيوي ككل. وجاءت دعوة الصين لذلك تعلمًا من دروس الدول الغربية التي حققت تقدمها بالتكامل والتعاون في كل المجالات باعتبار الكيان مشروعًا شاملًا يتعلق بالسياسة والاقتصاد والأمن والثقافة والمجتمع[2].

وانطلاقًا من مبادئ سياستها الخارجية التي تقوم على التمسك بالحوار والتفاوض كأساس لتسوية القضايا والأزمات الإقليمية، آلت السياسة الخارجية الصينية على نفسها مهمة تفكيك كل صور الخلاف والتباين في الرأي بين الصين وبعض دول الجوار في بعض القضايا الخلافية التي تعد طرفًا رئيسًا فيها وتمس مصالحها الجوهرية[3]

---

(1) Timothy Heath, "Diplomacy Work Forum: Xi Steps up Efforts to Shape a China-Centered Regional Order", China Brief, Vol. 13, No. 22, (November 7, 2013). Available at: http://www.jamestown.org/programs/chinabrief/single/

(2) عماد الأزرق، شي جين بينج: الصعود إلى القمة، مرجع سبق ذكره، ص199.

(3) المصالح الجوهرية هي امتداد لمفهوم الأمن القومي للدول؛ فهي المصالح التي لو حدث عليها افتئات فإنه يتسبب في ما بعد في المساس بمسائل الأمن القومي للدولة. وبدأت القيادة الصينية إطلاق التصريحات التي تتضمن مفهوم المصالح الجوهرية منذ عام 2003 مع تزايد القلق من تسارع خطوات تايوان نحو الاستقلال. وفي عام 2006 أصبح مفهوم المصالح الجوهرية يشمل إقليمي التبت وشينجيانغ. ولم تعلن بكين رسميا المقصود بمفهوم المصالح الجوهرية حتى عام 2009. وفي 2011، أصدرت الصين كتابا أبيض بعنوان «التنمية السلمية للصين» لتحدد بوجه عام المصالح الجوهرية للبلاد، والتي تشمل ما يلي: سيادة الدولة، والأمن القومي، وسلامة أراضيها، وإعادة الوحدة الوطنية، والنظام السياسي في الصين الذي تأسس حسب الدستور والاستقرار الاجتماعي الشامل، والضمانات الأساسية لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ومنذ ذلك الوقت بدأت الصين تنتهج سياسة خارجية أكثر حزمًا، وخصوصًا في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي.

بصورة مباشرة. وبالنسبة للنزاعات التاريخية المتعلقة بالأراضي والسيادة والحقوق والمصالح البحرية في المنطقة (بحر الصين الجنوبي، بحر الصين الشرقي[1]، والخلافات الحدودية مع الهند)، تلتزم الحكومة الصينية بالمبادئ التالية التي تشكل خطوطًا لن تتجاوزها الصين، ألا وهي: عدم إثارة الحوادث ولن تكون أول من يفعل ذلك، والاعتراف بالنزاعات الإقليمية حيث توجد مطالبات متداخلة بشأن السيادة، ووضع الخلافات جانبًا إذا لم يكن من الممكن حلها، والاشتراك في التنمية قبل تسوية النزاعات المتعلقة بالحقوق والمصالح البحرية، والاستغلال المشترك في الجزر المتنازع عليها وحولها، والحل السلمي للنزاعات من قبل الأطراف المعنية مباشرة بالنزاعات ورفض التدخل الخارجي، وعدم السعي لاستعادة جميع الأراضي المفقودة والاستعداد للعطاء والجلوس على طاولة المفاوضات. لكن بالرغم من تأكيدها بأنها مستمرة في إتباع التنمية السلمية والتمسك بالمبادئ الخمس وكذلك المبادئ السابقة، تؤكد الصين أن هذا لن يكون على حساب الإضرار بسيادتها وأمنها أو تخليها عن مصالحها الوطنية الجوهرية، فهي لا تتسامح مع أي تعدٍ على الحقوق السيادية للصين أو أية إجراءات لتعزيز التعديات القائمة[2].

ويبدو مما سبق، أن الصين حريصة على صياغة قواعد جديدة مشتركة لتسوية النزاعات في محيطها الآسيوي خاصة في ضوء تزايد المنافسة بين القوى الكبرى في

(1) تتنازع بكين وطوكيو حول السيادة على مناطق غير مأهولة في بحر الصين الشرقي، وهي جزر تديرها اليابان تحت اسم «سنكاكو»، وتطالب بها الصين تحت اسم «دياويو». وتدهورت العلاقات الثنائية في 2012 حين أعلنت طوكيو ضم بعض هذه الجزر، ومنذ ذلك الحين، اتخذ البلدان جهودا لتحسين العلاقات عبر لقاءات بين الرئيس الصيني شي جين بينغ ورئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، لكن التجاوزات التي ارتكبها الجنود اليابانيون في الصين قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها ما تزال تثير التوتر، وتواظب بكين على اتهام طوكيو بالتهوين من هذه الفظائع.

(2) China's Policies and its Neighbors, Available At:, http://unachina.org/en/class

منطقة الإندو-باسيفيك[1]، وكذلك التوترات الناشئة عن الخلافات على السيادة في بحر الصين الجنوبي أو الشرقي، خاصة في ضوء السياسة الأكثر حزمًا في عهد شي تجاه تلك المسائل في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي. ولقد تبنت الصين نهجين رئيسين على مدى السنوات القليلة الماضية في ما يخص قضاياها الأساسية (الجوهرية)، فمن ناحية، أظهرت الصين عزمًا أقوى على تعزيزها القدرات العسكرية ليس فقط كوسيلة لحماية حقوقها المشروعة ومصالحها الجوهرية، ولكن أيضًا كضمان للاستعداد المستمر للأطراف ذات الصلة (تعزيز الردع الإستراتيجي). وقد أعطى «الكتاب الأبيض التاسع حول الدفاع» الذي أصدرته الصين في مايو 2015 تحت عنوان «الإستراتيجية العسكرية الصينية» الأولوية للأمن البحري، حيث أكدت بكين على التخلي عن فكرة أن أراضي البر أهم من البحار، وأنها ستسعى إلى تطوير بنية قوة عسكرية بحرية تتناسب مع أمنها القومي ومصالح التنمية، وتعمل على حماية سيادتها الوطنية وحقوقها البحرية إلى جانب حماية أمن الخطوط البحرية الإستراتيجية[2]، ثم أجازت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني (أعلى هيئة تشريعية في الصين) قانون الأمن القومي في يونيو 2015 الذي يعيد

---

(1) مصطلح الإندو- باسيفيك هو المصطلح الأكثر استخدامًا في الوقت الراهن من قِبَل الكتاب والمحللين الغربيين كبديل لمصطلح آسيا-الباسيفيك. وقد لقي المصطلح رواجًا بعد إشارة رئيس الوزراء الياباني السابق، شينزو آبي، له في كلمته أمام البرلمان الهندي في أغسطس 2007، في سياق اقتراحه تشكيل ما سماه «قوس الحرية والرخاء في آسيا الموسعة». وقد جاء تطوير مفهوم الإندو-باسيفيك نتيجة لمجموعة من المحركات المهمة في تلك المنطقة، ولاسيما مع طرح الصين مبادرتها الحزام والطريق في عام 2013، التي تتضمن مجموعة من الممرات ذات الصلة بالمحيطين الهندي والهادي، مما دفع للتخلي عن مصطلح آسيا -الباسيفيك، واعتماد مصطلح الإندو-باسيفيك. وتتوزع دول المنطقة على ثمانية أقاليم فرعية (شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وشرق أفريقيا، والأوقيانوسيا).

(2) "Full Text:China's Military Strategy", Xinhua News, May 26, 2015, Available At: http://news.xinhuanet.com/english/china

التشديد على المصالح الجوهرية للصين[1]، ويسمح بانتشار القوات الصينية خارج حدودها ولأول مرة إذا ما تعرضت تلك المصالح للتهديد.

كما اتخذت الصين بعض الإجراءات الحازمة والتوسعية في السنوات الأخيرة تأكيدًا على ما تسميه مصالحها الجوهرية على طول حدودها البرية؛ وخاصة في «جبال الهيمالايا»؛ والبحرية. ولقد تبنت الصين أنظمة عسكرية هجومية متقدمة أو ما يعرف بتكنولوجيا منع الوصول إلى المناطق (A2 / AD) في بحر الصين الجنوبي (عسكرة بحر الصين الجنوبي). وقامت ببناء جزر استوائية صغيرة في البحر المتنازع عليه. وقامت الصين بإنشاء منطقة جديدة للدفاع الجوي (ADIZ) في بحر الصين الشرقي في نوفمبر 2013، لتأكيد سيطرتها على المجال الجوي فوق هذه المنطقة المتنازع عليها مع اليابان، «هذه الإجراءات تسير على خطى جهود الصين لإعادة رسم حدودها البحرية في بحر الصين الجنوبي والشرق لحماية وتأمين حدود الصين في بيئة أمنية أكثر عدائية، كما أصدرت قانون الحدود ا لبرية الجديد في أكتوبر 2021 الذي يصرح باستخدام الأسلحة لوقف المعابر الحدودية «غير القانونية» كأداة صينية جديدة تستخدمها في أثناء أي تصعيد في المستقبل على طول حدودها مع كيانات أجنبية، سواء كانت الحكومة الهندية أو اللاجئين الأفغان أو الجماعات المتمردة في ميانمار، هذا بالإضافة لدخولها في أول نزاع حدودي مميت مع الهند في عام 2017 منذ أربعة عقود[2]. كل مما سبق يؤكد على حقيقة مفادها أن الصين في عهد شي جين بينغ ستستمر في إتباع سياسة خارجية سلمية عندما تكون الأمور خارج نطاق اهتماماتها الإستراتيجية، ولكنها ستتبع سياسة خارجية حدية حازمة وأحيانًا تصادمية عندما تكون مصالحها الحيوية على المحك وهو ما اتضح في سياستها تجاه مسألة بحر الصين الجنوبي - بحر الصين الشرقي - تايوان - الخلافات الحدودية مع الهند - هونج كونج - الإيغور - الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية - الاستحواذ على (G5).

---

(1) هدير طلعت سعيد عبد اللطيف، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ تجاه المنطقة العربية في الفترة من 2013-2019، مرجع سبق ذكره.

(2) Ralph Jennings, What Does China's New Land Borders Law Mean for Its Neighbors?, November 05, 2021, Available At: https://www-voanews-com

من ناحية أخرى، تواصل الصين العمل بشكل وثيق مع الآخرين الأطراف ذات الصلة في تسوية المنازعات عن طريق التشاور والتفاوض وتعزيز القواعد والأعراف الجديدة في تسوية نزاعات بحر الصين الجنوبي بوسائل أكثر سلمية وفاعلية عبر اقتراح نهج «المسار المزدوج» منذ أغسطس 2014؛ أي وضع الخلافات والنزاعات على الرف والقيام بالتنمية المشتركة للموارد في البحر الجنوبي ما يعنى التعامل بشكل سلمي؛ والذي رحبت به الأطراف الآخرون المعنية في مناسبات عديدة بعد ذلك، مع استمرار جهود الصين الحثيثة لدفع المفاوضات إلى الأمام.جدير بالذكر إلى أنه لفهم إدارة الصين لمشكلاتها مع جيرانها، من الضروري النظر إلى النظام العالمي المتغير وما تسعى القوى غير الليبرالية إلى تحقيقه. وإحدى خصائص نظام ما بعد الليبرالية هي الأقلمة الشديدة للمناطق الجيوسياسية الحساسة، حيث تسعى القوى الكبرى المجاورة للإقليم إلى استبعاد القوى الثالثة. وتتبع الصين هذه الإستراتيجية بنجاح في قضية بحر الصين الجنوبي، حيث تحاول الصين تسوية المشكلات الإقليمية مباشرة مع جيرانها ودون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وقد التزمت بكين بالنهج ذاته في معالجة القضايا والأزمات الإقليمية التي لا تندرج تحت مصالحها الحيوية مباشرة، وإنما تؤثر بشكل ما أو بآخر عل مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. وفي هذا الإطار، حرصت بكين على القيام بدور بناء في التسوية السياسية للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية، وبناء سلام دائم فيها، عبر الدعوة لضرورة تسوية الخلافات عبر الحوار والتفاوض، والتشديد على اللاءات الثلاثة «لا حرب بين الكوريتين، لا أسلحة نووية، لا انهيار لنظام كوريا الشمالية»، وبناء آلية المحادثات السداسية (متوقفة الآن)، والعمل مع جميع الأطراف ذات الصلة كوسيط سلام مع رفض توجيه أي عمل عسكري ضد كوريا الشمالية، ورفض وقوع أية مواجهات عسكرية في المنطقة، أو إحكام العقوبات الاقتصادية ضدها. وعلى أثر تجربة

(1) Emil Avdaliani, China and Russia Build a Central Asian Exclusion Zone, June 15, 2021, Available At: https://cepa.org/china-and-russia-build-a-central-asian-exclusion-zone

إطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات أجرتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في مارس 2022، دعت إلى التهدئة وضبط النفس، وضرورة عودة الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الديمقراطية إلى المحادثات والحوار والانخراط معا بحثا عن حل فاعل لتسوية خلافاتهما[1]. ومن ناحية أخرى، وتماشيا مع التزامها بالوقوف ضد اختراق نظام حظر الانتشار النووي وتحول كوريا إلى عامل عدم استقرار للنظام الإقليمي، دعت الصين كوريا الشمالية إلى عدم التصعيد في ظل الوضع الذي يزداد توترًا في شبه الجزيرة الكورية، مؤكدة على أن أمن والاستقرار في تلك المنطقة يمثل عمق الأمن القومي الصيني، وغير مسموح المساس به أو إثارة المشاكل بجواره. كما بدا واضحا أيضًا الدعم الصيني لسلسلة قرارات مجلس الأمن التي أدانت السلوكيات الكورية (التجارب الصاروخية والنووية)، وفرضت حزما متتالية من العقوبات الاقتصادية والمالية والتجارية والدبلوماسية، مثل القرار رقم 2270 الصادرة في 2 مارس 2016، عقب إجراء كوريا الشمالية تجربة نووية جديدة في 6 يناير ثم تجارب صاروخية في 7 فبراير 2016، والقرار رقم 2375 الصادر في 11 سبتمبر 2017 عقب إجراء بيونج يانج تجربتها النووية (الهيدروجينية)، في الثاني من سبتمبر[2].

كما أبدت بكين اهتماما ملحوظا بالأزمة الأفغانية، وأكدت مرارًا وتكرارًا على سياستها الخاصة بأفغانستان «من الأفغان وإلى الأفغان»، في إشارة إلى أن ما يحدث في أفغانستان خاصة عقب سيطرة طالبان على الحكم أغسطس 2021 بعد الانسحاب الأمريكي «هو شأن داخلي، فأفغانستان هي ملك الشعب الأفغاني، وحركة طالبان الأفغانية هي قوة عسكرية وسياسية حاسمة في أفغانستان». ومن ناحية أخرى، فهي تؤيد دومًا اختيارات الشعب الأفغاني بشأن تحديد مستقبله وطريق تنميته، وكذلك

(1) الصين تدعو إلى ضبط النفس في ما يتعلق بالقضية النووية لشبه الجزيرة الكورية، وكالة أنباء شينخوا، 26 مارس 2022، متاح على:
http://arabic.news.cn/2022-03/26/c_1310530330.html

(2) محمد فايز فرحات، متى ستقوم الحرب في شبه الجزيرة الكورية؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 24 يناير 2017، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/16438.aspx

عملية السلام والمصالحة في أفغانستان. وقد سبق لها أن ربطت إحلال السلام في هـذا البلد بتحقق خمس مهام عاجلة، وهي: تعزيز وحدة الحكومة، ووضع إطار للمحادثـات بين الأفغان، وانسحاب القـوات الأجنبيـة، ومكافحـة الإرهـاب، والحـصول على دعـم خارجي. كما أبـدت الـصين اسـتعدادها للعـب دور فاعـل في تعزيـز الثقـة المتبادلـة وتحسين العلاقات بين أفغانستان وباكستان[1]. كما ترى الصين أن قـضية الروهينجـا لا يمكـن حلّها إلا سلميًّا من خـلال المـشاورات الوديّـة بـين ميانمـار وبـنجلاديش، وتهيئة المجتمع الدولي للظروف اللازمة والبيئة الجيدة لهذا الغـرض مـن أجـل تحقيـق الاستقرار، فالعقوبات أو الضغوط الدولية لن تؤدي إلا إلى تفاقم الأمور، وقـد صـوتت بكين ضد أية قرارات تتعلق بحالـة حقـوق الإنـسان في ميانمـار-بورمـا في الجمعيـة العامة للأمم المتحدة. فأية إدانة للجيش ستؤدي إلى تدخل عسكري دولي باسم الأمم المتحدة، وتصعيد للقتال العرقي في ميانمار، وإعادة تسليح «جـيش إنقـاذ الروهينغـا في آراكان»، بما سيؤدي إلى فوضى عارمـة على حـدود الـصين الجنوبيـة[2]. كمـا عرضـت الصين الوساطة والتدخل في النزاع الدبلوماسي مع بنجلاديش بين الدولتين لحل تلـك القضية، وهو ما رفضته ميانمار[3]. وفي ما يخص قضية كشمير، تحث الـصين دومـا كلا من الهند وباكستان أن يتم حل الأزمة من خلال الوسائل السلمية، وفقًا لميثـاق الأمـم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات الثنائية. كما سـبق أن عرضـت التوسط بين الهند وباكستان لحل قضية كشمير (تبلـغ اسـتثمارات الـصين قرابـة 50 مليار دولار أمريكي في الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، والذي يمر عـبر إقلـيم

(1) عادل علي، السياسة الخارجية الصينية في 2020 بين الثابت والمتغير، مجلة الصين اليوم، 2 يوليو 2020، متـاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202007/t20200702_800212498.html

(2) موقف الصين من قضية الروهينجا، تركستان تايمز، متاح على:
https://turkistantimes.com/ar/news-2764.html

(3) إسلام شحته، ميانمار ترفض وساطة الصين في النزاع مع بنجلاديش بسبب الروهينجـا، العـين الإخبارية، 3 مايو 2017، متاح على:
https://al-ain.com/article/Myanmar-china-conflict-bangladesh-over-rohingya

كشمير، كما أن باكستان شريك إستراتيجي مهم للصين)[1]. بل وطالبت الأطراف المعنية بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء من جانب واحد قد يزيد من تفاقم ما هو بالفعل وضع «متوتر للغاية»[2].

وفي ضوء الدبلوماسية الشاملة ذات الخصائص الصينية التي تتسم بالتوازن، يمكن فهم الموقف الصيني المتوازن من الأزمة النووية الكورية، والذي يأتي على خلفية الرغبة في الحفاظ على مصالحها المشتركة مع جميع الأطراف، وكذلك التزام الصين بمبدأ «الصعود السلمي»، كجزء من الرد على نظرية «التهديد الصيني» China threat theory التي لازالت تروج لها العديد من الكتابات الغربية واليابانية؛ إذ إن دخول الصين مثل هذه الحرب سيؤدي إلى خلط العديد من الأوراق، والقضايا موضوع النزاع في المنطقة؛ إذ لن تكون المواجهة في هذه الحالة مقصورة على الساحة الكورية، ولكنها ستمتد بالتأكيد لتشمل ساحات وقضايا أخرى، مثل تايوان، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، وربما تتسع للتحول إلى حرب عالمية إذا ما تحولت لتصبح الصين ذاتها موضوعًا للحرب، كما أن الدعم الصيني لسلسة قرارات مجلس الأمن السابقة لا يعني وقوفها بجانب المعسكر الأمريكي ضد بيونج يانج بقدر ما يعني استهدافها توصيل رسالة مزدوجة، الأولى للولايات المتحدة الأمريكية بأنها ما زالت تقف ضد اختراق نظام حظر الانتشار النووي وتحول كوريا إلى عامل عدم استقرار للنظام الإقليمي، والثانية موجهة لحليفها الكوري مفادها التفكير جديًا قبل جر المنطقة إلى حرب لا يريدها الجميع، وهو ما يتعلق بالتوازنات الإستراتيجية في منطقة آسيا المحيط الهادي بشكل عام، وفي منطقة شمال شرقي آسيا بشكل خاص؛ فنشوب

---

(1) إسلام شحته، الصين تطلب الوساطة بين الهند وباكستان لحماية استثماراتها، العين الإخبارية، 4 مايو 2017، متاح على: https://al-ain.com/article/china-india-pakistan-investment

(2) بعد مناقشات مغلقة في مجلس الأمن حول جامو وكشمير، الصين تحث الهند وباكستان على خفض التوترات، أخبار الأمم المتحدة، 16 أغسطس 2019، متاح على:
https://news.un.org/ar/story/2019/08/1038431

الحرب سيترتب عليها، ليس فقط تدمير دولة حليفة في المنطقة، وبالتالي اختلال في موازين القوى في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها (اليابان، وكوريا الجنوبية)، ولكن سيترتب عليها أيضًا حضور عسكري أمريكي أكبر في المنطقة، وفي الأغلب سيستتبع كل ذلك احتمال فرض مشروع لإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، بمعنى إلحاق كوريا الشمالية بجارتها الغربية، الأمر الذي سيعمق بالتأكيد الاختلال في موازين القوى في المنطقة[1]. كما أن الموقف الصيني من الأزمة الأفغانية ينبع من اعتبارات جغرافية واقتصادية معينة، فمن المعلوم أن هناك ثمة حدود مشتركة للصين مع أفغانستان، وتهتم بكين أساسًا بالقضاء على التنظيمات الإرهابية، التي من الممكن أن تتسلل عبر الحدود، ولطالما ربطت بين الاستقرار في أفغانستان والاستقرار في إقليم شينجيانغ. وتضع بكين اهتمامًا بالغًا بالتعاون الاقتصادي مع كابول، ضمن مبادرة «الحزام والطريق».

و مع تبنيها سياسة خارجية تقضي باحترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى مع، وحماية المصالح الوطنية العليا للدولة الصينية، تعتمد الصين دائمًا في علاقاتها مع دول العالم ومنها دول الجوار، على اعتبار أن تايوان جزء لا يتجزأ من وحدة الأراضي الصينية، على أساس التزام تلك الدول بسياسة صين واحدة، لذا فهي شأنٌ داخليٌّ صينيٌّ، وتعارض بحزم وتقف بشدة ضد أية نشاطات انفصالية تسعى وراء «استقلال تايوان». وبرغم الحرص الصيني على التمسك بمبدأ «دولة واحدة ونظامان»، وتحقيق الوحدة السلمية مع تايوان، أوضحت بكين أنها ستستخدم القوة في حالة حصول تايوان على استقلالها القانوني، وتجري عدد من الطلعات الجوية في منطقة تحديد الدفاع الجوي التايوانية خاصة أن تايوان يحكمها حزب مؤيد للاستقلال، بالإضافة إلى التقارب الأمريكي الياباني وعزمهما على التعاون بخصوص مضيق تايوان. عملت الصين جاهدة لتحييد ردات فعل دول المنطقة في حالة حدوث مثل

---

(1) محمد فايز فرحات، متى ستقوم الحرب في شبه الجزيرة الكورية، مرجع سبق ذكره.

هذا الصراع، لكن على الأرجح، ستدعم اليابان الولايات المتحدة الأمريكية إذا جاءت لمساعدة تايوان. لكن الدول الأخرى، باستثناء أستراليا المحتملة، لن تفعل ذلك. وبشأن هونج كونغ، ترفض الصين بشدة التدخل في شؤون منطقة هونغ كونغ، باعتبارها شأنًا داخليًّا صينيًّا أيضًا؛ لذا أصدرت قانون الأمن في هونج كونج لعام 2020 الذي يحظر التخريب في البلاد، ورفضت بشدة تدخل أية دولة في هذا التشريع، كما تنتقد سعي بعض الدول إلى تقويض مساعي الصين لحماية سيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها[1]. وفي سياق آخر، اعتبرت الاحتجاجات التي اندلعت في كازاخستان يناير 2020 شأنًا داخليًّا 2022، لكنها من ناحية أخرى، كانت تراقب الأوضاع عن كثب، وذلك نظرًا لمصالحها هناك، حيث إن كازاخستان تزود بكين بما لا يقل عن 5٪ من واردات الغاز الطبيعي الصيني منها، كما أنها بلد عبور لخط أنابيب الغاز بين الصين وآسيا الوسطى[2].

وفي إطار تفضيلها وترويجها لآلية الشراكة المرنة بدلا من التحالفات المغلقة، نسجت بكين شبكة موسعة من الشراكات بأشكال مختلفة مع البلدان المجاورة لها تقوم على روح المساواة والمنفعة المتبادلة على عكس إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والتي تركز على التحالفات الأمنية، فعلى سبيل المثال، رفعت الصين علاقاتها مع باكستان إلى شراكة إستراتيجية شاملة في كل الأحوال منذ عام 2015، كما أقامت شراكات تعاونية شاملة مع كوريا الجنوبية (2008)، وفيتنام (2008)، ولاوس (2009) وكمبوديا (2010) وميانمار (2011) وتايلاند (2012). وأقامت الصين أيضًا شراكات تعاونية إستراتيجية مع الهند منذ عام 2005، ومع أفغانستان في عام 2012، وأقامت شراكات إستراتيجية شاملة مع ماليزيا (2013)،

---

(1) عادل علي، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير في عام 2020 بين الثابت والمتغير، مرجع سبق ذكره.

(2) نور سلطان، إلى أي مدى تقلق الصين على مصالحها التجارية مع كازاخستان؟.. بكين تجيب، موقع تركيا الآن، 6 يناير 2022، متاح على:

https://www.turkeynow.news/politics/2022/01/06

وإندونيسيا (2015)، كما تمكنت من بناء شراكات إستراتيجية مع أوزبكستان وطاجيكستان في عام 2013. بالإضافة إلى ذلك، تقيم الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا شراكة إستراتيجية من أجل السلام والازدهار منذ عام 2003، كما ارتقت الحكومة الصينية مرتين من مستوى الشراكة الدبلوماسية للصين مع دول جنوب المحيط الهادي، حيث إن ثماني دول في المنطقة هم شركاء إستراتيجيون شاملون للصين. ومن خلال الزيارات والاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف، تحافظ الصين على تفاعل متكرر مع المسؤولين رفيعي المستوى في دول الجوار، والتواصل بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وهناك آلية تبادل منتظمة بين قادة الدول ورؤساء الكوادر لأحزاب السياسية تتشكل. ومثل هذا التوسع في شبكة الشراكة الصينية المربحة للجانبين دليل واضح على استعدادها لتعزيز التعاون مع دول الجوار، والتي بدورها تساعد على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة[1].

ويأتي في إطار أولوية تلك الدول أيضًا في الأجندة الصينية في عهد شي جين بينغ، الحرص الصيني على دعم الحوار ومواصلة العمل الإقليمي متعدد الإطراف، حيث تحرص بكين على توليها القيادة والأخذ بزمام المبادرة في المنظمات والمنتديات الإقليمية متعددة الأطراف في محيطها الآسيوي، ومنع الأطراف الخارجية من فرض أدائهم عليها. ويتضح ذلك في ما يسمى «دبلوماسية الدولة المضيفة Host State Diplomacy»، فالصين هي المقر الرئيس لمنظمة شنغهاي للتعاون، جنبًا إلى جنب مع زملائها الأعضاء روسيا وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وباكستان والهند، وإيران. وفي عهد الرئيس شي، استضافت بكين قمم ومؤتمرات آسيوية رئيسة، وهي القمة الرابعة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (سيكا CICA) في مايو 2014، وقمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (الأبيك APEC) في نوفمبر 2014، والتي أكدت فيها بكين على أن آسيا للآسيويين، وأن

(1) Li Chenyang and Yang Xiangzhang, China's Cooperation with Neighboring Developing Countries Achievements and Challenges Ahead, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 5, No. 1, 33-48,2019.

مشاكلها يجب أن تحل بالآسيويين أنفسهم، كما دعت إلى ضرورة خلق نمط جديد من الاقتصاد الإقليمي، والشراكة في تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق». وتمثل «معارضة الهيمنة وسياسة القوة العظمى»، و«الحفاظ على المصالح الواسعة للدول النامية» المبادئ الرئيسة التي تؤكدها الصين دوما في تلك الأنشطة متعددة الأطراف. كما استضافت بكين مؤتمر حوار الحضارات الآسيوية في مايو 2019، والذي طرح فيه الرئيس شي رؤيته عن الحضارة التي تتسم بالتنوع والمساواة والشمول، مؤكدًا على «لا صراع للحضارات»، وتشجيع مختلف الحضارات على احترام بعضها البعض والعيش معا في وئام مع تعزيز التبادلات والتعلم المتبادل بينها[1].

ولا تشارك الصين بنشاط في المنظمات والمنتديات الإقليمية متعددة الأطراف القائمة التي تضم الدول المجاورة فحسب، بل إنها أيضًا أطلقت آليات تعاونية متعددة الأطراف عديدة حيث أسست آليات للتعاون مع اتحاد الآسيان مثل آلية (10+1)، أي الآسيان والصين، (10+3)، أي الآسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية، (10+6)، أي دول الآسيان العشر والصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والهند ونيوزلندا[2]. واقترحت الصين «آلية التعاون 2+7»، من أجل الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين الصين والآسيان من «العقد الذهبي» الماضي (2003-2013) إلى «عقد الماس» الجديد (2013-2023) أي من «شراكة إستراتيجية» إلى «مجتمع مصير مشترك». كما تشارك الصين في قمة شرق آسيا (EAS)، والتي يشار إليها عادة باسم بآلية «10+ 8»، وهو منتدى سنوي بين كبار القادة من دول الآسيان العشر، الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، أستراليا، نيوزيلندا، وروسيا، والذي يسهم في تعزيز السياسة الإقليمية، والأمن، والتعاون الاقتصادي. وتم تأسيس آلية

---

(1) حسن وانغ ماو هو، شي جين بينغ: لا صراع حضارات، والبشرية تحتاج إلى تضافر الجهود، مجلة الصين اليوم، 16 مايو 2019، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/yzwm/1_6927/201905/t20190516_800168177.html

(2) Li Chenyang and Yang Xiangzhang, China's Cooperation with Neighboring Developing Countries Achievements and Challenges Ahead, Op.cit.

تعاون لانتسانغ ميكونغ[1]، التي تم إطلاقها في مارس 2016 عبر صيغة «3+5»، حيث يرمز الرقم «3» إلى ثلاث ركائز التعاون في القضايا السياسية والأمنية، والتنمية الاقتصادية والمستدامة، وكذلك التبادل الثقافي والشعبي، و«5» تمثل خمسة مجالات ذات أولوية للتعاون: الترابط، والقدرة الإنتاجية، والتعاون الاقتصادي عبر الحدود، والموارد المائية، وكذلك الزراعة والحد من الفقر[2]. كما أن الصين عضو مراقب في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC). وتؤكد تلك التدابير الاستباقية على حرص التوجه الصيني على التواصل والتشاور السياسي والتعاون والبناء والتنمية لتحقيق الرخاء والازدهار والتقدم ليس لها فحسب، وإنما لعموم القارة الآسيوية، كما حرص الخطاب السياسي الصيني على التأكيد على هذا المعنى باستمرار.

وقد عملت الصين على ترجمة رؤيتها لمفهوم مجتمع صحي آسيوي مشترك، وتعزيز بناء «طريق الحرير الصحي» في الواقع العملي إلى إجراءات من خلال الإسهام في الاستجابة الإقليمية لجائحة كوفيد-19 عبر «دبلوماسية الأقنعة»، أو «دبلوماسية المعونات»... إلخ، وكذلك دبلوماسية اللقاحات، فبمجرد قيام الحكومة الصينية بالسيطرة على الوباء واحتوائه، قدمت بكين العديد من المساعدات الطبية إلى العديد من دول الجوار بدءًا باليابان ودول المنطقة الأوراسية، ومرورًا بدول منطقة جنوب شرق آسيا. وقد بلغ عدد الدول التي تلقت مساعدات عينية ومالية صينية أكثر من 155 بلدًا ومنظمة دولية حول العالم، بما فيها 30 بلدًا في آسيا، كما أرسلت بكين فرقًا من

---

(1) آلية التعاون لمنطقة ميكونغ الكبرى هي آلية تعاون اقتصادي شبه إقليمية، تشارك فيها الدول الست لحوض نهر لانتسانغ ونهر ميكونغ، وهي الصين وميانمار ولاوس وتايلاند وكمبوديا وفيتنام. تأسست هذه الآلية في عام 1992، بهدف تقوية الترابط الاقتصادي لدول هذه المنطقة شبه الإقليمية وتعزيز تنميتها المشتركة الاقتصادية والاجتماعية. ويعد بنك التنمية الآسيوي الطرف الداعي والجانب المنسق والجانب الرئيس لتجميع الأموال لهذه الآلية. ويعتبر مؤتمر القادة أعلى هيئة تخطيط سياسي للآلية، ويعقد مرة كل ثلاث سنوات، وتستضيف الدول الأعضاء المختلفة هذا الاجتماع بالتناوب حسب الترتيب الأبجدي لأسمائها.

(2) Li Chenyang and Yang Xiangzhang, China's Cooperation with Neighboring Developing Countries Achievements and Challenges Ahead, Op.cit.

الخبراء إلى كل من كمبوديا والفلبين وميانمار وباكستان، وماليزيا، لنقل خبرتهم إلى هذه الدول بخصوص كيفية التصدي لوباء كورونا، كما تبرعت بكين أو يسرت إرسال شحنات من الأقنعة الطبية الواقية وأجهزة التنفس الصناعي إلى الدول المحتاجة في جنوب شرق آسيا، والتي رحبت بدورها بهذه الإمدادات، كما وفرت لقاحات آمنة وفاعلة مثل لقاح سينوفاك الصيني باعتبارها «منفعة عامة عالمية»، لدول الجوار مثل دول جنوب شرق آسيا أبرزها إندونيسيا وتايلاند والفلبين، ودولا أخرى مثل باكستان وهونج كونج. وقد زودت الصين جميع الدول الأعضاء في الآسيان بأكثر من 300 مليون جرعة من لقاحات كوفيد-19، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الإمدادات الطبية الطارئة. وأرسلت الصين فرقا طبية من الخبراء للمساعدة في بناء مختبرات للفيروس وتعاونت مع عدد من أعضاء الآسيان في تجارب اللقاحات[1].

2- الأدوات الاقتصادية:

تماشيا مع حرص الصين على تعزيز نمط التنمية المشتركة المربحة للجميع، باعتبار التنمية هي مفتاح الحل لأية مشكلات، وكذلك دفع العولمة بشكل مطرد وتعزيز الانفتاح والشمول، فقد اعتمدت الصين على الأدوات الاقتصادية لتعزيز شراكاتها الإستراتيجية مع دول الجوار، حيث أعطت الأولوية للتعاون الاقتصادي البراغماتي في تعاونها مع تلك الدول النامية المجاورة، والذي يعد بمثابة أساس متين لتعاونهم في المجالين السياسي والأمني. وتشكل التجارة، والاستثمارات، والقروض، والمساعدات الإنمائية، مناطق التجارة الحرة جوهر سياسة الصين الاقتصادية الخارجية، وكلها أدوات تدعمها الدولة الصينية، وتسهم في إنتاج فرص التنمية الاقتصادية، لكلٍ من الصين وشركائها في البلدان النامية المجاورة على السواء[2].

---

(1) مقالة خاصة: الصين وآسيان تخلقان مجتمع مصير مشترك على طول الحزام والطريق، وكالة أنباء شينخوا، 29 سبتمبر 2019، متاح على:

http://arabic.news.cn/2019-09/24/c_138416177.html

(2) عزت سعد، دبلوماسية الأوبئة في مواجهة جائحة كورونا، مرجع سبق ذكره.

ولقد أصبحت الصين شريكًا تجاريًا رئيسا، ومصدرًا مهمًا للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في غالبية معظم دول الجوار الآسيوي. وفي هذا الإطار تعد الصين أكبر شريك تجاري فردي للآسيان، في حين أن الآسيان ثاني أكبر شريك تجاري للصين، وقد بلغ حجم التجارة الصينية مع دول الآسيان نحو 4.55 تريليون يوان (أي نحو 711.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020). كما بلغت تجارة الصين مع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق 9.27 تريليون يوان (نحو 1.35 تريليون دولار)[1]. كما أن الصين هي أكبر شريك تجاري لدول آسيا الوسطى، وحسب البيانات الصينية في 2018، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وبلدان آسيا الوسطى الخمسة 41.7 مليار دولار، كما أنها شريك تجاري رئيس لعدد من دول الجوار الآسيوية مثل كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وباكستان وغيرها.

وعلى صعيد آخر، تسعى الصين إلى ازدياد معدلات الإقراض والاستثمار الصيني في العديد من الدول الآسيوية، وتقدم قروضا ميسّرة إليها لتنفيذ مشروعات تنموية[2] خاصة مشروعات بنية تحتية بارزة، لاسيما في الدول الأصغر حجما فيها[3]. واعتبارا من عام 2017، كانت الصين ثالث أكبر مانح لدول منطقة جنوب المحيط الهادي؛ معظمها دول فقيرة، واقتصاداتها ذات قاعدة ضيقة؛ حيث ساهمت بنسبة 8٪ من إجمالي المساعدات الخارجية للمنطقة بين عامي 2011 و2017[4]. كما تساعد الصين على سبيل المثال دول جنوب شرق آسيا لتحسين قدرتها على بناء البنية التحتية، خاصة في أنظمة القطارات عالية السرعة مثل مشروعات السكك الحديدية عالية السرعة مع

---

(1) ارتفاع التجارة الخارجية للصين 3.4٪ في عام 2019، CGTN، 15 يناير 2019، متاح على:
https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-EA-DIA/DADIIA/index.html

(2) براكريتي غوبتا، الصين تنصب «فخ الديون» لجيرانها في آسيا، جريدة الشرق الأوسط، 12 أغسطس 2017، متاح على: https://aawsat.com/home/article

(3) Lingling Wei, China Seeks to Join Pacific Trade Pact After U.S. Forms New Security Alliance,The wall Street Journal, September16,2021, Available At: https://www.wsj.com/articles/china-seeks-to-join-pacific-trade-pact-after-u-s-forms-new-security-alliance-11631813201

(4) Jonathan Pryke, The Risks Of China's Ambitions in the South Pacific, Brookings Institute, July 20, 2020, Available At: https://brook.gs/

لاوس وتايلاند وإندونيسيا، وممر الصين - ميانمار الاقتصادي[1]، ومع دول جنوب آسيا مثل الممر الصيني الباكستاني، أو ما يعرف اختصارا بـ«سيباك» CPEC، وجسر الصداقة بين الصين والمالديف وغيرها. ومن ناحية أخرىٰ علىٰ سبيل المثال، يتدفق رأس المال الصيني بشكل رئيس إلىٰ باكستان، سنغافورة، وإندونيسيا، وتايلاند، لاوس، وكازاخستان، وكمبوديا وبورما مما يجعل تلك الدول وجهة رئيسة للاستثمار الصيني. وفي عام 2020، تجاوز الاستثمار الصيني في دول الآسيان 16 مليار دولار، بزيادة 23,3٪ عن عام 2019.كما تجاوز الاستثمار المباشر للصين في الدول الخمس في آسيا الوسطىٰ 14 مليار دولار أمريكي، كما تستثمر بكين أكثر 60 مليار دولار في البنية التحتية المرتبطة بمشروع الحزام والطريق في الممر الصيني الباكستاني، وأكثر من 54 مليار دولار في مشروع «كبيك» الذي يهدف إلىٰ ربط إقليم همية شينجيانغ شمال غرب الصين، ذي الأهمية الإستراتيجية، بميناء غوادار في بلوشستان (باكستان) من خلال شبكة من الطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب لنقل البضائع والنفط والغاز، كما ارتفع الاستثمار المباشر للصين ببلدان جزر المحيط الهادي من 900 مليون دولار في العام 2013، إلىٰ نحو 4.5 مليار دولار في عام 2018 بزيادة 400٪. واستثمرت شركات صينية أكثر من ملياري دولار في التعدين بالمحيط الهادي خلال العقدين الماضيين. وبين عامَيّ 2010 و2020، استثمرت 11 شركة صينية في مصائد سمكية عبر 6 بلدان من جزر المحيط الهادي.

ومن ناحية أخرىٰ، خفضت الصين عدة مرات ديون بعض دول الجوار النامية لتخفيف العبء عن تنميتها الاقتصادية، كما فعلت مع قيزغستان وكمبوديا علىٰ سبيل المثال. بالإضافة إلىٰ ذلك، ترسل الصين العديد من الخبراء والفنيين إلىٰ تلك البلدان النامية المجاورة لتدريب موظفيها في الزراعة، والوقاية من الأمراض المعدية والسيطرة عليها، والطاقة الجديدة، وما إلىٰ ذلك. كما عرضت الصين 3 مليارات دولار المساعدة والقروض بدون فوائد لدول الآسيان الأقل نموًّا في عام 2014. وفي

(1) عشرات الاتفاقات بين ميانمار والصين للإسراع بمبادرة الحزام والطريق، جريدة الشروق، 18 يناير 2020، متاح علىٰ: https://www.shorouknews.com/news/view .

القمة السابعة والعشرين بين الصين والآسيان في نوفمبر 2015، وعدت الصين بتقديم قرض خاص بقيمة 10 مليار دولار أمريكي للمرحلة الثانية من البناء خطة البنية التحتية في دول الآسيان. ويتضح مما سبق، أن الصين قد بذلت جهودًا أكثر من أي وقت مضىٰ قبل أن تعزز التنمية المشتركة مع جيرانها وتستجيب بنشاط وإيجابية لمطالبهم، من أجل تعزيز صورة جيدة بين الدول المجاورة.

وهنا تجدر الإشارة إلىٰ أنه علىٰ الرغم من تأكيد الصين علىٰ أن استثماراتها، ومساعداتها الاقتصادية، وما تقدمه من قروض ميسرة لتلك الدول غير مرتبطة ببعضها البعض، يرىٰ البعض أن الصين تنصب «فخ الديون Debt-trap diplomacy» لجيرانها في آسيا حيث يتم منح الدول الآسيوية التي ليس لديها موارد تستثمرها قروضا ميسّرة، وفي حال عجز تلك الدول عن سداد ديونها وفوائدها، تجبرهم الصين علىٰ تحويل الديون إلىٰ أسهم في الكثير من المشروعات التي قدمت الصين فيها مساعدات. وعليه تحقق الصين قدرا من السيطرة علىٰ الاقتصاد وطريقة الحكم في الدول الآسيوية بعد ذلك. ويرىٰ هؤلاء أن الصين لديها هدف محدد يتمثل في الهيمنة علىٰ آسيا، وإخضاعها لسيطرتها حتىٰ تظل هي القوة العظمىٰ بلا منافس في قارة آسيا، ثم تبسط نفوذها بعد ذلك إلىٰ أجزاء أخرىٰ من العالم. ويشير نشاط الصين مؤخرًا في سريلانكا؛ اضطرت بسبب عجزها عن سداد ديونها المستحقة للصين إلىٰ بيع حصة هائلة في مشروع ميناء هامبانتوتا إلىٰ الصينيين من أجل تخفيف عبء الدين؛ إلىٰ عدم ترددها في استخدام قوتها الاقتصادية من أجل تحقيق هدفها، وهو السيطرة علىٰ الدول الآسيوية الأخرىٰ التي يعاني اقتصادها من الضعف. وهناك مؤشرات عدة تدل علىٰ حدوث ذلك بالفعل، وتعد كل من كمبوديا وباكستان نموذجًا يوضح ذلك[1].

كما حرص الرئيس شي جين بينغ منذ توليه مهامه في عام 2013، علىٰ إطلاق مبادرات تنموية أكثر استباقية، وبما يصب في مصلحة الجميع، حيث توفر قوة دافعة للتكامل الاقتصادي والارتباطية (Connectivity) علىٰ المستوىٰ الإقليمي، ما يساعد

---

(1) براكريتي غوبتا، الصين تنصب «فخ الديون» لجيرانها في آسيا، مرجع سبق ذكره.

الصين وتلك الدول في صياغة مجتمع مصير مشترك أوثق. وفي هذا الإطار، دشنت بكين مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير[1]، التي أطلقها الرئيس شي في كازاخستان، وتصب في المقام الأول في صالح دول جوار الصين، وتقوم بتوسيع فضاء إقليمي ضخم يمتد إلى الغرب، ويؤسس مناطق اقتصادية منفتحة للتعاون تمتد من آسيا الوسطى لأوروبا، ومبادرة طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين التي أطلقها في إندونيسيا[2]، والتي تهدف إلى بناء قنوات بحرية ضخمة للتعاون والانفتاح، وخلق قوة دفع جديدة تدعم التعاون والتنمية الاقتصادية بين الدول الساحلية. وتبدأ مبادرة الحزام والطريق جغرافيًّا بـ«الدبلوماسية المحيطية Peripheral Diplomacy»؛ إذ تتمحور هذه الدبلوماسية حول افتراض أن الصين تقع في المركز، بينما الدول الأخرى المجاورة تقع على الهامش، ولكنها تتجاوز ذلك لتشمل معظم أنحاء العالم، كما أن قيم المبادرة تشبه إلى حد كبير قيم الدبلوماسية المحيطية: الانفتاح والشمول وربح للجميع من أجل تعاون اقتصادي متوازن، وتعكس أهدافها بالمثل أهداف الدبلوماسية المحيطية: تنسيق السياسات، وتوصيل المرافق، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي. وإضافة إلى ذلك، يرى البعض مبادرة الحزام والطريق باعتبارها إستراتيجية تسعى - في المقام الأول - إلى إعادة بناء النظام الإقليمي بوضع الصين كزعيم لنظام آسيوي مركزي

---

(1) بالرغم من أن مبادرة الحزام والطريق توصف رسميًا بأنها مبادرة إنمائية، إلا أنها تحقق هدفين رئيسين؛ الأول هو: زيادة الاعتماد الاقتصادي للدول الأخرى على الصين؛ لأن كل ممر يربط الدول الشريكة بالصين، ومثال على ذلك هو ممر السكك الحديدية بين الصين ولاوس، والتي من المتوقع أن تربط اقتصاد لاوس بشكل وثيق مع الصين. والهدف الثاني هو: تأمين وصول الصينيين إلى المواقع الحساسة: أسواق الغرب، وسلاسل التوريد من آسيا والموارد المعدنية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في حالة الحصار البحري. ومن الأمثلة على ذلك سكة حديد كونمينغ-كياوكبيو، التي ما تزال قيد الإنشاء. وبمجرد اكتمال خط السكة الحديد، ستتمكن الصين من تجاوز مضيق ملقا لإرسال البضائع إلى أسواقها الرئيسة واستيراد الموارد المعدنية من مورديها الرئيسين.

(2) عماد الأزرق، شي جين بينج: الصعود إلى القمة، مرجع سبق ذكره.

Sinocentric Asian Order، وبعده بناء نظام عالمي جديد تقوده الصين، بأفكار وقواعد جديدة للحوكمة، وتجمع المبادرة بين الأفكار الجديدة، مثل «الحلم الصيني» و«حلم آسيا» والسياسات الجديدة مثل «الدبلوماسية الشاملة والأمن» لبناء ما يسميه شي «مجتمع المصير المشترك»، بتوسيع التعاون الآسيوي من المنفعة المتبادلة التي روجت لها بكين منذ فترة طويلة ليشمل المعتقدات المشتركة مبادئ متكررة بشكل شائع مثل الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة والمعاملة بالمثل والمساواة والتعاون المربح للجميع[1].

كذلك أسهمت الصين في إنشاء بنك بريكس (الذي يسمى بنك التنمية الجديد NDB) في عام 2014 الذي يضم الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وكلها تستهدف النمو الاقتصادي. وكذلك الحال بالنسبة للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، الذي يقع نطاق عملياته بشكل أساسي في آسيا، ولكن ليس كذلك، وعلى وجه الحصر، اعتبارًا من عام 2021، كان لدى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية 103 دول أعضاء مقارنة بـ 68 عضوًا في بنك التنمية الآسيوي (ADB) و119 عضوًا في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[2]. وهناك أيضًا صندوق طريق الحرير (SRF) الذي أنشأته الصين في نوفمبر 2014، بمساهمة قدرها 40 مليار دولار لتقديم دعم تمويلي للبنية التحتية وتنمية الموارد والتعاون الصناعي في البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق. وفي إطار مبادرة الحزام والطريق، أطلقت الصين وجيرانها نظام بناء ستة ممرات اقتصادية رئيسة في إطار مبادرة الحزام والطريق (BRI)، وبالتحديد جسر أوراسيا البري الجديد، وممر الصين - منغوليا - روسيا، وممر الصين - آسيا الوسطى - غرب آسيا، وممر شبه جزيرة الصين - الهند الصينية، والممر

---

(1) صفاء صابر خليفة محمدين، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق نموذجًا (2013-2021)، مرجع سبق ذكره.

(2) Rafiq Dossani & Others, Implementing China's Grand Strategy in Asia Through institutions, Rand Corporation,2021,

الاقتصادي بين الصين وباكستان (CPEC)، وممر بنغلاديش والصين والهند وميانمار (BCIM). ولقد كانت فوائد هذه الممرات الاقتصادية معززة بدعم من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) وصندوق طريق الحرير (SRF)، والتي صممت في جزء كبير منها لـ دعم تنمية المناطق على طول الحزام والطريق. من ناحية أخرى، تعمل الصين أيضًا بنشاط على مقايضة العملات والترويج لاستخدام اليوان في التسويات التجارية الثنائية مع دول الجوار لتعزيز التعاون المالي الإقليمي في آسيا، وهو ما يتماشى مع سعي بكين بشأن إنشاء عملة احتياطي دولية على المدى الطويل، والذي تم طرحها منذ عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بهدف إضعاف النفوذ الأمريكي في آسيا.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من التأكيد الصيني على أن مبادرة الحزام والطريق هي مبادرة إنمائية تستهدف المنفعة المشتركة، إلا أن البعض يعتبرها خاصة الشق البحري منها على أنه تجسيد للطموحات البحرية العالمية في الصين على النحو المنصوص عليه في «الإستراتيجية البحرية الصينية» التي كشف عنها عام 2015 محاولة لتعزيز مكانتها كقوة بحرية، وتأمين سلاسل التوريد الرئيسة وترسيخ إمكاناتها التجارية الدولية، وتنمية نفوذها الاقتصادي[1].

إن وصول الصين واستثماراتها في الموانئ الآسيوية مثل جوادر في باكستان، وهامبانتوتا في سريلانكا وفي جزر المالديف، وميناء كياوكبيو في ميانمار - بورما، وميناء شيتاغونغ في بنغلاديش من شأنه أن يسهل استخدام مثل هذه الموانئ كمراكز دعم لوجستي للسفن الصينية لتوسيع نفوذها البحري على هذه المساحات البحرية. ومع مرور الوقت ستغرق تلك الدول المضيفة في «فخ الديون» الصيني كما حدث مع سريلانكا، ومن ثَمَّ فإن الطلب الصيني بشأن رسو سفن البحرية الصينية والغواصات النووية سيكون مطلبًا متوقعًا. خاصة أن هذه الدول تدرك تمام الإدراك

---

(1) براكريتي غوبتا، تنافس هندي - صيني على النفوذ في ميانمار، صحيفة الشرق الأوسط، 22 ديسمبر 2018، متاح على: https://aawsat.com/home/article

أن دوافع الصين المعلنة لطريق الحرير البحري لا تتطابق مع النوايا الإستراتيجية الأساسية للصين كما يدل على ذلك سجل الصين الواضح في بحر الصين الجنوبي. كما إن مخطط طريق الحرير البحري الصيني سيصبح تحديًا إستراتيجيًّا أكبر بالنسبة إلى المحيط الهندي الهادي عندما تضاف إلى شبكتها البحرية «المغذيات» الإستراتيجية مثل الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني. ويطلق على هذه الممرات اسم «الممرات الاقتصادية» التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة، ولكنها في الواقع هي طرق سريعة إستراتيجية تتيح للصين الوصول إلى المحيط الهندي عبر بحر العرب الشمالي وخليج البنغال[1].

وفي المقابل، يرى البعض أن الصين قدمت من خلال مبادرة الحزام والطريق نموذجًا صينيًا للتنمية الاقتصادية للتعاون الإقليمي أمام العالم الخارجي، للتعرف إلى هذا النموذج والاستفادة منه وليس بالضرورة نقله حرفيًا، حيث نجحت الصين في بناء هذا النموذج من التعاون الإقليمي مع دول آسيا بدلًا من الصراع والنزاعات مع دول الجوار[2].

وفي إطار الحرص الصيني على تعزيز الانفتاح، ودفع قوة العولمة من ناحية، وتحقيق التنمية المشتركة من ناحية أخرى، بنت الصين شبكة من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع عدد من دول جوارها الآسيوي مثل هونج كونج، باكستان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة وغيرها، وهناك اتفاقية تجارة حرة ثلاثية بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية (قيد الإنشاء وشبه متوقفة) تهدف لتعزيز التكامل الاقتصادي في ما بينها، رغم تعثرها بسبب وجود مناخ سياسي غير موات. هذا بجانب اتفاقيات التجارة الحرة متعددة الأطراف كاتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (R.C.E.P)، والتي تم توقيعها في 15 نوفمبر 2020 بين الصين و14 دولة في منطقة الإندو-باسيفيك وهي (اليابان،

(1) Subhash Kapila and SAAG, China's Maritime Silk Road Strategically Impacts Indo-Pacifc Security - Analysis, Eurasia Review September 9, 2018: https://www.eurasiareview.com/09092018-chinas-maritime-silk-road-strategically-impacts-indo-pacifc-security-analysis

(2) محمد نعمان جلال، الحزام والطريق بين الاقتصاد والسياسة، مرجع سبق ذكره.

وكوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان العشرة، وأستراليا، ونيوزلندا)[1]، وتدشين أكبر منطقة تجارة حرة على مستوى العالم، حيث تغطي سوقًا تبلغ قوامها 2.2 مليار شخص، أي نحو 30٪ من سكان العالم، كما أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الخمس عشرة الأعضاء يقرب من 29٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي[2]. ومن المنتظر أن يقوم الاتفاق بإلغاء بعض التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء خلال 20 عامًا. كما يسمح للدول الأعضاء بالحفاظ على التعريفات الجمركية على واردات السلع والمنتجات في القطاعات التي تعتبرها مهمة أو حساسة بشكل خاص. ومن المتوقع أن تستفيد الدول الأعضاء في الاتفاق من جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية التي ستسعى بدورها للاستفادة من مزايا قواعد المنشأ التي يقرها الاتفاق. وقد عمل هذا الاتفاق على ضم هذه الترتيبات التجارية المنفصلة التي سبق أن وقعتها دول الآسيان مع الدول الأخرى الأعضاء، وذلك بهدف خلق منطقة تجارية في آسيا على غرار المناطق التجارية بين دول الاتحاد أو أمريكا الشمالية[3]. وقد أعلنت وزارة التجارة الصينية في نوفمبر 2021 أنها مستعدة لتنفيذ جميع الالتزامات الواردة بالاتفاقية، وتم التأكيد على أن بكين تعمل على إصدار مبادئ توجيهية جديدة لتقوم الحكومات المحلية بتنفيذها تماشيا مع الإطار العام للاتفاق، كما تم الإعلان عن اعتزام الصين عقد أكثر من 600 دورة تدريبية لـ 166 ألفًا من رجال الأعمال، والمسؤولين التجاريين، وموظفي الجمارك الصينيين لتدريبهم على تطبيق القواعد الجديدة[4].

هناك أيضًا الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادي (CPTPP)

---

(1) Official Website Of The RCEP Agreement, Op.cit.

(2) Tim McDonald, What is the Regional Cimprehensive Economic Partenership (RCEP) ?,Op.cit.

(3) Lisandra Flach, Hannah Hildenbrand and Feodora Teti, The Regional Comprehensive Economic Partenership Agreement and Its Expected Effects on World Trade, Intereconomics - Review of European Economy Policy, Vol 56. No2, March/April 2021, P.92.

(4) إيمان فخري، تحالفات الصين في منطقة الإندو -باسيفيك أمام النفوذ الأمريكي، السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، العدد (227)، يناير 2022، ص11.

أو (TPP11)، والتي تقدمت الصين بطلب الانضمام إليها في سبتمبر 2021، أي بعد الإعلان عن اتفاقية أوكوس. ورغم أن فكرة المشاركة في اتفاقية سبق وأن أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية قد قوبلت بالرفض في عدد من أوساط صناعة القرار في الصين، إلا أنه كانت هناك وجهة نظر أخرىٰ تفضي بضرورة التقدم بطلب الانضمام للتأكيد علىٰ فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تحجيم النفوذ الصيني[1]، ودحض تهديدات حول إمكانية عزلها والتهديد بتغيير مسار سلاسل التوريد والتصنيع بعيدا عنها، والتأكيد علىٰ اندماجها مع محيطها الإقليمي، وأنه من الصعوبة بمكان أن يتم عزلها بأي شكل، وحال قبول عضوية الصين؛ بالرغم من وجود تكهنات حول صعوبة ذلك[2]؛ فإن ذلك سيكون بلا شك انتصار لها، حيث ستكون أكثر اندماجًا في الاقتصاد العالمي، خاصة مع استمرار تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، وتوسع عمليات البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية[3]. كما تعمل الصين بنشاط علىٰ تعزيز التعاون الاقتصادي شبه الإقليمي مثل تنمية منطقة ميكونغ الكبرىٰ الفرعية ومنطقة خليج بان بيبو. تخلق هذه المشاريع مساحة أكبر لمبادرة الصين وقيادتها، وتجذب اهتماما ومقاومة أقل من القوىٰ الكبرىٰ في المنطقة.

في الوقت نفسه، وفي إطار التمسك الصيني بالإقليمية المنفتحة، والحرص علىٰ

---

(1) إيمان فخري، تحالفات الصين في منطقة الإندو-باسيفيك أمام النفوذ الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص11.

(2) يجمع بعض الخبراء علىٰ أن عملية انضمام الصين لهذه الاتفاقية ستتسم بالصعوبة، وقد تستغرق سنوات، بل إنه علىٰ الأرجح سوف يتم رفض عضويتها، وذلك لأن عددًا كبيرًا من القوانين الصينية لا تتوافق مع المبادئ الأساسية للاتفاقية، خاصة في ما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات، والقضاء علىٰ أشكال العمل الجبري، ووضع ضوابط علىٰ النشطة التجارية للمؤسسات العامة، فضلًا عن تبني الاتفاقية لقواعد تتميز بحرية كبيرة في ما يتعلق بنقل البيانات والمعلومات، وهي أمور سيصعب علىٰ الصين الامتثال إليها بسبب اعتبارات الأمن القومي والقوانين المعمول بها ف الصين.

(3) إيمان فخري، تحالفات الصين في منطقة الإندو-باسيفيك أمام النفوذ الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص11.

مواصلة التشاور والحوار الاقتصادي مع دول المنطقة، تلعب الصين دورًا رئيسًا في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (الأبيك APEC)[1]، باعتباره منصة رئيسة متعددة الأطراف. وتحرص الصين على طرح سلسلة من المقترحات لتعميق التعاون الإقليمي في مجالات الاستثمار والاقتصاد الأزرق، واقتصاد الإنترنت، والإصلاح الهيكلي، واستعادة النمو الاقتصادي، والتغلب على الفقر، ومكافحة الأوبئة، وتحقيق التنمية المستدامة.

3- الأدوات الأمنية:

في إطار جهودها لتعزيز مفهومها الجديد للأمن الآسيوي وتقوية دورها الإقليمي، استضافت بكين منتدى شيانغشان للأمن في دورته التاسعة أكتوبر2019، والذي يعد بمثابة منصة حوار مهمة على المستوى العالمي حول قضيتي الأمن والدفاع في منطقة آسيا والمحيط الهادي[2]. وبالرغم من أن هذا المنتدى تم تأسيسه عام 2006، لكن الجديد هو أنه في عهد الرئيس شي جين بينغ وبالتحديد منذ العام 2014، تم الإعلان بأنه سيتم انعقاده بشكل دوري سنويًا[3]، كما تم توسيع نمط المشاركة من 1.5 إلى 2.0 ليشمل كلا من كبار المسؤولين الحكوميين والخبراء والمتخصصين الأجانب البارزين سواء من داخل آسيا أو خارجها[4]، كما تم إعادة تسميته في العام 2018من منتدى شيانغشان للأمن إلى منتدى بكين - شيانغشان للأمن[5]. وسجل المنتدى

---

(1) يضم منتدى آسيا والمحيط الهادي الاقتصادي (أبيك) 21 دولة مطلّة على المحيط الهادي، بينها أكبر اقتصادين في العالم هما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ويمثّل نحو 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

(2) منتدى شيانغشان يعطي «وصفة صينية» لحماية السلام العالمي، موقع العربية، 23 أكتوبر 2019، متاح على: www.arabic.cri.cn

(3) Bonnie Glaser, "Notes From The Xiangshan Forum", Op.cit.

(4) Zhao Bo, "The Importance Of Xiangshan Forum for Beijing", China Us focus, Op.cit

(5) Ashok Sajjanhar, Why is 8th Beijing Xiangshan Forum Important?, CGTN, October 27, 2018, Available At: www.news.cgtn.com

رقمًا قياسيًّا في نسخته التاسعة في أكتوبر 2019، سواء في مستوى المنتدى أو في حجمه، الأمر الذي يعكس تماما توسع تأثيرات المنتدى في العالم، والجاذبية القوية لمفهوم الأمن الجديد الذي تدعو إليه الصين[1].

وانطلاقًا من إيمانها بأن العمل المشترك هو السبيل الوحيد الذي تستطيع من خلاله بلدان المنطقة التغلب على التحديات والتهديدات الأمنية المشتركة مثل مكافحة الإرهاب، والانفصالية، والقرصنة، والجرائم العابرة للحدود، والجرائم الإلكترونية، والنزاعات الحدودية، والفقر، وكذلك لتحقيق الرخاء والتنمية، سواء لأنفسها أو للعالم أجمع، وكذلك رفضها عودة عقلية الحرب الباردة والهيمنة واللعبة الصفرية، وصراع الحضارات التي تشكل أخطارا كبيرة تهدد أمن واستقرار آسيا، بل أمن واستقرار العالم أجمع. وتشارك بكين بنشاط في المنظمات والمنتديات الأمنية الإقليمية المهمة مثل منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تعد آلية للتعاون الإقليمي بين الصين وروسيا وآسيا الوسطى وتركز بشكل أساسي على التعاون في المجال الأمني وتمتد لمجالات أخرى. وتدعو بكين إلى مواصلة التمسك «روح شنغهاي» التي حددها الصينيون كأهداف ومقاصد لمنظمة شنغهاي، عندما تم إنشاؤها في العام 1996 والتي تتجسد في البحث عن أرضية مشتركة ووضع جانبًا الخلافات، وتواصل المنفعة المتبادلة، والمساواة والتشاور واحترام التنوع الحضاري والتنمية المشتركة. كما تدعو بكين للاستفادة من قدرات منصات مثل مجموعة العمل المشتركة بين المنظمة وبعض الدول مثل أفغانستان، والإسهام في تحسين الوضع في أفغانستان إثر الفوضى الذي خلفه الانسحاب الأمريكي[2]. وتشارك بكين أيضًا في مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا (CICA)؛ بوصفه الآلية الآسيوية متعددة الأطراف الوحيدة في مجال التعاون الأمني؛ على مواصلة التشاور والحوار مع الدول الأعضاء الأخرى، والتنسيق

---

(1) منتدى شيانغشان يعطي «وصفة صينية «لحماية السلام العالمي»، مرجع سبق ذكره.

(2) رئيس الصين: على «شنغهاي للتعاون» منع التدخل في شؤون المنطقة ودفع «طالبان» لتشكيل حكومة معتدلة، عربية Rt، 17 سبتمبر 2019، متاح على: https://arabic.rt.com/world

حول اتخاذ إجراءات اللازمة بشأن القضايا الأمنية لتعزيز الأمن في آسيا لحماية الأمن المشترك. وعلى مدى أعوام من الجهود المشتركة تحولت الآلية إلى منتدى تعاون أمني بتغطية أوسع وأكبر عدد من الدول الأعضاء والتمثيل الأكثر تناسُبًا في آسيا، كما لعب دورًا مهمًّا وبناء في تدعيم الاستقرار والرخاء على المستوى الإقليمي[1].

ومن ناحية أخرى، عمدت الصين إلى توسيع تبادلاتها وتدريباتها العسكرية بوتيرة ثابتة مع شركاء متعددين في آخر عقد ونصف، لا سيما مع قوى مجاورة أخرى مثل روسيا وباكستان والهند والآسيان. ولقد نفّذت الصين وباكستان عمليات مشتركة موسّعة، منها تدريبات الجوية «شاهين 2019» وتدريبات بحرية في بحر العرب 2020، وكذلك سلسلة «المحارب» الصينية الباكستانية 2020 التي تهدف إلى كبح التهديدات الإرهابية. وهناك أيضًا التدريبات البحرية المشتركة بين الصين والدول العشر الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) في عام 2018، كانت الأولى من نوعها بين الصين ودول آسيان، كما أنها مهمة في توسيع التبادل والتعاون بين القوات المسلحة في كل من الصين وآسيان، وذلك وسط استمرار المفاوضات بينها على ميثاق تقاسم النشاط في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه[2]. هذا فضلًا عن التحرك في مواقع متعددة الجوانب أي المشاركة في تدريبات متعددة الأطراف عن طريق «منظمة شنغهاي للتعاون» مثل تدريبات «مهمة السلام 2021» البرية لمكافحة الإرهاب بين الصين وباقي الأعضاء في المنظمة، أو تدريبات «ريمباك» متعددة الجوانب التي استضافتها الولايات المتحدة الأمريكية. كما تحولت بكين إلى المستوى الثنائي في تدريب العسكريين في آسيا الوسطى، على الرغم من حقيقة أن حجم البرنامج الصيني ما يزال أدنى من البرنامج الروسي. وتعكس هذه التدريبات المشتركة استعراضًا

---

(1) مقالة خاصة: دبلوماسية شي بشأن الجوار تصيغ مجتمع مصير مشترك أوثق، وكالة أنباء شينخوا، 11يونيو 2019، متاح على: http://arabic.news.cn/2019-06/11/c_138132025.html

(2) أول تدريبات بحرية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، RT عربي، 3 أغسطس 2018، متاح على: https://arabic.rt.com/world

دبلوماسيًا واضحًا لحجم الإمكانات المتاحة، لكنها تشكّل أيضًا موردًا قيّمًا وفرصة مهمة لاكتساب الخبرة، والتنسيق العسكري العابر للبحار، وتحسين الجهوزية، وجمع المعلومات[1]. وفي إطار الحرص الصيني على تعزيز الأمن في محيطها، ويمكن رؤية التحول الصيني في صفقات الأسلحة إلى العديد من حكومات آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، فبحسب تقرير منتصف 2020 لمعهد كينان للأبحاث في مركز ويلسون الدولي، زادت بكين على مدى السنوات الخمس الماضية من حصتها في المعدات العسكرية التي تبيعها للجمهوريات الخمس إلى 18٪ مقابل 1.5٪ خلال 2010 - 2014. وشيدت بكين أول منشأة عسكرية في المنطقة، ما مهد الطريق لوجودها الأمني في طاجكستان، الدولة التي يبلغ طول حدودها مع الصين 476 كيلومترًا، كما أن العديد من الدول في جنوب شرق آسيا مسلحة بالنماذج الصينية مثل كمبوديا وميانمار وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا، ودول أخرى في جنوب آسيا أبرزها باكستان. وتقدم الصين أيضًا بعض المساعدات العسكرية لبعض الدول الآسيوية فهي أكبر مصدر للمساعدات العسكرية المقدمة إلى كمبوديا على سبيل المثال، كما أبرمت الصين اتفاقيات أمنية مع دول جنوب الهادي، ومنها جزر سليمان وساموا مشيرة إلى أن تلك الاتفاقيات تستند إلى مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة ولا تستهدف طرفًا ثالث، ولا تتعارض مع التعاون الذي تقيمه تلك الدول مع الدول الأخرى، كما أن الغرض منها هو تعزيز الاستقرار في منطقة جنوب المحيط الهادي. وطرحت الصين خططًا لتوسيع التعاون الأمني بشكل كبير مع دول جنوب الهادي قبل زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي لبعض دول هذه المنطقة في مايو ويونيو عام 2022، والتي تشمل طرح إمكانية دفع التعاون الأمني الصيني مع تلك الدول في تدريب قوات الشرطة والأمن البحري والسيبراني[2].

---

(1) تدريبات مشتركة بين الصين وباكستان في بحر العرب، الجريدة، 2 يناير 2020، متاح على:
https://www.aljarida.com/articles

(2) هدير طلعت سعيد عبد اللطيف، الاتفاقية الأمنية بين الصين وجزر سليمان: الدوافع والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، عدد (229)، يوليو 2022.

4- الأدوات الثقافية:

يحتاج دعم الإستراتيجية الصينية مع دول الجوار إلى القوة الناعمة. وتكمن القوة الناعمة الصينية في قدرتها على التأثير بنجاحها التنموي، وتكمن أيضًا في القيم التقليدية الثقافية والفكرية التي تدعو إلى الانسجام رغم الاختلاف والتسامح والاحتواء. وتعمل الصين على تطوير قدراتها في إظهار قوتها الناعمة في تعاونها مع دول جوارها الآسيوي. وتنظر الصين والدول المجاورة لها في تعزيز التبادلات والتعاون في المجالات الثقافية كالتربية والعلوم والدين والسياحة والإعلام والرياضة كوسيلة مهمة لترويج تبادل المعرفة والتفاهم المتبادل بين شعوبهم. وتقدم الحكومات المركزية والمحلية في الصين كل عام عشرات الآلاف من المنح الدراسية للطلاب من أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، فضلًا عن دول مجاورة أخرى من الدول النامية. في الوقت نفسه، أنشأت الصين عددا من معاهد كونفوشيوس وفصول كونفوشيوس في كل الجوار تقريبًا لتعميم الثقافة الصينية، كما تحاول تقوية التبادل بين الناس من خلال أحداث مثل معرض الصين والآسيان، معرض الصين وجنوب آسيا، ومعرض الصين وشمال شرق آسيا، وعلى سبيل المثال، في عام التبادل الثقافي 2014 بين الصين والآسيان، نظم الطرفان بشكل مشترك أكثر من 100 نشاط ثقافي[1]. شهدت السنوات الأخيرة تعميق التعاون بين الصين وآسيان في مجالات أخرى مختلفة مثل السياحة، فقد أصبحت آسيان أهم مقاصد السياح الصينيين، مع وصول عدد التبادلات بين الأفراد 57 مليونا في 2018 وبلوغ عدد الرحلات الجوية بين الجانبين 4000 رحلة كل أسبوع[2].

وفي إطار رؤية الرئيس الصيني لحوار الحضارات التي تتسم بالتنوع والمساواة والشمول، استضافت بكين مؤتمر حوار الحضارات الآسيوية مايو 2019، والتي

(1) Li Chenyang and Yang Xiangzhang, China's Cooperation with Neighboring Developing Countries: Achievements and Challenges Ahead, Op.cit.

(2) مقالة خاصة: الصين وآسيان تخلقان مجتمع مصير مشترك على طول الحزام والطريق، مرجع سبق ذكره.

طالبت فيه جميع الدول الآسيوية بالتمسك باحترام مختلف الحضارات، ودفع التبادل والحوار بين الحضارات والتعايش المتناغم، والتمسك بالانفتاح والتسامح والتعلم المتبادل، التمسك بمواكبة العصر وتفعيل دور الابتكار في دفع التنمية الحضارية[1]. لكن على الرغم من نجاحها إلى حد كبير في تعزيز قوتها الناعمة في تلك الدول، إلا أن الأمر سيستغرق وقتًا طويلًا للصين للحاق بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وربما يكون تفضيل النخب الإقليمية لتعليم أبنائها في الجامعات الأمريكية الرائدة أحد الأمثلة المهمة[2]، حيث تظهر هذه المبادرات والممارسات حرص الصين على تحمل بنشاط المزيد من المسؤوليات الدولية، والسعي لتقديمها المزيد من المنافع العامة لتعزيز التنمية الإقليمية.

- **رؤية مستقبلية:** ما تزال الدبلوماسية الصينية تواجه صعوبات متزايدة في جوارها الإقليمي بسبب استمرار المخاوف الإقليمية إزاء زيادة نفوذ الصين ووضعها الدبلوماسي، وتزايد الخلافات بشأن قضيتي بحر الصين الجنوبي والشرقي، وكذلك الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه منطقة الإندو-باسيفيك وشبكة التحالفات الأمريكية القوية في المنطقة ما يزيد صعوبة العلاقات الصينية مع دول الجوار.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الصين قد نجحت في الحد من تصور «التهديد الصيني «إلى حد ما من جانب جوارها الآسيوي في دول الآسيان ودول آسيا الوسطى إلى حد كبير بل حتى دول شرق آسيا، إلا أن المخاوف ما تزال قائمة، وما يزال العديد منها يتبنى سياسة «التحوط الإستراتيجي Hedging Strategic» ضد الصين، أي إشراك الصين مع تعزيز العلاقات مع دول أخرى من خارج المنطقة. ولقد أدت سياسة الصين الحازمة في القضايا الإقليمية والحقوق البحرية من ناحية، والاستغلال الأمريكي لهذا الموقف في هندسة «عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى آسيا

(1) حسن وانغ ماو هو، شي جين بينغ: لا صراع حضارات، والبشرية تحتاج إلى تضافر الجهود، مرجع سبق ذكره.
(2) Wu Lingjun, (China and East Asian regional economic and trade co-operation: The relationship between regionalism and hegemony), Op.cit.

«Pivot To Asia»، إلى تعزيز تلك الدول لإستراتيجيات التحوط هـذه منـذ عام 2010.
ومـن وجهـة نظـر تلـك الدول أن العلاقـة القويـة والمتوازنـة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية لا تخدم فقط كضمان أمني ولكن أيضًا كحافز لإقناع الصين بتحقيـق المزيد من الامتيازات الاقتصادية. ومن المفارقـات، أنـه كلمـا دفعـت الـصين لتعميـق علاقاتها مع تلك الدول، كلما شعرت أنها بحاجة إلى علاقة قوية مـع قـوى أخـرى مـن خارج المنطقة للحفاظ على توازن القـوى[1]. وبمـا أن «التهديـد الـصيني» يُنظـر إليـه بـشكل متزايـد مـن الناحيـة الاقتـصادية، فقـد أصـبحت المكونـات الاقتـصادية للإستراتيجية الصينية الإقليمية أكثر أهمية. وتعمل الصين جاهدة لتأمين بيئـة دوليـة وإقليمية سلمية مواتية للحفاظ على استمرار تنميتها؛ لذا فقد أعطيت جوانب التنميـة أولوية قصوى. ومن هنا يظهر التكامل الاقتصادي الإقليمي باعتباره جوهر إستراتيجية الصين الإقليمية في جوارها الآسيوي[2].

وردًا على هذه المخاوف القائمة السالفة الذكر، قد تتبنى الصين السياسات التاليـة لتحسين صورتها الإقليمية والقضاء على أي تصور للصين كتهديد:

أولًا، ستستمر الصين في تعزيز مفاهيم الرؤية المتناغمة للعالم والتنميـة الـسلمية من أجل تجنب الانطباع بين دول جوارهـا الآسـيوي بـأن الـصين تأمـل في أن تـصبح النفوذ المهيمن في المنطقة.

ثانيًا، قد تسلط الصين الضوء على المصالح الإسـتراتيجية والاقتـصادية المـشتركة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحفاظ على السلام والاسـتقرار في المنطقة.

---

(1) Joseph Cheng, China's Regional Strategy and Challenges in East Asia, China Perspectives, 2013, Available At: https://doi.org/10.4000/chinaperspectives.6182

(2) Tsai Tung-chieh and Hung Ming-te, (Constructing and competing for soft power in Southeast Asia between the US and China), Prospect Quarterly (Taipei), Vol. 10, No. 1, January 2009, p. 60.

ثالثًا، قد تسعىٰ الصين إلىٰ تعزيز العلاقات مع الآسيان من خلال زيادة الثقة المتبادلة وتسوية الخلافات بشكل تعاوني. ولهذه الغاية، قد تواصل الصين إعطاء الأولوية للتعاون الاقتصادي مع هذه الدول، وإعادة فرض دورها الرائد في التكامل الاقتصادي الإقليمي.

ويتوقع أيضًا أن تستمر الصين في تعزيز نفوذ قوتها الناعمة في منطقة جوارها الآسيوي[1] علىٰ خلفية ما تتضمنه مبادرة الحزام والطريق من استحداث آليات ضخمة للتفاعل بين الشعوب، مثل: التوسع في تنظيم الأعوام الثقافية، ومهرجان الفيلم، ومعارض الكتاب، وتبادل المسلسلات والأفلام، وتشجيع السياحة، والتفاعل بين الأحزاب السياسية والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية... إلخ[2]. ومن المرجح أيضًا أن تشهد منطقة جنوب المحيط الهادي مزيدًا من الإنخراط الصيني خلال السنوات المقبلة، وقد تكون الاتفاقيات الأمنية الصينية مع جزر سليمان وساموا قوة دفع لنشاط صيني أمني أوسع في المنطقة، وبالتالي قد نشهد تكرار مثل هذه النمط من الاتفاقيات مع دول أخرىٰ في المنطقة، مثل: كيريباتي، أو فيجي، أوتونغا، أو فانوآتو.

*

(1) Tony Tai-Ting Liu, China's foreign policy in Southeast Asia: Harmonious worldview and its impact on good neighbor diplomacy, Journal of Contemporary Eastern Asia, Volume 10, No.1, April /may 2011, Available at: https://www.researchgate.net/publication/265275301_China%27s_foreign_policy_in_Southeast_Asia_Harmonious_worldview_and_its_impact_on_good_neighbor_diplomacy

(2) محمد فايز فرحات، الانسحاب الأمريكي من الشراكة عبر المحيط الهادي... أفول العولمة الغربية؟ مرجع سبق ذكره.

الفصل الخامس

الرؤية الصينية للعلاقات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي

تعد العلاقات الصينية العربية علاقات تاريخية ومتينة، وتتواصل علاقاتها في العصر الجديد، وتشهد تقدمًا مرموقًا على مختلف الصعد المواكبة للتقدم والتطور لتعطي زخمًا للتعاون الصيني العربي المثمر، مما قدم نموذجًا للعلاقات بين دول العالم وقدوة للتعاون بين الجنوب والجنوب. وتمثل العلاقة بين الصين والوطن العربي انعكاسًا تطبيقيًّا للرؤية الصينية للعلاقات الدولية على أرض الواقع، إذ تعمل بكين على إدارة علاقاتها بدول المنطقة انطلاقًا من رؤيتها لمفهوم المصير المشترك للبشرية.

المبحث الأول

انعكاس رؤية الصين للعلاقات الدولية على سياستها تجاه الوطن العربي

تعد المنطقة العربية محور اهتمام في الرؤية الصينية للعلاقات الدولية، حيث تنظر الصين للدول العربية كشريك مهم ورئيس لها، وتقدم لها الدعم، وتحصل منها على المنفعة. وتميل الصين عادة إلى استخدام مصطلح «غرب آسيا وشمال إفريقيا» كبديل عن المنطقة العربية لتعريف تلك المنطقة، ووفق هذا التقسيم الجغرافي تقوم بهيكلة مؤسساتها الحكومية والحزبية المعنية بإدارة العلاقات مع دول المنطقة[1].

---

(1) وفاء بوكابوس، «المنظور الصيني للقضايا العربية المحددات والمواقف - القضية الفلسطينية نموذجًا»، في: السياسية الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، 2017، ص192.

وأضحت بكين في عهد الرئيس شي جين بينغ تولي اهتمامًا أكبر شطر المنطقة العربية ليكون حضورها في المنطقة حضورًا فاعلًا، وذلك عبر نسج علاقات مع بلدانها، وإبداء مزيد من الاهتمام بقضاياها السياسية والاقتصادية والأمنية دون التورط المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن التقليدي على المنطقة. ولقد حرص الرئيس شي جين بينغ منذ توليه رئاسة البلاد على وضع المنطقة العربية ضمن أولويات السياسة الخارجية في إطار إستراتيجية «التوجه غربًا - أي غرب آسيا Look For West»، وعمل على تعزيز سبل التعاون المشترك مع المنطقة وتعظيم المكاسب المشتركة معها[1]. وتهدف إستراتيجية الصين في المنطقة العربية إلى خلق بيئة تعددية؛ لذا اعتمدت على خطاب (جنوب - جنوب)، وهو ما لاقى صدًى إيجابيًّا لدى دول المنطقة، حيث تؤدّي الصين دور الناطق باسم الدول النامية التي تدعو إلى خلق بيئة دولية تعددية، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي ليصبح أكثر عدالة وإنصافًا يأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية، ومنها دول المنطقة.

وتزامنًا مع حلول ستينية تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، وكذلك قبل زيارة الرئيس شي جين بينغ للمنطقة العربية بأيام قليلة، أصدرت الحكومة الصينية في يناير 2016، وثيقتها الرسمية الأولى من نوعها حول السياسة الصينية تجاه الدول العربية[2]. وتضمنت الوثيقة مقدمة وخمسة أجزاء رئيسة كالتالي:

- **الجزء الأول**، ويتناول أسس وسبل «تعميق علاقات التعاون الإستراتيجي الصينية العربية»، حيث تطرقت فيه الوثيقة إلى طبيعة العلاقة بين الجانبين، وتاريخيتها، والأسس القائمة عليها، ودوافع كل منهما المختلفة للحرص على استمراريتها وتطويرها. وترى الصين أن كلا من الصين والدول العربية ضمن العالم النامي، وتمتلك الاثنتان معًا سدس مساحة اليابسة، وما يقرب من ربع سكان العالم، وثمن حجم الاقتصاد العالمي.

---

(1) هدير طلعت سعيد عبد اللطيف، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ تجاه المنطقة العربية في الفترة من 2013 - 2019، مرجع سبق ذكره.

(2) وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سبق ذكره.

ورغم أن الجانبين الصيني والعربي يختلفان من حيث الموارد والإمكانيات ومستوى التنمية، إلا أن كليهما يمر بمرحلة مهمة في المسيرة التنموية، ويضطلع بمهمة مشتركة لتحقيق نهضة الأمة وتقوية وإثراء الوطن، الأمر الذي يتطلب تضامنا وتنسيقا أوثق بين الجانبين.

- **الجزء الثاني**، ويتناول «سياسة الصين تجاه الدول العربية»، وركز على أهمية الدول العربية للصين سياسيا واقتصاديا ثقافيا، ونظرة الجانب الصيني دائمًا إلى العلاقات مع الجانب العربي من الزاوية الإستراتيجية، والتأكيد على الالتزام بالجانب الأخلاقي فيها، وشددت على التزام الصين في علاقاتها مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وكذلك وقوفها إلى جانب لعملية السلام في الشرق الأوسط، والتمسك بالحل السلمي للقضايا العربية، وتأييد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

- **الجزء الثالث**، تعزيز التعاون الصيني العربي على نحو شامل وتناول تفصيليا خمسة مجالات رئيسة لخدمة هذا الهدف الذي يطمح إليه الجانبان على النحو التالي: المجال السياسي، ومجال الاستثمار والتجارة، ومجال التنمية الاجتماعية، ومجال التواصل الإنساني والثقافي، ومجال السلام والأمن.

- **الجزء الرابع**، ويبحث في منتدى التعاون الصيني العربي وأعمال المتابعة، والذي يعمل طوال أحد عشر عامًا في إطار علاقات التعاون الإستراتيجي الصينية العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة، الأمر الذي يشكل ظهيرًا قويًا للتطور المستمر للعلاقات العربية الصينية على المدى البعيد.

- **الجزء الخامس والأخير**، ويتناول العلاقات بين الصين وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، في محاولة لإحياء دور الجامعة العربية، خاصة في الشؤون الدولية والإقليمية، حيث تبدي الصين استعدادًا لمواصلة تعزيز التشاور والتعاون مع الجامعة العربية في المجالات كافة، والاستفادة من دور مجلس التعاون الخليجي وغيرهما من المنظمات العربية شبه الإقليمية في حفظ سلام المنطقة ودفع التنمية، وتبدي الصين استعدادها دومًا لتعزيز التواصل والتعاون مع تلك المنظمات[1].

(1) وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سبق ذكره.

وقد حرصت الحكومة الصينية في بداية تلك الوثيقة على توضيح ثوابت السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية القائمة دومًا على أمرين، وهما: متانة الروابط التاريخية الصينية/العربية، وإبراز أهمية التعددية القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة، وفي ظل التغيرات المتلاحقة على المسرح الدولي. كما حرصت الوثيقة أيضًا على توضيح المبادئ الإرشادية التي تلتزم بها الصين لتطوير علاقاتها مع دول المنطقة العربية، ورسم خطط مستقبل التعاون الصيني العربي. وتمثلت أهم تلك المبادئ في التزام الصين في علاقاتها مع هذه الدول على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي المعروفة بمعاهدة بانشيل «Panasheel»، والمتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة، ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. كذلك الحرص الجانب الصيني على إجراء التعاون العملي مع الدول العربية وفقًا لمبدأ المنفعة المتبادلة والكسب المشترك، والحرص أيضًا على دعم القضايا العربية بكل قوة وفي مختلف المحافل، خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المحورية بالشرق الأوسط، كذلك التأكيد على أن نظرة الجانب الصيني دائمًا إلى العلاقات مع الجانب العربي من الزاوية الإستراتيجية، والتأكيد على الالتزام بالجانب الأخلاقي فيها، هذا بجانب الالتزام بتعزيز التعاون العربي الصيني على نحو شامل، أي في المجال السياسي، ومجال الاستثمار والتجارة، ومجال التنمية الاجتماعية، ومجال التواصل الإنساني والثقافي، ومجال السلام والأمن، كذلك التأكيد على أن تعاون الصين مع الدول العربية يأتي في إطار انتهاجها لدبلوماسية التنمية، التي تهدف إلى تعزيز التعاون التنموي المشترك من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، وتقديم المساعدات دون أية شروط سياسية[1].

وقد ركز الرئيس شي جين بينغ في كلمته للأمة العربية من مقر جامعتهم بالقاهرة على مجموعة من النقاط بالغة الأهمية والحيوية تتمثل في:

- المفتاح لتسوية الخلافات سواء في المنطقة العربية أو غيرها في أنحاء العالم،

(1) عماد الأزرق، شي جين بينغ: الصعود إلى القمة، مرجع سبق ذكره، ص 181.

يكمن في تعزيز الحوار، وأن المشكلات لا يمكن أن تُحل بلغة القوة، ولا يدوم الأمن بعقلية المحصلة الصفرية. ورغم أن طريق الحوار قد يكون طويلًا وأحيانًا يشوبه التراجع، غير أن تداعياته أقل ونتيجته أكثر ديمومة، وأنه يجب على مختلف الأطراف المتنازعة إطلاق الحوار لإيجاد القاسم المشترك الأكبر وتركيز الجهود على دفع الحل السياسي، كما أنه يجب على المجتمع الدولي احترام الإرادة والدور لأصحاب الشأن والدول المجاورة والمنظمات الإقليمية، بدلًا من فرض حلول من الخارج، بل ويتحلى بأكبر قدر من الصبر ويفسح أكبر قدر من المجال للحوار.

- إن جميع الأسباب التي أدت إلى الاضطرابات والتوترات الحالية في الشرق الأوسط ترتبط في الأساس بالتنمية، فلا مفر من احتوائها إلا من باب التنمية في نهاية المطاف، لذا فإن المفتاح لفك المعضلة يكمن في تسريع عجلة التنمية.

- عملية التحديث ليست سؤالًا بجواب واحد فقط، حيث إن الطابع التنوعي للتاريخ يحد من الطابع التعددي للطرق التي تختارها مختلف البلدان لتحقيق التنمية، وأن الاستنساخ طريق مسدود، والمحاكاة أسلوب مضلل، والطريق الذي تتبعه الدولة يتحدد فقط بوراثتها التاريخية وتقاليدها الثقافية ومستواها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- التزام الصين بطريق التنمية السلمية والسياسة الخارجية السلمية المستقلة وإستراتيجية الانفتاح القائمة على التنافع والترابح، وتتمثل ركيزة من أهم ركائز ذلك في المشاركة الحثيثة في الحوكمة العالمية وصياغة معادلة التعاون المتبادلة المنفعة، والاضطلاع بالالتزامات والمسؤوليات الدولية، وتوسيع دائرة المصالح المشتركة مع دول العالم، وتشكيل مجتمع موحد ذي مصير موحد للبشرية جمعاء.

- التمسك بالمشاركة في بناء «الحزام والطريق»، وتحديد مفهوم عمل يتسم بأهمية السلام والإبداع والريادة والحوكمة والتمازج، بحيث يتم إقامة السلام في الشرق الأوسط، ودفع تنميته، والمساهمة في تطوير صناعته، ودعم تثبيت استقراره، والشراكة في تعزيز تفاهم شعوبه. والتأكيد على حرص الجانب الصيني على المشاركة في

الدول العربية لمباشرة التحركات لبناء الحـزام والطريـق وإيجـاد تقاطعـات ومـشتركات أكثر للأمتين الصينية والعربية في مسيرتهما لتحقيق النهضة، والعمل على إعـلاء رايـة السلام والحوار، ومباشرة أعمال تعزز الاستقرار، وأن أحد أهداف الحزام والطريق هـو «التواصل من أجل التقارب ولا التباعد» بـين مختلـف الأعـراق والحـضارات، ويجـب تفكيك الحواجز بدلا من تشييدها، وتفضيل الحوار كالقاعـدة الذهبيـة حـتى يكـون الجميع جيرانًا يتبادلون ويتواصلون.

- التأكيد على ثوابت السياسة الصينية تجاه قـضايا وأزمـات المنطقـة الـسياسية، خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية القضية المحورية للمنطقـة، وأن الحفـاظ على الحقوق والمصالح المـشروعة للـشعب الفلـسطيني رسـالة مـشرفة تتحملهـا الجامعـة العربية، كما أنه مسؤولية مشتركة تفرض على عاتق المجتمع الدولي ككل.

- إن تفشي الأفكار الإرهابية والمتطرفـة اختبـار خطـير للـسلام والتنميـة، وإن الرؤية الموحدة أمر مطلوب لمكافحة القـوة الإرهابيـة والمتطرفـة، فالإرهـاب لا يعـرف الحدود، فلا يجوز إتباع معايير مزدوجة لمكافحته، أو ربطه بعِرق أو ديـن بعينـه الذي لا يؤدي إلا إلى اختلافات عِرقية ودينية، كما أنه من الضرورة بمـكان اتخـاذ الإجـراءات الشاملة لمكافحة الإرهاب من ظواهره وبواطنه في آن واحد نظرًا لعدم قدرة أية سياسة بمفردها على حل جميع المشاكل.

- اتخاذ إجراءات لتحقيق الالتحاق في مجال الطاقة الإنتاجية من أجـل الإسراع بوتيرة العملية الصناعية في الشرق الأوسط، فالتعاون في الطاقة الإنتاجية يتماشى مـع التيار السائد في دول الشرق الأوسط التي تسعى إلى تنويع الاقتـصاد، فيتـيح لهـا إيجـاد طريق جديد واقتصادي وأخضر يراعي اهتمامات الشعب للعملية الصناعية[1].

وفي يونيو عام 2014، طرح الرئيس شي جين بينغ في مراسـم افتتـاح الاجتمـاع الوزاري السادس لمنتدى التعاون الـصيني العـربي اقتراحًـا بتـشارك الجـانبين في بنـاء

---

(1) كلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ في جامعة الدول العربية»، ينـاير 2016، صـحيفة الـشعب اليومية، متاح على: http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0122/c31660-9008096.html

رابطة المصير المشترك بين الصين والدول العربية. وفي يناير عام 2016، وخلال زيارته لمقر جامعة الدول العربية، ذكر الرئيس مرة أخرى بناء رابطة المصير المشترك للبشرية. وفي يوليو عام 2018، حضر الرئيس مراسم افتتاح الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني العربي، ودعا لأول مرة للعمل على بناء رابطة المصير المشترك بين الصين والدول العربية، وقد حظيت المبادرة هذه باستجابة إيجابية من قِبَل الدول العربية. وفي التاسع عشر من أغسطس 2021، في الدورة الخامسة لمعرض الصين والدول العربية، أكد الرئيس شي على استعداد بلاده للعمل مع الدول العربية للسعي المشترك إلى التعاون والتنمية، وتعزيز التنمية السلمية وتحقيق المنفعة المتبادلة، والبناء المشترك العالي الجودة للحزام والطريق، والعمل المشترك لبناء رابطة المصير المشترك للبشرية في العصر الجديد. ولأكثر من سبع سنوات، تجذرت رابطة المصير المشترك بين الصين والدول العربية وأصبحت أكثر عمقًا وفاعلية، واستعد الجانبان بنشاط للقمة الصينية العربية الأولى في عام 2022[1].

ويمكن تفسير اهتمام الصين بالمنطقة العربية بدرجة ملحوظة بعدة أسباب:

1- **جغرافية**: تحتوي المنطقة على الممرّات الحاكمة والشديدة التأثير على حركة النقل البحري الدولي، وعلى وجه الخصوص قناة السويس، وممر باب المندب بالإضافة إلى مضيق هرمز، وبالتالي فإن عليها ضمان تأمين الملاحة في هذه الممرّات، وهذا يمكِّن بكين من استمرارية النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية، وعلى وجه الخصوص أسواق الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا وبلدان شرق المتوسط ومنطقة الخليج العربي[2]. وتزداد أهمية المنطقة العربية بصورة ملحوظة في دوائر السياسة

---

(1) كانغ كاي، بناء رابطة المصير المشترك بين الصين والدول العربية في العصر الجديد، مجلة الصين اليوم، 14 يناير 2022، متاح على:

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/202201/t20220114_800273001.html

(2) نبيل سرور، «الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح»، موقع الجيش اللبناني، متاح على: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

الخارجية الصينية خاصة في ظل إستراتيجية «التوجه غربا»؛ أي غرب آسيا؛ التي تبنتها القيادة الصينية الجديدة برئاسة «شي جين بينغ» كأولوية للسياسة الخارجية الصينية، وباعتبارها أيضًا شريكًا إستراتيجيًّا رئيسًا في إنجاز مبادرة «الحزام والطريق»، حيث إن موقعها الإستراتيجي المهم قديمًا وحديثًا على طول طريق الحرير البحري.

2- إستراتيجية وسياسية: رغبة الصين في توسيع مناطق نفوذها الجغرافي الإستراتيجي لأبعد من جوارها المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادي الذي تبسط فيه أمريكا نفوذها داخله بنسب مختلفة، خاصة مع إستراتيجية إعادة التوازن نحو آسيا التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة. ومن ثَمَّ فإن الوجود الصيني بالمنطقة سيوازن النفوذ الأمريكي في منطقة لطالما اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية منطقة نفوذ تقليدي بالنسبة لها. لكن الجدير بالذكر أن الصين في المنطقة تنظر لأمريكا ليس كمنافس لها، ولكن كقوة مهمة لضمان الاستقرار بالإقليم[1]. وهناك أيضًا الدعم المتبادل للمصالح الحيوية لبعضهما البعض حيث تستهدف الصين أيضًا الاستفادة السياسية من دول المنطقة بحسبانها كتلة تصويتية مهمة (22 دولة)، وذلك في مساندتها في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها، سواء في دعم المبادرات الصينية في الأمم المتحدة، أو لدحض المبادرات الغربية المناوئة للتوجهات والمصالح الصينية، فضلًا عن الحصول على التأييد العربي بشأن قضية تايوان، والحفاظ على وحدة الأراضي الصينية، بالإضافة إلى أن المنطقة تعد ميدانًا حيويًا لتحقيق هدفها طويل المدى بإقامة نظام دولي ديمقراطي متعدد الأقطاب عبر الاعتراف الشرعي بأنها أحد قطبيه الرئيسين[2].

---

(1) أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر، مؤسسة راند للنشر، كاليفورنيا، 2016.

(2) محمود زكريا، تطور العلاقات المصرية الصينية.. نموذج لتعاون الجنوب - الجنوب، في «أمريكا.. الترامبية»، مجلة السياسة الدولية، العدد (215)، يناير 2019، ص67.

3- اقتصادية: تبرز أهمية المنطقة العربية اقتصاديا للصين كونها مصدرًا رئيسًا لحصولها على النفط والغاز (أمن الطاقة)[1]؛ (السلعة الأهم لبكين لاستمرار النمو الاقتصادي، حيث إنها تعد ثاني أكبر مستهلك للنفط، وأكبر مستورد للنفط الخام في العالم)، فهي تزودها بأكثر من 60٪ من حاجاتها الأساسية من النفط الخام[2]، كما تعد مصدرًا أساسيًا لحصولها على الغاز الطبيعي المسال، حيث تمثل السعودية أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين في العالم قبل أنجولا وروسيا، كما أن قطر التي بدأت تصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG) إلى الصين في عام 2009، أصبحت ثاني أكبر مصدر لها في العالم بعد أستراليا في 2017[3]، هذا بجانب الدور البارز الذي تقوم به المملكة العربية السعودية لضمان استقرار أسواق البترول العالمية باعتبارها مصدرًا آمنًا وموثوقًا ويعتمد عليه في إمدادات البترول للأسواق العالمية. ومن ناحية أخرى، تعد المنطقة سوقًا مهمًّا لبكين لاستيراد أنواع مختلفة من المواد الخام والمعادن الرئيسة الضرورية للصناعة الصينية المتعاظمة النمو، بجانب أنها سوق استهلاكية واسعة للبضائع الصينية قوامها أكثر من 400 مليون مستهلك، ومصدر لحصولها على الاستثمارات في المجالات المختلفة، ومنفذًا مهمًّا لمشاريع البنى التحتية الكبرى خاصة في ظل مبادرة الحزام والطريق. ومع احتياج الصين المتزايد إلى الطاقة للحفاظ

---

(1) تتمثل إستراتيجية بكين في ضمان أمنها الطاقوي في الآتي: 1- تنويع مصادر حصولها على موارد الطاقة من الخليج العربي، وآسيا الوسطى، وروسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. 2- تشجيع الاستثمارات الصينية الخارجية في مجال الطاقة. 3- تخزين النفط في أثناء فترات انخفاض أسعاره، وبالتالي استفادت بكين من انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014. 4- تبني إستراتيجية الطاقة البديلة (2016 - 2020)، أي تطوير مصادر أخرى للطاقة كالطاقة المتجددة (الشمس كمشروع الشمس الصناعية، والرياح، والطاقة الكهرومائية)، تغنيها أو تقلل من اعتمادها على المصادر التقليدية للطاقة كالفحم والغاز الطبيعي.

(2) محمد نعمان جلال، «العلاقات المصرية الصينية»، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، أغسطس 2015، ص114.

(3) Suppliers of Natural Gaz (LNG) to China 2017, Available At: https://voicesoncentralasia.org

على استمرار النمو الاقتصادي، تتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع طلب الصين على النفط إلى الضعفين بحلول2030[1]، كما يتوقع أيضًا ارتفاع طلب الصين على الغاز الطبيعي بسبب تشجيع استخدام الغاز الطبيعي من جانب الحكومة في القطاعات الصناعية والنقل، بالإضافة إلى السياسات البيئية وتوجه البلاد نحو أنواع الوقود الأنظف، وتوافر إمدادات الغاز الطبيعي المسال بأسعار منخفضة نسبيًّا[2]. ومن هنا يرجح تصاعد أهمية الدول العربية، خصوصًا الخليجية، بالنسبة للصين في هذا الشأن.

4- أمنية: تسعى بكين إلى ضمان أمن الدولة عبر التزام الدول العربية بمبدأ «صين واحدة ونظامان»، ما يضمن الحفاظ على وحدة الأراضي الصينية. بالإضافة إلى رغبة بكين في ضمان أمنها الداخلي وخاصة في حدودها الغربية (التي تشهد اضطرابًا بين الحين والآخر من الأيغوريين المسلمين المطالبين بالانفصال)، خاصة أن المنطقة العربية تعد امتدادًا لها من الناحية الغربية، وبالتالي فإن استقرار المنطقة العربية أمنيًّا سيتبعه استقرار في هذه المنطقة بالصين. كما أن المنطقة تعد مجالًا حيويًّا لتطبيق «المفهوم الأمني الجديد» الذي طرحته بكين، والذي يتطلب تعاون دول العالم كافة لمواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية في إطار المسؤولية والمصلحة المشتركة[3].

5- ديمغرافية: يتراوح عدد المسلمين في الصين ما بين 20 - 26 مليون مسلم حسب التقديرات الرسمية[4]، وهو ما يعادل 1.6٪ من جملة سكانها[5]، (أما

(1) نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، «العلاقات الطاقية بين البلدان العربية والصين»، في «العلاقات العربية الصينية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو 2017، ص149.

(2) المرجع السابق.

(3) هدير طلعت سعيد عبد اللطيف، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ تجاه المنطقة العربية في الفترة من 2013-2019، مرجع سبق ذكره.

(4) محمد نعمان جلال، «العلاقات المصرية الصينية»، مرجع سبق ذكره، ص124.

(5) "Muslim in China", Tct: Top China Travel, Available at: https://www.topchinatravel.com/china-muslim/muslim-in-china.htm

التقديرات غير الرسمية فهي ما بين 70 - 120 مليون مسلم)[1]، أغلبهم مسلمو الهوئ والأيغور، والذين يقطنون إقليمي شينجيانغ والتبت، والمعروفون بحركاتهم الانفصالية منذ 2009، الأمر الذي يجعل الصين تحاول أن تكون أكثر توازنًا مع الدول الإسلامية وغالبيتها دول المنطقة، كما تعمل على تعزيز التعاون الأمني معها لتثبيط الدعم الخارجي لهؤلاء الأيغوريين، خاصة بعد انضمام بعضهم لصفوف داعش في سوريا والعراق، ما يضمن استقرارها الداخلي وخاصة في حدودها الغربية. ومن ناحية أخرى، تشكل سلامة المواطنين الصينيين في المنطقة عنصرًا أساسيًّا في مصالح الصين الخارجية، فالجالية الصينية التي تعيش في الخارج تتزايد أعدادها على نحو ملحوظ، وطبقا للبيانات الصينية، يعيش أكثر من نصف مليون صيني في منطقة الشرق الأوسط، وتحتاج إلى حمايتهم في حال حصول عمليات إرهابية أو اضطرابات سياسية[2].

6- تاريخية: تتمثل في الروابط التاريخية بين الجانبين حيث ربط طريق الحرير القديم الصين بالدول العربية ربطًا وثيقًا منذ أكثر من ألفي عام، وانتقلت خلاله الديانة الإسلامية إلى الصين منذ أواسط القرن السابع للميلاد، أي قبل أكثر من 1300 سنة، بالإضافة إلى التاريخ المشترك بين الصين والعرب حيث النضال والكفاح ضد الاستعمار، وأيضًا الدعم التاريخي المتبادل بين الجانبين، حيث دعم العرب الصين في استعادة مقعدها بالأمم المتحدة وتأييدها في مختلف مواقفها الإقليمية خاصة في ما يتعلق بوحدة الصين وقضية تايوان، ومن جانبها دعمت بكين الجانب العربي في مختلف المواقف والقضايا العربية المشروعة وعلى رأسها الحركات التحررية الوطنية العربية ودعمها القضية الفلسطينية. لذلك تعول بكين على الاستثمار في هذا الإرث التاريخي العريق لتفاعلاته الثقافية والاقتصادية والسياسية مع المنطقة العربية.

---

(1) محمد نعمان جلال، «العلاقات المصرية الصينية»، مرجع سبق ذكره، ص124.

(2) "Number of Chinese Immigrants In Africa Rapidly Increasing", China Daily, January 1, 2017, Available at : http://www.chinadaily.com.cn

المبحث الثاني

أدوات تطبيق الرؤية الصينية للعلاقات الدولية في سياستها تجاه الوطن العربي

1- الأدوات الدبلوماسية:

تعدها الصين مدخلًا رئيسًا لتطبيق رؤيتها مع باقي دول العالم ومنها الدول العربية، مستندة إلى مبادئها الخمسة للتعايش السلمي، وكذلك التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، والعمل على استتباب السلم والأمن الدوليين.

في إطار حرص القيادة الصينية على شرح رؤيتها المستقبلية حول التعاون الصيني العربي القائم بالأساس على المنفعة المشتركة وبعيدا عن أية تدخلات في الشؤون الداخلية، أصدرت الصين وثيقتها الرسمية الأولى تجاه المنطقة في يناير 2016 كما أشرنا سلفا، والتي تضمنت أسسا جديدة للعلاقات بين الجانبين في جميع الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والمالية والإعلامية والتعليمية والفكرية. وتعكس تلك الوثيقة إظهار الصفات والملامح المشتركة بين الصين ودول المنطقة العربية، في صورة تظهر طبيعة المصالح والأهداف المشتركة على المدى البعيد. كذلك حرص الجانب الصيني على احترام خصوصية الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والعمل بأسلوب المنفعة المتبادلة وبما يحقق الازدهار والتنمية. كما تعكس تحولًا جديدًا في مقاربة الصين لملفات المنطقة السياسية، وبالتالي فالوثيقة تعبر بشكل جديد عن وعي صيني للدور المستقبلي الذي يمكن أن تلعبه سياسيًّا، في ظل تراجع للدور الأمريكي وبروز قوى جديدة تشارك في رسم معالم المرحلة الجديدة، من خلال حضور سياسي واقتصادي فاعل، وربما عسكري إذا تطلب الأمر[1].

---

(1) سيد غنيم، الأصابع على الزناد: استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط، دار صفصافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص99 - 100.

وبالرغم من أن الاقتصاد ما يزال هو المحور الرئيس في علاقات الصين الخارجية، إلا أن أهم ما يميز الوثيقة، هو أنها قاربت المواضيع المتعلقة بالمنطقة بصورة سياسية هادفة ومحددة، حيث شملت بجانب المجالات الاقتصادية التعاون مع دول المنطقة العربية في المجالات السياسية والمنية والاجتماعية والثقافية، فالوثيقة مصاغة بشكل يحدد مرتكزات أساسية وواضحة في سياسة الصين الخارجية تجاه العالمين العربي والإسلامي، وتعكس التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة في المنطقة، كما تعكس الوثيقة توجهًا ذا طابع صيني واضح يمكنه احتلال مكانة سياسية وأمنية بالمنطقة في ظل تغيرات متواصلة معمقة ومعقدة في ظل الزخم المتزايد للتعددية القطبية. كما ظهر بالوثيقة مفهوم (الأمن المشترك) كمفهوم جديد تريده الصين انطلاقة متميزة في علاقاتها مع شعوب وقوى المنطقة[1]. وتعد «وثيقة السياسة الصينية تجاه الدول العربية» الصادرة في يناير عام 2106، بمثابة خارطة طريق شاملة وواضحة المعالم، محددة الخطوات والاتجاهات وبشكل متوازن ولا يبقى لها إلا التنفيذ الدقيق والأمين.

وفي إطار الحرص الصيني على تعزيز الحوار ومواصلة التشاور السياسي بين الجانبين العربي والصيني، زار الرئيس الصيني شي جين بينغ الوطن العربي مرتين (زيارة مصر والسعودية عام 2016، وزيارة الإمارات 2018)، وقام بإعلان سياسات مهمة للتنمية الشاملة للتعاون الصيني العربي في ثلاث مناسبات كبرى. وزار قادة عرب الصين عدة مرات (جزء من إستراتيجية «الاتجاه شرقًا Look For East» التي تتبناها الدول العربية). وما زالت اللقاءات رفيعة المستوى بين الجانبين تتواصل. وهذا التواصل المكثف يقدم أعلى مستوى من التوجيه لتعميق التعاون الصيني العربي بجميع أشكاله ويسهم في فتح آفاق جديدة. وتم الترتيب لعقد القمة الصينية العربية الأولى في السعودية في عام 2022. كما وضعت بكين آلية الحوار الإستراتيجي بين الصين

(1) سيد غنيم، الأصابع على الزناد: استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

ومجلس التعاون الخليجي[1]، كما وضعت آلية اللقاء السنوي بين وزير الخارجية الصيني ووزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي. وتعمل آليات الحوار السياسي المختلفة في إطار منتدى التعاون الصيني العربي بشكل منظم، وحتى عام 2018 تم عقد ثماني دورات للاجتماع الوزاري، وأربعة عشر اجتماعا لكبار المسؤولين، وثلاث جلسات للحوار السياسي الإستراتيجي رفيع المستوى بنجاح، وعزز الجانبان بشكل فاعل التطور السريع للثقة السياسية المتبادلة والتعاون العملي بين الصين والدول العربية[2]. كما استضافت بكين في عامي 2016 و2018 مؤتمرات للحوار بين الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب العربية، وشارك فيها عدد من ممثلي الأحزاب وبعض مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام العربية[3]. كما عملت بكين على تعزيز التواصل بين الحكومات المحلية الصينية والعربية وتثبيت آلية منتدى المدن الصينية والعربية، ودعم إقامة علاقات توأمة بين المزيد من المقاطعات والولايات والمدن، من أجل تدعيم التواصل والتعاون الثنائي في مجال التنمية والحوكمة المحلية[4].

وفي إطار مفهوم «الدبلوماسية الشاملة ذات الخصائص الصينية» التي طرحها شي في عام 2014، والتي تتسم بالتوازن والشمول، وتؤكد سعي الصين على التواصل مع جميع الدول بغض النظر عن أية حسابات سياسة أو انتماءات أيديولوجية في إطار المصير المشترك وتعظيم الاستفادة المشتركة، شهدت العلاقات الصينية العربية بُعدًا جديدًا في عام 2016، حينما قام الرئيس الصيني «شي جين بينغ»بزيارة لبعض دول

---

(1) «بيان صحفي حول: الجولة الثالثة للحوار الاستراتيجي بين جمهورية الصين الشعبية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية»، موقع وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، 17يناير 2014: http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t1121460.shtml

(2) تقرير منشور حول «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، مرجع سبق ذكره.

(3) محمد أبو حامد، «العلاقات الصينية الفلسطينية: تاريخ حافل من العلاقات يمكن البناء عليه»، وكالة معا الإخبارية، 1 ديسمبر 2018، متاح على:
https://www.maannews.net/Content.aspx?id=968820

(4) تقرير منشور حول «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، مرجع سبق ذكره.

المنطقة العربية ضمن جولته الشرق أوسطية التي تضمنت مصر والسعودية من ناحية، وإيران من ناحية أخرى، وكانت الأولى من نوعها منذ اختياره رئيسًا للبلاد في عام 2013[1]. وتضمنت زيارة الرئيس الصيني لكل من السعودية وإيران في أجواء التوتر القائمة بين البلدين، رسالة واضحة أن الصين تقيم علاقاتها مع دول المنطقة على أساس من التوازن، وأنها لا تتحيز لطرف إقليمي دون آخر، وحريصة على تعاونها مع مختلف الأطراف الإقليمية على قدم المساواة وفقًا لمقتضيات مصالحها. كذلك حاولت الصين خلال الأعوام الماضية إتباع سياسة براغماتية متوازنة والحفاظ على مسافة واحدة من أطراف الصراع داخل الدولة الواحدة أيضًا، سواء في سوريا أو الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي أو اليمن أو ليبيا. ولا يوجد أي دليل على أن الصين تتَّجه إلى تبني مواقف واضحة أو دعم طرف على حساب آخر في صراعات المنطقة، أو التخلي عن المقاربة التجارية والاقتصادية لصالح مقاربة ذات أبعاد سياسية[2].

وفي إطار تفضيلها وترويجها لآلية الشراكة المرنة بدلا من التحالفات المغلقة، نسجت بكين شبكة موسعة من الشراكات بأشكال مختلفة مع دول المنطقة تقوم على روح المساواة والمنفعة المتبادلة على عكس إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والتي تركز على التحالفات الأمنية. وعليه، ارتقت بكين بعلاقاتها مع دول المنطقة العربية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية والشراكة الإستراتيجية الشاملة مع 12 دولة عربية[3]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، عقدت بكين «الشراكة الإستراتيجية» مع قطر في عام 2014، وفي 2014، ارتقت بشراكاتها الإستراتيجية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية الشاملة مع مصر، وفي 2016 مع السعودية، ثم

---

(1) عماد الأزرق، شي جين بينغ: الصعود إلى القمة، مرجع سبق ذكره، ص173.

(2) محمد فايز فرحات، التقارب الصيني - الروسي وتأثيره على التوازنات في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

(3) «مقالة خاصة: ارتفاع حجم التجارة بين الصين والدول العربية إلى 28٪ في عام 2018 بفضل الحزام والطريق»، وكالة أنباء شينخوا، 8 مايو 2019، متاح على:
http://arabic.news.cn/2019 - 05/28/c_138096737.htm

الإمارات في عام 2018. وفي يوليو عام 2018، وفي افتتاح الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني - العربي، تم تأسيس «شراكة إستراتيجية للتعاون الشامل والتنمية المشتركة والتوجه نحو المستقبل» بين الصين والدول العربية، وقد أضفت هذه التطورات قوة حيوية جديدة على مفهوم التعاون الصيني العربي.

واستنادًا لمبدأ عدم التدخل، ورفضها لمبدأ استخدام القوة لتغيير أنظمة سياسية في دول عربية مستقلة، ورفض أسلوب الحرب لحل النزاعات الدولية مهما كانت الذرائع، تؤكد الصين أن معظم الأزمات والقضايا العربية شأنا داخليا والحل الأمثل لها هو الحل السياسي القائم على الحوار. كما اتسمت سياستها تجاه التغيرات التي شهدتها معظم دول المنطقة العربية في عام 2011، بالتريث والحذر أو الترقب والانتظار Wait & See، لما سوف تؤول إليه تلك التطورات في هذه الدول. كما امتنعت الصين عن التصويت حول قرار تدخل حلف الناتو في ليبيا عام 2011، واستخدمت حق النقض (الفيتو) في الأزمة السورية بجانب روسيا أكثر من مرة لمنع تكرار سيناريو التدخل الغربي في ليبيا عام 2011. بل إنها دعت المجتمع الدولي لمساعدة تلك الدول التي تشهد نزاعات دموية من أجل الحفاظ على وحدة الشعب وبناء القدرة الوطنية، وطالبت المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية بالتعاون مع الدول المنتفضة، لمساعدتها على تسريع الإصلاحات ووقف الحرب الأهلية.

وانطلاقًا من مبادئ سياستها الخارجية التي تقوم على عدم التدخل، والتمسك بالحوار والتفاوض والحل السلمي كأساس للتسوية القضايا والأزمات، تنطلق رؤية الصين نحو معالجة قضايا وأزمات المنطقة العربية. وبالنسبة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، واهتمامها الدائم بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية جوهرية، فإنها ترى أنه بدون حل القضية لا سلام حقيقي بين الدول العربية وإسرائيل، ولا أمان ولا استقرار في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، وظلت الصين تبذل جهودها الملموسة في دفع حل هذه القضية المحورية، حيث تشارك الصين باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي في التنسيق مع المجتمع الدولي لتسوية القضية. ومن ناحية أخرى، طالما أكدت الصين دعمها الثابت للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية على أساس حل

الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة قائمة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. كما كررت مطالبة إسرائيل بتطبيق قرارات الأمم المتحدة والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وتسوية الصراع عبر الحوار السياسي والمفاوضات السلمية[1]. وبعد العديد من المبادرات الاستباقية التي طرحتها منذ عام 2013، اقترحت بكين في يوليو 2021 ثلاثة مسارات لتنفيذ «حل الدولتين» باعتباره «السبيل الواقعي الوحيد» لحل القضية الفلسطينية، وتعزيز سلطة السلطة الفلسطينية، ومنحها سلطة ممارسة الوظائف السيادية الوطنية في مجالات الأمن، والتمويل وغيرها من المجالات، لتحقيق الإدارة والسيطرة الفاعلة على الأراضي الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي والمحتلة، ودعم الفصائل الفلسطينية كافة لتعزيز التضامن، وتحقيق المصالحة الداخلية من خلال المشاورات والمحادثات، وتشكيل موقف موحد للتفاوض من أجل حل القضية الفلسطينية، وضرورة تشجيع الفلسطينيين والإسرائيليين على استئناف محادثات السلام على أساس حل الدولتين، والترحيب الصيني بممثلين من الجانبين للقدوم والتفاوض مباشرة في الصين، وتدعو إلى عقد مؤتمر سلام عالمي بقيادة الأمم المتحدة، بمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وجميع المعنيين بعملية السلام في الشرق الأوسط[2].

وفي ما يخص الموقف الصيني من أزمات المنطقة العربية، تمسكت الصين بمبادئ الأمم المتحدة والشرعية الدولية، ودعت إلى حل تلك أزمات المنطقة (الأزمة السورية - الليبية - اليمنية) عبر الحوار والحل السلمي، ونبذ العنف، واحترام سيادة تلك الدول وعدم التدخل، وتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، وإيجاد تسوية شاملة، وتنفيذ إصلاحات شاملة وفق ظروف كل دولة، على أن يساعد المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي والتقني لها، وإيجاد المناخ الملائم لحوار بناء بين القوى المعارضة،

---

(1) «العلاقات الصينية الفلسطينية على مدى ثلاثين عامًا... موقف ثابت برؤية جديدة»، بوابة الأهرام، 21 نوفمبر 2018، متاح على: http://gate.ahram.org.eg/News/2057232.aspx

(2) مفاوضات مباشرة في بكين ومؤتمر عالمي للسلام.. الصين تقترح 3 مسارات لتنفيذ «حل الدولتين»، موقع RT، 19 يوليو 2021، متاح على: https://arabic.rt.com/middle_east/1253285

وأن يلعب مجلس الأمن دورا فاعلا في تخفيف حدة التوتر وتعزيز الحوار السياسي لحل النزاعات بالأطر السلمية بدلًا من تأجيج الصدامات الدموية في المنطقة. وفي هذا الإطار، وبعد العديد من المبادرات الاستباقية، قدمت الصين في يوليو 2021، مقترحًا من 4 نقاط لحل القضية السورية، يتضح في النقاط التالية:

1- احترام السيادة الوطنية ووحدة الأراضي السورية، واحترام خيار الشعب السوري والتخلي عن وهم تغيير النظام، وترك الشعب السوري يحدد مستقبل ومصير بلاده بشكل مستقل.

2- وضع رفاهية الشعب السوري في المقام الأول، وتعجيل عملية إعادة الإعمار، ورفع جميع العقوبات الأحادية والحصار الاقتصادي عن سوريا بشكل فوري، وتوفير المساعدة الدولية لسوريا بناء على احترام السيادة الوطنية السورية وبالتشاور مع الحكومة السورية، وزيادة المساعدات الإنسانية، وزيادة شفافية المساعدات العابرة للحدود، وحماية السيادة السورية ووحدة الأراضي السورية.

3- دعم موقف حازم بشأن مكافحة الإرهاب بفاعلية، وضرورة مكافحة المنظمات الإرهابية المدرجة على قائمة مجلس الأمن، ورفض ازدواجية المعايير، واحترام الدور الرائد للحكومة السورية في مكافحة الإرهاب على أراضيها، ورفض جميع المخططات المحفزة على الانقسامات العرقية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، ويتعين أيضًا الاعتراف بالتضحيات والإسهامات السورية في مكافحة الإرهاب.

4- دعم حل سياسي شامل وتصالحي للقضية السورية، ودفع التسوية السياسية للقضية السورية بقيادة السوريين، وتضييق الخلافات بين جميع الفصائل السورية من خلال الحوار والتشاور، وإرساء أساس سياسي قوي للاستقرار والتنمية والنهوض على المدى الطويل لسوريا، وقيام المجتمع الدولي بتوفير مساعدة بناءة لسوريا في هذا الصدد، ودعم الأمم المتحدة في لعب دورها بصفتها قناة رئيسة للوساطة[1].

---

(1) وزير الخارجية الصيني يكشف مقترحًا من 4 نقاط لحل القضية السورية، بوابة الأهرام، 18 يوليو 2021، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2869535.aspx

وحـول قـضية الإرهـاب، وتماشـيًّا مـع رؤيتهـا حـول ضرورة التعـاون المـشترك لمواجهته، طالما أكدت الصين على دور جامعة الدول العربيـة كونهـا شريكًـا مهمًّـا في تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب[1]، وحرصت على تدعم جهود بعـض دول المنطقة في مكافحة الإرهاب كمصر والسعودية والعـراق وسـوريا وغيرهـا[2]. كمـا برزت قضية الإرهاب كإحدى القضايا الملحـة على أجنـدة منتـدى الأمـن في الـشرق الأوسط الذي عقدته بكين في نوفمبر 2019 والذي يعكس اهتمـام الـصين بقـضايا المنطقة، وعلى رأسها قضية الإرهاب، حيث أكـد المنتـدى على ضرورة تعزيـز مكافحـة الإرهاب، وحوار الحضارات، وتعاون المجتمع الدولي لمكافحته، والاسـتماع إلى آراء دول المنطقة بشأن المطالب والمخاوف المتعلقة والعمل على مـساعدتها في رفـع قـدرتها على مكافحة الإرهاب[3]. ومن ناحية أخرى، تشارك الصين في حوكمة الإرهـاب في المنطقـة ضمن إطار الأمم المتحدة، حيـث تـساند المجتمـع الدولي في مجلـس الأمـن في محاربـة تنظيم «الدولة الإسلامية» (مشاركة رمزية محدودة)، وإن لم تشارك بأية قـوات لـلإغارة على هذا التنظيم الإرهابي[4]. وجدير بالذكر أنها ليست ضمن التحالف الدولي لمكافحـة داعش بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها أعلنت عن رغبتهـا في التعـاون مع التحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب بقيادة المملكة العربيـة الـسعودية في عام 2015.

واتصالًا بما سبق، يولي الرئيس الـصيني شي جـين بينـغ اهتمامًـا كبـيرًا لتعزيـز علاقات الصين بدول المنطقة العربية، وهو ما ينعكس في حرص الـرئيس الـصيني على

---

(1) أ.ش.أ، «مندوب الصين بالأمم المتحدة: الجامعة العربية شريك مهم بإستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب»، جريدة اليوم السابع، 14يونيو 2019، متاح على: https://m.youm7.com

(2) «الصين عن مقتل البغدادي: تقدم في محاربة الإرهاب»، بوابة أخبـار اليـوم، 8 نـوفمبر 2019، متاح على: https://akhbarelyom.com

(3) «الصين توفر منصة جديدة لإيجاد سبل تحقيق الأمن في منطقة الشرق الأوسـط»، وكالـة أخبـار شينخوا، 29 نوفمبر 2019، متاح على: https://arabic.news.cn

(4) سون ديغانغ، «مساهمة الصين في عمليات حفظ السلام»، مرجع سبق ذكره، ص101.

تقديم مقترحات عديدة لتعزيز هذه العلاقات في أكثر من محفل عربي صيني، ففي خطابه في مقر جامعة الدول العربية يناير 2016، واقترح الرئيس الحل الصيني لمعالجة مختلف قضايا المنطقة العربية، والذي يتخذ من السلام والتنمية جوهرا له، كما أكد على دور الجامعة العربية كرمز للوحدة العربية وتضامنها، وكذلك دعم الصين للعالم العربي لحل مشكلاته بنفسه[1]. ومن ناحية أخرى، برزت مكانة الدول العربية لدى الدبلوماسية الصينية في عهد الرئيس شي، وهو ما اتضح في حرص بكين على توجيه دعوات إلى الدول العربية للمشاركة في الأنشطة الدولية المقامة على أرضها ومنها مشاركة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قمة هانغتشو لدول مجموعة العشرين في 2016، وقمة شيامن لدول البريكس التي عقدت في مدينة شيامن الصينية في سبتمبر 2017. وبذلك ظهرت الدول العربية لأول مرة في هذا الملتقى الدولي[2]، كما رحبت بكين أيضًا بمشاركة الدول العربية ومنها مصر في الدورة الأولى لمعرض الصين الدولي للاستيراد في شنغهاي نوفمبر 2018، ودورة الألعاب الأوليمبية الشتوية في بكين فبراير 2022. وعلى صعيد آخر، تدعم الصين مصالح الدول النامية ومنها الدول العربية عبر المشاركة في منصات الحوكمة العالمية المتعددة الأطراف ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين[3].

وانطلاقًا من الحرص الصيني على إبداء موقف واضح تجاه العديد من القضايا الدولية، بل والمشاركة بإيجابية لمعالجتها، حتى وإن كانت هذه المشاكل ليست لها علاقة مباشرة مع الصين، انتهجت الصين «دبلوماسية شبه الوساطة»، والتي نشطت نشاطًا حثيثًا في المنطقة خلال الفترة الأخيرة[4]. وينطوي هذا النهج على «تدخّل متعدد

(1) «كلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ في جامعة الدول العربية»، مرجع سبق ذكره.

(2) «مقالة خاصة: العلاقات الصينية العربية تجني ثمارا وافرة منذ زيارة الرئيس شي للشرق الأوسط»، وكالة أنباء شينخوا، 31يناير 2018، متاح على:
http://arabic.news.cn/2018 - 01/31/c_136939222.htm

(3) حسين إسماعيل، «منتدى التعاون الصيني العربي»، مجلة الصين اليوم، 31يوليو 2018، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201807/t20180731_800137018.html

(4) الدبلوماسية الصينية يجب أن تتمتع بجرأة وحنكة «القيام بالخطوة الأولى»، مرجع سبق ذكره.

الأوجه ومشاركة استباقية ووساطة محدودة وتدخل غير مباشر»، ما يحد من المخاطر المحتملة على الصين في ظل الصراعات الدائرة في مختلف مناطق العالم ومنها دول المنطقة، بالإضافة إلى «تأكيد الصين على البحث عن أرضية مشتركة ووضع الخلافات جانبًا». وبالتالي فإنها لا تعمل على حل القضايا نهائيًا، ما يعني ضمنيًا المضي نحو إدارة الصراع بدلًا من حله[1]. وتتضح دبلوماسية شبه الوساطة الصينية في المنطقة في أمثلة عديدة، فقد حاولت بكين مثلًا تهدئة الخلاف الذي نشب بين «السعودية وإيران» عقب التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية على خلفية الحرب في اليمن عام 2015، وقيام السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عقب مهاجمة إيران السفارة والقنصلية السعوديتين فيها، كما قام نائب وزير الخارجية الصيني «جانج مينج» بزيارة استمرت يومين لكلا البلدين، التقى خلالها مسؤولين كبارًا في السعودية ثم في إيران في محاولة لحث البلدين على التهدئة وضبط النفس في علاقاتهما، الأمر الذي يؤكد ميلًا لدور هادئ للصين في قضايا المنطقة العربية[2].

كما قامت الدبلوماسية الصينية بالتعاون مع جمهورية السودان بعدة محاولات لاحتواء الصراع الدموي الدائر في «جنوب السودان» بين رئيس الدولة سلفاكير ونائبه السابق رياك مشار في عام 2014، حيث حثت بكين الخرطوم أكثر من مرة على بذل الجهود مع طرفي الصراع، كما بادرت الصين بدعوة للاجتماع في الخرطوم في 2015 مصحوبة باتصالات ومحادثات مع دول «إيجاد» المؤثرة في الصراع الجنوبي ودعوتها لممارسة مزيد من الضغط على طرفي النزاع للوصول إلى حل يعيد السلام والاستقرار للجنوب[3]. كما استضافت بكين في ديسمبر 2015 اجتماعًا ضم مسؤولين كبارًا من

---

(1) الدبلوماسية الصينية يجب أن تتمتع بجرأة وحنكة «القيام بالخطوة الأولى»، مرجع سبق ذكره.

(2) نورهان الشيخ، «شراكات متوازنة: الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط»، مركز روابط، 5 مارس 2016، متاح على: www.Rawabetcenter.com/archives/21910

(3) عبد الله عبيد حسن، «وساطة صينية في جنوب السودان»، جريدة الاتحاد، يناير 2015، متاح على: www.alitihad.ae/mobile

النظام السوري والمعارضة بهدف دعم التوصل لحل سياسي للأزمة السورية، واستعادة الاستقرار في المنطقة، كما استضافت «ندوة السلام الفلسطينية الإسرائيلية» في ديسمبر 2017، والندوة الدولية حول القضايا السورية في مايو 2018 في إطار مساعيها الدبلوماسية لتحقيق السلام، كما حاولت بكين التوسط في الصراع الدائر بين الأطراف اليمنية منذ 2015، فكانت هناك وساطة صينية في عام 2018 لإقناع الحوثيين بالقبول بمقترح بخطة بتسليم ميناء الحديدة لطرف محايد. وفي مارس 2021، أعلنت بكين نيتها للوساطة في الصراع العربي الإسرائيلي عبر دعوة شخصيات فلسطينية وإسرائيلية لإجراء محادثات. وفي وقت سابق، عرضت الصين وساطتها عدة مرات في ما يتعلق بالوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وطرح مقترحات لإنهاء الصراع المستمر بينهما منذ عقود. وفي مارس 2022، دخلت الصين على خط الأزمة في اليمن بمحاولة قيادة واسطة جديدة بين صنعاء والرياض، ويتزامن ذلك مع فشل جهود السعودية تهدئة صنعاء رغم محاولاتها الضغط غربيًّا وأمريكيًّا[1].

ومن ناحية أخرى، عملت الصين على تعيين مبعوثين خاصين لعملية السلام في الشرق الأوسط والحرب في سوريا وليبيا وقضايا السودان، وتركزت مهمة هؤلاء المبعوثين في المنطقة، والدبلوماسيين في كل من السودان وأفغانستان، على تسهيل محادثات السلام بين الأطراف المعنية، واحتواء النزاعات بدلًا من حلها تمامًا. وبالرغم من أن هذه الجهود لم تغير قواعد اللعبة، إلا أنه يمكن اعتبارها محاولة من بكين للتخلي البطيء عن سياسة عدم التدخل، التي طالما فضلتها. وتعمل بكين على تطوير فكرة العمل المشترك مع الدول المتنازعة لضمان عدم خروج النزاعات السائدة عن السيطرة، خاصة البلدان ذات التأثير الرئيس في مبادرة «الحزام والطريق»[2].

---

(1) السعودية تدفع بوساطة صينية مع «الحوثيين»، موقع الخبر اليمني، 24 مارس 2022، متاح على:
https://alkhabaralyemeni.net/2022/03/24/165552

(2) نفسه.

2- الأدوات الاقتصادية:

تماشيا مع الطرح الصيني لنمط التنمية المشتركة المربحة للجميع، باعتبار التنمية هي مفتاح الحل لأية مشكلات، وكذلك دفع العولمة بشكل مطرد وتعزيز الانفتاح والشمول، فقد أعطت الأولوية للتعاون الاقتصادي البراغماتي في تعاونها مع تلك المنطقة، والذي عُدَّ بمثابة أساس متين لتعاونهم في المجالين السياسي والأمني[(1)].

وقد أصبحت الصين شريكًا تجاريًا رئيسًا، ومصدرًا مهمًّا للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في معظم دول المنطقة العربية، ففي مجال التجارة، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للدول العربية، كما أصبح الوطن العربي شريكًا رئيسًا للصين في مجال الطاقة (الصين أكبر مستورد للمنتجات البتروكيماوية في دول الخليج العربي)[(2)]. وسجل حجم التجارة الصينية العربية 239.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020. ومن بينها، بلغت صادرات الصين إلى الدول العربية 123.1 مليار دولار أمريكي، محققة نموا سنويًا بنسبة 2.2٪ على الرغم من تأثير جائحة كورونا. وتجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون 160 مليار دولار عام 2020. وتعد المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري للصين في الدول العربية، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين في عام 2021 نحو 87.3 مليار دولار، وجاءت الإمارات بالمرتبة الثانية بحجم تبادل تجاري بلغ 72.4 مليار دولار، كما أن الصين هي أكبر شريك تجاري لمصر، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 19.7 مليار دولار في عام 2021[(3)]، وتعتبر مصر رابع أكبر شريك تجاري لها في أفريقيا[(4)].

ومن حيث الاستثمار الثنائي الاتجاه، وصل رصيد الاستثمار الصيني المباشر في

---

(1) عزت سعد، دبلوماسية الأوبئة في مواجهة جائحة كورونا، مرجع سبق ذكره.

(2) محمد حمشي، مرجع سبق ذكره، ص227.

(3) عزة الراوي، 19.7 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين مصر والصين خلال 2021، موقع البوابة نيوز، 3 فبراير 2022، متاح على: https://www.albawabhnews.com/4517418

(4) هند مختار، «انفوجراف العلاقات الاقتصادية الصينية المصرية تدعم الحزام والطريق»، جريدة اليوم السابع، 26 أبريل 2019، متاح على: https://www.youm7.com/story/2019/4/26

الدول العربية حتى نهاية عام 2020 إلى 20.1 مليار دولار أمريكي، واستثمرت الدول العربية إجمالي 3.8 مليار دولار أمريكي في الصين. وتغطي الاستثمارات ذات الاتجاهين العديد من المجالات مثل النفط والغاز والبناء والتصنيع والخدمات اللوجستية والطاقة والبنية التحتية. وخلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة (2021-2025)، سيجري توسيع وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي، الأمر الذي سيعود بالنفع على شعبي الجانبين[1]. وعلى صعيد حجم الاستثمارات الثنائية بين الجانبين، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ حجم الاستثمارات الصينية في مصر في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2021 نحو 223 مليون دولار، بزيادة قدرها 150.6٪ عن الفترة المقابلة من عام 2020[2]. كما بلغ حجم الاستثمارات الصينية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2019 نحو 180 مليون دولار. وبلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في دولة الإمارات في النصف الأول من عام 2020 نحو 210 ملايين دولار[3]. كما بلغت الاستثمارات الصينية في القطاع النفطي السوداني وحده نحو 15 مليار دولار في 2017[4]، وتسابق الصين دول العالم في الاستثمار في قطاع النفط السوداني، خاصة بعد تشغيل الحقول المتوقفة في الجنوب في مايو عام 2018، والاكتشافات النفطية الجديدة[5].

ومن ناحية أخرى، تحرص الصين على تقديم حزم من المساعدات لدول المنطقة،

---

(1) الصين والدول العربية تتكاتفان لخلق مستقبل أفضل، وكالة أنباء شينخوا، 227 ديسمبر2021، متاح على: http://arabic.news.cn/2021 - 12/27/c_1310396268.htm

(2) عزة الراوي، 19.7 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين مصر والصين خلال 2021، مرجع سبق ذكره.

(3) رضا البوادري، سفير الإمارات في بكين لـ«الرؤية»: 200 مليار دولار التبادل التجاري المأمول مع الصين بحلول 2030، موقع رؤية، 4 نوفمبر 2021، متاح على: https://www.alroeya.com

(4) فريد غا يرلي، «الصين تضخ 15 مليار دولار في السودان!»، موقعArabic RT، 26 أغسطس 2017، متاح على: https://arabic.rt.com/business/89579

(5) سيف اليزل، «الصين تكشف استثماراتها في السودان»، جريدة الشرق الأوسط، 4سبتمبر2018، متاح على: https://aawsat.com/home/article/1382156

والتي وصلت عام 2018 إلى نحو 23 مليار دولار، كان قرابة 87٪ منها على شكل قروض خصصت لتطوير مشروعات وإيجاد فرص عمل، كما أن 6 مليون دولار من هذه المساعدات كانت في صورة مساعدات إنسانية وإنشائية لكل من سورية، واليمن، والأردن، ولبنان. كما تمّ إقراض مصر بمبلغ يصل إلى 1.2 مليار دولار لإنشاء قطار كهربائي بطول 68 كم، يصل إلى العاصمة الإدارية المصرية الجديدة، كما حصلت مصر على استثمار صيني لإنشاء 18 برجًا في منطقة الأعمال في العاصمة الإدارية، بقيمة ثلاثة مليارات دولار، وقدمت الصين 85٪ منها في صورة قرض يبدأ سداده بعد عشرة أعوام، أي سنة 2030 تقريبًا[1]. وفي هذا الإطار، قامت الحكومة الصينية بإعفاء اليمن من ديون تصل لأكثر من 100 مليون دولار في عام2017[2]، كما قدمت الصين منحًا وقروضًا بدون مقابل للسودان، للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما قامت بإعفاء القروض الحكومية عليها حتى نهاية عام 2018، وذلك بحسب التزام الرئيس الصيني في قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، بإعفاء الدول الأفريقية من القروض الحكومية بدون الفوائد المستحقة حتى نهاية العام 2018[3]. كما حصلت جيبوتي على قروض صينية بقيمة 1.3 مليار دولار بحسب تقديرات مبادرة الأبحاث الصينية الأفريقية ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية[4]. كما أعلنت بكين خلال الدورة الثامنة لمنتدى التعاون الصيني العربي في يوليو 2018، أنها ستقدم قروضًا للتنمية الاقتصادية بقيمة 20 مليار دولار إلى دول عربية[5]. وجدير بالإشارة هنا أن أهم ما يميز المساعدات الصينية بمختلف أشكالها خلوها من الاشتراطات

---

(1) وليد عبد الحي، ورقة علمية: مستقبل العلاقات العربية الصينية سنة 2030، مرجع سبق ذكره.

(2) «الصين تعفي اليمن من ديون تفوق 100 مليون دولار»، الأسواق - العربية، موقع العربية، 19أكتوبر 2017متاح على: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2017/10/19

(3) «الصين تعفي السودان من ديونها حتى 2018»، سكاي نيوز عربية، 14سبتمبر 2018، متاح على: https://www.skynewsarabia.com

(4) «الصين تتعهد بمنح قروض بقيمة 20 مليار دولار لدول عربية»، موقع CNN العربية، 10يوليو 2018، متاح على: https://arabic.cnn.com/business/article/2018/07/10

(5) نفسه.

والتدخلات السياسية التي تحفل بها عادة المساعدات من الدول الغربية المانحة، ورفع شعارات «صداقة وشراكة بلا استغلال». كما تلتزم الصين دوما بعدد من المبادئ في تقديم المساعدات الخارجية، ومنها الاحترام المتبادل، والمنفعة المتبادلة. وتشمل أساليب المساعدات الخارجية الصينية مشروعات إعادة الإعمار، وتوفير اللوازم العامة، والتعاون التقني، وإيفاد فرق طبية ومتطوعين لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، وتخفيف عبء الديون، وما إلى ذلك.

وينظر البعض إلى تلك القروض على أنها تمثل نوعًا من الاستعمار الجديد، حيث إن الصين تعمد من خلال توفير كميات كبيرة من الديون الرخيصة للبلدان على طول طريق الحرير إلى خلق (فخ الديون Debt trap diplomacy - إمبريالية الدائن) لهذه الحكومات، مما يجبرها بالتالي على التنازل عن كل من الأصول الطبيعية والسيادية[1]، وهو ما فعلته بكين بالفعل مع سريلانكا على سبيل المثال، عندما عجزت عن سداد ديونها فقامت بكين بالاستيلاء على ميناء هامبانتوتا. ولكن من ناحية أخرى هناك فريق آخر يرى بأن هذا الاتهام لبكين لا وجود له، حيث إن الصين تجري هي وشركاؤها تقييمًا مشتركًا حول القدرة على تحمل الديون والفوائد الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تجنب المخاطر والنتائج السلبية المحتملة لأي من الطرفين دون فرض أية شروط سياسية أو إكراه للآخرين للدخول في صفقات فكل إجراء يقوم على تعاون طوعي ومتكافئ[2].

وفي إطار الحرص الصيني على بناء مجتمع تنموي مشترك، أي تعزيز التعاون والترابط Connectivity من خلال البناء المشترك لـ«الحزام والطريق»، رغبة في تحقيق مكاسب اقتصادية مماثلة في إطار المنافع المتبادلة للنهوض باقتصادات دول المبادرة كأحد مبادئ مفهوم المصير المشترك للبشرية، حرصت بكين على إشراك الوطن العربي في مبادرة الحزام الطريق باعتباره معبرا حيويا لطريق الحرير البحري جغرافيا

(1) هو بي ليانغ، «توضيح سوء الفهم حول مبادرة الحزام والطريق»، مجلة الصين اليوم، القاهرة، عدد أكتوبر 2018، ص25.
(2) نفسه.

واقتصاديا كما هو موضح في الشكل التالي، حيث وقعت الصين وثائق تعاون في إطار الحزام والطريق مع 19 دولة عربية والجامعة العربية، والتي تمثل شراكة مهمة للجانبين. وسرعان ما أبدت تلك الدول تجاوبها بالانضمام للمبادرة، التي تعد من ناحية فرصة سانحة لها لزيادة التبادل مع الصين في مختلف المجالات[1]، ومن ناحية أخرى فإنها تمثل امتدادًا وتقاطعًا مع أجندتها التنموية الداخلية، حيث إن المبادرة تلتقي مع الرؤى التنموية التي طرحت في العديد منها، بما فيها (رؤية السعودية 2030، ورؤية مصر 2030 ومشروع تنمية محور قناة السويس، ورؤية الكويت2035، ورؤية الإمارات لإحياء طريق الحرير، ومشروع تطوير منطقة الدقم الاقتصادية في سلطنة عُمان)[2]، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة في تلك الدول. وفي إطار المبادرة يتم القيام بالعديد من مشروعات البنية التحتية والربط التكنولوجي التي تهدف لربط الأقاليم والدول الأعضاء بالمبادرة معًا، وهو ما يعد تطبيقًا عمليًّا لمفهوم المصير المشترك. وبموجب إستراتيجية الحزام والطريق أيضًا تواصل الصين انتهاج سياستها تجاه المنطقة العربية في مجال الطاقة بناء على إطار عمل تعاوني فيه يعرف بآلية (1+2+3)، ويسعى لإقامة علاقة تعاونية إستراتيجية صينية عربية موثوق بها بناء على صداقة طويلة الأجل[3].



خريطة (4) موقع الدول العربية على طريق الحرير البحري

(1) قاو يوتشن، مرجع سبق ذكره، ص197.

(2) تقرير منشور حول «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، مرجع سبق ذكره.

(3) كسيومينغ كيان، طريق الحرير الجديد والعلاقات الصينية العربية في مجال الطاقة، مرجع سبق ذكره، ص167.

وفي إطار الحرص الصيني على تطوير التعاون المالي والمصرفي مع الدول العربية باطراد، عملت على استحداث آليات تمويل واستثمار جديدة بما يعزز التعاون بين الجانبين في القطاع المالي، وبما يسد حاجات إنشاء المشاريع التنموية العملاقة في الدول العربية. وأنشأت الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) الذي تم تدشينه في عام 2014، والذي يهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية (من ضمنها الدول العربية، ويتولى صندوق طريق الحرير (SRF) مهمة تمويل مشاريع الدول المطلة على الحزام والطريق (من ضمنها عدة دول عربية)، أما بنك البريكس للتنمية (NDB) فيتولى مهمة توفير قروض تنموية في الاقتصادات النامية (من ضمنها الاقتصادات العربية). وستوفر هذه المؤسسات المالية الجديدة قدرا كبيرا من القروض للعالم النامي بما فيها الدول العربية، لتمكينها من تحسين البنى التحتية وخلق مناخ مواتٍ للاستثمار[1]. كما أعلنت بكين أنها ستنشئ «رابطة البنوك الصينية العربية»، وستزودها بقروض خاصة للتعاون المالي بقيمة 3مليارات دولار[2]، ويمكن أن يتم التعاون المالي عن طريق الاستفادة من تلك الآليات التمويلية الجديدة.

وقد شاركت الدول العربية بإيجابية في بناء وتشغيل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، حيث أصبحت 7 دول عربية (مصر والكويت وقطر وعمان والسعودية والإمارات والأردن) أعضاء مؤسسين في بنك الاستثمار الآسيوي. كما تولى ممثلو المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية على التوالي كمدراء مسؤولية اختيار دول من الشرق الأوسط والدوائر الانتخابية الأفريقية للاستثمار في البنك الآسيوي. كما وافق بنك الاستثمار الآسيوي على أربعة مشاريع شملت الدول العربية، وهي الرصيف التجاري في مدينة الدقم بسلطنة عُمان، ومشروع إعداد نظام السكك الحديدية العُماني، ومشروع البنية التحتية العرضية العُماني، ومشروع الطاقة

---

(1) محمد حمشي، الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية الصينية:التحديات والفرص الإستراتيجية، في العلاقات العربية الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص226.

(2) هاني محمد، «نص كلمة الرئيس الصيني في بالاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني العربي»، جريدة اليوم السابع، 11يوليو 2018، متاح على: https://m.youm7.com

الكهروضوئية الشمسية المصري، وبلغ حجم القروض التي قدمها البنـك 265 مليـون دولار. وفي يناير 2017، قدم بنك الاستثمار الآسيوي قرضا بلغت قيمتـه 265 مليـون دولار إلى سلطنة عمان، ويعتبر أول قرض مقدم للدول العربيـة. كمـا أنـشأت الـصين صندوق استثمار مشترك بقيمة 20 مليار دولار مع دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة وقطر. كما تم إنشاء فرع للبنك الصناعي والتجاري الصيني في قطر، والبنـك الـزراعي الصيني في الإمارات ومصر لتسوية معاملات اليوان[1].

ومن أجل دفع وتعزيز التنمية المشتركة المتبادلـة المنفعـة بـين الجـانبين، تتعـاون الصين والدول العربية في إنشاء كثـير مـن المـشروعات الكبـيرة في المنطقـة خاصـة في مجالات البنية التحتية والطاقة. وقد حققت الصين والدول العربية تقدما بارزا في هـذا المجال حتى في الفترة الخاصة لمكافحة كوفيد - 19. وتأتي معظـم هـذه المـشروعات في إطار مبادرة الحزام والطريق ولعل أهمها: أعمال بناء حي الأعمال المركـزي بالعاصـمة الإدارية الجديدة، ومشروع السكة الحديدية لمدينـة العـاشر مـن رمـضان، ومـشروع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (تيدا TEDA) في مصر، ومحطة كهرباء حسيان التي تعمل بالفحم النظيف في دبي، ومجمع نور في المغرب، وهو أكبر محطة للطاقـة الشمـسية المكثفة في العالم، وبناء المجمع الصناعي الصيني في مدينة جازان الاقتصادية بالسعودية، والمجمع الصناعي الـصيني بـالدقم بعمـان، والحديقـة النموذجيـة للتعـاون في الطاقـة الإنتاجية بالإمارات، ومنطقة تنمية التعاون الزراعي بين الصين والسودان وغيرها[2].

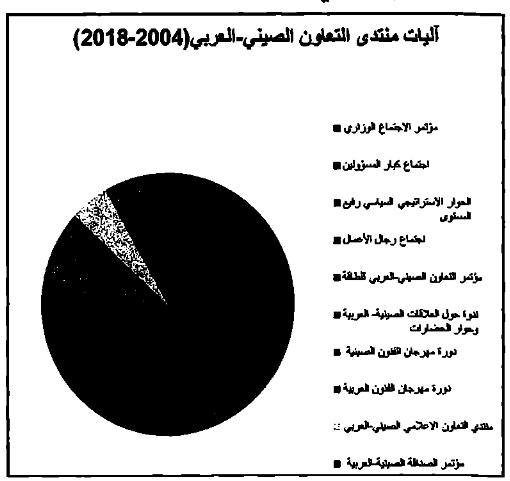
ولتعزيز الحوار الاقتصادي ومواصلة التـشاور والتعـاون متعـدد الأطـراف بـين الجانبين، أنشأت الصين عددا من الكيانات المؤسسية مثـل منتـدى التعـاون الـصيني العربي «China - Arab States Co-operation Forum» الذي تم تأسيسه في (2004) لتنظيم جهود التعاون المشتركة، ويـضم المنتـدى في عـضويته الـصين والدول العربيـة الاثنتين والعشرين الأعضاء بالجامعة العربية، وله ثلاث آليات عمل رئيـسة كمـا هـو

---

(1) تقرير منشور حول «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، مرجع سبق ذكره.

(2) هدير طلعت سعيد عبد اللطيف، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ تجاه المنطقة العربية في الفترة من 2013-2019، مرجع سبق ذكره.

موضح في الشكل التالي، وهي الاجتماع الوزاري الذي يعقد دورة كل سنتين في الصين أو في مقر الجامعة، أو في إحدى الدول بالتناوب، واجتماع كبار المسؤولين الذي يعقد سنويًا ويستضيفه الطرفان بالتناوب، والاجتماعات النوعية مثل اجتماع رجال الأعمال، ومؤتمر التعاون الصيني العربي للطاقة، ومنتدى التعاون الإعلامي الصيني العربي، ومؤتمر الصداقة الصينية العربية، ودورة مهرجان الفنون العربية، ودورة مهرجان الفنون الصينية، وندوة العلاقات الصينية العربية وحوار الحضارات[1]. وعقدت حتى يونيو 2018 (7) دورات اجتماع وزاري، والتي تعد بمثابة خارطة طريق لمدة عامين بما يتضمنه البرنامج التنفيذي من مجالات وآفاق تعاون يسعى الطرفان لتنفيذها في إطار المنتدى، و(14) دورة اجتماع كبار المسؤولين، و(3) دورات حوار سياسي إستراتيجي صيني - عربي على مستوى كبار المسؤولين[2].



المصدر: تقرير منشور حول «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية، ومركز دراسات منتدى التعاون الصيني العربي، شنغهاي، 9 مايو 2016، متاح على:
http://www.eg.china - embassy.org/ara/rdxw/...doc

شكل (11) آليات منتدى التعاون الصيني العربي في الفترة (2004-2018)

---

(1) حسين إسماعيل، «منتدى التعاون الصيني العربي»، مرجع سبق ذكره.

(2) منال موافي، ندوة «العلاقات العربية الصينية»، في العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره، ص239.

ومن ناحية أخرى، يلعب المعرض الصيني العربي (النسخة المطورة من المنتدى الاقتصادي والتجاري للصين والدول العربية) دورا فاعلا في تعزيز تعاون الجانبين في بناء «الحزام والطريق» منذ تأسيسه عام 2013، وقد أصبح منصة مهمة لتواصل الاحتياجات التنموية وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري. كما توجد العديد من اللجان الاقتصادية الصينية المشتركة مع العديد من دول المنطقة العربية كالسعودية والإمارات ومصر وغيرها، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين الجانبين، وأيضًا مجالس الأعمال الصينية المشتركة مع السعودية والإمارات وتونس وسوريا ولبنان والبحرين وغيرها، والتي تهدف إلى تفعيل العلاقات التجارية بين القطاع الخاص الصيني والعربي في كل هذه الدول في المجالات المختلفة وخاصة التجارية والاستثمارية. كما تم افتتاح بعض المراكز الاقتصادية المشتركة بين الجانبين، أهمها مركز «الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية» في أبريل عام 2017 بمدينة شنغهاي، حيث تتولى جامعة شنغهاي للدراسات الدولية مسؤولية المركز. ويهدف إلى تعزيز تبادل الخبرات بين الصين والدول العربية في مجالات إدارة الحكم والتنمية الاقتصادية، وعقد المركز أربع دورات وحقق نتائج جيدة[1].

ولبناء مجتمع مصير مشترك عربي صيني في الفضاء الخارجي، وتعزيز بناء «طريق حرير فضائي»، تتعاون الصين والدول العربية في تطبيق نظام بيدو للملاحة بالأقمار الصناعية الذي تم تطبيقه بالفعل في العديد من بلدان المنطقة مثل تونس والجزائر والكويت والسودان، لتحقيق قدر كبير من الدقة في مجالات الزراعة والاتصالات والمراقبة البحرية والإغاثة من الكوارث. وحقق عدد متزايد من الدول العربية أحلامها الفضائية مزودة بـ«أجنحة» التكنولوجيا الصينية، وخير دليل على ذلك إطلاق أول قمر صناعي سوداني «SRSS-1» بنجاح». ولبناء مجتمع مصير مشترك عربي صيني في الفضاء الإلكتروني، ودفع بناء طريق الحرير الرقمي/المؤتمت The Information Silk Road، ودفع جهود الحوكمة الرقمية العالمية، تتعاون شركات الاتصالات الصينية مع الإمارات والسعودية ومصر وقطر ودول أخرى في خدمات التجوال الدولي،

(1) تقرير منشور حول «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، مرجع سبق ذكره، ص4.

والخدمات الدولية بعيدة المدى، وخدمات البيانات الدولية وغيرها. وتعمل شركات هواوي وZTE، مع شركات الاتصالات في ما يقرب من عشرين دولة عربية، لتطوير الشبكات الثابتة، والشبكات اللاسلكية، والمحطات الذكية وغيرها من التعاون الميداني[1]. وتم إنشاء مبادرة التعاون بين الصين وجامعة الدول العربية بشأن أمن البيانات مارس 2021، والتي من شأنها أن تثري التعاون الصيني - العربي في مجال الاقتصاد الرقمي، كما أطلقت الصين ومصر والسعودية والإمارات وغيرها «مبادرة التعاون الدولي للاقتصاد الرقمي في إطار الحزام والطريق» في عام 2017. وفي يوليو عام 2020، دعا الاجتماع الوزاري التاسع لمنتدى التعاون الصيني - العربي في قراره إلى تعزيز التعاون والاستفادة المتبادلة بين الجانبين في مجال الإنترنت وتنمية الاقتصاد الرقمي[2]. ولبناء مجتمع مصير بيئي مشترك عربي صيني، وتطوير» طريق الحرير الأخضر»، تتعاون الصين مع دول المنطقة في المشروعات التي تراعي المعايير البيئية. وحقق التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة منخفضة الكربون نجاحات كثيرة، حيث تتقدم دفعة من المشاريع الكبرى إلى الأمام بشكل سلس، وفي مقدمتها مشروع الطاقة الشمسية المركزة، ومشروع محطة كهرباء «حسيان» التي تعمل بالفحم النظيف في دبي[3]، وبناء حقل «حلفايا» للنفط في العراق، ومنطقة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر في السويس «تيدا مصر» التي تعتمد بدورها على حماية البيئة الخضراء كأحد شروط الدخول، وتستكشف مجموعة «تيدا» بنشاط التطبيق التجاري المحلي لـ«تحلية مياه البحر» و«تخضير الصحراء»[4].

وفي إطار تعزيز بناء مجتمع صحي مشترك صيني - عربي، وكذلك تعزيز عملية

---

(1) تقرير منشور حول «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، مرجع سبق ذكره، ص4.

(2) مقالة خاصة: خبراء: مبادرة التعاون الصيني - العربي بشأن أمن البيانات تقدم نموذجا لدفع الحوكمة الرقمية العالمية، وكالة أنباء شينخوا، 15 أبريل 2021، متاح على:
http://arabic.news.cn/2021 - 04/15/c_139881963.htm

(3) نفسه.

(4) التنمية الخضراء لمبادرة «الحزام والطريق»، نظرة على كيفية حماية الصين للبيئة المحلية في مشاريع التعاون الصينية العربية، cgtn عربية، 18 نوفمبر 2021، متاح على:
https://arabic.cgtn.com/n/BfJEA - CcA - EIA/GefIcA/index.html

بناء «طريق الحرير العربي - الصيني في مجال الصحة»، تضافرت جهود الصين والدول العربية لمكافحة كوفيد - 19، إيمانا منهما بأن فيروس كورونا يهدد مصير الإنسانية كلها، ولا يستهدف دولة دون غيرها، ولا يمكن السيطرة دون تعاون دولي حازم، حيث أرسلت الصين إلى المنطقة إمدادات طبية مؤلفة من أجهزة طبية، وقفازات طبية، وكمامات، ونظارات، وملابس واقية، ومعدات اختبار إلى قطر ومصر والأردن وفلسطين وسلطنة عمان ولبنان وسوريا والعراق واليمن. كما أرسلت فرقا طبية متخصصة إلى 8 دول عربية. كما عقدت اجتماعات افتراضية بين خبراء صينيين ونظرائهم عرب في 21 دولة عربية للتعاون والتشاور في مكافحة الفيروس ومشاركة الصين الدول الأخرى لكل ما توصلت إليه. كما تم عقد جلسات حوارية بين جامعة الدول العربية وخبراء من الصين حول أزمة كورونا عبر تقنية الفيديو - كونفرانس. كذلك قدمت الصين قرابة 100 مليون جرعة من اللقاح الصيني إلى الدول العربية كمنح وصادرات، وأنجزت تعاونًا مثمرًا مع كل من مصر والإمارات في الإنتاج المشترك للقاح، الأمر الذي قدم مساعدة قوية في المعركة ضد الجائحة، كما قام قسم اللغة العربية في معهد اللغات الأجنبية بترجمة وثائق إرشادية في مجالات الوقاية والسيطرة على الالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا الجديد إلى اللغة العربية، ووزعت الوثائق على سفارات الدول العربية ومكتب جامعة الدول العربية لدى الصين[1].

ومن أجل تعزيز الانفتاح الخارجي، ودفع قوى العولمة، شهدت محادثات التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي التي تم إطلاقها عام 2004، لتقليل رسوم بكين لاستيراد البترول والغاز، 4 جولات تفاوضية عام 2016، لتحقق تقدما ملحوظا لرفع مستوى التعاون بين الطرفين[2]. وتشمل اتفاقية التجارة الحرة - حال

---

(1) تمارا برو، التعاون الصيني - الشرق أوسطي لمواجهة أزمة كوفيد - 19، مجلة الصين اليوم، 18 يونيو 2020، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202006/t20200618_800210413.html

(2) فتح الرحمن يوسف، » المفاوضات الصينية الخليجية لإقامة «منطقة حرة» تتقدم... والسعودية أكبر شريك عربي»، جريدة الشرق الأوسط، 27يونيو 2017، متاح على: https://aawsat.com/home/article/961391

التوصل إليها - تسهيل التجارة والخدمات والاستثمار، بما يساعد الجانبين على توسيع التعاون في المجالات الناشئة مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة الجديدة والذكاء الاصطناعي، ودعم التنويع الصناعي.وتحرص بكين أيضًا على دفع المفاوضات مع فلسطين بشأن منطقة التجارة الحرة بخطوات عملية، كما تحرص على البحث مع المزيد من الدول العربية حول إمكانية توقيع اتفاقية التجارة الحرة الشاملة[1].

وانطلاقًا من رفض هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، وفي إطار تعزيز منظومة تداول العملة الصينية بأسواق المنطقة العربية، اتفقت الصين مع عدد من دول المنطقة على إنشاء مراكز مقاصة لتبادل اليوان بها، فأنشأت الصين أول مركز إقليمي لتسوية اليوان في المنطقة في دولة قطر في عام 2015، كما افتتحت مركزًا آخر في الإمارات في عام 2016[2]. ويتولى مركز المقاصة كل مراحل تداولات العملة منذ لحظة إبرام الالتزام حتى التسوية مما يخفض تكاليف وزمن التداول. ومن ناحية أخرى قامت بكين بعقد اتفاقيات خاصة بتبادل العملات مع عدد من الدول العربية؛ حيث عقد البنك المركزي الصيني اتفاقية لمبادلة العملات مع نظيره المصري، بمبلغ إجمالي 18 مليار يوان صيني مقابل ما يعادله بالجنيه المصري في ديسمبر 2017[3]. ووقع كل من الصين وقطر، اتفاقية في 2014 لتبادل العملات بقيمة 35 مليار يوان صيني، وتمّ تجديد هذه الاتفاقية في2017[4]. وعلاوة على ذلك فقد أدرجت بنوك مركزية بالمنطقة العربية، اليوان ضمن سلة عملاتها في الاحتياطيات الدولية[5]،

---

(1) هاني محمد، «نص كلمة الرئيس الصيني في الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني العربي»، مرجع سبق ذكره.

(2) كيف تستفيد الدول العربية من ضم الـ«يوان» الصيني إلى سلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي؟ بوابة الأهرام، 26 أكتوبر 2016، متاح على:
http://gate.ahram.org.eg/News/1271712.aspx

(3) نور عادل، «الصين أكبر شريك تجاري لمصر»، مايو2018، متاح على:
www.theinternational.club/news/

(4) «نتائج مثمرة للتعاون القطري الصيني في مبادرة الحزام والطريق»، جريدة الراية، 26 أبريل 2019، متاح على: https://www.raya.com/locals/2019/4/26

(5) «هل يصبح اليوان من العملات الرئيسة في الشرق الأوسط؟»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دبي، 13ديسمبر 2016، متاح على: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item

كما عملت بكين على الربط المباشر بين العملات الصينية والعربية، فأطلقت نظام أسعار الصرف المباشر بين اليوان والدرهم الإماراتي، وبين اليوان والريال السعودي منذ سبتمبر 2016[1]. وتسهم التطورات السابقة في تعزيز الثقة في المعاملات الاقتصادية بين الطرفين، وانسياب التبادل التجاري والاستثماري وتدفقات السياحة في ما بينهم، مما يعزز من للطلب على العملة الصينية ومن ثَمَّ توسيع نطاق استخدامها مستقبلاً[2].

3- الأدوات الأمنية:

في إطار تفعيل مفهوم الأمن المشترك، وبناء مجتمع أمني مشترك صيني عربي، تضطلع الصين بعدد من الإجراءات الأمنية المشتركة بالمنطقة العربية، كما هو موضح على النحو التالي:

في إطار حرصها على تعزيز سبل التعاون العسكري والأمني بين الجانبين، تبرز الزيارات العسكرية المتبادلة رفيعة المستوى في هذه الشأن، وعلى سبيل المثال لا الحصر، زار الأميرال «وو شينغ لي» قائد البحرية الصينية، القاهرة في مايو 2016، لبحث دعم علاقات التعاون العسكري البحري بين مصر والصين[3]. وفي مارس 2019، زار وزير الدفاع الصيني الفريق أول «وي فنغ خه» دولة الإمارات العربية المتحدة، لبحث تعزيز التعاون العسكري بين البلدين[4]، كما قام بزيارة للقاهرة بحث خلالها مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي «التعاون الأمني والعسكري ومكافحة الإرهاب»[5]. وفي أثناء تلك الجولة، قام وزير الدفاع الصيني وي فنغ خه

---

(1) «كيف تستفيد الدول العربية من ضم الـ«يوان» الصيني إلى سلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي؟»، مرجع سبق ذكره.

(2) «هل يصبح اليوان من العملات الرئيسة في الشرق الأوسط؟»، مرجع سبق ذكره.

(3) ليلى عبد الحميد، «قائد البحرية الصينية يصل القاهرة لبحث سبل دعم علاقات التعاون العسكري بين بلاده ومصر»، بوابة الأهرام، 10مايو 2016، متاح على:
http://gate.ahram.org.eg/News/977095.aspx

(4) «الصين ومصر تعززان التعاون الدفاعي»، وكالة أنباء شينخوا، 26مارس 2019، متاح على:
http://arabic.people.com.cn/n3/2019/0326/c31660-9560535.html

(5) «العاهل السعودي ووزير الدفاع الصيني يتفقان على زيادة التعاون العسكري»، وكالة الأناضول، 26مارس 2019، متاح على: https://www.aa.com.tr/ar

برفقة قائد القوات الجوية الصينية هان شينغ يان، ونائب قائد القوات البرية الصينية «ليو فاه تشنغ» بزيارة للمملكة العربية السعودية، شملت الاتفاق على تطوير وتعزيز التعاون في المجال العسكري[1].

وفي إطار حرصها على تعزيز الحوار الأمني مع دول المنطقة، وفرت الصين منصة أمنية جديدة للتباحث حول قضايا الأمن في المنطقة العربية وإيجاد سبل لتحقيقه، فعقدت منتدى تحت عنوان «أمن الشرق الأوسط في الوضع الجديد: التحديات والمخارج» في أواخر نوفمبر 2019 هو الأول من نوعه، وركز المنتدى على أربعة محاور وهي: أهمية العدالة والإنصاف للأمن الدائم والمشترك في الشرق الأوسط، والتعددية وسبل حل القضايا الساخنة، وتعزيز الأمن من خلال التنمية وشروط تحقيقها، ودور حوار الحضارات في مكافحة الإرهاب ونزع التطرف، وشارك في المنتدى نحو 200 متخصص من كبار المسؤولين والخبراء من الصين ودول المنطقة العربية، وقد أتاح المنتدى فرصة التعرف إلى مشاكل المنطقة العربية وبحث سبل التعاون مع الجانب الصيني للعمل على حلها[2]. وهو ما يعكس اهتمام الصين بقضايا المنطقة العربية ورغبتها في ممارسة دورًا أكبر.

ولحماية مصالحها في المناطق التي تشهد نزاعات ومنها بعض دول المنطقة العربية، تشارك بكين في قوات حفظ السلام الأممية في جنوب السودان ولبنان (اليونيفيل) وإقليم دارفور بالسودان، وذلك عن طريق إرسال فرق هندسية وطبية ومستشارين وضباط ارتباط عسكريين[3].

ولتعزيز تبادل الخبرات العسكرية المشتركة، تجري الصين العديد من المناورات

---

(1) «مباحثات سعودية – صينية لتعزيز التعاون العسكري»، موقع العربية، 27مارس 2019، متاح على: https://www.alarabiya.net/ar/saudi - today

(2) «مقابلة: مدير المجلس المصري للشؤون الخارجية: منتدى أمن الشرق الأوسط أتاح التعرف على مشاكل المنطقة للتعاون في حلها»، صحيفة الشعب اليومية، 4ديسمبر 2019، متاح على: https://arabic.people.com.cn

(3) سون ديغانغ، الصين وحوكمة أمن الشرق الأوسط في العصر الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد (461)، يوليو 2017، ص101.

العسكرية المشتركة في العديد من دول المنطقة العربية، ففي سبتمبر عام 2015 أجرت بكين تدريبات بحرية مشتركة مع القوات البحرية المصرية بإرسال أسطولها (152) إلى ميناء الإسكندرية، في أول مناورات بحرية مشتركة بينهما. وفي يونيو 2017، أجرت الصين مناورات عسكرية بحرية مشتركة مع عمان في المياه الإقليمية العمانية لبحر عمان في إطار فعاليات التمرين التدريبي البحري المشترك «العبور»[1]، كما أجرت الصين أولى مناوراتها العسكرية في جيبوتي في 2017 بعد أقل من شهرين من افتتاح أول قاعدة عسكرية صينية بحرية في القرن الأفريقي، وكانت هذه المرة الأولى التي يغادر فيها الجنود الصينيون المتمركزون في جيبوتي مخيماتهم في قاعدة «اليانج يانج» لإجراء تدريبات قتالية[2].

وفي أكتوبر 2016، بدأت فعاليات التدريب الأمني المشترك بين الصين والسعودية، والذي يحمل اسم «الاستكشاف 2012» في مدينة تشونج تشينج جنوب غربي الصين بمشاركة 25 من أفراد الوحدات الخاصة بين البلدين، واستمرت التدريبات لمدة أسبوعين، وتركزت بشكل أساسي «على المهارات والأساليب القتالية لمكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية غير التقليدية» بحسب صحيفة جيش التحرير الشعبي الصينية[3]. وفي أغسطس 2019، نفذت القوات البحرية الصينية والمصرية تدريبا بحريا عابرا في مياه البحر المتوسط، بمشاركة عدد من القطع البحرية المصرية والمدمرة الصينية (شيآن 153) عقب انتهاء زيارتها الناجحة لميناء الإسكندرية، وتضمن التدريب عدة أنشطة بارزة، منها تدريبات على مجابهة التهديدات غير النمطية بواسطة اللنشات السريعة المعادية، وعلى أساليب مكافحة الإرهاب والقرصنة بالبحر[4].

---

(1) «عمان تجري مناورات عسكرية مشتركة مع الصين»، موقع الخليج أون لاين، 22يونيو 2017، متاح على: www.Alkhaleejonline.net/articles

(2) سارة كيره، «بالفيديو..الصين تدشن أول تدريبات عسكرية حدودها في جيبوتي»، جريدة اليوم السابع، 26سبتمبر2017، متاح على: https://m.youm7.com

(3) عماد عنان، «الشرعية في اليمن: صفحة جديدة في العلاقات الصينية السعودية»، مرجع سبق ذكره.

(4) «تدريب عابر بين القوات البحرية الصينية والمصرية بالبحر المتوسط»، شبكة الصين، 22، أغسطس 2019، متاح على: http://arabic.china.org.cn

وفي إطار الجهود المشتركة لمكافحة عمليات القرصنة وتعزيز الأمن البحري، تشارك الصين في مهام الحراسة في خليج عدن والمياه قبالة الصومال منذ ديسمبر 2008[1]. وخلال الفترة من 2008 - 2018، أرسلت البحرية الصينية 26000 من الضباط والجنود، رافقت 6595 سفينة، ونجحت في إنقاذ أو مساعدة أكثر من 60سفينة صينية أو أجنبية ضمن مهام محاربة القرصنة[2]. واعتبارا من أبريل عام 2018، أرسلت الصين 29 قافلة إلى خليج عدن، للعمل سويًا مع الدول العربية والمجتمع الدولي لحماية سلامة الممرات البحرية[3].

ونفذت البحرية الصينية أيضًا عمليات عسكرية غير حربية، فقامت بإجلاء المواطنين الصينيين من مناطق صراعات، حيث قامت بإجلاء عشرات الآلاف من الرعايا الصينيين من ليبيا في عام 2011، كما قامت بإجلاء مئات الصينيين من اليمن مع بداية الحرب الأهلية في عام 2015[4]. وتعد العملية العسكرية في ليبيا سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجيش الصيني، لأنها كانت المرة الأولى التي ترسل فيها الصين أسطولا عسكرية إلى جزء بعيد من العالم لحماية مواطنيها هناك، وكشفت عن تنامي قدرتها في القيام بعمليات بعيدة المدى حال تهديد مصالحها، بعد أن كانت غير قادرة أو راغبة في تنفيذ مهام مماثلة قبل عقد واحد فقط[5].

كما تحرص الصين على إشراك المنطقة عسكريًّا عبر مبيعات السلاح حيث شهدت مبيعات السلاح الصينية إلى المنطقة العربية تزايدا واضحا خلال الفترة من 2013-2017، فقد أظهرت قاعدة بيانات «صادرات الأسلحة» الصادرة عن معهد

---

(1) التقرير الاستراتيجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد (1)، 2019/2018، ص8.

(2) نفسه.

(3) «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، مرجع سبق ذكره، ص24.

(4) جيفري باين، تحول استراتيجي: اتجاه بكين لتعزيز وجودها العسكري في الشرق الأوسط، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد (27)، 2018، ص48.

(5) نفسه.

ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي «SIPRI»، أن حجم مبيعات الأسلحة الصينية للمنطقة خلال هذه الفترة بلغ 4.1 مليار دولار، كما شهدت هذه المبيعات طفرة واضحة خلال عام 2016 بإجمالي 1.2 مليار دولار، وكانت الجزائر أعلى دولة مستوردة للأسلحة الصينية(1).

وفي إطار سعي بكين إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة، فإنها اتجهت إلى إتمام العديد من صفقات بيع السلاح الصيني والترويج له في العديد من دول المنطقة العربية باعتبارها من أكبر الدول المستوردة للسلاح في العالم، ومن أهم الأسلحة التي تصدرها بكين للمنطقة العربية الصواريخ الباليستية Ballistic Missile قصيرة ومتوسطة المدى، كما تتميز الصين بوضعية خاصة في مجال تصدير الطائرات بدون طيار (Drones) إلى دول المنطقة، والتي اتجهت إلى الصين لتصديرها في ظل القيود الأمريكية الخاصة بتصدير التكنولوجيا العسكرية المرتبطة ببعض أنواع من الطائرات من دون طيار، وإن كانت أقل من نظيرتها الأمريكية. وفي هذا الإطار، توافقت الإمارات وبكين على توريد النسخ الأحدث من طائراتها بدون طيار المسلحة من طراز «لونغ وونغ 1»، ولاحقا طائرات «لونغ وونغ 2» الأكثر تطورا، ولم تكن الإمارات الدولة الوحيدة في المنطقة التي ابتاعت الدرونز الصينية، حيث اشترت الأردن 2015، لأول مرة مقتنياتها من الطائرات بدون طيار صينية الصنع من طراز «رينبو سي إتش فور» (Rainbow - CH4) والمصممة على نمط الطائرة الأمريكية الشهيرة «إم كيو 1» المعروفة باسم المفترسة (Predator)(2). ولم يقف الأمر عند حدود الأردن أيضًا، حيث كانت السعودية سباقة في الحصول على الطائرات الصينية حين حصلت على دفعة من طائرات «وينغ لونغ» عام 2014، قبل أن تعززها بدفعة أخرى من طائرات سي إتش فور في العام التالي، وهو العام نفسه الذي توجهت فيه الحكومة

---

(1) التقرير الاستراتيجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مرجع سبق ذكره، ص8.

(2) محمد السعيد، «دبلوماسية الدرونز، دبابير الصين القاتلة تغزو الشرق الأوسط»، موقع ميدان، مركز الجزيرة للدراسات، 14يونيو 2018، متاح على:
https://midan.aljazeera.net/reality/politics/2018/6/14

العراقية إلى بكين، مدفوعة بحربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية، للحصول على طائرات سي إتش فور، وهي طائرات استُخدمت لشن 260 غارة جوية ضد مسلحي «تنظيم الدولة الإسلامية» على مدار عامين، بعد أن تم تسليحها بصواريخ من طراز «أرو - 1» المضادة للدبابات، وهي المكافئ الصيني لصواريخ «هيل فاير» الأمريكية الشهيرة[1].

وعلى الرغم من أن الصين من القوى العالمية المؤثرة على الساحة الدولية اقتصاديا وعسكريا، فإن العلاقة بينها وبين دول المنطقة العربية في المجال العسكري، كانت إلى وقت قريب محدودة جدًّا، نظرًا لحداثة دخولها سوق السلاح الدولي[2]. ولكن من الملاحظ حدوث تحول في الآونة الأخيرة، وبدا هناك انفتاح عالمي على السلاح الصيني وخاصة من دول المنطقة في إطار تنويع الشراكات الدولية، وترجع أسباب التحول إلى عوامل عدة من أهمها: رفع المستوى التقني وتحسين الإنتاج العسكري في نظم التسلح الصيني، الأمر الذي جعل السلاح الصيني ينافس في سوق السلاح العالمية من خلال أسعاره الرخيصة وتقنيته العالية، إضافة إلى أن تصدير الأسلحة الصينية لا يخضع لشروط وقيود كما هي الحال بالنسبة للدول الغربية من حيث حظر نقل التقنية المتطورة لدول العالم الثالث سواء تقنية الأسلحة أو غيرها من التقنيات الأخرى، فضلًا عن تجنب ابتزاز الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من حيث التحكم في نوعية الأسلحة التي تصدرها للدول العربية، والحظر النسبي على أنواع أخرى نتيجة للخضوع لجماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى حرص المنطقة العربية؛ في إطار سياستها لتنويع السلاح؛ على اقتناء السلاح الصيني الذي ثبت بالفعل كفاءته ومناسبته للأوضاع في المنطقة العربية[3].

كذلك تتعاون الصين مع الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون التقني. وعلى الرغم من التعاون

---

(1) محمد السعيد، «دبلوماسية الدرونز، دبابير الصين القاتلة تغزو الشرق الأوسط»، المرجع السابق.

(2) محمد نعمان جلال، «العلاقات المصرية الصينية»، مرجع سبق ذكره، ص115.

(3) عماد الأزرق، شي جين بينغ: الطريق إلى القمة، مرجع سبق ذكره، ص122.

العسكري المزدهر المشار إليه سابقا مع دول المنطقة العربية، لن تشارك الصين في أي تحالف يقاتل «الجماعات الإرهابية» في المنطقة، ولم تشارك في أية قوات للإغارة على تنظيم داعش، ويمكن تفسير ذلك في المبادئ التي تحكم سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، والتي تقوم على السعي لتعظيم مصالحها مع دول المنطقة من خلال التركيز على المجال التنموي والمشاريع المشتركة بعيدا عن الالتزام السياسي والعسكري بشكل عام[1]. ولكن من ناحية أخرى، وفي إطار التعاون الثنائي بين الجانبين، فعلى سبيل المثال لا الحصر تدعم وتؤيد الصين الجهود المصرية والسورية في مكافحة الإرهاب، كما دعمت الصين العراق بنشاط في حربها ضد داعش من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتقديم التدريب والتعاون التقني.

ومن ناحية أخرى، تعمل الصين على تأمين وجودها عبر إقامة قواعد بحرية لأسطولها، حيث افتتحت أول قاعدة عسكرية (بحرية) خارجية لها في جيبوتي في أغسطس 2017، وذلك في إطار رؤية إستراتيجية للصين تقوم على ضرورة أن يكون لها موطئ قدم في منطقة القرن الأفريقي والأقاليم القريبة من المحيط الهندي[2]، وذلك بالرغم من وصف الحكومة الصينية لتلك القاعدة بأنها ليست إلا قاعدة لوجستية لإمداد سفن القوات البحرية التي تشارك في مهام حفظ السلام والإغاثة ومكافحة القرصنة قبالة سواحل اليمن والصومال[3]. وقد وقع اختيارها على جيبوتي لتقيم على أراضيها أول قاعدة لها في الخارج، لأنها تقع على باب المندب الذي يشكل ممرا لنحو 20٪ من إجمالي تجارة الصين الخارجية، فضلا عن واردات النفط التي تصلها عبر هذا الممر من المملكة العربية السعودية والعراق وجنوب السودان، الأمر الذي يجعل للممر أهمية إستراتيجية مضاعفة بالنسبة إليها[4].

---

(1) خالد الهباس، «مناقشات ندوة العلاقات العربية الصينية»، في العلاقات العربية الصينية، مرجع سبق ذكره، ص389.

(2) نادية الجويلي، الصين تفتتح أول قاعدة عسكرية دولية في جيبوتي، وكالة رويترز، 1 أغسطس 2017، متاح على: https://ara.reuters.com

(3) نفسه.

(4) محمد خليفة، «قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي»، صحيفة الخليج، 13 أغسطس 2017، متاح على: www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/ca25d1a6

وعلى صعيد آخر، اقترحت الصين خلال الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي مارس 2021، مبادرة من 5 نقاط لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، والتي تشمل: «الدعوة إلى الاحترام المتبادل، والالتزام بالعدالة والإنصاف، وتحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية، والعمل المشترك لتحقيق الأمن الجماعي، وتسريع وتيرة التنمية والتعاون».

ويتضح مما سبق اتجاه الصين إلى توظيف إمكاناتها العسكرية وأدوات قوتها الصلبة لخدمة أهداف سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية. وعليه بدأت بكين تدريجيا في تعزيز قدراتها العسكرية، وعسكرة الدور الصيني في المنطقة العربية؛ بعد أن ظلت تركز على مدار عقود على البعدين السياسي والاقتصادي؛ نتيجة لزيادة مصالحها الاقتصادية في المنطقة، والتي قد تحتاج إلى حمايتها عسكريا حال تهديدها، وكنتيجة أيضًا لرغبتها في المشاركة بدور أكبر في الجهود العسكرية الخارجية تحت لواء الأمم المتحدة في ضوء التزاماتها كقوة عالمية مسؤولة، وكذلك لوضع الجيش الصيني في موقع جغرافي إستراتيجي يمكنه من أن يخدم أهداف «مبادرة الحزام والطريق»، وغيرها من الأهداف السياسية الأخرى[1].

4- الأدوات الثقافية:

انطلاقًا من رؤيتها الخاصة حول نظرية الانسجام الحضاري، وتشجيع حوار وتفاعل الحضارات والأديان المختلفة، وتماشيًا مع الشق الثقافي الذي تتضمنه مبادرة الحزام والطريق والتي تهدف من خلاله بكين ردم الهوة الثقافية مع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق بما فيها الدول العربية، تحرص الصين على مشاركة الدول العربية في مساعي تكريس التنوع الحضاري في العالم[2]، وتعتمد على عدد من الأدوات الثقافية في هذا الإطار لعل أبرزها ترجمة الكثير من الدراسات الأدبية الصينية الكلاسيكية إلى اللغة العربية، حيث أعلنت بكين في إطار مبادرة الحزام والطريق

(1) جيفري باين، تحول استراتيجي: اتجاه بكين لتعزيز وجودها العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص48.

(2) نفسه.

تنفيذ مشروع «المائة والألف والعشرة آلاف» الذي يشمل تبادل ترجمة 100 كتاب وعمل أدبي صيني وعربي[1]. وقد تعمقت العلاقات العربية بزيادة أعداد الطلاب العرب والصينيين في جامعات الطرف الآخر، فحتى سنة 2019 كان هناك 20,149 ألف طالب عربي في الجامعات الصينية، مقابل 1,129 طالبًا صينيًّا في الجامعات العربية. وحتى نهاية العام 2018، زادت الصين من عدد المعاهد الكونفوشيوسية Confucius Institute في الدول العربية كما هو موضح في الشكل أدناه ليصل العدد إلى 12، إلى جانب أربعة فصول دراسية لتعليم الكونفوشيوسية في تسع دول عربية. كما أظهرت البيانات الصادرة عن منتدى التعاون الصيني العربي للسياحة China - Arab States Cooperation Forum سنة 2019، أن عدد الزوار المتبادلين بين الصين والدول العربية ارتفع بمتوسط 5٪ سنويًا خلال الفترة من 2014 - 2019 بفضل مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative، وبلغ عدد الزوار العرب للصين سنة 2018 ما مجموعه 338.8 ألف عربي، بينما اتجه قرابة 1.456 مليون زائر صيني إلى الدول العربية للسياحة كمحطة أولى بزيادة 0.7٪ و8.9٪ للسنوات 2018 - 2019. ويصل عدد الرحلات الجوية بين الدول العربية والصين إلى معدل 28 رحلة يوميًا.



المصدر: تقرير منشور حول «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، مرجع سبق ذكره.

شكل (12) تعداد معاهد كونفوشيوس في الدول العربية من (2004 - 2018)

---

(1) «كلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ في جامعة الدول العربية يناير 2106»، مرجع سبق ذكره.

كما دخلت وسائل الإعلام الصينية الرئيسة إلى الدول العربية أيضًا، ومن ذلك على سبيل المثال، قناة «CGTN»بنسختها العربية والتي تبث على مدار 24 ساعة يوميا، وتغطي المنطقة العربية بأكملها من خلال ثلاثة أقمار صناعية، والقسم العربي في إذاعة الصين الدولية الذي يبث برامجه العربية سبع ساعات يوميًّا، فضلًا عن وكالة أنباء «شينخوا» التي أنشأت فرعها الرئيس في المنطقة في القاهرة، وأنشأت القسم العربي في العام 2011، لتعزيز نفوذ الصين في الأخبار المتعلقة بالدول العربية[1].

كما وقعت اتفاقية بث الدراما الصينية مع وسائل الإعلام الرئيسة في مصر وتونس والمغرب واليمن والجزائر وبلدان عربية أخرى، وتم بث أكثر من 10 أفلام ومسلسلات تلفزيونية في بعض الدول العربية، والتي تعكس الموضوعات المعاصرة للصين. ومنذ عام 2014، ترجمت الصين أكثر من 50 فيلمًا صينيًا للغة العربية. ومنذ عام 2015، عقدت في الصين على مدى ثلاث سنوات متتالية ورش عمل للموظفين الرسميين العرب في مجال الصحافة، وورش عمل لوسائل الإعلام اللبنانية، وشارك 103 من موظفي وسائل الإعلام والصحافة من 14 دولة عربية؛ وفي عام 2017، عقدت في الصين ندوة لكبار العاملين في الإعلام العربي، وشارك فيها 22 إعلاميًا من تسع دول عربية؛ وحققت محطة التلفزيون المركزية الصينية التغطية الشاملة في الدول العربية[2]. كما أعلنت بكين التأسيس الرسمي للمركز الصيني العربي للتواصل الإعلامي، والانطلاق الرسمي لمشروع المكتبة الرقمية الصينية العربية[3].

و تشترك الصين مع دول المنطقة العربية في العديد من المبادرات الثقافية والأكاديمية مثل السنة الصينية - العربية، ومركز الأبحاث الصيني العربي. كما بدأت الصين التعاون بين 100 مؤسسة ثقافية من كلا الجانبين، بجانب الفعاليات الثقافية التي تتم في إطارها.كما افتتحت أكثر من 20 جامعة صينية أقسامًا لتعليم اللغة

---

(1) قوه شياو يينغ، «القوة الناعمة الصينية في الوطن العربي»، متاح على: www.monliban.org

(2) تقرير منشور حول «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، مرجع سبق ذكره.

(3) هاني محمد، «نص كلمة الرئيس الصيني في الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني العربي»، مرجع سبق ذكره.

العربية، وفي 2016، تم التوقيع على أول اتفاقية بشأن بناء جامعة مشتركة عربية صينية، وتكثفت الرحلات الجوية بين الجانبين ليبلغ عددها 183 رحلة أسبوعيًّا، وتم استحداث المعرض الصيني العربي في نينغشيا[1]. هذا إلى جانب الفعاليات الثقافية التي تقام في إطار المنتدى العربي الصيني، وافتتاح بعض المكاتب الثقافية العربية في الصين. وفي يونيو 2014، عقدت الدورة الأولى لحوار توأمة المدن الصينية العربية في مدينة تشيوانتشو، كما تتفاعل الدوائر الدينية الصينية والعربية على نحو جيد، وتتبادل الزيارات بشكل متواصل[2].

مع تزايد هذه التبادلات الثقافية بين الصين والمنطقة العربية، يتزايد التفاهم المتبادل بين الشعبين، لكن على الرغم من الإدراك الإيجابي العام للصين بين الجمهور الأوسع في المنطقة العربية، فإن نفوذ الصين الثقافي في المنطقة العربية ما زال محدودا في المنطقة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وروسيا.

ويمكن القول إن الصين نجحت في إبراز عوامل مشتركة بين الصين والدول العربية بالتركيز على العوامل الثقافية، ومحاولة إبراز التشابه بينها وبين الثقافات العربية من حيث المعاناة، والتاريخ الاستعماري المشترك، وكونها دولة نامية تتكبد ما تتكبده الدول النامية في المنطقة، ثم تقديم وإبراز النموذج الصيني القائم على مبادئ أخلاقية فلسفية لا خلاف عليها، للتقرب للشعوب العربية، ثم إبراز احترامها للهوية الثقافية العربية القائمة على التعدد والتنوع، فتعاملت مع جميع الدول العربية، بعكس القوى الغربية، التي كانت تفضل التعامل من خلال الدولة القائدة في كل منطقة جغرافية، كما احترمت عادات وتقاليد الدول العربية، وأقامت المعارض العربية في الصين للتعريف بالثقافات العربية، كما افتتحت العديد من معاهد تعليم اللغة الصينية مثل معهد كونفوشيوس، ورفعت من مستوى التبادل العلمي، والبعثات التعليمية بينهما، وركزت على الدبلوماسية الثقافية، والتأكيد على احترام الهوية

---

(1) قاو يوتشن، مرجع سبق ذكره، ص196.

(2) هاني محمد، «12 ألف مسلم صيني يصلون إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج»، جريدة اليوم السابع، 8 أغسطس 2018، متاح على: https://www.youm7.com/story/2018/8/8/12

الثقافية للدول العربية، وقدمت الدعم لهم في المؤتمرات الدولية. وأصبحت الدول العربية تنظر للنظام السياسي والاقتصادي الصيني كمثال يحتذىٰ به؛ لتحقيق الرخاء، والتنمية، بحيث يستفاد منه في خلق نظام عربي يتواءم مع خصائصها، وذلك لما تمثله الصين من اقتصاد قوىٰ، وتشابه في بعض الخصائص التاريخية للمنطقة العربية، والصين الشعبية.

إجمالًا، يمكن النظر إلىٰ العلاقات العربية الصينية في إطار مفهوم «التفاعل بين فرص الصين والعالم» التي تبنته بكين في عهد شي جين بينغ حيث الاستفادة من الفرص التي يقدمه كل طرف منهما للآخر، فمن ناحية، تستفيد الصين من الدول العربية لما توفره لها من دعم في كل مواقفها السياسية والاقتصادية في المنصات الدولية وخاصة في قضية تايوان وحقوق الإنسان، كونها تعد كتلة تصويتية ضخمة (22 دولة)، بالإضافة إلىٰ كونها سوقًا واسعًا للمنتجات الصينية وتوفيرها لفرص هائلة للاستثمارات الصينية، واحتلالها لموقع جغرافي متميز جعلها شريكا أساسيا في إنجاح مبادرة الحزام الطريق، بجانب كونها بوابة لأسواق واسعة أخرىٰ كأفريقيا وأوروبا، هذا بجانب امتلاك المنطقة لقدرات هائلة من الطاقة التقليدية خاصة النفط التي تحتاجه بكين لاستمرار نموها في الداخل، وكذلك إمكاناتها الهائلة لإنتاج الطاقة المتجددة ما يمكن الصين الاستفادة منها في الربط الكهربي لدول مبادرة الحزام والطريق، ما يوفر طاقة نظيفة للصين تقلل من نسبة التلوث المرتفعة بها.

ومن ناحية أخرىٰ، تحاول الدول العربية الاستفادة من الفرص التي تقدمها الصين لها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، «حيث الاستفادة من الدعم الصيني سياسيًّا في قضاياها باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن هذا بجانب إمكانية تنفيذ عدة مشروعات مشتركة تساعد في دفع عجلة التنمية في تلك البلدان. كما أن الصين سوق واسع للمنتجات العربية وتوفر لها فرصا هائلة للاستثمارات، هذا بجانب إمكانية الاستفادة العربية من التجربة الصينية الرائدة في مجال التنمية والإصلاح الاقتصادي، والتي تتمثل في تمكن الصين من الخروج من قبضة الاستعمار، وتجنب الفوضىٰ الداخلية، وتحقيق نمو اقتصادي متواصل حتىٰ أصبحت

ثاني أكبر اقتصاد في العالم عالميا، وذلك بجهود ذاتية دون اللجوء إلى قروض غربية وما يرتبط بها من شروط سياسية تنتقص من السيادة الوطنية، وأيضًا محاولة الاستفادة من التقدم الذي أحرزته بكين في المجال التكنولوجي خاصة تكنولوجيا الطاقة البديلة وصناعة الطائرات وتكنولوجيا G5، وخبرتها في تنميتها الشاملة في مجال البنية التحتية، وخاصة السكك الحديدية، وخاصة أن معظم الدول العربية تفتقر إلى بنية تحتية متطورة. كما تستطيع تلك الدول الاستفادة من السياحة الصينية، فهي إحدى الفرص باعتبارها أحد مصادر الدخل القومي بالنسبة لدول المنطقة، والتي تعد اقتصاديات ريعية. كما يعد التعاون العسكري من أهم فرص التعاون أيضًا خاصة في ما يتعلق بالتصنيع العسكري المشترك، وتبادل الخبرات العسكرية بين الجانبين، مما يؤهل كلا منهما للتعرف إلى «مدراس عسكرية متباينة» بهدف تحقيق نوع من التوازن الإستراتيجي في المنطقة العربية خاصة في ظل تسارع وتيرة المتغيرات الدولية والإقليمية.

واستكمالًا لما سبق، هناك عدة مجالات ممكنه للتعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق بين الدول العربية والدولة الصينية، لتعظيم فرص التعاون المشترك تأكيدا على مفهوم الأخوة والتضامن والمصير المشترك والمنفعة المتبادلة، وهي:

- دمج مشروعات المبادرة في خطط التنمية المستدامة العربية 2030 لتعظيم الفائدة العربية، وبحث الخلل بالميزان التجاري العربي الصيني لتوطين الصناعات التي بها خلل لصالح الصين بالدول العربية.

- إقامة مصانع عربية صينية بعمالة مشتركة لتصنيع النفط والغاز على الأراضي العربية، أي توطين الصناعات، وإقامة مصانع لتوطين صناعة الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية بالدول العربية، وكذا مصانع لإنتاج الطاقة الشمسية النظيفة وطاقة الرياح بالدول العربية، مع الاهتمام ببناء كوادر عربية قادرة ماهرة في مجال الصناعة عبر المنح والبرامج التدريبية مع الجانب الصيني.

- مساعدة الصين للدول العربية في محاربة الإرهاب بالأسلحة وبالوجود والنفوذ في الدول الأفريقية محط اهتمام الإرهاب في هذه المرحلة الجديدة.

- توسط الصين في حل التوترات السياسية بين دول المبادرة خاصة بين مصر وإثيوبيا وتركيا وإيران عبر آلية دبلوماسية المسار الثاني TRAC II DIPLOMACY.

- وضع الدول العربية محددات التوازن الإقليمي مع الصين، حيث إن هذا هو التوقيت المناسب وإلا ستفرض عليها لاحقًا.

- التأكيد للصين على أهمية بعض القضايا كوحدة سوريا وحل القضية الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية الموحدة، ووضع القدس، حيث تسعى إسرائيل لتغير الوجهة الصينية الداعمة للقضية العربية مقابل الدعم للموقف الإسرائيلي وتعتبر ذلك هدفًا إستراتيجيًّا في المرحلة المقبلة.

- دعم التوجه الصيني لتقليل الخلافات بالمنطقة ودعم الاستقرار حيث تقدم رؤية جديدة لاحتواء التوترات مع إيران كما سبق الذكر.

- إمكانية تفعيل آلية الإقراض الميسر ضمن آليات المبادرة، للتوجه لطلب الحصول على قرض سواء من قبل الحكومة الصينية، والبنوك الرسمية التابعة لها أسوة بحالة سريلانكا التي منحتها الصين مبلغ 500 مليون دولار، أو عبر بنك التنمية والاستثمار الآسيوي الذي تساهم عدد كبير من الدول العربية في تمويله ويحق لها الاقتراض منه.

- زيادة الاستثمارات الصينية، وذلك تفعيلًا للسياسة الصينية بدعم سلاسل الإمداد. ويمكن زيادة التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومصانع إنتاج المستلزمات والأجهزة الطبية.

- التعاون لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تعرضت للتأثير سلبًا بفعل الجائحة عبر برامج للتدريب التحويلي، خاصة أن الصين لها تجربة رائدة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمكن الاستفادة منها في مجال التدريب والتسويق، خاصة التسويق الإلكتروني عبر المنصات الصينية للتجارة الإلكترونية، وكذا تقديم منح أو قروض ميسرة من بنك التنمية الآسيوي الصيني، للبدء في مشروعات أخرى أو وضع أجهزة تعقيم تساعد في استعادة العمل بتلك المشروعات المتوقفة.

• التعاون في مجال التعليم عن بعد بين الجامعات، ومراكز الأبحاث الصينية والعربية، ويقترح إنشاء شبكة لمراكز الأبحاث الصينية والعربية لتبادل المعرفة والبحث في القضايا المشتركة.

• التعاون البحثي في مجال الأمصال والأدوية ومكافحة الأوبئة، ولكن يجب الحذر من أبحاث الحمض النووي، حيث تتعاون خلاله الصين مع إسرائيل تحت مظلة الموساد الإسرائيلي، كما تم الإعلان عنه في وسائل الإعلام العالمية.

• تعاون الدول العربية والصين في سلاسل الإمداد بالمستلزمات الطبية لتقديمها للقارة الأفريقية، عبر إقامة مصانع مشتركة بالدول العربية.

• التعاون العربي الصيني في وضع معايير حوكمة المشروعات الجديدة المطروحة خلال المبادرة بالمنطقة العربية والدول الإفريقية، في ظل التوجه الصيني الجديد لوضع معايير للحوكمة لمراعاة الشفافية وتقييم الأداء.

• إقامة منصات مشتركة لدعم الشباب العربي والصيني في التطبيقات الإلكترونية والرقمية التي تشجع بدورها التجارة الإلكترونية بين الدول العربية والصين[1].

وفي خضم الحديث عن العلاقات العربية الصينية تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من جملة الثوابت التي ترتكز عليها رؤية الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية، وكذا فرص التعاون في شتى المجالات، فإن هناك عددا من التحديات والمعوقات القائمة أمام تطور هذه العلاقات، لعل أبرزها ما يلي:

– محدودية وهامشية الدور الصيني الذي يقتصر على التبادلات التجارية والثقافية فقط، ويبتعد عن أية التزامات سياسية أو أمنية، وهو ما يحتاجه الجانب العربي أيضًا، والذي مازال ينظر إلى الصين كلاعب دولي لا يمكن الاتكاء عليه سياسيًا وأمنيًا، فعلى الرغم من توجه بعض الدول العربية شرقًا نحو الصين وغيرها من

---

(1) هبة جمال الدين، العلاقات العربية الصينية: المصير المشترك، مرجع سبق ذكره.

دول آسيا الصاعدة في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا لا يأتي على حساب شريكها الأمريكي التقليدي أو تخليها عنه، وإنما يأتي في إطار تنويع الشراكات الدولية؛ خصوصًا أن آسيا هي المستقبل؛ فما تزال الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأمني الأول والمفضل لدى دول المنطقة، وما تزال بعض البلدان العربية ترى في الغرب العون والسند في شؤونها الداخلية والخارجية.

- تمثل أيضًا العقبات اللغوية أحد المعوقات التي تحد من تطور العلاقة بين الصين والمنطقة بسبب صعوبة تعلم اللغة الصينية لدى دول المنطقة، مما يحول دون انتشارها في المنطقة العربية.

- التبادل اللا متكافئ في العلاقات الاقتصادية العربية - الصينية، حيث إنه في الوقت الذي تصدر فيه الصين إلى الوطن العربي معظم حاجاتها السلعية بأسعار تنافسية مغرية، تصدر دول عربية محدودة إلى الصين حاجاتها الطاقية المتنامية لتحافظ على تسارع دوران عجلة نموها الاقتصادي. ومن المعروف أن سوق مواد الطاقة، على عكس المنتجات السلعية، تتسم بالتقلب واللا استدامة. ويبقى الأمل معلقًا على الوعود المرتبطة بتوطين وليس مجرد توريد التكنولوجيا الصينية للمنطقة.

- يمثل عدم وجود رؤية عربية مشتركة للتعاون مع الجانب الصيني إحدى الإشكاليات القائمة؛ فالعرب ليسوا دولة واحدة، وتتفاوت تلك الدول من حيث المصالح السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، ونماذج التنمية السياسية والاقتصادية، ومن ثَمَّ تتعدد أهدافهم، وتنفرد كل دولة برسم علاقاتها الخارجية. (انتفاء عنصر المصلحة المشتركة).

- يقع ضمن التحديات أيضًا، اعتماد كلا الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، مثل «CNN» و«BBC»، والذي يمكن أن ينجم عنه آثار سلبية تتمثل في نقل صورة غير واضحة أو غير دقيقة عن الصين وعن الدول العربية على حد سواء، تحقيقا لمصالح غربية ضيقة، وبالتالي لا تساعد تلك المعلومات في تطوير التعاون العربي الصيني. وتجدر الإشارة هنا

إلى أن الصين بذلت جهودا جبارة في هذا الصدد خاصة بافتتاحها قناة الصين العربية «CCTV» عام 2007 (تغير اسمها في 2016 الى CGTN)، والتي تخاطب المواطن العربي عن طريق صينيين يتقنون اللغة العربية.

- فشل الدول العربية في استثمار ما لديها من إمكانات لتعظيم الاستفادة من علاقاتها مع الصين. وفي إطار مفهوم المصالح التي تؤمن بها وتعمل الصين ضمن نطاقها، خاصة في ظل الضعف والانقسام والتبعية العربية، ولن تنجح مساعي التحالف العربي - الصيني، دون إجادة لغة المصالح وخلق قواسم مشتركة تدعم فرص بناء واستمرار ذلك التحالف. وأبسط مثال هو تغير معادلة التعاون المتمثلة في «النفط مقابل المال» إلى «النفط مقابل التكنولوجيا».

- غياب الأمن والاستقرار في بعض البلدان العربية، وهو ما يجعل الصين تتردد وتتحفظ في توسيع تعاونها معها، وبخاصة في المجال الاقتصادي الذي يعد العامل الأكثر تأثيرا في سياسة الصين الخارجية.

- غياب الفاعلية في الدور الصيني تجاه قضايا المنطقة العربية، فتعيين موفدين للقضايا العربية، والمشاركة في قوات حفظ السلام، وتقديم مساعدات، كلها إجراءات لم تعبر عن دور صيني فاعل ومؤثر في القضايا العربية، وربما يكمن تفسير عدم فاعلية هذا الدور إلى سببين؛ الأول أن الصين ليست لها مصادر قوة في المنطقة لاستخدامها، كما هي الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. والثاني أن مصالح الصين في المنطقة متشابكة، فلها مصالح مع جميع الأطراف، وبالتالي لم تستطع أن تأخذ موقف طرف ضد طرف آخر، وبالتالي تتجسد أهمية مشاركتها في الرمزية والمتمثلة بسعي الصين لحماية مصالحها، وإبراز نفسها كلاعب في النظام الدولي.

- تواجه الصين ذاتها تحديات داخلية لا تخلو من صعوبات، سواء تعلق الأمر بالتباين التنموي بين الشرق والغرب، والمشاكل الداخلية الرئيسة (كالهوية والفساد)، وخبرتها وقدراتها المحدودة في التعامل مع التحديات الدولية مقارنة بالولايات المتحدة

الأمريكية، بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها المنتجات الصينية المختلفة. ومازال موضوع استقلال تايوان يمثل مشكلة حقيقية مؤرقة للصين، وأحد العوامل التي تربك ريادتها، بالإضافة إلى منظومة ملف حقوق الإنسان التي مازالت بحاجة إلى التطوير. ويمكن القول إن الفرص الإستراتيجية المتاحة لتطوير السياسة الصينية تجاه المنطقة تفوق التحديات التي تواجهها، حيث إن إشراك البلدان العربية في مشروع الحزام والطريق، وتطوير منتدى التعاون العربي الصيني، وتفعيل مضامين وثيقة السياسات الصينية تجاه البلدان العربية، كلها فرص ينبغي الاستثمار فيها من أجل شراكة إستراتيجية فاعلة بين الطرفين.



خاتمة الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتوضح أهم ملامح الرؤية الصينية للعلاقات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي، واستنادًا لما توفر لدى الدراسة من معلومات في هذا الشأن، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج بيانها كالآتي:

• تستند الرؤية الصينية للعلاقات الدولية لمنظور فكري حددته إسهامات بعض المفكرين الصينيين المبنية على التفكير والفلسفة الصينية التقليدية خاصة أفكار كونفوشيوس. وهنا يمكن الإشارة إلى أبرز المدارس الصينية للعلاقات الدولية، وهي:

1- نظرية تشين يا تشينغ Qin Yaqing العلائقية للسياسة العالمية التي تطرح مفهوم «العلائقية» الصينية Relationalism الجماعية (منظور جماعي) كمفهوم مواز «للعقلانية والرشادة» الغربية الفردية Rationalism، فالحكم العالمي يجب أن يركز على العلاقات المتبادلة والمتشابكة ذات الأبعاد الثقافية والاجتماعية، وليس فقط الرسمية لتشكل ما يسمى بالجماعة الائتمانية Fiduciary والتنظيم الأخلاقي، أي لا يمكن استبدال القواعد والعلاقات، ولكنها تكمل بعضها البعض من خلال مزجها، أو تشكيل نموذج تركيبي للحكم، أكثر فاعلية واستدامة؛ لذا فهو يطرح نهجًا تكامليًّا بين أفكار صينية وغربية.

2- نظرية يان شيوي تونغ Yan Xuetong الواقعية الأخلاقية، والتي تطرح نموذج القيادة الأخلاقية الصينية مقابل الهيمنة الغربية بالقوة.

3- نظرية تشاو تينغ يانغ Zhao Tingyang لنظام Tianxia القديم (النهج التقليدي)، والذي طرح العودة الصينية نحو بعض من ملامح نظام تيانشيا كبديل هرمي ولكنه مستقر غير فوضوي يسوده التناغم والانسجام ومدفوع بالسلام، ويُدار بواسطة سلطة أخلاقية وثقافية وسياسية، والمشاركة فيه طوعية، ومربح للجميع بديلًا لنظام ويستفاليا الغربي الفوضوي، ومحصلته صفر، وتهيمن عليه القوة العسكرية، وغير أخلاقي.

4- نظرية قفص العصفور Bird-cage theory التي طرحها دينغ شياو بينغ Deng Xiaoping، والتي تقوم على فكرة عدم التخلي عن الاشتراكية مع توظيف بعض ميكانيزمات الرأسمالية، أي أن تبقى الصين في «قفص الاشتراكية» مع ضرورة توسيع مساحة القفص.

5- نظرية لون القط التي صاغ فكرتها لوي جيوي Lou Jiwei، وهي التعبير عن النزعة البراجماتية في التوجهات الصينية لفترة ما بعد ماو تسي تونغ، فليس مهمًا لون القط، المهم أن يصطاد الفئران، أي إن المهم هو النتائج الاقتصادية والسياسية بغض النظر عن «اللون العقائدي».

وتقع تلك الإسهامات السابقة ضمن جهود أكبر لتجاوز النظرية الغربية للعلاقات الدولية والابتعاد عن الهيمنة الأنجلو ساكسونية داخل حقل العلاقات الدولية من خلال إضفاء الطابع المحلي (توطين) على نظرية العلاقات الدولية. ولا يدعي العلماء الصينيون أن ابتكاراتهم النظرية هي بدائل لنظرية العلاقات الدولية الغربية السائدة، لكنها مكملة لها بشكل أو بآخر، فمنها ما هو نهج تقليدي خالص يعتمد فقط على الفكر الصيني التقليدي كما هو واضح في نظرية «تشاو»، ومنها ما هو نهج تكاملي يجمع بين الفكر الصيني التقليدي والفكر الغربي كما هي الحال في نظرية «تشين» و«يان».

• تنظر الصين للنظام الدولي من منظور جماعي وليس فردي، وبالتالي يمكن القول إن الصين ترى أن العالم بأسره، هو وحدة التحليل، وليس الدول القومية كما هو في النظام الويستفالي. كما ترى أن النظام الدولي ليس فوضويًا، فالفوضى هي حالة اضطراب أو طبيعة مؤقتة، ويمكن إدارة وتنظيم العلاقات بين الدول عن طريق حكومة عالمية / نظام عالمي (وليس دولي) يسوده التناغم والانسجام ومدفوع بالسلام، ويُدار بواسطة سلطة أخلاقية وثقافية وسياسية، والمشاركة فيه طوعية، ومحصلته فوز الجميع. كما ترى الصين أن العالم يعد بمثابة أسرة واحدة ينبغي لأفراده التوصل إلى توافق في الآراء ومعرفة المصالح المشتركة وتحمل المسؤوليات المشتركة (نظام عالمي متناغم ومستقر بديلًا لنظام دولي فوضوي).

• تعتمد الرؤية الصينية للعلاقات الدولية على عدة مبادئ رئيسة، وهي المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمعروفة، باسم معاهدة بانشيل «Panchsheel» التي طرحتها الصين على يد رئيس مجلس الدولة الصيني الراحل (تشو إن لاي) مع الهند وميانمار في عام 1954، وترسخت في مؤتمر باندونج عام 1955، والتي ما تزال هي المبادئ الأساسية التي تحكم رؤيتها للعلاقات الدولية. وتشير المبادئ الخمسة للتعايش السلمي إلى: الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أراضيها، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

• تدعو الصين لإقامة نمط جديد من العلاقات الدولية جديدة قوامه التعاون والمنفعة المتبادلة (Win-Win) بدلًا من نهج / عقلية الحرب الباردة، ولعبة المحصلة الصفرية (Zero Sum Game)، والاحترام المتبادل بما فيه احترام النظام الاجتماعي والمصالح الجوهرية والطريق التنموي للطرف الآخر، والحوار بدلًا من المواجهة والصراع، مع المحافظة على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول واستقرارها ووحدة أراضيها الوطنية، وغيرها من المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية؛ أي «علاقات دولية تعاونية مقابل علاقات دولية صراعية».

• ترى الصين أن المنافسة موجودة في العلاقات الدولية، لكن يجب أن تكون منافسة سلمية صحية مرتكزة على مراعاة الأعراف الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية، فهي تعارض المنافسة غير المنصفة، عندما يتم فرض القوانين الخاصة بدولة ما على دول أخرى بصفتها قوانين دولية، وكذلك المنافسة غير العادلة، عندما تستخدم كلمة «منافسة» ذريعة لتقويض سيادة دول أخرى وللتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، والمنافسة غير الأخلاقية، عندما تستخدم كلمة «المنافسة» ذريعة لإعاقة تنمية دول أخرى وحرمانها من حقوقها ومصالحها المشروعة؛ أي «التنافس السلمي مقابل الصراع والمواجهة».

• ترفض الصين الهيمنة الأمريكية الأحادية على النظام الدولي، وترى أن النظام

الدولي المتعدد الأقطاب القائم على العدالة والمساواة بين مختلف الدول هو الأكثر استقرارًا. وبالتالي تدعو إلى نظام دولي متعدد الأقطاب يحقق مصالح الأطراف كافة استجابة للتغيرات المختلفة، سواء في النظام الدولي أو العلاقات الدولية، على أن يقوم هذا النظام الدولي الجديد على التعاون المتكافئ بين الجميع. ولا ينصرف هذا المفهوم على النظام السياسي والاقتصادي للمجتمع الدولي فقط، وإنما يمتد أيضًا للعلاقات الثقافية والاجتماعية؛ أي «التعددية مقابل الأحادية»، و«نظام متعدد الأقطاب مقابل نظام أحادي القطبية».

• تولي الصين أهمية كبيرة لدور القانون الدولي والمنظمات الدولية في العلاقات الدولية، لذا تؤكد دومًا التزامها بقواعد ومعايير النظام الدولي الذي يتخذ من الأمم المتحدة نواة له، والنظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي، والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتنادي بضرورة تعزيز الاعتبار للدور العالمي لتلك المنظمة، ورفض المعايير المزدوجة في التعاون مع القضايا الدولية، والتعاون المشترك في دفع جهود إصلاح الحوكمة العالمية وبنية النظام الدولي القائم لتكون أكثر فاعلية وإنصافًا، وتأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية.

• لا تسعى الصين إلى تغيير البنية المؤسسية القائمة جذريًّا في النظام الدولي، حيث تعمل على دعم المؤسسات التنظيمية القائمة وتستثمر عضويتها فيها للدعوة بشكل صريح ومتكرر إلى ضرورة إصلاح نظام الحوكمة العالمي (دور المصلح)، والبنية المؤسسية القائمة في النظام لبناء نظام اقتصادي يكون أكثر عدالة وإنصافًا، ويأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية من ناحية. لكنها من ناحية أخرى، تؤسس وتقود بناءً تنظيميًّا جديدًا (دور المؤسس) متكاملًا مع القائم وليس متصادمًا معه؛ أي بناء مؤسسات وتنظيمات جديدة كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، وبنك التنمية الجديد NDB، ومنظمة شنغهاي للتعاون SCO؛ يقوم على التكامل مع القائم وليس التصادم معه أو هدمه؛ أي «دعم الوضع القائم، مع تدشين بناءٍ تنظيميٍّ جديدٍ متكاملٍ مع القائم وليس متصادمًا معه».

• ترىٰ الصين أن نهج التكتلات والتحالفات يعد من «عقلية الحرب الباردة» التي عفا عليها الزمن (وفقًا لتعبيرها)؛ لذا فهي ترفض سياسة الأحلاف بالمفهوم الغربي والتي أحيانًا تكون بغرض استهداف طرف ثالث، ولا تميل إلىٰ الدخول في تحالفات مع دول أخرىٰ، أو تشكيل أية جبهات في مواجهة قوىٰ معينة. وبديلًا لذلك، اختارت أسلوب الشراكات المرنة المربحة لأطرافها تملأ به الفراغ الناتج عن التخلي عن الأحلاف في العلاقات الخارجية. وبالتالي فهي تطرح «الشراكات المرنة بديلًا لنهج / سياسة التحالفات المغلقة بالمعنىٰ التقليدي الغربي».

• لا تسعىٰ الصين إلىٰ مناهضة العولمة، بل تدعو إلىٰ القضاء علىٰ فجوة التنمية العالمية. وبالرغم من حرص الصين علىٰ رفض تلك الفكرة، ؛ فالعولمة هي التي سمحت لها بالانفتاح علىٰ العالم، والتعلم مما وصل إليه الآخرون لينمو اقتصادها بسرعة؛ إلا أنه ينظر لبكين أنها تقود اتجاهًا جديدًا بديلًا للعولمة الغربية يطلق عليه البعض «العولمة ذات الخصائص الصينية»، أو إضفاء الطابع الصيني عليها في ما يعرف بـ«تصيين العولمة»، والتي تقوم علىٰ نشر قيم وخصائص الثقافة الوطنية الصينية من خلال الاستناد إلىٰ مجموعة مرتكزات أهمها احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فالسيادة من وجهة نظر الصين هي القيمة المعيارية الأعلىٰ، ونشر نموذجها للعولمة الذي يعتمد علىٰ التمدد من خلال إقناع دول العالم بهذه الفكرة، لا عبر الإكراه والاستغلال، بل عبر تحقيق المصالح المشتركة، فالصين تطرح فكرة التعاون بديلا لفكرة الاستغلال، وإستراتيجية الفائدة للجميع بدل من فوز طرف وخسارة آخر. كما ترىٰ الصين العولمة قوة دفع رئيسة من أجل التنمية، وبالتالي فهي تطالب بضرورة دفع عولمة تنموية نحو اتجاه أكثر انفتاحًا وشمولًا وتنافعًا وتوازنًا وكسبًا للجميع أي تحويل العولمة من كونها ظاهرة تقوم بالأساس علىٰ تدفق التجارة ورؤوس الأموال إلىٰ كونها ظاهرة تُعلي من الأهمية النسبية لمسألة التنمية أيضًا، أي التحول من ظاهرة «العولمة الغربية التي تركز فقط علىٰ تدفق التجارة، وتولي الاعتبار لصالح الدول الغربية «إلىٰ العولمة ذات الخصائص الصينية أو ما يطلق عليها العولمة التنموية التي تدمج بين التنمية والتجارة، وليس التركيز علىٰ التجارة فقط»، وتولي الاعتبار

لمصالح الدول النامية، وكذلك طرح نمط (العولمة المدارة)؛ أي رأسمالية تنظمها الدولة مقابل رأسمالية السوق.

• تؤمن الصين بفكرة «نسبية القِيَم»؛ وهي فكرة مشتقة من الفكر الثقافي الصيني التقليدي؛ في رؤيتها للديمقراطية وحقوق الإنسان، فهي ترى أنه لا يوجد نموذج ثابت للديمقراطية، أي لا يوجد نظام سياسي واحد يصلح لجميع البلدان، وأنه في عالم غني بالتنوع تأتي الديمقراطية في أشكال عديدة الديمقراطية، وأنه يجب الحكم على ما إذا كانت دولة ديمقراطية أم لا أمر يتم من قِبَل شعبها بإرادات مستقلة وفقًا للظروف الوطنية الخاصة ببلادها، ولا يمكن فرضها من الخارج من قِبَل حفنة من الغرباء. كما أن مسألة حقوق الإنسان أيضًا هي مسألة نسبية، ويجب أن يسمح لكل بلد بممارستها حسب تعريفها الخاص بها، وظروفها الاجتماعية والثقافية السائدة؛ إذ انطلقت رؤية الصين في هذا الجانب من أن لكل دول من دول العالم خصوصيتها التي تنبع من خصوصية الثقافة والتاريخ والحضارة، ومن ثَمَّ فانه ليس بالضرورة أن يلتقي مفهوم هذه الدول مع المفهوم الغربي. ويرى البعض أنه في مقابل المفهوم الغربي للديمقراطية الذي يركز على الحريات، تطرح الصين مفهوما غير تقليدي للديمقراطية في ما يعرف باسم «الديمقراطية الشعبية»، التي تركز على الفاعلية والإنجاز في إشباع الحقوق الأساسية للمواطن، فالديمقراطية الشعبية الصينية ليست مجرد مؤسسات أو انتخابات، ولكنها بالأساس أداة لمعالجة القضايا التي تهم المواطنين. وبالتالي فهي تطرح «نسبية القيم بدلًا من عالمية القيم، والديمقراطية الشعبية الجماعية مقابل الديمقراطية الليبرالية الغربية الفردية».

• تؤكد الصين على أولوية التنمية «الشاملة والمتساوية والمستدامة المربحة للجميع»، والمتمركزة حول الشعب في الحوكمة العالمية، فالتنمية هي أساس حل جميع المشكلات، وأنه لا تنمية بدون أمن، ومن حق كل دولة في اختيار طريقها التنموي. وعليه، طرحت الصين العديد من المبادرات التنموية التي تستهدف المنفعة المشتركة مثل مبادرة الحزام والطريق BRI في 2013 (طريق الحرير البري، طريق الحرير البحري، طريق الحرير الصحي، طريق الحرير الأخضر، طريق الحرير الرقمي / المؤتمت،

طريق الحرير القطبي)، ومبادرة التنمية العالمية سبتمبر 2021. كما أصبحت الصين أكبر مصدر رسمي لتمويل التنمية في العالم، متجاوزة الإقراض المقدم من قِبَل أية مؤسسة متعددة الأطراف، أو جهات إقراض ثنائية أخرى، وبشروط ميسرة أو دون شروط، ودون أية مشروطيات سياسية أو اقتصادية. أي إن هناك سعيًا من جانب الصين لتقديم ما يسمى بإجماع بكين «Beijing Consensus» كبديل عن ما يسمى بإجماع واشنطن «W. Consensus» كنمط بديل للتنمية في العالم خاصة لدى الدول النامية؛ أي التنمية بدون المشروطية السياسية الغربية.

• ترى الصين أن بناء الاستقرار يقوم على أساس «السلام من خلال التنمية»، والذي يركز على أولوية التنمية على الإصلاح السياسي، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على الديمقراطية السياسية، وهو ما يضمن الاستقرار لنظام متعدد الأقطاب، قائم على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والذهاب نحو شراكات محايدة لا تتبعها أية إملاءات سياسية، في سعي لتجنّب تكرار نماذج غربية في التدخل بشؤون بعض الدول الأخرى، وبالتالي فهي تطرح فكرة: «السلام التنموي بديلًا للسلام الديمقراطي».

• تطرح الصين مفهوم «الصعود السلمي»، والذي تحاول من خلاله دحض «نظرية التهديد الصيني» التي يروج لها الغرب، وطمأنة المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية كلاعب أساسي لن تغير من هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره، كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة، وبالتالي فهي تطرح فكرة: «الصعود السلمي مقابل التهديد الصيني».

• تطرح الصين مفهومًا جديدًا للأمن المتمثل في الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. هذا المفهوم الصيني الجديد يستهدف في المقام الأول إدخال تعديلات مهمة على المفهوم الدولي للأمن، خاصة ذلك المفهوم الذي سبق ورسخته القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ما يعرف بالأمن المطلق، حيث يحرص المفهوم الصيني للأمن على استبعاد فكرة الحرب الباردة، واستبعاد فكرة الحلول

العسكرية، والتدخل المسلح أو التدخل بالقوة لمواجهة الخلافات السياسية التي يجب تسويتها سلميا وبالحوار والتشاور السياسي، واستبدال سبل المواجهة بالتعاون المشترك في مواجهة التحديات والمخاطر التقليدية وغير التقليدية، وبالتالي فهي تطرح فكرة: «الأمن المشترك مقابل للأمن المطلق».

• تطرح الصين رابطة المصير المشترك للبشرية، وتجاوز طريقة التفكير المتحجرة لنظرية العلاقات الدولية التقليدية الغربية بأن المجتمع الدولي مجتمع بدون حكومة. ويتمثل أول أسس تلك الرابطة في: بناء مجتمع تنموي مشترك، أي تعزيز التعاون من خلال البناء المشترك لـ«الحزام والطريق» بشكل عالي الجودة؛ ويتمثل الأساس الثاني في: خلق مجتمع أمني مشترك، لا سيما في مواجهة التحديات التقليدية وغير التقليدية؛ وثالث الأسس يتمثل في: بناء مجتمع صحي مشترك، من خلال أمن الصحة العامة خاصة في ظل التفشي الحالي لجائحة كوفيد-19؛ ويتمثل رابع الأسس في: بناء مجتمع بيئي مشترك من خلال الجهود المشتركة في مجال التنمية الخضراء وبناء حضارة إيكولوجية عالمية. وخامس الأسس يتمثل في: بناء مجتمع الفضاء الإلكتروني العالمي المشترك من جلال التعاون الرقمي المشترك والجهود المشتركة في دفع الحوكمة الرقمية العالمية أو حوكمة الإنترنت العالمية؛ ويتمثل سادس الأسس في: بناء مجتمع مشترك في الفضاء الخارجي من خلال التعاون المشترك في تطبيق نظام بيدو للملاحة بالأقمار الصناعية؛ وأخيرًا العمل معًا لبناء مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية، وخاصة لتعزيز التواصل بشأن القضايا الدولية والإقليمية، وبناء نظام دولي تشكل الأمم المتحدة نواته، والدفاع عن التعددية، ومعارضة الأحادية. ويمكن اعتبار مفهوم مجتمع المصير المشترك مقابل الشمولية والتي يمكن التعبير عنها ببساطة بأن دولة ما أو قومية معينة تسيطر على جميع أشكال النشاط، بما في ذلك النشاط الاقتصادي، وتفرض نظامًا واحدًا وشاملًا غالبًا عبر إيديولوجية شمولية تضع كل أفراد المجتمع على وجهة واحدة، ولا تترك مجالًا للتعددية، ولذلك يجب أن تحول دفة الأمور إلى مصالحها فقط، دون أدنى اكتراث بمصالح الآخرين؛ بمعنى أن «مجتمع المصير المشترك للبشرية ضد الشمولية».

• يتجسد المفهوم الرئيس للقوة في الرؤية الصينية للعلاقات الدولية في القوة الناعمة Soft Power، وبالتالي، اختارت الصين إستراتيجية القوة الناعمة مقاربةً لتعزيز علاقاتها الدولية، والتي تتجسد في الثقافة والدبلوماسية والتعاون الاقتصادي. وتجسد القوة الثقافية جوهر القوة الناعمة الصينية، والتي تستمد جذورها من تراث وحضارة الصين وخاصة أفكار كونفوشيوس. ومن ناحية أخرى تؤكد الصين على أن القوة العسكرية مهمة أيضًا للحفاظ على نظام دولي مستقر، لكن لا يجوز استخدامها أو التلويح بها لتحقيق مصالح وطنية غير عادلة، وعلى حساب مصالح الآخرين. وكلٌّ من القوة الناعمة والصلبة ضروريان، وأحدهما غير كافٍ. وبالرغم من الأولوية التي ما تزال تحظى بها القوى الناعمة في السياسة الخارجية الصينية، إلا أنه في عهد شي، يمكن النظر للصين أنها قد تجاوزت مفهوم «الأمن الناعم» نحو محاولة ترسيخ مفهوم «الأمن الصلب»، ليتكامل المفهومان معًا في إطار ما يعرف بالقوة الذكية «Smart Power»، وهو ما يتضح في ما يسمى «عسكرة السياسية الخارجية الصينية» خلال السنوات الأخيرة.

• تعير الرؤية الصينية للعلاقات الدولية اهتمامًا كبيرًا للمعايير الأخلاقية في توجيه السياسة الخارجية، حيث ترى الصين أنه يمكن تطبيق الأخلاق في العمل السياسي، فهنالك علاقة طردية بين الأخلاق والمصالح، ولا يجب تحقيق المصالح على حساب الأخلاق، وإنما يجب الاندماج المتوازن بينهما لتحقيق الفوز المشترك، كما يجب الابتعاد عن التطرف في العلاقة بينهما بالتنازل عن إحداهما لصالح الأخرى. هذه الرؤية مشتقة من أفكار كونفوشيوس الذي سعى لإقامة نظام سياسي يربط بين الأخلاق والسياسة. وتؤكد الصين أيضًا على ضرورة الحفاظ على المصلحة الوطنية، وترى أنه لا يحق لأية دولة أن تتخلى عن مصالحها خاصة الرئيسة (الجوهرية) منها، لكنها تؤكد على ضرورة الاهتمام بمصالح الدول الأخرى في الوقت نفسه، مع الحفاظ على الفوارق.

• ترى الصين أن الطبيعة البشرية خيرة، ولكن ستظل هناك صراعات ومواجهات بين البشر نتيجة الاختلافات، ولكن لا بد أن تمثل مثل هذه

الاختلافات فرصة وليس تهديدا لتحقيق عالم متناغم ومنفتح يضم جميع الحضارات، ويستطيع البشر وكذلك الدول، تعزيز مصالحهم الخاصة عبر التعاون مع الآخرين مما يؤدي إلى الفوز المشترك؛ لذا ليس بالضرورة أن يؤدي التنوع الحضاري إلى الصدام والصراع، وإن وقعت مثل هذه الصدامات فلا تكون مدفوعة بعوامل حضارية، وإنما تقع بفعل عوامل سياسية. ومن ناحية أخرى قد تقع صدامات في الحضارة نفسها أيضًا بفعل عوامل سياسية. وترى بكين أن التنوع الحضاري يؤدي إلى الانسجام والتناغم؛ لذا فهي تدعم فكرة الحوار بين الحضارات، فالعالم لديها متعدد الألوان، ومتنوع الثقافات، والقيم، والسلوكيات، وله جذور حضارية مختلفة، وبالتالي فلا يمكن أن يكون كله على شاكلة واحدة، مهما يكن مستوى الاحتكاك والتداخل مرتفعا بين المجتمعات المختلفة. إذن هي تتبنى «نظرية الانسجام الشامل مقابل نظرية الصدام الحضاري».

• ترى الصين عالمًا من الإنترنت الوطني، وتؤكد على احترام مبدأ السيادة السيبرانية للدول على الإنترنت وحق كل دولة على حدة في اختيار طريقها الخاص في التنمية السيبرانية؛ لذا فهي تروج لمبدأ «السيادة على الإنترنت» كمبدأ منظم لحوكمة الإنترنت، في معارضة مباشرة للدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لشبكة إنترنت عالمية ومفتوحة (حرية الإنترنت).

• عملت الصين على استخراج مفاهيم سياسية حاكمة لرؤيتها للعلاقات الدولية مشتقة من التقاليد الصينية القديمة والفكر الصيني مثل «العالم المتناغم»، و« مجتمع المصير المشترك»، ومفهوم الانسجام الشامل»، والمفهوم «الصحيح للأخلاق والمصالح».

• تتبنى الصين مفهوم «الدبلوماسية الشاملة ذات الخصائص الصينية» التي طرحها الرئيس شي جين بينغ منذ عام 2014، والتي تتسم بالتوازن والشمول في إطار المصير المشترك وتعظيم الاستفادة المشتركة.وفي هذا الإطار، تنسج بكين علاقة شاملة متوازنة متعددة الأبعاد (التعاون البرجماتي) مع جميع دول العالم بعيدا عن أية حسابات سياسية أو انتماءات أيدلوجية.

• ترىٰ الصين نفسها أحد الأقطاب الرئيسة في النظام الدولي وقوة دولية مسؤولة، وترىٰ أن هذا هو استعادة لحقها الطبيعي، فقد كانت المملكة الوسطىٰ التي يدور حولها العالم قبل أن تتعرض لما يسمىٰ «قرن الإذلال/المهانة Century of Humiliation»؛ لذا وانطلاقًا من دبلوماسية القوىٰ الكبرىٰ، اتجهت للقيام بدور دولي أكبر خاصة مع تبني الرئيس شي جين بينغ إستراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الصينية ألا وهي «السعي نحو الإنجاز، عبر تعزيز مشاركة بكين في الحوكمة العالمية، بما يتناسب مع قوتها الاقتصادية المتنامية ومكاناتها كقوة كبرىٰ». (شريك مسؤول بدلًا من راكب مجاني).

وقد انعكست تلك الرؤية علىٰ سياستها تجاه الوطن العربي، كما يتضح في النقاط التالية:

- تلتزم الصين في علاقاتها بدول المنطقة العربية علىٰ أساس المبادئ الحاكمة لرؤيتها للعلاقات الدولية، وهي المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمعروفة باسم معاهدة بانشيل «Panchsheel»، والمتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة، ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. كما تأتي سياسة الصين تجاه تلك المنطقة أيضًا في إطار تعاون «الجنوب - الجنوب» الطرح الأساسي التي تستخدمه الصين لتأطير علاقتها بالدول النامية ومنها دول المنطقة العربية.

- في إطار تفضيلها وترويجها لآلية الشراكة المرنة بدلًا من التحالفات المغلقة، نسجت بكين شبكة موسعة من الشراكات بأشكال مختلفة مع دول المنطقة العربية تقوم علىٰ روح المساواة والمنفعة المتبادلة علىٰ عكس إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والتي تركز علىٰ التحالفات الأمنية. وعليه، ارتقت بكين بعلاقاتها مع دول المنطقة العربية إلىٰ مستوىٰ الشراكة الإستراتيجية والشراكة الإستراتيجية الشاملة مع 12 دولة عربية.

- انطلاقًا من مبادئ سياستها الخارجية التي تقوم على التمسك بالحوار والتفاوض والحل السلمي كأساس لتسوية القضايا والأزمات، لطالما طالبت الصين دوما بالحل السلمي للقضايا والأزمات العربية، ونبذ العنف، وإيجاد تسوية شاملة، وتنفيذ إصلاحات شاملة وفق ظروف كل دولة، على أن يساعد المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي والتقني لها، وإيجاد المناخ الملائم لحوار بناء بين القوى المعارضة، وأن يلعب مجلس الأمن دورًا فاعلًا في تخفيف حدة التوتر، وتعزيز الحوار السياسي لحل النزاعات بالأطر السلمية بدلًا من تأجيج الصدامات الدموية في المنطقة. وفي إطار وقوفها إلى جانب عملية السلام في المنطقة باعتبارها القضية المحورية، اقترحت الصين سلسة من المبادرات الاستباقية منذ عام 2013، لتنفيذ «حل الدولتين» باعتباره «السبيل الواقعي الوحيد» لحل القضية الفلسطينية.

- استنادًا لمبدأ عدم التدخل، ورفضها لمبدأ استخدام القوة لتغيير أنظمة سياسية في دول عربية مستقلة، ورفض أسلوب الحرب لحل النزاعات الدولية مهما كانت الذرائع، تؤكد الصين أن معظم الأزمات والقضايا العربية شأن داخلي، والحل الأمثل لها الحل السياسي القائم على الحوار. كما اتسمت سياستها تجاه التغيرات التي شهدتها معظم دول المنطقة العربية في عام 2011، بالتريث والحذر أو الترقب والانتظار Wait & See، لما سوف تؤول إليه تلك التطورات في هذه الدول. كما امتنعت الصين عن التصويت حول قرار تدخل حلف الناتو في ليبيا عام 2011، واستخدمت الفيتو في الأزمة السورية بجانب روسيا أكثر من مرة لمنع تكرار سيناريو التدخل الغربي في ليبيا عام 2011، بل ودعت المجتمع الدولي لمساعدة تلك الدول التي تشهد نزاعات دموية من أجل الحفاظ على وحدة الشعب وبناء القدرة الوطنية، وطالبت المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية بالتعاون مع الدول المنتفضة، لمساعدتها على تسريع الإصلاحات ووقف الحروب الأهلية.

- وانطلاقًا من الحرص الصيني على إبداء موقف واضح تجاه العديد من القضايا الدولية، بل والمشاركة بإيجابية لمعالجتها، حتى وإن كانت هذه المشاكل ليست لها علاقة

مباشرة مع الصين، انتهجت الصين «دبلوماسية شبه الوساطة»، والـتي شـهدت نـشاطًا حثيثًا في المنطقة خلال الفـترة الأخـيرة، واتـضحت في أمثلـة عديـدة أهمهـا الأزمـة السورية، والأزمة اليمنية، والأزمة الليبية، وإطلاق العديد مـن المبـادرات الاسـتباقية بما قد يسهم في حلها مع إطـلاق آليـة المبعـوث الخـاص مـن خـلال وزارة الخارجيـة، وبالتالي فهي تهدف للسلام وتحقيق التنمية المشتركة.

- في إطار الحرص الصيني على دعم الحوار ومواصلة التـشاور والعمـل المـشترك، عززت الصين علاقاتها بالدول العربية عبر مسارين متزامنين، وهمـا: المـسار المتعـدد الأطراف Multilateral، (تنمية العلاقات مع الدول العربية ككل عـبر آليـات متعـددة الأطراف) أبرز آلياته منتدى التعاون العربي الصيني، وآلية الحـوار بـين الـصين ودول مجلس التعاون الخليجي، والمـسار الثنـائي Bilateral، (تنميـة العلاقـات الثنائيـة بـين الصين وكل دولة عربيـة على حـدة عـبر الآليـات الثنائيـة)، وفي كلا المـسارين هنـاك خطـوات مهمـة تحققـت وتتحقـق، ولعـل تعـدد الزيـارات على مختلـف المـستويات، وتصاعد التبادل التجاري بين الطرفين يشكل دليلا على هذا التقدم.

- في إطار مفهوم «الدبلوماسية الشاملة ذات الخصائص الـصينية» الـتي طرحهـا الرئيس شي جين بينـغ في 2014، والـتي تتـسم بـالتوازن والـشمول في إطـار المـصير المشترك وتعظيم الاستفادة المشتركة، تنسج بكين علاقة شاملة متعـددة الأبعـاد مـع دول المنطقة العربية، حيث تحتفظ الصين بعلاقات جيدة ومتوازنة مع كل الأطراف في المنطقة العربية في إطـار المـصير المـشترك وتعظـيم الاسـتفادة المـشتركة حيـث تقـيم علاقات مع دول الخليج العربي وإيران، وفلسطين إسرائيـل. كـذلك حاولـت الـصين خلال الأعوام الماضية إتباع سياسة براغماتية متوازنة والحفاظ على مسافة واحدة مـن أطراف الصراع داخل الدولة الواحدة أيضًا سـواء في سـوريا أو الـصراع الفلـسطيني- الإسرائيلي أو اليمن أو ليبيا. ولا يوجد أي دليل على أن الصين تتَّجه إلى تبـني مواقـف واضحة، أو دعم طرف على حساب آخر في صراعات المنطقة، أو التخـلي عـن المقاربـة التجارية والاقتصادية لصالح مقاربة ذات أبعاد سياسية.

- في إطار مقاربتها الجديدة للعلاقات الدولية لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية على أسس التعاون المبني على توازن القدرات التنافسية، وتعزيز نمط التنمية المشتركة المربحة للجميع Win -Win، باعتبار التنمية هي مفتاح الحل لأية مشكلات، وكذلك دفع العولمة بشكل مطرد وتعزيز الانفتاح والشمول، أعطت الصين الأولوية للتعاون الاقتصادي تجاه دول المنطقة معتمدة على عدد من الأدوات الاقتصادية أبرزها آلية التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة، والمساعدات التنموية، دبلوماسية القروض، والمشروعات المشتركة خاصة في مجال البنية التحتية والطاقة، ومناطق التجارة الحرة، وتدويل العملة الصينية.

- في إطار الحرص الصيني على بناء مجتمع تنموي مشترك، أي تعزيز التعاون والترابط Connectivity من خلال البناء المشترك لـ«الحزام والطريق»، رغبة في تحقيق مكاسب اقتصادية مماثلة في إطار المنافع المتبادلة للنهوض باقتصادات دول المبادرة كأحد مبادئ مفهوم المصير المشترك للبشرية، حرصت الصين على مشاركة الوطن العربي في مبادرة الحزام والطريق BRI باعتباره معبرًا حيويًّا لطريق الحرير البحري جغرافيا واقتصاديا من خلال ضم 19 دولة عربية، هذا بجانب استحداث آليات تمويلية في إطار المبادرة لتمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية في تلك البلدان مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، والتي انضمت 7 دول عربية كدول أعضاء مؤسسة، وصندوق طريق الحرير SRF. وفي إطار المبادرة يتم القيام بالعديد من مشروعات البنية التحتية والربط التكنولوجي، ومشروعات الطاقة؛ آلية (1+2+3)؛ التي تهدف لربط الأقاليم والدول الأعضاء بالمبادرة معا، تطبيقا عمليا لمفهوم المصير المشترك.

- في إطار تعزيز بناء مجتمع صحي مشترك صيني- عربي، وكذلك تعزيز عملية بناء «طريق الحرير العربي- الصيني في مجال الصحة»، تضافرت جهود الصين والدول العربية لمكافحة كوفيد-19، إيمانا منهما بأن فيروس كورونا يهدد مصير الإنسانية كلها، ولا يستهدف دولة دون غيرها، ولا يمكن السيطرة دون تعاون دولي حازم،

حيث أرسلت الصين إلى العديد من دول المنطقة إمدادات وفرقًا طبية، كما عقدت اجتماعات افتراضية بين خبراء صينيين ونظرائهم عرب في 21 دولة عربية للتعاون والتشاور في مكافحة الفيروس ومشاركة الصين الدول الأخرى لكل ما توصلت إليه. كما تم عقد جلسات حوارية بين جامعة الدول العربية وخبراء من الصين حول أزمة كورونا عبر تقنية الفيديو- كونفرانس. كذلك قدمت الصين قرابة 100 مليون جرعة من اللقاح الصيني إلى الدول العربية كمنح وصادرات، وأنجزت تعاونًا مثمرًا مع كل من الإمارات ومصر في الإنتاج المشترك للقاح، الأمر الذي قدم مساعدة قوية في المعركة ضد الجائحة.

- لتعزيز بناء مجتمع مصير مشترك في الفضاء الخارجي، وتعزيز بناء «طريق حرير فضائي»، تتعاون الصين والدول العربية في تطبيق نظام بيدو للملاحة بالأقمار الصناعية الذي تم تطبيقه بالفعل في العديد من بلدان المنطقة مثل تونس والجزائر والكويت والسودان، لتحقيق قدر كبير من الدقة في مجالات الزراعة والاتصالات والمراقبة البحرية والإغاثة من الكوارث، وحقق عدد متزايد من الدول العربية أحلامه الفضائية مزودة بـ«أجنحة» التكنولوجيا الصينية، وخير دليل على ذلك إطلاق أول قمر صناعي سوداني «SRSS-1» بنجاح». ولتعزيز بناء مجتمع مصير مشترك في الفضاء الإلكتروني، ودفع بناء طريق الحرير الرقمي / المؤتمت The Information Silk Road، ودفع جهود الحوكمة الرقمية العالمية، تتعاون شركات الاتصالات الصينية مع دول المنطقة في خدمات التجوال الدولي، والخدمات الدولية بعيدة المدى، وخدمات البيانات الدولية وغيرها. وتعمل شركات هواوي وZTE، مع شركات الاتصالات في ما يقرب من عشرين دولة عربية، لتطوير الشبكات الثابتة، والشبكات اللاسلكية، والمحطات الذكية وغيرها من التعاون الميداني. وتم إنشاء مبادرة التعاون بين الصين وجامعة الدول العربية بشأن أمن البيانات مارس 2021، والتي من شأنها أن تثري التعاون الصيني-العربي في مجال الاقتصاد الرقمي. ولتطوير «طريق الحرير الأخضر»، تتعاون الصين مع دول المنطقة في المشروعات التي تراعي المعايير البيئية. وحقق

التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة منخفضة الكربون نجاحات كثيرة، حيث تتقدم دفعة من المشاريع الكبرى إلى الأمام بشكل سلس، وفي مقدمتها مشروع الطاقة الشمسية المركزة، ومشروع محطة كهرباء «حسيان» التي تعمل بالفحم النظيف في دبي، وبناء حقل «حلفايا» للنفط في العراق، ومنطقة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر في السويس «تيدا مصر».

- في إطار تفعيل مفهوم الأمن المشترك، وبناء مجتمع أمني مشترك للبشرية لا سيما في المكافحة المشتركة للإرهاب والقرصنة وتغيير المناخ والانتشار النووي وغيرها، تقوم الصين بعدد من الإجراءات الأمنية المشتركة في المنطقة العربية أهمها المشاركة في قوات حفظ السلام الأممية في بعض دول المنطقة مثل لبنان (اليونيفيل)، وجنوب السودان، وإقليم دارفور. كذلك تم تعزيز تبادل الخبرات العسكرية المشتركة من خلال المناورات العسكرية المشتركة بين الجانبين، وتعزيز نشاط البحرية الصينية لمكافحة القرصنة في خليج عدن والمياه قرب سواحل الصومال، والحرص على إشراك المنطقة عسكريا عبر مبيعات السلاح، والتعاون الأمني الاستخباراتي مع دول المنطقة في مكافحة الإرهاب مثل العراق ومصر وسوريا. وفي إطار حرصها على تعزيز الحوار الأمني مع دول المنطقة، تبرز الزيارات العسكرية المتبادلة بين الطرفين، وكذلك المنصة الأمنية الجديدة التي وفرتها الصين للتباحث حول قضايا الأمن في المنطقة العربية وإيجاد سبل لتحقيقه، ألا وهو منتدى «أمن الشرق الأوسط في الوضع الجديد: التحديات والمخارج» الذي انعقد في أواخر نوفمبر 2019 وهو الأول من نوعه، وقد أتاح فرصة التعرف إلى مشاكل المنطقة العربية، وبحث سبل التعاون مع الجانب الصيني للعمل على حلها. وأخيرا، المبادرة التي اقترحتها الصين خلال الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي مارس 2021، من 5 نقاط لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، والتي تشمل: «الدعوة إلى الاحترام المتبادل، والالتزام بالعدالة والإنصاف، وتحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية، والعمل المشترك لتحقيق الأمن الجماعي، وتسريع وتيرة التنمية والتعاون».

- انطلاقًا من رؤيتها الخاصة حول الانسجام الحضاري وضرورة تعزيز الحوار والتفاعل بين الحضارات المختلفة، وتماشيا مع الشق الثقافي الذي تتضمنه مبادرة الحزام والطريق، والتي تهدف من خلاله بكين إلى ردم الهوة الثقافية مع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق بما فيها الدول العربية، تحرص الصين على مشاركة الدول العربية في مساعي تكريس التنوع الحضاري في العالم، عبر الاعتماد على آليات القوة الناعمة وأهمها برامج الترجمة، برامج التبادل الأكاديمي والمنح الدراسية، ومعاهد كونفوشيوس (12 معهد، و4 فصول في تسع دول عربية)، وصناعة الإعلام أبرزها قناة GGTN بنسختها العربية، والسياحة، والمبادرات الثقافية والأكاديمية مثل السنة الصينية - العربية، ومركز الأبحاث الصيني العربي، والجامعة المشتركة العربية الصينية، والفعاليات الثقافية المشتركة التي تقام في إطار المنتدى العربي الصيني، ومؤتمر التبادل الحضاري بين الجانبين.

- هناك أسس واسعة لتطوير سياسة الصين تجاه المنطقة العربية تتمثل أهمها في التماثل التاريخي بين الجانبين حيث المعاناة المشتركة من الاستعمار، وربط الطرفين من خلال طريق الحرير، والتوافق السياسي حيث الرفض المشترك للهيمنة الغربية والرغبة في بناء إقامة نظام دولي جديد على أسس العدالة والمساواة، والتقاء التوجه حيث يلتقي التوجه الصيني نحو الغرب - أي غرب آسيا - بالتوجه العربي نحو الشرق (Look For East Vs Look For West) ليمثلا تكريسًا أساسيًّا جديدًا للتعاون بين الطرفين، والقيم الإنسانية بين الحضارتين الصينية والإسلامية، حيث تولي كل من الصين والبلدان العربية بالغ الاهتمام للوطن والأمة والتعايش في تناغم، والتكامل الاقتصادي والنهضة المشتركة، حيث تسعى الصين إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتمتلك البلدان العربية كمية كبيرة من الموارد الطبيعية وعلى الأخص الطاقة. كما تسعى الصين إلى تحقيق حلم نهضة الأمة التي تتمثل بأهداف المئويتين، كما تسعى الدول العربية إلى مستقبل أفضل عبر خطط وطنية مرسومة للتنمية المستدامة.

رؤية مستقبلية للعلاقات الصينية العربية في ضوء الرؤية الصينية للعلاقات الدولية:

تميل الصورة المستقبلية للعلاقات العربية الصينية نحو المشهد التالي:

- استمرارية توجه بكين من حيث إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي على الجانب السياسي والعسكري في علاقاتها مع دول المنطقة العربية، وذلك من خلال التركيز على المجال التنموي والتعاون الطاقوي والمشاريع المشتركة. ويتوقع ازدياد احتياج الصين لدول المنطقة العربية وبالأخص الخليجية منها كونها مصدرًا رئيسًا لتأمين مصادر الطاقة التي تحتاجها لاستمرار نموها الاقتصادي، وبدا يتجلى ذلك مع محاولة بكين الحصول على النصيب الأكبر منه خاصة بعد تراجع الطلب الأمريكي عليه بعد تطويرها للنفط الصخري وفتح أسواق لمنتجاتها. لكن هذا الاحتياج لن يصاحبه أية التزامات بأي أعباء سياسية أو أمنية، ويرجع ذلك للحضور السياسي والأمني المكثف للولايات المتحدة في المنطقة العربية، والذي لا يتيح مجالًا كبيرًا للصين لتحمل الأعباء السياسية والأمنية من ناحية، بجانب عدم رغبة أو قدرة بكين ذاتها في تبني التزامات من هذا النوع قد تستنزف مواردها أو تعرضها لصدام مع القوى الكبرى الأخرى، مما يعوق استمرار تنميتها الاقتصادية من ناحية أخرى.

- استمرار قوة النزعة البراجماتية المتوازنة في السياسة الصينية تجاه المنطقة، وضمان علاقات جيدة مع كل دول المنطقة، والثبات على إستراتيجية عدم دخول الصين في الصراعات الثنائية بين دول المنطقة (السعودية/ إيران، أو فلسطين/ إسرائيل... إلخ، أو حتى الصراعات الموجودة داخل الدولة الواحدة مثل اليمن وليبيا وسوريا حفاظا على مصالحها المتعددة مع كل هذه الأطراف، وضمان القدرة على عبور مشروع الحزام والطريق المناطق المقرر له عبورها لربط أسواقها بأوروبا عبر المنطقة. وبدلًا من ذلك فإن بكين أصبحت أكثر تحمسًا للترويج لنموذجها الخاص (المقاربة التنموية) في الانخراط في المنطقة العربية، ويبدو أن الصين تأمل في أنه من خلال تعزيز الازدهار الاقتصادي الإقليمي في إطار مبادرة الحزام والطريق والدعوة إلى التسويات السياسية للصراعات في المنطقة العربية، ستحقق الاستقرار وتعزز قوتها

ونفوذها كقوة عظمى حديثة العهد بأقل تكلفة ممكنة، لذا من المرجح استمرار بكين في السير على حبل مشدود كالتنين الحذر Wary Dragon بين إشراك نفسها رمزيا في صراعات المنطقة وحماية مصالحها الاقتصادية الموسعة في المنطقة في الوقت نفسه.

▪ استمرار نزوع صيني نحو العسكرة النسبية والبطيئة لبعض مرافق مشروع الحزام والطريق الصيني في المنطقة، لضمان أمن المصالح الصينية خاصة الاقتصادية منها دون الوصول إلى درجة المواجهة مع القوى الدولية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مع التنبه إلى أن المشروع مقدر له الاكتمال سنة 2035، وأن اتساع جغرافية المشروع إلى أكثر من 145 دولة يجعل العسكرة أمرًا أكثر ضرورة.

وبناء على هذه النتائج، فإن على الدول العربية، منفردة أو مجتمعة، أن تبني إستراتيجية علاقاتها مع الصين على أساس هذه القواعد الثلاث التي من المتوقع أنها ستزداد ثباتًا في الإستراتيجية الصينية تجاه المنطقة خلال المرحلة المقبلة، كما أن الرصيد الكبير المتراكم للعلاقات الصينية العربية خلال أكثر من ستين عامًا مضت يمكن أن يكون قاعدة انطلاق لعلاقات صينية - عربية أكثر قوة وتنوعًا في المستقبل، خاصة أن الجانبين يؤمنان بأن «السلام والتنمية» هما تيار العصر، وأن حجم المصالح المشتركة بينهما يتنامى بشكل كبير.

وأخيرًا، ما تزال سياسة الصين الجديدة في المنطقة العربية في طور الظهور، ومع ذلك فإن علاقات الصين الودية مع حكومات المنطقة العربية، ونفوذها الدولي المتصاعد، وسياستها الخارجية الأكثر حزمًا، ستجتمع جميعها - إذا تمت إدارتها بشكل جيد- لتمكين الصين من لعب دور أكبر في المنطقة العربية.

*

جدول (3) نموذج العلاقات الدولية بين رؤيتين عالميتين

الرؤية الغربية / الأمريكية	الرؤية الصينية
▪ الأحادية (نظام دولي أحادي القطبية)	▪ التعددية (نظام دولي متعدد الأقطاب)
▪ العلاقات الدولية لعبة محصلتها صفر Zero Sum Game (الواقعية)	▪ علاقات دولية تقوم على الربح المشترك (Win-Win)
▪ نظام دولي فوضوي (الواقعية)	▪ نظام عالمي متناغم ومستقر ومدفوع بالسلام
▪ نظام التحالفات المغلقة	▪ علاقات الشراكات المرنة
▪ الأمن المطلق (الواقعية)	▪ الأمن المشترك الشامل
▪ تبني نهج الشمولية، والتي يمكن التعبير عنها ببساطة بأن دولة ما أو قومية معينة تسيطر على جميع أشكال النشاط، بما في ذلك النشاط الاقتصادي، وتفرض نظامًا واحدًا وشاملًا غالبًا عبر إيديولوجية شمولية تضع كل أفراد المجتمع على وجهة واحدة ولا تترك مجالًا للتعددية، ولذلك يجب أن تحول دفة الأمور إلى مصالحها فقط، دون أدنى اكتراث بمصالح الآخرين	▪ تبني فكرة مجتمع المصير المشترك، والذي يشير إلى أن البشرية ككل ترتبط بمصير واحد بحكم العيش على أرض واحدة؛ لذا لا بد من التعاون المشترك لمواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية
▪ جواز التدخل في الشؤون الداخلية	▪ عدم التدخل في الشؤون الداخلية
▪ نظرية الصراع الحضاري	▪ نظرية الانسجام الحضاري الشامل
▪ التدخل المسلح أو التدخل بالقوة	▪ الحوار والتشاور السياسي
▪ السلام الديمقراطي (الليبرالية)	▪ السلام التنموي
▪ العولمة الغربية (عولمة تركز على تدفقات التجارة ورؤوس الأموال - ظاهرة متحيزة لمصالح الدول الصناعية الغربية - تبني رأسمالية السوق)	▪ العولمة ذات الخصائص الصينية، أو تصيين العولمة؛ أي (عولمة تدمج بين التجارة والتنمية، ظاهرة أكثر تحيزا لمصالح الدول النامية والناشئة - تبني رأسمالية تنظمها الدولة في ما يعرف الاشتراكية ذات الخصائص الصينية)
▪ عالمية القِيَم	▪ نسبية القِيَم

الرؤية الغربية / الأمريكية	الرؤية الصينية
▪ الديمقراطية الغربية التي تركز على الحريات	▪ الديمقراطية ذات الخصائص صينية (الديمقراطية الشعبية التي تركز على الفاعلية والإنجاز)
▪ أولوية القيم العالمية (الليبرالية)	▪ أولوية التنمية العالمية
▪ التهديد الصيني	▪ الصعود السلمي - التفاعل بين فرص الصين والعالم
▪ إجماع واشنطن (التنمية المشروطة أي لا ديمقراطية لا تنمية اقتصادية)	▪ إجماع بكين كنمط بديل للتنمية في العالم خاصة للدول النامية (التنمية غير المشروطة)
▪ حرية الإنترنت (شبكة إنترنت عالمية ومفتوحة)	▪ السيادة على الإنترنت أو السيادة السيبرانية كمبدأ منظم لحوكمة الإنترنت
▪ الهيمنة بالقوة	▪ القيادة الأخلاقية
▪ القوة الصلبة هي الشكل الرئيس للقوة عند الأمريكيين	▪ القوة الناعمة هي الشكل الرئيس للقوة عند الصينيين

***

قائمة المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

1- الكتب:

- أحمد السعيد، مفاهيم جديدة للدبلوماسية الصينية، بيت الحكمة للصناعات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018.
- إسلام عيادي وآخرون، السياسية الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الحراك العربي، المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا، 2018.
- جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، ترجمة: آية المغازي، دار صفصافة للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2017.
- جمال خالد الفاضي وآخرون، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوية، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، برلين، 2018.
- جواد الحمد، «اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية. 2010/2005»، منتدى التعاون العربي-الصيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005.
- جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، 2003.
- جوزيف إس ناي الابن، هل انتهى القرن الأمريكي؟ ترجمة وتقديم: السيد أمين شلبي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2019.
- جوزيف ناي، هل محكوم على الولايات المتحدة الأمريكية القيادة - تحول طبيعة السلطة الأمريكية، ترجمة: ليوا خوا، دار نشر جامعة الشعب الصينية، بكين، 2012.
- جين تسان رونغ، مسؤوليات الدول الكبرى، دار نشر جامعة الشعب الصينية، بكين، 2011.
- جين نوه، دور الصين في الحوكمة العالمية، ترجمة: إسراء عبد السيد، بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2019.
- حازم محمد موسى الجنابي، العلاقات العربية الأمريكية: دراسة في الأبعاد الإستراتيجية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2021.
- حسين إسماعيل، الصين والعالم: كيف ترى الصين العالم؟ وكيف يرى العالم الصين؟، بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2021.
- روبرت جيرفس، الإدراك والإدراك الخاطئ في السياسة الدولية، دار نشر المعارف العالمية، بكين، 2003.

- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى - الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أبحاث القضايا الدولية الصيني، دار نشر الشعب الصيني، شنغهاي، 1998.
- سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005 - 2013، الطبعة الأولى، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2014.
- سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية (ثلاثية الثروة.. الدين.. القوة) من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، دار الشروق الدولية، 2003.
- سيد غنيم، الأصابع على الزناد: إستراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط، دار صفصافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020،
- شي جين بينغ: حول الحكم والإدارة، دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى، المجلد الأول، بكين، 2014.
- طه اللهيبي، القوة الذكية في سياسة أمريكا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط (2001-2018)، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2019.
- عماد الأزرق، «شي جين بينغ: الطريق إلى القمة»، بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2017.
- عمر كامل حسن، الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2020.
- كسيومينغ كيان وآخرون، «العلاقات العربية الصينة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.
- محمد نعمان جلال، «العلاقات المصرية الصينية»، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، أغسطس 2015.
- ميريل دين ديفيز، وضياء الدين سردار، الحلم الأمريكي كابوس للعالم، دار العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2004.
- ميري ديلماس وآخرون، الصين والديمقراطية، فايار - باريس، 2007.
- وحيد عبد المجيد، ديمقراطية القرن الحادي والعشرين، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 2020.
- هبة جمال الدين، العلاقات العربية الصينية: المصير المشترك، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2020.
- يين جيان فينغ، التحولات المالية في الصين، ترجمة: آيه محمد المغازي، دار صفصافة للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2018.

2- الدوريات والمجلات العلمية:

- أحمد سلام، «مصر والصين..عناصر مشتركة»، مجلة الصين اليوم، 5 ديسمبر 2019، متاح على:
https://chinatoday.com.cn
- أحمد طاهر، نجاحات وإخفاقات: كشف حساب العولمة، تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (221)، يوليو 2020.
- الحسين شكراني، الصين والمفاوضات المناخية العالمية بين تعزيز النمو الاقتصادي ومحدودية التفاعل السياسي مع الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، العدد (452)، أكتوبر 2016.
- الديمقراطية الصينية تضع الوهم الغربي في التراب، مجلة الصين اليوم، القاهرة، 4 مارس 2019.
- إيمان فخري، تحالفات الصين في منطقة الإندو-باسيفيك أمام النفوذ الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، العدد (227)، يناير 2022.
- تسنغ شيانغ هونغ، منظمة شنغهاي للتعاون.. ابتكار مهم لنظرية العلاقات الدولية، مجلة الصين اليوم، 28 يونيو 2018، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/201806/t20180628_800133844.html
- تشانغ لي لي، الدبلوماسية الصينية في عهد سبعة عقود، مجلة الصين اليوم، 29سبتمبر 2019، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/70y/201909/t20190929_800180200.html
- تشن جيون، هدف الصين بشأن مكافحة تغير المناخ أصبح أكثر وضوحا، مجلة الصين اليوم، 4 نوفمبر 2021، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/202111/t20211104_800262486.html
- تعهد الصين بتحقيق الحياد الكربوني سيطلق تغيرات عميقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الصين اليوم، 6 يناير 2021، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2021lh/202103/t20210301_8002375914.html
- تمارا برو، التعاون الصيني -الشرق أوسطي لمواجهة أزمة كوفيد -19، مجلة الصين اليوم، 18 يونيو 2020، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202006/t20200618_800210413.html
- تنفيذ «اتفاقية باريس» رخاء مشترك للبشرية، مجلة الصين اليوم، 1 ديسمبر 2017، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-09/01/content_745053.html
- جمال عبد الجواد، نهاية العولمة وبداية التنافس الثلاثي على قيادة العالم، مجلة درع الوطن، الإمارات، 1 مارس 2022، متاح على:
http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research
- جياو فنغج، دور الصين في مواجهة تغير المناخ، مجلة الصين اليوم، 8 مارس 2015، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/lianghui/2015-03/08/content_713602.htm

- حسن وانغ ماو هو، منظمة شنغهاي للتعاون: الفرص والتحديات، مجلة الصين اليوم، 6 يونيو 2018، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2018sh/201806/t20180608_800132001.html
- حسن وانغ ماو هو، شي جين بينغ: لا صراع حضارات، والبشرية تحتاج إلى تضافر الجهود، مجلة الصين اليوم، 16 مايو 2019، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/yzwm/1_6927/201905/t20190516_800168177.html
- حسين إسماعيل، «أولوية الاقتصاد: انعكاسات تحولات نمط التنمية على آفاق الصعود الصيني»، في «القطب الصيني؟ محددات تطور دور الصين في مرحلة إعادة الهيكلة الدولية»، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، عدد يناير 2017.
- ــــــــــــــ، الدور الإقليمي البناء للصين، مجلة الصين اليوم، 6 يونيو 2018، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2018sh/201806/t20180608_800132002.html
- ــــــــــــــ، «منتدى التعاون الصيني العربي»، مجلة الصين اليوم، 31يوليو 2018، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201807/t20180731_800137018.html
- حسنين توفيق إبراهيم، التداعيات السياسية لجائحة «كوفيد 19»: قضايا وتساؤلات، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 307، المجلد 28، ديسمبر 2019.
- خديجة عرفة محمد، الصعود الصيني وسياسة حسن الجوار، مجلة الصين اليوم، 10 يونيو 2006، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0610/6.htm
- دانغ شياو في: الحزام والطريق يعزز التنمية الخضراء، مجلة الصين اليوم، 15 أغسطس 2018، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/201810/t20181015_800144219.html
- سمر إبراهيم محمد، «تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد العالمي»، مجلة آفاق آسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، العدد الأول، مايو 2017.
- سون ديغانغ، «الصين وحوكمة أمن الشرق الأوسط في العصر الجديد»، مجلة المستقبل العربي، العدد (461)، يوليو 2017.
- صفاء صابر خليفة محمدين، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق نموذجًا (2013- 2021)، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، القاهرة، المجلد 14، العدد (13)، يناير 2022.
- بن ضيف الله بلقاسم، القوة الذكية في الفكر السياسي والإستراتيجي الأمريكي المعاصر 2008-2016، مقاربة نظرية للفهم، مجلة المستقبل العربي، عدد (483)، مايو 2019.

- شريف بواعلي بودري، واقع ومستقبل تدوي اليوان الصيني «الرنميني» بين الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد(3)، المجلد 12، أبريل 2020، متاح على: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/112801
- شريفة فاضل محمد البلاط، «السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية عقب الثورات العربية»، مجلة العالم المعاصر، العدد الثاني، يناير 2016.
- شيوي يان تشوه، تدويل العمل الصينية في المرحلة الجديدة، مجلة الصين اليوم، 5 فبراير 2018، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2018-01/01/content_751644.html
- عادل صبري، «العظماء في رحاب جامعة بكين»، مجلة الصين اليوم، أبريل 2014.
- عادل علي، السياسة الخارجية الصينية في 2020 بين الثابت والمتغير، مجلة الصين اليوم، 2 يوليو 2020، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/202007/t20200702_800212498.html
- عبيد الحليمي، سياسة ترامب.. والواقعيين الجدد، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (24)، 2019، متاح على: https://jilrc.com
- عزت سعد، دبلوماسية الأوبئة في مواجهة جائحة كورونا، مجلة السياسة الدولية، عدد (221)، يوليو 2020 - المجلد 55 - ملف العدد (5).
- عمرو عبد العاطي، الرهان المراوغ: عوامل إعاقة إستراتيجية «القوة الذكية» الأمريكية، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (212)، أبريل 2018.
- لينده الفحل، المقاربة الصينية: محاولة للتنظير من عدسة نظريات العلاقات الدولية غير الغربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد (16)، الجزائر، يناير 2020.
- مالك عوني، إدارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الأمريكية للنظام الدولي، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (212)، أبريل 2018.
- مبروك ساحلي، نظرية السلام الديمقراطي كآلية لتحقيق السلام المستدام، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد (3)، 2020.
- مفاهيم صينية رئيسة، في «بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية بالنمط الجديد للعلاقات الدولية»، مجلة الصين اليوم، النسخة العربية، يناير 2019.
- محمد صالح محمد، «العلاقات العربية الصينية.. تحديات معاصرة»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (476)، أكتوبر 2018.
- محمد عبد الوهاب الساكت، محمد السيد سليم، «العلاقات العربية الصينية رؤية مقارنة»، مجلة أوراق آسيوية، العدد (29)، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية)، 29 ديسمبر 1999.

- محمد مطاوع، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي: المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد (15)، يوليو 2015.
- محمود زكريا، تطور العلاقات المصرية الصينية.. نموذج لتعاون الجنوب – الجنوب»، في «أمريكا.. الترامبية»، مجلة السياسة الدولية، العدد (215)، يناير 2019.
- مصطفى علوي، «الحرب على داعش.. تفاعلات إقليمية ودولية»، مجلة السياسة الدولية، العدد (199)، يناير2015.
- مفاهيم صينية رئيسة، مجلة الصين اليوم، القاهرة، عدد يناير 2019.
- محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل النظام الدولي، مجلة آراء الخليج، 8 أغسطس 2019، متاح على:
https://araa.sa/index.php?view=article&id=4733:2019-08-08-13-11
- محمد نعمان جلال، الحزام والطريق بين الاقتصاد والسياسة، مجلة الصين اليوم، 15 أكتوبر 2018، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/201810/t20181015_800144209.html
- ـــــــــــــــ، كتاب الصين والعالم: رؤية الصين للعالم ورؤية العالم للصين، مجلة الصين اليوم، 26 فبراير 2019، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/201902/t20190226_800157738.html
- ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة «قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر»، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، كربلاء العدد (20)، 2016، متاح على: https://abu.edu.iq/research/articles/13792
- هدير طلعت سعيد عبد اللطيف، الاتفاقية الأمنية بين الصين وجزر سليمان: الدوافع والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، عدد (229)، يوليو 2022.
- هو بي ليانغ، «توضيح سوء الفهم حول مبادرة الحزام والطريق»، مجلة الصين اليوم، القاهرة، أكتوبر 2018.
- هو يوش يانغ ووسي كه، مفهوم «العالم» في الحوكمة الصينية، مجلة الصين اليوم، القاهرة، 10مارس 2020، متاح على: https://chinatoday.com.cn
- هيفاء سعيد، «الصين تطلق أكبر سوق لتداول الكربون وتنحو نحو دور ريادي عالمي»، مجلة الصين اليوم، النسخة العربية، مارس 2018.
- وائل محمد إسماعيل، الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد (33)، مارس 2011.
- وانغ ماو هو، «الحزام والطريق.. ست سنوات من النجاح»، مجلة الصين اليوم، 26 أبريل2019.

- ووسي كه، دبلوماسية القوى الكبرى ذات الخصائص الصينية تطلق عصرًا تاريخيًّا جديدًا، مجلة الصين اليوم، 2 فبراير 2018، متاح على:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zggc/201802/t20180202_800116129.html
- وو هاو، «استكشاف أسواق ثالثة عبر الحزام والطريق»، مجلة الصين اليوم، 28 يناير 2019، متاح على: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2019ydyl

3- الرسائل العلمية:

- علي حسين محمود باكير، «مستقبل الصين في النظام العالمي»، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة بيروت اللبنانية، 2016.
- منى هاني محمد محمد سالم، «أثر الصعود الصيني والهندي على التفاعلات بين البلدين في الفترة من 2014-2020»، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2022.
- ــــــــــــــــ، «القضايا الأمنية في العلاقات الأمريكية الصينية»، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2017.
- هدير طلعت سعيد عبد اللطيف، «السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ تجاه المنطقة العربية في الفترة من 2013-2019»، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم بحوث ودراسات العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2019.

4- الصحف والجرائد:

- ابتهال أحمد عبد الغني، ما يعكسه اتفاق أوكوس من تغيرات إستراتيجية عالمية، صحيفة الشروق، 3 أكتوبر 2021، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=03102021&id=18cde070-c9da-4360-9c20-da940dc32f6e
- أحمد سيد أحمد، أمريكا والصين.. تصادم أم تعايش المصالح؟، صحيفة الأهرام، 24 يونيو 2020، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2431547.aspx
- ــــــــــــــــ، عقيدة بايدن في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، صحيفة الأهرام، 20 يناير 2021، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/daily/News
- ــــــــــــــــ، هل تنجح التحالفات الأمريكية في تحجيم الصين؟، صحيفة الأهرام، 27 سبتمبر 2021، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203889/4/824533
- أحمد عبد الحكيم، هل تعيد «الهجمات السيبرانية» بين الدول الكبرى أجواء الحرب الباردة؟ صحيفة إندبندنت عربية، 10 يوليو 2021، متاح على:
https://www.independentarabia.com/node/240411
- أحمد يوسف أحمد، العلاقات الصينية الروسية، صحيفة الاتحاد، 5 أبريل 2022، متاح على:
https://www.alittihad.ae/opinion/4276353

- أشرف محمد كشك، «التعاون العسكري بين السعودية والصين.. رؤية إستراتيجية»، صحيفة أخبار الخليج، 9 أبريل 2019، متاح على:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1162324
- إستراتيجية أمريكا تجاه القوى العظمى الجديدة، صحيفة الشروق، 15 أغسطس 2021، متاح على: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=15082021&i
- أ.ش.أ، «الصين تنتقد الازدواج في التعاطي مع اقتحام الكونجرس والمجلس التشريعي في هونج كونج»، صحيفة الشروق، 7 يناير 2021، متاح على:
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=07012021&id
- ـــــ، «ترامب: لا أكره التحالفات وإنما استغلال الولايات المتحدة الأمريكية من حلفائها»، صحيفة المصري اليوم، 24 ديسمبر 2018، متاح على:
https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/20
- ـــــ، الصين: «6.50 مليار دولار حجم الاستثمار الخارجي خلال 6 أشهر»، جريدة اليوم السابع، 16يوليو 2019، متاح على: https://www.youm7.com/story/2019/7/16
- ـــــ، «الصين تقترح ثلاثة مبادئ وخمس نقاط لإصلاح منظمة التجارة العالمية»، جريدة اليوم السابع، 12 مارس 2019، متاح على: https://www.youm7.com/story/2019/3/12
- ـــــ، الصين: «أمريكا تلجأ إلى تسييس حقوق الإنسان للحفاظ على مصالحها السياسية»، صحيفة اليوم السابع، 27 ديسمبر 2021، متاح على: https://www.youm7.com/story
- ـــــ، «مندوب الصين بالأمم المتحدة: الجامعة العربية شريك مهم بإستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب»، جريدة اليوم السابع، 14يونيو 2019، متاح على: https://m.youm7.com
- إليزابيث إيكونومي، النظام العالمي الجديد وفق شي جين بينغ، هل تستطيع الصين إعادة تشكيل النظام الدولي؟، صحيفة إندبندنت عربية، 29 ديسمبر 2021، متاح على:
https://www.independentarabia.com/node/289801
- إنجي عطوان، قبل القمة الثالثة... أزمة الثقة تهدد المباحثات النووية بين كيم وترامب، صحيفة إندبندنت عربية، 15 يوليو 2019، متاح على:
https://www.independentarabia.com/node/41186
- إنجي مجدي، علماء يحذرون من مخاطر رفض بكين التعاون في تحقيقات منشأ كورونا، صحيفة إندبندنت عربية، 26 يوليو 2021، متاح على: https://www.independentarabia.com/nod
- أيمن سمير، صراع الحضارات باللون الأصفر، صحيفة البيان الإماراتية، 29 مايو 2019، متاح على: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-05-29-1.3571973
- إميل أمين، الناتو والصين... إرث الحرب الباردة، صحيفة الشرق الأوسط، 26 مارس 2022، متاح على: https://aawsat.com/home/article/3554176

- باتريشيا أم كيم، الصين تبحث عن حلفاء، صحيفة الإندبندنت عربية، 2 ديسمبر 2021، متاح على: https://www.independentarabia.com/node/282256
- باسل الحاج جاسم، الصين رقم صعب في آسيا الوسطى رغم نفوذ روسيا، صحيفة إندبندنت عربية، 10 يوليو 2017، متاح على: https://www.independentarabia.com/node/240546
- بايدن يكشف عن شراكة اقتصادية مع 12 دولة، صحيفة إندبندنت عربية، 23 مايو 2022، متاح على: https://www.independentarabia.com/node/334431
- بحر الصين الجنوبي.. هل المسرح مهيأ لمواجهة عسكرية؟، صحيفة الخليج، 29 ديسمبر 2019، متاح على: https://www.alkhaleej.ae
- براكريتي غوبتا، الصين تنصب «فخ الديون» لجيرانها في آسيا، جريدة الشرق الأوسط، 12 أغسطس 2017، متاح على: https://aawsat.com/home/article/996641
- ــــــــــــــــ، تنافس هندي - صيني على النفوذ في ميانمار، صحيفة الشرق الأوسط، 22 ديسمبر 2018، متاح على: https://aawsat.com/home/article/1514861
- توماس رايت، المحور على وشك التحطم: هل سينجو العالم المنقسم من التهديدات المشتركة؟، صحيفة إندبندنت عربية، 14 أكتوبر 2021، متاح على:
https://www.independentarabia.com/node/267946
- جبران محمد، الصين تدين التدخلات العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق وسوريا: «همجية»، صحيفة المصري اليوم، 15 ديسمبر 2021، متاح على:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2483704
- جميل مطر، إستراتيجية عظمى لتحقيق الحلم، جريدة الشروق، 25 ديسمبر 2014، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=2
- الخارجية الصينية: «قمة الديمقراطية الأمريكية خطوة خطيرة لإحياء عقلية الحرب الباردة»، صحيفة الشعب اليومية، 30 نوفمبر 2021، متاح على:
http://arabic.people.com.cn/n3/2021/1130/c31664-9926195.html
- داود الفرحان، السياسة تدفع عملة الصين إلى المجهول، جريدة الشرق الأوسط، 26 يناير 2021، متاح على: https://aawsat.com/home/article/2765161
- الدبلوماسية الصينية يجب أن تتمتع بجرأة وحنكة «القيام بالخطوة الأولى»، صحيفة الشعب اليومية، 12 مارس 2012، متاح على: http://arabic.people.com.cn/31664/7755617.html
- الديمقراطية ذات الخصائص الصينية.. التحسين المستمر لرفاهية الشعب، صحيفة الشعب اليومية، 11مارس 2021، متاح على:
http://arabic.people.com.cn/n3/2021/0311/c31664-9827913.html
- رؤية الصين لدورها العالمي، جريدة الشروق، 4 يوليو 2021، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=04072021

- ريتشارد فايتز، أوباما: نزع السلاح النووي والعقبة الروسية، صحيفة الغد، 21 يوليو 2021، متاح على: https://alghad.com
- سيف اليزل، «الصين تكتشف استثماراتها في السودان»، جريدة الشرق الأوسط، 4 سبتمبر 2018، متاح على: https://aawsat.com/home/article/1382156
- شوي تشينغ قوه بسام ، النموذج الصيني يأتي من المستقبل، جريدة الشرق الأوسط، 22 يوليو 2020، متاح على: https://aawsat.com/home/article/2403596
- شي جين بينغ، «التنسيق بين المصالح الخارجية والداخلية، ووضع حجر الأساس لسلوك طريق التنمية السلمية»، صحيفة الشعب اليومية، 30 يناير2013.
- صلاح خاشقجي، العولمة بين الصين وأمريكا، جريدة الاقتصادية، 16 ديسمبر 2016، متاح على: https://www.aleqt.com/2016/12/16/article_1110755.html
- الصين تحث الولايات المتحدة الأمريكية على الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لفنزويلا، صحيفة الشعب اليومية، 31 مارس 2021، متاح على:
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0331/c31664-9674290.html
- الصين ترسِّخ قوة عملتها ودورها في حماية العولمة، صحيفة الشرق الأوسط، 16 يناير 2018، متاح على: https://aawsat.com/home/article/1144546
- الصين تنتقد الديمقراطية الأمريكية: «سلاح دمار شامل»، صحيفة الشرق الأوسط، 11ديسمبر 2021، متاح على: https://aawsat.com/home/article/3353331
- عبد الله عبيد حسن، «وساطة صينية في جنوب السودان»، جريدة الاتحاد، يناير 2015، متاح على: www.alitihad.ae/mobile
- عزت سعد، 75 عامًا على قيام الأمم المتحدة.. أزمة تعدُدِيَة الأطراف، صحيفة الشروق، 23 أكتوبر 2020، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=23102020
- ـــــــــ، ما وراء التوتر بين الصين وأمريكا، صحيفة الشروق، 16 مايو 2020، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=16052020
- عشرات الاتفاقات بين ميانمار والصين للإسراع بمبادرة الحزام والطريق، جريدة الشروق، 18 يناير 2020، متاح على: https://www.shorouknews.com/news/view
- عصام عبد الخالق، روسيا والصين.. تحالف إلا قليلًا، صحيفة الخليج، 24 أكتوبر 2021، متاح على: https://www.alkhaleej.ae/2021-10-24
- العلاقات بين الصين وتايوان تشهد فصلا جديدا من التوتر، صحيفة الأهرام، 24 سبتمبر 2020، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2485050.aspx
- علي الدين هلال، التدخل الخارجي باسم الديمُقراطية وحقوق الإنسان، صحيفة الأهرام، 3 يناير 2021، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2553644.aspx

- ـــــــــــــــــ، روسيا والصين وتغيير النظام الدولي، صحيفة الأهرام، 13 فبراير 2022، متـاح على: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/204028
- فتح الرحمٰن يوسف، «المفاوضات الصينية الخليجية لإقامة «منطقة حرة» تتقدم... والسعودية أكبر شريك عربي»، جريدة الشرق الأوسط، 27يونيو 2017، متاح على:
https://aawsat.com/home/article/961391
- قمة بايدن – شي تؤكد الالتزام باستقرار العالم، صحيفة الخليج، 16 نوفمبر 2021، متاح على:
https://www.alkhaleej.ae/2021-11-16
- القوة الناعمة الصينيّة في الوطن العربي، صحيفة الشروق، 12 سبتمبر 2017، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12092017&id
- كيم سنغوبتا، بعيون بكين تحالف «كواد» أخطر من اتفاق «أوكوس»، صحيفة إندبندنت عربية، 27 سبتمبر 2021، متاح على: https://www.independentarabia.com
- لقاء ألاسكا.. توقعات متناقضة لاجتماع أمريكي صيني اليوم، صحيفة البيان، 18 مارس 2021، متاح على: https://www.albayan.ae/world/global/2021-03-18-1.4118699
- ماجدة شاهين، الرئيس ترامب ومنظمة التجارة العالمية، صحيفة الشروق، 5 نوفمبر 2017، متاح على: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate
- مايانك أغاروال، الصين ملأت الفراغ في دبلوماسية اللقاحات وقدمت حبل نجاة عالمي بشروط، صحيفة إندبندنت عربية، 4 أغسطس 2021، متاح على:
https://www.independentarabia.com/node
- مايكل سبنس، نموذج التنمية الصيني وركائز تدعيمه، صحيفة البيان، 24يناير 2019، متـاح على: https://www.albayan.ae/opinions/knowledge/2019-01-24-1.3468792
- مبادرة الأمن العالمي.. الحل الصيني لكسر عجز السلام العالمي، صحيفة الشعب اليومية، 22 أبريل 2022، متاح على: http://arabic.people.com.cn/n3/2022/0422/c31660-10087716.html
- محمد المنشاوي،أساطير أمريكا الخمس، صحيفة الشروق، 30 أكتوبر 2010، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate
- ـــــــــــــــــ، حين عصفت أمريكا بالعولمة، جريدة الشروق، 24 سبتمبر 2020، متاح على:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx
- محمد خليفة، قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي، صحيفة الخليج، 13 أغسطس 2017، متـاح على: www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/ca25d1a6
- محمد سعد أبو عامود، روسيا والصين.. نحو شراكة إستراتيجية، صحيفة الخليج، 7 يوليو 2016، متاح على: https://www.alkhaleej.ae
- محمد غروي، «دبلوماسية المساعدات» إستراتيجية ثلاثية الأبعاد، صحيفة إندبندنت عربية، 9 أبريل 2021، متاح على: https://www.independentarabia.com/node/209096

- محمد فايز فرحات، الصعود الصيني... ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية، جريدة الشرق الأوسط، 16يونيو 2019، متاح على: https://aawsat.com/home/article/1769166
- محمد كمال، «أقوى رجل في العالم»، صحيفة المصري اليوم، 29 أكتوبر2017، متاح على:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1211555
- ــــــــــ، «اختبارات أم انتخابات؟»، جريدة المصري اليوم، 20 مايو 2019.
- ــــــــــ، «التكيف مع التنين»، صحيفة الأهرام، القاهرة، 14 يونيو 2019.
- ــــــــــ، «التوازن الناعم»، صحيفة الأهرام، 9سبتمبر 2019.
- ــــــــــ، «الدور الأمريكي سيظل غائبًا»، صحيفة الأهرام، 19 مايو 2021، متاح على:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News
- ــــــــــ، «الديمقراطية بين القمة والوثيقة»، جريدة المصري اليوم، 14 ديسمبر 2021.
- ــــــــــ، «السياسة بخصائص صينية»، جريدة المصري اليوم، 29 يونيو 2021.
- ــــــــــ، «الصراع حول التكنولوجيا والقيم»، صحيفة الأهرام، 13 يناير 2021، متاح على:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News
- ــــــــــ، «ترامب ولكن»، صحيفة المصري اليوم، 21 أغسطس 2016، متاح على:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/997280
- ــــــــــ، «عبء الديمقراطية وفضائلها»، صحيفة الأهرام، 29 يونيو 2019.
- ــــــــــ، «ما بين القومية والعولمة»، صحيفة الأهرام، القاهرة، 19 أكتوبر 2018.
- ــــــــــ، «مصر بين أمريكا والصين»، صحيفة الأهرام، 30 ديسمبر 2021، متاح على:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News
- ــــــــــ، «من الإستراتيجية إلى البرجماتية»، صحيفة الأهرام، 10 مارس 2021، متاح على:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News
- ــــــــــ، «مَن سيقود العالم؟»، صحيفة المصري اليوم، 7 ديسمبر 2020.
- ــــــــــ، «نهاية المشروع الأمريكي»، صحيفة الأهرام، 8 سبتمبر 2021.
- ــــــــــ، «هل السياسة هزمت الاقتصاد؟»، جريدة الأهرام، 11يناير 2019، متاح على:
www.ahram.org.eg
- محمد محسن أبو النور، كيف تنظر أمريكا إلى مستقبلها، جريدة اليوم السابع، 13 أبريل 2017، متاح على: https://www.youm7.com/story/2017/4/13
- محمد نعمان جلال، العلاقات الصينية العربية في ظل المتغيرات الدولية: التعاون وفق المبادئ الخمسة.. وتأجيل الصراعات، مجلة آراء الخليج، 3 أبريل 2016، متاح على:
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view
- مصطفى كامل السيد، النموذج الصيني.. ما له وما عليه، جريدة الشروق، 29 ديسمبر 2014، متاح على: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx

- مقابلة: «مدير المجلس المصري للشؤون الخارجية: منتدى أمن الشرق الأوسط أتاح التعرف على مشاكل المنطقة للتعاون في حلها»، صحيفة الشعب اليومية، 4 ديسمبر 2019، متاح على:
https://arabic.people.com.cn
- منار الشوربجي، النظام العالمي في عهد ترامب، صحيفة البيان الإماراتية، 14 فبراير 2017، متاح على: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2017-02-14-1.2856637
- نورهان الشيخ، موسكو وواشنطن.. صراع سيبراني، صحيفة الخليج، 27 يونيو 2019، متاح على:
https://www.alkhaleej.ae
- مؤتمر الإنترنت العالمي بالصين يحشد آراء ثاقبة عالمية حول الحضارة الرقمية، صحيفة الشعب اليومية، 27 سبتمبر 2021، متاح على:
http://arabic.people.com.cn/n3/2021/0927/c31659-9901404.html
- هال براندز، «صراع الحضارات» لا مكان له في سياسية أميركا الخارجية، صحيفة الشرق الأوسط، 6 مايو 2019، متاح على: https://aawsat.com/home/article/1709206
- هاني محمد، أمريكا تستفز الصين مجددًا وتشعل أزمة بسبب البحر الجنوبي، جريدة اليوم السابع، 27 يناير 2017، متاح على: https://www.youm7.com/story/2017/1/27
- ــــــــــ، «نص كلمة الرئيس الصيني بالاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني العربي»، جريدة اليوم السابع، 11يوليو 2018، متاح على: https://m.youm7.com
- ــــــــــ، «12 ألف مسلم صيني يصلون إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج»، جريدة اليوم السابع، 8 أغسطس 2018، متاح على: https://www.youm7.com/story/2018/8/8/12
- هبه القدسي، ورائد جبر، «الخماسي النووي» يتعهد تقليص المخاطر الإستراتيجية في العالم، صحيفة الشرق الأوسط، 4 يناير 2022 متاح على: https://aawsat.com/home/article
- هل يعوض بايدن عن الأخطاء الكبيرة في اتفاق أوباما مع إيران؟، صحيفة أحوال تركية، 7 فبراير 2021، متاح على:
https://ahvalnews.com/ar/hl-ywwd-baydn-n-alakhta-alkbyrt-fy-atfaq-awbama-m-ayran/syast
- هند مختار، «انفوجراف العلاقات الاقتصادية الصينية المصرية تدعم الحزام والطريق»، جريدة اليوم السابع، 26أبريل 2019، متاح على: https://www.youm7.com/story/2019/4/26
- هينري كيسنجر، القيم الديمقراطية والسياسة الخارجية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (9268)، 13 أبريل 2004.
- وثيقة سرية: سياسة ترامب الجديدة تعزز دور الأسلحة النووية، صحيفة الوطن، 13 يناير 2018، متاح على: https://alwatannews.net/article/753502/World

5- دراسات وتقارير:

- أحمد قنديل، بعد الاتفاق الصيني - الإيراني.. هل تعزز بكين نفوذها في الشرق الأوسط؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 4 أبريل 2021، متاح على:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17101.aspx
- أحمد حمدون، تزايد ممارسات القوة الحادة في التفاعلات الدولية، مركز المستقبل للأبحاث وللدراسات المتقدمة، 16 أغسطس 2018، متاح على:
https://futureuae.com/ar/Release/ReleaseArticle/596/sharp-power
- إشكالية تايوان في العلاقات الأمريكية الصينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 15 أغسطس 2020، متاح على: https://www.ecssr.ae
- أندرو سكوبيل وعليرظا نادر، الصين في الشرق الأوسط التنين الحذر، مؤسسة راند للنشر، كاليفورنيا، 2016.
- إيمان زهران، هل ستسهم أمننة ارتدادات العولمة في إعادة هندسة النظام الدولي؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، 7أبريل 2020، متاح على: http://www.acrseg.org/41565
- إيمان فخري، قيادة المستقبل: هل تزيح بكين واشنطن وتصبح قوة سيبرانية عظمى؟، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 21 أبريل 2021، متاح على:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6246
- إيهاب خليفة، Cyber Defense: أبعاد التحول في إستراتيجية الدفاع الأمريكي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 3 يونيو 2014، متاح على:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/856/cyber-defense
- بلال العضايلة، قوى الشرق الصاعدة، مركز الفكر الإستراتيجي، 16 مارس 2019، متاح على:
https://strategiecs.com/ar/analyses/the-rising-powers-in-the-east
- التقرير الإستراتيجي العربي 2020، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2021.
- التقرير الإستراتيجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد (1)، 2019/2018.
- تقرير منشور حول: إدارة بايدن، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، مايو 2021، متاح على:
https://www.idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/5383/%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86.pdf
- تقرير منشور حول: «إنجازات وآفاق منتدى التعاون العربي الصيني»، معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية، ومركز دراسات منتدى التعاون الصيني العربي، شنغهاي، 9 مايو 2016، متاح على: https//eg.china-embassy.org/ara/rdxw/.../P020180614650176976828.doc

- تيموثي أرص ثي هيث وآخرون، «إعادة تطوير الصين وجـيش التحريـر الـشعبي»، مؤسـسة Rand للنشر، كاليفورنيا، 2016.
- جاغاناث بي باندا، ما الذي يعنيه توسيع بكين لطريق الحرير الرقمي بالنسبة للهند؟، مركز سمت للدراسات، 7 سبتمبر 2021، متاح على: https://smtcenter.net/archives/slider
- جمال عبد الجواد، اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط في عهد بايدن، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 24 يناير 2021، متاح على:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17047.aspx
- جهاد حمدي حجازي، العلاقات العربية - الصينية في الفترة من «2001-2015» - دراسة حالة (مصر)، المركز الديمقراطي العربي، 2 نوفمبر 2016، متاح على:
https://www.democraticac.de/?p=39327
- ريني كاستانيدا، مجالات تطور العلاقات الاقتصادية الصينية-الروسية ومستقبلها، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، متاح على: https://trendsresearch.org/ar/insight
- سكوت وارين هارولد وآخرون، التوصل إلى اتفاق مع الصين بشأن الفضاء الإلكتروني، مؤسسة راند للنشر، كاليفورنيا، 2016، متاح على:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1300/RR1335/RAND_RR1335z2.arabic.pdf
- سليم كاطع علي، الصين وتوظيف القوة الناعمة.. سياسة ما بعد الحرب الباردة، مركـز المـستقبل للدراسات الإستراتيجية، 12 يناير 2016، متاح على: https://www.mcsr.net/news210
- شاهر إسماعيل الشاهر، الحزب الشيوعي الصيني.. والدبلوماسية ذات الخصائص الصينية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 12 يونيو 2021، متاح على: http://www.acrseg.org/41883
- ــــــــــــــــ وهم الديمقراطية الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي، 11 سـبتمبر 2017، متاح على: https://democraticac.de/?p=49028
- شروتي غودبول، طبيعة النظام الدولي المتغيرة ودور الولايات المتحدة الأمريكية، مركز بروكنجز للدراسات، 13 يوليو 2018، متاح على: https://www.brookings.edu/blog/up-front
- شروق صابر، اتجاهات دراسة النظم السياسية في ضوء أزمة الديمقراطية الغربية، مركـز الأهـرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 3 فبراير 2019، متاح على:
https://acpss.ahram.org.eg/News/16842.aspx
- صدفة محمد محمود، توظيف القوى الكبرى دبلوماسية اللقاح.. الدوافع وحدود الفاعليـة، مركـز تريندز للبحوث والاستشارات، 31 أغسطس 2021، متاح على:
https://trendsresearch.org/ar/insight
- عبد المنعم السعيد، التنافس التعاوني: السيناريو الأرجح لعلاقـة بكـين وواشـنطن في 2022، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 21 ديسمبر 2021، متاح على:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item

- عبيد الحليمي، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة، المركز الديمقـراطي العـربي، 23 يونيو 2020، متاح على: https://democraticac.de/?p=67404
- عفاف محمد إسماعيل المليجي، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإرهـاب: دراسـة حالة «داعش في عهد أوباما «2008-2016»، المركـز الديمقـراطي العـربي، 24 فبرايـر 2018، متاح على: https://democraticac.de/?p=52522
- عمـرو عبـد العـاطي، الإسـتراتيجية الأمريكيـة لمكافحـة الإرهـاب 2018: حـدود التغـير والاستمرارية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 14 أكتوبر 2018، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/16726.aspx
- ـــــــــــــ، عودة القيادة: قراءة للوثيقة المؤقتـة لإسـتراتيجية الأمـن القـومي لإدارة بايدن، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 9مارس 2021، متاح على: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6128
- ـــــــــــــ، ياسـمين محمـود، عـودة أمريكـا: دلالات خطـاب الـسياسة الخارجيـة للرئيس جو بايدن، إنترريجورنال للتحليلات الإستراتيجية، 21 أبريل 2021، متاح على: https://www.interregional.com
- قمة الديمقراطية: هل تعود الأيديولوجيا إلى واجهة التنافس مع الصين؟، مركز الإنذار المبكـر، 3 يناير 2022، متاح على: https://ewc-center.com/2022/01/03
- محمد فايز فرحات، الانسحاب الأمريكي مـن الـشراكة عـبر المحـيط الهـادي.. أفـول العولـة الغربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 23 يناير 2018، متاح على : https://acpss.ahram.org.eg/News/16520.aspx
- ـــــــــــــ، التقارب الصيني-الروسي وتـأثيره على التوازنـات في الـشرق الأوسـط، مركـز الإمارات للسياسات، 8 فبراير 2021، متاح على: https://epc.ae/ar/home
- ـــــــــــــ، متى ستقوم الحرب في شبه الجزيرة الكورية؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 24 يناير 2017، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/16438.aspx
- محمد كمال، سياسة خارجية تبدأ من الداخل، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، 12أبريل 2021، متاح على: https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View
- مهران الشامي، «عقيدة أوباما» إستراتيجية إدارة أم حزب؟، مركز حرمـون للدراسـات المعـاصرة، 10 فبراير 2021، متاح على: https://www.harmoon.org/reports
- نوران شفيق، حوكمة الإنترنت: أبعاد الـصراع على إدارة الفـضاء الإلكـتروني، مركـز المـستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 12يوليو 2014، متاح على: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item
- نورهان الشيخ، «شراكات متوازنة: الإسـتراتيجية الـصينية في الـشرق الأوسـط»، مركـز روابـط، 5مارس 2016، متاح على: www.Rawabetcenter.com/archives/21910

- وليد عبد الحي، مستقبل العلاقات العربية الصينية حتى 2030، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 3 مارس 2022، متاح على: https://www.alzaytouna.net/2022/03/03
- ياسمين أيمن، استيعاب المخاطر: لماذا أنشأت الخارجية الأمريكية مكتب الفضاء السيبراني والسياسة الرقمية؟، إنترريجونال للتحليلات الإستراتيجية، 14 أبريل 2022، متاح على:
https://www.interregional.com
- يونس مؤيد يونس مصطفى، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للأمن السيبراني، مايو 2020، متاح على:
https://www.researchgate.net/publication/341529286_astratyjyt_alwlayat_almthdt_lamrykyt_llamn_alsybrany

6- الخطب والوثائق الرسمية:

- كلمة الرئيس «جو بايدن» أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، 21سبتمبر 2021، متاح على:
https://www.state.gov/translations/arabic
- كلمة الرئيس الصيني «شي جين بينغ» في جامعة الدول العربية، يناير 2016، متاح على:
http://arabic.people.com.cn/n3/2016/0122/c31660-9008096.html
- كلمة الرئيس «شي جين بينغ» في الحوار الرفيع المستوى للتنمية العالمية، وكالة أنباء شينخوا، 25 يونيو 2022، متاح على: http://arabic.news.cn/2022-06/25/c_1310632194.htm
- كلمة الرئيس «شي جين بينغ» في كلية أوروبا في بروج البلجيكية أبريل 2014، في «شي جين بينغ: حول الحكم والإدارة»، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الطبعة الأولى، المجلد الأول، 2014.
- كلمة الرئيس «شي جين بينغ» في المناقشة العامة للدورة الـ76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكالة أنباء شينخوا، 22 سبتمبر 2021، متاح على:
http://arabic.news.cn/2021-09/22/c_1310201785.htm
- كلمة الرئيس «شي جين بينغ» في مؤتمر القمة الرابعة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا مايو 2014، «شي جين بينغ: حول الحكم والإدارة»، المجلد الأول، في «شي جين بينغ: حول الحكم والإدارة»، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الطبعة الأولى، المجلد الأول، 2014.
- نص الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب 2018، متاح على الرابط التالي:
https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2018/10/NSCT.pdf
- وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، وكالة أنباء شينخوا، 13-1-2016، متاح على:
http://news.xinhuanet.com/Arabic

7- المواقع الإلكترونية:

- أحمد حمدي مسلم، كيف تطمح الصين لقيادة العالم بلعب دور أمريكا؟، موقع منشور، 11 يونيو 2016، متاح على:
https://manshoor.com/politics-and-economics/china-leads-world-economy

- أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط.. حدود التغير، موقع مجلة السياسة الدولية، 22 يناير 2017، متاح على: http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx
- ارتفاع التجارة الخارجية للصين 3.4٪ في عام 2019، CGTN، 15 يناير 2019، متاح على: https://arabic.cgtn.com/n/BfJAA-EA-DIA/DADIIA/index.html
- إستراتيجية أمريكية جديدة للحد من الأسلحة النووية، موقع DW، 6 أبريل 2010، متاح على: https://www.dw.com/ar
- إسلام يحيى، «مدير البنك الآسيوي «جين لي تشون»: البنك الآسيوي للاستثمار ينوى إتباع نهج حصيف في التمويل»، 11فبراير 2019، وكالة رويترز، متاح على: https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1Q02BN
- إسلام شحته، الصين تطلب الوساطة بين الهند وباكستان لحماية استثماراتها، العين الإخبارية، 4 مايو 2017، متاح على: https://al-ain.com/article/china-india-pakistan-investment
- ـــــــــــ، ميانمار ترفض وساطة الصين في النزاع مع بنجلاديش بسبب الروهينجا، العين الإخبارية، 3 مايو 2017، متاح على: https://al-ain.com/article/Myanmar-china-conflict-bangladesh-over-rohingya
- أ.ش.أ، «الصين ترفض موقف التحالف الأمريكي-الياباني بشأن جزر دياويو»، موقع مصراوي، 24 أبريل 2014، متاح على: https://www.masrawy.com/news/news_reports/details/2014/4/24
- ـــــ، «الصين تعارض تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون هونج كونج»، موقع مصراوي، 9 أغسطس 2021، متاح على: https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2021/8/9
- أندرو جيفن، حملة باراك أوباما على الإرهاب الدولي، موقع إسلام ديلي، 11 أكتوبر 2013، متاح على الرابط التالي: http://www.islamdaily.org/ar/democracy/11670.article.htm
- أول تدريبات بحرية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، RT عربي، 3 أغسطس 2018، متاح على: https://arabic.rt.com/world
- باربرا بليت آشر، كيف سيغير جو بايدن السياسة الخارجية لأمريكا؟، بي بي سي عربية، 19 أكتوبر 2020، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-54591346
- بايدن يدعو إلى مقاربة «براغماتية» في مسألة كوريا الشمالية «الصعبة»، فرنسا 24، 22 مايو 2021، متاح على: https://www.france24.com/ar
- بـ«دبلوماسية الأقنعة».. بكين تهدد نفوذ واشنطن في آسيا، سكاي نيوز عربية، 19 أبريل 2020، متاح على: https://www.skynewsarabia.com/wor+ld
- بهاء العوام، أوباما النادم وإيران الحالمة، موقع العين الإخبارية، 22 نوفمبر 2020، متاح على: https://al-ain.com/article/obama-regret-dreamy-iran

- بيان صحفي حول: الجولة الثالثة للحوار الإستراتيجي بين جمهورية الصين الشعبية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية»، موقع وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، 17يناير 2014، متاح على: http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t1121460.shtml
- بين أوباما وترامب.. هل يمكن أن ينتهج بايدن نهجا مختلفا بشأن إيران؟، موقع DW، 7 فبراير 2021، متاح على: https://www.dw.com/ar
- التبادلات الثقافية الصينية - العربية عريقة ومستمرة عبر التاريخ، منتدى التعاون الصيني العربي، 23مايو 2012، متاح على: https://www.fmprc.gov.cn/zalt/ara/dwjbzjhy/t934317.html
- تحاربتا، ثم تقاربتا.. هل تتحالف روسيا والصين ضد أمريكا؟، عربي بوست، 30 يناير 2022، متاح على: https:// arabicpost.net
- تدويل الرنمينبي.. نتيجة حتمية لتطور الاقتصاد الصيني، بوابة الأهرام، 7سبتمبر 2021، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2947984.aspx
- تدريب عابر بين القوات البحرية الصينية والمصرية بالبحر المتوسط، شبكة الصين، 22 أغسطس 2019، متاح على: http://arabic.china.org.cn
- ترحيب أوروبي بخطة أوباما لمكافحة تغير المناخ، موقع dw، 4 أغسطس 2015، متاح على: https://www.dw.com/ar
- تعليق: تحقيق الأمن النووي يتطلب تضافر جهود جميع الدول لمكافحة الإرهاب النووي، وكالة أنباء شينخوا، 31 مارس 2016، متاح على: http://arabic.news.cn/2016-03/31/c_135240490.htm
- تعليق شينخوا: مبادرة الحزام والطريق تحقق زخما في وسط أوقات تسودها التحديات، وكالة أنباء شينخوا، 29 أبريل 2021، متاح على: http://arabic.news.cn/2021-04/29/c_139914138.htm
- تعليق: للولايات المتحدة:بحر الصين الجنوبي ليس الكاريبي، وكالة أنباء شينخوا، 11 يوليو 2017، متاح على: http://arabic.news.cn/2016-07/11/c_135502585.htm
- تمارا برو، «مساهمة الصين في عمليات حفظ السلام»، موقع الصين بعيون عربية، 24 أبريل 2019، متاح على: https://www.chinainarabic.org/?p=44106
- التنمية الخضراء لمبادرة «الحزام والطريق»، نظرة على كيفية حماية الصين للبيئة المحلية في مشاريع التعاون الصينية العربية، CGTN عربية، 18 نوفمبر 2021، متاح على: https://arabic.cgtn.com/n/BfJEA-CcA-EIA/GefIcA/index.html
- جبهات سيبرانية.. «هاكرز» يدخل الحرب الأوكرانية، موقع العين الإخبارية، 11 مارس 2022، متاح على: https://al-ain.com/article/ukraine-russia-war-hackers-conflict
- جمال عبد الجواد، عودة التنافس الإستراتيجي بين القوى الكبرى، صحيفة البيان، 21 فبراير2019، متاح على: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-02-21

- جوناثان ماركوس، العلاقات الأمريكية الصينية بعيدا عن كليشيهات الرحب الباردة، بي بي سي عربية، 18 مارس 2021، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-56428623
- جوو هوادونج، نحو إنشاء طريق الحرير الرقمي، موقع nature، 7 أكتوبر 2019، متاح على: https://arabicedition.nature.com/journal/2019/10/7
- حسن أبو طالب، نحو عالم بدون هيمنة غربية، موقع مجلة السياسة الدولية، 13 ديسمبر 2015، متاح على: http://www.siyassa.org.eg/News/6498.aspx
- حسين أبو نادر، القطب الأوحد وإدارة النزاعات، شبكة النبأ المعلوماتية، 23 أكتوبر 2018، متاح على: https://annabaa.org/arabic/books/16989
- دونالد ترامب يعلن انسحاب بلاده من المعاهدة الدولية للأسلحة، فرنسا 24، 27 أبريل 2019، متاح على: https://www.france24.com/ar/201904
- رانيا صابر، حين تحكُم «الصين» الشبكة العنكبوتية، الهيئة العامة للاستعلامات، 18سبتمبر 2018، متاح على: https://www.sis.gov.eg/Story
- رضا البوادري، سفير الإمارات في بكين لـ«الرؤية»: 200 مليار دولار التبادل التجاري المأمول مع الصين بحلول 2030، موقع رؤية، 4 نوفمبر 2021، متاح على: https://www.alroeya.com
- روسيا والصين تعدان 90 مشروعا استثماريا بقيمة 150 مليار دولار، موقع Rt، 9 سبتمبر 2021، متاح على: https://arabic.rt.com/business
- الرئيس الصيني شي جين بينغ: كيف يسهم ماضي بلاده في تشكيل رؤيته للعالم، بي بي سي عربية، 27 أكتوبر 2021، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world
- ______________: لقاء «سيكا» يساهم في الأمن الإقليمي، وكالة أنباء شينخوا، 28يونيو 2017، متاح على: http://arabic.news.cn/2017-06/28/c_136401664.html
- رئيس الصين: على «شنغهاي للتعاون» منع التدخل في شؤون المنطقة ودفع «طالبان» لتشكيل حكومة معتدلة، عربيةRt، 17 سبتمبر 2019، متاح على: https://arabic.rt.com/world
- رئيس الصين يحذر من «عواقب كارثية» لأي مواجهة عالمية، موقع العربية، 17 يناير 2022، متاح على: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2022/01/17
- سالي إسماعيل، وصول الصين للحياد الكربوني قبل 2060 يعود بالنفع على العالم، موقع الطاقة، 29 سبتمبر 2019، متاح على: https://attaqa.net/2021/09/29
- ستيفاني نيبيهاي، الصين تحث أمريكا وروسيا على خفض ترسانتهما النووية، وكالة رويترز، 11 يونيو 2021، متاح على: https://www.reuters.com/article/china-nuclear-ia7-idARAKCN2DN0ZC
- سعود كاتب يحذر من القوة الحادة كأداة للتصنيفات الدولية الهلامية، موقع المواطن، 30 يوليو 2021، متاح على: https://www.almowaten.net/2021/7
- السعودية تدفع بوساطة صينية مع «الحوثيين»، موقع الخبر اليمني، 24 مارس 2022، متاح على: https://alkhabaralyemeni.net/2022/03/24/165552

- سوار سويهي، قمة كوب 26: الصين والولايات المتحدة الأمريكية تتوصلان إلى اتفاق «مفاجئ» لتعزيز التعاون المناخي، فرانس 24، 11 نوفمبر 2021، متاح على:
https://www.france24.com/ar
- سياسة إدارة بايدن تجاه كوريا الشمالية، 12 نوفمبر 2020، متاح على:
https://world.kbs.co.kr/service/contents_view.htm?lang=a&menu_cate=northkorea&id=&board_seq=393924
- سيف الدين ناصر، «السلام من خلال القوة» Peace through strength، موقع كتابات، متاح على: https://kitabat.com/2017/11/02
- صندوق طريق الحرير (الحزام والطريق)، شبكة الصين، 21 أبريل 2017، متاح على:
www.Arabic.china.org.cn
- الصين تأسف على قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف الصين دولة تتلاعب بالعملة، وكالة أنباء شينخوا، 6 أغسطس 2019، متاح على: http://arabic.news.cn/mymc/index.html
- الصين تتعهد بمنح قروض بقيمة 20 مليار دولار لدول عربية»، موقع CNN العربية، 10يوليو 2018، متاح على:
https://arabic.cnn.com/business/article/2018/07/10/bus-10-72018-china-arab-countries-debts-imports
- الصين تتقاسم ثمار التنمية الخضراء مع شركائها بمبادرة الحزام والطريق، وكالة أنباء شينخوا، 6 ديسمبر 2021، متاح على: http://arabic.news.cn/2021-12/06/c_1310354624.html
- الصين تدعو إلى ضبط النفس في ما يتعلق بالقضية النووية لشبه الجزيرة الكورية، وكالة أنباء شينخوا، 26 مارس 2022، متاح على: http://arabic.news.cn/2022-03/26/c_1310530330.html
- الصين تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى رؤية الطبيعة متبادلة النفع للعلاقات الثنائية بشكل صحيح، وكالة أنباء شينخوا، 13 نوفمبر 2021، متاح على:
http://arabic.news.cn/2021-11/13/c_1310307587.html
- الصين تريد بناء مجتمع الفضاء الإلكتروني العالمي، البوابة العربية للأخبار التقنية، 23 نوفمبر 2020، متاح على: https://aitnews.com/2020/11/23
- الصين تصدر كتابًا أبيض بشأن التعاون الصيني الأفريقي في العصر الجديد، CGTN عربية، 26 نوفمبر 2021، متاح على: https://arabic.cgtn.com/n/BfJEA-CcA-GIA/GfcecA/index.html
- الصين تصدر كتابًا أبيض حول التعاون الصيني الأفريقي في العصر الجديد، وكالة أنباء شينخوا، 26 نوفمبر 2021، متاح على: http://arabic.news.cn/2021-11/26/c_1310333886.htm
- الصين تصدر وثيقة السياسة الثانية حول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، CCTV العربية، 25 نوفمبر 2016، متاح على:
http://arabic.cctv.com/2016/11/25/VIDEb35IH1DOYsvS1bQOgr7q161125.shtml
- الصين تعارض بحزم العقوبات الأمريكية ضد إحدى شركاتها، وكالة أنباء شينخوا، 24 يوليو 2019، متاح على: http://arabic.news.cn/mymc/index.html

- الصين تعفي السودان من ديونها حتى 2018، سكاي نيوز عربية، 14سبتمبر 2018، ، متاح على:
https://www.skynewsarabia.com
- الصين تقول أمريكا أصبحت «مدمنة انسحاب» بعد قرارها الانسحاب من منظمة الصحة العالمية، وكالة رويترز، 1 يونيو 2020، متاح على:
https://www.reuters.com/article/health-coronavirus-china-usa-ia3-idARAKBN238252
- الصين توفر منصة جديدة لإيجاد سبل تحقيق الأمن في منطقة الشرق الأوسط، وكالة أخبار شينخوا، 29 نوفمبر 2019، متاح على: https://arabic.news.cn
- الصين عن مقتل البغدادي: تقدم في محاربة الإرهاب، بوابة أخبار اليوم، 8نوفمبر 2019، متاح على: https://akhbarelyom.com
- الصين: نرفض أي اتصالات رسمية بين أمريكا وتايوان، سبوتنيك عربي، 15 أبريل 2021، متاح على: https://arabic.sputniknews.com/20210415/%.html
- الصين والدول العربية تتكاتفان لخلق مستقبل أفضل، وكالة أنباء شينخوا، 227 ديسمبر2021، متاح على: http://arabic.news.cn/2021-12/27/c_1310396268.htm
- الطريق إلى إزالة الفقر وفقًا للخصائص الصينية، سفارة جمهورية الصين الشعبية، 18 مارس 2021، متاح على:
http://sd.china-embassy.org/ara/xwdt/202110/t20211031_10413632.html
- عبد المنعم درار، مجموعة بريكس تدشن بنك التنمية الجديد في شنغهاي، وكالة رويترز، 21يوليو 2015، متاح على:
https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0PV1LM20150721
- عزة الراوي، 19.7 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين مصر والصين خلال 2021، موقع البوابة نيوز، 3 فبراير 2022، متاح على: https://www.albawabhnews.com/4517418
- العلاقات الصينية الفلسطينية على مدى ثلاثين عامـا... موقف ثابت برؤية جديدة»، بوابة الأهرام، 21 نوفمبر 2018، متاح على: http://gate.ahram.org.eg/News/2057232.aspx
- علي الدين هلال، بايدن وقيادة أمريكا للعالم، موقع العين الإخبارية، 23 فبراير 2021، متاح على: https://al-ain.com/article/biden-america-leading-world
- ـــــــــــــ، التعاون الصيني الروسي وتغيير النظام الدولي، العين الإخبارية، 29 أغسطس 2018، متاح على: https://al-ain.com/article/china-russia-cooperation-changing
- ـــــــــــــ، الصين في عيون الإدارة الأمريكية الجديدة، موقع العين الإخبارية، 6 مارس 2021، متاح على: -ain.com/article/china-eyes-new-us-administration
- ـــــــــــــ، الصين وأمريكا في مُعادلة النظام الدولي، موقع العين الإخبارية، 24 يوليو 2017، متاح على:
https://al-ain.com/article/china-and-america-in-the-equation-of-the-international-system

- ـــــــــــــــ، عودة الدبلوماسية والمسكوت عنه في خطاب بايدن، موقع العين الإخبارية، 13 فبراير 2021، متاح على: https://al-ain.com/article/silence-about-it-in-biden-s-speech
- ـــــــــــــــ، هل ينشأ نظام دولي جديد بعد كورونا، موقع العين الإخبارية، 16 مايو 2020، متاح على: https://al-ain.com/article/international-emerging-corona
- ـــــــــــــــ، وثيقة بايدن عن الأمن القومي الأمريكي، موقع العين الإخبارية، 13 مارس 2021، متاح على: https://al-ain.com/article/biden-document-national-security
- عماد عنان، بدعم الشرعية في اليمن:صفحة جديدة في العلاقات الصينية السعودية، موقع نون بوست، 3ديسمبر 2016، متاح على: https://www.noonpost.com/content/15439
- عمار قط، العالم بين فكي تهديدات «القوة الحادة» و«القوة الناعمة»، 29 يناير 2018، متاح على: https://arabic.euronews.com/2018/01/29/soft-sharp-power-russia-china
- عمان تجري مناورات عسكرية مشتركة مع الصين، موقع الخليج أونلاين، 22يونيو 2017، متاح على: www.alkhaleejonline.net/articles
- عمرو عبد العاطي، «اللا قطبية»: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية، موقع مجلة السياسة الدولية، 2 أغسطس 2011، متاح على: http://www.siyassa.org.eg/News/1571.aspx
- غنوة كنان، العولمة 2.. ملامح نظام عالمي جديد يتشكل، موقع صحيفة الرؤية، 9 أغسطس 2021، متاح على: https://www.alroeya.com/60-64/2234337-
- فاطمة لمحرحر، الثقافة وأثرها في صنع السياسة الخارجية الصينية، الجريدة، 23 سبتمبر 2021، متاح على: https://www.aljarida.com/articles/1632328066576571900
- فريد غا يرلي، «الصين تضخ 15 مليار دولار في السودان»، موقعArabic RT، 26 أغسطس 2017، متاح على: https://arabic.rt.com/business/895793
- فهد المضحكي، بحر الصين الجنوبي والصراع الأمريكي - الصيني، 24 أكتوبر 2020، مؤسسة الأيام للنشر، البحرين، متاح على: https://www.alayam.com/Article/courts-article
- ـــــــــــــــ، عن المقاطعة الدبلوماسية الأمريكية لأولمبياد بكين، مؤسسة الأيام للنشر، البحرين، 29 يناير 2022، متاح على: https://www.alayam.com/Article/courts-article
- فوزي بن جامع، توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فرانس 24، 15 يناير 2021، متاح على: https://www.france24.com/ar
- قوه شياو يينغ، «القوة الناعمة الصينية في الوطن العربي»، متاح على: www.monliban.org
- كيت أبينيت، العالم يرحب بعودة أمريكا لاتفاق باريس للمناخ ويجهز قائمة أمنيات بايدن، وكالة رويترز، 21 يناير 2021، متاح على: https://www.reuters.com/article/usa-climate-ye6-idARAKBN29Q0UX

- ليلى عبد الحميد، قائد البحرية الصينية يصل القاهرة لبحث سبل دعم علاقات التعاون العسكري بين بلاده ومصر، بوابة الأهرام، 10مايو 2016، متاح على:
http://gate.ahram.org.eg/News/977095.aspx
- ما هو موقف الصين من «التحالف النووي الثلاثي» بين أمريكا وبريطانيا وأستراليا؟، سبوتنيك عربي، 26 نوفمبر 2021، متاح على:
https://arabic.sputniknews.com/20210919/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-.html
- مباحثات سعودية- صينية لتعزيز التعاون العسكري، موقع العربية، 27 مارس 2019، متاح على: https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today
- مبادرة صينية لقواعد عادلة لتحقيق أمن البيانات وإدارة الأمن الرقمي العالمي، بوابة الأهرام، 24سبتمبر 2020، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2485100.aspx
- محمد أبو حامد، العلاقات الصينية الفلسطينية: تاريخ حافل من العلاقات يمكن البناء عليه، وكالة معا الإخبارية، 1ديسمبر 2018، متاح على:
https://www.maannews.net/Content.aspx?id=968820
- المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، متاح على:
http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2014-11/18/content_34277189.html
- المثابرة وعقلية التعاون متبادل النفع أساس لمحادثات تجارية بناءة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكالة أنباء شينخوا، 1 أغسطس 2019، متاح على:
http://arabic.news.cn/mymc/index.html
- محمد السعيد، دبلوماسية الدرونز، دبابير الصين القاتلة تغزو الشرق الأوسط، موقع ميدان، مركز الجزيرة للدراسات، 14يونيو 2018، متاح على:
https://midan.aljazeera.net/reality/politics/2018/6/14
- محمود إبراهيم، ماذا تعرف عن مبدأ أوباما، موقع دوت مصر، 31 مايو 2015، متاح على:
http://www.dotmsr.com/news
- محمود منير، الصين والعرب.. التنمية بديلًا للديمقراطية، موقع عمان نت، 29 أكتوبر 2021، متاح على: https://ammannet.net
- مصر تنضم إلى بنك التنمية الجديد لبريكس، وكالة أنباء شينخوا، 29 ديسمبر2021، متاح على:
http://arabic.news.cn/2021-12/29/c_1310400101.htm
- مصر عضو مؤسس بالبنك الآسيوي للاستثمار»، موقع سكاي نيوز عربية، 16أبريل 2015، متاح على: https://www.skynewsarabia.com/business/738615
- معجزة إنسانية.. الصين خالية من الفقر المدقع، موقع الميادين، 25 فبراير 2021، متاح على:
https://www.almayadeen.net/news/economic
- مفهوم الأمن النووي الصيني، معرفة الصين، 5 ديسمبر 2016، متاح على:
http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2016-12/05/content_39852224.htm

- مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، 2 أبريل 2011، متاح على: https://www.studies.aljazeera.net
- مقالة خاصة: ارتفاع حجم التجارة بين الصين والدول العربية إلى 28٪ في عام 2018بفضل الحزام والطريق»، وكالة أنباء شينخوا، 8 مايو 2019، متاح على:
http://arabic.news.cn/2019-05/28/c_138096737.htm
- مقالة خاصة: بعد 50 عامًا من استعادة مقعدها الشرعي.. الصين ما تزال ملزمة بدفع قضية الأمم المتحدة، وكالة أنباء شينخوا، 25أكتوبر 2021، متاح على:
http://arabic.news.cn/2021-10/25/c_1310267208.html
- مقالة خاصة: التبادلات بين الشعبين تدفع العلاقات الصينية - الأمريكية، وكالة أنباء شينخوا، 22 يونيو 2015، متاح على: http://arabic.news.cn/big/2015-06/22/c_134346073.htm
- مقالة خاصة: دبلوماسية شي بشأن الجوار تصيغ مجتمع مصير مشترك أوثق، وكالة أنباء شينخوا، 11يونيو 2019، متاح على: http://arabic.news.cn/2019-06/11/c_138132025.htmL
- مقالة خاصة: الصين وآسيان تخلقان مجتمع مصير مشترك على طول الحزام والطريق، وكالة أنباء شينخوا، 29 سبتمبر 2019، متاح على:
http://arabic.news.cn/2019-09/24/c_138416177.html
- مقالة خاصة: العلاقات الصينية العربية تجني ثمارا وافرة منذ زيارة الرئيس شي للشرق الأوسط»، وكالة أنباء شينخوا، 31يناير 2018، متاح على:
http://arabic.news.cn/2018-01/31/c_136939222.htm
- ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا قصوى على الصين أمر لا جدوى منه، وكالة أنباء شينخوا، 3 أغسطس 2019، متاح على: http://arabic.news.cn/mymc/index.html
- منتدى شيانغشان يعطي «وصفة صينية «لحماية السلام العالمي، موقع العربية، 23 أكتوبر 2019، متاح على: www.arabic.cri.cn
- من صدام الحضارات إلى حوار الحضارات: قراءة نقدية في مقولة هنتغنتون، موقع مجلة نواة، 20 مارس 2005، متاح على: https://nawaat.org/2005/02/20/huntington-clash-of-civilizations
- منطقة التجارة الحرة بين الصين وروسيا تفتح تجارة حدودية لـ 14 دولة أخرى، وكالة أنباء شينخوا، 26 مارس 2020، متاح على: http://arabic.news.cn/2020-03/26/c_138919062.html
- موقف الصين من قضية الروهينجا، موقع تركستان تايمز، متاح على:
https://turkistantimes.com/ar/news-2764.html
- منى الشقاقي، بوتين «صديق الصين المفضل».. فهل قربت أميركا خصميها؟، موقع العربية، 7 يونيو 2019، متاح على:
https://www.alarabiya.net/arab-and-world/american-elections-2016/2019/06/07
- مهدي كريم، بسبب مخاوف من اللقاحات.. تعثر دبلوماسية اللقاحات الصينية في جنوب شرق آسيا، موقع أخبار الآن، متاح على: https://www.akhbaralaan.net/news/world/2022/03/28

- المولدي بن علية، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: العولمة والعولمة الجديدة، موقع السفير العربي، 2 يوليو 2019: https://assafirarabi.com/ar/26240/2019/07/02
- ميثاق بيات ألضيفي، أمريكا والإستراتيجية السيبرانية، شبكة النبأ المعلوماتية، 26 ديسمبر 2018، متاح على: https://annabaa.org/arabic/informatics/17712
- نادية الجويلي، الصين تفتتح أول قاعدة عسكرية دولية في جيبوتي، وكالة رويترز، ا أغسطس 2017، متاح على: https://ara.reuters.com
- نارايانابا جاناردهان، بكين تبدي اهتمامًا متزايدًا بإدارة الصراع الإقليمي، معهد الخليج،22 ديسمبر 2020، متاح على: https://agsiw.org/ar/beijing-signals-growing-interest-in-regional-conflict-management-arabic
- نبيل سرور، الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح، موقع الجيش اللبناني، متاح على: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
- نائب وزير الخارجية: الصين تواصل الإسهام في الحوكمة النووية العالمية، وكالة أنباء شينخوا، 4 يناير 2022، متاح على: http://arabic.news.cn/2022-01/04/c_1310407522.htm
- نور سلطان، إلى أي مدى تقلق الصين على مصالحها التجارية مع كازاخستان؟.. بكين تجيب، موقع تركيا الآن، 6 يناير 2022، متاح على: https://www.turkeynow.news/politics/2022/1/6
- هبة المنسي، الحزام والطريق.. تطلعات الصين لدمج الاقتصاد العالمي، موقع الوطن العربي، 25 أبريل 2019، متاح على: https://alwatanalarabi.com
- هونغ كونغ: الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها يدينون قانونًا صينيًا للأمن، بي بي سي عربية، 28 مايو 2020، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-52842881
- واشنطن «تأمل» بدء محادثات مع بكين للحد من التسلح قريبًا، العين الإخبارية، 16 ديسمبر 2021، متاح على: https://al-ain.com/article/us-hopes-control-china-soon
- وزير الخارجية الصيني: الهدف الحقيقي لإستراتيجية إندو-باسيفيك الأمريكية هو إنشاء نسخة للناتو في المنطقة، وكالة أنباء شينخوا، 7مارس 2022، متاح على: http://arabic.news.cn/2022-03/07/c_1310504465.html
- وزير الخارجية الصيني يدعو إلى التعاون بدلًا من فك ارتباط العلاقات الصينية-الأمريكية، وكالة أنباء شينخوا، 6 أغسطس 2020، متاح على: http://arabic.news.cn/mymc/index.html
- وزير الخارجية الصيني يكشف مقترحًا من 4 نقاط لحل القضية السورية، بوابة الأهرام، 18 يوليو 2021، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2869535.aspx
- الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مخرب للسلام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وكالة أنباء شينخوا، 16 سبتمبر 2019، متاح على: http://arabic.news.cn/2021-09/16/c_1310192148.htm
- وو سِيْ كَهْ، التبادل الحضاري والتعلم المتبادل يدفع الازدهار المشترك بين الصين والدول العربية، منتدى التعاون الصيني العربي، 4 يونيو 2016، متاح على: http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/rwjl/t1669310.html

ثانيًا- الأجنبية:

1- Official Documents and Speeches:

- Antony J. Blinkin, "The Administration's Approach to the People's Republic of China", The George Washington University, May 26, 2022, Available at: https://www.state.gov/the-administrations-approach-to-the-peoples-republic-of-china
- China Releases white paper on facts and its position on trade friction with U.S., Embassy of the People's Republic of China in Jamaica, September 26, 2018, Available at: http://jm.chineseembassy.org/eng/xw/201809/t20180926_4273374.html
- China: Democracy That Works, The Embassy of the People's Republic of China in the United States Of America, December 12,2021, Available at: http://www.chinaembassy.org/eng/zgyw/202112/t20211204_10462468.htm
- China's Military Strategy, Xinhua News, May 26,2015,Available at: http://news.xinhuanet.com/english/china
- Indo - Pacific Strategy of The United States, The White House, February 2022, Available at: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2022/02/11/fact-sheet-indo-pacific-strategy-of-the-united-states
- Joint Statement of the Russian Federation and the People's Republic of China on the International Relations Entering a New Era and the Global Sustainable Development, February 4, 2022, Available at: http://en.kremlin.ru/supplement/5770
- Interim National Security Strategic Guidance, White House. 2021: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf
- National Security Strategy of the United States Of America, The White House, February 2015, Available at: https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf
- National Security Strategy of the United States Of America, The White House, December 2017, https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf
- Summary of the 2018 National Defence Strategy of the United States of America Sharpening the American Military's Competitive Edge, Department of Defence 2018, https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf

2- Books:

- Arlene B. Tickner and Ole Waever (eds), International Relations Scholarship Around the World, London/New York: Routledge, 2009.
- Capaldo, Giuliana Ziccardi, The Global Community Yearbook of International Law and Jurisprudence 2017, United Kingdom, Oxford University Press, 2018.
- Daniel A. Bell and Sun Zhe,Ancient Chinese Thought, Modern Chinese Power, eds. (New Jersey: Princeton University Press, 2011).
- G. John Ikenberry, After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars, Princeton University Press, 2001.
- Henry Kissinger, Diplomacy, Simon & Schuster, New York, 1994.
- John J. Mearsheimer, "The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities", (New Haven: Yale University Press, 2018).

- JonathanFulton, "China's Relations with the Gulf Monarachies", (London: Routledge), 2018.
- Pekkanen S., Ravenhill J., Foot R. (eds.), The Oxford Handbook of the International Relations of Asia, Oxford: Oxford University Press, 2014.
- Stuenkel O, Post-Western World: How Emerging Powers are Remaking Global Order, Cambridge: Polity, 2016.
- Andrew T.H. Tan, Handbook on the United States in Asia: Managing Hegemonic Decline, Retaining Influence in the Trump Era, United Kingdom, Edward Elgar Publishing, 2018.
- Thomas W. Robinson and David Shambaugh (eds), Chinese Foreign Policy - Theory and Practice, Oxford: Clarendon Press, 1994.
- Yan X, Ancient Chinese Thought, Modern Chinese Power. Princeton: Princeton University Press, 2011.
- Yan Xuetong and Zhe, Sun (eds), Ancient Chinese Thought, Modern Chinese Power, trans. Ryden, E. (New Jersey: Princeton University Press, 2011).
- Yong-Soo Eun, Pluralism and Engagement in the Discipline of International Relations, Palgrave Macmillan, Singapore, 2016.
- Wang Gungwu and Zheng Yongnian (eds), China and the New International Order, (London: Routledge, 2008).

3- Periodicals:

- Angela Poh & Mingjiang Li, "A China in Transition: The Rhetoric and Substance of Chinese Foreign Policy under Xi Jinping", Asian Security Journal, Feb 17, 2017, Available at: https://www.tandfonline.com/doi/fasi2o
- Benjamin Tze Ern Ho, "Chinese Thinking about International Relations From Theory to Practice", Asia policy,Vol.14,No3, July 2019.
- Denghua Zhang, The Concept of "Community of Common Destiny" in China's Diplomacy: Meaning, Motives and Implications, Asia & the Pacific Policy Studies Journal, Vol. 5, No. 2, March 2018.
- Feng Zhang, 'The Tsinghua Approach and the Inception of Chinese Theories of International Relations, Chinese Journal of International Politics, Vol.5, No.1, 2012.
- Francis Fukuyama, "Huntington's Legacy", The American Interest, Volume 14, Number 2, November/December 2018.
- Guoji Zhengzhi Kexue, "Reflections On The Thinking Set In the Study Of Chinese Foreign Policy", (Quarterly Journal of International Politics), No.3, 2013.
- Hung-Jen Wang, Being Uniquely Universal: building Chinese international relations theory, Journal of Contemporary China ,Vol. 22, Jan 2013 - Issue 81, Available at: https://doi.org/10.1080/10670564.2012.748969
- Hun Joon Kim, "Will IR Theory with Chinese Characteristics be a Powerful Alternative", The Chinese Journal of International Politics, Vol. 9, No. 1, 2016.
- Li Chenyang and Yang Xiangzhang, China's Cooperation with Neighboring Developing Countries Achievements and Challenges Ahead, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 5, No. 1, 2019.
- Mel Gurtov, "The Uncertain Future of a (New Type) of US-China Relationship", The Asia-Pa cific Journal, Vol.11, No. 52, 2013.

- Nele Noesselt, "Revisiting the Debate on Constructing a Theory of International Relations with Chinese Characteristics", The China Quarterly, Vol. 222, June 2015.
- Shahi D., Ascione G. Rethinking the absence of post-Western International Relations theory in India: "Advaitic monism as an alternative epistemological resource", European Journal of International Relations, Vol. 22, No. 2, 2016.
- Thøger Kersting Christensen, 'Joining the Club' The place of a Chinese School in the Global IR Academy, Asia In Focus, Nias - Nordic Institute of Asian Studies, Copenhagen, Issue 7, Summer 2019.
- Thuy.T, Do, "China's rise and the 'Chinese dream' in international relations theory, Global Change", Peace & Security Journal ,Vol. 27, Feb 2015, Issue 1, Available at: https://doi.org/10.1080/14781158.2015.995612.
- Tsai Tung-chieh and Hung Ming-te, (Constructing and competing for soft power in Southeast Asia between the US and China), Prospect Quarterly,Vol. 10, No. 1, January 2009.
- Yaqing Qin, "Development of International Relations theory in China: progress through debates", International Relations of the Asia-Pacific, Oxford, Vol. 11, April 2011.
- Yaqing Qin, "Development of International Relations Theory in China", International Studies, Vol. 46, No. 2, 2009.
- Zhao Tingyang, "Rethinking Empire from a Chinese Concept 'All-under-Heaven' (Tian-xia)", Social Identities,Vol.12, No. 1, January 2006.

4- Studies:

- Amitav Acharya, and Barry Buzan, Why Is There No Non Western International Relations, International Relations of the Asia-Pacific, Volume 17, Issue 3, September 2017, Available at: https://doi.org/10.1093/irap/lcx006
- Amitav Acharya, Global International Relations (IR) and Regional Worlds, International Studies Quarterly, Vol. 58, No. 4, 2014.
- Amy Chang, Warring State: China's Cybersecurity Strategy (Washington, Center for a New American Security, December 2014).
- Bobo Lo,The Sino-Russian Partenership and Global Order, China International Strategy Review, December 8, 2020, Available at: https://link.springer.com/article/10.1007/s42533-020-00063-7
- Cheng Li and Ryan McElveen,The deception and detriment of US-China cultural and educational decoupling, October 14, 2020, Available at: https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/10/14/the-deception-and-detriment-of-us-china-cultural-and-educational-decoupling
- Dunne T., Hansen L., Wight C.,'The end of International Relations theory?' European Journal of International Relations, Vol. 19, No.(3), 2013.
- Flynt Leverett & Wu Bingbing, "The New Silk Road and China' s Evolving Grand Strategy", The China Journal, No. 77, November 14, 2016.
- Gerald Chan, Toward an International Relations Theory with Chinese Characteristics?, Issues & Studies,, Vol.34, No.6, 1998.
- Gustaaf Geeraerts & Men Jing, International Relations Theory in China, Global Society, Vol 15, No 3, 2001, Available at: https: //www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080

- Ho, Benjamin T. E., 'About face: The Relational dimension in Chinese IR discourse', Journal of Contemporary China, Vol.25, No.98, 2016.
- Jian Zhang, "China's new foreign policy under Xi Jinping: towards 'Peaceful Rise 2.0'?", Global Change, Peace & Security, Jan28, 2015, Available at: http://dx.doi.org/10.1080/14781158.2015.993958.
- Jinghao Zhou, "China's Core Interests and Dilemma in Foreign Policy Practice", Pacific Focus Inha Journal International Studies, Vol.34, Issue1, April 2019, Available AT: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/pafo.12131
- Joseph Cheng, China's Regional Strategy and Challenges in East Asia, China Perspectives, 2013, Available at: https://doi.org/10.4000/chinaperspectives.6182
- June Teufel Dreyer. The 'Tianxia Trope': will China change the international system?, Journal of Contemporary China, 2015.
- Lisandra Flach, Hannah Hildenbrand and Feodora Teti, The Regional Comprehensive Economic Partenership Agreement and Its Expected Effects on World Trade, Intereconomics - Review of European Economy Policy, Vol 56. No2, March/April 2021.
- Michael D. Swaine, "Xi Jinping's Address to the Central Conference on Work Relating to Foreign Affairs: Assessing And Advancing Major-Power Diplomacy With Chinese Characterstics", Hoover Institute, China leadership Monitor, No.46, Winter 2015, Available on: www.hoover.org/sites/default/files/clm46ms.pdf
- Muthiah Alagappa, International Relations Studies in Asia: Distinctive Trajectories, in:International Relations of the Asia- Pacific, Vol.11,No. 2, 2011.
- Rafiq Dossani & Others, Implementing China's Grand Strategy in Asia Through institutions, Rand Corporation, 2021,
- Remark Hadley, A New Model of Great Power Relations, Carnegiee Institute, Available at: https://carnegieendowment.org/files/Remark_Hadley_A_New%20Model%20of%20 Great%20Power%20Relations.pdf
- Subhash Kapila and SAAG, China's Maritime Silk Road Strategically Impacts Indo-Pacifc Security - Analysis, Eurasia Review September 9, 2018: https://www.eurasiareview.com/09092018-chinas-maritime-silk-road-strategically-impacts-indo-pacifc-security-analysis/
- Tingyang Zhao, 'Rethinking Empire from a Chinese Concept "All-Under-Heaven (Tian-xia)", Social Identities, Vol. 12, No. 1,2006, pp. 29-41.
- Tony Tai-Ting Liu, China's foreign policy in Southeast Asia: Harmonious worldview and its impact on good neighbor diplomacy, Journal of Contemporary Eastern Asia, Volume 10, No.1, April /may 2011, Available at: https://www.researchgate.net/ publication/265275301_China%27s_foreign_policy_in_Southeast_Asia_Harmoniou s_worldview_and_its_impact_on_good_neighbor_diplomacy.
- Yaqing Qin,Culture and global thought: Chinese international theory in the making, Revista CIDOB d'Afers Internacionals,No.100, pp. 67-89.
- Yaqing Qin, 'A Relational Theory of world politics', International Studies Review,Vol. 18,No.1 (2016), PP. 36
- Yaqing Qin, 'Why Is There No Chinese International Relations Theory?', International Relations of the Asia-Pacific, Vol. 7, No. 3,2007, p 329.

- Ye Xue,China's Rise, Guanxi, and Primary Institutions, the Pacific Review, Routledge, May 5, 2021.
- Yih-Jye Hwang, Reappraising the Chinese School of International Relations: A postcolonial perspective,
Review of International Studies, Volume 47, Issue 3, July 2021, PP. 311 - 330, Available AT: https://doi.org/10.1017/S0260210521000152
- Wan-ping Lin And Ching-Chang Chen, Reflections on Confucian Cosmology and the Chinese School of IR Written, March 2020,Available at: https://www.researchgate.net/publication/346963189_Reflections_on_Confucian_Cosmology_and_the_Chinese_School_of_IR_Written
- Zhao Kejin, "Guiding principles Of China's New Foreign Policy", Carnegie Tsinghua Center For Global Policy, September 3,2013, Available at: https://carnegietsinghua.org/2013/09/09/guiding-principles-of-china-s-new-foreign-policy-pub-52902
- Zhang Jian & Shaun Breslen, China's 'new type of Great Power relations': a G2 with Chinese characteristics?, International Affairs Journal, Vol. 92, No. 4, July 2016,Available at: https://www.jstor.org/stable/24757675
- Zhang Jiadong and Jing Xin, ' A new type of Great Power Relationship between the US and China, International Review, No.5, 2013.
- Zhang Lihua, "Beijing Focuses on Soft Power", April 28, 2014, Available at: https://carnegietsinghua.org/search/?lang=en&qry=Beijing+focuses+on+soft+power&center
- Zhao Tingyang, 'Rethinking empire from a Chinese concept "all-under-heaven"', Social Identities, Vol.12,No.1 (2006).
- Zhang lihua & Others, "China's Cultural Diplomacy: Strategy,Policy and Implementation", Carnegie Tsinghua Center For Global Policy, April 17,2015, Available at: https://carnegietsinghua.org/2015/04/17/china-s-cultural-diplomacy-strategy-policy-and-implementation-event-4807
- Zhang Feng, 'The Tsinghua approach and the inception of Chinese theories of international relations', Chinese Journal of International Politics,Vol. 5,No.1 (2012).

5- Repotrs:

- Amy Chang, Warring State: China's Cybersecurity Strategy (Washington, Center for a New American Security, December 2014).
- Andrea Kendall-Taylor and David Shullman, "Navigating the Deepening Russia-China Partnership", The Center for a New American Security, January 14, 2021.
- Cancian, Mark F., U.S. Military Forces in FY 2019: The Buildup and Its Limits, CSIS Reports, United States, Rowman & Littlefield, 2018.
- Craig cohen and Melissa G.Dalton (eds.), Global Forecast 2016, (Washington: Center for Strategic and International Studies, December 2015).
- Dennis C.Blair, Carla A. Hills and Frank S.Jannuzi, "US - China Relations: An Affirmative agenda, A Responsible Course": (Report of independent Task Force, Sponsored by the Counsil on Foreign Relations, April 2007), http://www.cfr.orglcontent/publications/attachments/ChinaTaskForce.pdf

- Haddai Segevs GaliLavi, China's Donation Diplomacy, The Institute For National Security Studies(INSS),Insight, No.1324, May 31, 2020,Available at: https://www.inss.org.il/publication/chinas-donations/
- Hans Binnendijk, Sarah Kirchberger and others, The China Plan: A Transatlantic Blueprint for Strategic Competition, Atlantic Council, March 22, 2021,Available at: https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/china-plan-transatlantic-blueprint/,.
- James Lee Ray, Does Democracy Cause Peace ?, Annual Review of Political Science, Vol. 1, June 1998,Available at: https://www.annualreviews.org/doi/10.1146/annurev.polisci.1.1.27
- Michael J. Mazarr & Others, Understanding the Current International Order,.RAND,California, 2016.

6- Papers:

- Is There a "Chinese School" of IR?, GIGA Working Papers,GIGA German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, No .188, March 2012.
- Milner A. 'Searching for non-Western perspectives on 'international relations': Malay/Malaysia', (Unpublished Paper),2016.
- Sudeep Kumar, «Theorising Chinese International Relations and the Rise of China: A Preliminary Investigation «, Paper Presented in International -Studies Association Global South Caucus International Conference 2015, Singapore,2015.
- Robert D. Blackwill and Ashely J. Tellis, "Revising U.S Grand Strategy Toward China", (Council on Foreign Relations, Council Special Report No.72, March 2015).

7- Others:

- AIIB Supports Renewable Energy Development In Egypt «, Asian Infrastructure Investment Bank «, Beijing, September 05,2017, Available at:https://aiib.org/en/news/2017/
- Alexander Gabuev, Neighbors, Partners, Competitors: Drivers and Limitations of China-Russia Relations, Carnegie Moscow Center, Dec 31,2021,Available at: https://carnegiemoscow.org/commentary/86104
- Ashok Sajjanhar, Why is 8th Beijing Xiangshan Forum Important?, CGTN, October27,2018,Available at: www.news.cgtn.com
- Bonnie Glaser, "Notes From The Xiangshan Forum", Asian Maritime Transparency Initiative,November 25,2014,Available at: www.amti.csis,org.
- China's Policies and its Neighbors, Available at: http://unachina.org/en/class/
- David Shambaugh, "China's Soft Power Push", Foreign Affairs, July /August 2015, Available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2015-06-16/china-s-soft-power-push
- Edward Wong, "Bond Between China and Russia Alarms U.S. and Europe Amid Ukraine Crisis", The New York Times, February 20, 2022,Available at: https://www.nytimes.com/2022/02/20/us/politics/russia-china-ukraine-biden.html
- Eleanor Albert, "China's Big Bet on Soft Power,Council On Foreign Relation", Feb 9, 2018, Available at: https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-big-bet-soft-power

- Emil Avdaliani, China and Russia Build a Central Asian Exclusion Zone, June 15, 2021, Available at: https://cepa.org/china-and-russia-build-a-central-asian-exclusion-zone/
- Emma Ashford, Strategies of Restraint Remaking America's Broken Foreign Policy, Foreign Affairs, August 24, 2021. Available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-08-24/strategies-restraint
- Gideon Rose, Foreign Policy for Pragmatists: How Biden Can Learn from History in Real Time, Foreign Affairs, March/April 2021.
- Gideon Rachman, Russia and China's plans for a new world order,Financial Times, January 23, 2022,Available AT: https://www.ft.com/content/d307ab6e-57b3-4007-9188-ec9717c60023
- Giovanni Grevi, «Patient, Prudent, Strategic ?, The 2015 United States National Security Strategy, Policy Brief, N.194, February 2015.
- Holly Ellyatt, Are Russia and China the best of friends now? It's complicated, Analysts say, CNBC, Feb 17,2019, Available at: https://www.cnbc.com/2019/09/27/russia-and-chinas-relationship--how-deep-does-it-go.html.
- -Kurt M. Campbell and Rush Doshi, The China Challenge Can Help America Avert Decline, Foreign Affairs, December 3, 2020.
- Ralph Jennings,What Does China's New Land Borders Law Mean for Its Neighbors?, November 05, 2021, Available at: https://www-voanews-com
- Rana Mitter,Henry Kissinger,The World Order,The Guardian, October 1, 2014, Available at: https://www.theguardian.com
- -Reid Standish, New World Order Or Hidden Power Struggle? Experts Assess The Future Of Chinese-Russian Relations, February 2,2022, Available at: https://www.rferl.org/a/russia-china-relations-power-struggle-new-world-order/31686856.html
- Richard N. Haass، The Age of Nonpolarity: What Will Follow US Dominance?, Foreign Affairs، May/June 2008، Vol. 87، No. 3.
- Robert Lawrence Kuhn, "Xi's Grand Vision for New Diplomacy", China Daily (USA), January 12, 2015, Available AT: http://goo.gl/MrMKgw
- Timothy R.Health, "China's Emerging Vision for World Order", The National Interest,May 21,2015, Available at: http://goo.gl/dvxTN4
- Tim McDonald, What is the Regional Cimprehensive Economic Partenership (RCEP) ?,BBC,November 16,2020, Available at: https: //www.bbc.com / news/world-asia
- Jian Zhang, "China's New Foreign Policy Under Xi Jinping: Towards 'Peaceful Rise 2.0'?", Global Change, Peace & Security, Jan28, 2015, Available at: http://dx.doi.org/10.1080/14781158.2015.993958.
- John J Mearsheimer, The Inevitable Rivalry, Foreign Affairs, Vol. 100 Issue 6, Nov/Dec2021.
- Joseph S. Nye, The End of Cyber-Anarchy?, How to Build a New Digital Order, Foreign Affairs, January/February 2022, Available AT:https://www.foreignaffairs.com/articles/russian-federation/2021-12-14/end-cyber-anarchy

- Jonathan Pryke, The Risks Of China's Ambitions in the South Pacific,Brookings Institute, July 20, 2020, Available at: https://brook.gs/
- Lingling Wei, China Seeks to Join Pacific Trade Pact After U.S. Forms New Security Alliance,The wall Street Journal, September16,2021, Available at: https://www.wsj.com/articles/china-seeks-to-join-pacific-trade-pact-after-u-s-forms-new-security-alliance-11631813201
- Mahdi sari, the Confucius Institute at Suez Canal University: A tool in China's Public Diplomacy,Lund University, Center For East and South-East Asian Studies, Master's Programme in Asian Studies,Spring Semaster 2017, Available At https://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=8924607&fileOId=8924608
- Melissa Rossi, Warming relations between Russia and China pose challenge for Biden, December 24, 2021,Available at:https://news.yahoo.com/warming-relations-between-russia-an
- Mohamed Zeeshan, Despite their warm relations, China and Russia aren't yet a match made in heaven,South China Morning Post, Feb 11,2021, https://www.scmp.com/comment/opinion/article/3166404/despite-their-
- Mrugank Bhusari & Maia Nikoladze, Russia and China: Partners in Dedollarization, Atlantic Council, February 18, 2022, Available at: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/econographics/russia-and-china-partners-in-dedollarization/
- Number Of Chinese Immigrants In Africa Rapidly Increasing, China Daily, January 1,2017, Available at : http://www.chinadaily.com.cn/
- Official Website Of The RCEP Agreement, Available at: https://rcepsec.org
- Robin Wright, Russia and China Unveil a Pact Against America and the West, February 7, 2022, NewyYorker, Available at:https://www.newyorker.com/news/daily-comment/russia-and-china-unveil-a-pact-against-america-and-the-west
- Kadri Liik, It's complicated: Russia's tricky relationship with China, European Council on Foreign Relations (ECFR), Dec 17,2021, Available at: https://ecfr.eu/publication/its-complicated-russias-tricky-relationship-with-china/
- Shannon Tiezzi,What Putin and Xi Said (and Didn't Say) About Ukraine, The Diplomat, February 4,2022, Available at:https://thediplomat.com/2022/02/what-putin-and-xi-said-and-didnt-say-about-ukraine/
- Sriparna Pathak, The "Peace" in China's Peaceful Rise, Oct 15, 2015, Available at: https://www.e-ir.info/2015/10/15/the-peace-in-chinas-peaceful-rise/
- Xiao Tiefeng, «Comment: Obama's 2015 National Security Strategy Still Takes Precautions Against China, China Military Online, Feb 28, 2015, Available at: http://english.chinamil.com.cn/news-channels/pla-dailycommentary/2015-02/28/content_6372796.html.
- Xirui Li, NTU, Why China and the United States aren't cooperating on COVID-19, 24 July 2021, East Asia Forum, Available at: https://www.eastasiaforum.org/2021/07/24/why-china-and-the-united-states-arent-cooperating-on-covid-19/

- X.Q.Mu,ed, "Xijinping:China to Further Friendly Relations with Neighboring Countries", Xinhua News, 26-10-2013,Available at: http://news.xinhanet.com/english
- Walter RussellL Mead, "The Return Of Geopolitics", Foreign Affairs, (May-June 2014).
- Zhao Kejin, "Guiding Principles Of China's New Foreign Policy", Carnegie Tsinghua Center For Global Policy, September 3, 2013, Available at: https://carnegietsinghua.org/2013/09/09/guiding-principles-of-china-s-new-foreign-policy-pub-52902
- Zaheena Rasheed, Why are China and Russia strengthening ties?, Aljazeera Center, Feb 25, 2021, Available at: https://www-aljazeera-com.
- Zhao Bo, "The Importance of Xiangshan Forum for Beijing", China Us focus, October 21, 2019, Available at: www.chinausfocus.com





1 شارع اتحاد المحامين العرب (الطلمبات سابقًا) - جاردن سيتي - القاهرة
ص.ب، 229 - برقيًا، إيرياليا - ت، 27951648 - 27922679 - ف، 27962543
P.O. BOX 229 - Cairo IREALEA, Cairo
Phone : 27951648 - 27922679 - FAX : 27962543
موقع المعهد على شبكة الإنترنت، www.iars.net
عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمعهد، iars@iars.net

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

رؤية الصين للعلاقات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي

الأطروحات الأكاديمية المختارة